
العدد الثالث والثمانون بعد المائة يناير ٢٠١١
www.siyassa.org.eg
السياسة الدولية
محنة السودان!
د. أسامة الغزالى حرب
الاستفتاء فى جنوب السودان .. الخلافات والتحديات
هانئ رسلان
الصين فى محيطها الإقليمى .. تكامل اقتصادى وتنافس استراتيجى
[ملف العدد]
الاستقرار الإقليمى على محك الأزمة الكورية
د. أحمد قنديل
ويكيليكس .. الموقع والوثائق
[تحت الضوء]
نحو دولة مدنية فى العراق
صلاح النصراوى
البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير ية إلى أوروبا
د. نادية ليتيم - د. فتيحة ليتيم
١٨٣
هديتا العدد
جنوب السودان وعقود من الأزمات.. من أرشيف السياسة الدولية [اسطوانة مجانية]
الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية لعام ٢٠١٠





السنة السابعة
والأربعون
يناير ٢٠١١

الأهرام



المحتويات

الافتتاحية :

٦ محنة السودان! .... د. أسامة الغزالى حرب

الدراسات :

٨ التطور القانونى لمفهوم جرائم الحرب .... د. سلوى يوسف الإكيابى

المقالات :

٢٠ العراق والطريق إلى الدولة المدنية .... صلاح النصراوى

٢٤ البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا .... د. نادية ليتيم - د. فتيحة ليتيم

٣٢ الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية .... د. السيد أمين شلبى

٣٨ الصين ومأزق "مجموعة العشرين" .... نزيرة الأفندى

ملف العدد: الصين فى محيطها الإقليمى .. تكامل اقتصادى وتنافس استراتيجى :

٤٤ آسيا وملامح نظام عالمى جديد .. تقديم .... كارن أبو الخير

٤٨ واقع ومستقبل التحالفات فى آسيا .... د. محمد السيد سليم

٥٤ الصين واستمرارية الصعود السلمى .... د. حنان قنديل

٦٠ القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمى .... د. محمد عبدالسلام

٦٤ الفضاء .. ساحة جديدة للتنافس الآسيوى .... عادل عبدالصادق

٧٠ التنافس الإقليمى من منظور الصين .... نادية حلمى

٨٢ الاستقرار الإقليمى على محك الأزمة الكورية .... د. أحمد قنديل

٨٦ اليابان والصين .. دفء اقتصادى وبرود سياسى .... السيد صدقى عابدين

٩٢ روسيا ... الشريك الطبيعى للصين .... د. نورهان الشيخ

٩٦ الآسيان بين بكين وواشنطن .... مدحت أيوب

١٠٢ قضايا الأقليات الصينية فى دول الآسيان .... د. ماجدة صالح

١١٠ الرؤية الهندية للتحدى الصينى .... د. عبدالرحمن عبدالعال

١١٦ الصين وباكستان .. علاقات وثيقة .... رضا محمد هلال

الســـــنة الســابعــة والأربعــون
العـــدد الثالث والثمانون بعـــد المائـــة
يناير ٢٠١١

قضايا السياسة الدولية :

الشرق الأوسط :

١٢٢ إشكاليات "الملف الأمنى" فى حوارات المصالحة الفلسطينية .... محمد جمعة

١٢٨ كردستان العراق وتجديد المطالبة بـ "تقرير المصير" .... أحمد طاهر

١٣٢ تقاطعات سوريا والسعودية فى لبنان والعراق .... صافيناز محمد أحمد

١٣٦ حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمى .... أميرة محمد عبدالحليم

١٤٢ التحالفات البديلة والعلاقات التركية - الإسرائيلية .... بشير عبدالفتاح

١٤٨ الدور السياسى للمهاجرين الروس فى إسرائيل .... هبة جمال الدين

١٥٤ دلالات التوتر الحدودى بين الإمارات والسعودية .... بلال عبدالله

فى الشأن السودانى: (إشراف: هانئ رسلان) :

١٦٠ الاستفتاء فى جنوب السودان .. الخلافات والتحديات .... هانئ رسلان

١٦٤ دور التدخلات الخارجية فى أزمة جنوب السودان .... د. حمدى عبدالرحمن

١٦٨ المشورة الشعبية ومستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب .... د. عبدالوهاب الطيب البشير

١٧٢ التطور التاريخى للصراع بين شمال وجنوب السودان .... بدر حسن شافعى

تحت الضوء : ويكيليكس .. الموقع والوثائق :

١٨٠ ويكيليكس .. نموذج لواقع إعلامى جديد .... رنا أبو عمرة

١٨٦ العراق فى تسريبات ويكيليكس .... إيمان رجب

١٩٢ أزمة ويكيليكس .. أصداء الكشف عن الوثائق العسكرية .... هانى رمضان

١٩٨ إيران وفلسطين ولبنان فى وثائق ويكيليكس .... إيمان شادى

رؤى عالمية :

٢٠٢ تحولات النظام الدولى ومستقبل الهيمنة الأمريكية .... عمرو عبدالعاطى

٢٠٩ **مكتبة السياسة الدولية**

د. أسامة الغزالى حرب

محنة السودان!

عندما يطرح هذا العدد من "السياسة الدولية" (العدد ١٨٣ يناير ٢٠١١) فى الأسواق، لن يكون باقيا سوى أسبوع واحد على الموعد المحدد لإجراء الاستفتاء فى السودان حول انفصال جنوب السودان، أى -بتعبير أكثر قسوة وصراحة- تمزيق السودان! حتى وإن كان هذا من خلال إرساء مبدأ سام لا جدال حوله، وهو "حق تقرير المصير".

ومع أن هناك شكوكا سوف تظل قائمة حتى اللحظة الأخيرة- فى أن يتم هذا الاستفتاء فى موعده، إلا أن الحقيقة المرة هى أن انفصال جنوب السودان أضحى من الناحية الفعلية- أمرا واقعا. وكما يوضح "هانئ رسلان" فى مقاله بهذا العدد، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان "تهيمن بالفعل على الإقليم بشكل كامل، على كل الصعد: السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية" .. وأن هذه الهيمنة "قد تمت واستكملت أركانها طبقا لاتفاقية نيفاشا التى وقعت فى يناير ٢٠٠٥، والتى منحت هذه الصلاحيات للحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى قامت بدورها باستخدام السنوات الست الماضية فى استكمال بناء أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفى الانغماس فى عملية تسليح وتدريب واسعة النطاق" .. فى حين أن القوات المسلحة السودانية انسحبت بالكامل من الجنوب وفقا لاتفاق نيفاشا .. وبالتالى لم يعد يتبقى .. "سوى استكمال الشكل القانونى، المتمثل فى الاستفتاء" على الانفصال الفعلى.

وعليه، فإننى أتفق هنا مع ما يذهب إليه رسلان من أن التضاغط حول الاستفتاء والاعتراف بنتائجه بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية إنما يستهدف فى الحقيقة تحسين موقف حكومة الخرطوم التفاوضى فى المفاوضات حول القضايا العالقة، وترتيبات ما بعد الانفصال، "لاسيما وأن دولة الشمال ستجد نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة كثير من معطياتها الدستورية والسياسية والاقتصادية"، خاصة مع قائمة المشاكل التى تنتظرها، بدءا من أزمة دارفور، وحتى ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس البشير.

وربما يبدو لافتا -فى هذا السياق- الاهتمام الدولى، وعلى رأسه الاهتمام الأمريكى، بالوضع فى السودان، والذى تمثلت أهم تعبيراته فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ فيما تناقلته وكالات الأنباء من أن الرئيس باراك أوباما الذى يدفع السودان لإجراء الاستفتاء فى الجنوب وإنهاء أزمة إقليم دارفور قد بعث برسائل إلى زعماء فى المنطقة "يؤكد فيها التزام الولايات المتحدة بإجراء الاستفتاء فى موعده، واحترام نتائجه"، وأن المتحدث باسم مجلس الأمن القومى، التابع للبيت الأبيض، قال ".. إن الرئيس أوباما أعلن بوضوح أن السودان يمثل إحدى أهم أولويات إدارته .. لدينا رؤية للأمل والسلام والرخاء لشعب السودان".

غير أن هذا الاهتمام الأمريكى بالسودان -الذى يرتبط باهتمام دولى أشمل لا يمكن إنكاره- ينبغى ألا ينزلق بنا لترديد القول إن مشكلات السودان هى بالأساس نتاج لتدخل أجنبى! إن التدخل الأجنبى استدعته بل وربما بررته ممارسات كارثية من جانب حكومات السودان العسكرية المتعاقبة، التى جعلت تمزيق السودان الذى ولدت بذرته متواكبة مع مولد السودان نفسه- أمرا منطقيا بل وحتميا، خاصة مع غياب أدوار كان يفترض أن تكون لها تأثيرات إيجابية وأبرزها -بلا شك- الدور المصرى.

إن جوهر القضية، هنا، أن الحكم العسكرى فى السودان الذى ساد فى أغلب فترات نصف القرن الماضى -أى عمر السودان المستقل تقريبا- إنما عجز دائما (وفيما عدا فترات استثنائية قصيرة) عن أن يجسد أو يبلور مفهوما لدولة (مدنية) تقوم على المواطنة، ويتمتع أبناؤها بالمساواة بينهم، بصرف النظر عن الدين أو "الأصل العرقى أو الانتماء الإقليمى"، فى مجتمع سمته الأساسية هى التعدد الدينى والعرقى والإقليمى.

فعقب الاستقلال مباشرة، وفى ظل الحكم العسكرى للرئيس إبراهيم عبود، نمت مخاوف الجنوبيين إزاء سياسات الدمج والتذويب بالقوة التى مورست ضدهم عبر سياسات الأسلمة والتعريب، مما أدى إلى اندلاع الحرب التى قادتها

حركة أنيانيا عام ١٩٦٣. وكما يوضح بدر حسن شافعي، فى دراسته بهذا العدد، فقد قام عبود "بإنشاء مدارس تعليم القرآن والمعاهد الإسلامية فى الجنوب، واستبدل بيوم الأحد يوم الجمعة كعطلة أسبوعية هناك، كما أصدر قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذى حظر التبشير المسيحى فى الجنوب". ولم يكن غريبا، إزاء ذلك، أن انتقلت قضية جنوب السودان إلى البلدان المجاورة، واكتسبت منذ ذلك الحين طابعا إقليميا، ثم دوليا.

وإذا كانت الحكومة المدنية التى تمخضت عنها ثورة أكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤ قد استطاعت أن تعالج مشكلة الجنوب بحكمة وكياسة، حيث أقرت مبدأ التعددية فى إطار الوحدة، فإن الحكم العسكرى الثانى، بقيادة جعفر نميرى منذ ١٩٦٩، استفاد مما أنجزته تلك الحكومة، التى أقرت مبدأ الحكم الذاتى، ووقع اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢) التى أسهمت فى تهدئة الأوضاع فى السنوات العشر التالية. ومع أن هذا التوافق شابته بعض المشاكل، فإن توجه النميرى نحو إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية فى كل أنحاء السودان فى سبتمبر ١٩٨٣ كان هو الذى فتح الباب على مصراعيه لبدء مرحلة جديدة فى الصراع المرير بين شمال السودان وجنوبه.

غير أن هذا التمسح بالشريعة الإسلامية، والذى أطلق عليه نظام نميرى "الثورة التشريعية"، اعتبره حزب الأمة مجرد عملية تشويه للشرع الإسلامى، فاصطدم بالنميرى، واعتقل الصادق المهدى على أثرها. ثم تنامت المعارضة الشعبية لنميرى فى منتصف الثمانينيات، وكانت مؤذنة بقيام "الديمقراطية الثانية فى السودان بين ١٩٨٥ و١٩٨٩ التى كانت كالعادة -قصيرة العمر، تبعها قيام "ثورة الإنقاذ" بقيادة عمر البشير.

ومرة ثالثة أيضا، ومع إصرار النظام العسكرى للبشير على تبنى الدولة الدينية وتطبيق الشريعة الإسلامية، كان من الطبيعى أن تتجه الحركة الشعبية -بقيادة جون جارانج- إلى المطالبة بالاستقلال، وحق تقرير المصير، كنتيجة للفشل فى إقامة دولة مدنية علمانية فى السودان.

وهكذا، تضافرت ديكتاتورية وتعصب وفساد الحكام العسكريين للسودان، فى أغلب الأوقات، مع ضعف وانقسام الأحزاب المدنية، مع الغياب المصرى، والحضور الأمريكى والأوروبى لتصوغ مصير السودان، وتتغلب نزعة الانفصال على إرادة الوحدة، وتتفجر فى الوقت نفسه تساؤلات تعكس قلقا مشروعا لدى كل من يهمهم أمر السودان والسودانيين:

- هل سوف يتوقف الأمر على إجراء عملية جراحية سلسة، ينفصل بموجبها جنوب السودان عن شماله؟، أم أن هناك احتمالات جادة لأن يكون ذلك الانفصال بداية لصراع أو حرب بين الطرفين؟ ومع وجود جنوبيين فى الشمال وشماليين فى الجنوب، هل يمكن أن يتخذ هذا الصراع المحتمل صورا حادة وقاسية تضفى مزيدا من المرارة على العلاقة بين الطرفين؟

- هل سوف يتوقف تمزيق السودان عند فصل الجنوب عن الشمال؟، أم أن تلك العملية سوف تكون مجرد سابقة قابلة للتكرار، تنتقل عدواها إلى شرق البلاد وغربها، لينفرط عقد السودان وتتكالب عليه القوى الإقليمية والدولية لتستقطب أصدقاء وحلفاء لها، وتقتنص نصيبها من النفوذ، واستثمارات البترول؟!

وأخيرا، هل سوف تظل هناك مشروعية ما لنظام حكم فشل فى الحفاظ على وحدة أراضى بلاده، ويهددها بمزيد من التقسيم؟ وهل سوف تظل هناك مشروعية لحاكم مطارد من المحكمة الجنائية الدولية، ثم أضحى -فوق ذلك- متهما باختلاس تسعة "مليارات" دولار من أموال النفط ووضعها فى حسابات مصارف بريطانية (وكان من الطبيعى أن تنفى مجموعة لويدز البريطانية هذه المزاعم بشأن عميل يفترض أنه يودعها تلك الأموال الهائلة)؟

وهل سوف يترك العرب والمسلمون عمر البشير ليقدم للعالم هذه النسخة المشوهة للحكم الإسلامى، وهو الذى تحدث فى حشد من انصاره فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ -معلقا على حالة شابة سودانية تعرضت للجلد فى أحد مراكز الشرطة فى الخرطوم، وسجله شريط فيديو انتشر فى العالم كله من خلال موقع يوتيوب- قائلا: "فى هذه الأيام، يتحدث البعض عن الفتاة التى جلدت وفق حد من حدود الله. والذين يقولون إنهم خجلوا من هذا، عليهم أن يغتسلوا ويصلوا ركعتين ويعودوا للإسلام" .. مؤكدا "أن الحدود فى الشريعة الإسلامية تأمر بالجلد والقطع والقتل، ولن تجامل فى حدود الله والشريعة الإسلامية"!

التطور القانونى لمفهوم جرائم الحرب

د. سلوى يوسف الإكيابى

مدرس بقسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق، جامعة بنها

إن جرائم الحرب بصفة عامة هى كل انتهاك لقوانين وأعراف الحرب، خاصة عندما ترتكب فى إطار خطة عامة وسياسية مرسومة واسعة النطاق. وقد مر تقنين تلك الجرائم بمراحل عدة، ففى البداية كان ينظر إلى الحرب فى حد ذاتها على أنها عمل مشروع ووسيلة من وسائل فض المنازعات، وكان تقنينها يهدف لوضع قواعد تنظمها فقط دون أن تجرمها تماما، ثم تطور الفكر القانونى ليجرم أنواعا معينة من الحرب. ومع تطور وسائل وأساليب الحرب والقتال فى العصر الحديث، جرمت التشريعات الحديثة اللجوء للحرب تماما، كان آخرها نظام روما الأساسى، فقد كانت المادة ٨ الخاصة بجرائم الحرب التى تختص بها المحكمة أطول مادة فيه.

وتأسيسا على ذلك، فسأتعرض فى هذا المقام إلى جرائم الحرب من حيث تطور تقنينها فى الوثائق الدولية والمحاكمة عنها فى إطار المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، وكذلك من حيث تقنينها فى إطار نظام روما الأساسى.

المبحث الأول- التطور التاريخى لتقنين جرائم الحرب:

كانت الحرب فى نظر الكثيرين عملا مشروعا، بحيث لا يقيد الدولة فى الالتجاء إليها سوى مصالحها الخاصة، وقد بذلت مجهودات كثيرة لتقييد سلطة الدولة فى الالتجاء للحرب كوسيلة مشروعة، بل وإحاطتها بقيود تمنع اللجوء للحرب إلا فى حالات الضرورة القصوى. وحقيقية الأمر أن القانون الدولى الإنسانى قد لعب دورا فى سبيل تجريم الحرب وتدوين العديد من القواعد التى تحكمها(١).

إن جرائم الحرب، بالمعنى الموجود حاليا فى العديد من المواثيق الدولية، لم تكن وليد تشريع فقهى واحد، بل تضافرت عدة مجهودات لتقنين هذه الجريمة على نحو ما يقرب من قرن من الزمان. وكان أهم تلك المجهودات:

١- تصريح باريس عام ١٨٥٦:

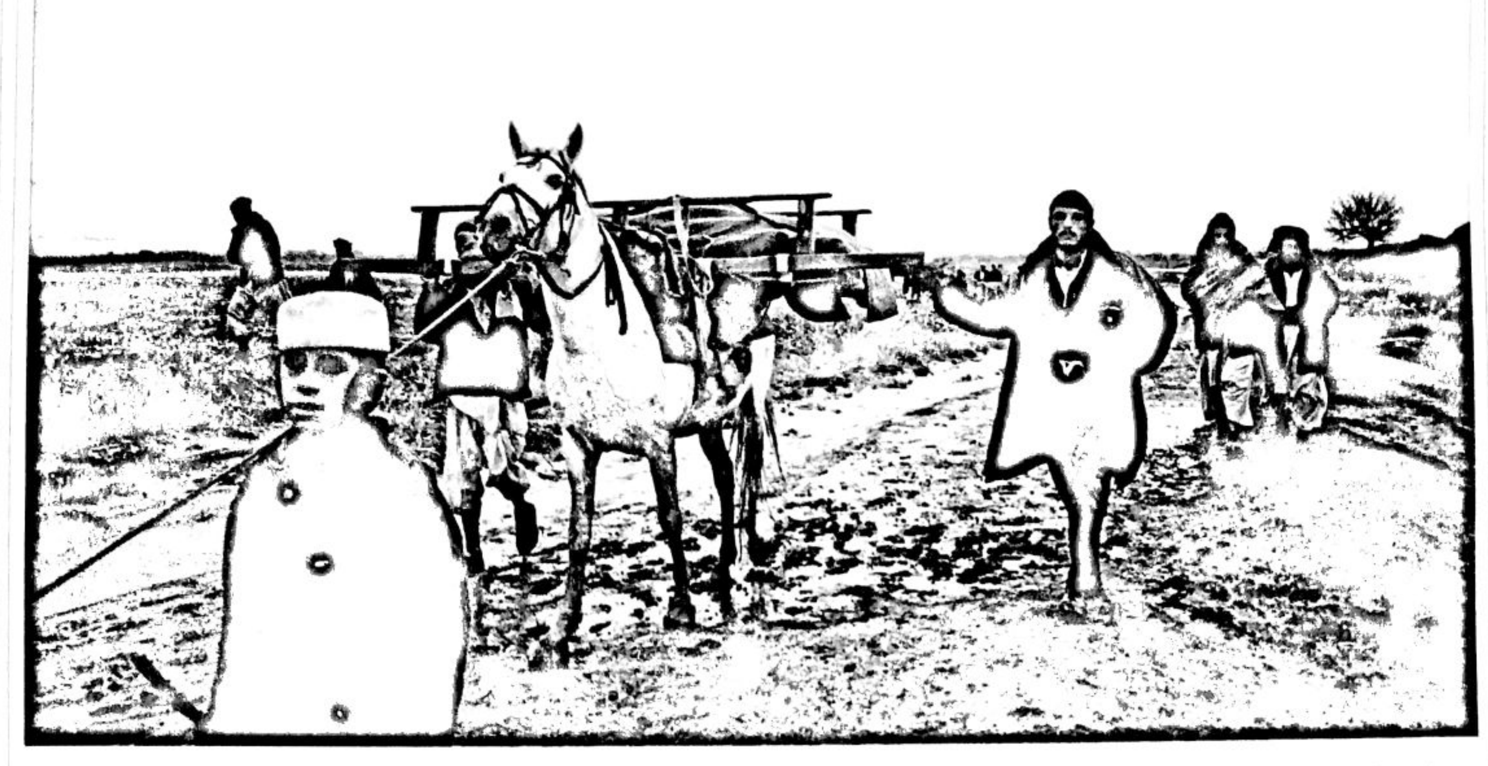
جاء هذا التصريح عقب حرب القرم، حيث أعلنت خلاله إنجلترا وفرنسا بعض المبادئ لتنظيم الجوانب القانونية للحرب البحرية، كإلغاء القرصنة البحرية، ومد نطاق الحماية لبضائع الأعداء فوق سفن المحايدين، وبضائع المحايدين فوق سفن الأعداء(٢).

٢- تقنين القواعد التى تحكم الجيوش فى الميدان وفقا لقوانين وعادات الحرب:

(١) حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت الحرب مشروعة "وحرة"، حيث كان استخدام كافة أنواع الأسلحة فيها شائعا ومشروعا، مهما راح ضحيتها من أشخاص. ومع بشاعة الحرب والوسائل المستخدمة فيها، بدأت الدعوة لضرورة تقييدها ووضع ضوابط لها، وظهرت نظرية الحرب المشروعة أو التقليدية. للمزيد، انظر: د. محمود سامى جنينة، بحوث فى قانون الحرب، دروس للدكتوراه، جامعة فؤاد الأول، طبعة ١٩٤٢، ص٤٣ وما بعدها. د. محيى الدين على عشماوى، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، طبعة ١٩٨٢، ص١٤ وما بعدها.

(٢) انضم لهذا التصريح معظم الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا وبوليفيا وأوروجواى. للمزيد، انظر:

- د. صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب، من كتاب المحكمة الجنائية الدولية، المواءمات الدستورية والتشريعية، مشروع قانون نموذجى، إعداد المستشار شريف عتلم، من إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ص١٠٨-١٠٩.



تتنوع أشكال ودرجات جرائم الحرب، فتشمل ضحايا مدنيين وعسكريين، وتمتد تبعاتها إلى كيفية التعامل مع الأوضاع الناجمة عن الجرائم المرتكبة، مثل النزوح، والإبادة، والانتهاكات الإنسانية . وفى الصورة مهجرون بالغون وأطفال، يحملون جثث من لقى مصرعه منهم بسبب الحرب.

قانون ليبر (Lieber code) ١٨٦٣:

وهو عبارة عن مجموعة من القواعد الواجب تطبيقها أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. وبالرغم من أنها لا تعدو أن تكون مجرد تشريع داخلى، فإنها تناولت العديد من الموضوعات التى تتعلق بإدارة الحرب، مما جعل منها نموذجا تحتذى به العديد من الدول. ويعد قانون ليبر أول محاولة جادة لتقنين قواعد وعادات الحرب، وبصفة خاصة الحرب البرية(٣).

٣- اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤:

دعا مجلس الاتحاد السويسرى فى أغسطس ١٨٦٤ لعقد مؤتمر دبلوماسى دولى لبحث سبل تحسين مصير العسكريين الجرحى والمرضى فى الميدان، وتمخض هذا المؤتمر عن إبرام اتفاقية دولية تعتبر الأولى من نوعها فى شأن تحسين أحوال الجرحى فى الجيوش الميدانية. وكان من أهم المبادئ الواردة لها: مبدأ حرمة وصيانة الجنود الجرحى والمرضى، وحماية عربات الإسعاف والمستشفيات العسكرية ضد الهجمات الحربية، والنص على قواعد مقننة لحماية ضحايا الحروب(٤).

وقد صدقت على تلك الاتفاقية العديد من الدول، فى مقدمتها أقطاب القوى الكبرى آنذاك. وبرغم أن اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ كانت نقطة البداية لحركة إنسانية واسعة لضحايا الحروب، فإنها ظلت تشكو من نقائصها، فعدلت عدة مرات(٥).

(٣) وقد جاء بمدونة ليبر بعض المبادئ المنظمة للحرب، مثل:

١- أهمية التفرقة بين المواطنين المدنيين للدولة العدو والدولة العدو ذاتها (م٢٢ من قانون ليبر).

The distinction between the private individual belonging to a hostile country and the hostile country itself.

٢- يجوز إعلام العدو بالأماكن التى سوف يتم تدميرها لحماية غير المقاتلين (م١٩ من قانون ليبر).

٣- حماية الممتلكات الخاصة، والسكان المدنيين وبصفة خاصة النساء والأطفال (م٣٧).

٤- تحريم أفعال العنف ضد السكان المدنيين، وكذلك أعمال السرقة والنهب وأعمال الاغتصاب وإحداث الجروح وقطع الأطراف (م٤٧).

- See Generally; Instructions for the Government of the Armies of the United States in the Field, General Orders No. 100, 24 April 1863, Also for more; M. Cherif Bassiouni, The Holocaust in international Criminal law, WILJ, 9-1979, p. 2-5.

(٤) انظر: د. زيدان مريبوط، مدخل إلى القانون الدولى الإنسانى، بحث ضمن كتاب حقوق الإنسان، المجلد الثانى، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، إعداد: د. محمود شريف بسيونى، د. محمد السعيد الدقاق، د. عبدالعظيم وزير، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٨٩، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.

(٥) للمزيد، انظر د. صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب، المرجع السابق، ص١١٠.

٤- إعلان سان بترسبورج عام ١٨٦٨:

اهتم الإعلان بحظر استخدام الأسلحة التى تسبب آلاما لا مبرر لها، وإقرار أن الهدف المشروع من الحرب وغايته هما إضعاف القوة العسكرية للعدو، وقد تم الانتهاء من صياغة الإعلان فى ١١ ديسمبر عام ١٨٦٨(٦).

٥- مؤتمر لاهاى الأول للسلام عام ١٨٩٩:

عقد مؤتمر لاهاى الأول للسلام بناء على دعوة من قيصر روسيا، لعقد مؤتمر دولى لوضع بعض القواعد التى تحكم الحرب. وأسفر المؤتمر عن توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون الحرب، منها: الاتفاقية الثانية الخاصة بقواعد وعادات الحرب، والاتفاقية الثالثة الخاصة بالحرب البرية، وتم بموجبها مد نطاق تطبيق اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ لضحايا الحرب البحرية، فضلا عن ثلاثة تصريحات لتحريم إلقاء المقذوفات من البالونات، وتحريم استخدام المقذوفات التى لا ينتج عنها سوى غازات ضارة، وكذلك تحريم استخدام المقذوفات التى تتفتت داخل الجسم(٧).

٦- مؤتمر لاهاى الثانى عام ١٩٠٧:

أسفر مؤتمر لاهاى الثانى عن تبنى عدد من الاتفاقيات الدولية(٨)، فضلا عن التركيز بصفة خاصة على تقنين قانون الحرب، بحيث اعتبرت فيما بعد أساسا للنظرية التقليدية فى قانون الحرب. أيضا، فقد حلت اتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية محل اتفاقية لاهاى لعام ١٨٩٩(٩).

وقد شكلت قائمة جرائم الحرب الواردة فى تلك الاتفاقية أساس محاكمات ليبزج Leipzig، حيث تضمنت المادتين ٢٢٣و ٢٣٠ من اتفاقية فرساى - التى قضت بإنشاء المحكمة- ضرورة المحاكمة عن الجرائم المخالفة لقوانين وأعراف الحرب

Acts in violation of the laws and customs of war(١٠).

٧- عهد عصبة الأمم ١٩٢٠ - ١٩٤٦:

لم ينص ميثاق عصبة الأمم على تحريم الحرب بصورة قاطعة وصريحة، بل نص على حالات معينة تكون الحرب فيها غير مشروعة، كحالة الالتجاء للحرب لفض نزاع ما بدلا من عرض هذا النزاع على التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة(١١)، أو إعلان الحرب على الدولة التى قبلت قرار التحكيم أو القضاء أو التزمت

---

(٦) دعا لهذا الإعلان قيصر روسيا إلكسندر الثانى، واستغرقت أعماله الفترة ما بين ٢٩ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ١٨٦٨ . للمزيد، انظر: د. حسين حنفى عمر، حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية "محاكمة صدام حسين"، الناشر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص٢٢٥.

(٧) انظر د. محمد عزيز شكرى، تاريخ القانون الدولى الإنسانى وطبيعتها، بحث ضمن كتاب "دراسات القانون الدولى الإنسانى"، تقديم د. مفيد شهاب، الناشر: دار المستقبل العربى، من إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص١٩ وما بعدها. كذلك د. صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب، المرجع السابق، ص١١٣-١١٤.

(٨) أسفر مؤتمر لاهاى الثانى للسلام لعام ١٩٠٧ عن تبنى الاتفاقيات الآتية:

١- الاتفاقية الخاصة بالتسوية السلمية للخلافات الدولية.

٢- الاتفاقية الخاصة بتحريم استخدام القوة لتحصيل الديون التعاقدية.

٣- الاتفاقية الخاصة ببدء العمليات العدائية.

٤- الاتفاقية الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية.

٥- الاتفاقية الخاصة بحقوق وواجبات المحايدين فى الحرب البرية.

٦- الاتفاقية الخاصة بوضع السفن التجارية للعدو عند بدء العمليات العدائية.

٧- الاتفاقية الخاصة بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية.

٨- الاتفاقية الخاصة بوضع الألغام تحت سطح البحر.

٩- الاتفاقية الخاصة بالقذف بالقنابل بواسطة القوات البرية فى وقت الحرب.

١٠- الاتفاقية الخاصة بتطبيق مبادئ اتفاقية جنيف فى حالة الحرب البرية.

١١- الاتفاقية الخاصة ببعض القيود على ممارسة الحق فى الأسر أثناء الحرب البحرية.

١٢- الاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة دولية للغنائم.

١٣- الاتفاقية الخاصة بحقوق وواجبات المحايدين فى الحرب البحرية.

١٤- إعلان تحريم إطلاق القذائف والمتفجرات من البالونات.

١٥- مشروع اتفاقية خاصة بإنشاء محكمة للتحكيم القضائى.

المصدر: د. صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب، المرجع السابق، ص١١٤-١١٥، هامش (٢٥).

(٩) انظر المستشار د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائى الدولى، الناشر: دار النهضة العربية ٢٠٠٦، ص١٨٧.

كذلك، انظر: هرمان فون هيبل، تعريف جرائم الحرب فى نظام روما الأساسى، أعمال ندوة المحكمة الجنائية الدولية: تحدى الحصانة، ٣، ٤ تشرين الثانى ٢٠٠١، كلية الحقوق، جامعة دمشق، من إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ص٢٤٥.

(10) See; William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, 3rd edition, published by Cambridge University Press, 2007, P52.

(١١) انظر المادة ١٢ من عهد عصبة الأمم.

بقرار المجلس الصادر بالإجماع(١٢). كذلك، فقد نص على أن الدولة التى تشن حربا غير مشروعة، سيوقع عليها الجزاءات الاقتصادية والعسكرية المنصوص عليها فى المادة ١٦(١٣).

وعلى الرغم من فشل عصبة الأمم بصفة عامة، فإنه لا يمكن إغفال بعض الاتفاقيات المهمة التى أبرمت خلال قيامها، مثل (١٤):

١- بروتوكول جنيف الخاص بتحريم الالتجاء إلى حرب الغازات والحرب البكتريولوجية عام ١٩٢٥.

٢- تنقيح نصوص اتفاقية جنيف لعام ١٩٠٦، وهى التى حلت محل اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤، والخاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى من أفراد الجيوش فى الميدان، وأسفر ذلك عن وضع اتفاقيتين، تختص الأولى بتحسين أحوال الجرحى والمرضى من أفراد الجيوش فى الميدان، وتتناول الثانية كيفية معاملة أسرى الحرب.

٨- ميثاق باريس عام ١٩٢٨:

بغية سد الثغرة الواردة فى عهد عصبة الأمم من عدم تجريمها للحرب بصفة قاطعة، قامت الولايات المتحدة وفرنسا بإبرام ميثاق بباريس عام ١٩٢٨، ليكون بمثابة ميثاق عام للسلام تشترك فيه جميع الدول، ويحرم استخدام الحرب كوسيلة لفض المنازعات. وعرف هذا الميثاق باسم "ميثاق بريان كيلوج" نسبة لوزيرى الدولتين صاحبتى الفكرة فيه، وقد انضم للميثاق ما يزيد على ستين دولة(١٥).

٩- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩:

رغبة فى كفالة أكبر قدر من الحماية لضحايا النزاعات المسلحة، تم إبرام أربع اتفاقيات لحماية ضحايا الحرب عام ١٩٤٩(١٦). وقد ورد بتلك الاتفاقيات تعداد لبعض جرائم الحرب، التى تلتزم الدول الأطراف بالمعاقبة عليها، وهى:

١- جرائم منصوص عليها فى الاتفاقيات الأربع:

- القتل العمد، التعذيب، التجارب البيولوجية، إحداث آلام كبرى مقصودة، الاعتداءات الخطيرة ضد السلامة الجسدية والصحية، المعاملة غير الإنسانية.

٢- جرائم منصوص عليها فى الاتفاقيات الأولى والثانية والثالثة:

- تخريب الأموال والاستيلاء عليها بصورة لا تبررها الضرورات العسكرية، والتى تنفذ على نطاق واسع غير مشروع وتعسفى.

٣- جرائم وردت فى الاتفاقيتين الثالثة والرابعة:

- إكراه شخص على الخدمة فى القوات العسكرية لدولة العدو، حرمان شخص محمى من حقه فى محاكمة قانونية وحيادية، حسبما تفرضه الاتفاقيات الدولية، إبعاد الأشخاص ونقلهم من أماكن وجودهم بصورة غير مشروعة، الاعتقال غير المشروع، أخذ الرهائن.

٤- جريمة وردت فى الاتفاقيتين الأولى والثانية:

- سوء استخدام علم الصليب الأحمر أو شارته، والأعلام المماثلة(١٧).

وقد طورت اتفاقيات جنيف مفهوم جرائم الحرب الوارد فى ميثاق نورمبرج، الذى عرف جرائم الحرب كالتالى: إن مخالفة قوانين وأعراف الحرب تشمل - ليس على سبيل الحصر- القتل، المعاملة السيئة، ترحيل السكان المدنيين للعمل كعبيد أو لأى غرض آخر، ويشمل فى الأرض المحتلة القتل، سوء معاملة الأسرى، قتل الرهائن، نهب الممتلكات العامة أو الخاصة، التدمير العشوائى للمدن والقرى، التدمير الذى لا تبرره الضروره الحربية(١٨).

١٠- بروتوكولا جنيف الملحقان لعام ١٩٧٧:

نتيجة العديد من توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكثر من مناسبة، لضرورة وضع قواعد جديدة لتأمين حماية أفضل للمدنيين والأسرى والمقاتلين فى النزاعات المسلحة قاطبة، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضع مشروعى بروتوكولين تكميليين لاتفاقيات جنيف، تم عرضهما على المؤتمر الدبلوماسى الخاص بتطوير القانون الدولى الإنسانى، والمعقود بجنيف، بناء على دعوة حكومة الاتحاد الفيدرالى السويسرى. وعقد المؤتمر أربع دورات متعاقبة خلال أعوام ١٩٧٤، و١٩٧٥، و١٩٧٦، و١٩٧٧،

---

(١٢) انظر المادتين ٤/١٢ و ٦/١٥ من عهد عصبة الأمم.

(١٣) انظر د. صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب، المرجع السابق، ص١١٥-١١٦.

(١٤) انظر للمزيد حول إخفاق عصبة الأمم: د. على صادق أبوهيف، القانون الدولى العام، الطبعة الحادية عشرة، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، ص٧٨٣ وما بعدها.

(١٥) انظر د. على صادق أبو هيف، القانون الدولى العام، المرجع السابق، ص٧٨٥-٧٨٦.

(١٦) ١- اتفاقية جنيف الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة فى الميدان: وتتكون من ٦٤ مادة، وتطبق فى حالات إعلان الحرب أو أى اشتباك مسلح آخر، وكذلك حالات الاحتلال الجزئى أو الكلى لإقليم أحد الأطراف المتعاقدة.

٢- اتفاقية جنيف الخاصة بتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة فى البحار: وتتكون من ٦٣ مادة، وتطبق فقط على القوات البحرية.

٣- اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، وتتكون من ١٤٣ مادة فضلا عن الملاحق المكملة لها. =

٤- اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب. وتتكون من ١٥٩ مادة وثلاثة ملاحق، وتستهدف ضمان احترام كرامة الشخص الإنسانى وقيمته، وكذلك حماية حقوقه وحرياته.

(١٧) للمزيد حول اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، راجع:

د. عبدالواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، الناشر: دار النهضة العربية ١٩٩٦، ص٢١٠-٢٤٩.

(18) William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P52.

حتى تم توقيع البروتوكولين فى ١٠ يونيو عام ١٩٧٧.

ويتعلق البروتوكول الأول بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. أما الثانى، فيتصل بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية(١٩). وفى أثناء التصديق على البروتوكول الثانى، كان الخيار للدول بين التصديق، وبالتالى الاعتراف بالمسئولية عن جرائم الحرب فى النزاعات المسلحة غير الدولية، وبين عدم التصديق فتعترف بالمسئولية عن جرائم الحرب فى النزاعات المسلحة الدولية فقط(٢٠).

وبصفة عامة، فإن الفترة الممتدة، منذ بدايات تقنين جريمة الحرب وحتى بروتوكولى جنيف الملحقين، لم تشهد تقنينا شاملا لجرائم الحرب، أوحماية لكافة الضحايا، فقد اقتصرت على تقنين أشد جرائم الحرب قسوة وبشاعة، وعلى حماية الضحايا من المدنيين أو غير المقاتلين فقط(٢١).

١١- المحاكم الجنائية الدولية الخاصة :Ad Hoc Tribunals

عند وضع تعريف جرائم الحرب بالنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فى مايو ١٩٩٣، لم يكن هناك من سوابق سوى "قانون جنيف" Geneva Law الذى يشمل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٨ ويتضمن حماية ضحايا النزاعات المسلحة، و"قانون لاهاى" Hague Law الذى اعتمد عليه ميثاق نورمبرج، ويتضمن طرق ووسائل الحرب، وبالتالى فقد شملت المادة الثانية الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف grave breaches، فى حين شملت المادة الثالثة انتهاكات قوانين وأعراف الحرب كما هى معرفة فى قانون لاهاى(٢٢).

وبهذه المناسبة، فقد أكد السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك أن النظام الأساسى لن يبتكر جديدا، وإنما سيتقيد بالجرائم المعترف بها بصفة عامة فى القانون الدولى العرفى. وعليه، فلم يكن هناك احتمال بإمكانية إقرار المسئولية عن جرائم الحرب فى النزاعات المسلحة غير الدولية. وبعد ذلك بعام، تم تبنى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية برواندا، وقد إعترف مجلس الأمن خلاله بإقرار المسئولية الدولية عن جرائم الحرب المرتكبة فى المنازعات المسلحة غير الدولية، الأمر الذى حدا بغرفة الإستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى إعلان قراءة جديدة لطائفتى جرائم الحرب الواردة بالمادتين الثانية والثالثة من نظامها الأساسى فى قضية Tadic، مؤكدة حقيقة أن المسئولية الدولية عن انتهاكات قوانين وأعراف الحرب تشمل الأفعال المرتكبة خلال النزاعات المسلحة غير الدولية أيضا(٢٣).

المبحث الثانى- جرائم الحرب فى نظام روما الأساسى:

تناولت المادة الثامنة من نظام روما الأساسى جرائم الحرب، فقد ورد بالفقرة الأولى منها تعريف جرائم الحرب فقررت بأنه: "يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولاسيما عندما ترتكب فى إطار خطة أو سياسة عامة أو فى إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم"، ثم تعرضت الفقرات التى تلتها للأفعال الجرمية المكونة للجريمة وأركانها.

وعندما بدأت المباحثات الخاصة بوضع النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٥، ثار الجدل حول المعيار الذى سيتم عليه تحديد جرائم الحرب، من بين كافة الوثائق المتعلقة بهذه الجريمة. وقد وقع الاختيار على ثلاثة معايير يتم على أساسها تحديد ماهية تلك الجرائم(٢٤).

المعيار الأول: معيار أشد الجرائم خطورة، فجرائم الحرب التى تختص بها المحكمة يجب أن تكون على درجة كافية من الخطورة، والتى تمس المجتمع الدولى بأسره. إلا أن هذا المعيار لم يكن كافيا لتحديد تلك الجرائم، حيث نص النظام الأساسى على اشتراط الخطورة بصفة عامة فى مختلف الجرائم(٢٥).

المعيار الثانى: اشتراط كون الجرائم أساسا وجزءا من القانون الدولى العرفى، حيث إن الغرض من النظام الأساسى هو إنشاء محكمة جنائية دولية، وليس محاولة تطوير قواعد القانون الدولى الإنسانى. إلا أن هذا المعيار لم يفلح أيضا، حيث إنه على الرغم من اتفاق الوفود على أن اتفاقيات لاهاى لعام ١٩٠٧، وكذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ تعد من العرف الدولى، فإنها اختلفت بشأن البروتوكولين الإضافيين لعام١٩٧٧(٢٦).

المعيار الثالث: طبيعة النزاع، فهل من الأصوب اختيار القواعد المرتبطة بالنزاعات المسلحة الدولية فقط، أم تمتد لتشمل

---

(١٩) انظر هرمان فون هيبل، تعريف جرائم الحرب فى نظام روما الأساسى، أعمال ندوة المحكمة الجنائية الدولية .. تحدى الحصانة، كلية الحقوق، جامعة دمشق، نوفمبر ٢٠٠١، من إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ص٢٤٥-٢٤٦.

(20) See; Peter Rowe, War Crimes, Edited by,Dominic McGoldrick, Peter Rowe, and Eric Donnelly, The Permanent International Criminal Court, Legal and policy Issues, Hart Publishing 2006, P209.

(21) William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P52.

(22) Ibid, P53.

(23) See; Peter Rowe, War Crimes,, op.cit, P209., Also;William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P53.-54

(24)See; Herman Von Hebel, Crimes Within The Jurisdiction of the Court, Edited by: Roy S. Lee, Project on International Courts and Tribunals, P107.-110,

(25) See ; Helen Duffy, Justice in the balance, Human Rights Watch (Organization) Publisher Human rights Watch, 1999, P6.

(26) See; Howard Ball, War Crimes and Justice, Publisher: ABC-CLIO,2002, P13.

قواعد النزاعات المسلحة غير الدولية أيضا. وعلى الرغم من انقسام الدول بشأن الإجابة على هذا السؤال، فإنه أمكن فى النهاية تضمين حل وسط يشمل إدراج القواعد المتعلقة بالنزاعات المسلحة الدولية، والنزاعات المسلحة غير الدولية أيضا، وهو المعيار الذى تم التعويل عليه فى النهاية.

دور المدعى العام:

يقتضى التحقيق عن جرائم الحرب أن يبحث المدعى العام فى عدة أمور:

أولا- ارتباط جرائم الحرب بخطة أو سياسة عامة واسعة النطاق :

اقترحت مجموعة من الدول فى أثناء المؤتمر التحضيرى التركيز على جرائم الحرب الخطيرة التى تمثل قلقا للمجتمع الدولى ككل، وذلك لغرضين، الأول: ألا تنشغل المحكمة بجرائم حرب قليلة الخطورة نسبيا، مما يزيد من عبء عمل المحكمة ويكدس القضايا أمامها، الثانى: ألا تمارس المحكمة ولايتها القضائية على جرائم حرب، بمقدور المحاكم الوطنية أو الخاصة متابعتها. ولذلك، فقد رأت هذه الدول ضرورة تأكيد إدراج عبارة "فقط عند ارتكابها كجزء من خطة أو سياسة مرسومة أو أن تقع على نطاق واسع"(٢٧).

إلا أن هذا الاقتراح كان مثار جدل، حيث إن أى جريمة حرب على درجة كافية من الخطورة تستدعى تدخل المحكمة، كذلك خشيت بعض الدول من أن إدراج مثل تلك العبارة قد يقلل من عزيمة الدول لمكافحة تلك الجرائم. ومن ناحية أخرى، فإن المنهجية واسعة النطاق من العناصر المميزة للجرائم ضد الإنسانية، وبالتالى فإن إضفاءها على جرائم الحرب أيضا من شأنه أن يقترب بمفهوم جرائم الحرب من مفهوم الجرائم ضد الإنسانية(٢٨).

وعليه، فقد تم التوصل لإدراج حل وسط، هو إضافة عبارة "ولاسيما" in particular بحيث تكون الأولوية لنظر الجرائم المرتكبة فى إطار خطة أو سياسة عامة أو فى إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لتلك الجرائم(٢٩).

يرى Rowe أن النظام الأساسى قد وسع من نطاق جرائم الحرب، مما يسمح للمدعى العام بتوسيع نطاق تحقيقه، ولا يقيده فى ذلك قيد بخلاف التحقيق عن جريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية التى تستدعى توافر ضوابط معينة. ويرى أن هذا الاتساع قد يدفع المدعى العام إلى البحث عن وسيلة تخرج بعض الحالات من نطاق اختصاصه، كأن يحفز القضاء الوطنى على ملاحقة تلك الجرائم

Invoking National Jurisdiction(٣٠).

وعلى خلاف ذلك، يرى Schabas أنه كلما كانت قائمة الجرائم طويلة ومفصلة، ضاق التفسير، وقد أقرت بذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فى قضية Kupreski. ويرجع سبب التحديد الدقيق لأحكام المادة (٨) إلى خوف الدول وتوترها بشأن نطاق الجريمة ورغبتها فى تضييق هذا النطاق(٣١).

ثانيا- ارتباط جرائم الحرب بالنزاع المسلح :

النزاع هو تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق فى المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بأطرافه إلى محاولة تغييره أو عدم قبوله. ويكون النزاع دوليا عندما يكون تعارض المصالح بين أشخاص القانون الدولى العام، ويكون النزاع الدولى مسلحا إذا أخذ تعارض المصالح شكل الطابع العسكرى، واندلعت عمليات قتالية بين أطرافه(٣٢). وقد عرفه Pictet بأنه "أى خلاف ينشأ بين دولتين يؤدى إلى تدخل القوة المسلحة"(٣٣).

يمتد نطاق التحقيق فى النزاع المسلح الدولى ليشمل كل إقليم الدول المشتركة فى النزاع، وإن شمل ذلك أقاليم لم يدر بها النزاع. وبالمثل فى النزاع المسلح غير الدولى، فيمتد التحقيق ليشمل كافة الإقليم الواقع تحت سيطرة طرفى النزاع

The Whde of the Territory under the control of a party to the coflict

---

(٢٧) انظر د. سلوى يوسف الإكيابى، التحقيق الابتدائى فى إطار المحكمة الجنائية الدولية فى ضوء قواعد القانون الدولى العام، الناشر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص٣٧.

(28) See; William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P56.

(٢٩) خلال المؤتمر، تم اقتراح ثلاث صيغ للتعبير عن هذا المعيار: الأولى إدراج عبارة "فقط عندما ترتكب كجزء من سياسة منهجية أو واسعة النطاق" Only When. والثانية: إدراج عبارة "ولا سيما عندما ترتكب كجزء من سياسة منهجية أو واسعة النطاق" in Particular. أما الصيغة الأخيرة، فكانت عدم إدراج المنهجية أو واسعة النطاق من الأساس.

- For More, Herman Von Hebel, Crimes Within The Jurisdiction of the Court, op.cit, P107.-108

(30) See; Peter Rowe, War Crimes,, op.cit, P.206.

(٣١) وقد رأت المحكمة أن "التصنيف المفصل للجرائم يخلق ببساطة فرصة للإفلات من قيود الكلمة".

"an exhaustive categorization would merely create opportunities for evasion of the letter of prohibition"

See; William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P.55.

(٣٢) حول النزاع الدولى، انظر: د. نبيل أحمد حلمى، د. حازم حسن جمعة، د. سعيد سالم جويلى، القانون الدولى العام (الجزء الثانى)، طبعة ٢٠٠٤، (بدون دار نشر)، ص٣٧٧ وما بعدها. كذلك: د. حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة غير الدولية، بحث ضمن كتاب القانون الدولى الإنسانى .. دليل للتطبيق على الصعيد الوطنى، من إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة، طبعة ٢٠٠٣، ص٢٠٩ وما بعدها.

(33) "any difference arising between two states and leading to the intervention of armed force ;See; Peter Rowe, War Crimes" op.cit, P207.

وذلك بحسب قضاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فى قضية Kunarac(٣٤).

وقد اشترط النظام الأساسى أن يرتبط ارتكاب جرائم الحرب "بالنزاع المسلح" سواء كان داخليا أو دوليا، إذا لم يوجه للمتهم بارتكاب تلك الجرائم تهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية. وأرى أن اقتران الفعل محل التجريم بالنزاع المسلح هو ما يميز جرائم الحرب عن الجرائم الجنائية المعتادة، ويؤكد ذلك عبارة "فى سياق " In the context"، التى تحدد نطاق جرائم الحرب، وتخرج ما دونها من أفعال غير مرتبطة بالنزاع المسلح. كذلك، فقد ذهب الفقه إلى ضرورة الارتباط بين الجريمة والنزاع، فليست كل جريمة واردة بالمادة (٨) يمكن اعتبارها صالحة للتحقيق من قبل المحكمة(٣٥).

ويرى Prof. Schabas أن الارتباط لا يعنى المعية، فقد ترتكب جرائم الحرب بعد انتهاء الأعمال العدائية، ومثال ذلك الجرائم المتعلقة بتبادل الأسرى. وقد فسرت المحكمه الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذلك فى قضية Kunarac فقررت أن: "الارتباط بالنزاع المسلح لا يتطلب أن ترتكب الجريمة مباشرة أثناء النزاع المسلح، فالقانون الدولى الإنسانى يمتد ليطبق على كافة الإقليم الواقع تحت سيطرة أحد أطراف النزاع، سواء كان القتال مستمرا أو انتهى. وعلى ذلك، فيكفى ارتباط ارتكاب جرائم الحرب بالأعمال العدائية الواقعة فى أحد أجزاء الإقليم الواقع تحت سيطرة أحد أطراف النزاع، ويتوافر هذا الارتباط إذا ارتكبت الجريمة بعد النزاع أو حتى بعد وقف الأنشطة القتالية"(٣٦).

كذلك، فقد تعرضت لهذا الموضوع فى قضية (Tadic) حيث قررت فى حكمها أن: "وجود نزاع مسلح أو احتلال، وسريان القانون الدولى الإنسانى على المنطقة لا يكفى فى حد ذاته لخلق ولاية قضائية دولية بصدد كل جريمة خطيرة تم ارتكابها فوق أراضى يوغوسلافيا السابقة. فمن أجل أن تقع جريمة معينة فى اختصاص المحكمة، يلزم أن يثبت وجود علاقة كافية بين الفعل الجنائى المزعوم وبين النزاع المسلح الذى اقتضى سريان القانون الدولى الإنسانى"(٣٧).

ثالثا- طوائف جرائم الحرب :

يمكن تقسيم جرائم الحرب الواردة بالنظام الأساسى إلى طائفتين رئيسيتين:

أولا- جرائم الحرب التى تقع فى زمن النزاعات المسلحة الدولية :

وتشمل جرائم الحرب التى تقع فى زمن النزاعات المسلحة الدولية، على نحو ما ورد بنظام روما الأساسى:

(١) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩:

وتشمل الانتهاكات الواردة فى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وتعتبر كل دول العالم تقريبا أطرافا فى تلك الاتفاقيات، وتعترف بموجبها بالاختصاص العالمى للمحاكم عن الجرائم الواردة بها(٣٨). كما أن العمل الدولى قد استقر على انطباقها فقط على النزاعات المسلحة الدولية. فقد أقرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة فى قضية Tadic بأن: "الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف تطبق فقط على النزاعات المسلحة الدولية"، وذلك بالرغم من أن النظام الأساسى لتلك المحكمة لم يذكر ذلك(٣٩).

وعلى المدعى العام، فى بحثة عن الجرائم الواقعة تحت هذه الفئة، أن يبحث فى عدة أمور:

أولا- أن تقع تلك الجرائم على شخص ممن تشملهم بالحماية اتفاقية أو أكثر من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

يعرف النظام الأساسى انتهاكات اتفاقية جنيف بأنها: "أى فعل .. ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة".

وعلى ذلك، فإن ضحايا الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف يجب أن يكونوا أشخاصا محميين Protected Persons بموجب تلك الاتفاقية. وقد عرفت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الأشخاص المشمولين بالحماية بأنهم "أولئك الذين يجدون أنفسهم .. تحت سلطة طرف فى النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها".

---

(34) See; William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P56.,also; Peter Rowe, War Crimes,, op.cit, P.208.

(35) See; Yusuf Aksar, Implementing International Humanitarian Law, Publisher: Routledge 2004, P123.-124, Also, Peter Rowe, War Crimes,, op.cit, P.208.

(36) See; William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P56.

(٣٧) انظر د. سلوى يوسف الإكيابى، التحقيق الابتدائى فى إطار المحكمة الجنائية الدولية فى ضوء قواعد القانون الدولى العام، المرجع السابق، ص٣٨.

(38) Also the court stated that It would be sufficient to prove that the crime was committed in the course of or as a part of the hostilities in, or occupation of, an area controlled by one of the parties It is not necessary be part of a policy or of a practice officially endorsed or tolerated by one of the parties to the conflict, or that the act be in actual furtherance of a policy associated with the conduct of war or in the actual interest of a party to the conflict, See; Yusuf Aksar, Implementing International Humanitarian Law, op.cit, P124.

(٣٩) وبالرغم من أن اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ تقوم على أساس الاعتراف بمسئولية الدول وليس الأفراد عن الانتهاكات الجسيمة لها، فإن النظرة المتأنية لتلك الانتهاكات توضح أن تلك الجرائم تحمل المسئولية الجنائية الدولية لمرتكبيها. انظر فى هذا الرأى:

- Yusuf Aksar, Implementing International Humaniterian Law,op.cit, P75.-76

وقد فسرت محكمة يوغوسلافيا السابقة تلك المادة تفسيرا واسعا يمكن معه لشخص ما أن تشمله الحماية، برغم انتمائه لنفس قومية محتجزيه. وفى حكم لها بقضية Tadic أشارت إلى أنه "ليس فقط نص وتاريخ صياغة الاتفاقية، وإنما أيضا، وهو الأهم، هدف وغرض الاتفاقية يفيدون بأن العنصر الحاسم هو وجود ولاء لطرف معين فى الصراع وسيطرة لهذا الطرف على أشخاص فى منطقة معينة". كما قررت أن المادة ٤ تهدف إلى أخذ جوهر العلاقات، وليس فقط الوصف القانونى، بعين الاعتبار"(٤٠). ويرى Schabas أن مفهوم الأشخاص المحميين يمتد ليشمل الذين لا يستطيعون الاعتماد على حماية الدولة التى ينتمون إليها بجنسيتهم، و مثال هؤلاء الأقليات(٤١).

وقد رأت اللجنة التحضيرية، فى هذا الخصوص، أنه ليس ثمة حاجة لتحديد إضافى لتلك الفئة، وقررت إعطاء المحكمة الحرية كاملة فى ذلك، أسوة بالنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ثانيا- الركن المعنوى (العلم Mens rea):

يجب أن يثبت المدعى العام توافر عنصر العلم أو الركن المعنوى، وذلك بأن يكون مرتكب الجريمة على علم بعنصرين(٤٢):

أ- أن يكون على علم بالظروف الواقعية التى تثبت الوضع المحمى للضحايا. تفسيرا لذلك، فقد أوضحت اللجنة التحضيرية أنه يكفى لتحقق هذا العنصر أن يكون الجانى على علم بأن الضحية يدين بالولاء إلى طرف خصم، وإن كانت الضحية من نفس جنسيته، ولا تهم مسألة علمه بجنسية الضحية.

ب- أن يكون على علم بالظروف الواقعية التى تثبت وجود نزاع مسلح دولى. وقد اختلفت آراء الوفود خلال المؤتمر التحضيرى حول الوصف الخاص بدرجة الوعى بالظروف الواقعية التى تثبت النزاع. فقد ذهب رأى الأغلبية إلى أنه لا داعى لإثبات أن مرتكب الجرم كان على وعى ببعض الظروف الفعلية، فليست هناك حاجة لإثبات وعى المتهم بالحقائق التى تؤدى لوصف النزاع كنزاع دولى أو غير دولى. كما أنه لا يلزم أن يرقى معيار الظروف الفعلية لحد المعيار الوارد بالمادة ٣٠ من النظام الأساسى، حيث إنه فى أغلب الأحوال يكون وجود النزاع المسلح جليا إلى درجة لا تدع مجالا للشك بعلم مرتكب الجرم به، فضلا عن أن لكل من طرفى النزاع تبريره السياسى الخاص، فقد تبرر الدولة تصرفها إزاء مجموعات مسلحة على أساس أنهم إرهابيون أو مجرمون(٤٣).

(٢) الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة:

اشتقت هذه النوعية من الجرائم من مصادر عدة، منها لائحة لاهاى المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧، والبروتوكول الإضافى الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وميثاق نورمبرج لعام ١٩٤٥، وكذلك بعض القواعد التى تحظر استخدام أسلحة معينة(٤٤). ولا يشترط فى هذه الجرائم أن تقع على فئات محمية. ويمكن تقسيم الجرائم المندرجة تحت هذه الفئة إلى:

١- جرائم الحرب المتعلقة بممارسة الأعمال العدائية، وتشمل هذه الطائفة من الجرائم(٤٥):

أ- تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم تلك أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون فى الأعمال الحربية.

ب- تقرير شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية فى الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق أضرار مدنية، أو عن إحداث ضرر واسع النطاق طويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية، يكون إفراطه واضحا بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة.

ج - تعمد توجيه هجمات ضد مواقع معينة، أى المواقع التى لا تشكل أهدافا عسكرية.

د - تعمد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة فى مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام، عملا بميثاق الأمم المتحدة، ماداموا يستحقون الحماية التى توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون المنازعات المسلحة.

هـ - تعمد توجيه هجمات ضد المبانى المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافا عسكرية.

و- تعمد توجيه هجمات ضد المبانى والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملى الشعارات المميزة المبينة فى اتفاقيات جنيف، طبقا للقانون الدولى.

ويثور التساؤل فى إطار هذه الجرائم الست حول ما إذا كان على المدعى العام أن يثبت حدوث نتيجة ما، بمعنى هل تقع هذه

(40) See, William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P56.

(41) "In granting its protection, Article 4 intends to look to substance of relations, not to their legal c haracterization as such", See; Peter Rowe, War Crimes, op.cit, P221., and generally, Yusuf Aksar, Implementing International Humaniterian Law, op.cit, P123.

- كذلك، انظر: كنوت دورمان، اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، بحث ضمن كتاب القانون الدولى الإنسانى، سابق الإشارة إليه، ص٤٩٨.

(42) See, William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P59.

(٤٣) انظر فى شروط توافر الركن المعنوى: د. محمد حنفى محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائى الدولى، المرجع السابق، ص٢٨٢ وما بعدها. د. شريف سيد كامل، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، الناشر: دار النهضة العربية ٢٠٠٥، ص٨٩ وما بعدها.

(44) See, William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P59.

(45) See; Yusuf Aksar, Implementing International Humaniterian Law, Publisher: Routledge 2004, P79., also, William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P59.

الجرائم بمجرد توجيه الهجمات، أم أن العبرة بما تسفر عنه هذه الجرائم من أضرار. فعلى سبيل المثال، إذا تم توجيه هجمات ضد أشخاص أو سكان مدنيين دون أن تتم إصابتهم لعلة ما فى السلام المستخدم، فهل تقع الجريمة؟ (٤٦).

عرض هذا الأمر فى أثناء المؤتمر التحضيرى، ورأت معظم الوفود- وهو الرأى المأخوذ به- أن قيام الجريمة لا يستلزم حدوث نتيجة ما. فى حين رأت قلة أنه فى حالة وقوع الهجمات دون إحداث أثر ما، فإن هذا السلوك يعد من قبيل الشروع فى الجريمة.

كذلك، فمن الأمور الخلافية التى أثيرت فى المؤتمر التحضيرى مسألة "تعمد توجيه هجمات ضد .."، فهل يشير "التعمد In-tentionally" إلى الهجوم ذاته، أم يشمل أيضا الهدف من الهجوم السكان أو الأعيان المدنية؟ وقد تم الاتفاق بين الوفود على أن التعمد يشير إلى المعنيين، فيجب أن يقصد الجانى إحداث الضرر بالسكان المدنيين أو الأعيان المدنية، مع علمه بأن ذلك سوف يقع كنتيجة طبيعية للهجوم(٤٧).

وقد عززت هذا الرأى المحكمة اليوغوسلافية فى قضية "Blaskic"، فقد قررت أن "الحالة المعنوية mens rea التى تقترن بجميع انتهاكات المادة ٣ من النظام الأساسى .. تتطلب حدوث التعمد Intentionality فى الأفعال أو فى عدم القيام بتلك الأفعال، وهو مفهوم يضم كلا من القصد الجنائى والتهور Recklessness الذى يرقى إلى مرتبة الإهمال الجنائى الشديد ..". كذلك، فقد أضافت أن: "هجوما كهذا لابد وأن يكون قد تم عن معرفة ومقصد، وفى ظروف كان يستحيل فى ظلها الجهل بكون المدنيين .. كأن يتم استهدافهم"(٤٨).

أيضا، هناك جرائم أخرى تنطوى على ممارسة أعمال عدائية، هى:

أ- استغلال وجود شخص مدنى أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نطاق أو مناطق أو قوات عسكرية معينة(٤٩).

ب- تعمد تجويع المدنيين كأسلوب بين أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التى لا غنى عنها لبقائهم، بما فى ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه فى اتفاقيات جنيف(٥٠).

وبالنسبة للجريمة الثانية، فقد اتفقت الوفود على أن عبارة "المواد التى لا غنى عنها لبقائهم" لا تشمل فقط الطعام والشراب، بل أشياء أخرى كالأدوية والأغطية، إذا كانت درجة الحرارة منخفضة لدرجة تجعل من الأغطية ضرورة للبقاء على قيد الحياة. وكذلك، فإن نية التجويع يجب تفسيرها بالمعنى الواسع للحرمان من مواد لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة. أيضا، فإن هذه الجريمة تقع وإن لم تسفر عن وفاة شخص أو أكثر من جراء التجويع، فهى تقوم بذاتها، ولا يشترط أن تسفر عن نتيجة.

٢- جرائم الحرب المتصلة باستخدام أسلحة معينة :

وتشمل هذه الجرائم أشكال السلوك الإجرامى الآتية:

أ- استخدام السموم أو الأسلحة المسممة(٥١).

ب- استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات، وجميع ما فى حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة(٥٢).

ج- استخدام الرصاصات التى تتمدد أو تتسطح بسهولة فى الجسم البشرى، مثل الرصاصات ذات الأغلفة الصلبة التى لا تغطى كامل جسم الرصاصة أو الرصاصات المحززة الغلاف(٥٣).

د- استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضرارا زائدة أو آلاما لا لزوم لها، أو أن تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولى للمنازعات المسلحة، بشرط أن تكون هذه الأسلحة والقذائف والمواد والأساليب الحربية موضع حظر شامل، وأن تندرج فى مرفق لهذا النظام الأساسى عن طريق تعديل يتفق والأحكام ذات الصلة الواردة فى المادتين ١٢١و ١٢٣(٥٤).

بالنسبة للجريمة الأولى، فقد ورد بأركان الجرائم المقصودة بالسموم أو الأسلحة المسمومة بأنها: تلك المواد التى تسبب الموت أو تلحق ضررا جسيما بالصحة فى الأحوال العادية من جراء خصائصها المسممة. وقد أثارت كلمة "جسيما" جدلا بين الوفود، حيث رأى البعض عدم لزوم تلك الكلمة، فيكفى للمواد المسممة أن تلحق ضررا، وإن لم يكن جسيما، إلا أنه تم فى النهاية الاتفاق على إدراجها ضمن الصياغة النهائية.

أما بالنسبة للجريمة الثانية، فهى مقتبسة من بروتوكول جنيف الخاص بحظر استعمال الغازات الخانقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية فى الحرب لعام ١٩٢٥ . ولم تحدد اللجنة

(٤٦) انظر المادة ٢/٨/ب/١/، وكذلك الفقرات ٤، ٢، ٣، ٩ من نظام روما الاساسى.

(٤٧) انظر المادة ٢/٨/ب٢٤/ من نظام روما الأساسى.

(٤٨) انظر كنوت دورمان، اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية: أركان جرائم الحرب، ص٥١٣-٥١٤ . كذلك د. سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية وتطبيقات القضاء الجنائى الدولى الحديث والمعاصر، الناشر: دار النهضة العربية ٢٠٠٤، ص٢٢٣ وما بعدها.

(٤٩) انظر كنوت دورمان، اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية: أركان جرائم الحرب، المرجع السابق، ص٥١٤.

(٥٠) انظر المادة ٢/٨/ب٢٣/ من نظام روما الأساسى.

(٥١) انظر المادة ٢/٨/ب٢٥/ من نظام روما الأساسى.

(٥٢) انظر المادة ٢/٨/ب١٧/ من نظام روما الأساسى.

(٥٣) انظر المادة ٢/٨/ب١٨/ من نظام روما الأساسى.

(٥٤) انظر المادة ٢/٨/ب١٩/ من نظام روما الأساسى.

التحضيرية المقصود بالغازات والسوائل والمواد والأجهزة السامة، بل اتبعت الأسلوب ذاته الذى عرفت به الجريمة السابقة، حيث نصت على ضرورة "أن يكون الغاز أو المادة أو الجهاز من النوع الذى يسبب الموت أو يلحق ضررا جسيما بالصحة فى الأحوال العادية من جراء خصائصه الخانقة أو المسممة".

وفيما يخص الجريمة الأخيرة، فقد رأت بعض الوفود تفسير "الأسلحة المحظورة" بأنها تضم أسلحة الدمار الجماعية كالأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية(٥٥). إلا أن هذا التفسير أثار جدلا. ففى حين أنه لا جدال حول إدراج الأسلحة البيولوجية والكيماوية ضمن نصوص النظام الأساسى، فإن الأسلحة النووية كان عليها خلاف، فقد رأت بعض الوفود عدم إدراجها - دول حلف شمال الأطلسى NATO - حيث دفعت بأن القانون الدولى لا يورد حظرا شاملا على هذه الأسلحة، بل يسمح بحيازتها فى حالات محدودة جدا. كما أعلنت فرنسا عند تصديقها على النظام الأساسى أن استخدام الأسلحة النووية لا يمكن أن يصبح قضية تنظر أمام المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الطرف الآخر، فقد رأت بعض الوفود أن فى عدم إدراج الأسلحة النووية تفرقة وتمييزا، حيث سيدرج فى النظام الأساسى "أسلحة الدول الفقيرة" Poor Man's Atomic Bomb أى الأسلحة البيولوجية والكيماوية، فى حين أن "أسلحة الدول الغنية" Rich Man's Weapons أى الأسلحة النووية، والتى يمتلكها عدد محدود من الدول، لا تندرج فيه(٥٦).

وأرى أن الصياغة الواردة بالمادة "٢٠" قد حلت هذا الخلاف، بأن أتت بحل وسط، حيث تسمح تلك المادة بإدراج أى سلاح غير وارد بالنظام الأساسى، وفقا للمستجدات المستقبلية.

٣- الجرائم الجنسية:

برغم أن ميثاق نورمبرج واتفاقيات جنيف لم تذكر جريمة الاغتصاب، فإنها كانت دائما جريمة الحرب الجنسية الوحيدة، ومع ذلك فقد أضاف النظام الأساسى إليها جرائم أخرى تشمل الاستعباد الجنسى، والإكراه على البغاء، والحمل القسرى على النحو المعرف فى الفقرة ٢، ومن المادة ٨، والتعقيم القسرى، وأى شكل آخر من أشكال العنف الجنسى يشكل أيضا انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف(٥٧).

٤- جرائم أخرى :

أورد النظام الأساسى جرائم أخرى خارج التصنيف السابق بالمادة ٢/٨/ب الفقرات ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١(٥٨).

ثانيا -جرائم الحرب التى تقع فى زمن النزاعات المسلحة غير الدولية:

يضم هذا النوع من الجرائم الانتهاكات الجسيمة للمادة (٣) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، فضلا عن الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى، فى النطاق الثابت للقانون الدولى.

وقد قصد واضعو صياغة نص المادة (٣) المشتركة من عبارة النزاعات المسلحة غير الدولية - أساسا- الحروب الأهلية، إلا أن الصياغة النهائية جاءت بحيث يمكن أن تشمل أى نزاع آخر ذى طبيعة غير دولية. على أنه يجب ألا يفهم من ذلك أن مفهوم النزاع المسلح غير الدولى يمتد ليشمل حالات الإضرابات والتوترات الداخلية، مثل أعمال الشغب أو أعمال العنف(٥٩).

---

(٥٥) انظر المادة ٢/٨/ب/٢٠/ من نظام روما الأساسى.

(٥٦) كانت الوفود العربيه من أشد الوفود تأييدا لإدراج الأسلحة النووية ضمن قائمة الأسلحة المحظورة:

- For More, Herman Von Hebel, Crimes Within The Jurisdiction of the Court, op.cit, P115., And For more See, Theodor Meron, Crimes Under the Jurisdiction of the International Criminal Court, Edited by Adriaan Bos, Herman Von Hebel, J.G.Lammers, Jolien Schukking, in Reflections on the International Criminal Court, Cambridge University Press, 1999, P.53.

(57) See, Herman Von Hebel, Crimes Within The Jurisdiction of the Court, op.cit, P116, Also, William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit, P59.

(٥٨) انظر المادة ٢/٨/ب٢٢/ من نظام روما الأساسى. وللمزيد حول الجرائم الجنسية كجرائم حرب فى إطار نظام روما الأساسى، انظر:

- Herman Von Hebel, Crimes Within The Jurisdiction of the Court, op.cit, P.117.

(٥٩) وتضم هذه الجرائم:

١- إخضاع الأشخاص الموجودين تحت سلطة طرف معاد للتشويه البدنى أو لأى نوع من التجارب الطبية أو العلمية التى لا تبررها المعالجة الطبية، أو معالجة الأسنان، أو المعالجة فى المستشفى للشخص المعنى، والتى لا تجرى لصالحه، وتتسبب فى وفاة ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص، أو فى تعريض صحتهم لخطر شديد (الفقرة ١٠).

٢- قتل أفراد منتمين إلى دولة معادية أو جيش معاد أو إصابتهم غدرا (فقرة ١١).

٣- تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها، ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء مما تحتمه ضرورات الحرب (فقرة ١٣).

٤- إعلان أن حقوق ودعاوى رعايا الطرف المعادى ملغاة أو معلقة، أو لن تكون مقبولة فى أى محكمة (فقرة ١٤).

٥- إجبار رعايا الطرف المعادى على الاشتراك فى عمليات حربية موجهة ضد بلدهم، حتى وإن كانوا قبل نشوب الحرب فى خدمة الدولة المحاربة (فقرة ١٥).

٦- نهب أى بلدة أو مكان، حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة (فقرة ١٦).

٧- الاعتداء على كرامة الشخص، وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة (فقرة ٢١٩) .

٨- تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزاميا أو طوعيا فى القوات المسلحة الوطنية، أو استخدامهم للمشاركة فعليا فى الأعمال الحربية (فقرة ٢٦).

يرى Rowe (٦٠) أن النزاعات المسلحة غير الدولية تكون بين الدولة من جانب، وجماعات مسلحة منظمة Organizedd Armed Group من جانب آخر، وبالتالى فقد يصعب على الدولة تقديم من ينتمون لتلك الجماعات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإن أمكنها تقديم جنودها، وذلك بخلاف النزاع الدولى، فأطرافه دول، وكل دولة تلتزم بتقديم المطلوبين فيه.

وتشترك هاتان الفئتان من الجرائم فى ركنين، الأول: أن يصدر التصرف فى سياق نزاع مسلح غير ذى طابع دولى ويكون مرتبطا به. الثانى: أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التى تثبت وجود نزاع مسلح.

١- الانتهاكات الجسيمة للمادة (٣) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩:

ويجمع هذه الطائفة من الجرائم ركن مشترك، هو ارتكابها ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكا فعليا فى الأعمال الحربية، بمن فى ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا السلاح، أو أولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز أو لأى سبب آخر.

وتضم هذه الطائفة أربع جرائم:

أ- استعمال العنف ضد الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أنواعه، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب(٦١).

ب- الاعتداء على كرامة الشخص، وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة(٦٢).

ج- أخذ الرهائن(٦٣).

د- إصدار الأحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلا نظاميا تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموما بأنه لا غنى عنها.

٢- الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى:

ولا يوجد اختلاف بين قائمة الجرائم التى تمثل الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة الدولية وبين نظيرتها السارية على النزاعات المسلحة غير الدولية. إلا أن جريمة "إصدار أوامر بتشريد السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع" أتت ضمن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة أثناء النزاع المسلح غير الدولى، فى حين لم يأت النظام الأساسى على ذكرها فى الانتهاكات ذات الطابع الدولى.

وقد أثارت تلك الجريمة قلق الوفد الإسرائيلى، فقد شعرت بأنها المخاطبة بتلك الفقرة، فأعلنت فى تصريح لها بأنها" ستصوت ضد النظام الأساسى بسبب احتوائه على أفعال لا تعد جرائم بموجب القانون الدولى العرفى، غاية ما فى الأمر أنه تم إدراجها لأسباب سياسية"(٦٤).

كما تشمل الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف جرائم أخرى، تعد جرائم حرب إذا ارتكبت فقط فى زمن النزاع المسلح الدولى، ولا تعتبر كذلك إذا ارتكبت فى زمن النزاع المسلح غير الدولى، حيث حددت المادة ٧/٢/ج من نظام روما الأساسى تلك الجرائم(٦٥) وهى:

١- تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية.

٢- تعمد شن هجوم، مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية فى الأرواح، أو عن إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق أضرار مدنية، أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية، يكون إفراطه واضحا بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة.

٣- مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المبانى العزلاء التى لا تكون أهدافا عسكرية بأية وسيلة كانت.

٤- قتل أو جرح مقاتل استسلم مختارا، يكون قد ألقى سلاحه، أو لم تعد لديه وسيلة للدفاع.

٥- إساءة استعمال علم الهدنة، أو علم العدو، أو شارته العسكرية وزيه العسكرى، أو علم الأمم المتحدة، أو شارتها وأزيائها العسكرية، وكذلك الشعارات المميزة لاتفاقيات جنيف، مما يسفر عن موت الأفراد أو إلحاق إصابات بالغة بهم.

٦- قيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التى تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها.

٧- إعلان أن حقوق ودعاوى رعايا الطرف المعادى ملغاة أو معلقة، أو لن تكون مقبولة فى أية محكمة.

٨- إجبار رعايا الطرف المعادى على الاشتراك فى عمليات

(60) See; Peter Rowe, War Crimes,, op.cit, P.210.

(61) Ibid, P.212.

(٦٢) ١- انظر المادة ٧/٢/ج/١/ من نظام روما الأساسى.

(٦٣) ٢- انظر المادة ٧/٢/ج/٢/ من نظام روما الأساسى.

(٦٤) ٣- انظر المادة ٧/٢/ج/٣/ من نظام روما الأساسى.

(65) See, William A. Schabas, An Introduction to the International Criminal Court, op.cit,P59.

حربية موجهة ضد بلدهم، حتى وإن كانوا قبل نشوب الحرب فى خدمة الدولة المحاربة.

٩- استخدام السموم أو الأسلحة المسممة.

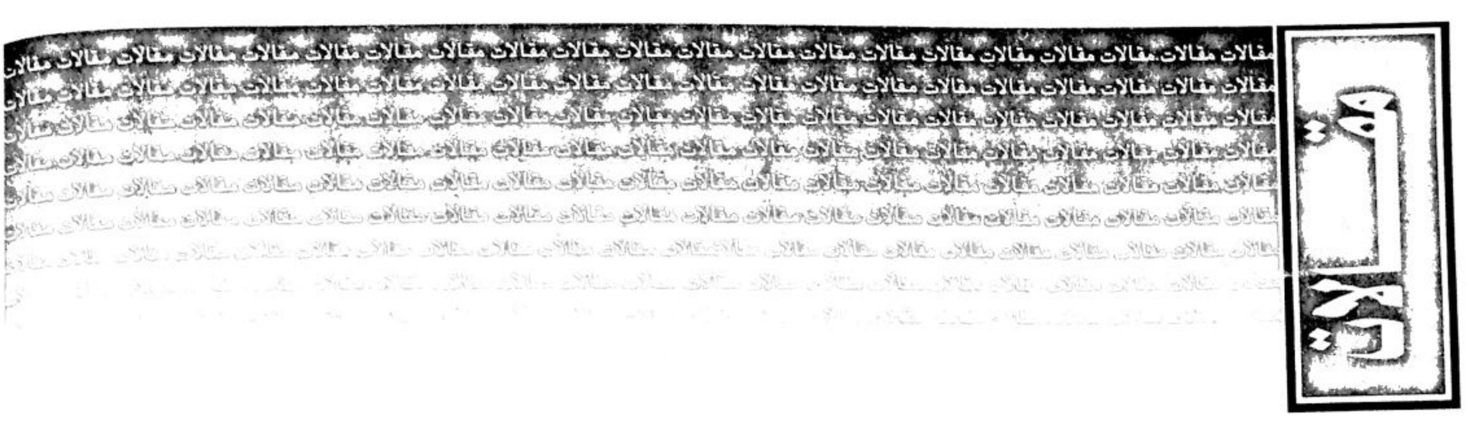
١٠- استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما فى حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة.

١١- استخدام الرصاصات التى تتمدد أو تتسطح بسهولة فى الجسم البشرى، مثل الرصاصات ذات الأغلفة الصلبة التى لا تغطى كامل جسم الرصاصة أو الرصاصات المحززة الغلاف.

١٢- استغلال وجود شخص مدنى أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معينة.

١٣- استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضرارا زائدة أو آلاما لا لزوم لها، أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولى للمنازعات المسلحة.

١٤- تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التى لاغنى عنها لبقائهم، بما فى ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه فى اتفاقيات جنيف.



العراق والطريق إلى الدولة المدنية

صلاح النصراوى *

أظهرت أزمة تشكيل حكومة عراقية - بعد أكثر من تسعة أشهر من الانتخابات البرلمانية التى جرت فى شهر مارس ٢٠١٠ - الكثير من الحقائق عن طبيعة النظام السياسى الذى أقيم إثر الغزو الأمريكى للعراق، وإسقاط نظام صدام حسين، وانهيار دولة حزب البعث الشمولية.

وأهم ما أبرزته هذه الأزمة هو فشل مشروع إعادة بناء الدولة فى العراق بسبب قيامه على ركائز نظام هجين للمحاصصة الإثنو- طائفية، وعلى أساس تقاسم وظيفى للسلطة والثروة بين أفراد طبقة سياسية جديدة، أتاحت لها ظروف الاحتلال الهيمنة على مقاليد الحكم.

لم تنجح هذه الطبقة السياسية، التى تبنت مطالب الجماعات القومية والمذهبية، فى تحقيق الشعار الذى تبنته بإقامة نظام ديمقراطى تعددى. لقد اتضح عقم تجربة الانتخابات فى أن تؤسس لنظام ديمقراطى راسخ، كما غابت التوافقية الحقيقية، باعتبارها أساس التعددية، واستبدل بها نظام تحاصصى. فى ظل ذلك كله، تنامى الإحساس بالمصالح الفئوية الإثنية والطائفية، مصحوبة بغياب الإرادة والمصلحة الوطنية، مما يضرب ركيزة مبدأ الدولة التعددية الاتحادية الناشئة.

من ناحية أخرى، ظهر انكشاف هشاشة مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة أمام التدخلات الخارجية، خاصة الإقليمية. وأضحت الأخيرة - من خلال دورها فى تشكيل الحكومة - عاملا أساسيا، ليس فقط فى توجيه مسار العملية السياسية فى العراق، بل وفى تقرير مصيره، مما سيضع كامل مشروع إعادة بناء الدولة العراقية تحت رحمة العامل الخارجى، مهما تكن الذرائع وراء ذلك. يتم ذلك كله من خلال خرق واضح ومتعمد ومتكرر للدستور الذى كتبته الجماعات الفاعلة، ولأسس العملية السياسية التوافقية التى صاغتها، ولمفاهيم المصالحة والوحدة الوطنية، ولكل القيم والمبادئ التى تقام عليها مشاريع بناء الدول، خاصة تلك الخارجة لتوها من تجارب الاحتلال والغزو والتدمير.

إن الحل الوسط الذى خرجت به الجماعات المتنافسة للأزمة - مهما يكن نصيبه الضئيل من النجاح فى التطبيق خلال الفترة القادمة - لن يخرج عن كونه حلا مؤقتا، لن يضع نهاية للمأزق الوطنى فى العراق. يطرح ذلك بإلحاح ضرورة وجود بديل راسخ من خلال السعى لإطلاق مشروع وطنى لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الدستورية القائمة على مبدأ المواطنة والحرية والعدالة والمساواة، بغض النظر عن الدين والعقيدة والمذهب والجنس واللون.

تطرح فكرة بناء الدولة المدنية نفسها

(*) كاتب عراقى .

فى العراق كقضية ملحة منذ سقوط نظام صدام حسين، وانهيار الدولة العراقية الحديثة التى شكلت عام ١٩٢١ . إذ لم يكن ممكنا الإطاحة بالدولة العراقية من خلال التدخل الخارجى إلا بسبب ضعفها وهشاشة بنائها السياسى والاجتماعى، وإخفاقها فى أن تكون دولة - أمة جامعة لكل مواطنيها. أدى ذلك بالتالى إلى تحول العراق إلى دولة - أقلية تحت سيطرة نظام استبدادى قمعى، مقابل أكثرية رافضة، أو متشككة، مما حرمه من عناصر المناعة الذاتية، ووضع الدولة العراقية فى النهاية فى مأزق دائم ساعد فى سقوطها السريع والمدوى فى قبضة الاحتلال الأجنبى.

لم تطح الحرب، والاحتلال الذى أوجدته، فقط بالدولة من خلال تدمير ركائزها الأساسية كالحكومة والجيش والقوى الأمنية والعديد من المؤسسات الأخرى، بل ساعدت أيضا على انهيار المجتمع وتمزيق نسيجه الوطنى، وتشظيه إلى هويات ثانوية متعددة على حساب الهوية الوطنية الجامعة. أدى نظام المحاصصة الإثنو- طائفى الذى أقيم بعد الاحتلال كصيغة توافقية إلى ترسيخ وضع طائفى صراعى، مزق وحدة المجتمع، كما حول الدولة إلى مشروع خدمى للواجهات الطائفية والإثنية التى هيمنت على السلطة، بدلا من أن يقيم دولة وطنية حديثة ونظاما تعدديا تشاركيا، قائما على أساس الشراكة والعدالة والمواطنة ودولة المؤسسات والقانون.

أدى تعثر العملية السياسية الجارية والأزمات العديدة التى تلاحقها إلى مأزق وطنى شامل، يشمل إمكانية نكوص العملية السياسية الحالية، وسقوط مشروع إعادة بناء الدولة برمته، ووقوع العراق فى فخ النزاعات الأهلية المستدامة. ولا يمكن تفادى ذلك ما لم تتم إعادة النظر فى الأسس السياسية والدستورية والقانونية التى وضعت تحت صيغة التوافق الوطنى، والتى تحولت بالممارسة إلى مجرد نظام محاصصة لاقتسام السلطة والثروة بين أفراد الطبقة السياسية المتكونة بفعل الاحتكار والإقصاء والهيمنة والتبعية، لا فى إطار السياق الطبيعى لعملية إعادة بناء الدولة والمجتمع.

يستدعى هذا المأزق ضرورة قيام الدولة المدنية فى العراق، فى المقام الأول، من أجل حل الإشكالية التاريخية لمأزق الدولة العراقية منذ تأسيسها، خاصة فشلها فى إقامة نظام ديمقراطى حقيقى، وتحقيق مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة. إن إعلاء مبدأ الدولة المدنية يضمن حل إشكالية التوزيع العادل للسلطة والثروة فى إطار مؤسسات وتشريعات تسهر على تحقيق مبدأى المواطنة والتلاحم الوطنى اللذين يعتبران حجر الزاوية فى بناء دولة متعددة الأعراق والأديان والمذاهب.

كما تشكل الدولة المدنية حلا للأزمة الحالية المتمثلة فى تعثر العملية السياسية الناشئة عن الاحتلال وتدمير الدولة والمجتمع، وما صاحبها من عنف وإرهاب. فالدولة المدنية هى ضمان وحام للأمن والاستقرار، والسلم الأهلى، والحرية، وحقوق الإنسان، والرفاهية التى هى جميعها عوامل رادعة للصراعات الطائفية والإثنية.

من ناحية ثالثة، تضمن إقامة الدولة المدنية استقرار ووحدة العراق، بما يمنع من انهياره وتقسيمه، مما سينعكس على الأمن والاستقرار فى الإقليم. إن إحدى مهمات الدولة المدنية هى تحصين البلد ضد التهديدات والتدخلات الخارجية، إذ إن هناك علاقة عكسية بين الدولة المدنية والصراعات الإثنية المنتجة للفوضى والعنف وانهيار القانون فى الداخل، والتى تستدعى بدورها التدخلات الخارجية.

لقد أثبتت تجربة العملية السياسية الجارية منذ ما يقارب ثمانى سنوات استحالة الاستمرار فى إدارة الحكم بالعراق بالطريقة "التوفيقية"، وليس النظام التوافقى كما يدعى. فالنتيجة الواضحة لما جرى خلال الدورتين الانتخابيتين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، هى أن البلد فى حالة شلل تام، وغير قادر على النهوض من حالة الانهيار والدمار الذى أصابه، نتيجة الغزو وتحلل الدولة. هذا الأمر يستدعى إيقاف العملية السياسية العقيمة، التى تعيد إنتاج الفوضى والصراعات والعنف، والبدء من جديد بمشروع إعادة بناء الدولة، كدولة مدنية لكل مواطنيها، بغض النظر عن اختلافاتهم الإثنية.

تتضمن أدبيات الدولة المدنية، منذ جان جاك روسو وجون لوك، الكثير من التفاصيل عن فلسفتها وأهدافها وغاياتها. وقد أنتجت البشرية عبر تاريخها الحديث الكثير من التجارب الناجحة والواعدة فى هذا الصدد، مما يمكن أن يثرى التجربة العراقية عند انطلاقها، ولو على أساس الخصوصية العراقية المستندة إلى الحاجات والظروف الوطنية، وكذلك الإمكانيات والطاقات الكامنة.غير أن الغاية الأساسية تبقى هى التأسيس عبر فترة انتقالية محددة لدولة مدنية دستورية ديمقراطية لكل مواطنيها.

يجب أن يبدأ مشروع إقامة الدولة المدنية من نقطة إعادة النظر فى مجمل الأسس الدستورية والقانونية والسياسية، والتخلص من نظام المحاصصة الطائفية السياسية. كما يجب الأخذ بنظر الاعتبار مطالب الجماعات الإثنية وحقوقها بالمساواة السياسية فى إدارة السلطة والثروة، ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمستوياتها المادية والرمزية.ويتطلب ذلك إقامة نظام ديمقراطى قائم على الشراكة والمساواة الكاملة والتعددية وتبادل السلطة، وكذلك تعزيز قدرات الدولة على مواجهة النزعات الشمولية والاستبدادية لدى الجماعات والأفراد المشاركين فى النظام السياسى. وفى هذا الإطار، يمكن المواءمة بين متطلبات إقامة نظام قائم على اللامركزية ودرجة أكبر من تمثيل الجماعات الإثنية، وضمان حقوقها، مع ضرورة بناء دولة قوية محصنة ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

كما تتطلب مهمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندماج المجتمعى، وتعزيز الهوية الوطنية، من خلال تأكيد مبدأ التنوع داخل الوحدة، وإدارة التعددية السياسية والثقافية، من خلال التقريب بين قدرات النظام السياسى وقدرات الجماعات الإثنية والطائفية وتنظيمها.إن أحد إخفاقات العملية السياسية الجارية هو عدم قدرتها على تعزيز التعددية فى إطار الاندماج الوطنى والمشاركة كما كان ينبغى. بل لقد أوجدت هذه العملية حالة من التفتت والتشرذم، وبيئة من الكراهية والأحقاد والضغائن، وتحولت إلى سلاح للتعصب والتشدد والتطرف. أصبحت التعددية غطاء للمحاصصة الطائفية التى أسست لحالة

طائفية سياسية ومذهبية شديدة العنف، عززت بدورها حالة الاستقطاب المجتمعى التى عملت على تمزيق النسيج الوطنى، وتدمير الهوية الوطنية لحساب الهويات الكيانية الصغرى.

لذلك، من الضرورى أن تتم إعادة فرز وتحديد علاقة الدولة بالهويات الدينية والطائفية والعرقية، وتأكيد اتباع سياسات اجتماعية وثقافية غير طائفية أو إثنية التوجه تستهدف المواطنين عامة. إن خاصية التنوع الدينى والمذهبى والقومى فى العراق تشكل عاملا مساعدا فى تقليل فرص إقامة الدولة الدينية أو الشوفينية، وهو الأمر الذى يحتاج إلى دعمه بالتشريعات الدستورية والقانونية اللازمة. ويأتى على رأس هذه المهمات تعزيز معادلة الخصوصية مع الانتماء الأكبر للوطن وللجماعة الوطنية، وردم الفجوات القائمة بين الهوية الصغرى والهوية الوطنية الكبرى، والسعى لتفكيك الحالة التصارعية بينهما. ويتطلب ذلك أيضا نشر ثقافة المواطنة، والتى تبدأ بترسيخ قيم الانتماء للوطن ووحدته والشراكة بين مكوناته والتفانى له، وذلك من خلال خطاب وأفكار وإعلام تعمل كلها على تطوير الثقافة الوطنية، بدلا من تعزيز الثقافة التى تدفع إلى التقوقع على الذات وعدم التفاعل مع الآخر وكراهيته.

وتعتبر التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، وإيجاد فرص العمل، ومأسسة تقديم الخدمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال نظام للرفاه الاجتماعى، من المهمات الرائدة للدولة المدنية، التى تهدف إلى تحقيق نهضة حقيقية. الركيزة الأساسية لهذه الدولة هى تدعيم نوعية الحياة، وتعزيز حقوق المواطن فى التنعم بحياة كريمة، وانتشال العراقيين من حالة التعاسة والبؤس التى استولت عليهم. ويتطلب كل ذلك وضع سياسات اقتصادية ضمن برنامج وطنى شامل للتعمير والتنمية، وعلاج عدم التوازن الاقتصادى بين المناطق المختلفة، وتصحيح الاختلالات الهيكلية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، ووضع سياسات نفطية توازن بين المصالح الوطنية والتنموية، والحاجة للاستثمارات الأجنبية ومتطلبات السوق.

وفى هذا الإطار، تتولى الدولة المدنية مهمة العمل على القضاء على الفساد بكل أنواعه، الذى أصبح إحدى العقبات الأساسية فى عملية بناء الدولة العراقية، وإعادة ثقة المجتمع بها وبأجهزتها التى اهتزت خلال سنوات الفوضى الأخيرة. فهناك الفساد السياسى من خلال استغلال الجماعات السياسية للدولة ومؤسساتها بغية تحقيق مكاسب شخصية أو فئوية للتأثير فى توزيع الموارد الوطنية، وعملية صنع القرار بالطريقة التى تنعكس سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة. كما أن هناك الفساد الإدارى والمالى المتمثل فى الرشاوى والابتزاز ونهب المال العام الذى يدمر أسس بناء الدولة، من خلال إضعاف قدراتها الإدارية وسلطاتها التشريعية والقانونية، والإخلال بهيبتها وبآليات تطبيق القانون. يؤدى هذا الفساد إلى نشوء الصراع بين المواطنين المتطلعين إلى الخدمات وإلى الحصول على حقوقهم القانونية والدستورية، وبين بيروقراطية فاسدة، متخندقة وراء صلاحيات وسلطات غاشمة.

إن قدرة الدولة المدنية على محاربة الفساد تتأتى من خلال قدرتها على بناء المؤسسات الرقابية، وأجهزة المحاسبة، وتعزيز الشفافية، وسلطة الصحافة، وتطبيق القانون بحزم. كما يتناقض جوهر فكرة الدولة المدنية القائم على الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص تماما مع أساليب الابتزاز والرشاوى والصفقات المشبوهة، والتطفل على النشاط الاقتصادى، وأى مظهر من مظاهر الفساد المالى والإدارى.

يعد إنهاء المأزق الوطنى الذى نشأ عن احتلال العراق وتداعياته أبرز أهداف بناء الدولة المدنية فى العراق. يتم ذلك من خلال تحقيق مصالحة وطنية راسخة، ترتكز على مبادئ موازنة التوقعات التى لدى الجماعات المتنافسة مع الموارد، وتوازن المصالح، والوصول إلى حلول تفاوضية بشأن توزيع الثروة والسلطة، وإحقاق العدالة، وإنهاء أعمال العنف، وثقافة العنف التى ترسخت. وإذا كانت المصالحة شرطا، أو طريقا وحيدا، لإنهاء العنف، فإن أية مصالحة لا يمكنها أن تقوم من دون معالجة أخلاقية وسياسية وقانونية ودستورية جذرية لآثار كلتا الفترتين الديكتاتوريتين اللتين قادهما حزب البعث، والصراع الأهلى الذى أعقب سقوطه. وتمتلك الدولة المدنية من خلال أجهزة العدالة والقانون معالجة الجروح العميقة التى خلفتها هاتان الفترتان، وتعويض الضحايا ماديا ومعنويا، مثلما تتيح الفرصة فى محاسبة المجرمين ومنع العودة إلى تلك الممارسات المدمرة فى المستقبل.

لم تجر إلى الآن أية جهود حقيقية لإعادة بناء الدولة فى العراق، ولا حتى الشروع فى بناء مؤسساتها، وذلك نتيجة لانشغال الجماعات السياسية بالصراع الضارى على السلطة. يفسح ذلك المجال للشروع فى عملية بناء الدولة المدنية من البداية، وهى مهمة تتطلب عملا سياسيا، ودستوريا، وقانونيا، واجتماعيا تنظيميا دءوبا. وقد أثبتت أزمة تشكيل الحكومة أن أسلوب المحاصصة الذى تم اللجوء إليه كطريقة للمشاركة السياسية هو أسلوب فاشل، مما يحتم البحث عن سبل أكثر نجاعة لإنهاء أزمة الحكم فى العراق، من خلال بناء الدولة المدنية. إن بناء الدولة المدنية لا يترتبط بنوع نظام الحكم، سواء أكان مركزيا أم غير مركزى، أم فيدراليا، كما لا يمنع من أن يظل الحكم توافقيا على أساس الحقوق والواجبات التى تكرسها مبادئ الدولة المدنية، وعلى رأسها مبدأ المواطنة.

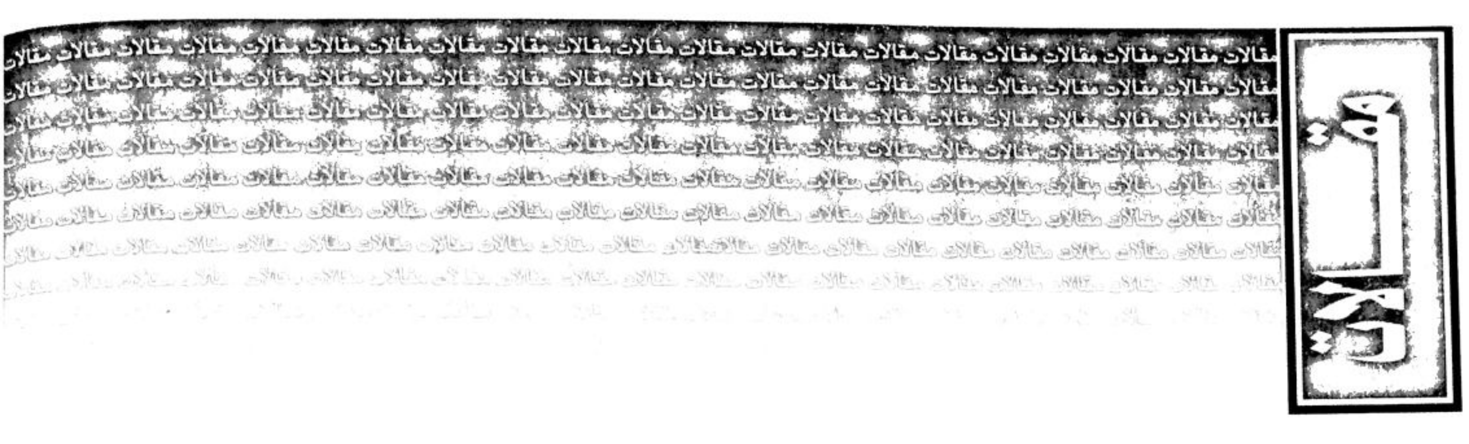
إن الحاجة لبناء دولة مدنية فى العراق هى ضرورة قصوى تتطلبها مهمة إيقاف موجات التعصب الطائفى والعنف المرافق له - والذى شل الدولة، وعطل حركتها - والتصدى لاحتمالات انهيارها، وتقسيم البلاد على أسس عرقية ومذهبية. فالدولة المدنية التى تبيح الحريات الأساسية، وتقيم نظام العدالة والمساواة والحريات هى أيضا الدولة القوية التى تقيم سلطتها وهيبتها فى فرض النظام العام والأمن والقانون، وإنهاء حالة الانفلات الأمنى والإرهاب، وتوفير الأرضية الملائمة لتحرر المجتمع من هيمنة وتدخلات الجماعات السياسية التى تمتلك قوى مسلحة وميليشيات.

ولا تقتصر مزايا الدولة المدنية على إنهاء الصراعات السياسية والاحتمالات المتكررة للحرب الأهلية وحسب، بل إنها تطلق أيضا الطاقات الخلاقة لدى مواطنيها، وتجعلهم - على حد تعبير روسو - خاضعين للعدل وليس للغريزة. لقد أشاع نظام

المحاصصة نمطا "مافيويا" للحكم، غير مألوف فى التجارب السياسية، مما أدى إلى انعدام تام للثقة لدى المواطن فى الدولة ذاتها. لقد أدت تفاعلات القوى المتنفذة إلى حبس المواطن فى مدارج الهواجس الطائفية والإثنية، وجعله مجرد أداة فى الحشد الطائفى والعرقى - يلجأون إليه فقط فى الانتخابات التى يريدون من خلالها الوصول إلى السلطة، دون أن يكون شريكا حقيقيا فيها - مما أوصل المواطن إلى حالة استلاب.

إن الدعوة إلى قيام الدولة المدنية فى العراق لا تأتى فى مواجهة الدول الدينية، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إن هدفها فى العراق أوسع وأشمل، وهو دحض مشاريع الدولة الإثنو - الطائفية، ودولة الميليشيات، والدولة الفاشلة، والدولة العسكرية الأمنية، وقطع الطريق على دولة التبعية الأجنبية. إن خصوصية الوضع العراقى تتطلب أن تكون الدولة ضامنة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، بغض النظر عن دين مواطنيها ومذاهبهم، كما ينبغى ألا يتعارض دستورها القائم على أساس أن مصدر السلطة هو الشعب، مع جوهر فلسفة الدين ومبادئه من خلال حمايتها حرية الضمير وحرية العبادة.

وإذا كانت هناك حاجة ملحة، وأرضية خصبة، توفران عوامل نجاح إقامة الدولة المدنية، فإن ما هو مطلوب هو إطلاق حركة شعبية وجماهيرية واسعة، تأخذ على عاتقها مهمة تحويل شعار الدولة المدنية إلى حقيقة واقعة خلال الفترة القادمة. هناك الآن أفراد عديدون ضمن النخبة العراقية، وجماعات صغيرة، تعمل فى كنف حركة المجتمع المدنى، تنشط فى الدعوة إلى الدولة المدنية. لكن ما تحتاج إليه، إضافة إلى المثابرة، هو العمل، على جميع الأصعدة السياسية والقانونية والثقافية، لاستقطاب الأغلبية الصامتة من العراقيين التى تجد حاجتها الأساسية فى قيام الدولة المدنية الحامية لحقوقهم ومصالحهم كمواطنين، بعيدا عن الدولة الإثنو - طائفية.



البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

د. نادية ليتيم*

د. فتيحة ليتيم**

على امتداد التاريخ البشرى، ما فتئت الهجرة تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد فى التغلب عن الظروف الصعبة، والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق فى العيش الكريم(١). إذ يلخص العالم الديموغرافى الفرنسى، ألفريد صوفى، إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

والحقيقة أن الهجرة ظاهرة تاريخية ساهمت فى إعمار الأرض، وهى تلعب دورا مهما فى تلاقى مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، وفى بناء حضارة إنسانية مشتركة. ولا يقلل من هذا الطموح كون الهجرة فى المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد، بسبب الأوضاع السيئة فى مناطق كثيرة من الدول النامية، ولانعدام التوازن فى العالم(٢)، مما جعل المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم وبكل ما لديهم، حالمين بتحقيق مستوى معيشى أفضل، والتخلص من شبح الفقر الذى يطاردهم فى بلادهم. يأتون من إفريقيا إلى ليبيا عبر الحدود الجنوبية للصحراء الغربية الليبية، لينطلقوا بعدها بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر المتوسط، ويتوجهون فى الغالب نحو شواطئ أوروبا. الكثير منهم يبحر باتجاه الشواطئ الإيطالية، فى حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو إسبانيا. منهم من وصل إلى وجهته، بعد أن تم إنقاذه من الغرق، ومنهم من لم يحالفه الحظ، وأصبح جثة هامدة ابتلعتها مياه المتوسط. هذا المشهد الدرامى الذى تجرى أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية لا يزال يتكرر(٣).

وقد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية(٤)، خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين، من الشمال الإفريقى، بوابة الجنوب الفقير، إلى أوروبا غير الراغبة فى استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت فى حاجة ملحة إلى الأيدى العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية(٥). بل أصبحت هاجسا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبى، ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع. ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا الهجرة تصنف فى أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية(٦)، خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا(٧).

ونظرا للنواحى والاعتبارات السابقة،

(*) كلية الحقوق، جامعة سكيكدة، الجزائر.

(**) كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر.

بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الأوروبى بمشكلة الهجرة غير الشرعية، فى محاولة لوضع حلول لها، وذلك بالتعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط. غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسى على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية(٨). ومن هنا، يثور التساؤل حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التى انتهجها الاتحاد الأوروبى تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا. وبعبارة أخرى، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فى: ما مدى فعالية ونجاعة الحلول الأمنية التى كرسها الاتحاد الأوروبى للحد من الهجرة غير الشرعية من دول الشمال الإفريقى؟

وتتمحور عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية، يذكر من بينها:

- كيف ساهمت سياسة الاتحاد الأوروبى فى ازدياد الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقى؟

- ما هو مضمون الآليات والحلول الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

- ما مدى إنسانية الحلول الأمنية للاتحاد الأوروبى؟ وما مدى تماشيها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى محاور ثلاثة:

أولا- بداية الاهتمام الأوروبى بالهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقى.

ثانيا- مضمون الحلول والآليات الأمنية للاتحاد الأوروبى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقى.

ثالثا- تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبى فى محاربة الهجرة غير الشرعية.

أولا- بداية الاهتمام الأوروبى بمحاربة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقى :

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يعود إلى الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضى. وحيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدى العاملة، فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا، بالاكتفاء من الأيدى العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن" التى دخلت حيز التطبيق، بدءا من يونيو ١٩٨٥، الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا، والتى تسمح لحامل تأشيرة أى دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور فى أراضى بقية الدول. ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام ١٩٩٠، وهو العام الذى شهد توسيع الاتحاد الأوروبى(٩).

ومنذ عام ١٩٩٥، أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذى يستند إلى تبنى إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة(١٠). وكان لهذه الإجراءات أثر عكسى، إذ تركت فى أوساط الراغبين فى الهجرة إليها شعورا بالإحباط، مما أدى إلى تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل لافت للانتباه، وذلك عبر وجهات مختلفة، مثل البوابة الشرقية المتمثلة فى بولندا وروسيا وأوكرانيا، وبوابة البلقان، وصولا إلى الخيار المفضل لدى العديد من الأفارقة، والمتمثل فى البوابة الإسبانية - المغربية عبر مضيق جبل طارق(١١). وقد انطلق النقاش فى الدول الأوروبية حول قضية الهجرة غير الشرعية إليها، وموضوع طلبات اللجوء فى عام ١٩٩٩ . لكن السعى إلى إيجاد سياسة أوروبية موحدة بين كافة بلدان الاتحاد لم يتضح إلا فى قمة سالونيكى التى عقدت فى ١٩ يونيو ٢٠٠٣ . جاء انعقاد هذه القمة فى ضوء التطورات السياسية والاندماجية التى انخرط فيها الاتحاد الأوروبى، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة، واستحقاقات التوسع المستقبلى شرق القارة الأوروبية. حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد، من أجل التصدى للهجرة السرية، وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة. وقد فشلت القمة فى ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين فى تقييم موضوع الهجرة، وأهميتها بالنسبة للاقتصادات الأوروبية(١٢).

وفى الإطار نفسه، وللغرض ذاته، نظمت العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية فى محاولة لاحتواء الظاهرة، يذكر منها ما يلى:

- عقد المؤتمر السنوى المتوسطى لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، الذى تم فى الرباط شهر سبتمبر ٢٠٠٥ فى موضوع خصوصية دور هذه المنظمة فى سياسات الهجرة والاندماج.

- تنظيم مؤتمر بالمغرب فى أكتوبر ٢٠٠٥، شارك فيه وزراء داخلية دول ٥+٥، لمناقشة تزايد الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة.

-عقد المؤتمر الأوروبى - الإفريقى الأول لمكافحة الهجرة السرية بالرباط فى ٢٠٠٦، بمشاركة العديد من الدول الإفريقية والأوروبية والعربية، لإقامة شراكة وثيقة بين الدول التى يأتى منها المهاجرون والدول التى يتوجهون إليها، والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين السريين.

- عقد مؤتمر باريس فى نوفمبر ٢٠٠٨(١٣). ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة ثانية بعد عقد مؤتمر الرباط، كما أنه يأتى بعد شهر من اعتماد الاتحاد الأوروبى "اتفاقية للهجرة واللجوء" باقتراح من فرنسا، لتنظيم تدفق موجات الهجرة، على ضوء الحاجة إلى الأيدى العاملة فى دول الاتحاد الأوروبى. وشارك فى مؤتمر باريس نحو ٨٠ وفدا، بينها وفود الدول السبع والعشرين الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، و٢٧ دولة إفريقية، وهى الدول الخمس عشرة الأعضاء فى الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والدول الست الأعضاء فى الرابطة الاقتصادية والنقدية فى وسط إفريقيا، وأربع دول من أعضاء اتحاد المغرب العربى،

وهى ليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس، بدون مشاركة الجزائر، بالإضافة إلى مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١١ فى تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية(١٤).

ثانيا- مضمون الحلول والآليات الأمنية للاتحاد الأوروبى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقى :

تشهد الفترة الجارية تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبى، فى صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية الخمس الكبرى، التى تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا(١٥). وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبى وحكومات دول شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين، بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتى المتوسط، التى تتيح الدعم المادى واللوجيستى لحكومات شمال إفريقيا، وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات الحراسة، وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم. بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتى أوروبى للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا، وهو ما سوف نتناوله على النحو الآتى:

١- إنشاء مراكز الاعتقال :

قامت دول الاتحاد الأوروبى بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، ولا توجد فى هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة فى الاعتقال. وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبى فى عام ٢٠٠٨، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسى اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها ١٨ شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد. وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان، فى أكتوبر ٢٠٠٨، فترات الاحتجاز الواردة فى القرار، ورآها مفرطة وتؤدى للإضرار بالحق فى حرية المهاجرين(١٦). كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية، لاسيما فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين(١٧) بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شئون اللاجئين.

وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبى إلى دول الشمال الإفريقى، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشئون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسى اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون فى الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم لا. وهى الفكرة التى طرحت فى أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبى فى يونيو ٢٠٠٣، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة فى الإدارة، لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبى، ممن هم بحاجة للحماية الدولية. إلا أنه وبعد عام، رفضت المفوضية إعداد إجراءات للاتحاد الأوروبى لتنظيم دخول ملتمسى اللجوء، لكنها روجت لفكرة برنامج إعادة توطين اللاجئين فى الاتحاد الأوروبى، فى إطار التعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين(١٨).

وتعليقا على اقتراح وزيرى الداخلية الألمانى والبريطانى بإقامة معسكر لاستقبال المهاجرين فى خمس دول شمال إفريقية(١٩)، وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية، يقول الباحث شتيفان ألشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة :"حتى الآن، لا يحظى هذا المشروع بأغلبية كافية فى الاتحاد الأوروبى. ومن وجهة نظرى، فإنه ما دام لا يوجد نظام قانونى محايد يمكن الاعتماد عليه فى هذه الدول، وما دامت حقوق الإنسان لا تحظى بالاحترام هناك، فإن هذا الاقتراح يبقى غير صالح للنقاش. إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه، ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبى"(٢٠).

وتجدر الإشارة إلى أنه، وفى اجتماع فى أكتوبر ٢٠٠٤ لوزراء الداخلية الأوروبيين فى هولندا، انقسم الوزراء حول هذا الاقتراح. وفى شهر ديسمبر من العام نفسه، صوتت لجنة البرلمان الأوروبى للحريات المدنية والعدل والشئون الداخلية على رفض فكرة "إبعاد" مسئوليات الاتحاد الأوروبى، الخاصة بملتمسى اللجوء إلى أماكن أخرى. وفى الوقت نفسه، لم تعرض أى من حكومات شمال إفريقيا الأرض اللازمة لمراكز استقبال الاتحاد الأوروبى المزمع إنشاؤها، إذا كان القرار قد صدر. وبحلول فبراير ٢٠٠٥، أقر وزراء الداخلية للاتحاد الأوروبى فى اجتماع لوكسمبورج أن الفكرة قد ماتت(٢١).

٢- أسلوب الترحيل :

قام المجلس الأوروبى فى أكتوبر ٢٠٠٨ بتبنى "الاتفاق الأوروبى الخاص بالهجرة"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨. ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبى إلى السعى لتبنى الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكى يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول فى اتفاقات مع دول الأصل، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين. ويثير الاتفاق المخاوف بشأن أثره المحتمل على الحق فى الحياة الأسرية، والحظر على الإعادة إلى خطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة. وفى ٢٠٠٨، تبنى البرلمان الأوروبى قرارا مثيرا للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطنى الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم قرار الإعادات(٢٢).

وأشار الدكتور "لويس مارتيناز"، الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس، إلى إبرام ٤٠ اتفاقية فى هذا المجال لطرد المهاجرين غير الشرعيين. ويقدر أن عدد ضحايا الظاهرة أكثر

من ضحايا الإرهاب، إذ لقى ١٠ آلاف إلى ٣٠ ألفا حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا، استنادا إلى إحصاءات المنظمات غير الحكومية(٢٣). كما تكشف الإحصاءات عن أنه مع استمرار تدفق الهجرة غير المشروعة على السواحل الأوروبية، تتزايد عمليات الترحيل. ومثال هذه الأخيرة عمليات الرحيل التى قامت بها السلطات الإيطالية، والتى شملت ترحيل ٢٤ ألفا و ٢٣٤ مهاجرا إلى بلادهم الأصلية فى عام ٢٠٠٨ (٢٤).

٣- الاتفاقيات الأمنية :

تبنت دول الاتحاد الأوروبى سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقى، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام ٢٠٠٧. وبموجب هذه الاتفاقية، تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية. معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع. وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، فى مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء فى المياه الإقليمية الليبية أو الدولية. كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبى بعدد ثلاث وحدات بحرية، فى مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام فى الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية، المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة(٢٥). ولا تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بين البلدين، وإنما أبرمت أيضا فى فترة سابقة عنها، وبالضبط فى عام ٢٠٠٣، مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك(٢٦).

وعلى المنوال ذاته، أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس، يقضى أيضا بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين فى مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين(٢٧). وعلى النحو نفسه، عقدت أيضا اتفاقيات أمنية أخرى بين بقية دول الشمال الإفريقى الأخرى، كالجزائر ومصر والمغرب، مع دول الاتحاد الأوروبى، خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا.

وعموما، يمكن إبداء ملاحظتين اثنتين بشأن هذه الاتفاقيات الأمنية :

أولا- يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول، الواقعة على ضفتى حوض البحر المتوسط، فلم تأخذ طابعا موسعا شاملا لجميع دول الاتحاد الأوروبى كبريطانيا ومالطا، اللتين انتقدتا لعدم تحملهما العبء مع باقى الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. فمالطا، على سبيل المثال، ترفض حتى إنقاذ المهاجرين فى البحر، ولا تسمح للسفن التى تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرافئها، وقد وصل إلى مالطا أكثر من ١٠٠٠ مهاجر فى عام ٢٠٠٨(٢٨).

ثانيا- إن الدعم اللوجيستى المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود، بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة، كعدد من الطائرات المروحية، أو أجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية، والتى تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية. فالبلدان التى ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية لأن تضطلع بدور "المقاول من الباطن" فى قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود، خاصة عندما تمتد على آلاف الكيلو مترات المشتركة مع البلدان الإفريقية، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطى لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبى(٢٩).

٤- تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية :

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسبانى الممول من طرف الاتحاد الأوروبى، القاضى ببناء جدار حدودى يصل علوه إلى ستة أمتار. وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية فى الظلام وبالأشعة تحت الحمراء. وفى الوقت نفسه، قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلى ورادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف"، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق. بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعى أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحرى"، لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا، بتكلفة تقدر بأكثر من ٣,٥ مليون يورو. ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية، خاصة المغربية والإسبانية، اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة ٢٠٠٣ فى إطار التعاون الأمنى الأورو - متوسطى، لمحاربة الشبكات المختصة فى تهريب البشر، التى تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية جد متطورة(٣٠).

وفى أكتوبر ٢٠٠٤، تبنى المجلس الأوروبى قرارا بتشكيل وكالة، لتنسيق جهود دوله الأعضاء فى تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبى. الوكالة، وهى فرونتكس، بدأت العمل فى أكتوبر ٢٠٠٥، وتوسعت بشكل متواتر منذ ذلك التاريخ(٣١). ووكالة حماية الحدود أو "فرونتكس" مخولة أساسا بحراسة الحدود، لا سيما على امتداد حدود ساحل البحر المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبى(٣٢)، إذ تعمل بنشاط من أجل وقف تدفق مهاجرى القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبى، عبر تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء. وفى عام ٢٠٠٨، صادفت فرونتكس نجاحا أقل فى حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها بعضا، دعك من دول الشمال الإفريقى. إذ ركزت العملية "نوتيلوس" التى تولتها هذه الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطة، لكنها لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا. ويعزى إخفاقها فى هذه العملية إلى "الاختلاف فى الرأى حول المسئولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر". كما أدت عملية "هيرا" الخاصة بفرونتكس أثناء عام ٢٠٠٨ إلى ردع وتشتيت نحو ٤ آلاف و٣٧٣ مهاجرا غير موثقين إلى غرب إفريقيا، كانوا متجهين إلى جزر الكنارى(٣٣).

أما فى عام ٢٠٠٩، فقد تأخرت العملية التالية لنوتيلوس، بسبب عدم اتفاق مالطا وإيطاليا على الدولة المسئولة عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر. وللمرة الأولى فى تاريخها، أسفرت عملية لفرونتكس، فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩، عن اعتراض وإعادة مهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا. وشاركت طوافة بوما ألمانية فى العملية نوتيلوس الرابعة، المنسقة من قبل حرس الحدود الإيطالى، فى اعتراض قارب يحمل ٧٥ مهاجرا على مسافة ٢٩ ميلا جنوب لامبادوسا. وتناقلت التقارير أن حرس الحدود الإيطالى سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبى، قام الأخير بنقلهم إلى طرابلس، حيث - وحسب التقارير- "سلموا إلى وحدة عسكرية ليبية"(٣٤).

وهكذا، يلاحظ أن التركيز المستمر ضمن سياسة الاتحاد الأوروبى الخاصة بالهجرة، قد انعكس على تعزيز الحدود، بدلا من ضمانات حقوق الإنسان، وهو ما يظهر أساسا- كما سبق أن بينا- فى إنشاء وكالة الرقابة الأوروبية على الحدود فرونتيكس، وفى زيادة الميزانية المخصصة لها(٣٥).

٥- إجراءات أمنية أخرى لمكافحة الهجرة غير الشرعية بأوروبا :

إضافة إلى الإجراءات الأمنية السابقة الذكر، تبنى الاتحاد الأوروبى إجراءات أخرى، خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية داخل الأوساط الأوروبية، لعل أبرزها: بنك المعلومات الأوروبى، الذى سيراقب تحركات الأجانب فى أوروبا عن كثب. وأوضح راديو هولندا فى تقرير له بهذا الخصوص، أن إجراءات مكافحة الهجرة ستجعل الاتحاد الأوروبى قريب الشبه بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتعين على كل من يدخل إلى الاتحاد أن يدلى بمعلومات شخصية، ويراقب جيدا إذا كان سيبقى طويلا أم لا. مشيرا إلى أنه فى عام ٢٠٠٦ كان هناك نحو ٨ ملايين مهاجر غير شرعى فى الاتحاد الأوربى، يدخل نصفهم إلى أوروبا بطريقة شرعية لمدة محددة، ولكنهم لا يعودون إلى بلدانهم الأصلية بعد ذلك. وبين أن أوروبا يدخلها نحو ٧٠ مليون شخص سنويا(٣٦)، الأمر الذى دفع بدول الاتحاد الأوروبى إلى تشديد شروط الدخول على غير الأوربيين عبر نظام يضمن عدة أمور، منها: تسجيل وقت الدخول والخروج، وحفظ فترة الإقامة فى بنك أوروبى للمعلومات. وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها، فإن ناقوس الإنذار المخصص يدق، وتبدأ مباشرة عملية البحث، وكذلك أن يسمح الأجانب بأخذ معلومات بيومترية عنهم، فى حالة قدومهم إلى أوروبا، كما تحفظ بصمات الأصابع وبصمات العين فى جهاز الكمبيوتر، لجميع من يريد الدخول إلى أوروبا، بمن فى ذلك الأطفال البالغون ٦ سنوات، وحفظ تلك البصمات لمدة خمس سنوات. على أن يستثنى من ذلك الزوار الذين تعودوا على المجىء إلى أوروبا، مثل السياح ورجال الأعمال، فهؤلاء يمكنهم أن يتخلصوا من الإجراءات المعقدة بواسطة جواز بيومترى. لكن هذه الإجراءات الجديدة ستستغرق سنوات قليلة قبل تنفيذها فعليا على المستوى العملى(٣٧).

ثالثا- تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبى فى محاربة الهجرة غير الشرعية :

إن غالبية المشروعات الأوروبية التى طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا، وأخرى بين الاتحاد الأوروبى ككل ومصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة على الحدود، والدعم اللوجيستى المتمثل فى طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز. فالاتحاد الأوروبى ينفق بالفعل أموالا طائلة ولكن فى الطريق الخطأ. وبدلا من ذلك، فمن الأوفق التركيز على دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدنى، خاصة فى القرى والأرياف. أما الحل الأمنى، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدى إلى نتائج إيجابية(٣٨). ولعل "الورقة الخضراء" التى أصدرها المجلس الأوروبى فى ١١ فبراير ٢٠٠٥ تبين أوجه القصور فى الرؤية الأوروبية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبى تجاه الهجرة. غير أنها لم تتحدث، فى واقع الأمر، سوى عن العمالة الشرعية المهاجرة، التى يحتاج إليها السوق الأوروبى، دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا(٣٩).

كما أن هذه الإجراءات الأمنية المتشددة فشلت فى تحقيق الهدف منها، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب الباحث شتيفان ألشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة. إذ يقول فى هذا الصدد: "هذه الإجراءات لن تؤدى سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها. فعلى سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقى الأندلس فى جنوب إسبانيا. ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلى الغرق فى البحر، وهو ما يؤدى فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى. وبالتالى، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبى نتائج هى عكس النتائج المرجوة تماما. فى حين تبقى الأسباب الرئيسية، مثل الفارق الهائل فى الوضع الاقتصادى بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين، بدون إصلاح"(٤٠). كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنسانى، حتى لا تظل الشراكة الأورو- متوسطية حبيسة التبادل التجارى والسلعى(٤١).

من جهة أخرى، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالدول الأوروبية التى تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هى ذاتها التى تقيد الحق فى التنقل الذى تنادى به المواثيق والعهود الدولية. فالمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان تنص على: "حق أى شخص فى اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أى بلد يشاء". كما تؤكد أن "لكل شخص الحق فى مغادرة أى بلد والعودة إلى بلده الأصلى". كما أن هذه الدول الأوروبية هى التى تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين، المتواجدين فوق أراضيها، وهى التى تجعل منهم

مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم وتمريغها فى وحل التمييز العنصرى(٤٢). كما أن دول الاتحاد الأوروبى لم تصدق، حتى اليوم، على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠(٤٣)، التى دخلت حيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٣(٤٤).

خاتمة :

مما لا شك فيه أن حكومات البلدان الإفريقية التى ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسئولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التى انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هى الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأى ثمن، ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا(٤٥)، إلا أنها لا تتحمل لوحدها المسئولية عن ذلك. كما أن قيام الاتحاد الأوروبى بتبنى سياسات أمنية، بالنظر إلى مصالحه فقط، وإغلاق الحدود لا يمثلان الحل. فهذا الأخير يكمن فى دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية فى الدول المصدرة لها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم، فى سبيل إيجاد فرصة عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل(٤٦). لذلك، وجب التفكير فى مقاربة أخرى تكون أكثر شمولية، تعمل على اجتثاث الظاهرة من جذورها، عن طريق المساهمة فى تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها، وهو أمر يتفق عليه(٤٧). فهناك قناعة واضحة لدى الطرفين، خاصة دول جنوب البحر المتوسط، مفادها أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها. ويجب أن يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية بعيدة المدى، تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة للأيدى العاملة. وبصيغة أخرى، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة. وفى هذا السياق، يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة الذى شكل مقاربة شمولية، تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية - المتوسطية لإنجاحها(٤٨).

هوامش :

١- رشيد بداوى، الهجرة السرية.. بين تنصل الجزائر من المسئولية وازدواجية خطاب الاتحاد الأوروبى، ٢٠١٠:

- http://www.tanmia.ma/IMG/doc/Immigration.doc

٢- عبدالله تركمانى، إشكاليات الهجرة فى إطار الشراكة الأورو - متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٦:

- http://www.mokarabat.com/s.1437htm

٣- التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، دويتشه فيله، ٢٠١٠:

- http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1633352,.00html

٤- يعود مصطلح "غير شرعى" إلى الوضع القانونى لوجود هؤلاء المهاجرين، وذلك من خلال ثلاث زوايا: طريقة السفر إلى الدولة، وحق البقاء فى أراضيها، وأخيرا حق العمل.

٥- عبد الله تركمانى، مرجع سابق.

٦- جواد الفرخ، التعاون الثنائى المغربى - الأوروبى فى المجال الأمنى، مدونات مكتوب، ٢٠١٠:

- http://jaouadelfarkh.maktoobblog.com

٧- ناجى عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن فى المتوسط.. ظاهرة الهجرة غير القانونية فى المغرب العربى:

- http://nadjiabdenour.maktoobblog.com

٨- نعمان عبد الغنى، الهجرة غير الشرعية.. قوارب الموت وأحلام الشباب العربى، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٨:

- http://www.annabaa.org/nbanews/71/.113htm

٩- هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها .. تداعياتها .. سبل مواجهتها، الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، ٢٠١٠:

- http://www.icatu.56org/add/show_chosen_study.php?main=783

١٠- محطات فى تاريخ الهجرة غير الشرعية، الجزيرة نت، ٢٠٠٥:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/187E7A4F-CFC9-4D7B-B565-31AB328917FE.htm

١١- طارق النتشه، تغيرات جوهرية فى التعاطى الأوروبى مع الهجرة غير الشرعية، دويتشه فيله، ٢٠١٠:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1522228,.00html

١٢- إدريس الكنبورى، أوروبا .. القلعة الحصينة فى وجه المهاجرين!!، مجلة العصر، ٢٠٠٣:
- http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4250

١٣- جواد الفرخ، مرجع سابق.

١٤- خالد محمود، مؤتمر أوروبى - إفريقى لمكافحة الهجرة السرية، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨:
- http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=496317&issueno=10955

١٥- نور الدين الفريضى، الهجرة هاجس أوروبى! سويس أنفو، ٢٠٠٣:
- http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=3609388

١٦- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠١٠:
- http://www.hrw.org/en/node/81360

١٧- حنان شارف، استراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين ضفتى المتوسط، موقع الإذاعة الجزائرية، ٢٠١٠:
- http://www.radioalgerie.dz/?p=34254

١٨- حنان شارف، مرجع سابق.

١٩- عارضت الجزائر فكرة اعتبارها مركزا لاعتقال المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تجسد من خلال مقاطعتها للمؤتمر الأوروبى - الإفريقى لعام ٢٠٠٦ بمراكش.

٢٠- هيثم عبد العظيم، إشكاليات الهجرة غير الشرعية فى ألمانيا، دويتشه فيله، ٢٠١٠:
-http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1609743,.00html

٢١- حنان شارف، مرجع سابق.

٢٢- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٢٣- حنان شارف، مرجع سابق.

٢٤- عبدالحليم إسماعيل، من اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية: انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى لإيطاليا، جريدة الأهرام، ٢٠٠٩:
- http://www.ahram.org.eg/Archive/2/6/2009/REPO.4HTM

٢٥- ليبيا وإيطاليا توقعان اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، شبكة الإعلام العربية، ٢٠٠٧:
- http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid=70928

٢٦- أميرة نصير، الهجرة غير الشرعية .. ومعاناة الأمل والموت، أخبار مصر، ٢٠٠٧:
- http://www.egynews.net/wps/portal/reports?params=7558

٢٧- الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا فى تونس، الجزيرة نت، ٢٠٠٥:
-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4A46A07B-A5DA-4DD1-BF92-F99B807A41C.2htm

٢٨- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٢٩-نور الدين الفريضى، مرجع سابق.

٣٠- جواد الفرخ، مرجع سابق.

٣١- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٣٢- جواد الفرخ، مرجع سابق.

٣٣- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٣٤- منهج الاتحاد الأوروبى فى التعامل مع ليبيا، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٩:

- http://www.hrw.org/ar/node/85673/section/3

٣٥- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، مرجع سابق.

36- Chiffres Regionaux et Nationaux, Organisation Internationale Pour Les Migrations, 2010, http://www.iom.int/jahia/Jahia/about-migration/facts-and-figures/lang/en/lang/fr

٣٧- مكافحة الهجرة غير الشرعية تثير مخاوف المهاجرين، جريدة الوطن، ٢٠٠٨:

-http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=8362&subcategoryid=260&categoryid=36

٣٨- التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.

٣٩- عبد الله تركمانى، مرجع سابق.

٤٠- هيثم عبد العظيم، مرجع سابق.

٤١- سامى محمود، الأمن الأوروبى وأرواح الشباب العربى .. أوروبا تنتهك حقوق المهاجرين، الديوان، ٢٠٠٩:

- http://aldiwan.org/news-action-show-id-.124htm

٤٢- سامى محمود، مرجع سابق.

٤٣- ووفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فإنها تنطبق على المهاجرين الشرعيين، الذين يكونون فى وضعية نظامية، أى الذين أذن لهم بالدخول وممارسة نشاط بتلك الدولة، والحائزين للوثائق الرسمية اللازمة، وكذا على المهاجرين غير الشرعيين، أى الذين يكونون فى وضعية غير نظامية، وغير حائزين للوثائق الرسمية.

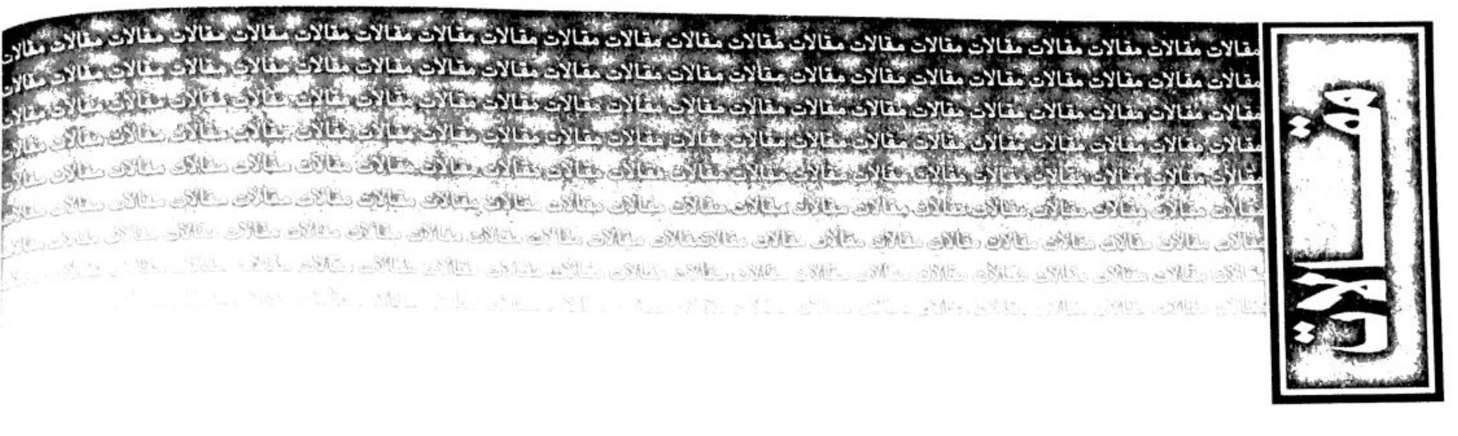
44- Convention Internationale sur la Protection des Droits de tous les Travailleurs Migrants et des Membres de leur famille, Wikipedia, 2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/Convention_internationale_sur_la_protection_des_droits_de_tous_les_travailleurs_migrants_et_des_membres_de_leur_famille#Une_priorit.C.3A9:_les_droits_de_l27.homme_des_migrants

٤٥- عبد الله تركمانى، مرجع سابق.

٤٦- نعمان عبد الغنى، مرجع سابق.

٤٧- جواد الفرخ، مرجع سابق.

٤٨- نعمان عبد الغنى، مرجع سابق.



الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية

د. السيد أمين شلبى *

يدور الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ومكانها فى النظام الدولى منذ الثمانينيات من القرن الماضى، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى. وقد افتتح هذا الجدل المؤرخ الأمريكى بول كيندى بكتابه الضخم "صعود وهبوط القوى العظمى"، الذى تبنى مفهوم أن القوة العظمى تتوجه للانحدار، إذا ما توسعت فى استخدام قواتها العسكرية بأكثر من إمكانياتها الاقتصادية.

وقد تجمع حول هذا المفهوم وطورته مجموعة من الباحثين عرفوا بـ "مدرسة الاضمحلال"

The school of decline، والتى قوبلت بدورها بالنقد والتفنيد من جانب عدد من الخبراء الاستراتيجيين، مثل زبجنيو برجينسكى وصامويل هنتنجتون. قدمت المجموعة الأخيرة صورة أكثر تفاؤلا حول المستقبل الأمريكى، تقوم على أن القوة الأمريكية هى قوة متعددة الأبعاد (Multi-dimensional) على عكس القوى الدولية الأخرى التى تعتمد على بعد واحد من عناصر القوة. وقد سادت الرؤية الأخيرة، وخفتت أصوات مدرسة الاضمحلال مع نهاية التسعينيات، حيث ترسخ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تملك عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة بما لا تملكه قوة أخرى. وعلى المستوى العالمى، برزت الولايات المتحدة فى تلك الفترة بوصفها القوة الأعظم الأولى، بل والوحيدة، فى العالم.

غير أن هذه الصورة ما لبثت أن تراجعت مع مجىء إدارة بوش الابن، وما تعرضت له مصداقية القوة للولايات المتحدة، نتيجة ما واجهته فى العراق وأفغانستان. وتوافق ذلك أيضا مع صعود قوى أخرى، خاصة الصين، وصعود قوى أخرى، مثل الاتحاد الأوروبى، والهند، وروسيا. ولذلك، لم يكن غريبا أن يتجدد الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية وحول ما يتهدد عناصر ومقومات قوتها وتفوقها، وكان من أبرز من شاركوا فى هذا الجدل ريتشارد هاس، وفريد زكريا، والمؤرخ الاقتصادى نيل فيرجسون.

يتابع هذا المقال تطور الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، ويناقش مغزاه فيما يتعلق بالطبيعة الراهنة للنظام الدولى ومستقبله.

أولا- بول كيندى ومستقبل القوة الأمريكية :

لم يثر كتاب صدر فى الولايات المتحدة فى عقد الثمانينيات من القرن العشرين مثلما أثاره الكتاب الذى وضعه بول كيندى، المؤرخ والأستاذ فى جامعة ييل الأمريكية، ونشر عام ١٩٨٧ تحت عنوان "صعود وسقوط القوى العظمى"(١). تعرض الكتاب لنقاش واسع وعريض، حتى إن الكونجرس الأمريكى، الذى من النادر أن يهتم بصدور الكتب، عقد جلسات

(*) المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية .

استماع لمناقشة هذا الكتاب ومؤلفه. بل إن ما ورد فيه عن مستقبل الولايات المتحدة استخدم من قبل عدد من المرشحين للرئاسة الأمريكية فى حملاتهم الانتخابية.

لم يكن محور هذا الاهتمام استعراض الكتاب التاريخى العريض لأوضاع القوى العظمى منذ عصر النهضة، ودورات صعودها وسقوطها، والعوامل والقوى العسكرية والاقتصادية التى كانت وراء ذلك، لكن الاهتمام ينصب أساسا حول الفصول التى خصصها لمناقشة القوى العظمى فى النظام الدولى وقت صدور الكتاب، وهى: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، وغرب أوروبا، واليابان، والصين. كان للولايات المتحدة -بالطبع- بوصفها القوة العظمى الأولى منذ ظهور النظام الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية النصيب الأوفر من الاهتمام، وكذلك التغييرات العسكرية والاقتصادية التى تتعرض لها، وإمكانات احتفاظها بهذا المركز الدولى فى المستقبل.

وباعتبار أن هذا العمل الضخم -الذى خصص له صاحبه سبع سنوات لكتابته- يبحث ويتتبع كيف صعدت وسقطت القوى العظمى عبر القرون الخمسة الماضية، فقد كان من الطبيعى أن يعنى بالحروب، خاصة الكبيرة منها، رغم أنه لم يكن كتابا عن التاريخ العسكرى. من ناحية أخرى، تتبع الكتاب ما حدث من تغيير فى التوازنات الاقتصادية العالمية منذ عام ١٥٠٠، رغم أنه لم يكن عملا فى التاريخ الاقتصادى. كان محور الكتاب: "علاقة التأثير المتبادل بين الاقتصاد والاستراتيجية خلال محاولة كل من الدول العظمى دعم قوتها وثروتها لكى تصبح أو تظل قوية وغنية معا".

وعلى هذا، فإن دراسة الصراع العسكرى فى الكتاب تأتى دائما فى سياق التغير الاقتصادى. يخلص الكتاب إلى أن انتصار واحدة من القوى العظمى فى الفترة موضع الدراسة، أو انهيار أخرى، كان دائما نتيجة حرب طويلة خاضتها قواتها المسلحة، ولكنه ارتبط أيضا بمدى كفاءة استخدام هذه الدول لمواردها الإنتاجية فى زمن السلم، وبتقدم أو تراجع اقتصادات كل دولة، نسبة للدول الكبرى الأخرى خلال الحقب التى سبقت الصراع الفعلى.

لهذا السبب، اعتبر الكتاب أن وضع الدولة فى زمن السلم لا يقل أهمية عن أدائها فى زمن الحرب. وركز الكتاب على أهمية الأساس الاقتصادى للبناء العسكرى، وأن تدعيم الأمة لقواها الإنتاجية يمكنها من تحمل عبء الإنفاق على الجيوش الكبيرة والأساطيل فى زمن الحرب. فالثروة مطلوبة لدعم القوة العسكرية، كما أن القوة العسكرية ضرورية لحماية الثروة. غير أنه إذا ما تحول جزء كبير من موارد الدولة من عملية خلق الثروة إلى الأهداف العسكرية، فإنه من المحتمل أن يؤدى هذا إلى إضعاف القوة القومية على المدى الطويل. وبالمعنى نفسه، إذا ما توسعت الدولة استراتيجيا بغزوها لأقاليم واسعة أوشن حروب مكلفة، فإن المزايا التى يمكن أن تترتب على هذا التوسع قد تكون أقل مما بذل فيها من نفقات، وهو مأزق قد يصبح حادا إذا ما كانت هذه الدولة قد دخلت فى مرحلة التراجع الاقتصادى. ويؤكد الكاتب نظريته تلك بشواهد من تاريخ صعود وسقوط قوى كبرى منذ القرن السادس عشر، مثل إسبانيا وهولندا وفرنسا والإمبراطورية البريطانية، ثم يطبقها على القوى المعاصرة، خاصة الولايات المتحدة، باعتبار أنها تمثل القوة العظمى الأولى. تظهر هذه الشواهد على المدى الطويل علاقة مهمة بين القدرات الإنتاجية وخلق الموارد من ناحية، وبين القوة العسكرية من ناحية أخرى.

ويدرك المؤلف ما سوف يتعرض له منهجه من نقد من حيث تغليبه للعنصر الاقتصادى والعامل المادى فى تقرير أوضاع القوة العظمى ومستقبلها. يقر بول كيندى منذ البداية بأنه لا يدفع بأن الاقتصاد هو العامل الوحيد فى صعود أو هبوط كل القوى، فهناك أسباب أخرى، مثل الجغرافيا، والتنظيم العسكرى، والحالة المعنوية للأمة، ونظام التحالفات، والعديد من العوامل التى يمكن أن تؤثر فى القوة النسبية لاقتصادات الدول. لكنه يقرر أنه لا خلاف على أن النصر -فى حروب القوى العظمى- كان دائما حليف الجانب الذى يمتلك قاعدة إنتاجية أكثرازدهارا.

يثير التلازم بين الموقع الاقتصادى النسبى للدول العظمى وقوتها الاستراتيجية، عبر القرون الخمسة الماضية، السؤال عن مغزى الاتجاهات الاقتصادية والإنتاجية والتكنولوجية بالنسبة لميزان القوى فى العصر الحالى. يبحث الكاتب فى وضع القوى العظمى من حيث عناصر القوة والضعف فى مكوناتها الاقتصادية والإنتاجية والتكنولوجية والعسكرية، ومدى مساهمة هذا كله فى استمرار وضعها فى النظام الدولى كقوى عظمى.

غير أن الكاتب قبل أن يفعل هذا يعود إلى التاريخ لكى يستخلص دروسه، باعتبار أن أفضل وسيلة لفهم ما ينتظرنا فى المستقبل هى النظر إلى الماضى. ولكى يرصد القوى الرئيسية التى حكمت عملية صعود وسقوط القوى العظمى، ومن خلال المسح التاريخى لهذه العملية عبر القرون الخمسة الماضية، يستخلص اتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول: إن هناك دائما ديناميكية للتغير، مدفوعة أساسا بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التى تؤثر بدورها فى الهياكل الاجتماعية والنظم السياسية والقوى العسكرية وفى مركز الدول والامبراطوريات. لكن وتيرة التجديد التكنولوجى، بل والنمو الاقتصادى ذاته، غير منتظمة وترتبط بظروف المكان والمناخ والحروب والإطار الاجتماعى وما إلى ذلك. كذلك، تختلف معدلات النمو بين الدول، ليس فقط بسبب الأنماط المتغيرة للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، ولكن أيضا بمدى تقبلها للطرق الجديدة لزيادة ثروتها وإنتاجها.

أما الاتجاه الثانى، فهو أن هذا المعدل غير المنتظم للنمو الاقتصادى كان له أثر حاسم طويل الأجل على القوة العسكرية النسبية والمركز الاستراتيجى لأعضاء النظام الدولى. فعبر التاريخ، لم يكن هناك ما هو أكثر اعتمادا على الظروف الاقتصادية من الجيش والبحرية. كان هذا واضحا فى عصر أمراء النهضة، كما هو واضح اليوم لقادة البنتاجون الذين يدركون أن القوة العسكرية تعتمد على الموارد الكافية للثروة التى تنبع بدورها من قاعدة إنتاجية مزدهرة، ومن مصادر تمويل صحية، ومن تكنولوجيا متقدمة. ورغم أن مؤشرات التاريخ لا تعنى دائما أن الازدهار الاقتصادى يترجم نفسه وعلى الفور إلى

فعالية عسكرية، تظل الحقيقة أن كل التحولات الكبرى فى التوازنات العسكرية فى العالم كانت تالية لتغييرات فى التوازنات الإنتاجية. وأكثر من ذلك، فإن صعود وسقوط الامبراطوريات المختلفة ارتبط بحروب بين الدول العظمى، كان النصر فيها دائما معقودا للجانب الثرى الذى يمتلك أعظم الموارد المادية.

ماذا تعنى هذه المؤشرات والدروس التاريخية لما سيكون عليه العالم والقوى الدولية على مدى الأعوام العشرين أو الخمسة والعشرين القادمة؟

يقول الكتاب رغم أن التقديرات حول ما سيكون عليه العالم فى هذه الفترة قد تخطئ، فإن هذا لا يمنع من التوقعات التى تستند على التطورات العريضة القائمة الآن. فى هذا الإطار، فإنه من المعقول أن نتوقع استمرار أحد التيارات الواضحة وقت صدور الكتاب عام ١٩٨٧، ألا وهى تصاعد أهمية منطقة "الباسيفيك". يقوم تطور هذه المنطقة على أساس عريض، حيث تضم اليابان، تلك القوة الاقتصادية الضخمة، والعملاق الذى يتغير بسرعة، وهو الصين الشعبية. ولا يقوم هذا التطور فقط على الدول الصناعية المستقرة، مثل استراليا ونيوزيلندا، بل أيضا على الدول الصناعية الجديدة التى حققت نجاحا ضخما، مثل تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونج كونج، وسنغافورة، وكذلك دول مجموعة الآسيان. يشمل ذلك التطور امتدادات هذه المنطقة فى الولايات الباسيفيكية من الولايات المتحدة وولايات من كندا. وقد شجع النمو الاقتصادى فى هذه المنطقة الواسعة تضافر عدة عوامل من ارتفاع ملحوظ فى الإنتاجية الصناعية المتجهة إلى التصدير، الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادات ضخمة فى التجارة الخارجية، وحركة الملاحة، والخدمات التمويلية، والتحول نحو أحدث التكنولوجيا، والإنتاج الرخيص القائم على العمالة الكثيفة، وجهود بالغة النجاح لزيادة الإنتاج الزراعى وبشكل أسرع من نمو السكان. تداخلت كل هذه النجاحات لتحقق معدلا من التوسع الاقتصادى تفوق على توسع القوى الغربية التقليدية، وكذلك مجموعة الكوميكون. لذلك، لم يكن غريبا بأن يتنبأ أحد الاقتصاديين بثقة بأن منطقة الباسيفيك التى امتلكت فى ذلك الوقت ٤٣٪ من مجموع الإنتاج العالمى، سوف تمتلك ٥٠٪ من هذا الإنتاج بحلول عام ٢٠٠٠، وأن مركز الجاذبية الاقتصادية فى العالم يتحول بسرعة نحو آسيا والباسيفيك التى سوف تأخذ مكانها كأحد المراكز الرئيسية فى القوة الاقتصادية العالمية.

توقع كيندى أيضا استمرار تصاعد تكلفة سباق التسلح الذى سيغذيه ارتفاع أثمان نظم الأسلحة الحديثة. فقاذفة القنابل ثمنها الآن مائتا مرة ثمنها فى الحرب العالمية الثانية، وهكذا الحال مع أسلحة أخرى، مثل الطائرة المقاتلة التى ارتفع ثمنها مائة مرة، وحاملة الطائرات عشرين مرة، والدبابات ١٥ مرة عما كانت عليه أثمانها فى الحرب العالمية الثانية.

مدرسة الاضمحلال :

لم يكن بول كيندى هو الوحيد الذى تعرض للأوضاع التى رأى أنها قد تهدد مكانة الولايات المتحدة كالقوة الدولية الأولى فى النظام الدولى. فكيندى يعتبر ممثلا لحركة ثقافية نشأت فى الولا يات المتحدة مع أوائل الثمانينيات، أصبحت تعرف بمدرسة الاضمحلال(٢)، والتى تستند إلى ثلاثة افتراضات رئيسية:

١- إن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادى، مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا الغربية والدول الصناعية الجديدة. تركز هذه المدرسة على الأداء الاقتصادى، وعلى العناصر العلمية والتكنولوجية والتعليمية المرتبطة بهذا الأداء.

٢- إن القوة الاقتصادية هى العامل المركزى فى قوة أى أمة، ومن ثم فإن هبوطا فى القوة الاقتصادية سوف يؤثر فى الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة.

- إن الانحدار النسبى فى القوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع فى الدرجة الأولى إلى إنفاقها الضخم على الأغراض العسكرية، نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بالتزامات خارجية لم تعد تقوى عليها.

وترى هذه المدرسة أن الولايات المتحدة تكرر التجربة والمشكلات التى واجهتها قوى إمبريالية سابقة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا.

ثانيا- تفنيد مفاهيم كيندى ومدرسة الاضمحلال .. غياب البديل :

أثارت مدرسة الاضمحلال نقاشا واسعا داخل الحياة السياسية والفكرية الأمريكية، بل وفى أوروبا الغربية، كما خضعت للتحليل النقدى الأكاديمى الذى حاول تفنيد حجج وافتراضات هذه المدرسة، وتقديم صورة أكثر تفاؤلا حول المستقبل الأمريكى.

كان أول من تعرض لنقد هذه المدرسة على المستوى الأكاديمى هو الدكتور زيجنيو بريجنسكى(٣)، مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق، والأستاذ بجامعة كولومبيا. وبدأ بريجنسكى بإقرار أنه سيكون من العمى التاريخى تجاهل علامات التحذير التى تقدمها الخبرة التاريخية فيما يتعلق بمؤشرات تراجع القوة. لقد اتسمت المراحل الأولى من اضمحلال الامبراطوريات الرومانية والفرنسية والعثمانية بالفعل بالتضخم الاقتصادى، والعجز فى الميزانية، والتوسع الخارجى المكلف، والتفكك الداخلى. غير أن بريجنسكى يرى اختلافات بين هذه الظروف والوضع الأمريكى، حيث ارتبط التآكل الاقتصادى فى الحالات السابقة بوقوع الحروب واضمحلال سكانى كبير، ثم تبع كل ذلك انهيار النخبة السياسية الحاكمة. أما فى التجربة الأمريكية المعاصرة، فإن الإنفاق العسكرى الأمريكى لم يرتفع فوق ٧٪ من مجموع الناتج القومى الكلى. ورغم أن الحرب فى فيتنام قد أدت إلى انخفاض فى معنويات المجتمع بشكل كبير، فإنها لم تسبب خسائر على نطاق واسع. كما أن المجتمع الأمريكى شهد تجددا فى القيادة الاجتماعية والسياسية بسبب المهاجرين الجدد من آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا الدم الجديد هو الذى مكن من استمرار ديناميكية المجتمع وحيويته.

ويضيف بريجنسكى إلى ذلك اختلافين يراهما أكثر أهمية. فالانحدار النسبى للتفوق الاقتصادى الأمريكى العالمى حدث نتيجة لسياسة الدعم الأمريكى لأوروبا الغربية واليابان منذ نهاية الحرب الثانية. ورغم أن ذلك لا يغير حقيقة وقوع هذا التراجع

النسبى، فمن المهم الأخذ فى الاعتبار أن التغير فى مركز الولايات المتحدة الاقتصادى العالمى ليس نتيجة لسياسة تتبعها قوة منافسة أو معادية تهدف إلى أن تحل محل الولايات المتحدة فى مرتبة التفوق العالمى، ولكنه نتيجة ما يعتبره سياسة تعاونية كانت الولايات المتحدة هى التى بادرت بها. يخلق هذا الوضع نسيجا مختلفا من العلاقات الدولية. فبينما كان تراجع قوة ما فى العصور السابقة يعود إلى بروز قوة جديدة مؤهلة لأن تحل محلها، فلا يوجد فى هذه الحقبة قوة يمكن أن تحل محل الولايات المتحدة. وبما أن بريجنسكى كان يحلل فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى، فقد كانت القوى "البديلة" تنحصر فى أوروبا الغربية واليابان، بوصفهما القوتين الرئيسيتين المستفيدتين من إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية. وحتى الاتحاد السوفيتى -فى تحليل بريجنسكى- لم يكن قبل سقوطه يمثل سوى قوة ذات بعد واحد (One Dimensional) هو البعد العسكرى. فضلا عن أن الثمن الذى دفعه الاتحاد السوفيتى فى بلوغ قوته العسكرية هو أنه قد أصبح فى وضع غير تنافسى على المستوى السياسى والأيديولوجى والاقتصادى.

وكانت الشخصية الثانية التى تعرضت بالنقد لأفكار بول كيندى ومدرسته هو البروفيسور الراحل صامويل هنتنجتون(٤).

كان هنتنجتون، على كل هذه الظواهر، يرى أن العجز فى الميزانية، الذى كانت تعانيه الولايات المتحدة فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى، لم يكن نتيجة ضعف الاقتصاد الأمريكى، وإنما نتيجة السياسات الاقتصادية لإدارة ريجان. وكما ظهر هذا العجز بشكل سريع، نتيجة مجموعة سياسات، فإنه يمكن عكسه أيضا وبشكل سريع بسياسات أخرى. أما انخفاض نصيب الولايات المتحدة فى الإنتاج العالمى - والذى كان عام ١٩٤٥ يمثل ٤٠ - ٤٥٪ من هذا الإنتاج، وبلغ عام ١٩٨٤ ما قيمته ٢٥,٢٪. فكان يرى أنه، ومقارنة بتطور نصيب قوى أخرى، مثل اليابان وأوروبا الغربية، يعتبر متماسكا.

أما الحجة الثالثة لأنصار مدرسة الاضمحلال، والخاصة بانخفاض نسب المدخرات الأمريكية والتى انخفضت خلال السبعينيات والثمانينيات بنسبة تتراوح ما بين ٨,١٤٪ و ١٩,٨٪، فإن هنتنجتون يوافق على أن نقص الادخار والاستثمار هى مظاهر ضعف هيكلية تتطلب تصحيحا للاحتفاظ بالنمو الاقتصادى، ولكنه لا يوافق على تفسير ذلك بضعف الأداء الاقتصادى الأمريكى.

يخلص هنتنجتون إلى أن انتشار جيوش الولايات المتحدة فى مناطق مختلفة من العالم لن يكون سبب انحدارها، وإنما قد يحدث ذلك، لأن رجالها ونساءها وأطفالها ينغمسون بشكل مبالغ فيه فى ملذات الحياة. فسيادة الثقافة الاستهلاكية هى التى تشكل تهديدا للقوة الأمريكية. يرى هنتنجتون أن المجتمع ينحدر عندما يسيطر عليه الركود البيروقراطى والاحتكار والطبقات المغلقة. أما المجتمعات الناجحة، فهى التى تجد وسائل لدعم ديناميكيتها وتشجع المنافسة والمرونة والانفتاح. لذلك، يستخلص هنتنجتون أن الولايات المتحدة هى أقل القوى الكبرى احتمالا لأن تنحدر، لأنها تتميز بانفتاح اقتصادها وبتدفق الهجرة إليها.

من ناحية أخرى، يرى هنتنجتون أن القوة الأمريكية، على عكس القوى الدولية الأخرى، متعددة الأبعاد Multi Dimensional. كان الاتحاد السوفيتى الدولى يرتكز أساسا على قدراته العسكرية، واليابان تعتمد على أدائها الإنتاجى، ومواردها المالية، ودولة مثل دولة السعودية على مواردها البترولية. هذه القوى التى تعتمد على عنصر واحد تصبح معرضة بشكل كبير لهبوط هذا العنصر من القوة التى تخصصت فيه. على النقيض من ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بتفوق فى جميع المصادر الرئيسية للقوة: حجم السكان وتعليمهم، الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادى، التماسك الاجتماعى، الاستقرار السياسى، الإنجاز التكنولوجى، القوة العسكرية، الجاذبية الأيديولوجية، والتحالفات الدبلوماسية. وهى لذلك قادرة على تحمل تراجع فى أحد هذا العناصر، مع الاحتفاظ بتفوقها الكلى المستمد من مصادر أخرى.

يأتى التحدى الحقيقى الذى قد تواجهه الولايات المتحدة - فى نظر هنتجتون -من أوروبا الموحدة. فالمجموعة الأوروبية إذا ما أصبحت متماسكة سياسيا، فسيكون لديها السكان، والموارد، والقدرة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والإمكانية العسكرية الفعلية، لكى تصبح القوة الأولى فى القرن الحادى والعشرين. ولهذا خلص هنتنجتون إلى أنه إذا لم يكن القرن الحادى والعشرون قرنا أمريكيا، فإن الأكثر احتمالا أن يكون قرنا أوروبيا.

ثالثا- التسعينيات وتأكيد القوة الأمريكية .. ماذا ستفعل الولايات المتحدة بقوتها؟

بنهاية حقبة الثمانينيات، كان هناك إجماع دولى على أن الولايات المتحدة، بما تمتلكه من قدرات اقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية، أصبحت هى القوة الأولى بل والوحيدة فى العالم(٥). وأصبح السؤال: ما الذى ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة؟ وجاءت سياسات إدارة بوش الابن فى أوائل القرن الحادى والعشرين لتثير مرة أخرى الجدل حول القوة الأمريكية ومكانتها فى العالم. وكانت الأحداث التى تعرضت لها الولا يات المتحدة فى ٩ نوفمبر ٢٠٠١ المبرر لاستخدام القوة الأمريكية فى حربين فى أفغانستان والعراق. وفى الوقت الذى خلفت فيه إدارة كلينتون فائضا فى الميزانية، فقد تسببت الحروب التى خاضتها إدارة بوش فى عجز ضخم فى الميزانية. ولم تكن سياسات هذه الإدارة بعيدة عن الأزمة المالية والاقتصادية التى حلت بالاقتصاد الأمريكى وانسحبت على الاقتصادات العالمية. انعكس إخفاق المشروع العسكرى الأمريكى فى العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية، على المكانة الأمريكية فى العالم التى لم تعد كما بدت فى التسعينيات من القرن الماضى، القوة الأولى والوحيدة فى العالم. تزامن مع هذا التراجع بروز قوى عالمية صاعدة، مثل الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، تطمح، بما أصبحت تمتلكه من قوة اقتصادية، فى المشاركة فى قيادة النظام الدولى.

ليس غريبا إذن، أن يتجدد الجدل اليوم بين الباحثين والمحللين الأمريكيين حول مستقبل القوة الأمريكية. **وفى هذا الصدد، أثار الكاتب الأمريكى المرموق فريد زكريا سؤالا**

محوريا يتعلق بأهم مقومات السوق الأمريكي، وهو عنصر الابتكار والتقدم التكنولوجي، كان هذا السؤال هو: "هل بدأت الولايات المتحدة تفقد سحرها؟". وللإجابة على هذا السؤال العريض، قال إنه حسب معظم المقاييس، لا تزال الولايات المتحدة هي رائدة الإنجاز التكنولوجي، بدليل أن من بين ١٣ شخصية نالت جائزة نوبل لعام ٢٠٠٩، كان تسعة منهم من الأمريكيين. وحتى فى خضم الركود الاقتصادى الفظيع الذى تمر به الولايات المتحدة الآن، فإنها لا تزال تسيطر على ميادين تقنية المعلومات والعلوم الحياتية والنانوتكنولوجى، وهى جميعها صناعات رئيسية بالنسبة للمستقبل .

ويتساءل فريد زكريا: إذا كان هذا الأمر صحيحا اليوم، فهل يمكن أن يكون هذا انعكاسا للماضى أكثر منه تنبؤا بالمستقبل؟ فمن المهم تذكر أن كثيرا من المعايير التى تضع الولايات المتحدة فى المقدمة هى فى حقيقة الأمر مؤشرات لما يحدث حاليا، فجوائز نوبل تمنح لعلماء فى السبعينات من أعمارهم. ولكن ما الذى يحدث للعلماء الذين هم فى الثلاثينات من أعمارهم اليوم؟ من هم الذين يقومون بالاكتشافات التى سيحصلون بسببها على جوائز نوبل بعد أربعة عقود؟ ويضيف زكريا أن التصنيفات التى تظهر الولايات المتحدة بصورة روتينية فى المقدمة قد اعتبرت تصنيفات صحيحة، ولكنها قد تكون مضللة. فكما النجمة التى لاتزال تبدو براقة فى أبعد أركان الكون، إلا أنها تكون قد احترقت فى قلبها. ورغم أن سمعة الولايات المتحدة لا تزال أقوى مما تشير إليه البيانات الحقيقية، فاستطلاع المنتدى الاقتصادى يقول إن الولايات المتحدة هى أكبر الدول المستقبلة لرأس المال المغامر، وثالث دولة منفقة على الإنجازات التى تقوم بها الشركات الخاصة. ولكن الحقائق الموضوعية تضعها فى المرتبة الخامسة فى كلتا الحالتين. والأكثر إثارة للاهتمام هو أن دراسة مؤسسة تغذية المعلومات والابتكار تشير إلى أن الولايات المتحدة أحرزت أقل قدر من التقدم فى السنوات القليلة الماضية. ويرجع زكريا أن جزءا من الانحدار الذى تعانيه الولايات المتحدة حاليا ناتج من حقيقة أن دولا أخرى – من سنغافورة وكوريا الجنوبية إلى كندا والسويد – تقوم بنشاط لتغيير قوانينها وأنظمتها لتجعل من نفسها أكثر تنافسية. كما يرجح زكريا أن موقف الولايات المتحدة المسيطر وانتصارات البلاد التقنية ارتكزت على ثلاث موجات مد كبير، كلها حدثت فى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضى. كانت الموجة الأولى هى الموجة التى دمرت كل دولة أخرى تقريبا فى العالم، وتمثلت الموجة الثانية، وهى متصلة بالأولى، فى جيل من المهاجرين الذين تركوا أوروبا وعمروا الجامعات، ومراكز الأبحاث الأمريكية، ومراكز الدراسات والأبحاث الخاصة فى الولايات المتحدة. أما موجة المد الثالثة الكبرى، فتمثلت فى التمويل الحكومى الضخم. غير أنه خلال العقدين الماضيين، بدأت الموجات الثلاث العظيمة التى حملت الولايات المتحدة إلى ذرى الابتكار فى الضعف. وقد ترافق مع هذا أن بقية العالم لم يقف ساكنا، فالدول الأخرى تنمو بسرعة، وهى تأمل أن ترتقى فى ٦٠٪ من ناتجها القومى الإجمالى، الذى سيكون متصلا بالعلوم والتكنولوجيا خلال عقدين فقط. والأكثر أهمية هو أوروبا التى تنعم بالسلام والرخاء والإنتاجية، ثم هناك التحدى القادم من آسيا . وفى المقابل ، ومع نهاية الحرب الباردة، توقفت الولايات المتحدة عن الشعور بالقلق تجاه خطر الاتحاد السوفيتى، ولهذا تراجع تمويل الأبحاث والتطوير فى ميدان العلوم التطبيقية بصورة حادة. ولعل انحدار الولايات المتحدة هو الأوضح فى ميدان واحد من ميادين التكنولوجيا المتقدمة، والذى لم تظهر الحكومة الأمريكية حتى وقت قريب أدنى اهتمام به وهو الطاقة. كذلك، فإن صعود الدول الأخرى يقوض من الميزة العظيمة الأخرى التى كانت تتمتع بها الولايات المتحدة حتى الآن، أى أن تكون مركز الجذب للأشخاص الأفضل والأكثر ذكاء من المهاجرين حول العالم. فمع تزايد الفرص فى الصين والهند وغيرهما من الدول النامية، فإن عددا أقل من العلماء سيحتاجون إلى اقتلاع أنفسهم من بلادهم وثقافاتهم من أجل أن يعيشوا حياة أفضل بالولايات المتحدة. ففى ثمانينيات القرن الماضى، كان نحو ٧٥٪ من جميع خريجى معهد التقنية الهندى ينتهى بهم الأمر فى الولايات المتحدة. ولكن فى السنوات الأخيرة، فإن أقل من ١٠٪ من هؤلاء يتجهون إلى الولايات المتحدة.

أما المؤرخ الاقتصادى نيل فيرجسون(٦) فهو ينبه إلى الأخطار المالية والاقتصادية التى تتعرض لها الولايات المتحدة. ويذهب تحت عنوان دال "امبراطورية فى خطر". إلى أن الولايات المتحدة قد انتصرت فى الحرب الباردة، وتخطت هجمات الإرهاب، إلا أن الضعف الاقتصادى أصبح يهدد نفوذها العالمى. وهو يحذر من أنه إذا انهارت الولايات المتحدة تحت وطأة أزمة مالية، وهو ما يخشاه عدد متزايد من الخبراء الماليين، فقد يؤدى ذلك إلى تغيير فى موازين القوى الاقتصادية العالمية بكاملها. وهو ينبه إلى أن انهيار الامبراطوريات يبدأ بتفاقم الديون، وينتهى بتخفيض مطرد فى الموارد المتوافرة لدعم الجيش وسلاح البحرية وسلاح الجو. وهناك سوابق تاريخية تؤكد ذلك، فقد كانت فرنسا فى الفترة السابقة للثورة تنفق ٦٢٪ من الإيرادات الملكية على خدمة الدين، وقد لقيت الامبراطورية العثمانية المصير نفسه. ويجب ألا ننسى الامبراطورية الإنجليزية العظيمة الأخيرة. ويستخلص فيرجسون أن من هذه هى الحسابات الفتاكة التى تؤدى إلى انهيار الامبراطوريات. ومن دون إصلاحات مالية جذرية، قد تلقى الولايات المتحدة المصير نفسه أيضا.

خاتمة :

وهكذا، يوحى استعراضنا للجدل حول مقومات القوة الأمريكية أننا بإزاء نظام دولى يتسم بالسيولة، وأنه فى الوقت الذى تواجه فيه الولايات المتحدة تراجعا في مكانتها الدولية، تبرز لتحديها قوى صاعدة، خاصة اقتصاديا وتكنولوجيا، مثل أوروبا الموحدة، والصين، وروسيا، والبرازيل، والهند، الأمر الذى ينبئ بأننا مقبلون على عالم معقد تتغير فيه الأقطاب والمراكز. وهو وضع، وإن كان يمثل بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة بيئة دولية معقدة تحتاج إلى قدر كبير من الإدارة الدقيقة والمتوازنة مع الأقطاب الدولية، فإنها توفر لها أيضا بيئة تستطيع من خلالها المناورة، وتعطيها بدائل لا تجعلها عرضة لضغوط وهيمنة قوة أو قطب واحد يستأثر بالنظام الدولي وتوجيهه.

الهوامش :

1- Paul Kennedy "The Rise and the Fall of the Great Powers. Economic Change and Military Conflict from 1500-2000, Random House, New York, 1987.

٢- انظر على سبيل المثال:

- M. Dslon, "The Rise and the Decline of Nations", 1982.

- D. Cello, Beyond American Hegemony.

- Josef Nye, Bound to Lead, the Changing Nature of America Power, New York, 1990.

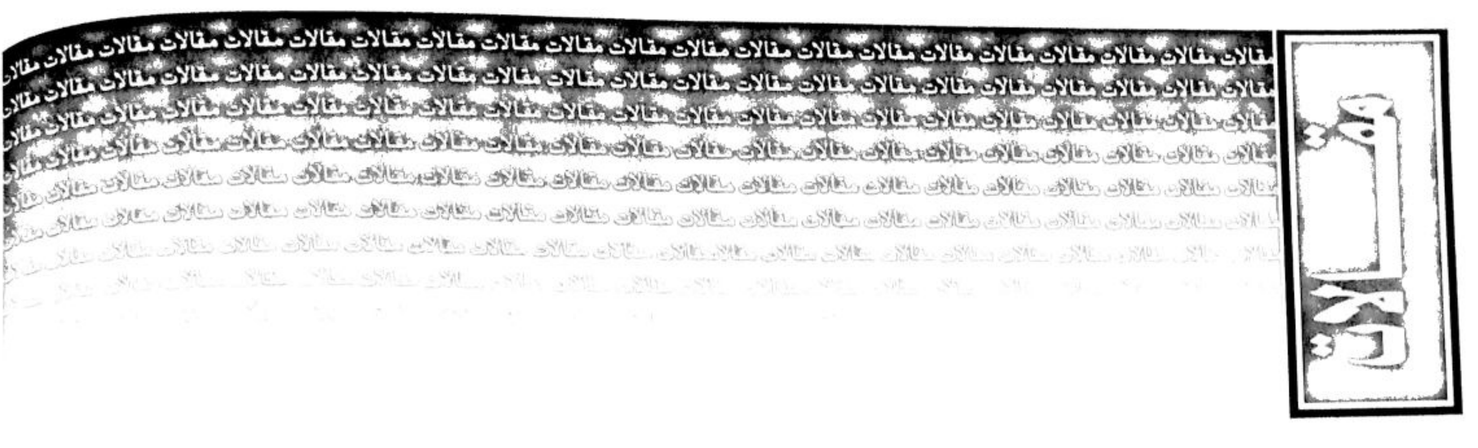
3- Zbigniew Brzezinski,Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty First Century, A Robert Stewart book, 1993.

4- Samuel Huntington, The US: Decline or Revival. Foreign Affairs, Winter 1989-1990, pp. 76-77.

5- Charles Krauthumer, The Unipolar Moment, Foreign Affairs, winter 1990-1991, p. 21.

6- Niall Ferguson, An Empire at Risk ,

www.niallferguson.com/site/ferg/temrlates/articleitem.aspx?pageid,15/12/2009.



الصين ومأزق "مجموعة العشرين"

نزيرة الأفندى *

على الرغم من الاعتقاد السائد بأن "صحوة" مجموعة العشرين، التى شهدتها العاصمة الأمريكية واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٨، كانت بمثابة تدشين لنظام اقتصادى عالمى جديد يتجاوز مركزية قرارات مجموعة الثمانى الكبار ليشمل دولا صاعدة وأخرى نامية، جنبا إلى جنب مع الدول الصناعية المتقدمة، تشارك فى دراسة القضايا وصياغة المقترحات فى مواجهة تحديات الاقتصاد العالمى، فإن استقراء الأحداث يشير إلى أن التطورات لم تمض على هذا المنوال.

القول بذلك لم يأت من فراغ، وإنما نتيجة لرصد وتحليل البيانات الصادرة عن الانعقادات المتتالية لهذه القمة، فى تورنتو ولندن وبتسبرج، ثم الأخيرة فى سول فى نوفمبر ٢٠١٠. وصف رئيس صندوق النقد الدولى، دومنيك شتراوس كاهان، أداء مجموعة العشرين فى هذه القمة الأخيرة بأنه كان أقرب إلى مناظرات مجموعة العشرين، أكثر منه نتائج مجموعة العشرين.

كما يعتمد على متابعة الأزمات المتوالية على صعيدى النظام المالى العالمى والعلاقات التجارية الدولية، بما فيها أزمات دول منطقة اليورو، والانتقادات المتبادلة حول السياسات النقدية والمالية عبر الهادى.

"سول" قمة القرارات المؤجلة :

توضح قراءة البيانات الصادرة عن قمم "مجموعة العشرين" المتتالية من قمة واشنطن إلى قمة سول أن الصياغات المحددة التى شهدها البيان الأول، وحدد لها المتابعة بانعقاد القمة التالية وصدور البيان الثانى، قد أخذت فى الاتساع والتمدد، وأصبحت فضفاضة بشكل واضح فى البيانات الثالثة والرابعة وأخيرا الخامسة.

ويعزى السبب فى ذلك إلى أن القمة الأولى فى واشنطن ركزت على قضايا محددة واضحة المعالم، تتعلق بقطاعات معينة على صعيد الاقتصاد والأداء المالى أو مؤسسات التمويل الدولية. فكانت الإشارة إلى دعم الشفافية والرقابة المحاسبية فى القطاعات المالية، مع التركيز على التكامل فى أسواق المال والتعاون الدولى فى مجال الرقابة والتنظيم، وأخيرا إصلاح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسات التمويل الدولية.

وجاءت قمة "لندن" لتكون بمثابة كشف حساب عن الأداء الذى تحقق منذ صدور بيان واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٨. وقد اعتبرت قمة "لندن" فى أبريل ٢٠٠٩ بمثابة قوة دافعة فى مجال تفعيل القرارت الخاصة بالقطاعات المالية، ووكالات التقييم والتصنيف الائتمانى. كما كان هدفها إعطاء دفعة للمقترحات البريطانية التى طرحها جوردون براون، رئيس الوزراء حينذاك، والتى اندرجت تحت مسمى "بريتون وويدز ٢"، بحيث يكون التمثيل فى

(*) كاتبة متخصصة فى الاقتصاد السياسى.

صندوق النقد الدولى أكثر اتساقا مع واقع المتغيرات الدولية، وظهور قوى اقتصادية صاعدة ومتسارعة النمو. وشهدت هذه القمة الموافقة على تخصيص ٨٥٠ مليار دولار للدول النامية والأسواق الصاعدة، مع إيجاد نافذة أو آلية جديدة للإقراض من جانب الصندوق، تندرج تحت مسمى "خط الائتمان المرن". كما أعطت دفعة أخرى لمجموعة العشرين، تتمثل فى توسيع نطاق منتدى الاستقرار الاقتصادى، ليشمل كل الدول الأعضاء فى المجموعة وليس الدول المتقدمة فقط، بحيث يصبح منظمة تشارك مع صندوق النقد الدولى فى وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات المالية، وتطوير أساليب المراجعات والإشراف المالى والتنسيق بينها على الصعيد الدولى.

وبالنسبة لقمة بتسبرج، التى عقدت فى سبتمبر، ٢٠٠٩، فقد كانت القمة الأولى لمجموعة العشرين بعد تولى باراك أوباما منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وغلب على هذه القمة مناقشة التفاصيل فى كيفية ضبط أداء القطاع المصرفى والمالى بصفة عامة من خلال تحديد المزايا والامتيازات المالية التى تتمتع بها القيادات المصرفية وتوزيعها على عدة سنوات. وقد حال حرص الدول المتقدمة ذات المراكز المالية العالمية على عدم فقدان ميزتها التنافسية دون التوصل إلى مؤشر عام ونمطى للدخول التى تحصل عليها طبقة المديرين المصرفيين. كما شهدت هذه القمة التركيز على أهمية الملاءة المالية للبنوك والمؤسسات المصرفية للحيلولة دون وقوع أزمات مستقبلية. وفيما بين بتسبرج وتورنتو، التى شهدت انعقاد القمة الرابعة لمجموعة العشرين فى يونيو ٢٠١٠، ثم سول التى استضافت القمة الخامسة، تجمعت نذر جديدة فى سماء الاقتصاد الدولى، وفرضت نفسها على أجندة المحادثات فى كوريا الجنوبية، وإن لم يكن لها نصيب وافر من النجاح فى الحصول على قرارات ملزمة.

فقد اشتعلت حرب العملات والمنافسة على الأسواق العالمية، مما عمق من الاختلال فى الموازين التجارية وتلك الخاصة بالمدفوعات وتراكم الديون السيادية للدول، وذلك جنبا إلى جنب مع الملفات الأساسية الخاصة بالإصلاح المالى ومؤسسات التمويل الدولية، ابتداء من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى المؤسسة الدولية للتمويل، وبنوك التنمية متعددة الأطراف. وشهدت قمة سول إقرار الموافقة على زيادة نصيب الدول النامية والصاعدة فى مجلس صندوق النقد (٢٤ عضوا) بتنازل أوروبا عن مقعدين لصالح الدول النامية بما يعادل نسبة ٦٪ من التصويت، وبذلك تقدمت الصين إلى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان على صعيد الدول الأعضاء فى الصندوق، مع زيادة رأسماله إلى ٧٣٣,٩ مليار دولار. كما تمت مناقشة الصياغات التقليدية الخاصة بالالتزام بالإصلاح المالى والنمو المستدام المتوازن، وأهمية خلق فرص عمل والحماية الاجتماعية، إضافة إلى الفساد وتغيرات المناخ. لكن قضية الحماية التجارية والمنافسة، من خلال أسعار صرف العملات الدولية، كانت هى المحور الذى استفاضت فيه قمة سول من حيث التناول والمناشدة. ولقد أفرد لهذه القضية البند التاسع من البيان النهائى تحت مسمى منفصل هو "خطة عمل سول" لمواجهة الاختلال فى التوازن المالى العالمى، ولكن ذلك لم يتضمن إعلان خطوات محددة أو مقترحات ملزمة لمواجهة هذه القضية. وهنا كان مأزق قمة سول، حيث إن الموضوعات الأولى بالرعاية تم تأجيل اتخاذ قرارات بشأنها، ومنها الصين ونزاعاتها حول سعر صرف "اليوان" فى مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، والاتهامات الموجهة للولايات المتحدة بالتلاعب بأسعار الصرف من خلال أسعار الفائدة لإهدار احتياطى الدول والاقتصادات الصاعدة من العملة وسندات الخزانة الأمريكية، وكذلك سياسة واشنطن فى دفع المزيد من الدولارات لإنعاش السوق والطلب المحلى من خلال شراء السندات (٦٠٠ مليار دولار)، وأخيرا وليس آخرا الأزمة المالية لمنطقة اليورو.

الصين وتحديات النجاح :

كما كان الصعود الصينى من أبرز الأسباب التى عجلت من صحوة مجموعة العشرين، بعد فترة سبات دامت ما يقرب من تسعة أعوام، كان النجاح الصينى على صعيدى التجارة الدولية والاحتياطيات المالية -من خلال الإبقاء على سعر صرف عملتها الوطنية "اليوان"- من أبرز الأسباب التى أدت إلى زيادة الحساسيات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ومن ثم، تحولت الصين من حليف اقتصادى يعتمد عليه فى إنعاش الطلب العالمى، خلال الأزمة المالية الأخيرة، إلى مشاكس عنيد يصر على دعم عملته وصادراته الخارجية. ومن هنا، كان تواضع النتائج التى أسفرت عنها قمة سول بالنسبة لحروب العملات، وموقع الصين منها، فكانت الأخيرة بمثابة المأزق الحقيقى لقمة العشرين التى عمدت إلى المهادنة والتأجيل.

ولا شك فى أن الأرقام الحديثة الخاصة بالأداء التجارى والخدمى الصينى قد زادت من حساسيات ما بعد قمة العشرين، وفرضت المزيد من التحديات على بكين. فقد أوضحت الإحصاءات زيادة الصادرات الصينية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ بنسبة ٣٥٪ عن نوفمبر ٢٠٠٩، كما زادت وارداتها بنسبة ٣٨٪. ولكن الفائض التجارى ارتفع إلى ٢٢,٩ مليار دولار، مسجلا ثالث أعلى معدل خلال عام ٢٠١٠، وكان نصيب الولايات المتحدة ١٦,٧ مليار دولار فى صورة عجز فى ميزانها التجارى خلال نوفمبر ٢٠١٠. وإذا قارنا إجمالى الفائض التجارى السنوى للصين بالعجز الأمريكى، لبدت الصورة أكثر قتامة، حيث عانت واشنطن عجزا يقدر بأكثر من ٦٣٢ مليار دولار، مقابل فائض يتجاوز ١٨٦ مليار دولار لبكين.

وتواجه الصين تحديا يتمثل فى أن وتيرة النمو المتسارع خلقت ضغوطا تضخمية أدت بدورها إلى انتهاج البنك المركز الصينى سياسة ائتمانية متشددة، ورفع الاحتياطى النقدى للبنوك لسادس مرة خلال عام ٢٠١٠، مع رفع أسعار الفائدة للودائع والإقراض. وقد يكون لتخفيف هذا النمو الذى بلغ ٩,٦٪ لإجمالى الناتج المحلى، وأكثر من ١٣٪ للإنتاج الصناعى فى الشهور العشرة الأولى من العام ذاته، مقترنا بتقييد الائتمان، ردود أفعال سلبية. فهذه السياسة سوف تسبب انخفاض الصادرات وارتفاع البطالة، وانكماش القوة الشرائية المحلية. ويعد ذلك بمثابة ناقوس خطر للاقتصاد العالمى، الذى يزدهر بتزايد الطلب الصينى على المواد الأولية والاستثمارات الصينية فى الخارج، سواء على صعيد العالم الثالث، أو فى الدول

المتقدمة، وعلى رأسها سندات الخزانة الأمريكية. كما أن تحدى تعديل سعر صرف "اليوان" يعنى رفع أعباء تكلفة المعيشة ونسبة البطالة، وقد يترجم فى قلاقل عمالية واجتماعية ذات انعكاسات سياسية. وهذا هو سبب مقاومة بكين لمطالب الآخرين، وتركيزها على أهمية التدرج فى التنفيذ.

اختلال النظام المالى العالمى :

كانت تلك القضية من أبرز الملفات التى فرضت نفسها على قمة سول لمجموعة العشرين، وكانت بوادرها الأولى قد تجمعت فى قمة تورنتو بكندا فى منتصف عام ٢٠١٠. والقضية ببساطة تتمثل فى فجوة الادخار والاستهلاك فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الولايات المتحدة والصين بشكل خاص، والتى تنعكس على الموازين التجارية، والمعاملات الجارية.

وبينما ترى واشنطن، وإلى حد ما بروكسل، أن سعر الصرف غير الحقيقى بين العملة الصينية ونظيرتها الأمريكية والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) سبب فى اختلال الموازين لصالح الصين تجاريا، ترى بكين أن السياسات المتبعة على الصعيد الأمريكى تتحمل المسئولية بصفة أساسية. كما أن ارتفاع قيمة اليورو لم يمنع ألمانيا من التمتع بفائض ضخم فى الميزان التجارى يتجاوز الذى حققته الصين. وقد تلاقى هذا التفسير مع موقف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التى أشارت فى قمة سول إلى أن التحدى يقع على عاتق الدول ذات العجز فى موازين المعاملات الجارية، حيث يتعين زيادة مقدرتها التنافسية.

وترتيبا على ما سبق، فقد تم إسقاط الاقتراح الأمريكى الخاص بتحديد نسبة ٤٪ صعودا وانخفاضا فى موازين المعاملات الجارية، منسوبة إلى إجمالى الناتج المحلى، باعتباره هدفا غير واقعى. ولكن اتفق الجميع بصورة بروتوكولية على ضرورة تجنب الحماية التجارية بكافة أنواعها. وبذلك، ظلت الحلقة المفرغة الخاصة بأسعار صرف العملات وتنافسية الصادرات واختلال النظام المالى العالمى دائرة.

الولايات المتحدة فى دائرة الاتهامات :

واجهت الولايات المتحدة اتهامات من قبل الصين والدول الأوروبية بل ومن جانب الدول النامية أيضا. وزاد من حساسية واشنطن فشل الرئيس باراك أوباما فى التوصل إلى اتفاق تجارى مع كوريا الجنوبية، خلال جولته الآسيوية التى سبقت القمة، مما ينعكس سلبا على إمكانية زيادة الصادرات وخلق المزيد من فرص التوظف لإنعاش الاقتصاد.

لقد كانت واشنطن حاملة راية برامج الإنعاش المالى لإنقاذ القطاع المصرفى والعقارى ومن ثم الاقتصادى، من خلال السياسات المالية والنقدية بتخفيض أسعار الفائدة، وضخ مليارات الدولارات. وقد حثت حليفاتها فى مجموعة الثمانى، وكذلك الاقتصادات الصاعدة فى مجموعة العشرين، على انتهاج ذات السياسة لمواجهة الأزمة العالمية التى انطلقت شرارتها من الولايات المتحدة. ومن هنا، تراكم العجز فى الميزانيات العامة وزادت مديونية الحكومات، كما تدهورت قيمة الدولار فى أسواق العملات. وبعد أن طالبت الولايات المتحدة بضرورة الانسحاب من برامج الدعم والإنقاذ تدريجيا لإعطاء الفرصة لقوى السوق لتصحيح الأوضاع، عادت لتعلن مرة أخرى عن برنامج دعم جديد يتضمن ضخ ٦٠٠ مليار دولار لشراء سندات.

كان لهذا التغيير فى السياسات تداعيات سلبية على السوق العالمية للعملات، وتدفقات رءوس الأموال إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية، وإذكاء نار التضخم، وتصاعد المضاربات. وحيث إن تجربة الدول النامية والصاعدة مع الأزمات المالية والمديونية فى الثمانينات والتسعينيات دفعت بها إلى انتهاج سياسة تراكم الاحتياطى من العملات الأمريكية، فقد أدى ذلك إلى ارتفاعها من ١,٣ تريليون دولار إلى ٨,٤ تريليون فى غضون خمسة أعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠)، مع احتلال الصين، ثم باقى الاقتصادات الصاعدة والنامية، مركز الصدارة فى هذا التراكم المالى.

ونظرا لتعدد وتنوع مجالات استخدام الدولار الأمريكى على صعيد العالم -ابتداء من الاحتياطيات الرسمية والتعاملات الدولية فى سوق العملات إلى ودائع البنوك وقروضها، ومبيعات سندات الخزانة الأمريكية، وغيرها من سندات المديونيات الحكومية- فإن انتهاج واشنطن سياسات نقدية تؤدى إلى تقلب وانخفاض سعر الدولار يلحق خسائر مالية ضخمة بالدول ذات الحيازات الكبيرة من العملة الأمريكية.

كما أن سياسة تخفيض سعر الفائدة على الدولار وضخ المليارات منه دفعت بالأموال الساخنة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية، بحثا عن مكاسب استثمارية عاجلة، فى حين أن هذه الاقتصادات لجأت إلى شراء المزيد من سندات الخزانة الأمريكية وغيرها من سندات المديونيات الحكومية، فتحملت مأزق التضخم فى الداخل، وانكماش قيم استثماراتها فى الخارج.

وقد قوبل الإعلان الأمريكى عن دفع مئات المليارات من الدولارات لإنعاش الاقتصاد بموجة من الانتقادات السياسية والاقتصادية من جانب الحلف الأوروبيين وغيرهم، حيث يعنى تدفق المزيد من العملة الأمريكية عبر الاقتصاد العالمى، أى مزيد من الاختلال فى عجز الميزانية الأمريكية التى تحملت قبل ذلك ١,٧٥ ألف مليار دولار، فى صورة مدفوعات لشراء سندات خلال ٢٠٠٩-٢٠١٠. وسوف يترتب على ذلك مزيد من ضعف الدولار فى مواجهة العملات الأخرى، أى تعميق دوامة صراع العملات، وحمى التنافس التجارى الدولى، وتصاعد قضايا البطالة وانكماش فرص العمل.

الاتحاد الأوروبى ومعركة اليورو :

إذا كان اليورو إحدى العملات التى فجرت الاختلال فى النظام المالى العالمى، فإن قضيته تتسم بطابع مختلف يخرج عن نطاق مجموعة العشرين ولقاءات القمة، وكذلك عن النموذج الأمريكى فى معالجة الأوضاع على الصعيد القومى.

يمثل "اليورو" الرمز السياسى والاقتصادى لأوروبا الموحدة، كما أن نشأته تعود إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، ابتداء من "ماستريخت" إلى "لشبونة"، التى تعتبر بمثابة الدستور الأوروبى.

وقد تفجرت أزمة دول منطقة "اليورو" الست عشرة مع تداعى

الأحداث فى اليونان، ثم أيرلندا، نتيجة تراكم الديون السيادية، والعجز المالى، سواء نتيجة التلاعب بالأرقام لأهداف سياسية (اليونان)، أو نتيجة تدخل الدولة لحماية جهازها المصرفى (أيرلندا).

وحيث إن اليورو عملة عدة أعضاء، ويحكم إعادة تقييمه قرارات من جانب كافة الدول المشاركة والبنك المركزى الأوروبى الموحد، فإن كيفية مواجهة أزمة الديون السيادية لهذه الدول المتعثرة، والأخرى فى طابور التعثر (البرتغال وإسبانيا)، يخرج عن نطاق قمة سول، ومن ثم كان اكتفاؤها بالمطالبة بتصحيح الاختلال المالى العالمى.

وقدم صندوق النقد الدولى، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى، مساعدات مالية لليونان بلغت ١١٠ مليارات فى صورة قروض، ثم ٨٥ مليار يورو لأيرلندا فى نوفمبر ٢٠١٠. ولكن المساعدات الأوروبية كانت لها طبيعة استثنائية، أو ما يطلق عليه إنقاذ اللحظة الأخيرة، وذلك لطبيعة الصياغات القانونية بالنسبة للوحدة النقدية وعملة اليورو، وعدم وجود صياغة محددة لكيفية التحرك وقت الأزمات، وتقديم الدعم للدول المتعثرة، أو حتى التوجه لمؤسسات التمويل الدولية. يضاف إلى ما سبق أن هذه التعثرات تلحق الضرر بقيمة اليورو فى السوق العالمية للعملات، وأن تقديم مزيد من المساعدات يفجر أزمات سياسية قومية أمام الحكومات مثل ألمانيا التى يعارض فيها الرأى العام تقديم أية مساعدات للدول المتعثرة. وإذا أخذ فى الاعتبار شبح الإفلاس الذى يهدد إسبانيا، فسوف نجد أن معركة الاتحاد الأوروبى حول اليورو تتزايد حدة، بالنظر إلى أن الاقتصاد الإسبانى يسهم بنسبة ١١,٨٪ من إجمالى اقتصادات منطقة اليورو، بينما لا تتجاوز نسبة اليونان ٢,٦٪ وأيرلندا ١,٨٪.

كما أن اتخاذ أية إجراءات خاصة بتعديلات فى اتفاقية ماستريخت أو معاهدة لشبونة لابد أن يتم بموافقة الدول الـ ٢٧ الأعضاء فى الاتحاد، وليس فقط الـ ١٦ عضوا فى منطقة اليورو، مما يفتح باب الاختلاف والاجتهاد فى آن واحد.

إنها حلقة مفرغة، ولكن هناك دائما نقطة ضعف يمكن النفاذ منها، وهذا ما فعلته القمة الأوروبية الأخيرة التى عقدت فى منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٠، والتى اتفقت على إنشاء آلية دائمة لمعالجة هذه الأزمات المالية، وذلك ابتداء من عام ٢٠١٣.

وحتى ذلك الحين، ستظل قضية اختلال النظام المالى العالمى والتباين فى أداء الاقتصادات وموازين التجارة والمدفوعات ملفا مفتوحا سيطرح على قمة مجموعة العشرين القادمة، التى تستضيفها فرنسا، وهو ملف يحظى باهتمام الرئيس الفرنسى نيكولاى ساركوزى .. ولكن، هل سيحدث جديد فى موقف الصين والولايات المتحدة؟ هذا هو التساؤل الجدير بالمتابعة والبحث والتحليل.

المراجع :

- G-20 Washington Summit Declaration, November, 2008.
- G-20 London Summit Declaration-April, 2009.
- G-20 Pittsburgh Summit Declaration, September, 2009.
- G-20 Toronto Summit Declaration June, 2010.
- G-20 Seoul Summit Declaration November, 2010.
- G-20 Background Note, PEW. Financial Reform Project.
- Global Economic Governance: Progress and Prospects in the G-20, International Monetary Fund, and World bank.
- Financial times, different editions.
- The Economist, different editions.
- International Herald Tribune, different editions.

مقارنة الإنفاق العسكري في عدة دول بالمليار دولار

الدولة	١٩٩٥	٢٠٠٩
الولايات المتحدة		
الصين*	٢٠	٩٩
فرنسا	٦٦	٦٧
ألمانيا	٥٤	٤٨
اليابان	٤٦	٤٧
الهند	١٦	٣٧
كوريا الجنوبية	١٧	٢٧
إندونيسيا	٣	٥

* أرقام تقديرية

المصادر: Sipri,OECD, Morgan Stanley

النسبة المئوية من الإنتاج الصناعي العالمي

%٣٠

الولايات المتحدة

%٢٠

%١٠

الصين

١٩٧٠ ١٩٧٥ ١٩٨٠ ١٩٨٥ ١٩٩٠ ١٩٩٥ ٢٠٠٠ ٢٠٠٥ ٢٠١٤

×× توقعات

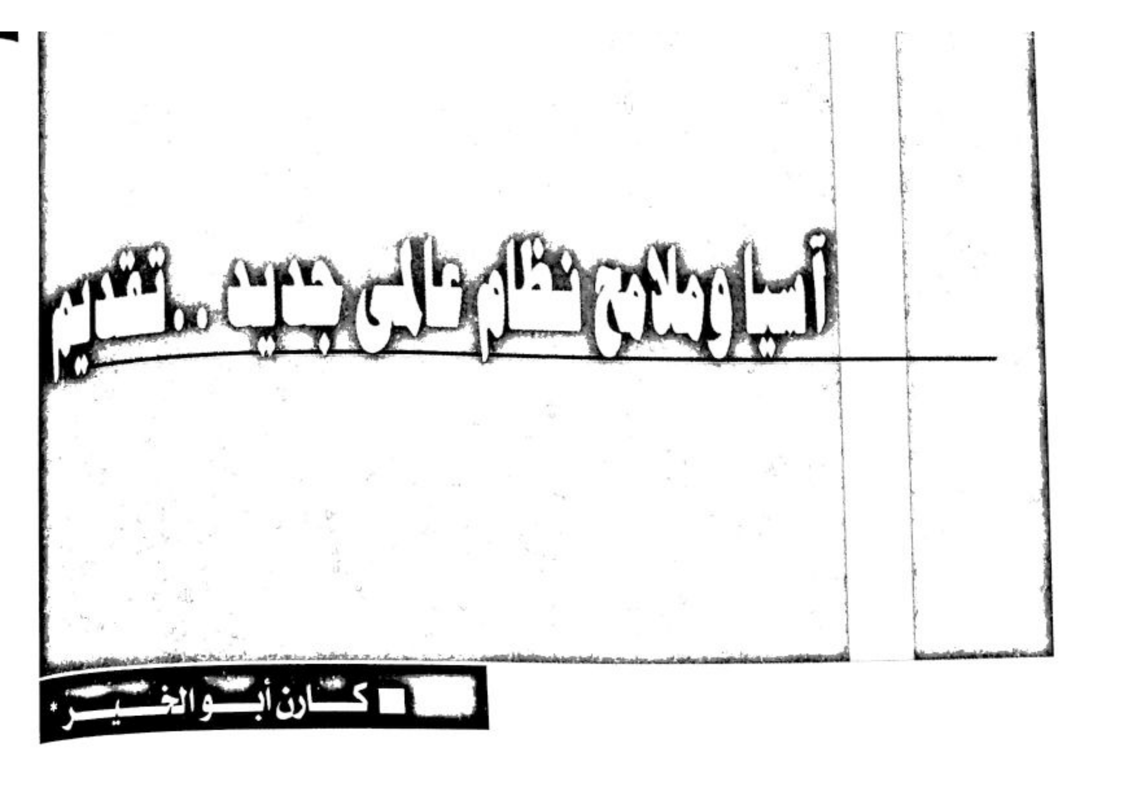
نشر الشكل بجريدة الفاينانشيال تايمز - ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠

في مقال David Pilling, Asia: Poised For a Shift

ملف العدد

الصين فى محيطها الإقليمى :
تكامل اقتصادى وتنافس استراتيجى

- آسيا وملامح نظام عالمى جديد .. تقديم
- واقع ومستقبل التحالفات فى آسيا
- الصين واستمرارية الصعود السلمى
- القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمى
- الفضاء .. ساحة جديدة للتنافس الآسيوى
- التنافس الإقليمى من منظور الصين
- الاستقرار الإقليمى على محك الأزمة الكورية
- اليابان والصين .. دفء اقتصادى وبرود سياسى
- روسيا ... الشريك الطبيعى للصين
- الآسيان بين بكين وواشنطن
- قضايا الأقليات الصينية فى دول الآسيان
- الرؤية الهندية للتحدى الصينى
- الصين وباكستان .. علاقات وثيقة



ليست الأزمة الأخيرة بين كوريا الشمالية والجنوبية هى الوحيدة المرشحة للانفجار فى إقليم شرق آسيا فى السنوات القليلة القادمة، فهذه المنطقة، بل وآسيا عموما، أصبحت مسرحا رئيسيا لتفاعلات القوة فى القرن الحادى والعشرين. يقع ذلك فى إطار انتقال حقيقى وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية فى الغرب، إلى الاقتصادات الصاعدة فى آسيا، بما لذلك من تداعيات استراتيجية وجيوسياسية على منطقة تعانى أصلا خلافات ومنافسات وصراعات تاريخية، خلفت جروحا عميقة على شعوب العديد من دول المنطقة.

الصعود الآسيوى :

"بينما نقف على أعتاب العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، نجد أنفسنا فى إحدى اللحظات التاريخية النادرة التى تتبدى فيها التحولات الكبرى للقوة بشكل واضح للعيان.. بما يضمن أن العالم، بنهاية العقد القادم، سوف يكون مختلفا بصورة جذرية عما كان عليه فى القرن الماضى"(١).

وقد أفاض المحللون، خاصة الاقتصاديين منهم، فى وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطى خط الفقر، إلى حجم الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية (الأكبر فى العالم)، إلى معدلات النمو العالية التى لم تتأثر بالأزمة العالمية.

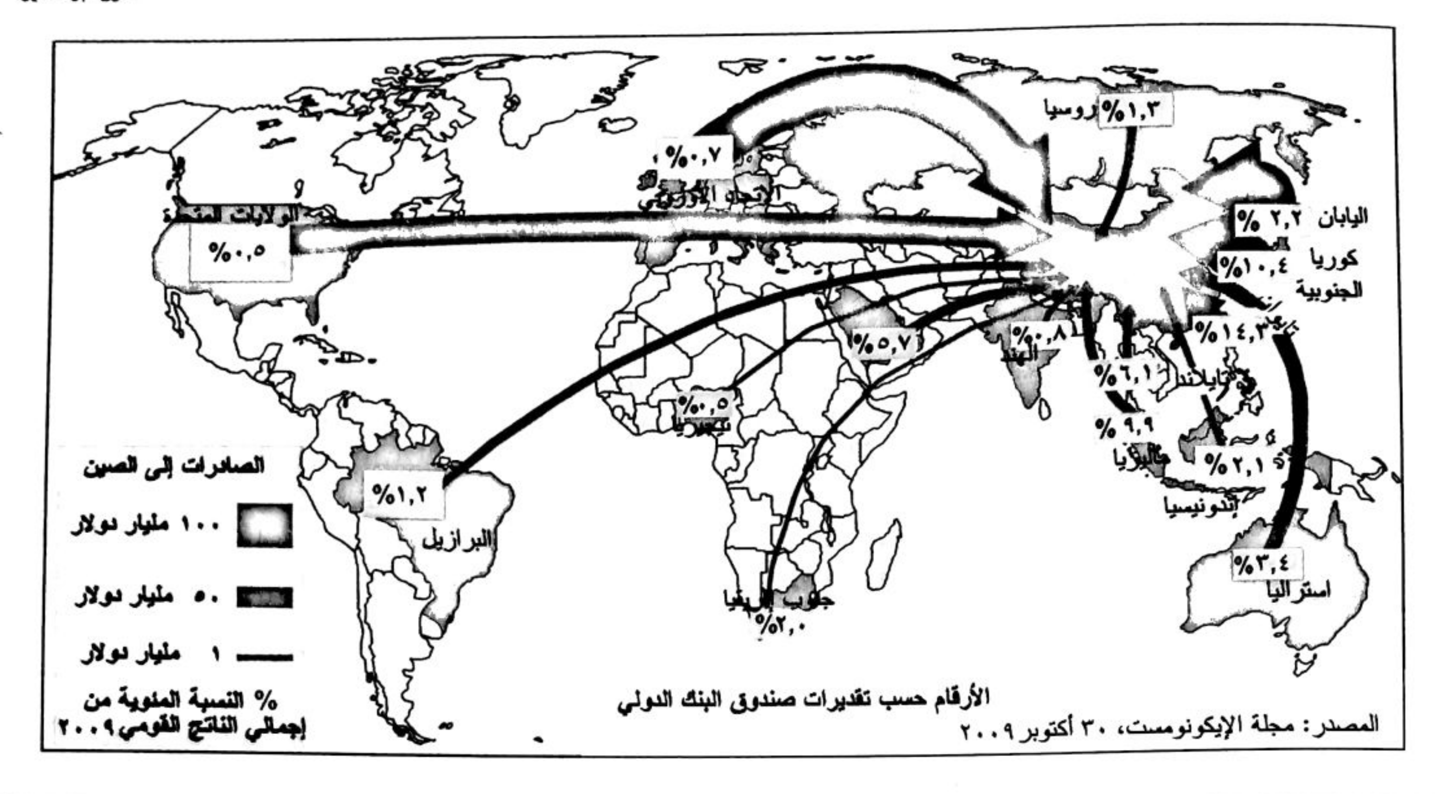
وليس هذا التحول الكبير وليد اللحظة بالطبع، فقد رصده مبكرا المؤرخ بول كينيدى، الذى تنبأ بتحول القوة الاقتصادية إلى منطقة الباسيفيكى، وأشار فى كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى" إلى أن مجمل الناتج القومى للدول الآسيوية الباسيفيكية، والذى كان فى ١٩٦٠ يمثل ٧,٨٪ من مجمل الانتاج العالمى، قد ارتفع إلى ١٦,٤٪ من هذا الإنتاج بحلول عام ١٩٨٢(٢).

كما التفت المحلل الاقتصادى، ورئيس التحرير السابق لمجلة الإيكونوميست البريطانية، بيل إيموت، إلى محورية الصعود الاقتصادى الآسيوى فى كتابه "المتنافسون"(٣)، مشيرا إلى أن آسيا قد أصبحت بكل المقاييس أكثر غنى وقوة وأهمية، حيث يعيش فى هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦ من أكبر ١٠ دول فيه. وقد تضاعف دخل الفرد فى آسيا ككل سبع مرات، بحسب إيموت، ما بين أعوام ١٩٥٠ و٢٠٠٥. ويعد هذا إنجازا حقيقيا، إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن بريطانيا العظمى لم تنجح فى مجرد مضاعفة دخل الفرد فيها بعد مرور ستين عاما على اندلاع ثورتها الصناعية عام ١٧٨٠. أما الولايات المتحدة، فلم تنجح فى مضاعفة دخل الفرد فيها إلا بعد خمسين عاما من انطلاقتها الاقتصادية عام ١٨٤٠. وبالمقارنة، فقد نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين فى مضاعفة دخل الفرد فى العقد التالى مباشرة لانطلاقها الاقتصادى، ثم ضاعفته مرة أخرى، وبسرعة أكبر، فى العقد الذى تلاه.

كان الصعود الصينى فى قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا. لقد كان نصيب الصين وحدها من إجمالى الناتج العالمى فى عام ١٩٨٠ يقدر بنحو ٢٪، ثم صعد إلى ٧,٦٪ فى عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يشكل ١٦,٩٪ من إجمالى الناتج العالمى بحلول عام ٢٠١٥.

بلغت صادرات الصين عام ٢٠٠٠ نحو ٢٤٩ مليار دولار، ارتفعت إلى ٥٨٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، وقدرت قيمتها لعام ٢٠١٠ بنحو ١,٢٧٤ مليار دولار.

(*) مدير تحرير مجلة السياسة الدولية .



المصدر: مجلة الإيكونومست، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ لتكرس هذا التحول فى القوة الاقتصادية إلى آسيا. فرغم أن الاقتصادات الصناعية "المتقدمة" ككل عانت الانكماش وانخفاض إجمالى الناتج القومى بنحو ٣,٥٪ نتيجة للأزمة، فقد واصلت الاقتصادات الآسيوية، خاصة الصين والهند، نموها. تجاوزت نسبة النمو الاقتصادى للصين ٨٪ فى عام ٢٠٠٩، بينما كان معدل نمو الاقتصاد فى الهند نحو ٦٪. وتشير الدلائل إلى تواصل نمو هذه الاقتصادات، وإلى أن نسبة نمو الاقتصاد الصينى تبلغ، خلال عام ٢٠١٠، ٩٪ على الأقل(٤).

وبينما لا تشغل الصين سوى المرتبة الثانية، كأكبر اقتصاد فى العالم، فهى تعد لاعبا رئيسيا فى العديد من النواحى. فلديها أكبر احتياطى نقدى فى العالم، وهى أكبر مصدر فى العالم، وأكبر منتج للصلب، والغازات الدفيئة أيضا، بالإضافة إلى كونها أكبر سوق للسيارات فى العالم، وأكبر شريك تجارى حاليا للاقتصادات الصاعدة الأخرى، مثل الهند والبرازيل.

عالم جديد من المنافسة :

خلقت هذه التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوى العالمى بين الدول الصناعية المتقدمة والقوى الآسيوية الصاعدة، وعلى المستوى الإقليمى الآسيوى أيضا.

وقد قدم المحلل الاقتصادى الشهير، جيديون رخمان، فى كتابه الصادر حديثا "عالم المعادلة الصفرية" رؤية مفادها أن النظام العالمى قد دخل بعد الأزمة المالية مرحلة تتسم بالتغير الجوهرى وعدم الاستقرار الخطير. فبعد أن اعتمدت الدول الكبرى لمدة ثلاثين عاما "العولمة"، بوصفها نظاما اقتصاديا نجح فى رفع مستويات المعيشة لأعداد كبيرة من البشر فى مختلف أنحاء العالم، وخلق مناخا من التعاون والمصالح المشتركة بينها، مما دعم استقرار النظام العالمى، جاءت الأزمة العالمية لتضع حدا لكل ذلك. فلم يعد من المسلم به أن عملية العولمة تصب فى مصالح القوى الكبرى، ولم تعد الولايات المتحدة تقود النظام العالمى بلا منافس(٥). لقد حل التنافس والنزاع محل التعاون، وأصبح منطق "المعادلات الصفرية" هو الذى يسود العلاقات الدولية. لقد أصبح الصعود الآسيوى مرتبطا بفقدان أعداد كبيرة من الأمريكيين العاديين لوظائفهم، كما أصبحت المشاكل الاقتصادية التى تواجه دولا أوروبية عديدة تهدد الوحدة الأوروبية والعملة الأوروبية. وبذلك، فإن التقدم الذى أحرزته آسيا كان على حساب الولايات المتحدة وأوروبا، وأصبح صعود الصين الاقتصادى يضغط بشكل واضح على علاقاتها إقليميا ودوليا- مع الولايات المتحدة.

وعلى المستوى الآسيوى الإقليمى، لم يتحقق النمو الاقتصادى بشكل سلس ومتساو لجميع الأطراف. فقد أزاح الصعود الصينى اليابان إلى مرتبة الاقتصاد الثالث فى العالم، كما أن الهند، التى ترى نفسها ندا للصين، لم تحقق القدر نفسه من النمو. وبسبب حجم الصين الضخم، والاختلاف الكبير فى القوة والتقدم بينها وبين جيرانها، يثير النمو الصينى لدى الدول الآسيوية الأصغر حجما، بشكل خاص، قدرا من التوجس.

من ناحية أخرى، فليس للدول الآسيوية تجربة تاريخية فى احتواء تنافس ثلاث قوى صاعدة فى وقت واحد: الصين واليابان والهند، كما كان للدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر. ويزيد نشاط روسيا والولايات المتحدة -كلاعبين أساسيين فى المنطقة-

من حدة هذا التنافس أيضا. وحسبما وصف زبيجنيو بريجنسكي التفاعلات الآسيوية في كتابه "الاختيار"(٦)، فإن إقليم شرق آسيا قد يبدو مستقرا على السطح، ولكنه قد يتداعى إلى سلسلة متصاعدة من الصراعات المدمرة، إذا تعرض لصدمة حادة ومفاجئة. فليس هناك نظام للأمن الإقليمي يقوم على الاتفاق المشترك بين الأطراف الإقليمية، خاصة في إطار العداء التاريخي بين اليابان والصين. كما أن الصراعات التاريخية خلفت آثارا شديدة العمق والمرارة، لا تزال حية ومحسوسة بين شعوب المنطقة. يضاف إلى ذلك تعدد بؤر الصراع وعدم الاستقرار في شرق آسيا، حيث يستمر انقسام شبه القارة الكورية، والتنازع على القيادة الإقليمية بين اليابان، المدعومة من الولايات المتحدة والصين، والخلاف حول مستقبل تايوان، والمشاكل الداخلية في إندونيسيا. وهناك بوادر منافسة حقيقية بين الهند والصين، لخصها أحد المسئولين الهنود بقوله: "إن كلا من الصين والهند ترى أن المستقبل في آسيا لها، ولا يمكن أن تكون الاثنتان على حق".

وينعكس التنافس والتوتر في المنطقة على ارتفاع معدلات التسلح فيها بشكل واضح، وامتداد التنافس بين اليابان والصين والهند بشكل خاص من مجال السيطرة على البحار، إلى السيطرة على الفضاء الخارجي.

الضغوط الدولية على العلاقات الإقليمية :

بحسب منطق نظرية تحول القوة (Power Transition) فإن القوى الإقليمية الصاعدة، والقوى العالمية التي في طريقها للانحسار، قد تندلع بينهما مواجهات في المناطق الجغرافية الاستراتيجية التي تتقابل وتتقاطع فيها مصالحها. ولذلك، فإن آسيا، خاصة منطقة شرق آسيا، مرشحة بقوة لتكون مسرحا لمواجهة محتملة بين الولايات المتحدة والصين(٧). وهي مواجهة ليست في مصلحة أي من الطرفين، ولا ترغب فيها أو تسعى إليها الصين. ولأن عبء التعامل مع مراحل التحول التاريخي يقع بشكل أكبر على القوة المهيمنة، وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة، فإن حدوث مثل هذه المواجهة يشكل هاجسا بالنسبة للعديد من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية، الذين لا يرون أن الصراع بين الولايات المتحدة والصين يصب في مصلحة الأولى. وقد أشارت سوزان شيرك في كتابها "الصين قوة عالمية هشة"(٨) إلى هذه القضية وكيفية تفادي الولايات المتحدة لمثل هذا الصدام. حذرت شيرك من أن هناك وجهين للسياسة الخارجية الصينية: الوجه المتعقل المسئول الذي يسعى لتفادي الصدام، ووجه آخر أكثر انفلاتا وعصبية، و "عاطفية"، يظهر عندما تندلع أزمة تتعلق بقضايا حساسة مثل اليابان أو تايوان. حيث يشعر القادة الصينيون بأن عليهم إظهار قوتهم والدفاع عن كرامتهم الوطنية وكرامة شعوبهم. في مثل هذه الحالات، قد يتخلى القادة الصينيون عن حذرهم، ويتصرفون بطريقة غير محسوبة تزيد الأزمات اشتعالا. ولذلك يجب على المسئولين الأمريكيين تفادي إثارة مثل هذه المشاعر.

وفي إطار الأزمة الكورية الأخيرة، أدلى زبيجنيو بريجنسكي بدلوه أيضا، موجها النصائح لإدارة أوباما في كيفية التعاطي مع الصين لتفادي تصعيد الأزمة(٩). أشار بريجنسكي إلى أن هناك اختلافا في المنظور التاريخي لكل من الصين والولايات المتحدة يؤثر في رؤيتهما للأزمة. فالصين، التي ترى أن التطور التاريخي يصب في مصلحتها، يتزايد عندها الإحساس بالثقة والقوة، كما تقل رغبتها في اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى "هز القارب"، أي تهديد الأوضاع التي تراها مواتية لها. أما الولايات المتحدة، فتجد نفسها في موقع مختلف تماما، حيث يسود النقاش حول تراجع قوتها، كما تعاني أعباءها الخارجية المتعددة، ولذلك فهي مهتمة بحشد الجهود لاتخاذ عمل جماعي للتعامل مع الأزمة، وتشعر بالإحباط حين يرفض الآخرون "مشاطرتها أعباءها الجسيمة". في مثل هذه الظروف، يمكن أن يفضل الصينيون عدم اتخاذ أي إجراءات حاسمة تجاه كوريا الشمالية، مما لن يؤدي إلا إلى المزيد من الأعمال الاستفزازية من جانبها، وبالتالي فيمكن أن يدفع ذلك الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات تراها الصين خطيرة ومبالغا فيها.

ينصح الدبلوماسي الأمريكي المخضرم الرئيس الأمريكي أوباما بأخذ زمام المبادرة، والاتصال بزعماء الصين واليابان وروسيا، مع تفادي اتخاذ لهجة عدائية أو إملائية، خاصة مع الصين. فإثارة المشاعر العدائية على المستوى الجماهيري ستزيد من تعقيد الأزمة، وقد تدفعها إلى تصعيد خارج السيطرة.

ويجب عدم إغفال الضغوط المتزايدة التي تضعها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الأمريكية - الصينية. فيشير أستاذ العلاقات الدولية آرون فريدبرج(١٠) إلى أن هذه الأزمة وضعت نهاية للفترة التي كانت فيها العلاقات التجارية بين البلدين تمثل عامل استقرار، ودشنت بداية فترة جديدة، تصبح فيها مصدرا لتوتر ونزاع متصاعد.

لقد أصبحت معدلات البطالة العالية تضع ضغوطا داخلية كبيرة على الرئيس أوباما "ليفعل شيئا بخصوص الصين". كما أصبح العديد من السياسيين الأمريكيين يستخدمها - كما ظهر في الحملة الانتخابية الأخيرة - يستخدم الصين "كبش فداء" لتبرير مشاكل الاقتصاد الأمريكي. ويقوي رفض الصين المستمر تحرير سعر صرف عملتها من الاتجاه الأمريكي لاتخاذ إجراءات حمائية ضدها، وفرض تعريفات جمركية على واردات الولايات المتحدة من الصين. كل ذلك قد يدفع إلى اندلاع ما يسمى "حربا تجارية" بين الطرفين، والتي يراها البعض "أكبر خطر يهدد الاستقرار العالمي في السنوات القليلة القادمة".

المسرح في شرق آسيا يبدو معدا في ظل هذه الظروف لمواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين الولايات المتحدة أو أحد "حلفائها" الإقليميين وبين الصين. الصين من جانبها تعمل جاهدة على احتواء خلافاتها الإقليمية، وتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها، تحقيقا لسياسة "الصعود السلمي". ولكن مسار الأمور لا تحكمه السياسات الصينية وحدها، بل أيضا تصرفات منافسيها من الدول الآسيوية، والمحاولات الأمريكية لحشد الدعم الإقليمي ضد الصين والضغط عليها لتحقيق أهداف أمريكية اقتصادية واستراتيجية. ويبقى في النهاية الإشارة إلى مقال

حديث كتبه المؤرخ المشهور بول كيندى(١١)، يشير فيه إلى ضرورة إعادة النظر فى المعانى السلبية التى تستدعيها سياسة "الاسترضاء"، (Appeasement)، والتى اكتسبت شهرتها من ملابسات محاولة القوى الأوروبية تفادى الدخول فى حرب مع ألمانيا بقيادة هتلر فى القرن الماضى، عن طريق تقديم تنازلات أو إرضاءات له. يذكر كيندى أن هذه الفكرة لم تكن دائما تحمل دلالات سلبية، فقد قدمت الإمبراطورية البريطانية فى القرن التاسع عشر "استرضاءات" أو تنازلات للولايات المتحدة نفسها، مثل تنازلها عن حقوقها فى ملكية ٥٠٪ من قناة بنما، وتنازلات بشأن ترسيم الحدود بين ألاسكا وكندا، وذلك رغم أنها كانت لا تزال القوة البحرية الأولى عالميا. ومهدت هذه التنازلات فيما بعد لتحول سلمى للقوة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، كما وضع أساس علاقة قوية سمحت للولايات المتحدة بمناصرة بريطانيا فى حربين عالميتين فى القرن العشرين.

لذلك، قد يكون من المناسب للولايات المتحدة، من وجهة نظر كينيدى التفكير فى تقديم تنازلات، تحت شعار "التعاون" و"المشاركة فى المسئولية"، فى علاقاتها مع الصين. فلن يقلل ذلك، فى نظره، من مكانة الولايات المتحدة، بل سيساعدها على تخفيف حدة التراجع فى قوتها، أو انحدارها، والذى يرى كيندى أنه لا يزال بعيدا.

الهوامش :

1- Michael Klare “The Second Decade: The World in 2020".

www.Atlanticfreepress.com/news/1/12603-Tomgram-Michael-Klare-the blowback effect.2020.

2- Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers. First Vintage Books Edition, 1989, p. 204.

3- Bill Emott, Rivals: How the Power Struggle Between China, India & Japan will shape our next decade. England, Penguin Books, 2009, p. 5.

4- David Smith, The Age of Instability, The global financial crisis and what comes next. Great Britain, Profile Books, 2010, p. 246.

5- Gideon Rachman, Zero-Sum World, Politics, Power and Prosperity after the Crash. London, Atlantic Books, 2010, pp. 2-11.

6- Zbigniew Brzezinski, The Choice: Global Domination or Global Leadership. Basic Books, 2004, pp. 306-8.

7- Parag Khanna, “A second tour through the second world”, World Politics Review, Octosber 2010.

8- Susan L. Shirk. China Fragile Superpower, Oxford, Oxford University Press, 2007, p. 257.

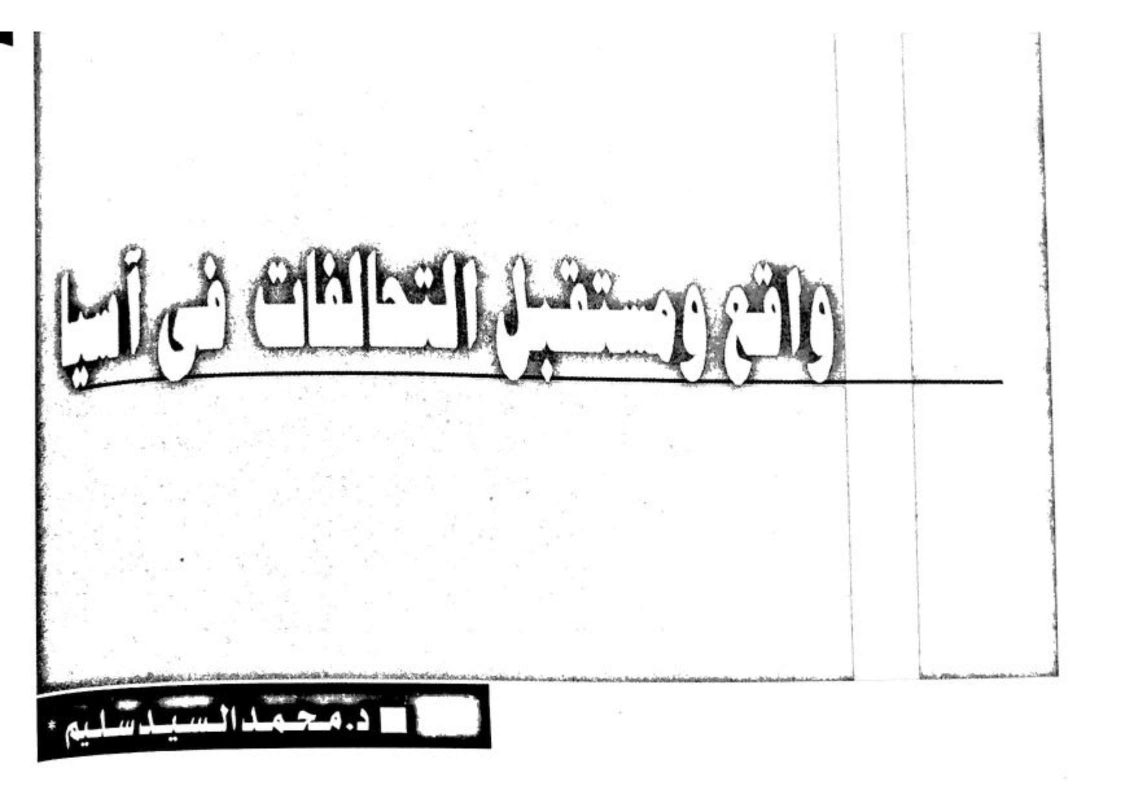
9- Zbigniew Brzezinski, “America and China’s First Big Test”, Financial Times, Nov. 23, 2010.

10- Aaron L. Friedberg, “Implications of the Financial Crisis for the US-China Rwalry”, Survival, August-September 2010, pp. 31-34.

11- Paul Kennedy “A Time to Appease”, January 28, 2010.

http://nationalinterest.org/article/a-time-to-appease-3539?page=show.





واقع ومستقبل التحالفات فى آسيا

د. محمد السيد سليم *

منذ أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، بدأت تتكون فى أوراسيا عدة محاور استراتيجية جديدة ستكون هى محور الصراع العالمى القادم. وقبل أن نرصد هذه المحاور، يحسن أن نشير إلى الجدل الدائر فى الفكر الاستراتيجى حول مفهوم المحاور والتحالفات فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. ذلك أن هناك اتجاها معينا فى هذا الفكر يؤكد أنه فى عصر مابعد الحرب الباردة، فإن العالم قد تغير جذريا فى اتجاه العولمة، وهى تعنى تنميط التفاعلات داخل وبين الدول وخلق هويات عولمية جديدة للبشر. طبقا لهذه الرؤية، فإن الحديث عن محاور فى عالم القرن الحادى والعشرين هو حديث يستند إلى أدبيات بل وإلى عقلية الحرب الباردة، وهى مرحلة تجاوزها العالم ودخل فى منعطف جديد لا مجال فيه إلا للاقتصاد العالمى والأمن التعاونى.

والحق أن تلك الرؤية لا تعكس قراءة فاحصة، سواء لتطور مفهوم التحالفات والمحاور عبر تطور السياسة الدولية أو لتطور عالم مابعد الحرب الباردة. بل يمكن القول إن تلك الرؤية هى بالأساس رؤية أيديولوجية أكثر منها رؤية واقعية لعالم اليوم، فلا علاقة بين مفهوم المحاور والحرب الباردة. فالمحاور والأحلاف الدولية وجدت تاريخيا قبل الحرب الباردة بقرون طويلة، واستمرت خلال تلك الحرب وبعدها. وعلى من يقول إن الحديث عن محاور وأحلاف ما بعد الحرب الباردة هو حديث لا يتسق مع عالم العولمة أن يفسر سبب استمرار حلف الأطلنطى فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، بل وتوسعه ليشمل دولا جديدة، وإصرار الدول الأعضاء على أن يضطلع الحلف بوظائف خارج نطاق اختصاصه الإقليمى، بل وإعلان الحلف تمسكه بامتلاك الأسلحة النووية. يرى أنصار الرؤية العولمية للتحالفات الدولية أن وجود حلف الأطلنطى هو إحدى "الظواهر الطبيعية"، بينما الحديث عن وجود أحلاف أو محاور أخرى هو أحد تجليات عدم فهم عالم ما بعد الحرب الباردة. والحق أن عدم وضوح معنى المفاهيم لدى أنصار تلك الرؤية يمتد حتى إلى الخلط ما بين الحرب الباردة والقطبية التعددية، حتى إنهم يعتبرون أن الحديث عن التحول العالمى نحو القطبية التعددية إنما يعنى حديثا عن عودة الحرب الباردة، دون أن ينتبهوا إلى أن القطبية التعددية وجدت قبل الحرب الباردة ويمكن أن توجد بعدها. فلا علاقة حتمية بين بنية النظام العالمى وعملياته، سواء كانت الحرب الباردة أو غيرها.

كانت المحالفات الدولية التقليدية منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ تتمركز فى أوروبا، واستمرت على هذا النحو حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت التحالفات بالطابع العالمى بعد أن امتدت إلى الكتلتين الشرقية والغربية لتشمل العالم بأسره. كذلك، فقد تراجع دور الأحلاف الدولية منذ السبعينيات من القرن العشرين بإلغاء حلف جنوب شرقى آسيا سنة ١٩٧٧، ثم الحلف المركزى سنة ١٩٧٩ ثم حلف وارسو سنة ١٩٩١. ولكن اعتبارا من العقد الأول للقرن الحادى والعشرين، بدأ نمط جديد من المحالفات الدولية فى الظهور. يتسم هذ النمط بخاصتين هما أنه لا يماثل النمط التقليدى للأحلاف العسكرية فى القرن التاسع عشر، ولكنه يتخذ شكل "مشاركات استراتيجية" ذات أبعاد متعددة، يعد البعد العسكرى واحدا منها، وقد لا يكون هو البعد الأهم. فهى تدور حول التزامات عسكرية وسياسية واقتصادية ترقى إلى نمط الأحلاف المعروف باسم "حلف الوفاق". أما الخاصية الثانية، فهى تمركزه فى أوراسيا، خاصة فى القسم الآسيوى منها، ولكنه يدور حول الصين بالأساس، ليس بمعنى أن

(*) أستاذ العلوم السياسية.

الصين هى التى تكون تلك التحالفات، ولكن بمعنى أنها تدور حول قضية الدور الصينى الجديد فى السياسة الدولية. فمع الصعود التدريجى للصين، ووصول المحافظين الجدد إلى الحكم فى الولايات المتحدة، اتجهت الأخيرة إلى "احتواء" الصعود الصينى، من خلال نمط من التحالفات الآسيوية يبنى على ما هو قائم ويوسع. فقد جاء انتخاب جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة ٢٠٠١، ليدشن مرحلة من التغير فى السياسة الأمريكية نحو "الاصطدام الحذر" بالصين. وكانت واقعة الصدام بين طائرة التجسس الأمريكية والطائرات الحربية الصينية فوق "المنطقة الاقتصادية الخالصة" للصين فى المحيط الهادى، فى أبريل ٢٠٠١، مؤشرا على ذلك، وأكد بوش ذاته ذلك حينما أعلن أن الصين منافس استراتيجى، بعد أن كان الرئيس السابق كلينتون يقول إن الصين شريك استراتيجى. وزاد من ذلك كله التحول فى الاستراتيجية الأمريكية نحو إلغاء "اتفاق الإطار" الموقع سنة ١٩٩٤ مع كوريا الشمالية بصدد برنامجها النووى، ثم الضغط على اليابان لكى تعيد تسليحها الذى كانت قد نبذته سنة ١٩٤٥، ثم إشارات رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكى، إلى القلق الأمريكى من تنامى القوة العسكرية الصينية، وهو الأمر الذى سرعان ما شاركت اليابان فى التعبير عنه فى شهر ديسمبر ٢٠٠٥. كذلك، دار هذا النمط حول روسيا. فقد سعت الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى إلى التأكد من عدم عودة روسيا إلى الصعود الاستراتيجى العالمى. ومن ثم، عملت على التوسع فى عمق المصالح الجغرافية الروسية بضم دول حلف وارسو ودول البلطيق إلى حلف الأطلنطى، بل وسعت إلى ضم أوكرانيا وجورجيا. وأخيرا، فإن هذه التحالفات لم تتبلور بشكل قاطع، خاصة فى الجانبين الروسى والصينى. فالصين لم تدخل تماما تحالفا مع روسيا، وتفضل أن تترك البدائل مفتوحة، وتركز على عدد من الدول الصغيرة فى المحيط الهندى. فمنظمة شنغهاى للتعاون ليست حلف الأطلنطى الشرقى، كما أن روسيا تفتح البدائل مع الهند والصين فى آن واحد.

هكذا نشأ محوران أساسيان فى أوراسيا، الأول: محور أمريكى - يابانى - هندى، والثانى: محور روسى مع عدد من دول الاتحاد السوفيتى السابق. أما الصين، فقد ارتبطت بالمحور الثانى من خلال منظمة شنغهاى للتعاون، ولكنها حافظت على بدائلها مفتوحة و مستقلة فى الوقت ذاته.

أولا- المحور الأمريكى - اليابانى - الهندى :

مع انتصار الشيوعيين فى الصين وإعلان جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، ثم نشوب الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، اتجهت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على اليابان كشريك استراتيجى، مما دعاها إلى تغيير شكل علاقة الاحتلال إلى علاقة تحالف. ولهذا، وجهت الولايات المتحدة فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ الدعوة إلى ٥٢ دولة لعقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو تم افتتاحه فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١، بحضور الدول الغربية وامتناع الاتحاد السوفيتى عن الحضور (مع عدم دعوة جمهورية الصين، أو جمهورية الصين الشعبية). وتم توقيع معاهدة سان فرانسيسكو فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥١. بموجب المعاهدة، تخلت اليابان عن أى مطالب، فى كوريا، وفورموزا، وجزر البسكادور، وجزر كوريل وسخالين، وكافة جزر المحيط الهادى التى كانت تحت وصايتها لتتولى الوصاية عليها الولايات المتحدة. وتخلت اليابان عن حقوقها فى الصين، واقتصرت سيادتها بذلك على الجزر الأربع، والأرخبيلات المجاورة. كذلك، تعهدت الدول الحليفة بسحب قوات الاحتلال من اليابان خلال ٩٠ يوما، مع جواز عقد اتفاقات ثنائية لإبقائها فى اليابان. وأكدت المعاهدة مبدأ التعويضات عن الخسائر التى تسببت فيها اليابان. كذلك، نصت المعاهدة على أن اليابان لا تخضع لأى معاملة تمييزية فى التجارة الدولية. وفى ٨ سبتمبر، وقعت الولايات المتحدة مع اليابان معاهدة أمنية تضمنت تعهد اليابان بالسماح للقوات الأمريكية بالبقاء على أراضيها. وفى ١٩ يناير سنة ١٩٦٠، وقعت معاهدة الأمن المتبادل، التى تضمنت احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية فى اليابان لمدة عشر سنوات، واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية فى أراضيها لا يحق لها إرسالها إلى الخارج، وأن يكون لليابان حق تقرير مسألة تزويد القواعد الأمريكية بالأسلحة النووية. وقد أكد رئيس الوزراء اليابانى السابق، هاتوياما فى ١٩ يناير سنة ٢٠١٠، أن تحالف بلاده مع الولايات المتحدة هو تحالف "لا يمكن الاستغناء عنه" لمنطقة آسيا - المحيط الهادى، رغم أنه كان قد انتخب سنة ٢٠٠٩ على أساس برنامج يقضى بإنهاء وجود القواعد العسكرية الأمريكية فى اليابان.

بالنسبة للهند، فقد تقاربت مصالحها مع الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، بعد أن كانت المصالح الهندية - الأمريكية متباعدة خلال تلك الحرب. فبعد أن أثار الرئيس كلينتون قضية كشمير فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣، غيرت الولايات المتحدة موقفها من الهند، وبدأت ترى فيها حليفا يعتمد عليه لمواجهة القوة الصينية المتعاظمة من ناحية، والأخطار الجديدة فى وسط وجنوبى آسيا، مثل تصاعد "الحركات السياسية الإسلامية المعادية للولايات المتحدة من ناحية أخرى. وقد توافق ذلك مع تحول الهند بعد التفجيرات النووية سنة ١٩٩٨ لتأكيد مركزها السياسى العالمى، والدخول فى تفاهم استراتيجى مع القوة العظمى الوحيدة، وذلك لعزل باكستان دوليا، والحصول على المكاسب الاقتصادية المتوافرة فى السوق الأمريكية. وهكذا، شهد عام ٢٠٠٠ زيارة الرئيس كلينتون للهند وزيارة رئيس الوزراء فاجباى للولايات المتحدة. ففى مارس سنة ٢٠٠٠، زار كلينتون الهند وبنجلاديش وباكستان، إلا أنه جعل من الهند محطته الرئيسية، سواء من حيث طول فترة الزيارة، أو من خلال اهتمامه بإيضاح مدى اهتمامه النسبى بالدول التى زارها. وفى خطابه أمام المجلس المشترك للبرلمان الهندى، أكد كلينتون أن الهند والولايات المتحدة حليفان طبيعيان. وركز كلينتون على أنه يشارك الهند قلقها بشأن التطورات فى باكستان، وأن مبادراتها السابقة تجاه باكستان لم تكلل بالنجاح، وعلى أنه لم يحضر إلى جنوبى آسيا للوساطة بين الهند وباكستان، فالدولتان وحدهما تستطيعان حل المشكلات القائمة بينهما. كما ركز على أهمية احترام خط السيطرة بين الدولتين والحوار بينهما. كذلك أكد فاجباى الرؤى المشتركة بين الدولتين، وأهمية التركيز على

مواجهة الأخطار الجديدة كالإرهاب وتجارة المخدرات. وفى شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠، زار رئيس الوزراء الهندى فاجباى الولايات المتحدة. وفى خطابه أمام الكونجرس فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠، ركز على التشابه بين الهند والولايات المتحدة فى مجال الديمقراطية، وعلى التعاون الأمريكى - الهندى فى مجال مكافحة الإرهاب، وفى مجال تكنولوجيا المعلومات، والبيئة، وحفظ السلام العالمى، وطالب الولايات المتحدة بتفهم احتياجات الهند النووى. وأشار إلى أنه خلال الأعوام العشرين الأخيرة، سقط ٢١ ألف قتيل فى النزاع حول كشمير، منهم ١٦ ألفا فى جامو كشمير وحدها. وقد بدا خلال تلك الزيارة أن هناك خلافا بين الهند والولايات المتحدة حول قضية كشمير. فقد أكد كلينتون اهتمامه باستئناف الحوار بين الهند وباكستان، وهو ما رفضه فاجباى، مشيرا إلى أن أحدا لا يستطيع إجبار الهند على الحوار مع باكستان. ولكن الأمر تغير تماما بعد وصول المحافظين الجدد إلى الحكم فى الولايات المتحدة سنة ٢٠٠١ وما أعقبه من أحداث ١١ سبتمبر، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى التفاهم الاستراتيجى الكامل مع الهند لتصفية القضية الكشميرية، بل وتصفية المقاومة الكشميرية. وفى شهر مارس سنة ٢٠٠٦، زار الرئيس الأمريكى بوش الهند، ووقع مع حكومتها اتفاقا يقضى بمد الهند بالتكنولوجيا النووية السلمية، مقابل فتح الهند بعض منشآتها النووية للتفتيش. وقد أمدت الولايات التحدة الهند بتلك المواد بالفعل، مما دعا الصين إلى مشاركة مماثلة مع باكستان. كذلك، زار الرئيس الأمريكى باكستان ولكنه رفض التعهد بتعاون مماثل. واستمرارا لهذا التوجه، فقد صرح الرئيس الأمريكى أوباما بأن "الهند شريك استراتيجى طبيعى للولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين"، وأن على الولايات المتحدة أن تعمل مع الهند فى عدة قضايا مهمة، تتراوح بين منع الإرهاب إلى دعم السلام والاستقرار فى آسيا. وفى شهر نوفمبر سنة ٢٠١٠، زار الرئيس الأمريكى أوباما الهند، ولكنه لم يزر باكستان. وقد شهدت تلك الزيارة توثيقا للتحالف الهندى - الأمريكى، تمثل فى دعم أوباما لعضوية الهند فى مجلس الأمن كعضو دائم العضوية، كما امتنع عن الاضطلاع بأى دور فى حل الصراع الكشميرى المتفاقم.

من ناحيتها، فقد انفتحت الهند على اليابان. ففى أغسطس سنة ٢٠٠٠، زار مورى رئيس وزراء اليابان الهند، واتفقا على بناء "مشاركة عالية متعددة الجوانب" فى شكل حوار بين المؤسسات الأمنية ومؤسسات السياسة الخارجية فى الدولتين، والتعاون الأمنى لتأمين المرور البحرى فى مضايق ملقا، حيث ازدادت القرصنة البحرية فى هذه المضايق، مما أدى إلى خسارة كبيرة للسفن اليابانية. وكانت الهند قد أعادت لليابان فى نوفمبر سنة ١٩٩٩ سفينة شحن يابانية مختطفة فى المضايق. وكانت اليابان قد حاولت قبل ذلك أن تتوسط بين الهند وباكستان فى قضية كشمير باستضافة مؤتمر حول هذه القضية، ولكنها تخلت عن هذه الوساطة بعد اعتراض الهند. وتعد اليابان أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية للهند منذ سنة ١٩٨٦، وثانى أكبر مستورد للصادرات الهندية. جاء التطور الأكبر فى ٢٢ أكتوبر سنة ٢٠٠٨، حينما وقع رئيس الوزراء الهندى، سينج، مع رئيس الوزراء اليابانى، تارو آسو، "الإعلان اليابانى - الهندى حول التعاون الأمنى"، وهو ثانى اتفاق أمنى توقعه اليابان منذ المعاهدة الأمنية الأمريكية - اليابانية سنة ١٩٥١. وقد أثنى الإعلان على "الإدراك المتماثل ين الدولتين للبيئة الإقليمية الأمنية الناشئة". ولما كانت اليابان قد وقعت إعلانا مماثلا مع استراليا فى سنة ٢٠٠٧، فقد عد ذلك كله بمثابة تكوين كتلة استراتيجية بين اليابان والهند برعاية أمريكية فى مواجهة الصين.

والحق أن المضمون الرئيسى للسياستين الهندية واليابانية موجه بالأساس إلى الصين. فقد بدأت معضلة الصين مع الهند سنة ١٩٦٢ مع الحرب الهندية - الصينية، التى أسفرت عن احتلال الصين لأراض هندية، ثم دخول الصين فى السياسة الإقليمية لجنوبى آسيا من خلال دعمها العسكرى لباكستان. بيد أنه منذ منتصف التسعينيات، بدأت الصين والهند رحلة تقارب تتخطى المستوى العادى للعلاقات بين الدولتين منذ سنة ١٩٦٢. وهو تقارب تهدف الهند منه إلى عزل باكستان عن حليفتها الصين، وتهدف الصين منه إلى التأثير فى التقارب الهندى - الأمريكى. وتحرص الهند على وضع سقف لهذا التقارب، حيث إن هدفها الاستراتيجى هو التفاهم مع الولايات المتحدة. كما أنه منذ أن طورت الهند القنبلة النووية سنة ١٩٩٨ وأعلنت أن الصين هى المستهدفة، وضعت الصين نصب عينيها الطموحات العسكرية الهندية. وفى الوقت الراهن ،يوجد تنافس بحرى صامت بين الهند والصين فى المحيط الهندى وبحر آندمان.

من ناحيتها، فإن اليابان تواجه معضلة مع الصين تنبع من العداء الصينى التاريخى لليابان، نتيجة ممارساتها الاستعمارية فى الصين، وإصرار كويزومى، رئيس وزراء اليابان السابق، على زيارة مزار يازوكونى الذى يخلد ذكرى الذين ضحوا من أجل اليابان منذ سنة ١٨٥٣، بمن فيهم الجنرال توجو ورفاقه الذين قادوا الاحتلال اليابانى للصين. ضف إلى ذلك التحالف اليابانى - الأمريكى، والضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة على اليابان من أجل إعادة التسلح، وذلك لتحويل اليابان إلى "بريطانيا الشرق"، أى أن تكون الحليف الأساسى للولايات المتحدة فى آسيا، على غرار وضع بريطانيا فى أوروبا. الهدف المعلن من تسلح اليابان هو مواجهة التهديد الكورى الشمالى، ولكن المستهدف أساسا هو الصين. وقد تمثل ذلك فى إعلان اليابان فى ديسمبر ٢٠٠٥ عن أن الصين تشكل تهديدا لأمن اليابان، نتيجة تزايد إنفاقها العسكرى، ثم إعلانها عن إنشاء حائط للصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة موجه ضد كوريا الشمالية، ولكنه قد يكون موجها بالأساس ضد الصين.

وفى هذا الإطار، تسعى الولايات المتحدة إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين فى شرقى آسيا. ففى خطابه فى طوكيو فى ١٣ أغسطس سنة ٢٠٠٤، حث كولن باول، وزير الخارجية الأمريكى آنذاك، اليابان على التخلى عن دستورها السلمى إذا أرادت أن تنضم إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن. كذلك، تدعم الولايات المتحدة الهند لتوظيفها ضد الصين فى جنوبى آسيا. وفى هذا الإطار، نفهم اتفاق التعاون النووى الأمريكى - الهندى الذى وقعه بوش وسينج فى مارس سنة ٢٠٠٦. كما تضغط الولايات المتحدة لتحجيم القوة العسكرية

الصينية، حيث ضغطت على الاتحاد الأوروبى لمنع رفع الحظر على صادرات السلاح إلى الصين الذى كان قد فرض سنة ١٩٨٩، وعلى إسرائيل لمنع بيع طائرات الإنذار المبكر من طراز فالكون للصين، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين مصطلح "المنافسة بدون مواجهة".

ثانيا- التحالفات الروسية فى أوراسيا :

الركن الثانى للتحالفات الجديدة هو ذلك الذى أنشأته روسيا باسم "منظمة معاهدة الأمن الجماعى"، و"منظمة شنغهاى للتعاون". بالنسبة للمنظمة الأولى، فهى تضم سبع دول هى روسيا، وبيلاروسيا، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وهى كلها من دول الاتحاد السوفيتى الذى ألغى سنة ١٩٩١. وكانت تلك الدول، عدا بيلاروسيا، قد وقعت "معاهدة الأمن الجماعى" فى ١٥ مايو سنة ١٩٩٢ مع ست من دول الكومنولث، فى مدينة طشقند. وانضمت إليها أذربيجان فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٩٣، وجورجيا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٩٣، وبيلاروسيا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٩٤. نصت المعاهدة على التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى علاقاتها المتبادلة، مع التزامها بالدفاع المشترك، أى أنها بمثابة معاهدة للأمن الجماعى. وحددت المعاهدة سريانها بخمس سنوات ما لم يتم تجديدها. وفى ٢ أبريل سنة ١٩٩٩، جددت الدول الأعضاء المعاهدة ما عدا أوزبكستان، وأذربيجان، وجورجيا، فقد رفضت الاستمرار فى المعاهدة. وانضمت أوزبكستان إلى منظمة "جوام" التى شملت معها أذربيجان، وجورجيا، وهى منظمة تضم دول الاتحاد السوفيتى الموالية للسياسة الأمريكية. وفى ٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٢، وقعت الدول الست فى المعاهدة ميثاقا فى كيشناو بتوسيع نطاق المعاهدة ليشمل مولدوفيا، مع إعادة تسميتها باسم "منظمة معاهدة الأمن الجماعى" وإقامة أمانة عامة مقرها موسكو. وفى ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٦، عادت أوزبكستان للانضمام إلى المنظمة بعد انسحابها من جوام. ولكن مولدوفيا انسحبت منها بعد ذلك. وللمنظمة ميثاق مكتوب، وأمانة عامة، وهيئات تنظيمية، أهمها مؤتمر القمة، كما أن لها قوات مسلحة مشتركة تشرف عليها روسيا، وتقوم روسيا بتسليح دول المنظمة.

وفى أكتوبر عام ٢٠٠٧، وقع رؤساء الدول الأعضاء فى منظمة الأمن الجماعى - أثناء قمتهم فى العاصمة الطاجيكية دوشنبيه - بروتوكولا يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء فى المنظمة، فى حال ظهور تهديد بالعدوان، أو العدوان الفعلى عليها. أما المسائل العملية لتقديم مثل هذه المساعدات، أثناء وقوع العدوان، فتجرى تجربتها من خلال المناورات العسكرية المشتركة التى تنظمها قيادات الأركان على ثلاثة مستويات: استراتيجى وميدانى وتكتيكى. وقد جرت المرحلة الأولى للمناورات فى أرمينيا فى شهر يوليو عام ٢٠٠٨، ثم جرت المرحلة الثانية فى موسكو، فيما اشترك فى المرحلتين الثالثة والرابعة القوات المرابطة فى القاعدة العسكرية الروسية الموجودة فى الأراضى الأرمنية، وكذلك قوات أرمنية وقوات عائدة للدول الأعضاء الأخرى.

ويساند هذه المنظمة تكتل اقتصادى باسم "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" تألفت فى ١٠ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ من روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، ثم انضمت إليها أوزبكستان سنة ٢٠٠٦. وتهدف الجماعة إلى إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء. وللجماعة "مجلس حكومى" يعقد بشكل سنوى على مستوى القمة، وأمانة عامة مقرها موسكو.

أما "منظمة شنغهاى للتعاون"، فقد أنشئت كختام لسلسلة من المجهودات التى بذلتها روسيا والصين للتعامل مع ما سمى "القضايا الأمنية الجديدة"، وسعيهما إلى بناء نظام عالمى متعدد القطبية. وبناء على مبادرة صينية، اجتمع قادة الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان فى شنغهاى فى أبريل سنة ١٩٩٦، حيث تم توقيع اتفاقية إنشاء "مجموعة شنغهاى للدول الخمس". وقد حددت الاتفاقية أن الدول الأعضاء تتعهد بإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين وباقى الدول الأعضاء، وعدم مهاجمته بعضها بعضا، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف الدول الأخرى، مع إبلاغها بتلك المناورات مسبقا، كذلك اتفق على عقد اجتماع دورى بين الدول الأعضاء. وفى القمة الرابعة التى عقدت فى بشكيك، عاصمة قيرغيزستان، تم توسيع نطاق الاهتمامات لتشمل قضايا مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والحركات الانفصالية، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات والسلاح وغيرها، كما تم الاتفاق على إبعاد القوات المسلحة للدول على مسافة ٣٠٠كم من حدودها مع الدول الأخرى. وفى القمة المنعقدة فى شنغهاى فى يونيو سنة ٢٠٠١، تم توقيع إعلان إنشاء "منظمة شنغهاى للتعاون"، بدلا من المسمى السابق، وانضمت أوزبكستان إلى المنظمة فى هذا الاجتماع. ووضح من سير المناقشات اتجاه المنظمة إلى التعامل مع القضايا الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والتطرف الدينى، والحركات الانفصالية، والاتفاق على مفهوم جديد هو أن أمن آسيا الوسطى يشكل جوهرأمن أوراسيا كلها. وفى القمة المنعقدة فى سان بطرسبرج فى روسيا فى يونيو سنة ٢٠٠٢، تم توقيع ميثاق المنظمة، وإنشاء مركز إقليمى لمكافحة الإرهاب وتم إنشاء أمانة عامة للمنظمة فى بكين. وتعقد المنظمة مؤتمر قمة سنويا بالتناوب بين الدول الأعضاء، ومؤتمر وزراء خارجية يسبق القمة، بالإضافة إلى مجلس للتنسيق القومى بين أنشطة الوزارات المختلفة فى الدول الأعضاء، والمركز الإقليمى لمكافحة الإرهاب ومقره فى بشكيك.

وفى أكتوبر سنة ٢٠٠٧، وقعت منظمة شنغهاى للتعاون اتفاقا مع منظمة معاهدة الأمن الجماعى فى مدينة دوشانبيه، يقضى بتوسيع نطاق التعاون بينهما فى مجال قضايا الأمن والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، مما يشير الى أن المنظمتين هما جزء من المنظومة التى تقيمها روسيا فى أوراسيا.

ثالثا- الصين تحتفظ بكل البدائل :

من ناحيتها، فقد احتفظت الصين ببدائلها مفتوحة. فرغم ارتباطها بمنظمة شنغهاى للتعاون، فإنها حرصت على الاحتفاظ

بمسافة معينة مع روسيا. هذه المسافة لا تسمح بوصف العلاقة الروسية - الصينية بأنها علاقة تحالف استراتيجي، بدليل رفض الصين دعم روسيا فى الحرب الروسية - الجورجية.

تتبع الصين استراتيجية حذرة سماها بعض الدارسين "استراتيجية محسوبة"، أى أنها استراتيجية تهدف إلى حماية الصين من التهديدات الخارجية، فى الوقت الذى تواصل فيه صعودها الاقتصادى والحصول على عناصر القوة. وفى هذا الإطار، سعت الصين إلى تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الإقليمية، أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام، بما فى ذلك أى صدام محتمل مع تايوان. وفى الوقت ذاته، سعت إلى بناء علاقات استراتيجية مع دول جنوب شرقى آسيا، من خلال دخول "التجمع الاقتصادى لشرقى آسيا" الذى يضم دول الآسيان، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، كذلك سعت إلى حل المشكلات الإقليمية مع الهند دون التنازل عن الأراضى الهندية تحت سيطرتها. وتمثل ذلك فى عقد صفقة إقليمية مع الهند، تعترف بها الصين بضم الهند لإقليم سيكيم، مقابل اعتراف الهند بأن التبت جزء من الصين. كذلك، سعت الصين إلى بناء ترتيبات إقليمية آسيوية لمقاومة الحركات الإسلامية، والتى تسمى حركات "الإرهاب الاسلامى"، فى الأدبيات الصينية. ومن ذلك مشاركتها الفعالة فى إنشاء "مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا" سنة ٢٠٠٢ مع ١٨ دولة آسيوية أخرى، و"منظمة شنغهاى للتعاون" بالتعاون مع روسيا، ودول آسيا الوسطى الخمس (عدا تركمنستان) كمنظمة مضادة للإرهاب.

من ناحيتها، اتبعت روسيا سياسة مماثلة، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الهند. فروسيا تراهن استراتيجيا على الهند فى مواجهة باكستان، التى تعتبرها مصدرا للتهديد الأمنى. وفى هذا الإطار، زار رئيس روسيا السابق، فلاديمير بوتين، الهند فى أكتوبر عام ٢٠٠٠، ووقع خلال الزيارة بيان المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والهند. وتم التركيز خلال الزيارة على التعاون فى مجال الطاقة وتطويرعلاقات العمل الوثيقة، لاسيما فى مجال التقنيات المعلوماتية. وقد قام أتال بيهارى فاجباى، رئيس وزراء الهند السابق - فى الفترة ما بين ١١-١٣ نوفمبر عام ٢٠٠٣ - بزيارة روسيا، ووقعت أثناء الزيارة ١٠ وثائق تشمل "التحديات الشاملة وتهديد الأمن والاستقرار العالمى". وقد زار روسيا فى ديسمبر عام ٢٠٠٥ ونوفمبر عام ٢٠٠٧ رئيس الوزراء الهندى، مانموهان سينج، فى زيارتين رسميتين، وقع خلالهما عددا من الاتفاقيات فى مجال الفضاء.

ومن ثم، فإن الصين وروسيا تحرصان على الاحتفاظ بكل البدائل مفتوحة، مما يؤدى بنا إلى القول إن تحالفات ما بعد الحرب الباردة فى أوراسيا هى تحالفات فى طور التكوين.

وقد تجسدت الظواهر التى أشرنا إليها سنة ٢٠١٠ فى التحرك الغربى فى اليمن، بدعوى أن الحركات المسماة بالإرهابية تتخذ من هذه الدولة ملاذا. وهو التحرك الذى وصفه السفير الهندى السابق، بادراكومار، بأنه يستهدف الصين وليس تنظيم القاعدة. وقد تمثل هذا التحرك فى عقد مؤتمر دولى حول اليمن فى بريطانيا. ويمكن القول إن التحرك الغربى تجاه اليمن هو جزء من الصراع العالمى بين التحالفات التى أشرنا إليها، وبالتحديد فى مجال التنافس العالمى للسيطرة على المحيط الهندى، واتجاه القوى الآسيوية الناشئة إلى التحول نحو امتلاك القوة البحرية التى تمكنها من تحقيق تلك السيطرة. ويدور التنافس الصامت بين الولايات المتحدة، مدعومة من الهند واليابان من ناحية، وبين الصين، مدعومة من باكستان وميانمار من ناحية أخرى. وفى هذا السياق، نفهم اهتمام الهند والصين وباكستان بتطوير قواتها البحرية، حيث اتسع نطاق عمل الأسطولين الهندى والصينى ليشمل المحيط الهندى بأكمله. ويشبه هذا التنافس المباراة الكبرى بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على آسيا الوسطى وأفغانستان فى القرن التاسع عشر. والمباراة الكبرى الجديدة فى العقد الأخير من القرن العشرين بين إيران وتركيا للسيطرة على المنطقة ذاتها. الجديد فى الصراع الراهن هو أنه صراع بحرى أكثر منه صراعا بريا، كما أن الولايات المتحدة والصين هما أهم أعمدة هذا الصراع.

فقد جاء إعلان الصين فى ديسمبر سنة ٢٠٠٩، وعزمها إقامة قاعدة بحرية فى خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية ليشكل جرس إنذار للقوى الغربية. وكانت الصين قد أرسلت عدة مدمرات حربية إلى الخليج فى أكبر وجود بحرى صينى فى المنطقة. وقد أتى الإعلان فى سياق جهد صينى لتطوير القوة البحرية الصينية بما يمكنها لأول مرة فى تاريخها من نشر أسطولها فى المحيطات البعيدة بشكل يمكن معه حماية خطوط نقل النفط المستورد من إفريقيا ومنطقة الخليج العربى. ولعل أهم تلك المحيطات التى يعبرها النفط الذى تستورده الصين هو المحيط الهندى، حيث يتم نقل النفط من منطقة الخليج العربى وإفريقيا إلى الصين، وهو النفط الذى يعد عماد الصعود الصينى، بعد أن تحولت الصين سنة ١٩٩٣ لأول مرة إلى دولة مستوردة للنفط.

كان إعلان الصين عزمها إقامة قاعدة عسكرية فى خليج عدن، على الأرجح فى ميناء عدن، بمثابة إنذار مبكر بأن الصين تسعى إلى إكمال سلسلة نقاط الارتكاز البحرية لها فى المحيط الهندى، امتدادا من سواحل ميانمار إلى خليج عدن على طول سواحل المحيط الهندى. فقد أقامت الصين نقاط ارتكاز لأسطولها فى المحيط الهندى فى ميانمار، وسريلانكا، وباكستان. هذه النقاط ليست قواعد عسكرية دائمة، ولكنها توفر للأسطول الصينى تسهيلات بحرية من خلال المنشآت البحرية التى أنشأتها الصين فى تلك البلاد. ولهذا، جاء الإعلان الأنجلو-أمريكى تجاه اليمن لقطع الطريق أمام التحرك الصينى، وإحكام السيطرة الغربية على الممرات البحرية لنقل النفط، بحيث يسهل قطعها فى حالة حدوث تصادم بين القوى الغربية والصين. واستكمالا لهذا المخطط، قامت الهند بمد نطاق عمل أسطولها إلى مضيق ملقا، حيث يقوم الأسطول الهندى بحماية السفن اليابانية العابرة للمضيق من القرصنة. كما أنها مدت نطاق عمل أسطولها إلى الخليج العربى. كما تقوم الولايات المتحدة بالسعى لحرمان الصين من نقاط ارتكازها فى المحيط الهندى عن طريق فتح باب الحوار مع المجموعة العسكرية الحاكمة فى ميانمار، وتخيير

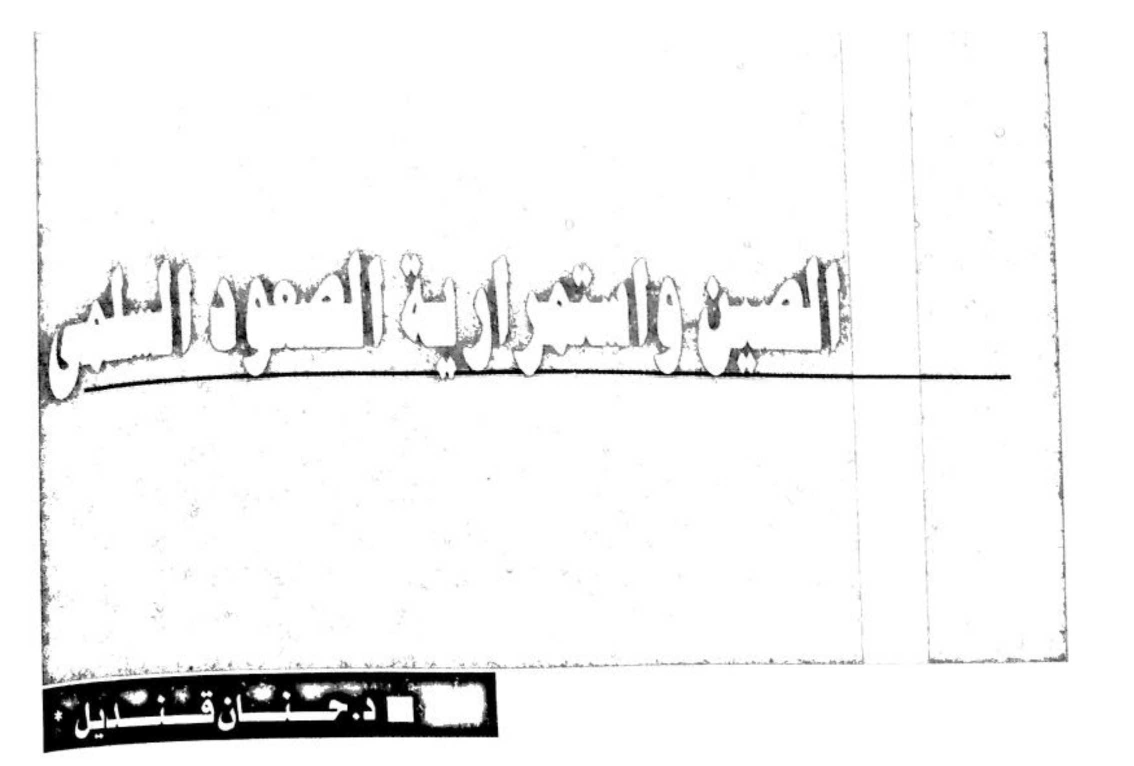
باكستان بين الصين أو الولايات المتحدة، ومساعدة حكومة سريلانكا على تصفية حركة التمرد التاميلية. وفى هذا السياق، نفهم التعاون النووى الهندى - الأمريكى لجعل الهند قوة نووية أمام القوة الصينية، ونفهم التعاون الهندى - الأمريكى لهزيمة حركة طالبان فى أفغانستان، ونفهم زيارة مانموهان سينج، رئيس الوزراء الهندى، للولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٩، وزيارة روبرت جيتس، وزير الدفاع الأمريكى، للهند فى يناير سنة ٢٠١٠. وقد بدا أن جيتس يتحدث باسم الهند فى تهديد باكستان بأن الهند قد لا تطيق صبرا على هجوم "إرهابى" جديد عليها من باكستان، بقوله "لا يمكن ضمان رد فعل محسوب من قبل الهند إذا ماتعرضت لهجوم جديد". كما نفهم الإعلان الأمريكى بتزويد تايوان بصفقة أسلحة حجمها ٦ مليارات دولار، وهى صفقة متفق عليها منذ فترة، لكن الإعلان عنها مرة أخرى فى سياق المباراة الكبرى الجديدة هو بمثابة رسالة للصين فهمت دلالتها. وأخيرا، نفهم فى هذا السياق التحول الدرامى فى سياسة حكومة هاتوياما اليابانية السابقة نحو التراجع عن تعهداتها السابقة باتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة. ففى ١٩ يناير ٢٠١٠، عاد هاتوياما ليؤكد "التحالف الأمريكى - اليابانى كطريق للرد على تحديات القرن الحادى والعشرين". وأضاف السفير الهندى السابق كومار أن إسرائيل ليست بعيدة عن هذه التحالفات، مشيرا إلى تفاهم أمريكى - هندى - إسرائيلى فى المحيط الهندى. كما أضاف أن إسرائيل تعمل الآن فى اليمن بالفعل فى إطار هذا التنافس. ونضيف إلى ذلك الوجود الإسرائيلى فى مناطق أعالى النيل الذى يهدد شريان الحياة المائى الرئيسى المصرى، ويدعم عملية انفصال جنوب السودان، وهى كلها حلقات متكاملة يقوم كل طرف فيها بدوره الذى يكمل دور الآخر. بيد أن إسرائيل حريصة على عدم الإفصاح عن دورها فى المباراة الكبرى الجديدة، حتى لا تغضب الصين، بعد أن نجحت فى تحقيق اختراقات مهمة فى تلك الدولة.

رابعا- المشهد الأكثر احتمالا فى أوراسيا :

ولعل أحد المشاهد المطروحة لمستقبل المحالفات الأوراسية هو مشهد نشوء كتله أوراسية تضم الصين، والهند وروسيا، وهو المشروع الذى سبق أن أشار إليه بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الأسبق، ولكننا لا نتوقع تبلور هذا المشهد، لأن المشروع الهندى الأكبر هو مع الولايات المتحدة.

المشهد الأكثر احتمالا هو مشهد "التصادم التدريجى" بين المحور الأمريكى - اليابانى - الهندى من ناحية والصين من ناحية أخرى. وهو مشهد يتسم بالأرجحية لعدة اعتبارات، أهمها أن الولايات المتحدة ترغب فى عدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية التى تحتاج إليها لالتقاط الأنفاس، وتحقيق رحلة الصعود. وهى تقوم تدريجيا ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين، تتمثل فى وجودها العسكرى فى آسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية، وهى موجودة بالفعل فى اليابان والمحيط الهندى على حدود الصين الشرقية، وعلى حدودها الغربية فى قيرغيزستان. وهناك من المؤشرات من تصريحات القادة الأمريكيين ما يدل على أن وتيرة هذا الصدام فى تصاعد مستمر. وتستخدم الولايات المتحدة أوراقا متعددة فى هذه العملية كورقة حقوق الإنسان فى الصين، وورقة كوريا الشمالية. وقد بدأت فى استخدام الورقة النفطية بالضغط على المصالح النفطية الصينية فى الخارج. ومن ثم، فإن الصراع العالمى القادم سيكون الأرجح صراعا أمريكيا - يابانيا - هنديا فى مواجهة الصين. وسيكون هذا الصراع مفروضا على الصين، وربما تنجح الصين فى دفع هذا المحور إلى تأجيل هذا الصراع لأطول فترة زمنية ممكنة، ولكن ربما لا تنجح فى ذلك، إذا ضغطت الدولتان على الصين فى ملف كوريا الشمالية بمحاولة استهدافها عسكريا. ذلك أن من يسيطر على كوريا الشمالية يهدد أمن الصين مباشرة. ولذلك، ربما كانت كوريا الشمالية شرارة الصراع القادم وليست تايوان. كذلك، يحتمل تبلور هذا الصراع فى شكل الضغط القوى على المصالح النفطية الصينية فى إفريقيا ومنطقة الخليج العربى، أو يكون تهديدا مباشرا لطرق نقل هذا النفط عبر البحار الدولية.





الصين واستمرارية الصعود السلمي

د. حنان قنديل *

فى الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٠، احتلت كل من الصين واليابان موقعا فى صدر نشرات الأخبار، بعد أن قام بعض البحارة الصينيين بالدخول بقوارب صيدهم إلى منطقة متنازع عليها بين الصين واليابان، واحتجزت السلطات اليابانية تلك القوارب وكذا العاملين عليها. بدت العلاقات بين البلدين فى ذلك الوقت متوترة ومضطربة(١).

وعلى الرغم من بلوغ المشكلة نهايتها بإطلاق سراح البحارة الصينيين، فإن الحادث قد دفع إلى السطح من جديد بتلك التحليلات التى لا تزال ترى فى الصين تهديدا لمحيطها الإقليمى. ووفقا لهؤلاء المحللين، فإنه لن يمر وقت طويل قبل أن يحول المارد الصينى إمكاناته وقدراته المتعاظمة إلى سلوك إقليمى ثم دولى يتسم بالعدوانية، والرغبة فى ممارسة الهيمنة.

ويذهب هذا المقال إلى أن الصين -وعلى خلاف ما يراه الدارسون الذين يؤيدون الفكرة السابقة- ستمضى فى طريقها إلى تطوير علاقات هادئة ومستقرة بجيرانها الإقليميين، وهو الطابع الذى ميز تلك العلاقات على امتداد عدد ليس بقليل من السنوات. وتبدو الدبلوماسية الصينية التى يطبقها ساسة البلاد إزاء جيرانهم حجر الأساس لهذا التوجه الذى أفلح فى إظهار فعالية وكفاءة واضحين فى السنوات الماضية. وقد نهضت تلك الدبلوماسية منذ نهاية الثمانينيات على إعادة تقويم المواقف وتشكيل المصالح الصينية، وفقا للظروف المتغيرة فى العلاقات مع الجيران الإقليميين، وليس على أساس أفكار جامدة ومسبقة لدى القيادة الصينية عن هؤلاء الجيران. وإذا كان ثمة اتجاه قوى للتفكير فى الصين على أنها الدولة العملاقة التى يتخلف من حولها عنها فى مقومات كثيرة، فإن هذا الوضع - وعلى الرغم مما قد يغرى به من سلوكيات الهجوم والعدوان- لم يدفع بالصين فعليا إلى السير على ذلك الدرب. بل الثابت أنه حثها على محاولة احتواء مخاوف دول إقليمها، والظهور منها بمظهر الجار الكبير المسئول الذى يحظى بثقة جيرانه وطمأنينتهم.

وسيعنى هذا المقال بشرح الأفكار السابقة من خلال الاهتمام بثلاث نقاط رئيسية. أما النقطة الأولى فيتم فيها تفنيد مقولات النظرية الواقعية، تلك المقولات التى ترجح اتخاذ الصين منحى عدوانيا فى المستقبل تجاه جيرانها الإقليميين، كما تفترض قيام هؤلاء الجيران بخطوات مقابلة للدفاع عن أنفسهم إزاء هذا المنحى. وأما النقطة الثانية، فستعرض لأهم مراحل تطور الدبلوماسية الصينية إزاء الإقليم الآسيوى، كما تظهر أبرز ملامح تلك الدبلوماسية. وأخيرا، يتناول المقال فى جزئه الثالث التحديات التى يمكن أن تطرح نفسها فيما يتصل بعلاقات الصين بجيرانها الإقليميين، ومدى قدرة القيادة الصينية على التعامل مع تلك التحديات.

النظرية الواقعية وعلاقات الصين بجيرانها الإقليميين :

تعد النظرية الواقعية فى صورتيها الكلاسيكية والجديدة أهم النظريات التى أكدت حتمية أن تتبع الصين سلوكا عدوانيا، سواء تجاه إقليمها أو إزاء العالم، اعتمادا على ما يتكون لديها من مقومات القوة المادية. فتعاظم هذه المقومات وتراكمها لابد أن يفضيا إلى انتشاء الدولة الصينية بقوتها ونزوعها الحتمى إلى اختبار تلك القوة، بما يؤدى إلى عدم الاستقرار الإقليمى أو الدولى. وقد ذهبت النظرية أيضا إلى أن ثمة سلوكا لابد أن تتبعه تلك الدول المحيطة بالصين للدفاع عن نفسها، ألا وهو الدخول فى تحالفات مع الدول المجاورة أو مع الدول المهيمنة فى النظام الدولى، حتى تكون تلك التحالفات سدا مانعا أمام الطموحات الجامحة للدولة الكبيرة القوية.

وبصفة عامة، يمكن القول إن هاتين المقولتين للنظرية الواقعية لم يقدر لهما حتى اليوم أن تثبتا صحتهما بالنسبة لعلاقة الصين مع محيطها الإقليمى، خاصة مع الدول التى تقف إلى الوراء منها من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية. إن الملاحظ مثلا أن معدلات النمو فى الاقتصاد الصينى قد شهدت قفزات غير مسبوقة فى التاريخ، مع بقاء هذه المعدلات عند مستوى هو الأعلى عالميا، وليس إقليميا فحسب. وقد أمكن للاقتصاد الصينى فى عام ١٩٩٤ أن يرتفع بالقدرة الشرائية المحلية إلى ما يوازى ضعف هذه القدرة فى دول جنوب شرق آسيا مجتمعة. أما فيما يتصل بالانفاق العسكرى،

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فقد أخذ فى الازدياد منذ عام ١٩٨٩، وليتفوق فى مستوياته على ما أنفقته كل هذه الدول أيضا، حتى إنه لم يتراجع كثيرا فى معدلاته بفعل الأزمة المالية التى اجتاحت آسيا فى عام ١٩٩٧(٢).

غير أنه بدلا من أن تتحقق نبوءات النظرية الواقعية، سارت الأمور على عكس ما ذهب إليه أنصارها والمدافعون عن تحليلاتها. فمن ناحية، تطورت علاقات الصين الإيجابية بمحيطها الإقليمى، جنبا إلى جنب مع صعودها الاقتصادى والعسكرى. ومع أوائل التسعينيات، قامت الصين بتطبيع علاقاتها مع كل من إندونيسيا وسنغافورة وفيتنام وكمبوديا، كما حسنت روابطها الاقتصادية، وعدلت من سياساتها العسكرية التى اتسمت قبل ذلك الوقت بدرجة كبيرة من الاندفاع العدوانى تجاه تلك الدول. وقد رحبت الصين كذلك بالانضمام إلى منظمة آسيان (ASEAN) والتى كانت قد أنشئت فى الستينيات لاحتواء خطر الصين الثورية، عندما طفقت تصدر الثورة والسلاح إلى دول إقليمها على امتداد ثلاثة عقود. وكان انضمام الصين إلى هذه المنظمة فى أواخر التسعينيات إيذانا ببدء مرحلة من العمل "المؤسسى" الهادف إلى إقامة تعاون رسمى بين المنظمة والدول الجديدة التى انضمت إليها (الصين واليابان وكوريا الجنوبية). وقد أفلح هذا التعاون حتى اليوم فى إنعاش العلاقات الاقتصادية بصورة كبيرة، وكذلك فى تهدئة حدة المشكلات الأمنية والعسكرية التى ثارت من قبل فى الإقليم، لا سيما حين وقعت الصين مع آسيان اتفاقية الحل السلمى للصراعات فى بحر الصين الجنوبى فى نوفمبر عام ٢٠٠٢، وحين انضمت لاتفاقية الصداقة والتعاون مع المنظمة فى عام ٢٠٠٣ . (٣).

ومن ناحية أخرى، فإن صعود الصين اقتصاديا وعسكريا لم يثر حفيظة جيرانها، ولم يدفعهم إلى الدخول فى تحالفات وتوازنات مضادة للدولة الصاعدة. بل إن الأمثلة السابقة توضح أن مسعى الصين لتهدئة الأمور مع محيطها الإقليمى كان يلقى ترحيبا واستجابة من الأطراف الإقليميين لدعم هذا الوضع وتطويره.

الدبلوماسية الصينية والتعاون الصينى الآسيوى:

كانت نقطة التحول الأولى فى علاقات الصين بإقليمها الآسيوى هى أحداث "ميدان السلام السماوى" التى وقعت فى الصين فى يونيو عام ١٩٨٩. ففى هذا الشهر، ملأت المظاهرات الطلابية أكبر ميادين الصين، مطالبة بالديمقراطية وبمزيد من الاحترام للحقوق السياسية. وقد حظيت هذه المظاهرات بتأييد ومساندة كبيرين، ليس فقط من الولايات المتحدة والغرب، بل وكذلك من الاتحاد السوفيتى المتاخم للصين، والذى كانت قيادته الجديدة، ممثلة فى ميخائيل جورباتشوف، قد رفعت شعار الانفتاح السياسى (Glasnost) فى ثمانينيات القرن الماضى. وقد قيل إن جورباتشوف قد زار الصين وقت اندلاع المظاهرات ليكون سندا معنويا مباشرا للمتظاهرين.

غير أن القيادة الصينية سارعت باتخاذ قرار المواجهة العنيفة مع المتمردين، إلى أن تم سحق الحركة، وإعدام عدد من قياداتها، والزج بالباقين فى السجون. وقد كانت الأحداث مناسبة تماما لمن أرادوا الترويج وقتها لمقولة الخطر الصينى. وكان من المنتظر أن يبدأ الجيران الإقليميون بالتوجس من القوة الجديدة التى أظهرت أقصى درجات العنف داخل حدودها، غير عابئة بالانتقادات الدولية. ولكن ما حدث بالفعل لم يلبث أن خالف كل التوقعات. فبدلا من أن يستدعى الجيران وجودا أمريكيا أكبر فى المنطقة، وبدلا من مناقشة مستقبل التحالفات الإقليمية فى ظل نمو الخطر الجديد، أعلنت معظم دول الإقليم قرارها، باعتبار أحداث "ميدان السلام السماوى" شأنا صينيا محضا لا يجوز التدخل فى مجرياته، والتى يجب أن تخضع للتقدير الصينى الخالص.

وحتى اليابان التى انتقدت مع بداية الأحداث عنف الصين فى التعامل مع مواطنيها، ما لبثت أن أعلنت فى قمة السبع الكبار، والتى عقدت فى هيوستن بالولايات المتحدة عام ١٩٩٠، أنها لن تشارك فى عمليات المقاطعة التى كان الغرب قد بدأها ضد الصين(٤).

والحق أن هذا السلوك قد أدهش القيادة الصينية ذاتها، والتى توقعت أن تنضم الدول الآسيوية إلى الحملة العالمية للهجوم عليها بغرض احتواء قوتها ونفوذها. وكانت إحدى العلامات التى عززت هذا الاعتقاد لدى الصين هى خفوت حماس الرئيس الإندونيسى "سوهارتو" لتطبيع العلاقات مع الصين، بعد أن كان قد أعلن نواياه للقيام بهذه الخطوة فى شهر فبراير من العام ذاته(٥).

وفى استجابة منها لموقف جيرانها، عدلت القيادة الصينية سياساتها فى اتجاه مزيد من الانفتاح على محيطها الآسيوى، بعد أن التقطت الخيط من جيرانها، وعزمت على تعميق علاقاتها بهم. وهكذا، جرى تطبيع العلاقات مع إندونيسيا وسنغافورة فى شهرى سبتمبر وأكتوبر على التوالى فى عام ١٩٩٠، ثم مع بروناى فى سبتمبر من عام ١٩٩١، ومن بعدها فيتنام فى نوفمبر من العام ذاته، ومع كوريا الجنوبية فى عام ١٩٩١. وقد أعادت الصين النظر فى سياساتها "الهند - صينية" خلال عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ عندما قررت التراجع عن تأييدها للخمير الحمر فى كمبوديا، والمشاركة فى جهود الأمم المتحدة لحل النزاع هناك بالطرق السلمية. كما كان حلول وزير الخارجية الصينى وقتها "كيان كيشين" ضيفا على اجتماع وزراء خارجية آسيان فى القمة الرابعة والعشرين للمنظمة فى يوليو ١٩٩١، وحضوره الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمى الآسيوى ARF فى يوليو ١٩٩٤، دليلا آخر على اتجاه جديد تنوى القيادة الصينية المضى فيه والمداومة عليه. وكان ترحيب الجيران بالخطوات الصينية فى كل مناسبة برهانا على نجاح التوجه الجديد، ودافعا للقيادة الصينية نحو اتخاذ مزيد من الخطوات على هذا الطريق(٦).

وسرعان ما فاجأت الصين جيرانها الإقليميين، بل والعالم أيضا، بسلوك غير منتظر فى أثناء الأزمة المالية التى اجتاحت دول آسيا فى عام ١٩٩٧، وكأنما أرادت الصين بهذا السلوك رد الجميل لجيرانها، وحثهم على إيلائها مزيدا من الثقة بها وبنواياها إزاءهم. وهكذا، وبدلا من أن تندفع الصين فى أثناء هذه الأزمة إلى تخفيض قيمة عملتها، وهو ما كان سيشجع حركة الاستيراد منها على حساب الدول المجاورة، أبقت على هذه القيمة كما هى لمساعدة الجيران على تجاوز أزمتهم، وإنعاش عملية تصدير منتجاتهم. وفضلا عن ذلك، قدمت الدولة الصينية لجيرانها حزمة من المساعدات والقروض ذات الفوائد المنخفضة، فى خطوة جاءت على النقيض تماما من الموقف المتعنت الذى اتخذته المؤسسات المالية العالمية، والمقرضون الدوليون تجاه الاقتصادات الآسيوية المتضررة(٧). وقد سارعت دول منظمة الآسيان، وتقديرا منها للسلوك الصينى المسئول فى أثناء الأزمة، إلى ضم الصين إلى المنظمة فى العام نفسه، فى إطار ما عرف منذ ذلك الوقت بآسيان + ٣: الصين واليابان وكوريا الجنوبية. ولم يمض وقت طويل، حتى توجت علاقات الصين بالمنظمة بتوقيع اتفاق الصين - آسيان الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المنظمة، وذلك فى عام ٢٠٠٢. والواقع أن هذه الخطوة الأخيرة بالتحديد قد استلفتت

انتباه المحللين الذين عدوها نموذجا لنجاح الصين فى إقناع جيرانها بأنها تمثل فرصة لهم وليست خطرا يهددهم. فالصين وجيرانها اعتادا التنافس على الأسواق الكبيرة الثرية، كالولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وكان من المنتظر أن يفضى هذا التنافس إلى سلوك صراعى بين الطرفين. غير أن هذا لم يحدث فى واقع الأمر، واتفقت الصين وآسيان على أن وجود المنطقة الحرة بينهما سيعين على حل الخلافات، حال ظهورها، وبشكل يضع فى اعتباره مصالح كل الأطراف(٨).

غير أنه مما يجدر ذكره هنا أن عددا آخر من المحللين لم يقتنع بأن تكون الإجراءات السابقة انعكاسا لنوايا "أصيلة" لدى الصين تجاه جيرانها، فذهبوا إلى أنها كانت مجرد محاولات للخروج من مأزق أخرى أحاطت بالدولة الصينية فى أثناء مرحلة الأزمة المالية. وعلى سبيل المثال، فإنه قبل شهور من وقوع تلك الأزمة، تحركت بعض قطع البحرية الصينية لتصل إلى القرب من سواحل تايوان، والتى كانت تشهد فى ذلك الوقت انتخابات ساخنة بين أنصار الاستقلال عن الصين ومؤيدى الانضمام إليها. وعندما فاز الفريق الأول، بزعامة عدو الصين اللدود "لى تنج هوى"، وأرسلت الولايات المتحدة حاملتى طائرات لمساندة تايوان، كان أن تراجعت الصين، محاولة رد الاعتبار لمكانتها من خلال ما اتخذته من سياسات تجاه جيرانها الإقليميين لامتصاص مخاوفهم. ثم إن هؤلاء الجيران أنفسهم قد تحفظوا -وقبيل وقوع هذه الأزمة- على موقف الصين الرافض لاستمرار سياسة التحالفات الدولية، والتى اعتبرتها القيادة الصينية ميراثا بغيضا تخلف عن الحرب الباردة. ولما لم تجد الصين آذانا صاغية واستجابة من جيرانها الذين تمسكوا بعلاقاتهم مع الولايات المتحدة، لم تجد سبيلا لفك الحصار المحتمل ضدها إلا بالتقرب من دول إقليمها. بعبارة أخرى، رأى هؤلاء المحللون فى تفاهم الصين مع جيرانها تحركا مؤقتا لن يلبث أن يفسح الطريق لسلوك أكثر جرأة وعدوانية، عندما يتسنى لها أن تحقق القدرات الداخلية والتوازنات الإقليمية والدولية التى تساعدها على تحقيق أهدافها(٩).

وعلى الرغم مما تبدو عليه الحجج السابقة من وجاهة ومنطق، فإنها لا تزال غير قادرة على تفسير استمرار المنحى السلمى فى علاقات الصين الإقليمية بصور تجاوزت توقيع الاتفاقيات وتطبيع العلاقات السياسية، إلى "تعميق" الروابط فى أكثر من اتجاه. كما أن التبريرات السابقة لا تستطيع أن توضح لم اختارت الصين طريقا سلميا غير عدوانى فى التعامل مع القضايا الإقليمية ذات الأولوية لها، وعلى رأسها مسألة "تايوان". هنا، يبرز عنصر القيادة السياسية وقدرتها على التعديل من سياساتها ومواقفها بما يتلاءم والمعطيات المتجددة. والواقع أن هذه القيادة والمستويات المعاونة لها قد انخرطت فى أواخر التسعينيات فى حوار وطنى امتد لعدة اشهر فى عام ١٩٩٩، وتم الاستقرار فى نهايته على ضرورة التمسك بمبدأ "دنج شياوبنج" الخاص بالتنمية والسلام كقاعدة للتعامل على المستويين الإقليمى والدولى(١٠). وانطلاقا من هذا المبدأ، انهمكت الصين فى مشروعها لدعم علاقاتها الإقليمية، والتى اتخذت صورا كثيرة، ما كانت لتوجد لمجرد ظهور مأزق أو "أزمات" عارضة.

مظاهر التعاون الصينى الإقليمى :

وقد شهد العقدان الأخيران نشأة عدة منظمات تعكس تعاون الصين مع دول إقليمها، وكان من أهم هذه المنظمات آسيان+١ (آسيان والصين)، آسيان + ٣ (الصين واليابان وكوريا الجنوبية)، منظمة شنغهاى للتعاون SCO، والمجلس الاقتصادى لدول حوض المحيط الهادى.

وقد كان انخراط الصين فى علاقاتها مع منظمة ASEAN هو الأكثر إثارة للانتباه بالنسبة لدارسى الصلات الصينية بدول إقليمها. لقد عقدت بروتوكولات عدة بين كلا الطرفين منذ الثمانينيات فى مجالات مختلفة كتنمية الموارد البشرية، والصحة العامة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وشئون البيئة، والمبادرات الثقافية والأكاديمية، والتنمية المشتركة لحوض نهر ميكونج. وفى اجتماع القمة الذى عقده الطرفان فى عام ٢٠٠٢، قامت الصين والدول الأعضاء فى المنظمة بتوقيع أربع اتفاقيات، كان أهمها الاتفاق الإطارى للتعاون الاقتصادى الشامل، والذى عنى بتهدئة مخاوف دول جنوب شرق آسيا إزاء تراجع صادراتها فى مواجهة المنافسة الصينية. وكان رئيس الوزراء الصينى قد أعلن بهذه المناسبة أن التجارة المتبادلة بين الصين وآسيان قد نمت بمعدل سريع، وأن الصين ستعمل على زيادة قيمتها من ٤٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢ إلى ٧٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بل وتتوقع أن ترتفع هذه القيمة إلى ١٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥.

أما القمة التى عقدت فى عام ٢٠٠٣، فشهدت انضمام الصين إلى آسيان عضوا إضافيا، الأمر الذى جعلها ترتبط فعليا بالنظام الأساسى لميثاق المنظمة، الذى جرى توقيعه فى عام ١٩٦٧. وبمقتضى هذا النظام، التزمت الصين رسميا بإعمال مبادئ عدم الاعتداء وعدم التدخل، إضافة إلى تفعيل وسائل مختلفة لحل عدد من الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية. وفى هذا الاجتماع نفسه، وقعت الصين وآسيان الإعلان المتبادل للشراكة الاستراتيجية حول السلام والرفاهية، والذى عالج عددا كبيرا من القضايا المشتركة بين الطرفين فى مجالات السياسة والاقتصاد والأمن(١١).

وعلى صعيد آخر، نشطت الصين نشاطا كبيرا فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون، والتى كانت القيادة الصينية من وراء تأسيسها فى عام ٢٠٠١ مع كل من روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسى لإنشاء تلك المنظمة كان مواجهة الأخطار الأمنية غير التقليدية كالإرهاب، فإن مجال نشاطها ما لبث أن امتد ليشمل أبعادا اقتصادية مهمة. ففى عام ٢٠٠٣ مثلا، وفى أثناء المؤتمر السنوى للمنظمة، أعلن رئيس الوزراء الصينى عن تخفيض التعريفة الجمركية على عدد كبير من السلع المتبادلة بين دول المنظمة، وبحيث يمهد ذلك لإنشاء منطقة تجارة حرة بينها. والواقع أنه بالإضافة إلى المؤتمرات السنوية والزيارات الثنائية المتبادلة بين رؤساء دول المنظمة، توجد اليوم اجتماعات منتظمة ومتعددة على مستوى الوزراء فى مختلف المجالات، كما تعقد مجموعات عمل على نحو مستمر لتنفيذ ما يتخذ قرار بشأنه (وقد قامت الصين وروسيا وحدهما بعقد مجموعات عمل ثنائية زاد عددها على الأربعين)(١٢).

وقد استخدمت الصين أدوات قوتها "الناعمة" لدعم وتوثيق علاقاتها مع الدول الأعضاء فى التنظيمات الإقليمية التى انضمت إليها. واليوم، تنتشر فى آسيا، وكما لم يحدث من قبل، الموسيقى ووسائل الإعلام الصينية، وكذلك الطعام والثقافة الشعبيان. وتبذل الصين جهودا كبيرة فى دعم المبادلات الطلابية على المستوى الجامعى بينها وبين دول الإقليم. وقد شهدت السنوات الأخيرة إقبالا متزايدا من طلاب الدول الآسيوية المجاورة للصين للدراسة فى جامعاتها. وإذا كان من الصعب التنبؤ الدقيق بمواقف هذه الأجيال من الصين فى المستقبل، فإنه مما لا شك فيه أنها ستكون أجيالا أكثر تفهما لوجهات النظر الصينية ومصالحها، خاصة عندما يكون هؤلاء الدارسون قد تعلموا اللغة الصينية، وعرفوا الكثير عن تاريخها وثقافتها ومجتمعها، وصارت لهم علاقات

مستمرة بزملاء الدراسة الصينيين. والمتصور أن يلعب النشاط السياحى المتعاظم بين الصين وجيرانها الإقليميين الدور ذاته فى دعم صور إيجابية، تحرص القيادة الصينية على وجودها لدى الشعوب الآسيوية، وليس عند قياداتها فحسب(١٣).

والواقع أن علاقات الصين بجيرانها لم تقف عند حد التعاون فى إطار المنظمات الإقليمية، بل لقد طورت القيادة الصينية علاقاتها "الثنائية" مع دول إقليمها الآسيوى، وبما يزيد من اقتناع هذه الدول بنواياها السلمية والتعاونية. وقد أولت الصين عناية خاصة بالدول التى دخلت معها فى الماضى فى علاقات متوترة وعدائية، وعلى رأس تلك الدول كوريا الجنوبية، والهند، وفيتنام، وروسيا، بل واليابان، أيضا.

ففيما يتصل بكوريا الجنوبية، التى وقعت فى نطاق نفوذ اليابانيين أولا ثم الأمريكيين من بعدهم، حرصت الصين على زيادة وتيرة الزيارات الرسمية بين البلدين لمناقشة عديد من القضايا بينهما. ومنذ عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى عام ١٩٩٢، أصبح رؤساء الدولتين ورؤساء الوزراء والوزراء فى كلا البلدين يقومون بمقابلات منتظمة، ويلتقون فى اجتماعات قمة سنوية بل وشهرية أيضا. كما صارت هناك لقاءات ومتعددة بين وزراء دفاع البلدين وهيئاتهما العسكرية من أجل المناقشة المستمرة لقضايا الأمن الإقليمى التى تهم البلدين. وفضلا عن هذا وذاك، أصبحت الصين الشريك التجارى الأول لكوريا الجنوبية، واقترب حجم التبادل التجارى بين الدولتين فى عام ٢٠٠٦ من مائة مليار دولار، كما أصبحت كوريا الجنوبية من الدول الأكثر استثمارا فى الصين، وكذلك من أهم الدول المستقبلة للاستثمارات الصينية. ولا شك فى أن الصين قد سعت لتوطيد علاقاتها بكوريا الجنوبية تحقيقا لعدة أهداف، منها أن يكون لها دور عند مناقشة قضية الوحدة بين الكوريتين، وأن تتجنب المخاطر التى قد تنجم عن وجود علاقة التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وكذلك الحيلولة دون استئثار اليابان بالنفوذ الأقوى هناك. غير أن هذه الأهداف كلها لم تدفع بالصين إلى إشاعة التوتر فى علاقاتها مع الجارة الكورية، بل اعتمدت أسلوب التهدئة وتعميق العلاقات طريقا لطمأنة الدولة المجاورة وإقناعها بالفائدة المتبادلة التى ستعود على كلتيهما. وتتطلع كوريا الجنوبية اليوم -فى أواخر العقد الأول من القرن الحادى والعشرين- إلى جارتها الصينية من أجل التوصل لحل فى الصدام الأخير مع كوريا الشمالية، وبعد أن أصبح الدور الصينى بالغ الأهمية بفضل العلاقات القوية التى تربط بين الصين من ناحية والكوريتين من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر، كانت الزيارة، التى قام بها رئيس الوزراء الهندى "آتال فاجبابى" إلى الصين فى عام ٢٠٠٣، تتويجا لمبادرات قامت بها الصين واستجابت لها الهند على مدى عقد من الزمن. وفى هذه الزيارة، وقع رئيس الوزراء الهندى ونظيره الصينى إعلان التعاون بين البلدين، وكذلك تسعة بروتوكولات لتعميق العلاقات الثنائية فى عدد من المجالات. وقد تعهد المسئولان الكبيران فى هذا الاجتماع التاريخى بأن يعمل بلداهما على توفير السلم والاستقرار الإقليميين، وأن يبذلا كل جهد ممكن لحل المشكلات الحدودية التى استمرت بينهما لفترة طويلة. وفضلا عن هذا، أكد رئيس الوزراء الهندى يومها أن بلاده تعترف بالتبت جزءا لا يتجزأ من الصين، وأنه لن يكون هناك تأييد للانفصاليين من التبت والذين يقطنون فى الهند. وقد شهد التبادل التجارى بين البلدين قفزات كبيرة، أيدها التكامل بين البلدين فى عدد من المجالات، وعلى رأسها تكنولوجيا الاتصالات.

وفيما يتعلق بفيتنام، فإنه منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية فى عام ١٩٩١، أصبحت الاجتماعات بين رؤساء الدولتين، وبين سكرتيرى الحزب الشيوعى فيهما، تتم سنويا، بالإضافة إلى العشرات من زيارات العمل التى قام بها وزراء الدولتين ونوابهم. وقد وقعت الحكومتان فى عام ١٩٩٩ اتفاق الصداقة وحسن الجوار والاستقرار طويل الأجل، الذى تم تطويره فى عام ٢٠٠٢ ليشمل العمل على تحقيق أربعة أهداف هى: تشجيع المزيد من الزيارات الرسمية بين الجانبين وعلى مختلف المستويات، تبادل التجارب الخاصة بالتنمية الاقتصادية، تشجيع حركات التبادل الطلابى والشبابى بين الدولتين، وأخيرا تقوية التعاون فى مجالات العمل الإقليمى والدولى. والواقع أن هذه الأهداف قد وجدت طريقها إلى التنفيذ بشكل عزز من ثقة البلدين فى قدرتهما على التعاون والتفاهم. وفضلا عن تعدد وانتظام الزيارات الرسمية على المستويين السياسى والعسكرى، شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا واضحا بين الدولتين، حتى إنه فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٥ ارتفع حجم التجارة بين البلدين إلى خمسة أضعاف. وقد قدمت الصين قروضا منخفضة الفائدة لتحديث المصانع الصينية فى فيتنام (خاصة مصانع الحديد والصلب)، كما استثمرت الصين فى نحو ٣٢٠ مشروعا مشتركا(١٤).

وإذا كانت العلاقات الصينية - الروسية قد ظلت متوترة لفترة طويلة، فإن الزيارات الرسمية المتبادلة لم تلبث أن نشطت فى عقد التسعينيات، إلى أن تهيأت الأوضاع لعقد اتفاقين مهمين مع روسيا فى عام ٢٠٠١. أما أولهما، فكان معاهدة صداقة عدت أساسا لحلف استراتيجى بين البلدين". وأما ثانيهما، فهو ما تجسد فى منظمة شنغهاى للتعاون، التى وقعتها كل من الصين وروسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى. وقد نظر المحللون إلى الاتفاق الأخير على أنه محاولة من جانب الصين وروسيا لبسط النفوذ فى هذه المنطقة، بما يجعل الولايات المتحدة بعيدة عنها. وأيا كانت التفسيرات المقدمة، فإن منظمة شنغهاى كانت خطوة لم يسبق للصين أن اتخذتها، فهى لم تكن قد انضمت من قبل ذلك إلى اتفاقية أمن جماعى تتيح لها المشاركة بقوات عسكرية فى وسط آسيا لمحاربة الإرهاب وغيره من الأخطار، التى قد تهدد استقرار الوضع القائم. وقد أصبحت هذه المنظمة -وكما سبق أن ذكرنا- إطارا للتعاون فى مجالات أخرى غير أمنية، وعلى رأسها العلاقات الاقتصادية(١٥).

وفيما يتصل بالعلاقات الصينية - اليابانية، فلعلها -فى نظر كثير من المحللين- المشكلة الكبرى عند الحديث عن صلات إقليمية هادئة بين الصين ومحيطها الإقليمى. وقد ذهب هؤلاء الدارسون إلى اعتبار علاقات الصين بعدوتها التقليدية بمثابة قنبلة تحتمل الانفجار، وساقوا لذلك أسبابا عدة. فهناك مثلا ادعاءاتهما بخصوص الأراضى التى تحوى احتياطيات بترولية مهمة لكليهما. ومنذ عام ٢٠٠٥، تكرر تحليق طائرات المراقبة الصينية فى مناطق جوية متنازع عليها بين البلدين. وهناك المواجهات التى وقعت بين الدولتين، مرة بسبب وقوف الصين عام ٢٠٠٥ ضد الرغبة اليابانية فى الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن، ومرة أخرى بسبب إصرار كبار المسئولين اليابانيين على زيارة النصب التذكارى لمجرمى الحرب اليابانيين فى طوكيو، فى تحد واضح للمشاعر الصينية، ومرة ثالثة بسبب مواقف اليابان من قضية انضمام تايوان إلى الصين، والتى فضلت فيها اليابان الإبقاء على الوضع القائم، بدلا من تشجيع الوحدة مع الدولة الأم(١٦).

غير أنه على الرغم من المشكلات التى ثارت بين البلدين، فإن

أغلب المسئولين الصينيين اليوم ليسوا ممن يتبعون النظرة الواقعية المتشددة التى ترى فى المنافسة العسكرية القوة الدافعة لسياسة الدولة الخارجية. وهم يعتقدون أن المفهوم اليابانى عن الأمن يشتمل على أبعاد أخرى بخلاف البعد العسكرى، والمقصود هنا الاعتبارات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أشار عدد من المحللين الصينيين إلى أن أهم الأسباب التى تقف وراء اهتمام اليابان بالخلافات الإقليمية فى بحر الصين الجنوبى وخليج تايوان، هو رغبتها فى ألا تؤدى هذه الخلافات إلى تهديد مصادر الطاقة والنشاط التجارى فى تلك المناطق. ثم إن اليابان -مدفوعة بالرغبة ذاتها- تعمل جاهدة لتهدئة الأوضاع فى الإقليم الآسيوى، من خلال تعاونها الوثيق مع منظمة آسيان، وتقديم المساعدات لبؤر التوتر المحتملة، كما فى روسيا وكوريا الشمالية .. وكل ذلك يصب فى الاتجاه نفسه الذى يسير فيه الصينيون. وفضلا عن هذا وذاك، فإن الصينيين يرون أن صعود الأحزاب المحافظة فى اليابان لا يعنى بالضرورة أن يؤثر هؤلاء فى انتهاج البلاد سياسة عدائية وعدوانية تجاه الدول الإقليمية المحيطة. فهناك من الجماعات الداخلية، وبخاصة مجتمع رجال الأعمال وحركات السلام، من يستطيع الضغط على القيادة السياسية اليابانية فى اتجاه التهدئة والحل السلمى للمشكلات(١٧).

وبصفة عامة، ليس هناك من الشواهد ما يدل على أن الصين تميل إلى تصعيد المواجهات مع اليابان، بل إن الساسة الصينيين يأملون فى أن تصبح عضوية اليابانيين فى منظمة آسيان مثلا فرصة سانحة للنقاش حول القضايا الساخنة، والوصول إلى تسويات بشأنها. ومن ناحية أخرى، تبذل الصين جهدا ملحوظا، فى الآونة الأخيرة، فى أن يكون ممثلوها لدى الدولة اليابانية أشخاصا ذوى صلة وثيقة بالمجتمع والثقافة اليابانيين، حتى يكونوا أدوات فاعلة فى إنجاز مهمة التفاهم المتبادل بين الدولتين(١٨).

وإذا كانت الصين قد أولت الجوانب الاقتصادية أهمية كبيرة فى علاقاتها مع دول إقليمها، بحيث قفزت أرقام التبادل التجارى والاستثمار بينها وبين تلك الدول قفزات كبيرة فى فترات قصيرة، فإن القيادة الصينية قد خطت أيضا خطوات مهمة على طريق طمأنة جيرانها إزاء نواياها العسكرية.

فمن ناحية، انخرطت الصين فى حوارات أمنية ثنائية مع دول إقليمها، لا سيما الهند، واليابان، وباكستان، وروسيا، وتايلاند، وجمهوريات آسيا الوسطى. وتعقد هذه الحوارات سنويا باشتراك مسئولين مدنيين من وزارات الخارجية إلى جانب المسئولين العسكريين. ومن ناحية أخرى، هناك تنسيق مستمر بين الصين وهذه الدول لتبادل الوفود العسكرية التى تضم فى العادة كبار القيادات وطلاب الأكاديميات والمسئولين عن تطوير الخدمات العسكرية. ليس هذا فحسب، بل إن القيادة الصينية قد بدأت أيضا مناورات عسكرية مشتركة مع جيرانها الإقليميين، محطمة بذلك قيودا ثقيلة من الشك وعدم الثقة دامت لعدة عقود، واستهلت الصين هذه المناورات فى عام ٢٠٠٣ مع كل من الهند وكازاخستان وباكستان. وعلى صعيد ثالث، اعتبرت القيادة الصينية أن مشاركتها المتعاظمة فى المنتدى الإقليمى الآسيوى CARF برهان بالغ الأهمية على نواياها السلمية إزاء جيرانها، وسبيل إلى دعم الصلات الأمنية على مستوى الإقليم بأكمله. وقد تقدمت الصين فى عام ٢٠٠٣ بمقترح تفصيلى -فى إطار هذا المنتدى- لرفع مستوى التبادل العسكرى بين دوله، وكذلك لعقد اجتماعات سنوية بينها تناقش السياسات العسكرية والأمنية المتبعة فيها. وقد وافقت الصين على طرح عدد من القضايا فى تلك الاجتماعات لم تكن لتطرحها قبل هذا، ومن قبيل ذلك مثلا الاستراتيجيات العسكرية لدول المنتدى، والتهديدات المستقبلية للأمن الإقليمى، وعمليات التحديث العسكرى فى دول المنطقة، والعلاقات المدنية - العسكرية فيها.

وفضلا عن هذا وذاك، رفعت الصين من مستوى شفافيتها العسكرية، عندما بدأت فى تداول إصدارات عن سياساتها الأمنية مع دول آسيان، فى استجابة لمطالبها منها. وعلى الرغم من أن هذه الإصدارات لا تزال غير مكتملة، وفقا للمعايير الدولية، فإن مضمونها يتطور باستمرار، وهو ما يؤكد -فى نظر عدد من المحللين- جدية الصين فى التعامل مع هذا الأمر(١٩).

وأخيرا .. هل من تحديات مستقبلية تعترض علاقات الصين بجيرانها الإقليميين؟ :

لعل السطور السابقة قد عاونت على توضيح أبعاد الفكرة التى تتعاطف معها الكاتبة، ألا وهى أن القيادة الصينية اتخذت قرارها منذ عدة سنوات بأهمية إعمال المبادئ الخمسة لسياستها الخارجية -وعلى رأسها المساعدة فى إقرار السلم والأمن العالميين- وبضرورة أن يتم ذلك بوجه خاص فى علاقاتها مع دول إقليمها الآسيوى. وقد بدأت سياسة التهدئة والتقارب تأخذ مكانها إلى التنفيذ منذ أواخر السبعينيات، عندما تحسست الصين طريقها إلى منظمة آسيان، لتتفقا معا ضد التدخل الفيتنامى فى كمبوديا. ومع ذلك، وكما سبق أن ذكرنا، فإن التحول الكيفى فى علاقات الصين بإقليمها لم يبدأ إلا فى أواخر الثمانينيات. وفى كل الأحوال، فإن التساؤلات تثار عادة حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل هذه العلاقات.

وإذا جاز الحديث عن تطور تلك العلاقات على المدى المنظور، فإنه يمكن القول إن الظروف الدولية والإقليمية تبدو مواتية لاستمرار الوضع القائم وتطوره فى الاتجاه ذاته. إن الولايات المتحدة موجودة بالفعل فى آسيا، وتتمتع بعلاقات وثيقة مع معظم دولها، ولا يظهر أن الصين باتت تعترض على هذا الوجود الذى ترى فيه حماية لها إزاء بعض الأطراف كاليابان على سبيل المثال. كما لا يبدوأيضا أن جيران الصين يجدون تعارضا بين تحالفاتهم مع الولايات المتحدة وروابطهم مع الصين. ومن ناحيتهم، فإن الأمريكيين قد يجدون فى صين قوية ما يعاونهم على التعامل مع المشكلات التى قد تنفجر فى القارة الآسيوية. وليست الأزمة الكورية الأخيرة، والتى أظهرت فيها الولايات المتحدة رغبتها فى أن تقوم الصين بدور رئيسى فى حلها، إلا نموذجا على هذا القول(٢٠).

من ناحية أخرى، فإن الشكوك التى قد تقوم بين الصين وبعض دول إقليمها أصبح يقابلها على الجانب الآخر مصالح متبادلة ومتشابكة، أمست بدورها دافعا يزداد قوة على مر الوقت لدعم ما نشأ وتطور من علاقات.

ومع ذلك، فإن التهديد المحتمل قد ينبع من وضع "عدم المساواة"، الذى يسم العلاقة بين الصين وجيرانها الإقليميين على وجه العموم. إن هذه العلاقة ستظل -ولفترة قد تطول- علاقة غير متوازنة، تكون فيها الصين الطرف الأقوى مقارنة بدول إقليمها، وهذا يشكل تحديا مستمرا لكلا الجانبين. ففى مثل هذه العلاقات غير المتساوية، تتوقع الدولة الأقوى أن تعترف الدول الأضعف مبدئيا بتفوقها "الواقعى" عليها. فإذا لم يحدث هذا الاعتراف، وطالب الطرف الأضعف بمساواة وهمية غير حقيقية مع الدولة الأقوى، فإن هذا لابد أن يقود إلى شقاق بينهما. وعلى صعيد آخر، فإن الدول الأضعف تتوقع أن تؤخذ مسألة "استقلالها" فى عين

الاعتبار من جانب الدولة الأقوى. فإذا لم يحدث هذا، وأظهرت الدولة الأقوى تجاهلا لذلك الأمر، وإصرارا منها على تنفيذ سياساتها بصرف النظر عن رغبات الدول الأضعف، فإن هذه الأخيرة لابد أن تشعر بالغبن، وهو ما قد يدفعها دفعا نحو انتهاج سلوك عدائى، يمكن أن يتخذ صورة التحالف مع بعضها للوقوف فى وجه الدولة الأقوى. وفى هذه الحالة أيضا، يكون الاستقرار مهددا بفعل سوء الإدراك من جانب الدولة القوية لمطالب وتوقعات جيرانها الأضعف(٢١).

ويمكن القول إنه حتى اليوم، نجحت الصين وجيرانها فى اختبار الإدراك المتبادل لتبعات القوة غير المتساوية. فجيران الصين أدركوا تماما قوة الجارة العملاقة، واعترفوا لها بهذه القوة. ولكن الدولة القوية أفلحت كذلك فى إقناع هؤلاء الجيران بأن قوتها لن تأتى على حساب التعامل معهم باعتبارهم "شركاء" لا تابعين، وأن هذه القوة ستكون لهم بمثابة الفرصة لا التهديد.

والواقع أن دور الصين فى ضمان استمرار العلاقة على هذا النحو دور بالغ الأهمية، وهو يفوق فى أهميته دور الجيران فى المحافظة على هذا الوضع.

ففى علاقة تتسم بعدم التساوى، يتحمل الطرف الأقوى على الدوام مسئولية أكبر فى إقناع الأطراف الأضعف بنواياه الإيجابية إزاءهم. لذا، فالأمر يحمل تحديا حقيقيا ومستمرا للقيادة الصينية فى إيجاد تفاهم متبادل بين الجميع، وبحيث ينتج هذا التفاهم الاستقرار والتهدئة المرجوين.

الهوامش :

١- راجع حول هذا الموضوع:

- "After the Showdown, Japan, Chinese Leaders Meet." http://www.eastasiaforum.org/16/10/2010

2- Brantly Womack, "China and Southeast Asia: Asymmetry, Leadership and Normalcy", Pacific Affairs, Vol. 76, no4., Winter 2003/2004, p. 532.

3- Ibid, p. 533.

4- David Shambaugh, China Engages Asia: Reshaping the Regional Order, International Security, Vol. 29, no3., Winter 2004/2005, p. 68.

5- Brantly Womack, Op-cit, p. 536.

6- Ibid, p. 536..

7- Ibid, p. 537

8- Ibid, p. 537.

9- David Shambaugh, op-cit, p. 70.

- Ibid, p. 7110.

- Ibid, p. 7611.

- Ibid, p. 7412.

- David Murphey, "Softening at the Edges", Far Eastern Economic Review, November 4, 2004, pp. 32-13.

١٤- راجع

- David Shambaugh, op-cit, pp79.-83

15- Ross H-Munro,"China's Relations with its Neighbors: Some Observations Regarding Its Strategy and Tactics," International Journal, Vol. 61, no. 2, Spring 2006, p. 325.

١٦- راجع

- Kent E. Calder, "China and Japan's Simmering Rivalry", Foreign Affairs, Vol. 85, no. 2, March/April 2006, pp. 133-134.

17- Rex Li, "Partners or Rivals? Chinese Perceptions of Japan's Security Strategy in the Asia-Pacific Region," The Journal of Strategic Studies, Vol. 22, no4., pp. 18-19.

- Kent E. Calder, op-cit, 137-138.

19- David Shambaugh, op-cit, pp.87-88.

20- Fei-Ling Wang, "Joining the Major Powers for the Status Quo", Pacific Affairs, Vol. 7, no2., pp. 167-185.

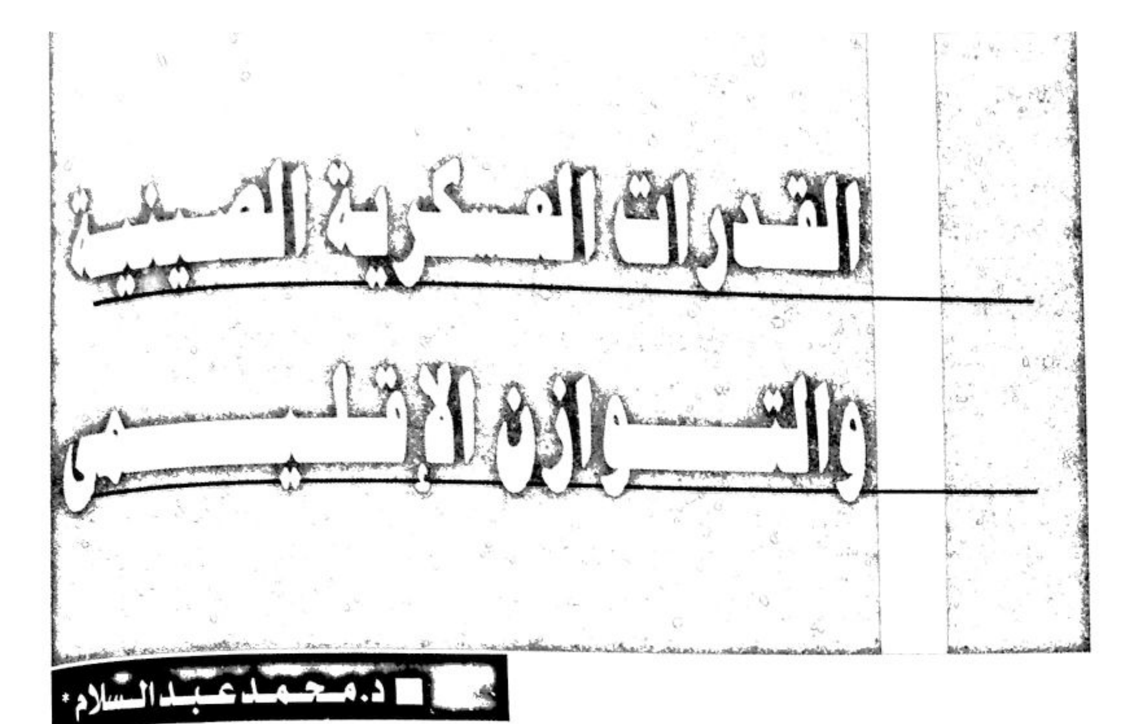
٢١- راجع فى تبعات العلاقات غير المتساوية بين القوة الصاعدة وجيرانها الأضعف

- Brantly Womack, op-cit, p.539.

وأيضا

- David C. Kang, "Why China's Rise Will Be Peaceful", Perspectives on Politics, Vol3, no3, September 2005, p. 552.





د. محمد عبد السلام*

عندما يتعلق الأمر بالصين، لا توجد حقائق بسيطة. ووفقا لسوزان آل شيرك، مؤلفة كتاب "الصين: القوة العظمى الهشة"، الذى صدر عام ٢٠٠٧ (١)، فإنها كلما ذكرت عنوان كتابها فى الولايات المتحدة، يقال لها: "هشة، إن الصين لا تبدو هشة". لكن عندما تذكر العنوان نفسه فى الصين، يكون الرد: "قوة عظمى؟ الصين ليست قوة عظمى"، وتتكرر مثل تلك الروايات مرارا لتقود إلى النتيجة نفسها، فهناك رواية أخرى شائعة تقرر أنه إذا قيل لقيادات صينية: إنكم دولة متقدمة غنية، فإن الرد يكون هو "انظر إلى المناطق الغربية". أما إذا قيل إن الصين دولة نامية، فإنه يتم لفت النظر بهدوء إلى مناطق الشرق الساحلية المتقدمة الغنية. وعلى الرغم من أن كل ذلك يتعلق، فى الأساس، بالوضع الاقتصادى، فإن المنطق نفسه ينطبق، مع بعض التعديلات، على الوضع العسكرى.

وبداية، فإن الحديث الذى ساد لفترة طويلة عن الصعود الصينى فى إطار نظرية "القرن الآسيوى"، لم يكن يرتبط بقدرات أو سياسات الصين العسكرية، وإنما قدرات وسياسات الصين الاقتصادية. فمعدلات النمو السريعة للاقتصاد الصينى أدت إلى توقعات بأن تتفوق فى وقت ما على الولايات المتحدة اقتصاديا، وبالتالى تتجه نحو احتلال مكانة القوة الأولى فى العالم. وقد اتجه هذا التحليل إلى مداه عبر نظرية أخرى تقرر أن هذا المسار سيضع الصين على خط الصدام مع الدول المتقدمة الأخرى. فمثل هذا التجاوز الكبير للمواقع الدولية لايتم دون احتكاكات، بفعل مايتوازى معه فى العادة من صراعات على الموارد، أو تنافس على مناطق النفوذ، أو محاولة لحسم النزاعات الخارجية. ومن هنا، جاء القلق الأمريكى تحديدا تجاه نمو القوة العسكرية الصينية، إذ إنها فى حالة بدء عملية تحول المواقع الدولية، قد تستخدم فعليا. لكن القيادات الصينية لا تقر مثل تلك التحليلات، وإن لم ينه ذلك حالة القلق إزاء العسكرية الصينية.

والواقع أن الوضع العسكرى الصينى يبدو محيرا إلى حد كبير. فعلى الرغم من أن عمليات تطوير القوة العسكرية الصينية تثير نوعا من القلق لدى الدول المحيطة بها فى أقاليم جنوب آسيا، وشرق آسيا، إضافة إلى الدول ذات المصالح "والأساطيل" و"القواعد" فى تلك المنطقة. وعلى الرغم من أن التصريحات الرسمية الصينية تبدو "تهديدية" بصورة ما، خاصة بالنسبة لليابان وتايوان والهند، فإن التحركات العسكرية الفعلية لها تبدو محسوبة بدقة، على نحو لاتظهر فيه الصين وكأنها راغبة فى استخدام قوتها المسلحة فعليا ضد الأطراف الأخرى المناوئة لها. كما لا يبدو فى إطارها أن التصريحات الرسمية تعبر عن استراتيجية هجومية أو نوايا حادة، بدرجة يمكن اعتبار الصين معها من جانب أطراف الإقليم "خطرا مباشرا أو عاجلا"، باستثناء تايوان.

فى هذا الإطار، وبعيدا عن النظريات الخاصة بالصعود الصينى، يصعب تصور أن السلوكيات التسليحية، والتصريحات التهديدية، من جانب الصين، يمكن أن تقود إلى وقوع حرب، وإنما يمكن أن تتسبب فى حالة من حالات عدم الاستقرار الإقليمى فى المناطق المحيطة بالصين، مع تدعيم التوازنات الحالية فيها، والتى تقوم على شبكة من التحالفات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وكل من الهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، على نحو يؤدى إلى حالة من الحرب الباردة، التى لا تصل إلى

(*) مدير برنامج دراسات ضبط التسلح والأمن الإقليمى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الصدام المباشر، لاعتبارات مختلفة يمكن توضيحها -بالتركيز على الصين كفاعل- فى النقطتين التاليتين:

أولا- القوة العسكرية الصينية :

إن الصين تمثل هدفا عسكريا شديد الصعوبة، فهى تتمتع بحماية دفاعية طبيعية، إذ إن مساحتها تصل إلى ٩,٦ مليون كيلو متر مربع، كما أن عدد سكانها يصل إلى ١,٣ مليار نسمة. ومع مثل تلك المؤشرات، يصعب أن يتم بناء استراتيجية مضادة تقوم على الهجوم على تلك الدولة أو التأثير فى كتلتها الحيوية. فعلى الرغم من أنه تم التمكن تاريخيا من المساس الحاد بأرض وشعب الصين، على غرار ما تشير إليه فترة "حرب الأفيون" أو الاحتلال اليابانى خلال الحرب العالمية الثانية، فإن تطور القوة العسكرية، وظهور الأسلحة النووية، وتماسك الدولة الصينية، كل ذلك يغير مثل تلك المعادلات التاريخية تماما. بل إن تعبيرات ذات دلالات استراتيجية، مثل "التنين النائم"، تشير إلى أن الفكرة المسيطرة على الاستراتيجيات المضادة لها حاليا هى عدم استفزازها بشكل زائد.

وعلى العكس من ذلك تماما، فإن ما يثار فى السنوات الأخيرة يتعلق باحتمالات أن تقوم الصين ذاتها بعمليات عسكرية استفزازية ضد أطراف أخرى فى المنطقة، مثل تايوان. ومن هنا، يأتى القلق الذى تبديه التقديرات الرسمية الأمريكية إزاء تصاعد عمليات التطوير العسكرى فى الصين(٢)، من زاوية ما إذا كان ذلك يمكن أن يمكنها من التفكير فى سيناريوهات سيئة لا تفكر فيها حاليا، تجاه المشكلات السياسية أو الأمنية المعلقة، أو أن يمكنها ذلك من توسيع نطاق نفوذها العسكرى، وقدرتها على التأثير فى تطورات "أقاليم الجوار البعيد"، مثل جنوب الهادى أو وسط آسيا أو شمال شرق آسيا، أو جنوب آسيا، أو ربما تمكنها من امتلاك قوة قادرة على تحييد الوسائل العسكرية الهجومية التى تعتقد "الدول المهتمة بالصين" أنها المسئولة عن الحفاظ على الحكمة الصينية، كالصواريخ طويلة المدى، أو الغواصات النووية، أو أسلحة الفضاء.

إن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة بصفة عامة، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، أهمها بالطبع القوة البشرية، فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلى ٢,٥ مليون جندى، وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية. ولا تأتى أهمية القوة العددية. من حجم القوات النظامية فقط، فالقوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية فى الصين، من الرجال فقط، تتجاوز ٣٠٠ مليون نسمة، يصل منهم نحو ٩ ملايين سنويا إلى سن التجنيد "الإجبارى". وعلى الرغم من أن مسألة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها فى ظل تطور نظم التسليح الحديثة، واعتماد الجيوش على القوات الجوية، وفى ظل وجود الأسلحة النووية، فإن القوة العددية للجيش الصينى لا تزال موضع اهتمام.

لكن التقديرات الأمريكية الأخيرة للقوة الصينية تمس القطاعات الأكثر تقدما فيها مباشرة، باعتبارها مصدر الاهتمام إزاء العسكرية الصينية. فقد حدد التقرير السنوى لوزارة الدفاع الأمريكية عن القوة العسكرية للصين، الصادر فى أغسطس ٢٠١٠، أربعة مجالات للتطور العسكرى "المقلق"، وهى الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، القادرة على إصابة أهداف برية وبحرية، والغواصات القتالية الجديدة، وامتلاك نظم تسليح وتكنولوجيات متقدمة فى مجال الدفاع الجوى، إضافة إلى حيازة طائرات مقاتلة حديثة، مثل سوخوى ٢٩ . لكن ما ركزت عليه معظم تحليلات الدفاع المتقدمة، ومن أهم تلك التطورات، ما يلى:

١- القيام ببناء حاملات طائرات متطورة، بقدرات ذاتية، وبميزانيات عسكرية تصل إلى ٢٠ مليار دولار. ومع امتلاكها قوات مشاة بحرية، وتطويرها صواريخ كروز، وحيازتها لطائرات خفيفة، يسود اتجاه بأن الصين تقوم ببناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار، على مسافات أبعد مما كان متصورا تقليديا بالنسبة لها.

٢- القيام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات. وهو مجال عمل يجعل الصين أكثر تقدما، من الناحية العسكرية، من دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان، على نحو طرح مسألة تجاوزها لنطاق فكرة "القوة الإقليمية العظمى".

٣- قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها العسكرية الخارجية فى منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا، المحيطة بالهند، والقريبة من تايوان. وقد تمت الإشارة فى بعض المصادر إلى احتمالات قيامها بالحصول على تسهيلات عسكرية خارج المنطقة الاسيوية من الأساس، فى إفريقيا تحديدا.

ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع التقديرات الخاصة بنفقات الدفاع الصينية. فبينما تعلن الحكومة الصينية أن ميزانياتها العسكرية لا تتجاوز ٧٠ مليار دولار، تقرر واشنطن أن نفقات الدفاع الصينية قد وصلت إلى ١٥٠ مليار دولار، وهو ما تنفيه الصين بشدة، فكل الأطراف تدرك أن نفقات الدفاع هى المؤشر الرئيسى لاتجاهات بناء وتطوير القوة المسلحة. وبينما يعتقد بعض المحللين أن الصين تقوم فى المجال العسكرى بما قامت به فى المجال الاقتصادى، وهو "التحديث الصامت" و"النمو التدريجى"، تقرر الصين أنها تحافظ على الحد الكافى للدفاع. وفى كل الأحوال، لا تقرن عمليات تطويرها العسكرية بما تقوم به دولة مثل إيران، على سبيل المثال، وهو "الاستعراض" المستمر لقدراتها، حتى لو كانت تجريبية. لكنها فى كل الأحوال، لا يمكنها ان تنفى أنها تقوم بعملية بناء عسكرى متقدمة وسريعة، بدأت تؤثر بشدة فى التوازنات القائمة فى الأقاليم الفرعية المحيطة بها.

ثانيا- تأثيرات السياسة العسكرية الصينية :

فى العلاقات الدولية، لايمكن طرح سؤال من نوعية: لماذا تقوم دولة ما ببناء قواتها المسلحة؟ فالطبيعى فى العالم أن تكون لدى الدول جيوش. لكن مثل تلك الأسئلة تطرح عادة فى مناطق الصراعات او التوترات، خاصة فيما يتعلق بعمليات تطوير القوات فى اتجاهات معينة، يمكن أن تشعر الأطراف الأخرى

معها بالقلق من احتمالات تغير التوازنات العسكرية القائمة، بدرجة تؤدى إلى تبنى خيارات لم تكن قائمة أو ممكنة، أو تدفع الدول المجاورة إلى قيامها بتطوير تسليحها فى الاتجاهات نفسها، على نحو يؤدى إلى ظهور "سباق تسلح" إقليمي، أو عمليات إعادة انتشار دولية، وهو يثير بدوره احتمالات تتعلق بإمكانية استخدام القوة المسلحة ذاتها فعليا، وهى كلها إشكاليات تطرح فى المنطقة المحيطة بالصين.

لقد كان ثمة سؤال دائم حول دوافع الصين وراء تطوير قواتها المسلحة فى المرحلة الحالية. وتبعا لكثير من التحليلات، فإن تلك الدوافع غير واضحة، أو يصعب الجزم بشأنها. ولا تخرج التصريحات الصينية ذات الطابع العام عن أن عملية بناء قواتها المسلحة تتم فى حدود تتعلق بالدفاع أو الردع، وأنها تتسم بالشفافية، متهمة التقارير الأمريكية بعدم المهنية. وباستثناء التوجهات الصينية المعلنة بشأن استعادة تايوان، لا يبدو أن هناك أهدافا هجومية محددة للسياسة العسكرية الصينية، حتى بالنسبة للحالات التى توجد بشأنها نزاعات حدودية برية أو بحرية مع الصين. لكن الدول عموما لا تتعامل مع التصريحات الرسمية، وإنما مع الحقائق الصلبة المتعلقة بأنظمة التسليح، وبالطبع مع أية بوادر لتحريك فعلى لمناطق تمركز نظم التسليح أو الفرق العسكرية على الأرض، كما تفعل الصين بالقرب من الهند وتايوان.

إن التصورات السائدة بشأن التوجهات العسكرية الصينية على ساحة الإقليم المحيط بها تركز عادة على مجموعة من الاهداف التى تتعلق بما يلى:

١- استعادة "جزيرة تايوان"، وهو الهدف الأول الذى لم تتخل عنه العسكرية الصينية عبر أكثر من نصف قرن، وهو الاتجاه الاستراتيجى الذى جرت بشأنه عمليات تهديد صريحة، وحشد عسكرى فعلى، وأزمات دولية عدة مرات، وقد تم نشر صواريخ قصيرة المدى فى نهاية ٢٠١٠ فى مضيق فورموزا. بل إن هذه الحالة تحديدا (تايوان) قد أدت إلى صدور تصريحات صينية غير رسمية تشير إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية فى إطار تفاعلات تتعلق بها، قبل أن يتم التراجع عنها.

٢- موازنة الوجود الأمريكى، فهناك حالة توجس وشك معلنة، على المستوى العسكرى، بين الصين والولايات المتحدة، التى تحتفظ بقواعد عسكرية لها فى اليابان وكوريا الجنوبية (والفلبين قبل الانسحاب منها)، إضافة إلى الوجود العسكرى البحرى لها فى منطقة آسيا - الهادى، لاعتبارت تتعلق بضبط التوازنات فى تلك المنطقة تجاه الصين تحديدا، ولحماية تايوان، وردع كوريا الشمالية حاليا. وقد صدرت تقديرات أمريكية تقرر أن أهداف التسلح الصينى الحالى أصبحت تتخطى تايوان إلى جزيرة جوام الأمريكية فى المحيط الهادى، لكن ثمة شكا فى ذلك.

٣- الضغط على الهند، فهناك حالة توتر تاريخية بين الصين والهند، يتم من خلالها تفسير العوامل الرئيسية التى أدت إلى قيام الهند بامتلاك أسلحة نووية، كما أدت إلى تدعيم التحالف شبه الاستراتيجى بين الصين وباكستان، وأدت إلى تعميق غير مسبوق للعلاقات الهندية - الأمريكية التى بدأت تتضمن بعدا نوويا. وتفسر العمليات الصينية لتولى مشروعات إقامة موانئ فى الدول القريبة، كسيريلانكا وميانمار وباكستان، ليس فقط برغبة بكين فى تأمين طرق تجارتها المتنامية عبر البحار، وإنما أيضا بحصار الهند.

٤- مواجهة النزعات اليابانية، فالصين لديها توجس تاريخى إزاء ما تعتقد أنه إمكانية لعودة النزعة العسكرية اليابانية، مرة أخرى، إلى منطقة آسيا - الهادى. وهى تعلن طوال الوقت احتجاجات حادة إزاء أى سلوك عسكرى يابانى، حتى لو كان مجرد مناورات عسكرية روتينية، أو إرسال قوة غير قتالية إلى الخارج، كما حدث فى حالة العراق، على الرغم من أن اليابان تتعرض حاليا لتهديدات حقيقية من جانب كوريا الشمالية، وهى مشكلة قد تتفاقم مع الوقت، لتطرح احتمالات معقدة.

إن أحد ملامح التفاعلات الاستراتيجية فى منطقة شرق آسيا هو أن الدول تعبر بشكل صريح عن توجهاتها إزاء مايجرى فى الجوار، خاصة مايتعلق بتأثيرات العسكرية الصينية، بخلاف منطقة كالشرق الأوسط، التى يبدو من "تسريبات ويكيليكس" أن حجم المخاوف أو التوجسات الأمنية بين الدول أكبر بكثير مما يعلن عنه. لكن المثير فى منطقة آسيا- الهادى، وهو وجه شبه مع إقليم الشرق الأوسط، هو أن التهديدات أو المخاوف العسكرية لا تمنع انسياب، بل وتعمق، العلاقات الاقتصادية بين دول تلك المنطقة، بما فى ذلك علاقات الصين مع تايوان، التى كثيرا ما كانت تشهد تصاعد التهديدات العسكرية والتفاهمات الاقتصادية فى الوقت نفسه. كما أنها لا تمنع أيضا التعاون السياسى للتعامل مع مشكلات تعتقد أطراف الإقليم أنها تهدد استقراره، كما يجرى بشأن مشكلة كوريا الشمالية النووية.

فى هذا الإطار، فإن تأثيرات صعود "العسكرة" الصينية فى السنوات الأخيرة، فى الأوضاع الاستراتيجية القائمة فى المنطقة المحيطة بالصين، تتسم بالوضوح، أو يمكن توقعها، وأولها احتمالات تصاعد سباق التسلح "النوعى" فى الإقليم بأسرع مما كان عليه فى أية مرحلة سابقة. فهناك صفقات سلاح أمريكية - تايوانية تتسم بالتضخامة والتطور، خاصة فى مجال المقاتلات المتقدمة، على غرار ما يجرى مع الإمارات العربية المتحدة فى الخليج. ويمتد سباق التسلح إلى الدول الآسيوية الصغيرة أيضا، حيث تشير إحصاءات معهد SIPRI إلى أن واردات ماليزيا من الأسلحة خلال الفترة ما بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ قد ارتفعت بنسبة ٧٢٢٪ عن الأعوام الخمسة التى سبقت هذه الفترة. أما سنغافورة، فقد ارتفعت قيمة وارداتها من الأسلحة بنسبة ١٤٦٪ فى الفترة نفسها، حيث أصبحت رابع أكبر مستورد للسلاح فى آسيا، بعد الصين والهند وكوريا الجنوبية (٣). كما تقرر وزارة الدفاع اليابانية أنها تراقب تطور التسليح الصينى بانتباه. ويمكن ملاحظة أن السلوك التسليحى الهندى يسير فى نفس اتجاه تسلح الصين تقريبا، مما يؤدى -كما كان الأمر دائما- إلى دخول باكستان على خط سباق التسلح، فالعلاقات العابرة للأقاليم تعمل بصورة نموذجية، تكاد تكون مدرسية، فى مناطق آسيا.

إن واحدة من النتائج الرئيسية للتطورات التسليحية، والتوجهات العسكرية، الصينية أيضا، تتمثل فى بقاء القوات الأمريكية فى تلك المنطقة عموما. فقد سادت فى بعض الفترات ميول انسحابية أمريكية من بعض أقاليم آسيا. لكن هذه التوجهات قد تجمدت، بفعل مخاوف دول تلك المنطقة من "العسكرة الصينية"، ولمنع محاولة بعضها من التفكير فى إنتاج أسلحة نووية. لكن التوجهات الصينية لم تكن العامل الوحيد المؤثر فى قرارات واشنطن بهذا الشأن، فقد أدى تصاعد التوتر المحيط بكوريا الشمالية إلى تدعيم القوات الأمريكية فى الهادى، وإجراء مناورات مشتركة مع اليابان. كما أدت تعقيدات الموقف فى أفغانستان إلى رفض واشنطن طلب منظمة شنغهاى إغلاق قواعدها العسكرية فى آسيا الوسطى. ويعتقد كثير من المحللين الأمريكيين أن الصين من الحكمة بحيث لن تقدم على خوض سباق تسلح، أو الإقدام على خطوات عسكرية، موجهة إلى الولايات المتحدة مباشرة.

فى النهاية، فإن منطقة آسيا – الهادى كانت من أكثر مناطق العالم التى شهدت أعنف الصراعات، وأكثرها دموية، فى مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، لدرجة تمت تسميتها معها "حلقة النار"، بعد أن كانت قد شهدت أيضا أكثر السلوكيات العسكرية سوءا خلال الحرب ذاتها، بما فى ذلك استخدام الأسلحة النووية. ويوجد اعتقاد بأن قيادات دول المنطقة ليست على استعداد للسماح للتاريخ بأن يكرر نفسه، خاصة أنها تشهد مستويات من النمو الاقتصادى، أدت فى وقت ما إلى ظهور نظرية "القرن الآسيوى"، استنادا على أداء الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، وبقية دول النمور الآسيوية. وهو ما يبدو واضحا فى عدم السماح للمشكلات المتفاقمة فى الإقليم بالخروج عن نطاق السيطرة، عبر تعاون الدول نفسها التى تثير سلوكياتها التسليحية والعسكرية شكوكا لدى الدول الأخرى. إلا أن القضية حاليا هى أن حجم المشكلات العسكرية يتزايد بدرجة تضع تلك الحكمة "موضع اختبار" حقيقى، لايمكن توقع نتائجه ببساطة، فهناك شىء يتغير فى الإقليم.

الهوامش :

1- Susan L. Shirk, China: Fragile Super Power, New York, Oxford University Press, 2007.

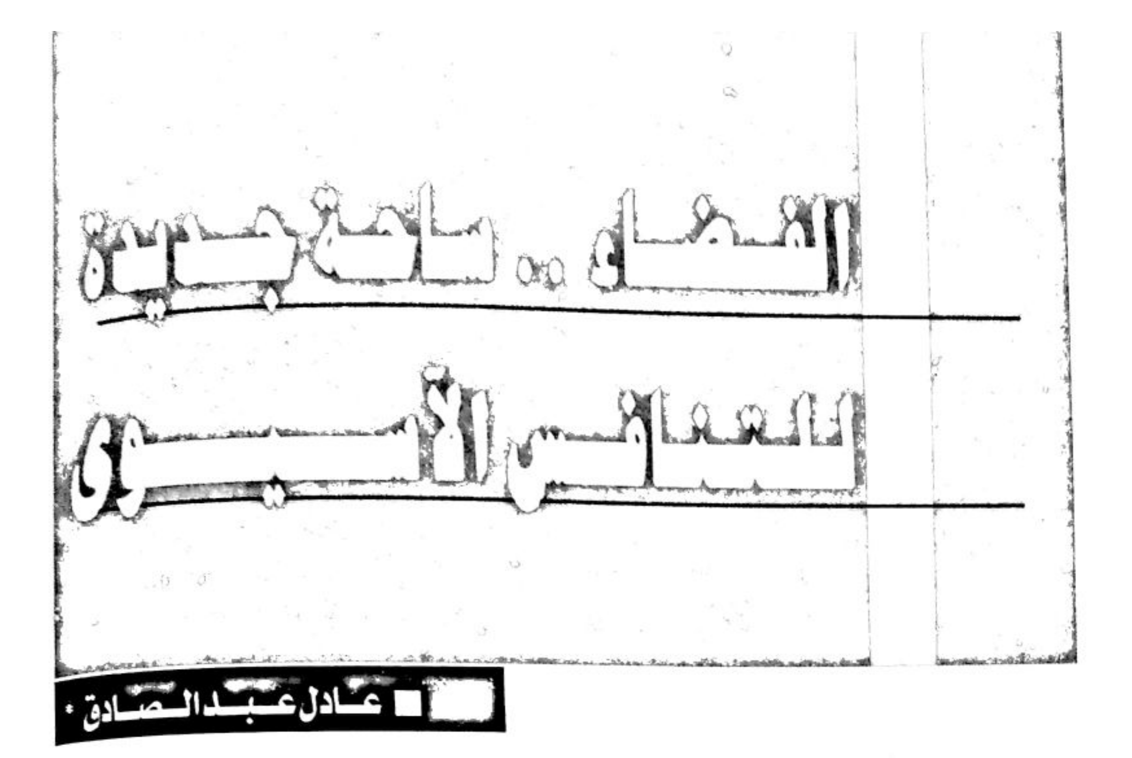
٢- انظر تقريرا عن المخاوف الأمريكية من وجهة نظر سياسيين وباحثين أمريكيين فى:

Michael Wines, "US Military Alarmed by Harsh Tone of China's Military", New York Times, October 11, 2010.

3- "China's Growing Military may Super Arms Race in Asia".

www.Japantoday.com/category/commentary/view/chinas-growing-military.





■ عادل عبد الصادق *

شهد العقد الأخير تقدما كبيرا فى النشاط الفضائى فى دول جنوب وشرق آسيا، سواء فى إنتاج الأقمار الصناعية وخدماتها، أو فى إطلاق المركبات الفضائية، وهو ما يرشح تلك المنطقة لتصبح قوة فضائية عالمية منافسة للولايات المتحدة. تمثل الصين واليابان والهند قوى فضائية صاعدة ومتنافسة على نحو يعبر عن تحول للقوة الاقتصادية والجيوسياسية باتجاه آسيا، وبروز توجهات عسكرية واستراتيجية لاستخدام الفضاء الخارجي. وقد ينعكس ذلك على نمط علاقات هذه الدول إقليميا ودوليا، وعلى طبيعة دورها فى مستقبل النظام الدولى .

جاذبية الاستحواذ على القوة فى الفضاء الخارجي:

بدأ عصر الفضاء منذ إطلاق الاتحاد السوفيتى السابق أول أقماره الصناعية لاستكشاف الفضاء "سبوتنيك"، أول سفينة فضاء تدور حول الأرض عام ١٩٥٧ . دخل الاتحاد السوفيتى بعد ذلك فى سباق "فضائى" مع الولايات المتحدة، كان من ملامحه إطلاق المركبة الأمريكية "أبولو" عام ١٩٦٩ للهبوط على القمر. وتميز هذا السباق بالقدرات التكنولوجية الهائلة والميزانيات الضخمة المخصصة لتلك البرامج، والتى بلغت ذروتها بعد إطلاق الولايات المتحدة برنامج حرب النجوم الذى كان له دور فى استنزاف الاتحاد السوفيتى السابق وانهياره.

أصبح الفضاء الخارجى منذ ذلك الحين مجالا للتنافس بين الدول للحصول على عناصر القوة الفضائية التى ارتكزت على نظرية عالم الفضاء الأمريكى جيمس أوبرج فى كتابه "نظرية قوة الفضاء". تضع هذه النظرية نظاما متماسكا يعظم من القوة الفضائية، يتمثل فى "حاصل جمع القدرة التكنولوجية، والسكان، والاقتصاد، والصناعة، والقوة العسكرية، وإرادة الدولة وغيرها من العوامل التى تسهم فى دعم إمكانيات الدولة على ممارسة الإكراه، أو الإقناع أو ممارسة التأثير السياسى على أعمال الدول الأخرى، أو على الحكام فى العالم بغرض الوصول للأهداف الوطنية من خلال القدرات الفضائية"(١).

وحظى الاستخدام العسكرى للأقمار الصناعية باهتمام كبير من جانب العديد من الدول بالنظر إلى دورها فى الحروب وكشف ميادين القتال، ووضعية القوات، والتجسس، وكشف الأماكن الاستراتيجية، وتأمين نظام الملاحة الجوية، والإنذار المبكر حول التهديدات العسكرية المختلفة .

كما أصبح للأقمار الصناعية أهمية قصوى فى الاستخدام السلمى فى مجال التنمية التكنولوجية، ودعم النمو الاقتصادى، وفى مجال الاتصالات، والبث الإذاعى والتليفزيونى، والاستشعار عن بعد، والأرصاد الجوية، والملاحة، عبر نظام تحديد المواقع العالمى. وقد أصبح ذلك كله يعد ضمن أولويات الأمن القومى وأداة من أدوات السياسة الخارجية(٢).

وقامت الدول فى سبيل ذلك ببناء مشروعات وطنية للفضاء الخارجى، أو بالتعاون مع الدول الأخرى الرائدة، كروسيا والولايات المتحدة ،للعمل على توفير عناصر الجاهزية الفضائية من المنشآت والمعدات والمعرفة الفنية لدى الكوادر البشرية والتمويل اللازم .

ومن أبرز البرامج الفضائية تقدما فى آسيا برامج الصين واليابان والهند، التى امتلكت أقمارا صناعية للاستشعار عن بعد، وقدرات خاصة بالبنية التحتية للنشاط الفضائى، وتكنولوجيا الفضاء، وتصنيع الأقمار الصناعية، والصواريخ، والملاحة الفضائية. وقد أصبح لدى تلك الدول القدرة على تفسير

(*) باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الدراسات الأمنية والاستراتيجية .

واستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية الأوروبية والأمريكية. تحاول كوريا الجنوبية اللحاق بهذا التقدم، كما توجد برامج فضائية لدى نيبال وباكستان وبنجلاديش، وعلى نحو أقل تقدما لدى كل من تايلاند وماليزيا وسنغافورة .

يمثل بذلك الفضاء الخارجي أهمية استراتيجية وساحة للصراع والتنافس لتعظيم القوة الاقتصادية والعلمية، والحفاظ على أمن الدولة وطموحها في احتلال مكانة لها في النظام الدولي في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية.

البيئة الأمنية تدفع بالسباق الفضائي :

تعد منطقة جنوب وشرق آسيا من المناطق الأكثر تفاعلا بين كتل بشرية ضخمة وقيادات طموح تحاول البحث عن مكانة دولية تحافظ على مصالحها وذلك في مجالات متحولة من النفوذ، وبما يفضي بالتالي لخلق احتكاكات فيما بينها . ولا يزال القرب الجغرافي واحدا من العوامل الرئيسية التي تتسبب في اندلاع نزاعات بين القوى الكبرى في المحيط الآسيوي، وهو ما يجعل أي نوع من الزيادة، التي تطرأ على نفوذ بلد في دولة حدودية، ذا أثر ملموس لدى الدول المجاورة، التي تفسره على أنه خسارة في نفوذها .

وعلى الرغم من حرص دول المنطقة على بقاء النزاعات الثنائية أو المتعددة الأطراف حول قضايا السيادة تحت السيطرة، وعدم تحولها لعامل تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي، فإن ذلك لم يمنع من وجود أطر أخرى للتنافس الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، فانتزعت الصين مركز اليابان كثاني أكبر اقتصادات في العالم، ومن المتوقع أن تنافس الولايات المتحدة على مركزها الأول عام ٢٠٢٥ ، كما تتنافس مع عملاق اقتصادي آخر هو الهند.

وقد أثرت طبيعة الخلاف الاستراتيجي والجغرافي والتجاري، وشبكة التحالفات الدولية والإقليمية في حجم التعاون في النشاط الفضائي. تدعم الولايات المتحدة النشاط الفضائي لليابان، الحليف التقليدي، والهند، إلى جانب تايوان وكوريا الجنوبية، بينما تتعاون الصين مع باكستان وروسيا وكوريا الشمالية والدول الصغرى في جنوب شرق آسيا التي تضم أقليات صينية .

كما تقدمت خطى التعاون بين اليابان والهند بعقد اتفاقية التعاون في إدارة الأزمات في النشاط الفضائي. وترى الولايات المتحدة دورا للهند واليابان في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الصين، وهو ما أثار بالتبعية مخاوف الصين من سعي الولايات المتحدة لتشكيل تحالف فضائي آسيوي ضدها(٣).

وترغب الهند من جانبها في زيادة قدرتها الفضائية في مجال مراقبة الأنشطة العسكرية الصينية على خط الحدود الهندية. ويجذب اليابان للتعاون مع الهند النمو السريع لقدرات الصين الفضائية. ودفع تقدم الهند في الفضاء باكستان إلى أن طلبت من الولايات المتحدة وروسيا تجنب التعاون مع الهند في مجال الفضاء والصواريخ الباليستية(٤). وفي إطار مواجهتها مع الهند، تمتلك باكستان برنامج صواريخ باليستية ومتوسطة المدى قادرة على إطلاق منظومات تتصدى للأقمار الصناعية .

يمتد الاهتمام بالفضاء في الصين واليابان والهند من البعد التكنولوجي إلى اعتبارات الحفاظ على النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي والسياسي والعسكري، حيث ترى فيه هذه الدول دفعة قوية للكرامة الوطنية والمشاركة في تقدم الإنسانية، ووسيلة أيضا لاكتساب الشعبية في الداخل، والمكانة الدولية، حيث تسعى اليابان والهند للحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن.

وقد مكن معدل النمو الاقتصادي المرتفع بالصين واليابان والهند، وتدفق الاستثمارات الأجنبية واندماجها في السوق العالمي هذه البلاد من استيراد ما تريده من تكنولوجيا فضائية لخدمة برامجها الوطنية. وأفرز ذلك تنافسا ذا أبعاد اقتصادية وتكنولوجية فيما بين هذه الدول من جهة، وبين الولايات المتحدة والصين من جهة أخرى، مع تقدم الاخيرة بوتيرة متسارعة في نشاطها الفضائي. هذا، وقد ارتبط تطور تكنولوجيا الفضاء في آسيا بظهور الأقمار الصناعية الصغيرة منخفضة التكلفة، ونمو مبيعات سوق إطلاق الأقمار التجارية التي تقدر خلال السنوات العشر القادمة بنحو ١٢٥ مليار دولار. ويأتي هذا مع انخفاض نصيب الولايات المتحدة في سوق الفضاء الدولي من ٧٣٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٥ ، ولكنها لا تزال تمتلك أكثر من نصف الأقمار الاصطناعية الموجودة في الفضاء.

تحتفظ كل من الصين واليابان والهند بمشروعها الوطني الخاص، بالإضافة إلى وجود أطر للتعاون الدولي في برامجها الفضائية، وإن كانت الصين أقلها انفتاحا . ومثلت تلك الدول أسواقا صاعدة في مجال المنتجات الفضائية وتطبيقاتها في النواحي التجارية، والعلمية، والاتصالات، وتوقعات الأرصاد الجوية، والكشف عن الموارد الطبيعية، ومراقبة التغيرات المناخية، ورصد الكوارث الطبيعية كالزلازل، والبراكين، وحرائق الغابات، وموجات التسونامي البحرية، واستخدام خرائط الفضائية، والتخطيط للتنمية المستدامة، وفي تطبيقات الطب والتعليم عن بعد، ومكافحة الجريمة كالقرصنة في أعالي البحار، وحماية الأمن الغذائي، و يعد الفضاء مصدرا للطاقة البديلة في دول تعاني نقصا في إمدادات الطاقة(٥).

وقد انعكس التنافس بين الصين واليابان والهند على تطور برامجها الفضائية، والتقدم في الصواريخ الباليستية، وعدد الأقمار الصناعية التي يتم إطلاقها، وتنوع أغراضها بين الطابع السلمي والعسكري، وكذلك في عدد العلماء المدربين، وفي تخصيص الميزانيات، وفي السعي للتعاون الدولي مع غيرها في النشاط الفضائي، والإسهام في محطة الفضاء الدولية، بالإضافة لنصيب تلك الدول في السوق الدولي للمنتجات الفضائية ودورها في النمو الاقتصادي بها .

الصين قوة فضائية جامحة :

أكدت الصين في وثيقة أصدرتها عام ٢٠٠٢ أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ على مصالحها القومية، وتنفيذ استراتيجيتها في التنمية، وتنفيذ سياسة دفاعية قوية، واستكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمة الأغراض السلمية، والخوف من تمكن الولايات المتحدة من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل .

وقد أثار قيام الصين فى عام ٢٠٠٧ بتدمير القمر الصناعى الصينى "فنج يون ١سى" المخصص لأبحاث الأحوال الجوية فى الفضاء الخارجى - حيث ضربته بصاروخ مضاد للأقمار الصناعية - مخاوف اليابان والولايات المتحدة وتايوان وروسيا والاتحاد الأوربى من خطر تطوير تلك القدرات وتوجيهها ضد الأقمار الصناعية الأمريكية فى الفضاء. وبالرغم من تأكيد الصين الالتزام بالتجارب السلمية لتطوير أبحاث الفضاء الخارجى، فإن برنامج الفضاء يقع تحت سيطرة جيش التحرير الصينى، ويوفر له خبرة فى الاتصالات وتكنولوجيا الصواريخ، وقدرات الحرب ضد الأقمار الصناعية. ولم تكن هذه التطبيقات العسكرية للبرنامج الصينى خافية عن أعين اليابان والهند اللتين عبرتا عن قلقهما البالغ من هذا الوضع. وأكدت وزارة الدفاع الأمريكية أنه نظرا للتطور الصينى من ناحية، والاعتماد العسكرى الأمريكى على الفضاء من ناحية أخرى، فإنه قد يندلع مستقبلا صراع فى الفضاء بين الدولتين، وقد تكون شرارته الخلاف حول جزيرة تايوان.

تعتزم الصين إقامة قاعدة لها دائمة على سطح القمر، والقيام بتطوير أنظمة التشويش والتعطيل لأنظمة تحديد المواقع، وبناء وتصميم مركبات تعمل كجسم طفيلى لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية، فضلا عن تدعيم إمكاناتها فى مجال إطلاق الأقمار الصناعية المختلفة(٦).

وتعد الصين ثالث بلد فى العالم يبعث بالإنسان خارج الكوكب بعد الولايات المتحدة وروسيا، ويقدر أنها من الممكن أن تصبح قادرة على إرسال رواد فضاء للقمر، بحلول عام ٢٠٢٥، واستكشاف كوكب المريخ بحلول عام ٢٠١٣، وكوكب الزهرة بحلول عام ٢٠١٥.

الهند قوة فضائية فى الطريق :

يشهد برنامج الفضاء فى الهند تقدما ملموسا بما يجعلها فى مصاف الدول الرائدة كالبرازيل وروسيا والصين، وتتمتع بمزية عقد اتفاق استراتيجى مع الولايات المتحدة فى المجالات النووية والفضائية والصاروخية، إلى جانب تعاونها مع روسيا وإسرائيل المتقدمة فى النشاط الفضائى(٧).

حققت الهند نجاحات فى تطبيقات الفضاء بما جعلها تقارب الصين باستثناء مجالات المركبات المأهولة واستكشاف الفضاء. وعلى الرغم من تأكيد الهند أن تقدمها فى مجال الصواريخ وتكنولوجيا الأقمار الصناعية لن يتم توظيفة عسكريا، فإنها تقدمت فى التطبيقات العسكرية كمهام الاستطلاع، والتحكم، والسيطرة، ودعم برنامج الصورايخ الباليستية متوسطة المدى، فضلا عن ارتباط منظمة الفضاء بوزارة الدفاع الهندية.

وتهدف الهند من برنامجها الفضائى إلى الحفاظ على أمنها القومى الإقليمى، خاصة فى إطار توتر علاقاتها مع باكستان، ومواجهة الصين ببناء قدرات ذاتية فى مجال الصواريخ الدفاعية، وذلك خوفا من ضرب باكستان أو الصين الأقمار الصناعية للهند. وتتخوف الهند من نقل تكنولوجيا الصين فى مجال قصف الأقمار الصناعية فى الفضاء إلى باكستان لموازنة المساندة الأمريكية للهند. ويعزز من هذه المخاوف وجود اتفاق بين الصين وباكستان للتعاون فى مجال التكنولوجيا المتقدمة، قدرت قيمته بنحو ٢٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠٩، إلى جانب سعى باكستان لإطلاق أول أقمارها الصناعية عام ٢٠١١ .

وتسعى الهند لتطوير سادس برنامج فضائى للوصول إلى القمر بعد روسيا والولايات المتحدة واليابان والصين ووكالة الفضاء الأوروبية. وتخطط لإرسال أول رحلة مأهولة للفضاء بحلول ٢٠١٥، وبعثة مأهولة للقمر بحلول ٢٠٢٠، وذلك بعد نجاحها فى ٢٠٠٨ فى إطلاق أول مركبة فضائية آلية لتصبح خامس دولة تصل إلى المدار القمرى بمساعدة أمريكية وأوروبية. وقد سمح ذلك للهند بمجاراة الصين واليابان وفتح فى الوقت ذاته مجال التنافس بينها(٨).

وتتميز الهند بوجود طلب عالمى على خدماتها الفضائية لرخص تكلفتها عن أسعار السوق بنحو ٣٥ ٪، وتوافر الكوادر البشرية الماهرة، وامتلاكها شبكة واسعة من الأقمار الصناعية التجارية، مقارنة بأى دولة أخرى فى العالم. وتعد العمود الفقرى لنمو أسواق الهواتف الذكية والقنوات الفضائية والتنبؤ والتجسس العسكرى.

اليابان قوة فضائية بدعم أمريكى :

تم إنشاء برنامج الفضاء اليابانى فى عام ٢٠٠٣، وتبلغ ميزانيته السنوية ٢,٥ مليار دولار أمريكى. وقد أدانت اليابان بشدة تجربة الصين فى تدمير قمر صناعى عام ٢٠٠٧، وهو ما دفعها لإطلاق أربعة أقمار صناعية للتجسس فى منطقة آسيا والمحيط الهادى لمدة أربع وعشرين ساعة فى اليوم، بعد فترة لا تتعدى شهرا من التجربة الصينية(٩).

فى ٢١ مايو ٢٠٠٨، وافق مجلس الشيوخ اليابانى على قانون لائحة الفضاء الأساسية : (The Basic Space Bill) والتى تدعو للعمل على دعم أمن اليابان بتنمية استخدام الفضاء الخارجى، ومساندة كل أنشطة البحث والتطوير المتعلقة به، ودعم تنمية الصناعات الفضائية، وتحديد السياسة الفضائية، ومنع عسكرة الفضاء الخارجى(١٠). وتعكس هذه اللائحة قدرا من التحرر من القيود القانونية على تسليح اليابان، كما فتحت الباب لتطوير أقمار صناعية لأغراض الأمن العسكرى والوطنى لمواجهة التهديدات التى يمثلها تقدم الصين فى برنامجها الفضائى، والطموحات النووية لكوريا الشمالية(١١).

هذا، وقد سمح القانون للجيش اليابانى بإطلاق أقمار صناعية للتجسس والتحذير من إطلاق صواريخ، لكنه لم يسمح بوضع أسلحة هجومية فى الفضاء .وجاءت تلك السياسة الجديدة بعد انتقادات لعملية فصل تطوير برنامج الفضاء عن الجيش منذ عام ١٩٦٩، لأنها تعرقل النمو التكنولوجى، والمطالبة بألا يتم التركيز على الأبحاث والتطوير فقط، بل أيضا على تحقيق التوازن بين الصناعة والأمن (١٢).

وتؤكد اليابان كغيرها أهمية منع عسكرة الفضاء الخارجى ومواجهه الصواريخ الباليستية عابرة القارات. وتولى وزارة الدفاع اليابانية اهتماما خاصا للتطور فى الجيش الصينى لإدراكها أن التوتر بشأن تايوان سيضع الولايات المتحدة ومعها اليابان فى مواجهة أو صراع مع الصين.

وسوف تصبح مسألة خلق توازن مع الصين هدفا

استراتيجيا ملحا إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من قواعدها فى اليابان وكوريا الجنوبية. وتتطلع اليابان لبناء محطة فضائية ملائمة للبشر والهبوط على القمر بحلول عام ٢٠٢٠، وبناء قاعدة على سطحة بحلول عام ٢٠٣٠(١٣). ويتميز برنامج الفضاء فى اليابان بالتقدم عن غيره من البرامج فى الاستخدامات السلمية، مثل إطلاق مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من الفضاء الخارجى بحلول عام ٢٠٣٠، وافتتاح أول فندق فضائى عام ٢٠١٢ .

التداعيات الأمنية للتقدم الصينى فى الفضاء الآسيوى :

يمثل برنامج الفضاء الصينى تحديا للولايات المتحدة والهند واليابان. ورغم أن الصين تتخلف عن مواكبة التقدم الأمريكى فى الفضاء بما يزيد على أربعة عقود، فإنها تسير بخطى سريعة للحاق بالتفوق الأمريكى، وسد الفجوة بينها وبين روسيا. وتدرك الصين أن وضعها فى القرن الـ ٢١ يتطلب قدرة هائلة على امتلاك القوة الفضائية التى تؤهلها لأن تصبح قوة عظمى فى المستقبل، حيث سيصبح التفوق فى مجال الفضاء معيار التفوق فى القرن الجديد، كما كانت القوة البحرية هى معيار القوة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، والقوة الجوية فى القرن العشرين.

وقد سعت الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على الفضاء الخارجى، وهو ما عبر عنه تبنى الرئيس السابق "بوش" استراتيجية فضائية تدعو لحرية تحرك الولايات المتحدة، وحقها فى منع الأنشطة الفضائية لأى دولة مناهضة لمصالحها إذا لزم الأمر. كما تمسكت الولايات المتحدة بمشروع مظلة الصواريخ الدفاعية، التى لا تعنى سوى تحييد وشل الأسلحة النووية لجميع الدول الأخرى، وحماية أجوائها بإسقاط أى صواريخ باليستية تحمل رءوسا نووية. كما سعت الإدارة الأمريكية لإنشاء قيادة عسكرية فضائية جديدة تكون مسئولة عن القوات والقواعد العسكرية الفضائية، ونشر الأسلحة الهجومية والدفاعية فى الفضاء الخارجى. وقد توجت تلك السياسة بانسحاب الولايات المتحدة من طرف واحد من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية فى ٢٠٠٢ .

وفى يونيو ٢٠١٠، تبنى الرئيس "أوباما" استراتيجيه جديدة تجاه الفضاء الخارجى، ركزت على أهمية التعاون الدولى فى مجال الفضاء الخارجى، وعبرت عن رغبة الولايات المتحدة الملحة فى البدء فى معاهدة للحد من الأسلحة الفضائية، ولاقت تلك السياسة الجديدة ترحيبا من الصين ووضعتها تحت التقييم والاهتمام(١٤).

ونظرت اليابان والهند لتلك السياسة نظرة إيجابية لاعتمادهما فى برنامجيهما الفضائى على التعاون الدولى، خاصة مع الولايات المتحدة، بخلاف الصين التى تتعاون مع الخارج فى أضيق الحدود، وتحاول الحفاظ على سرية برنامجها الفضائى.

وهناك اتجاهات داخل الإدارة الأمريكية تدعو إلى تعزيز التعاون الفضائى مع الصين للحفاظ على الطابع السلمى لبرنامجها من ناحية، ولمواجهة العجز المالى فى وكالة ناسا الفضائية البالغ ميزانيتها ١٨ مليار دولار بما يهدد تفوقها فى الفضاء لصالح الصين من ناحية أخرى. كما ترى أن من شأن ذلك دعم التعاون الدولى فى استكشاف الفضاء الخارجى.

فى المقابل، يرى آخرون فى الإدارة الأمريكية أن التعاون مع الصين يواجه عقبات متعددة، منها سجل الصين فى مجال حقوق الإنسان، وأن التعاون معها قد يساعد فى انكشاف القدرات الأمريكية فى مجال الفضاء الخارجى أمام الصين، مما قد يزيد من مناخ الشك المتبادل بين الدولتين. ويرى هؤلاء أن ذلك التعاون يجب أن يحظى بموافقة اليابان، الحليف الاستراتيجى، وكذلك الهند.

ويترتب على تفوق برنامج الفضاء الصينى تداعيات أمنية بالنسبة لدول الجوار والولايات المتحدة، ومستقبل التنافس فى الفضاء الخارجى. يزيد التفوق الصينى من قابلية تعرض المصالح الحيوية العسكرية الأمريكية للخطر، خاصة ما يتعلق بالصواريخ الباليستية وصورايخ كروز التى تستمد معلوماتها من الأقمار الصناعية، وهو ما يعظم من الخطر الذى يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة وحلفاؤها فى آسيا. كما يجعل ذلك الانتصار الأمريكى فى أى معركة عسكرية محتملة مع الصين باهظ التكاليف، مما يشكل قيدا فى مسألة اللجوء للقوة العسكرية، ويعزز من مركز الصين التفاوضى فى أى صراع قادم.

من ناحية أخرى، من شأن توسع البرنامج الفضائى الصينى أن يمد ميدان المعركة والمواجهة مع الولايات المتحدة من الأرض إلى الفضاء الخارجى، وذلك لارتباط النصر فى العمليات القتالية التقليدية بتكنولوجيا الفضاء.

كما يمثل هذا البرنامج تحديا استراتيجيا للهيمنة التقليدية للولايات المتحدة على الفضاء الخارجى، وتحديا لحلفائها فى جنوب وشرق آسيا التى تتعاون مع الولايات المتحدة فى المجال الفضائى كاليابان والهند. وسيؤدى التفوق الصينى فى مجال الفضاء أيضا إلى تغيير موازين القوى الإقليمية، مما سيزيد العبء الأمنى على الولايات المتحدة.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعانى من عدم وجود أنظمة دفاعية على أى من الأقمار الصناعية الخاصة بها، فى الوقت الذى تتمتع فيه الصين - وربما روسيا - بالقدرة على تدمير أقمار صناعية فى المدار الأرضى المنخفض، وهو ما يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وأمن الفضاء بصفة عامة.

مستقبل عسكرة الفضاء الخارجى :

على الرغم من أن الفضاء الخارجى لم يشهد بعد حربا بالمعنى التقليدى، فإن هناك اتجاها متزايدا "لعسكرة" الفضاء، بما يهدد بتحوله لساحة حرب فى المستقبل. لم يعد الهدف من سباق الفضاء مجرد السيطرة على القمر أو استكشاف الكواكب خارج المجموعة الشمسية، كما لم يعد مقصورا على دولتين فقط - الولايات المتحدة وروسيا - بل تشترك فيه العديد من الدول فى آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ويشهد الفضاء الخارجى تزايد عدد الأقمار الصناعية لدرجة غير مسبوقة، فضلا عن اعتماد البرامج الفضائية على السرية فى شقيها المدنى والعسكرى، وعلى التقدم فى مجال أجهزة الكمبيوتر الفائقة.

ويشكل تنامى الاستخدامات العسكرية فى مجال الفضاء ضررا على دول العالم بشكل عام، بالإضافة إلى "القوى الفضائية".

إن الدول ذات القدرات الفضائية سوف تتعرض - فى حالات النزاع - إلى هجوم يمتد إلى كافة أنظمتها الفضائية، بما فيها الاستخدامات ذات الطابع المدنى، مما ستكون له تأثيرات تمس الأمن الجماعى الدولى، حيث إن تعاظم الاعتماد على الفضاء الخارجى فى الاستخدامات السلمية يمثل مصلحة استراتيجية دولية. إن زيادة عدد الدول المالكة للأقمار الصناعية تطرح إشكالية التوظيف الفعلى لهذه الأقمار، وأثر استخداماتها العسكرية على المنشآت المدنية والحيوية فى العالم.

يضع ذلك العالم أمام ضرورة البحث عن حلول وبدائل لمنع عسكرة الفضاء. وتلعب الدول الكبرى، كروسيا والولايات المتحدة، دورا مهما فى هذا الصدد، حيث يمكنها أن تعمل على ضبط سباق التسلح فى الفضاء الآسيوى لعلاقتها القوية مع اليابان والهند وباكستان، بالإضافة إلى الصين.

على المستوى العملى، تركز الولايات المتحدة على تخفيض قابلية استهداف أسطولها من الأقمار الصناعية. أما أغلب الدول الأخرى ذات القدرات الفضائية، فتبحث بدلا من ذلك عن إجراءات دبلوماسية وقانونية متعددة الأطراف. تشمل الخيارات المتاحة فى هذا الصدد معاهدات لمنع مضادات الأقمار الصناعية، والأسلحة المنشورة فى الفضاء، والإجراءات الطوعية التى قد تساعد على بناء شفافية وثقة متبادلتين.

ويمثل التوصل لاتفاقية لمنع التسلح فى الفضاء الخارجى، إلى جانب تفعيل اتفاقية الفضاء الخارجى والأجرام السماوية لعام ١٩٧٦، خطوة مهمة فى سبيل الحفاظ على أمن الفضاء. تنبع صعوبة التوصل لآليات لمنع تسلح الفضاء من أن تكنولوجيا الفضاء يمكن أن تستخدم عسكريا أو مدنيا على حد سواء. ولذلك، يتطلب تحقيق هذا الهدف وجود دور قوى للأمم المتحدة فى الحفاظ على الاستخدام السلمى للفضاء الخارجى، بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن يلعبه الرأى العام العالمى، والمجتمع المدنى العالمى فى العمل على فرض حظر على نشر واختبار واستخدام الأسلحة فى الفضاء الخارجى، ضمن اتفاقيات الحد من التسلح، وفى مواجهة تلوث الفضاء بالمخلفات والشظايا التى تمثل خطرا على الأقمار الصناعية التى تدور حول الأرض.

الهوامش :

1- Brent D. Ziarnick ," The Space Campaign: Space-Power Theory Applied to Counter space Operations", Air & Space Power Journal - Summer 2004.

-http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/apj/apj04/sum04/ziarnick.html#ziarnick

وانظر أيضا موقع عالم الفضاء الأمريكى جيمس أبوج (Jawes Oberg)

http://www.jamesoberg.com

2- Grace V. Jean, "Space Programs Poised for Major Expansion in Asia", National Defense Magazine, November .2008.

-http://www.nationaldefensemagazine.org/archive/2008/November/Pages/SpaceProgramsPoisedforMajorExpansioninAsia.aspx

3- Peter J Brown, China fears India-Japan space alliance, Asia Times, Nov. 12, 2008.

- http://www.atimes.com/atimes/South_Asia/JK12Df.02html

4- Stuart Wiggin, Asian space race more about prestige than power, Global Times, October 24, 2010.

- http://opinion.globaltimes.cn/foreign-view/2010-10/.585161html.

5- David Soo, "Asian Space", International Institute for Asian Studies. Iiasnewsletter, Issue 30, March 2003, www.iias.nl/iiasn/30/IIASNL30_.46pdf

6- Jonathan Adams, China is on path to militarization of space," The Christian Science Monitor, October 28, 2010 http://www.csmonitor.com/layout/set/print/content/view/print/332521

7- Ashley J. Tellis, "China's Space Capabilities and U.S. Security Interests", CARNEGIEENDOWMENT, October 2008

- http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=22595

8- Jeff Foust,"The other Rising Asian Sspace Power" The Space Review, December 18,, 2006 http://www.thespacereview.com/article/1/768

9- Gordon Turner, "China and Japan in new space race?", www.geek.com. Nov. 1, 2007

- http://www.geek.com/articles/news/china-and-japan-in-new-space-race-2007111/

10- Manuel Manriquez، James Martin,"Japan's Space Law Revision: the Next Step Toward Re-Militarization?", Center for Nonproliferation Studies, January 2008

- http://www.nti.org/e_research/e3_japan_remilitarization.0108html

11- Staff WritersTokyo,"China's space development can pose military threat to Japan," Space Daily، March 26, 2008 http://www.spacedaily.com/reports/Chinas_space_development_can_pose_military_threat_Japan_.999html

12- Devin Montgomery, Japan upper house approves bill militarizing space program, May 21, 2008.

- http://jurist.law.pitt.edu/paperchase/05/2008/japan-upper-house-approves-bill.php

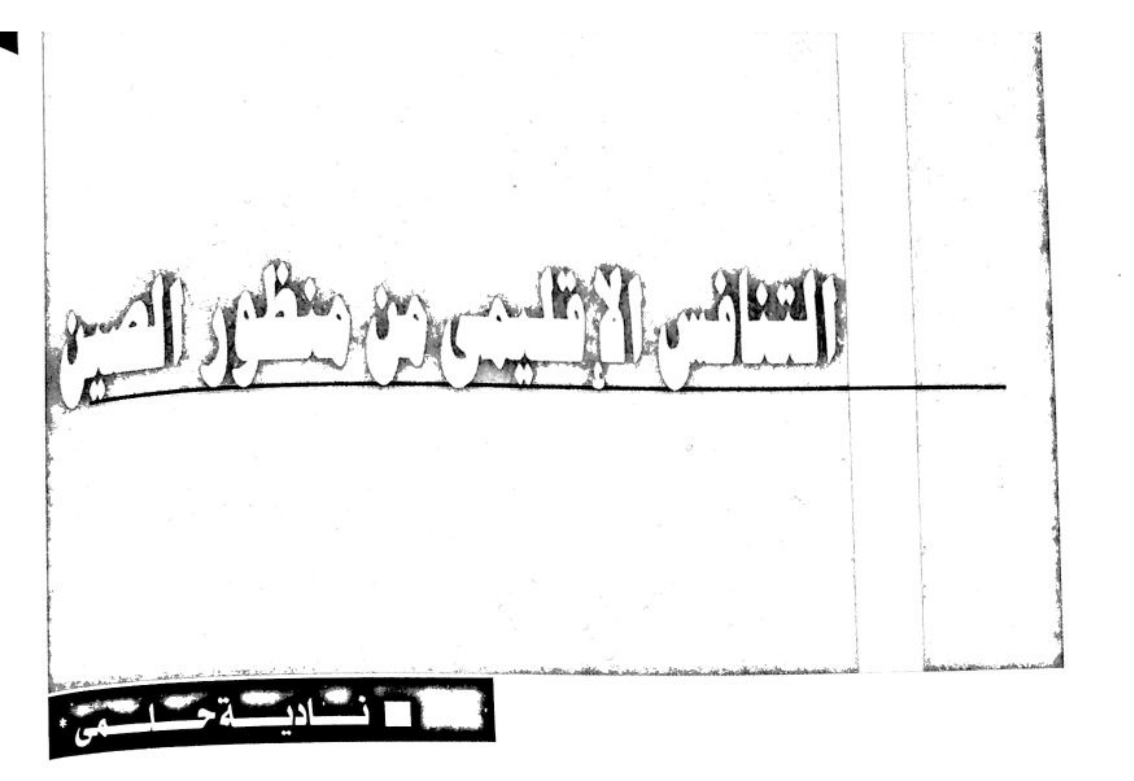
13- JAPANESE SPACE PROGRAM - Japan | Facts and Details

- http://factsanddetails.com/japan.php?itemid=876&catid=26&subcatid=163

14- Peter J Brown, Asia takes stock of new US space policy, Asia times، South Asia، July 16، 2010

- http://www.atimes.com/atimes/South_Asia/LG16Df.02html





٥ التنافس الإقليمي من منظور الصين

نادية حلمي*

تقع القارة الآسيوية فى قلب الجدل الدائر حول مستقبل النظام الدولى، ونمط توزيع القوى بداخله. وقد ذهبت العديد من الآراء إلى أن القرن الحادى والعشرين سيكون "قرنا آسيويا" بامتياز، فى ظل صعود قوى آسيوية كبرى، مثل الصين والهند واليابان.

تقع الصين فى قلب هذا الاهتمام العالمى، حيث تشير العديد من الدراسات فى علم العلاقات الدولية إلى أنها فى سبيلها لأن تكون اللاعب الدولى الأول. فقد تبوأت الصدارة الاقتصادية كأكبر مركز صناعى فى العالم، وثانى أكبر اقتصاد عالمى من حيث الإنتاج. إلا أن هناك رأيا يؤكد أن الصين غير مؤهلة للعب مثل هذا الدور، ليس فقط لما يواجهه من مشاكل داخلية - مثل الفساد، والبطالة، والتفاوت الاقتصادى بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية، والنزعات الانفصالية فى بعض المناطق - ولكن أيضا لأنها تواجه تحديات إقليمية ودولية، مثل التوتر الذى يشوب علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومشكلة تايوان، والمنافسة اليابانية للمكانة الصينية، والقلق من العلاقة المتنامية بين الولايات المتحدة والهند.

لذلك، فإن الاختلاف وتضارب المصالح بين هذه القوى الآسيوية الصاعدة قد يلقى بظلال من الشك على فرضية الصعود الآسيوى.

العلاقات الصينية - الهندية :

تعتبر الهند الصين جارا إقليميا، وربما صديقا، تعقد معه علاقات اقتصادية مثمرة جدا، لكنها فى الوقت ذاته تمثل لها التحدى الاستراتيجى الأكبر(١). أما الصين، فترى أنه حتى الآن لم تتمكن الهند من منافستها استراتيجيا. لكن فى حال تباطؤ نمو الاقتصاد الصينى، واستمرار التصاعد الهندى اقتصاديا، فإن النظرة الاستراتيجية للصين تجاه الهند قد تتغير.

وبينما تثق الصين فى قدرتها على البقاء فى وضع استراتيجى أفضل من الهند، فإنها فى الوقت نفسه قلقة من العلاقة المتنامية بين الهند والولايات المتحدة، خاصة أن الهند تبقى شريكا استراتيجيا متواضعا تجاريا للصين(٢).

العلاقات الهندية - الصينية :

لعل أهم ما يميز العلاقات الهندية-الصينية المعاصرة هو تأرجحها، إذ شهدت تغيرا من التفاؤل المفرط إلى الشك وعدم الثقة، ثم إلى الوفاق، لتتراجع عنه أخيرا بعض الشىء، الأمر الذى يمكن معه التمييز بين محطات أربع رئيسية.

يمثل الاعتراف الهندى بالصين المحطة الرئيسية الأولى فى العلاقات بين البلدين. فعندما برزت جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام ١٩٤٩، كانت الهند أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة. وكان رئيس الوزراء الهندى آنذاك جواهر لال نهرو يأمل فى أن البلدين سوف يقفان معا لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق على الساحة العالمية. ولذلك، مارست الهند ضغوطا لكى تحصل جمهورية الصين الشعبية على مقعد دائم فى مجلس الأمن، بدلا من الصين الوطنية (فرموزا)، كما لم تساند الهند الموقف الأمريكى فى مواجهة الصين بصدد الحرب الكورية(٣).

وتتمثل المحطة الثانية فى التدهور الكبير الذى شهدته العلاقات بين البلدين، بدءا من عام ١٩٥٩ بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت، التى تعد من أخطر المشاكل التى عكرت -ولا تزال- صفو العلاقات بين الهند والصين، وتسببت فى

(*) باحثة مصرية متخصصة فى الشئون الصينية، مقيمة فى العاصمة الصينية "بكين".

اندلاع الحرب بينهما عام ١٩٦٢ . ورغم أن هذه الحرب كانت حربا خاطفة ومحدودة من الناحية العسكرية، فإنها تركت بصمات عميقة الأثر على العلاقات بين البلدين. فقد مثلت صفعة قوية لهيبة الهند، ومست فى الصميم كرامتها وكبرياءها ومكانتها الدولية والإقليمية. فضلا عن ذلك، فقد ولدت سباقا للتسلح وحربا باردة بين البلدين الجارين، إذ لجأت خلالها الصين ليس فقط إلى تطوير علاقاتها مع باكستان، بل وإمدادها بالصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية، ولجأت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى السابق(٤).

أما المحطة الثالثة فى العلاقات بين البلدين، فتتمثل فى الوفاق الذى عرفته عقب الغزو السوفيتى لأفغانستان الذى امتد خلال الفترة بين عامى ١٩٧٩ و١٩٩٨، والتى شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة. بلغ هذا الوفاق ذروته عام ١٩٩١، عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين، أثناء زيارة رئيس الوزراء الصينى "لى بنج"، والتى تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسئول صينى رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود.

جاءت المحطة الرابعة والأخيرة فى العلاقات الهندية - الصينية مع التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨، والتى تعد بمثابة نقطة تراجع بارزة فى العلاقات الثنائية بين الهند والصين. بيد أنه رغم الانتقادات الصينية للهند، فإن موقف الصين إزاء التفجيرات النووية الهندية لم يكن عدائيا(٥).

ويمثل كل من العامل الأمريكى والباكستانى متغيرا جوهريا له تأثيره فى العلاقات الهندية -الصينية. ينطلق أثر العامل الأول من نظرة كل من الهند والصين إلى علاقة الآخر بالولايات المتحدة. ففى الوقت الذى كانت فيه العلاقات الصينية -الأمريكية غير مستقرة بصفة عامة خلال العقد الأخير من القرن العشرين - بسبب الخلافات حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان، والدعم الأمريكى لتايوان، وضرب السفارة الصينية فى بلجراد، وحادثة طائرة التجسس الأمريكية قرب جزيرة هاينان الصينية - كانت العلاقات الهندية - الأمريكية على الجانب الآخر تشهد تحسنا واضحا فى كثير من المجالات. وكان الاستثناء لذلك، العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على الهند عشية التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨، والتى أملتها القوانين الأمريكية الداخلية. أما العامل الباكستانى، فيبرز تأثيره السلبى فى العلاقات الهندية -الصينية فى الدعم الذى تحصل عليه باكستان من الصين، خاصة فى مجال التكنولوجيا النووية(٦).

عوامل التقارب والالتقاء بين الهند والصين:

تتفق الصين مع الهند على السعى لوضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، باعتبار أنه ليس فى صالح أى منهما. كما يتعاونان فى القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على كل منهما، وهو ما دفع البلدين إلى إقامة جماعة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولى، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها.

وفى مجال التعاون التجارى، تعتبر الصين الشريك التجارى الأكبر للهند فيما يخص التجارة السلعية، على الرغم من أن واردات الولايات المتحدة من خدمات تكنولوجيا المعلومات الهندية أوصلت التبادل التجارى بين البلدين (الهند والولايات المتحدة) إلى ٥٠ مليار دولار.

ورغم زيادة معدلات التبادل التجارى بين الهند والصين، فإن الترتيبات التجارية بين البلدين غير متوازنة وغير منسجمة، حيث تعانى الهند عجزا فى الميزان التجارى يقدر بنحو ٦,٨ مليار دولار. فبينما تعتبر المواد الخام هى صلب الصادرات الهندية، فإنها تستورد بشكل أساسى السلع الصينية المصنعة.

وتعتبر الصين والهند أسرع الأسواق المستهلكة للطاقة نموا على مستوى العالم، حيث تأتى الصين فى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة فى استهلاك النفط، كما أنه من المتوقع أن ينمو الاستهلاك الهندى من النفط بمعدل يتراوح بين ٣,٦٪ و٤,٣٪ من الاستهلاك العالمى سنويا، وقد تتضاعف هذه النسبة بحلول عام ٢٠٣٠، مما سيجعل الهند ثالث أكبر دولة مستهلكة للنفط قبل عام ٢٠٢٥(٧). وقد أدى تصاعد معدلات الاستهلاك إلى زيادة البلدين من حجم استثماراتهما فى حقول النفط الأجنبية، واعتمادهما على مصادر الطاقة الأجنبية، ومن ثم ازدادت حساسيتهما الشديدة تجاه التغيرات التى تشهدها الأسواق العالمية للطاقة.

وربما يشكل ذلك سببا فى سعى البلدين إلى تحقيق مزيد من التعاون فى مجالات الطاقة، إذ حققا شراكة بالفعل فى اثنين أو ثلاثة مشاريع دولية للطاقة، من ضمنها الاستثمارات فى كولومبيا وسوريا.

وقد حققت الصين نجاحات أكثر من الهند فى هذا المجال، مستخدمة علاقاتها السياسية والاقتصادية، وأبرز مثال على ذلك التوجه الصينى صوب إفريقيا(٨).

أبرز جوانب الخلاف والاختلاف بين البلدين:

تنظر الهند إلى الصين باعتبارها مصدر تهديد تقليدى ونووى لأمنها. كما أن فشل البلدين فى حل النزاع الحدودى بينهما يبقى حالة من الإحباط وعدم الثقة لدى الهنود، لا سيما وأن الصين قد حلت معظم مشاكلها الحدودية مع جيرانها الآخرين.

وتمثل العلاقات العسكرية الصينية - الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية - الصينية، إذ يعتقد القادة الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها.

وتعارض الصين الرغبة الهندية فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن. فالصين تخشى من استخدام وضع الهند كعضو دائم فى مجلس الأمن من قبل القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، فى تشكيل حلقة احتواء فى مواجهتها، خاصة إذا ما نجحت اليابان هى الأخرى فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن(٩).

وتظل قضية الحدود أحد مواطن النزاع بين العملاقين الهندى والصينى. وترجع النزاعات الحدودية بين الدولتين إلى خمسة عقود خلت، وأدى ذلك لنشوب حرب عام ١٩٦٢ بين البلدين، انتصرت فيها الصين. بيد أن الجانبين خففا من حدة القلق حول مسألة الحدود، فقد عبرت الهند عن أن التبت جزء لا يتجزأ من الأراضى الصينية. وفى المقابل، اعترفت الصين، فى عام ٢٠٠٣، بكون سيكيم Sikkim جزءا من الهند.

ورغم المحادثات رفيعة المستوى بين الجانبين بخصوص الحدود، فلا يزال التوصل إلى تسوية شاملة أمرا مستبعدا. فالصين تعلن من حين لآخر أن إقليم آروناتشال براديش (شمالى شرق الهند) - والذى يعتبر جزءا من الحدود المتنازع عليها بين الجانبين، ويقطنه عدد كبير من السكان - جزء من أراضيها.

ولا ينفى وجود بعض أوجه التعاون بين البلدين حقيقة وجود أهداف ومصالح متعارضة فى شأن القضايا الإقليمية. فالهند لا تريد لقوة واحدة أن تسيطر على آسيا، كما تسعى إلى تعزيز حضورها ودورها فى القارة الآسيوية. وعلى الجانب الآخر، تريد الصين أن ترى نفسها "قائدا بلا منازع" فى آسيا، وتفضل أن تتعامل مع آسيا كمناطق إقليمية ثانوية مثل جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشمالها، وشمال شرق آسيا، وتلعب هى دور اللاعب المركزى بين هذه المناطق، مقابل إبقاء الدور المحورى للهند فقط فى جنوب آسيا.

هذه الأهداف والطموحات والمفاهيم المتعارضة انعكست فى صورة عدم توافق بين أهداف الصين والهند فى المنظمات الإقليمية المختلفة، حيث اكتسبت الصين صفة مراقب فى رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمى SAARC. وتعتبر الهند شريكا للحوار فى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) AS-EAN، وعضو منتدى الآسيان الإقليمى ARF، وعضو قمة شرق آسيا، رغم جهود الصين لمنع انضمامها، كما تحظى بصفة مراقب فى منظمة شنغهاى للتعاون(١٠).

ويرى بعض صانعى السياسات فى جنوب آسيا أن الهند سوف تتحول من الصديق المؤيد للصين إلى المنافس اللدود. ويعللون ذلك بتطلعات النخبة الهندية -خاصة البراهمينيين - نحو السيطرة والهيمنة العالمية، الأمر الذى ظهر جليا منذ تسلم حزب "بهارتيا جاناتا" السلطة الهندية فى عام ١٩٩٨، وإصراره منذ ذلك الحين على لعب دور القوة الكبرى فى المنطقة. فمنذ ذلك الوقت، عملت الهند على توسيع العمق البحرى والاستراتيجى الهندى من "أندومان" إلى جزر "نيكوبار"، وتدشين قواعد هندية فى فيتنام وطاجكستان، وتوسيع الاتصالات الدفاعية والأمنية الهندية، لكى تشمل إيران واليابان وكوريا الجنوبية، وتعميق الدبلوماسية الدفاعية الهندية فى مختلف ربوع آسيا. كما انخرطت الحكومة الهندية فى مشاريع الطرق الكبرى بالقارة الآسيوية، مثل مشروع الطريق السريع بين الهند وتايلاند وميانمار، وعلى إجراء اختبارات نووية فى عام ١٩٩٨، وهو ما أثار غضب الصينيين(١١).

ومن ثم، يجوز القول إنه إذا أبقت الهند على ذلك التقدم المطرد فى تدفقاتها الاستثمارية، وتوازناتها التجارية، وإنفاقاتها الدفاعية، وتطوير القوى العسكرية والصاروخية، وبناء قواعد عسكرية فى الخارج، وسعيها الدءوب للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن، فإنها ستكون حتما فى مواجهة تحد عنيف وضروس من قبل القوى الإقليمية الأخرى، خاصة الصين، على امتداد السنوات القادمة.

مستقبل العلاقات الهندية - الصينية:

يمكن القول إن الصراع بين البلدين لا يرتكز فى حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة، بقدر ما يمثل صراعا على النفوذ الإقليمى. فضلا عن أن كليهما يرغب فى علاقات سلمية مع جيرانها لحاجتها إلى تركيز الانتباه على الأمور الداخلية، وفى مقدمتها موضوع التنمية. فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند، لا سيما الاستفادة من خبرة الهند فى مجال أنظمة المعلومات التى قطعت فيها الهند شوطا كبيرا. الأهم من ذلك، أن التقارب الصينى - الهندى يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة، الأمر الذى يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح ندا للولايات المتحدة فى غضون ربع القرن القادم، كما يمكنه أن يبعد الصين عن مساندة باكستان فى مواجهة الهند بصدد قضية كشمير.

وفى هذا الإطار، ثمة مدرستان متمايزتان فى الرؤية المستقبلية لهذه العلاقات. المدرسة الأولى ترجح اتجاه الدولتين إلى مزيد من علاقات التعاون بما يخلق مستقبلا بما يعرف بـ "التطبيع الصينى - الهندى". أما المدرسة الثانية، فترى أنه رغم هذه العلاقات التعاونية، فإن الاتجاه الغالب سيكون هو استمرار حالة العداء الأزلية التى رافقت الدولتين لأمد طويل.

وعن تفسير التعاون والتقارب بين الهند والصين فى السنوات الأخيرة من القرن الماضى، يرى أنصار المدرسة الأولى أن التجارة والاقتصاد، وليس سواهما، هما ما يقربان العملاقين الآسيويين لبعضهما بعضا، ويساعدهما فى التغلب على حواجز الخوف والهواجس من أجل نظام اقتصادى دولى أكثر عدلا ومساواة. فالعملاقان يعانيان مما أفرزته العولمة من تحديات اقتصادية وتجارية، ومن الطموحات الأمريكية والأوروبية التى تريد رسم العالم من خلال رؤيتها الخاصة. لقد أدرك العملاقان أن استسلامهما لمشاحناتهما الثنائية سيوقعهما فى النهاية تحت سياط القوى العظمى. وأكبر دليل على هذا التوجه ما فعلته الهند والبرازيل والصين فى أثناء محادثات التجارة العالمية فى "كانكون"، من استفزازات وإحباطات للولايات المتحدة والكتلة الغربية بأكملها.

على النقيض من ذلك، ترى المدرسة الثانية أن القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تكون أكثر استعدادا للهجوم والتصادم، وتنزع إلى القوة وإلى بسط هيمنتها الإقليمية عبر الأراضى والبحار. وهذا ما ينطبق بالضبط على الصين والهند، فهما عملاقان آخذان فى بسط هيمنتهما الإقليمية فى آسيا، ومتشابهان فى تعداد السكان، ومختلفان فى الرؤى والأفكار، وهو ما يبشر بتوجه تلك العلاقة التى بينهما إلى حلبة التنافس، لا إلى آفاق التعاون(١٢).

وترى هذه المدرسة أنه رغم مظاهر التقارب التى حدثت بين

العملاقين فى العامين الأخيرين، فإن نقاط الاختلاف قد فاقت نقاط الائتلاف على جميع المستويات الدولية والإقليمية والثنائية. فعلى المستوى الدولى -على سبيل المثال- تعارض الصين بشدة الأحادية الأمريكية وتدخلاتها "الوقائية،" بينما توافق الهند على تلك العقيدة "الوقائية". وعلى المستوى الثنائى، لا يزال العملاقان يتنازعان على الحدود فيما بينهما، فضلا عن خلافاتهما حول السياسة النووية. فقد قامت الهند بتأييد المبادرة الأمريكية للدفاع الصاروخى الوطنى، بينما قامت الصين بالاعتراض عليها بشدة.

وما يثير مخاوف الصين أيضا هو الطموحات الهندية الإقليمية فى ظل ذلك المناخ التجارى المنعش بالمنطقة، لا سيما أن الهند قد شرعت فى توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول آسيوية مختلفة، امتدت من وسط إلى جنوب آسيا ثم شرقها، وهى متفوقة على الصين بجدارة فى مجالى التكنولوجيا المعلوماتية وتصنيع الأدوية (توجد ١٥ شركة هندية لتكنولوجيا المعلومات فى الصين).

التنافس الصينى - الأمريكى على الهند :

تبدى الولايات المتحدة اهتماما بالصين، بوصفها ركيزة أساسية فى الرؤية الأمريكية للحفاظ على الأمن والسلام فى آسيا، جنبا إلى جنب مع اليابان، كما أصبحت الهند خلال العقد والنصف عقد الماضيين عنصرا رئيسيا فى هذه الرؤية، وهو الأمر الذى يفسر تطور العلاقات الأمنية بين الجانبين، وتصديق الولايات المتحدة على مساعدة الهند لتصبح قوة كبرى(١٣).

وبالتالى، فإن علاقة هندية - صينية منسجمة تلقى ترحيبا أمريكيا، لأنها ستحفظ السلام والنمو الاقتصادى فى المنطقة. وهناك توافق كبير داخل الولايات المتحدة حول تفضيل خيار المشاركة بدلا من المواجهة مع كل المشاركين، فى حالة توازن القوى الآخذة فى الظهور.

وتبدو الرؤية الأمريكية لمستقبل آسيا مناسبة للهند أكثر منها للصين، حيث تفترض دورا أمريكيا محوريا فى آسيا لأجل غير مسمى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السياسة الأمريكية لا ترى فى الهند مجرد موازن للصين، ولكن ترى فيها لاعبا رئيسيا مع الولايات المتحدة وآخرين، فى ظل شبكة معقدة من القوى الآسيوية والعلاقات التجارية. وسوف تكون المصالح الأمنية المتشابهة للولايات المتحدة والهند فى آسيا أحد أسس الشراكة المستقبلية بين الولايات المتحدة والهند، وستحتاج السياسات الأمريكية فى القارة الآسيوية إلى أن تعكس الفروق الدقيقة فى العلاقات الصينية - الهندية، وكيفية توظيفها فى خدمة الأهداف الأمريكية فى المنطقة(١٤).

تقول التقارير والدراسات الجارية حول الصين إن البيئة الاستراتيجية للصين تعرضت لتغيرات هائلة منذ أواخر السبعينيات، نتيجة التفاعل بين أطراف ومعطيات متعددة ومعقدة. وفى هذا الإطار، فكما أن الولايات المتحدة تشكل تهديدا محتملا للصين، فإنها أيضا سوق أساسية للصادرات الصينية. واليابان قوة اقتصادية وأكثر استقلالية وأقل ارتباطا بالولايات المتحدة، ولها صلات تجارية واستثمارية مع الصين، والهند تحقق نهضة عسكرية واقتصادية، والدول الآسيوية، وبخاصة فى جنوب شرق وشرق القارة، تبنى أسواقا واعدة(١٥).

وستظل الولايات المتحدة تمارس تأثيرا حاسما فى البيئة الأمنية المستقبلية للصين. وتتطلب المصالح الجيوبوليتكية الأمريكية أن تكون الصين ضعيفة نسبيا ومنقسمة على نفسها. ومن وجهة النظر الصينية، يقول واضعو السياسة العامة فى الصين إن واشنطن ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور بكين قوة اقتصادية وعسكرية كبرى. ولكن الصين، فى الوقت نفسه، تنظر إلى الولايات المتحدة كدولة لا غنى عنها لتطوير الصين، وكسوق تجارية كبرى لها، وكمصدر مهم للتقنية والمعرفة، وكصرح علمى لتخريج الآلاف من المهندسين والعلماء الصينيين.

هل يمكن أن تصبح الهند والصين حليفتين فى المستقبل؟

ترى الباحثة أنه من المتوقع أن تصير توجسات الصين الأمنية والعسكرية تجاه الهند هى المحدد الأساسى لسياسة الدولة الصينية تجاه منطقة جنوب آسيا. فالمشاحنات الصينية - الهندية فى جنوبى آسيا وفى شمالى المحيط الهندى ليست بأمر مستبعد، بل من المفترض أن تصبح فى المستقبل القريب ظاهرة مهيمنة على القارة الآسيوية. أما المحدد الآخر للسياسة الصينية تجاه منطقة جنوب آسيا، فهو يتمثل فى النزاعات الصينية - الهندية حول الحدود، وبالتحديد فيما يخص إقليم "التبت" الذى هو بمثابة الملعب الاستراتيجى الذى لن تستطيع الصين الاستغناء عنه أبدا.

ومن منظور الدوائر الصينية، فإن الهند هى الوحيدة التى لديها الإمكانية والرغبة لكى تقف فى مواجهة حقيقية مع الصين. إلا أنه كما تشكل الطموحات الهندية الجارفة خطرا على الصين، فإن الأخيرة أيضا تشكل خطرا مماثلا على الهند، وهو الذى يتمثل فى ذهاب نحو ٩٠٪ من مبيعات الأسلحة الصينية إلى الدول التى تقع على حدود الهند، والتى كانت دوما تكره تطلعات الهيمنة الهندية فى المنطقة، ومن ثم كان لجوؤها إلى تدشين علاقات أمنية مع قوى إقليمية أخرى، مثل الصين، أو مع قوى غير إقليمية، مثل الولايات المتحدة، على أن يكون الهدف من وراء ذلك هو إحداث توازن مضاد مع الهند.

وقد أدى ذلك إلى بزوغ تحالف صينى مع "جيران" الهند "الصغار" الأمر الذى جعل الصين تتبوأ مكانة فى بالغ الأهمية لدى هؤلاء "الصغار"، وفى منطقة جنوب آسيا ككل. أضحت الصين تمثل عنصر الاستقرار لديهم، وكذلك عنصر القوة التى تمكنهم من اتخاذ قرارات وسياسات مستقلة عن الدولة الهندية. هذا فضلا عن الدور الاقتصادى المهم الذى تلعبه الصين فى المنطقة، فى كل من باكستان وبنجلاديش ونيبال وسيريلانكا، حيث تعتبر الداعم الاقتصادى الأول لتلك الدول، خاصة باكستان التى تتمتع -مقارنة بجميع دول المنطقة - بعلاقة وطيدة جدا مع الصين. وهكذا، نرى كيف تستخدم الصين الاقتصاد فى فرض الضغوط على الهند(١٦).

يضاف لذلك أن الاتفاقيات التى تمت بين الطرفين حول "حفظ السلام والهدوء" فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٦ لا تسهم فى حل النزاع

الحدودى. فالهند ترى أن حل هذا النزاع سوف يمهد الطريق إلى نشر الجيش الهندى على حدودها مع باكستان، وهو ما تعترض عليه الصين، لأن مثل هذا الإجراء سيكون على حساب باكستان الصديق التاريخى للصين، إضافة إلى كونه سيحبط الاستراتيجية الصينية القديمة التى كانت دوما تحرص على وضع الهند تحت ضغط استراتيجى من الجبهتين الباكستانية والصينية. وكانت النتيجة هى بقاء الحدود الصينية - الهندية - وهى أطول حدود فى العالم بين دولتين، حيث تبلغ ٤٠٠٤ كيلومترات- الحدود الوحيدة التى لم توضح بعد، رغم أن الصين قد استطاعت التفاوض بشأن حدودها مع كل من روسيا وآسيا الوسطى وفيتنام فى أواخر التسعينيات.

لم تقم الصين منذ عام ١٩٦٣ بالدخول فقط فى تحالفات سياسية وعسكرية مع باكستان لاحتواء "الخطر المشترك" المتمثل فى الهند، بل توغلت أيضا فى منطقة جنوب آسيا كساحة أكثر ملاءمة وسهولة لبسط النفوذ. ففى منطقة شرق آسيا، تقف القوى الثلاث (روسيا واليابان والولايات المتحدة) متحدية للصين. وفى منطقة غرب آسيا، تقف معظم الدول الإسلامية التى لا تتمتع بعلاقات وطيدة مع الصين. أما منطقة جنوب آسيا، فهى الساحة الأيسر اختراقا من قبل الصين، فهى لا تحتوى إلا على عدو واحد، هو الهند، ومن ثم كان تدخل الصين التدريجى فى المنطقة منذ النصف الثانى من القرن العشرين، الأمر الذى أتى على حساب الهند التى ترى أن الصين تشكل خطرا عليها أكثر من الخطر الذى تشكله باكستان. وقد أعرب رئيس الدفاع الهندى، جورج فيرنانديس، عن ذلك قبل شروع الهند فى اختباراتها النووية عام ١٩٩٨، عندما وصف الصين بأنها تمثل "تهديدا أكبر" من باكستان، لأنها صارت "محاصرة" من قبل الأنشطة العسكرية الصينية(١٧).

وثمة محور آخر للتنافس يتمثل فى السعى إلى السيطرة على الطرق البحرية، فقد سعت الصين إلى حماية طرقها التجارية ووارداتها النفطية عبر المحيط الهندى، الأمر الذى استفز الهند التى سعت دوما - ولا تزال تسعى - إلى الهيمنة على المحيط الهندى، كما يرى المحللون والمراقبون الصينيون. بل إن الهند اتجهت نحو تحدى تلك الهيمنة البحرية الصينية فى المنطقة من خلال سياسة "انظر إلى الشرق" التى تتلخص فى تعميق التعاون العسكرى والاقتصادى بين الهند ودول شرق وجنوب شرق آسيا بهدف التأثير فى النفوذ الصينى، ومن ثم شهدنا التدريبات البحرية المشتركة بين الهند وفيتنام وجنوب كوريا وماليزيا واليابان.

على أى حال، ورغم أن كلتا المدرستين لديها من الأدلة ما يثبت وجهة نظرها، فإنه يمكن القول إن العلاقة الصينية - الهندية هى مزيج من التنافس والتعاون. فكما يتصارع العملاقان من أجل النفوذ والقوة فى آسيا، فهما يشتركان أيضا فى مصالح عدة، تمتد من حفظ الاستقرار الإقليمى واستغلال الفرص الاقتصادية، إلى اكتشاف الأسواق الجديدة، وضمان الحصول على مصادر الطاقة، وتحسين التجارة الإقليمية. ومن ثم، فإنه على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والتجارية والبيئية، يمكن للعملاقين أن يتقاربا ويتعاونا أكثر من أن يتصادما ويتعاركا، حيث لم يتردد العملاقان الآسيويان فى أن يستفيدا كل الاستفادة من تلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية التى نشأت فى العقد الماضى، لكى تخفف قليلا من الآثار الشرسة للعولمة الاقتصادية(١٨).

إنه لا يمكن للعملاقين أن ينعما بالاستقرار فى المنطقة إلا إذا اتخذا مواقف أكثر اتزانا. فالصين مثلا ملزمة بأن تكون أكثر اتزانا فى توجهها نحو منطقة جنوب آسيا لتقى المنطقة من اندلاع سباق نووى هندى -باكستانى طويل الأمد. كما أن الصين تدرك أن تحالفها مع باكستان يوفر لها الوصول الآمن إلى القواعد البحرية فى "كاراتشى" و"أورمارا" و"جوادار" القريبة لمدخل الخليج الفارسى ووسط آسيا، نظرا لأن موقع باكستان الجغرافى يطل على مداخل ثلاثة (جنوب وغرب ووسط آسيا). وترى الصين أن باكستان هى الأقدر على منع استفحال الهيمنة الهندية فى جنوبى آسيا، ومن ثم، فإنها تضخ معوناتها الاقتصادية الضخمة فى قلب باكستان.

وقد قابلت الهند ذلك بتدشين تجمعات اقتصادية إقليمية جديدة مثل BIMSTEC وSAFTA ، وعزلت عنها باكستان عمدا لمحاولة شل الاقتصاد الباكستانى، إلا أنها تسعى فى الوقت ذاته إلى الاستفادة من الوضع الجيو-استراتيجى المتميز الذى تتمتع به باكستان. فموقعها الجغرافى يمكن أن يسهم فى ربط الهند بأسواق الطاقة وسط وغرب آسيا والخليج. فالهند التى ترغب فى دور اقتصادى أكبر بالمنطقة، ستفعل كل ما فى وسعها للحصول على أكبر استفادة اقتصادية من باكستان، وهو ما سيتطلب من الهند تهدئة وتيرة الصراع إلى أقصى درجة ممكنة. بمعنى آخر، إذا أرادت الهند أن تصير قوة عظمى فى يوم من الأيام، فعليها التطبيع مع الصين وباكستان. وقد تجلت بوادر هذا التطبيع فى يناير ٢٠٠٤، حينما أدلى "فاجبايى" بكلمته الشهيرة قائلا: "يجب على الهند ألا تبقى حبيسة للماضى. نحن حاربنا طويلا، واكتفينا .. نحن لن نستطيع إضاعة أموالنا على الحروب .. من الذى سيستفيد من هذا الصراع". وتجلت أكثر حينما بادر وزير الخارجية الباكستانى "خورشيد قاصورى" -بعد حديث "فاجبايى" مباشرة- بإعلانه عن عدم لجوء بلاده إلى أى منتديات دولية لحل النزاع مع الهند، وإنما لجوؤها إلى الهند مباشرة لتتم تسوية النزاع فى ظل المحادثات الثنائية(١٩).

العلاقات الصينية - اليابانية :

الصين واليابان دولتان متجاورتان. ومنذ تطبيع العلاقات بينهما فى عام ١٩٧٢، تطورت العلاقات الثنائية بينهما تطورا كبيرا، ولاسيما فى المجالات الاقتصادية والتجارية. وفى السنوات الأخيرة، واجهت تلك العلاقات صعوبات متزايدة بسبب الطرف اليابانى. فعلى الرغم من النداءات المشروعة لشعوب البلدان التى راحت ضحية للحرب العدوانية التى شنتها اليابان، فإن رئيس الوزراء اليابانى "كويزومى" أصر عدة مرات على زيارة معبد يازوكونى تكريما لمجرمى الحرب اليابانيين، الذين ارتكبوا جرائم غير إنسانية بحق الصين وجيرانها الآسيويين خلال الحرب العالمية الثانية. الجانب الصينى يعارض بحدة مظاهر التكريم تلك من قبل الزعماء اليابانيين، فالاعتراف بتلك المرحلة من التاريخ

ومعالجتها معالجة صحيحة هما أساس تحسن العلاقات الصينية - اليابانية، ويشكلان أيضا شرطا أساسيا لكى تكتسب اليابان بالفعل ثقة البلدان الآسيوية والمجتمع الدولى. وتبقى الرغبة الصينية فى أن يحترم الزعماء اليابانيون التزاماتهم والاعتذار عن العدوان المرتكب، وألا يقدموا على ما من شأنه جرح مشاعر شعوب البلدان الضحية. ويعتقد الباحثون أن المشكلة التاريخية تظل عقبة فى وجه تطور العلاقات بين البلدين. وإن لم تراع الحكومة اليابانية تماما مشاعر الشعب الصينى، فإن العلاقات بين البلدين ستزداد سوءا. ومن ناحية أخرى، عززت الحكومة اليابانية علاقات التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة، كما طورت علاقاتها الجوهرية بالسلطات التايوانية، ولم تكف عن تكثيف بناء قواتها المسلحة، الأمر الذى أثار أيضا سخط الشعب الصينى وقلق السلطات الصينية. من المؤكد أن العلاقات الصينية - اليابانية سوف تشهد نموا تدريجيا على مدى العشرين سنة المقبلة. لكن نظرا لوجود بعض الأمور غير الواضحة، سوف تشهد هذه العلاقات فترات من عدم الاستقرار، وهو ما سيشكل تحديا مهما، سواء للصين أو لليابان(٢٠).

محاور العلاقات الصينية - اليابانية :

المحور التاريخى :

من المعروف أن اليابان كانت قوة استعمارية احتلت مناطق واسعة من دول شرق آسيا، وارتكبت العديد من المجازر بحق أهل تلك المناطق، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذى لايزال يشكل عقدة لدى حكومات وشعوب تلك الدول، خاصة الصين والكوريتين، لاسيما أن تلك الدول اعتبرت أن حكومة "كويزومى السابقة" التى كانت توصف بأنها قومية متشددة - حيث دأب رئيس وزرائها على زيارة معبد "يازوكونى" كتمجيد لضحايا الحرب العالمية الثانية، بمن فيهم الذين أدينوا بأعمالهم الإجرامية فى المناطق التى استعمروها - مستفزة وأحد مصادر التوتر. وفى هذا الإطار، صدر فى اليابان سلسلة من كتب التاريخ للمرحلة الإعدادية، الأمر الذى كان بمثابة القشة التى قسمت ظهر البعير فى العلاقات الصينية - اليابانية، حيث أثارت غضب الشارع الصينى ومعه الكورى أيضا. وصفت كتب التاريخ هذه المذابح التى ارتكبها اليابانيون فى الفترة الممتدة بين ديسمبر ١٩٣٧ ومارس ١٩٣٨ - والتى أدت إلى مقتل ما بين ٣ آلاف و٥ آلاف صينى - بأنها مجرد "حدث"، وأن الاستعمار اليابانى لشبه الجزيرة الكورية قد ساهم فى تحديثها. وقد ذلك أثار سخط الكوريتين، حيث طالبتا اليابان بعدم طمس الحقائق التاريخية، والاعتراف بما سببته من أسى لشعوب تلك المنطقة، وتقديم الاعتذار التعويضى لهم، كما احتجت الصين لدى حكومة اليابان على هذا الأمر أيضا(٢١).

المحور الجغرافى :

لا شك فى أن اليابان تعتبر عملاقا اقتصاديا على الصعيد الدولى. لكن بغض النظر عن وجهة النظر التى تستبعد أن تتحول اليابان إلى قطب كبير يقود العالم لأسباب عديدة، فإن هناك حقيقة مفادها أن أى عملاق اقتصادى لا بد أن يضعف ويتراجع إذا ظل محصورا فى إطار ضيق، وبالتالى فهو يحتاج إلى توسيع دائرة قدراته البشرية وموارده الطبيعية، وهذا يستلزم توسعا جغرافيا خارج إطار حدود الدولة المعروفة ليتناسب كل ذلك مع حجمه الاقتصادى. ويبدو أن اليابان تدرك واقعها فى هذا المجال، وهى من هذا الباب لها العديد من الخلافات الحدودية مع جيرانها الصين وكوريا الجنوبية. وقد أثار غضب الصين قيام اليابان بمنح شركاتها النفطية الحق فى التنقيب عن النفط والغاز المحتملين فيما يسمى "خط الترسيم" فى بحر الصين الشرقى. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية فى ١٣ أبريل ٢٠٠٥ إن هذا "عمل استفزازى خطير ضد حقوق الصين وقاعدة العلاقات الدولية، وإننا سنتمسك بحق اتخاذ المزيد من رد الفعل. إن قيام اليابان بفرض "خط الترسيم" الذى عينته من جانب واحد على الصين له تداعيات خطيرة ولن نعترف به أبدا". وتضامنت كوريا الجنوبية مع الصين فى هذا الصدد، حيث انتقد رئيس وزراء كوريا الجنوبية فى اليوم نفسه اليابان لادعائها بامتلاك أراض بوصفه تشويها للتاريخ. وأضاف: "لن نتسامح أبدا بشأن أى ادعاء يابانى بامتلاك أراض تابعة لكوريا الجنوبية"، فى إشارة إلى جزر دوكو التى تبعد نحو ٨٩ كم جنوب شرق جزيرة أوليونج بكوريا الجنوبية، و٧٠ كم شمال غرب جزيرة أزكى اليابانية.

المحور السياسى :

على عكس ما حدث فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمت تسوية النزاعات التاريخية بين القوى العظمى، خاصة بين فرنسا وألمانيا- إذ اعتذرت هذه الأخيرة رسميا عن اعتداءاتها العسكرية وجرائم الحرب التى ارتكبتها بحق الأمم والشعوب الأوروبية - فإن مصالحة وتسويات كهذه لم تحدث فى القارة الآسيوية فيما بعد الحرب. وفى وقت يتراجع فيه النفوذ العسكرى الأمريكى فى المنطقة، فإنه لم تتوافر بعد بنية تحتية أمنية إقليمية متعارف عليها، ويمكن لدول المنطقة الانتماء إليها، والتعاون الإقليمى فى إطارها. ويكمن الخوف من أن استمرار النزاعات الإقليمية دون حل قد يؤدى إلى تصاعد سباق التسلح البحرى بين دول المنطقة. وليس فى سباق تسلح خطير من هذا النوع ما يحمل مؤشرات سلام واستقرار أمنى لمنطقة يهددها استمرار النزاعات الخطيرة العالقة، لاسيما فى شبه الجزيرة الكورية. ورغم الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للمنطقة بالنسبة للمصالح الأمريكية، فهناك الآن بين ساسة واشنطن من بدأ يعيد النظر فى استمرار الالتزامات الأمنية الأمريكية إزاء منطقة جنوب شرق آسيا، وفيما إذا كان قد حان وقت الانسحاب العسكرى الأمريكى منها أم لا، خاصة مع استنزاف قدرات الجيش الأمريكى فى عدة حروب وجبهات قتالية متفرقة فى مختلف دول العالم ومناطقه(٢٢).

وفى هذا الإطار، هناك مخاوف صينية من أن تكون تصرفات اليابان مدفوعة فى الآونة الأخيرة من الولايات المتحدة، لاسيما وأن الولايات المتحدة تسعى لتجنب المواجهة المباشرة مع الصين، لأنها ستكون مدمرة. وتزداد هذه الشكوك بتزامن هذا التوتر فى العلاقات اليابانية - الصينية مع اتهام الولايات المتحدة للصين بالإصرار على خفض قيمة عملتها الوطنية، ورفض تعويمها، مما يستهدف إضعاف الدولار الأمريكى. كما أن التوتر تزامن مع

الضغط الأمريكي والياباني على أوروبا لعدم رفع حظر تصدير السلاح إلى الصين. وهناك أوساط صينية تعتبر أن الولايات المتحدة تدفع اليابان لمضايقة الصين في عدد من القضايا لمحاصرتها، لعل ذلك يؤخر من تقدمها، ويعرقل نموها، ويحفظ للولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي - اليابان - التفوق والنفوذ. وهذا ما يمكن استنتاجه من الموضوعات الخلافية السياسية القوية مع الصين، والتي تدور حول الموقف الياباني من تايوان، والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، والعلاقات الأمريكية - اليابانية القوية على حساب منطقة شرق آسيا(٢٣).

فاليابان تدعم استقلال تايوان بشدة، وتكاد تكون من أكثر الدول فعالية في هذا المجال. ولا يمكن فهم الموقف الياباني من تايوان إلا في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة، والهدف من ذلك إضعاف الصين وتطويقها. هذا فيما يتعارض مطلب حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن مع الصين، على اعتبار أن الأخيرة تعتبر أن اليابان ستكون سلاحا أمريكيا ضد الصين، خاصة إثر المساعي الأمريكية الحثيثة لإقناع اليابانين بتعديل دستورهم، مما يمكنهم من عودة التصنيع العسكري، واستحداث وزارة الدفاع غير الموجودة أصلا في اليابان بحكم الدستور، والحق في استخدام القوة والانتشار في الخارج، وبالتالي دفع اليابان لأن تكون قوة نووية (لأن جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين يحتكرون القوة النووية بالإضافة إلى باكستان والهند وإسرائيل) في وجه الصين لاستنزافها في سباق تسلح، تكون الولايات المتحدة الرابح الأساسي من ورائه.

وفي هذا الإطار، اعتبرت صحيفة "الشعب" اليومية الصينية في ١٤ أبريل ٢٠٠٥ أن "هناك دولا أحق من اليابان لتكون عضوا دائما في مجلس الأمن، وأنه على اليابان أن تحل مسألة قديمة جديدة قبل النظر في مقعدها في مجلس الأمن، وهي: "أتود اليابان أن تكون دولة في الغرب أو في آسيا؟"، في إشارة إلى التحالف الأمريكي - الياباني القوي على حساب دول المنطقة(٢٤).

المحور الثابت .. الاقتصاد :

في ظل هذه المحاور المتغيرة والمتوترة، كان هناك دائما محور ثابت، لا بل متطور إيجابيا في العلاقة بين البلدين، ألا وهو المحور الاقتصادي.

تشير التقارير الدولية إلى أن قيمة التجارة الثنائية بين البلدين قد بلغت في النصف الأول من العام الجاري ١٢,٦ تريليون ين (١٤٦,٨ مليار دولار)، بزيادة قدرها ٣٤,٥٪ عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي عام ٢٠٠٩، شكلت الصين الوجهة الأولى للصادرات اليابانية، بواقع ١٨,٨٨٪ من إجمالي هذه الصادرات، تلتها الولايات المتحدة بواقع ١٦,٤٢٪، ثم كوريا الجنوبية ٨,١٣٪، وتايوان ٦,٢٧٪، وهونج كونج ٥,٤٩٪.

كذلك، احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان في العام نفسه بواقع ٢٢,٢٪، تلتها الولايات المتحدة بواقع ١٠,٩٦٪، ثم استراليا ٦,٢٩٪، والمملكة العربية السعودية ٥,٢٩٪، ودولة الإمارات العربية المتحدة ٤,١٢٪، وكوريا الجنوبية ٣,٩٨٪(٢٥).

وعلى الرغم من أن العامل الاقتصادي تتفوق فيه اليابان إلى الآن، مقارنة بالشق العسكري أو السياسي أو الديموجرافي للصين، فإن هناك توقعات من قبل مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي بأن يتساوى الناتج المحلي الصيني مع بريطانيا، وألمانيا، واليابان في الأعوام القليلة القادمة. بمعنى أنه حتى فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي، فإن كفته ستميل في المستقبل إلى الصين، ولذلك فمن مصلحة اليابان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين. إذ على الرغم من أن حجم التجارة بين البلدين بلغ ١٨ مليار دولار، فإن الصين تراجعت من حيث كونها الشريك التجاري الأول للصين إلى المرتبة الثالثة، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، فاليابان أولت التوتر في العلاقة بين البلدين أهمية بالغة، خاصة بعد أن هدد الصينيون بمقاطعة البضائع اليابانية، وحاولوا الضغط على الصين، عندما قالوا إنها هي الخاسرة، مع العلم بأن اليابان ستتضرر كثيرا في حال إذا ما تم ذلك. وقد حاولت اللعب على أوتار المساعدات، والتهديد بقطعها أو تخفيضها، انطلاقا من أن الصين هي أكبر ثاني دولة مستقبلة للمنح اليابانية في العالم بعد إندونيسيا.

فعلى سبيل المثال، حصلت بكين على ٦٨٦ مليون دولار كمساعدات إنمائية من طوكيو في عام ٢٠٠١ . أما الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين، فقد وصلت إلى مستوى غير مسبوق في عام ٢٠٠٢ عندما وصلت إلى ٢,٦ مليار دولار. ولذلك، يؤكد العديد من المراقبين السياسيين أن التوتر السياسي المتزايد يثير قلقا وعدم ارتياح في العديد من دوائر رجال الأعمال اليابانية، نظرا لأن هذا التوتر ينعكس بدوره على فرص نمو الشركات اليابانية العاملة في السوق الصينية. ولكن في الوقت نفسه، يبدو أن العامل الاقتصادي هو الذي سيجمع الطرفين من جديد، ويبدد التوتر في العلاقات الثنائية، أو يؤخر حسمها على الأقل(٢٦).

إلى أين تتجه العلاقات اليابانية - الصينية؟

في السابع من سبتمبر عام ٢٠١٠، اصطدم قارب صيد صيني بقاربين لقوات خفر السواحل اليابانية في مياه بحر الصين الشرقي، قرب جزيرة "سيناكو"، كما تسميها اليابان، أو "دياويو"، كما تسميها الصين، غير المأهولة بالسكان. وتصاعدت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين، عندما اعتقلت السلطات اليابانية قبطان القارب الصيني. وعلى الفور، أدى ذلك الإجراء إلى إثارة مظاهرات احتجاجية معادية لليابان في مختلف المدن والمحافظات الصينية، بينما هددت بكين باتخاذ إجراءات عقابية تجارية ضد طوكيو. ورغم إطلاق الأخيرة للقبطان الصيني المعتقل في نهاية الأمر، فإنها امتنعت عن الاعتذار رسميا عن اعتقاله لسلطات بكين. وتعد الأزمة الحالية الأسوأ في الموقف بين العملاقين الآسيويين، منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام ١٩٧٢(٢٧).

فقد صرحت "جيانج يو"، المتحدثة باسم الخارجية الصينية، بأن "النزاعات على السيادة على أراض تمثل حساسية بالغة. إذا

تم التعامل معها بشكل غير ملائم، فيمكن أن تضر بالعلاقات الصينية - اليابانية الأوسع نطاقا".

كما قالت إن "جزر دياويو هى أرض لا يمكن فصلها عن الصين، وتطبيق الجانب اليابانى للقانون المحلى على قوارب الصيد الصينية التى تعمل فى هذه المنطقة سخيف وغير مشروع وغير سليم، ولن تقبل الصين ذلك أبدا". وتابعت "نتمنى أن يدرك الجانب اليابانى مدى خطورة الوضع وجديته".

وقد استدعت هذه الأحداث الخلفية التاريخية المتوترة بين البلدين، وتداعيات الاحتلال اليابانى لمعظم أراضى الصين قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. وحذرت وسائل إعلام صينية من أن هذا اعتقال اليابان للربان الصينى سيثير غضب الرأى العام.

مظاهرات معادية :

وقد تظاهر بالفعل أكثر من مائة صينى قرب السفارة اليابانية فى بكين، مرددين هتافات "تسقط اليابان"، و"تذكروا ١٨ سبتمبر"، أى ذكرى بدء الاجتياح اليابانى لمنشوريا فى ١٩٣١. هذا، وكانت السلطات الصينية قد استدعت خمس مرات وبدون جدوى سفير اليابان فى بكين للمطالبة بإطلاق سراح قبطان المركب، بينما دعا كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية إلى التحلى بالهدوء.

وقال "هوانج دا هوى" - وهو خبير فى شئون العلاقات الصينية - اليابانية بـ "جامعة رنمين" فى بكين - "من الممكن أن تتسبب هذه القضية بسهولة فى تصاعد التوترات وتشعل الرأى العام الصينى". وأضاف "سيشعر الجمهور الصينى بأن من الخطأ تقديم أى تنازلات، وكذلك الرأى العام اليابانى، وربما يؤدى هذا إلى تكون نقطة احتكاك صعبة".

تحت سطح هذه الأزمة، تكمن عدة عوامل تساعد على تفسير هذا الغضب المتبادل، أولها: تركة عقد الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية التاريخية التى ترتبت على غزو اليابان لمنشوريا فى عام ١٩٣١، ثم الحرب اليابانية على الصين عام ١٩٣٧. وكان الاحتلال اليابانى للصين وحشيا، خاصة الوقائع التى عرفت فى تاريخ تلك الحرب بـ "اغتصاب نانجينج". وإلى اليوم، لم تعتذر اليابان رسميا لجارتها الصين عن جرائم الحرب التى ارتكبتها بحقها وحق مواطنيها. تسبب أحداث هذه المرحلة التاريخية الكثير من التعقيدات فى حاضر علاقات طوكيو بكل من الكوريتين ودول منطقة جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الصين.

ويتلخص العامل الثانى فى أن لكل من الصين واليابان ادعاءات بشأن تبعية مناطق ومياه إقليمية فى بحر الصين الشرقى. وبالنظر إلى تنامى حاجة كل من الدولتين للطاقة والوقود، فإن لهذا العامل أهمية كبيرة، حيث تسعى كل منهما لإجراء حفريات ومشاريع إنتاج للنفط والغاز الطبيعى فى مناطق تدعى كل منهما تبعيتها لمياهها الإقليمية. وبسبب تأثير مثل هذه العوامل، فإنه من السهل أن يخرج أبسط نزاع بين البلدين عن حدود السيطرة، ما لم يتوافر حل دبلوماسى لترسيم الحدود الإقليمية فى مناطق النزاع المذكورة.

وفى إطار هذا النزاع، فقد وقعت مواجهة بين متظاهرين صينيين وحرس خفر السواحل اليابانيين فى سبتمبر من عام ١٩٩٨، انتهت بغرق قارب "باو دياو هو" الذى كان يقل المتظاهرين الصينيين. وفى يونيو من عام ٢٠٠٣، حاولت مجموعات من الصين وهونج كونج الرسو بقارب صيد صغير فى الجزيرة المتنازع عليها. بيد أن تلك المحاولة لم تنجح، إذ تمكنت قوات خفر السواحل اليابانية من توجيه القارب بعيدا عما تزعم اليابان أنها حدود إقليمية تابعة لها. وفى الرابع والعشرين من مارس ٢٠٠٤، اعتقلت السلطات اليابانية سبعة من الناشطين الصينيين الذين تمكنوا من الرسو بقاربهم فى أراضى الجزيرة الرئيسية بين مجموعة جزر سينكاكو.

ترتبط التوترات المتصاعدة بين الصين واليابان أيضا بمواصلة الأولى زيادة حجم وانتشار أسطولها البحرى، خاصة فى مياه البحار الواقعة شرقى وجنوبى الصين. ولا يقتصر القلق الذى تثيره هذه التحركات العسكرية البحرية الصينية على السلطات اليابانية وحدها، بل يطال القوات الدفاعية لدول عديدة أخرى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان وكوريا وفيتنام، وغيرها من الدول الإقليمية التى لها تاريخ طويل من النزاع العسكرى مع بكين.

وترى الباحثة أنه ليس هناك على المستوى الدولى أو الإقليمى من يريد توترا فى العلاقات اليابانية - الصينية، أو من يرغب فى تصعيد الموقف، والإجماع على ذلك ظاهر للعيان. ولذلك، على جميع الأطراف التعامل مع هذه الأزمة بكثير من الصبر والحكمة، لأن تدهور الموقف، حتى بالمعنى السياسى والإعلامى، لا يخدم أحدا على الإطلاق.

مستقبل العلاقات الصينية - اليابانية :

فى مجال السياسة، طرحت الصين ثلاثة مبادئ لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اليابان فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧١، وهى أن جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة التى تمثل الصين، وأن تايوان جزء مقدس لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، وأن المعاهدة بين اليابان وحكومة جيانج كاى شيك غير شرعية وليست فعالة ومن الضرورى إلغاؤها. وفى الـ ٢٥ من سبتمبر عام ١٩٧٢، زار رئيس الوزراء اليابانى "تاناكا كاكوى" الصين. وفى الـ ٢٩ من سبتمبر ذلك العام، أصدرت حكومتا الصين واليابان بيانا مشتركا أعلنتا فيه عودة العلاقات الصينية - اليابانية إلى طبيعتها.

ويحرص البلدان على تطوير العلاقات، وتحقيق التعاون الفعال فى مختلف المجالات، ودفع عجلة الإنجازات الإيجابية. تعتبر كل من الصين واليابان أحدهما شريكا تجاريا مهما للآخر، حيث أصبحت اليابان أكبر شريك تجارى للصين لـ ١٠ سنوات متتالية، كما أصبحت الصين ثانية أكبر سوق للصادرات اليابانية.

وبعد توقيع اتفاقية التعاون التكنولوجى الصينية - اليابانية فى مايو عام ١٩٨٠، شهد التعاون التكنولوجى بين البلدين تطورا سريعا ومستمرا.

وفى ٦ من ديسمبر عام ١٩٧٩، وقعت الصين واليابان اتفاق التبادلات الثقافية الذى أكدتا فيه أن البلدين سيجريان تبادلات

فى مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والرياضة. وفى عام ٢٠٠٢، قررت حكومتا البلدين إقامة "عام الثقافة الصينية"، و"عام الثقافة اليابانية". بالإضافة إلى ذلك، أقام الجانبان المخيم الصيفى للشباب والناشئين الصينيين واليابانيين والكوريين الجنوبيين، ومسابقة المعارف التليفزيونية الصينية واليابانية والكورية الجنوبية، والمنتدى الاقتصادى الصينى - اليابانى.

القضايا الحساسة:

* القضية الأولى: هى قضية معرفة التاريخ، وهى قضية سياسية حساسة فى العلاقات الصينية - اليابانية. ومنذ عام ٢٠٠١، عدلت اليابان كتب التاريخ المدرسية، حيث تجاهلت، من وجهة نظر الصين، وحرفت تاريخ غزو اليابان للصين. كما كان للزيارات المتعددة لرئيس الوزراء اليابانى الأسبق جونيتشيرو كويزومى إلى ضريح يازوكونى تأثيرات سلبية فى العلاقات الصينية - اليابانية.

* القضية الثانية: هى قضية تايوان. إن الموقف الصينى من العلاقات بين اليابان وتايوان واضح، وهو أن الصين لا تعترض على الاتصالات الشعبية بين اليابان وتايوان، لكنها تعارض بحزم أية اتصالات رسمية بأى شكل لخلق "صينين"، أو "صين واحدة وتايوان واحدة"، وتطالب الجانب اليابانى بتعهد واضح بأن تايوان لا تنتمى إلى نطاق التعاون الأمنى اليابانى - الأمريكى.

* القضية الثالثة: هى قضية "جزر دياويو". إن جزر دياويو جزر تتبع لجزيرة تايوان، وتقع فى بحر الصين الشرقى على بعد ٩٢ ميلا بحريا شمال شرقى مدينة كيلونج بتايوان، وتضم جزيرة دياويو، وجزيرة هوانجوى، وجزيرة تشيوى، وغيرها من الجزر الصغيرة. وظلت جزر دياويو جزءا من الأراضى الصينية منذ القدم، وهى جزء لا يتجزأ من أراضى الصين مثل تايوان.

تستند السيادة الصينية على هذه الجزر إلى أدلة تاريخية وقانونية عديدة. فقد جاء فى بيان القاهرة، الذى أصدرته الصين والولايات المتحدة وبريطانيا فى ديسمبر عام ١٩٤٣، أنه يجب على اليابان أن تعيد إلى الصين الأراضى المحتلة، ومن بينها شمال شرقى الصين وتايوان وجزر بنجهو. وأكد بيان "بوتسدام" الذى صدر فى عام ١٩٤٥ ضرورة تنفيذ بيان القاهرة. وفى أغسطس عام ١٩٤٥، أعلنت اليابان قبولها لبيان "بوتسدام"، والاستسلام بدون شرط، الأمر الذى يعنى إعادة اليابان جزيرة تايوان والجزرة التابعة لها إلى الصين.

* القضية الرابعة: هى التعاون الأمنى اليابانى - الأمريكى. حيث أصدرت اليابان والولايات المتحدة فى عام ١٩٩٦ البيان المشترك للتعاون الأمنى، وعدلتا بموجبه مبدأ التعاون الدفاعى الذى وضعتاه فى عام ١٩٧٨. وفى سبتمبر عام ١٩٩٧، حددت اليابان والولايات المتحدة رسميا مبدأ التعاون الدفاعى الجديد. وفى ٢٤ من مايو عام ٢٠٠٤، أجاز البرلمان اليابانى مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعى اليابانى - الأمريكى، الأمر الذى يدل على تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمنى بين اليابان والولايات المتحدة. وتولى الصين اهتماما بالغا للقضايا المتعلقة بتايوان واتجاه تطور القوة العسكرية اليابانية. وقد عبرت الصين عن مواقفها المعنية عبر وسائل مختلفة حتى الآن.

* القضية الخامسة: هى قضية التعويضات عن خسائر الحرب. كانت الحكومة اليابانية قد عبرت بوضوح، خلال المفاوضات بشأن تطبيع العلاقات الصينية - اليابانية، عن أسفها وندمها العميق للأضرار الكبيرة الناجمة عن الحرب التى عاناها الشعب الصينى. وفى ظل هذه المقدمة، تخلت الحكومة الصينية عن مطالبتها بالتعويضات عن خسائر الحرب من اليابان، انطلاقا من المصالح الوطنية الأساسية، وضمنت ذلك فى البيان المشترك الصينى - اليابانى الذى تم توقيعه فى عام ١٩٧٢. وأكدت اتفاقية السلام والصداقة الصينية - اليابانية التى أجازها الاجتماع الثالث للدورة الخامسة للجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى فى عام ١٩٧٨- قانونية قرار التخلى عن مطالبة اليابان بدفع تعويضات عن خسائر الحرب.

* القضية السادسة: هى قضية الأسلحة الكيماوية التى تركتها اليابان فى الصين. وكانت اليابان قد استخدمت الأسلحة الكيماوية فى حرب غزو الصين مخالفة للاتفاقيات الدولية. ودفنت وتركت القوات اليابانية عددا كبيرا من الأسلحة الكيماوية، حينما استسلمت اليابان. وحتى الآن، تم العثور على أسلحة كيماوية تركتها اليابان فى أكثر من ٣٠ مكانا ببضع عشرة مقاطعة صينية، الأمر الذى يشكل تهديدا خطيرا لسلامة أرواح الشعب الصينى وأملاكه. وكانت الحكومة الصينية قد احتجت رسميا على الحكومة اليابانية فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى، مطالبة الحكومة اليابانية بحل هذه القضية. وفى ٣٠ من يوليو عام ١٩٩٩، وقعت حكومتا الصين واليابان فى بكين مذكرة حول تدمير الأسلحة الكيماوية التى تركتها اليابان داخل الصين. وعبرت الحكومة اليابانية فى المذكرة عن أنها ستهتدى بروح البيان المشترك الصينى - اليابانى، واتفاقية السلام والصداقة الصينية - اليابانية، وتدرك أن هذه القضية ملحة وتعهدت بتنفيذ واجبات تدمير هذه الأسلحة ضمن اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية. وتجرى حكومتا البلدين مشاورات حول تدمير هذه الأسلحة فى أسرع وقت ممكن، وفقا لروح المذكرة.

عقد منتدى آسيا والمحيط الهادى على خلفية تنافس بين الولايات المتحدة والصين فى العاصمة اليابانية "طوكيو":

عقدت قمة المنتدى الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى قرب العاصمة طوكيو، حيث افتتحها رئيس الوزراء اليابانى"ناوتو كان" بحضور ممثلى ٢١ اقتصادا فى آسيا والمحيط الهادى، بينهم الرؤساء الأمريكى "باراك أوباما"، والصينى "هو جينتاو"، والروسى "ديمترى مدفيديف"(٢٨).

وأكد الرئيس الأمريكى، حتى قبل افتتاح القمة، رغبته فى مزيد من تجذير الحضور الأمريكى فى آسيا، حيث أعرب عن دعمه لإبرام اتفاق تبادل حر عبر المحيط الهادى.

وقال أوباما، فى خطاب أمام مجموعة من المستثمرين، إن "أمن الشعب الامريكى ورخاءه مرتبط بشكل وثيق بأمن آسيا ورخائها".

وفى خطاب أمام المستثمرين ذاتهم، رد الرئيس الصينى بشكل مباشر على المطالبات الأمريكية بشأن رفع سعر صرف اليوان مقابل الدولار، بأنه لا ينبغى مطالبة الدول الناشئة بأكثر من قدراتها، حتى لا يؤدى ذلك إلى عرقلة نموها.

وقال "هو جينتاو" إن "مطالبة (الدول الناشئة) بأن تتحمل مسئوليات وواجبات تفوق قدراتها ومستوى نموها لن تفيد بأى شىء التعاون الدولى والنمو العالمى". وتابع: "هذا لن يؤدى إلا إلى الإضرار بالأسواق الناشئة فى منطقة آسيا - المحيط الهادى".

وحمل رئيس صندوق النقد الدولى، "دومينيك ستروس"، الطرفين المسئولية. وقال إن "الصينيين يبذلون جهودا من خلال تحويل مركز دفع نموهم إلى نموذج أقل تركيزا على التصدير، ويركز أكثر على الطلب الداخلى، وهذا لن يتم فى خمس دقائق، لكن يتعين عليهم القيام بذلك بأسرع ما يمكن". وأضاف: "من جهة أخرى، يجب أن تبذل الدول المتقدمة جهودا أيضا لتعديل العجز لديها. لكل طرف عمل يتعين عليه القيام به فى بيته".

والمنافسة الأخرى التى تخيم على "قمة أبيك" هى تلك التى تجمع الصين واليابان، خصوصا بشأن جزر فى بحر الصين الشرقى، يتنازع البلدان السيادة عليها.

وتمر العلاقات بين البلدين (الصين واليابان) بمرحلة فتور منذ حادث سبتمبر بين مركب صيد صينى وخفر سواحل يابانيين فى هذه المنطقة.

* وبعد محاولات عدة فاشلة لعقد اجتماع بين الجانبين، تمكن رئيس الوزراء اليابانى ناتو كان من التباحث لمدة ٢٠ دقيقة مع الرئيس الصينى هو جينتاو على هامش قمة أبيك.

وتظاهر نحو ألف قومى يابانى خارج مقر القمة ضد الصين تحت أنظار قوات الأمن.

وترى الباحثة أنه وعلى غرار التنافس الاقتصادى وعوامل الشد والجذب التى شابت مؤتمر "أبيك"، ورغم الخلاف الأيديولوجى والسياسى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبرغم تقاطع المصالح فى بعض الخطوط فى آسيا، فإن الصين تتمتع بذكاء سياسى وحكمة بالغة فى تفادى المواجهات غير مأمونة العواقب. وقد درس الصينيون بعناية تجربة رفاقهم فى الاتحاد السوفيتى خلال سنوات الحرب الباردة، وأدركوا مخاطر سباق التسلح أو الدخول فى حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت منتصرة من حربها الأولى مع موسكو. ولذلك، فإن طموحهم للمنافسة قد لا يتجاوز حدود القارة. وحتى فى هذه الحالة، فإنهم لن يجروا أنفسهم لصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية يفرض على اقتصادهم تحديات جديدة تعرقل انطلاقهم، على المستويين الإقليمى والدولى.

الخلاصة :

ترى الباحثة أن التوازن الجديد فى آسيا يقوم على مثلث استراتيجى أمريكى - صينى - يابانى، محاط بأطراف من الهند وكوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. وتقوم الاستراتيجية الصينية على السعى لإقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين الاقتصاديين والسياسيين المحتملين للولايات المتحدة، مثل اليابان والهند وألمانيا، وتطوير مصالح مشتركة مع معظم دول العالم الثالث، وبخاصة الآسيوية، لتعزيز المكانة الصينية، وزيادة قدرة الصين على المساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، واستئناف الحوارات والاتصالات السياسية والعسكرية الرسمية مع واشنطن وحلفائها، والحفاظ على علاقات إيجابية مع دول آسيا الوسطى وإيران.

وفيما تزداد الصين قوة، فإنها ستكثف ضغوطها حتى تأخذ زمام المبادرة لضبط استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة.

وبينما شهد التعاون الفعلى الصينى - الأمريكى تطورا أفقيا وعموديا منذ عام ٢٠٠٣، وجمعت الجانبين مصالح مشتركة على أصعدة مختلفة، خاصة فى القطاع المالى ومجالات التعليم والصحة والطاقة، لكن فى الجانب الجوهرى من هذه العلاقات، المتعلق بقضايا استراتيجية وأمنية أساسية، فإن الولايات المتحدة لا تبدو وكأنها تميل نحو تعديل مواقفها لتقترب أكثر من الجانب الصينى. بل يظهر أن الهوة الفاصلة بين طريقة كل طرف منهما فى النظر إلى القضايا العالمية آخذة بالاتساع أكثر فأكثر.

لذلك، من المتوقع أن سوف تتقلص مساحات التعاون الاستراتيجى مستقبلا بين البلدين، ولا مفر من تنامى التنافس بينهما. مع العلم بأن استقرار الصين هو الشرط اللازم الكفيل بتحسين العلاقات الصينية - الأمريكية وترسيخها. فتطوير الصين لكيفية إدارة شئونها الداخلية ينعكس على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

والحقيقة أن مراكز الدراسات الأمريكية كانت هى أول من اخترع فكرة "سيادة الصين على القرن الحادى والعشرين" من الناحيتين السياسية والعسكرية، وظهرت عشرات التنبؤات الأمريكية التى تعتبر هذا القرن قرنا آسيويا خالصا. وفى أسوأ الأحوال، من وجهة النظر الأمريكية، فإنه سيصبح قرنا صينيا خالصا. ووفقا لتلك التوقعات، تحددت الكثير من التوجهات الاستراتيجية الأمريكية نحو الصين. وعلى هذه الخلفية، صاغ الأمريكيون سياستهم تجاه المارد الأصفر المرتقب. ويبدو أن البيت الأبيض ومؤسسة الاستخبارات الأمريكية بدآ يرصدان عن قرب تطورات الأوضاع داخل الأراضى الصينية، ويسجلان بدقة التصاعد المطرد فى معدلات النمو الاقتصادى، ودعم الحركة التصنيعية، والتفوق فى المجال العسكرى، إلى جانب المكاسب الدولية التى تحققها بكين، خاصة بعد أن استعادت أعظم المدن التجارية العالمية، هونج كونج، من أيدى البريطانيين عام ١٩٩٧، إلى جانب سعيها لاستعادة تايوان، بالإضافة للاحترام الدولى الذى تحظى به بكين، خاصة بين بلدان العالم الثالث.

إن المعادلة الدولية من وجهة نظر واشنطن ينبغى أن تمضى وفق نظرية استيعاب الصين وتوظيفها فى إطار المشروع الأمريكى، على أساس أنه إذا مضت التنبؤات الأمريكية فى اتجاهها الصحيح، فإن الولايات المتحدة عليها أن تروض هذه القوة المتصاعدة وتتعاون معها، لتصب قوتها فى نهاية الأمر فى سلة المصالح الأمريكية، لا أن تصبح قوة الصين خصما لقوة الولايات المتحدة، وترث بكين موقع القوة الثانية الشاغر منذ انهيار الاتحاد السوفيتى.

أما على الجانب الصينى، فإن بكين تدرك من جهتها أن الكثير من أوراق اللعبة فى العالم فى أيدى الولايات المتحدة الأمريكية. وطوال سنوات الحرب الباردة، كانت الصين تأمن جانب الدب الروسى، وتدرك أن الخلاف الفكرى مع الاتحاد السوفيتى لن يتحول إلى مواجهة خطرة لانشغال السوفيت بالسباق الدولى ثنائى القطبية. لكن الصين اليوم باتت على يقين بأنها لكى تستكمل مراحل نموها العسكرى والاقتصادى والسياسى، وتعزز نفوذها الدولى، فإن عليها أن تتجنب مواجهة ساخنة أو باردة مع واشنطن.

وربما يرجع هذا التصور الصينى إلى جملة من الأسباب، فبكين لم تعد صاحبة القنبلة النووية الوحيدة فى آسيا. فإلى جانب إرث الاتحاد السوفيتى البائد، والموزع بين عدد من جمهوريات الاتحاد الروسى، قفزت دولتان آسيويتان إلى النادى النووى، هما الهند وباكستان. وإن كان العضوان الجديدان فى المعسكر النووى ينشغل كل منهما فى الصراع مع الآخر، فإن بكين لا تنسى تاريخ الصراع الطويل مع الهند، والذى شهد حروبا طاحنة مرات عديدة، الأمر الذى يجعلها تتحسب بدقة، حين تخطو بنفوذها النووى والعسكرى والبشرى إلى أبعد من حدودها. والهند ليست دولة نووية لها صراعها التاريخى الطويل مع الصين فحسب، لكن يقين بكين بأن القنبلة الهندية ليست مقطوعة الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأنه فى حالة نشوب صراع سياسى أو عسكرى بين البلدين، فى إطار ترتيب أوضاع الهيمنة الجديدة فى القارة الآسيوية، فإن واشنطن لن تكون بأى حال فى المعسكر الصينى، وستدعم الولايات المتحدة أصدقاءها فى نيودلهى وطوكيو حتى النهاية.

الهوامش :

(١) ليو وانج، دبلوماسية الصين خلال فترة الحرب الباردة، المركز الصينى للدراسات الدولية، العدد (١)، ١٩٩٤. (باللغة الصينية)

(٢) لين هانج، استراتيجيات الصين المستقبلية، المركز الصينى الدولى، العدد (٢)، ١٩٩١. (باللغة الصينية).

(٣) تيا شو، التحديات الإقليمية للصين، مجلة آسيا والباسيفيك، سبتمبر ٢٠٠٤.

(٤) سولاو خوا، العلاقات الهندية - السوفيتية، مجلة آسيا والباسيفيك، ١٩٩٠.

(٥) جابر سعيد عوض:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF572700-AF6B-4F42-B5A5- - 4FE0473524E.4htm.

(6) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF572700-AF6B-4F42-B5A5-4FE0473524E.4htm#.

(٧) وانج جان، نقطة تحول فى الصين، منتدى الباسيفيك، ٢٠٠٣.

(٨) ليو فينجمين، الصين والعلاقات مع جنوب شرق آسيا، السياسة المقارنة، العدد (٥)، يوليو ٢٠٠٧.

(٩) جابر سعيد عوض:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF572700-AF6B-4F42-B5A5- - 4FE0473524E.4htm.

(١٠) خوا جون، الصين .. المنظور الشرقى الجديد، دورية واشنطن، ٩ نوفمبر، ٢٠٠٠.

(11) Sec Michael Leifer, Analysis of the principal regional security organization, The ASEAN & Gwnal, Adelphi Paper, No. 301 (Oxford: Oxford University Press fur the International Institute of Strategic Studies, July .2010 P.41.

(12) http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265644823&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz1POTcxEXc.

(13) Kerry Dumbauth, China-U.S. Relations, CRS Issue Brief for Congress, The Library of Congress, 1998, P.13.

(١٤) جان تيان، الصين والهند .. القطبان المتعاونان المتنافسان، جامعة رينمين، ٢٠٠٨.

(١٥) وانج جون، العقائد الاستراتيجية الصينية – الهندية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والتحليلية، ٢٠٠٨.

(١٦) شو جان، الصعود الصينى .. القومية والاعتماد المتبادل، جامعة رينمين، ٢٠٠١.

(١٧) لين هان، استراتيجيات التغير فى الصين، ٢٠٠٠.

(18) Lyalt Breckon,"China and Southeast Asia Relation: Stars and a New Security Initiative China", Comparative Connections, Vol. 5, No. 2, July 2003, P.32.

(19) http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265644823&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz1POTcxEXc.

(20) Zha, Jianying. "China's Pop Culture in Title 1990s", In: China Buffing, Edited by William Joseph. Boulder, West Views Press, 1996, P50-109.

(٢١) على حسين باكير، مسار العلاقات اليابانية – الصينية، مجلة العصر، أبريل ٢٠٠٥.

(٢٢) فينجمين شو، المستقبل المحاط بالشكوك بشأن العلاقات الأمريكية – الصينية، دورية آسيا الباسيفيك، مايو ١٩٩٩.

(٢٣) عبدالله المدنى، التنافس الصينى – اليابانى، الحوار المتمدن، العدد (١٣٦٥)، ٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

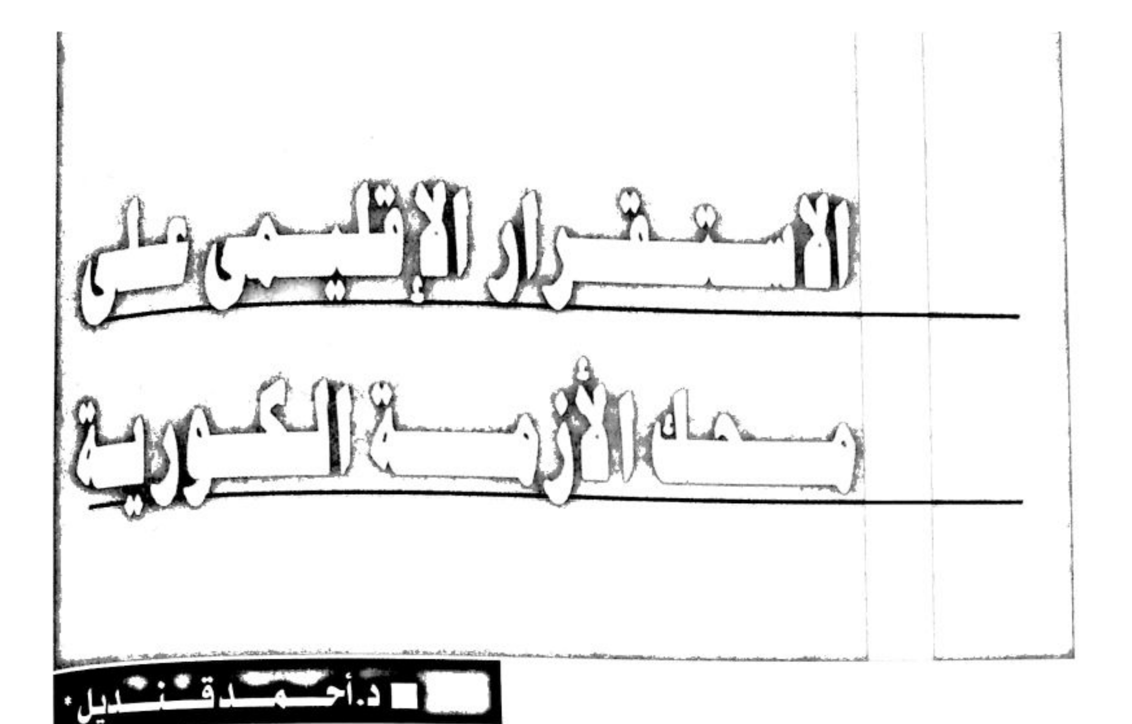
(٢٤) صحيفة الشعب اليومية الصينية، ١٤ أبريل ٢٠٠٥.

(٢٥) وانج خوا، العلاقات الصينية – اليابانية .. الطريق إلى المستقبل وانعكاسات الماضى، دورية العلاقات الثنائية لدول شرق آسيا، العدد (١)، أكتوبر ٢٠٠٣.

(٢٦) على حسين باكير، مسار العلاقات اليابانية – الصينية" مجلة العصر، إبريل ٢٠٠٥.

(٢٧) شبكة النبأ المعلوماتية، الأربعاء ٢٢ سبتمبر ٢٠١٠، ١٢ شوال ١٤٣١.

(28) http://www.france.24com/ar/20101113-japan-economic-asean-summit-tokyo-openning-ceremony-pacific-area-china-usa-participation.





■ د. أحمد قنديل*

عاد شبح الحرب ليخيم من جديد على منطقة شبه الجزيرة الكورية، بعد أن تصاعدت حدة التوتر بشدة فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠، إثر أزمة الهجوم المدفعى الذى شنته كوريا الشمالية على جزيرة "دايونبيونجدو" التابعة لكوريا الجنوبية بالقرب من الحدود البحرية المشتركة فى البحر الأصفر، مما أسفر عن مقتل أربعة كوريين جنوبين، نصفهم من المدنيين، والنصف الآخر من العسكريين.

وبعد أيام قليلة من اندلاع هذه الأزمة، التى تعد الأخطر منذ انتهاء الحرب الكورية فى عام ١٩٥٣، ألقى رئيس كوريا الجنوبية، لى ميونج باك، خطابا حزينا ومؤثرا على شعبه، بدأه بالاعتذار عن رد حكومته "الضعيف" تجاه هذه الأزمة، مشيرا إلى أنه يتحمل "المسئولية الكاملة" للفشل فى حماية أرواح وممتلكات شعبه. ومن جهة أخرى، استنكر الرئيس باك أيضا بشدة تصرفات كوريا الشمالية، مشيرا إلى أنها قابلت مساعدات بلاده الانسانية المتواصلة وحرصها على الحوار والتعايش بمجموعة من الأعمال الاستفزازية، شملت تطوير برامجها النووية والصاروخية، وإغراق مدمرتها البحرية "تشيونان" فى مارس ٢٠١٠، مما أسفر عن مقتل ٤٦ بحارا، ثم قيامها أخيرا بالقصف المدفعى لجزيرة "دايونبيونجدو".

وفى ضوء ذلك، استبعد الرئيس باك أن تقوم بيونج يانج بالتخلى الطوعى عن برامجها النووية والصاروخية، متعهدا بـ "الانتقام القاسى" من كوريا الشمالية، فى حال ارتكابها المزيد من الاستفزازات.

وبعد هذا الخطاب بساعات، تم تعيين الجنرال كيم كوان جين وزيرا جديدا للدفاع، خلفا لكيم تاى يونج الذى استقال، أو أقيل، بعد القصف المدفعى لكوريا الشمالية. وتعهد وزير الدفاع الجديد بأن ترد سول بشن غارات جوية مدمرة، إذا نفذت بيونج يانج مزيدا من أعمالها الاستفزازية.

ومن أجل ردع كوريا الشمالية عن القيام بأية أعمال عدوانية فى المستقبل، أجرت كوريا الجنوبية مناورات عسكرية مشتركة ضخمة مع الولايات المتحدة فى البحر الأصفر، شاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية العملاقة جورج واشنطن.

وبعد ذلك بعدة أيام، زاد لهيب المناورات العسكرية فى المنطقة، عندما دخلت قوات الدفاع الذاتى اليابانية (الاسم الرسمى للجيش اليابانى) فى أكبر مناورات عسكرية مشتركة على الإطلاق مع الولايات المتحدة فى عدة مواقع فى اليابان وحولها لمدة ثمانية أيام فى بداية شهر ديسمبر ٢٠١٠. وهى المناورات التى شارك فيها للمرة الأولى ضباط من كوريا الجنوبية لإظهار التضامن والتنسيق بين الدول الثلاث فى التعامل مع كوريا الشمالية.

ومن ناحيتها، ألقت كوريا الشمالية بمسئولية الأزمة الأخيرة فى شبه الجزيرة الكورية على الشطر الجنوبى لقيامه بإطلاق الذخيرة الحية فى المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدين.

كما أعلنت بيونج يانج أيضا عن عزمها بناء مفاعل نووى جديد يعمل بالماء الخفيف لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة الكهربائية، فى إشارة على عزمها المضى قدما فى تطوير برامجها النووية، بما فى ذلك إجراء تجربة نووية ثالثة.

وفى الوقت نفسه، زادت حدة الأزمة بعدما نصبت كوريا الشمالية أيضا صواريخ أرض/أرض على منصات إطلاق فى البحر الأصفر، والذى هددت بتحويله إلى بحر من نار فى حال تعرضها لاعتداء أو لأى انتهاك لمياهها الإقليمية، محذرة من عواقب لا يمكن التكهن بها بسبب الخطط الهوجاء التى تتبنها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، مستهدفة الشعب الكورى الشمالى.

لا حرب ولا سلم :

رغم تصاعد وتيرة التوتر بين الكوريتين على النحو السالف ذكره، وما قد يترتب على ذلك من زيادة احتمالات عدم الاستقرار فى منطقة شرق آسيا، لا يتوقع كثير من المراقبين، الذين قابلهم كاتب هذه السطور فى طوكيو، أن تتصاعد الأزمة فى شبه الجزيرة

(*) باحث مصرى متخصص فى الشئون الآسيوية، مقيم فى طوكيو .

الكورية باتجاه الحرب الشاملة فى الوقت الراهن. فالتوتر الدائم، والتصريحات النارية، والمناورات العسكرية الصاخبة، وأحيانا الاشتباكات المحدودة، هى سمات مميزة للوضع فى هذه المنطقة من العالم، منذ نهاية الحرب الكورية فى عام ١٩٥٣.

ومع ذلك، يبدو فى الوقت نفسه أن الحل السلمى والدبلوماسى لهذه الأزمة ليس ميسورا أو سهل المنال، نتيجة اختلاف رؤى القوى الفاعلة فى المنطقة (الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا) حول طبيعة وشكل التسوية السلمية، الأمر الذى يدفع معظم المهتمين بالشأن الكورى إلى ترجيح استمرار هذه الأزمة وتداعياتها السلبية على أمن واستقرار منطقة شرق آسيا فى المدى المنظور.

ففى الوقت الذى تدافع فيه واشنطن، وحلفاؤها فى طوكيو وسول، عن اتباع منهج أكثر صرامة وتشددا مع بيونج يانج، من خلال التلويح بفرض عقوبات اقتصادية جديدة، والقيام برد عسكرى قوى إذا ما تكررت الاستفزازات من الشطر الشمالى، تتمسك بكين، وتؤيدها فى ذلك موسكو، باتباع منهج التهدئة والتعاون مع كوريا الشمالية عبر المحادثات السداسية.

ويؤكد الخبراء أنه ما دام هذا الاختلاف قائما فى الرؤى بين القوى الرئيسية ذات العلاقة بشبه الجزيرة الكورية، فسيكون من الصعوبة بمكان اتخاذ أية خطوات إيجابية ملموسة للحل السلمى والدبلوماسى للأزمة.

ويضيف هؤلاء بالقول إن الصين والولايات المتحدة هما الدولتان الوحيدتان القادرتان على قيادة دفة التطورات فى شبه الجزيرة الكورية نحو شاطئ الاستقرار، مشيرين إلى أن التعاون الأمريكى - الصينى هو السبيل الوحيد لوضع نهاية الأزمة المستعصية على الحل فى شبه الجزيرة الكورية.

الصين الحليف الأول :

الصين هى اللاعب الأكثر أهمية فى حل أزمة شبه الجزيرة الكورية، من وجهة نظر العديد من المتابعين للشأن الكورى. فهى تعتبر الحليف الأول، وربما الأوحد، لكوريا الشمالية منذ فترة طويلة، بعد أن أصبحت المصدر الرئيس للغذاء والوقود اللازمين لعدم انهيار النظام الحاكم فى بيونج يانج، فى ضوء العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن الدولى وعدد من الدول المهمة فى المجتمع الدولى. ومن ثم، تملك الصين نفوذا اقتصاديا وسياسيا هائلا على قادة كوريا الشمالية.

ومن جهة أخرى، يثق صانعو القرار فى بيونج يانج فى أن نظراءهم فى بكين لديهم حرص شديد على عدم انهيار النظام الحاكم فى كوريا الشمالية، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يتعارض مع المصالح الصينية القومية العليا، التى تؤكد الأهمية القصوى لعدم خسارة كوريا الشمالية بوصفها حاجزا عازلا بين القوات الصينية من جهة والقوات العسكرية الأمريكية المتمركزة فى كوريا الجنوبية من جهة أخرى.

فضلا عن أن المصالح الصينية العليا تشير أيضا إلى تفضيل الصينيين التعامل مع كوريا الشمالية، وربما اليابان وكوريا الجنوبية، وهى مسلحة نوويا، بدلا من التعامل مع دولة منهارة على حدودها المباشرة. حيث يقدر مسئولون صينيون أن بلدهم سيتدفق عليه نحو ٣٠٠ ألف نازح من الكوريين الشماليين فى حالة حدوث حالة خطيرة من الفوضى وعدم الاستقرار هناك.

وهذه المصالح الصينية الجوهرية ربما تنجح فى تفسير عدم قيام بكين بإدانة كوريا الشمالية طوال العام الماضى (سواء بعد اتهام سول لها بإغراق المدمرة "تشيونان" فى مارس ٢٠١٠ التابعة لكوريا الجنوبية، أو بعد القصف المدفعى للجزيرة الجنوبية فى نهاية نوفمبر الماضى) رغم الضغوط الأمريكية واليابانية والكورية الجنوبية عليها فى هذا الاتجاه.

وبدلا من ذلك، بادرت بكين فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠، وبمجرد وقوع الأزمة الأخيرة فى شبه الجزيرة الكورية مباشرة، باقتراح عقد اجتماع طارئ للمحادثات السداسية. وهى المحادثات التى تشارك فيها ست دول (الصين واليابان والولايات المتحدة وروسيا والكوريتان) من أجل بحث نزع السلاح النووى لدى كوريا الشمالية، وتطبيع العلاقات بينها من جهة، والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى.

إلا أن المبادرة الصينية وجدت ردود فعل فاترة من جانب كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان، حيث سارعت سول إلى تأكيد أن الوقت "غير مناسب" لعقد هذه المحادثات. وقالت واشنطن أيضا إن كوريا الشمالية عليها أولا تغيير توجهاتها الاستفزازية الحالية. واتبعت طوكيو الخط نفسه، مؤكدة ضرورة قيام بيونج يانج أولا بالاعتراف بمسئولياتها عن أفعالها الاستفزازية.

وذهبت إدارة الرئيس الأمريكى أوباما خطوة أبعد فى الرد على المبادرة الصينية، فى إطار ضغوطها الدبلوماسية على بكين، حيث اتهمت الخارجية الأمريكية قادة الصين بأنهم "يساعدون" كوريا الشمالية فى تطوير برنامج تخصيب اليورانيوم، وشن الهجمات العسكرية على كوريا الجنوبية، مشيرة إلى أن بكين تغض الطرف عن انتهاكات بيونج يانج لقرارات مجلس الأمن الدولى واتفاق الهدنة لوقف الحرب الكورية فى ١٩٥٣. بل إن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية لوحت بأن بلادها ربما تحتاج إلى إنشاء "حلف مضاد للصين" فى منطقة شرق آسيا، لأن سلوكيات بكين المهادنة تشجع قادة كوريا الشمالية على التمادى فى تصرفاتهم الاستفزازية.

تسريبات ويكيليكس :

الانتقادات الأمريكية العلنية فى الآونة الأخيرة للموقف الصينى المهادن تجاه كوريا الشمالية تتجاهل بوضوح المعلومات الواردة فى الوثائق الأمريكية التى تسربت عبر موقع ويكيليكس فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠. حيث تشير هذه الوثائق إلى أن التأثير الصينى فى كوريا الشمالية "أقل كثيرا مما هو متصور"، خاصة بعد أن تراجع النفوذ السياسى الصينى لدى كوريا الشمالية بدرجة ملحوظة منذ التجارب النووية والصاروخية التى أجرتها الأخيرة فى عام ٢٠٠٩.

بل إن الصينيين أصبحوا يعتقدون أن الكرة الآن أصبحت فى الملعب الأمريكى لتحقيق التقدم فى المباحثات مع كوريا الشمالية عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة. فبحسب برقية دبلوماسية أمريكية، أكد نائب وزير الخارجية الصينى لمسئولين أمريكيين أن بيونج يانج كانت تتصرف مثل "الطفل المدلل" لتجذب انتباه واشنطن للمفاوضات المباشرة بإجرائها تجارب صاروخية فى أبريل عام ٢٠٠٩.

تشدد أمريكى غير متوقع :

على خلاف الموقف الصينى المهادن تجاه بيونج يانج من أجل تهدئة الأوضاع المتوترة فى شبه الجزيرة الكورية، تميل الولايات المتحدة بشكل عام إلى اتباع منهج أكثر تشددا وصرامة تجاه كوريا الشمالية.

فعقب تبادل القصف المدفعى بين الكوريتين فى نوفمبر ٢٠١٠، أكد المسئولون الأمريكيون رسالة مفادها أن "التصرفات السيئة" من جانب كوريا الشمالية لابد من التعامل معها بحزم وقوة من الآن فصاعدا، وأن تكرار قيام بيونج يانج لهذه التصرفات فى المستقبل لن يمر دون عواقب وخيمة عليها.

كما سارعت واشنطن أيضا إلى مطالبة حلفائها بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على الكوريين الشماليين، والتخلى عن المحادثات السداسية الرامية إلى تفكيك البرنامج النووى الخاص بهم.

ودعا مجلس الشيوخ الأمريكى الصين إلى استخدام نفوذها لوقف جميع الأنشطة النووية لدى كوريا الشمالية، وتحجيم تصرفاتها الاستفزازية، التى وصفها المجلس بأنها "لا تخدم إلا زعزعة الاستقرار والأمن فى شبه الجزيرة الكورية."

وفى ظل هذه التوجهات العامة، أجرت واشنطن مناورات عسكرية ضخمة مع سول، استمرت أربعة أيام، بدأت فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠، وشاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية (يو إس إس جورج واشنطن)، وفرقاطات وطائرات لمحاربة الغواصات، وطرادات قاذفة للصواريخ، ومجهزة بنظام "إيجيس" المضاد للصواريخ الباليستية، بحسب قيادة القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية، حيث يتمركز ٢٨٥٠٠ جندى أمريكى.

ومن ناحية ثانية، استقبلت واشنطن، ومعها سول وطوكيو، الاقتراح الصينى الداعى إلى إحياء المحادثات السداسية بحذر وتردد، حسبما أوضحنا فى السطور السابقة.

الموقف الأمريكى المتشدد من كوريا الشمالية جاء على عكس توقعات بعض المراقبين القائلة إن واشنطن ستسعى بكل جهدها لتهدئة الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية حتى تتجنب بدء حرب جديدة فى منطقة شرق آسيا، خاصة أن الإدارة الأمريكية الحالية تسعى جاهدة للخروج بماء الوجه من حربيها فى العراق وأفغانستان. فضلا عن أن مشكلات واشنطن الاقتصادية الداخلية، وامتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووى من شأنهما -فى حال وقوع أية مواجهة عسكرية مع كوريا الشمالية- تعقيد الأمور بشدة أمام إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما.

ومن جهة أخرى، رأى عدد من المراقبين أن تشدد واشنطن تجاه كوريا الشمالية غير منطقى أو مطلوب على الأقل فى الفترة الحالية، لأن هذا التشدد قد يدفع بالعلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية وكل من الصين وروسيا من ناحية أخرى، نحو توترات لا تنسجم مع حاجة الأمريكيين لتأييدهما فى مجلس الأمن بخصوص عدد من الملفات الأكثر إلحاحا وأهمية للمصالح الأمريكية، مثل الملف النووى الإيرانى. فما هى دوافع وأهداف هذا الموقف المتشدد وغير المتوقع من جانب واشنطن تجاه بيونج يانج؟

دوافع الموقف الأمريكى :

فى محاولة للرد على هذا التساؤل، يرى عدد من المراقبين أن الإدارة الأمريكية لديها أكثر من دافع لهذا الموقف المتصلب تجاه الكوريين الشماليين، بعضها يتعلق بحسابات دولية وإقليمية، وبعضها الآخر يتعلق بحسابات داخلية.

الدافع الأول: هو رغبة الإدارة الأمريكية الحالية فى المحافظة على صورتها كقوة مهيمنة على الساحة العالمية، وتعميق تحالفها الأمنى والاستراتيجى مع اليابان وكوريا الجنوبية، عن طريق لفت نظرهما إلى وجود عدو خطير (يتمثل فى كوريا الشمالية ومن خلفه الصين) فى منطقة البحر الأصفر، مما يبرر وجودها العسكرى المكثف فى منطقة شرق آسيا. ويأتى تنامى هذه الرغبة فى وقت تتصاعد فيه المطالبة الشعبية، والرسمية أحيانا، بتصفية القواعد العسكرية الأمريكية فى كل من كوريا الجنوبية واليابان، لما تمثله من أعباء مالية وسياسية باهظة.

الدافع الثانى: هو رغبة واشنطن فى توجيه رسالة تحذير قوية للصين، التى تزايدت قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بوضوح فى الآونة الأخيرة، مما شجعها على اتخاذ مواقف أكثر تصلبا تجاه منازعاتها الإقليمية مع الدول المجاورة، خاصة مع اليابان بشأن الجزر المتنازع عليها فى بحر الصين الشرقى. فالولايات المتحدة رأت فى الموقف المتشدد تجاه كوريا الشمالية، وإجراء المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية واليابان فى البحر الأصفر وبحر اليابان على التوالى، وعلى بعد مئات الكيلو مترات من الحدود الصينية، لفتا لأنظار قادة الصين إلى حقيقة أنهم لن يكونوا آمنين، إذا ما استمرت محاولاتهم لتغيير الوضع القائم فى بحر الصين الشرقى.

الدافع الثالث: حاجة الرئيس الأمريكى، بعد هزيمة الديمقراطيين فى الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكى، للحصول على تأييد عدد من أعضاء الحزب الجمهورى لبعض ملفاته الإصلاحية الداخلية، مقابل إحداث نوع من التوافق مع الحزب الجمهورى فى مجال السياسة الخارجية، خاصة فى مجال التعامل مع الصين وكوريا الشمالية.

ومن جهة أخرى، يرى البعض أن التشدد الأمريكى تجاه بيونج يانج يهدف أيضا إلى الاستجابة إلى متطلبات صناعة السلاح الأمريكية، عبر اجتذاب حلفائها فى شرق آسيا (كوريا الجنوبية، اليابان، تايوان، وصولا إلى الفلبين ..) إلى مشاريع دروع صاروخية دفاعية مشابهة لتلك التى يتم إنشاؤها فى أوروبا الشرقية، لمواجهة "الخطر الداهم" من جانب كوريا الشمالية.

رؤية كارتر لحل الأزمة :

وبعيدا عن دوافع وأهداف السياسة الأمريكية تجاه الأوضاع المتفجرة فى شبه الجزيرة الكورية، يرى عدد من المراقبين، ومن بينهم كاتب هذه السطور، أن السياسة الأمريكية المتصلبة، والهادفة لخنق النظام الحاكم فى كوريا الشمالية، أو دفعه نحو الهاوية بفرض مزيد من العزلة الاقتصادية والدبلوماسية عليه، هى سياسة محدودة النتائج وغير فعالة فى تحقيق الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية، بل إنها تؤدى فى معظم الأحيان إلى نتائج عكسية من شأنها أن تؤجج الأزمة هناك بدلا من حلها.

وتأكيدا على وجهة النظر هذه، نشر الرئيس الأمريكى الأسبق، جيمى كارتر، فى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠، مقالة مهمة فى صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، أكد فيها أن حل أزمة شبه الجزيرة الكورية يتطلب الاستجابة لمطالب بيونج يانج، مشيرا إلى أن تصرفاتها الأخيرة، سواء إعلانها عن امتلاك الآلاف من أجهزة الطرد المركزى فى منشأة لتخصيب اليورانيوم، أو قصفها المدفعى لجزيرة "دايونبيونجدو" التابعة لكوريا الجنوبية، ما هى إلا رغبة منها فى لفت نظر العالم إلى أنها تستحق اهتماما أكثر واحتراما أكبر فى المفاوضات السياسية التى تجرى حاليا بين الدول الست لتشكيل الملامح الرئيسية لمستقبل كوريا الشمالية.

وشدد كارتر أيضا، فى مقالته المهمة، على أن الإدارة الأمريكية الحالية لن يكون أمامها سوى التهدئة الدبلوماسية، وتجنب وقوع

صدام كارثى مع كوريا الشمالية، عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة معها، على غرار تلك التى جرت بين البلدين فى ظل إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون فى جنيف عام ١٩٩٤، والتى أسفرت عن إيقاف بيونج يانج لدورة معالجة الوقود النووى، وإعادة مفتشى الوكالة الدولية للطاقة النووية إلى كوريا الشمالية لمدة ثمانى سنوات.

وقال كارتر إن قيام إدارة الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش فى عام ٢٠٠٠ باعتبار كوريا الشمالية إحدى دول "محور الشر"، بعد ظهور مؤشرات على مساعيها الرامية لامتلاك اليورانيوم المخصب فى انتهاك صارخ لاتفاق ١٩٩٤، أدى إلى طرد بيونج يانج لمفتشى الوكالة، واستئناف برنامجها النووى من جديد لتصبح قادرة على صنع سبعة رءوس نووية، حسب أحدث التقديرات المتاحة حول قدراتها النووية.

وأشار كارتر أيضا إلى أن المفاوضات السداسية، التى استمرت عدة سنوات، قد نجحت فى التوصل إلى تسوية مقبولة من جميع الأطراف على اتفاق جديد لوقف البرنامج النووى لدى كوريا الشمالية فى عام ٢٠٠٥. وهو الاتفاق الذى أكد المبادئ الأساسية التى قام عليها اتفاق ١٩٩٤، مثل ضرورة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتعهد الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوريا الشمالية، واتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل يحل محل اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية والصين، الذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٥٣.

ويوضح كارتر أيضا أن كوريا الشمالية ستصر على موقفها الرامى إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة لنزع فتيل الأزمة فى شبه الجزيرة الكورية، لأن قادتها يعتقدون أن واشنطن هى التى تتحكم فى المواقف العسكرية والسياسية لكوريا الجنوبية.

وأكد كارتر، فى نهاية مقالته، ضرورة استجابة واشنطن لرغبة كوريا الشمالية فى إجراء مفاوضات مباشرة معها للحصول على اعتراف دبلوماسى ومساعدات اقتصادية، مقابل موافقة بيونج يانج على عودة مفتشى الوكالة الدولية للطاقة النووية إليها، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والتوصل إلى اتفاق نهائى لوقف إطلاق النار، بناء على اتفاق ١٩٩٤ والمبادئ التى أسفرت عنها المحادثات السداسية فى عام ٢٠٠٥.

وحذر كارتر من أن البديل لهذه الرؤية سيكون قيام بيونج يانج باتخاذ كافة الخطوات، التى تراها ضرورية، للدفاع عن نفسها ضد الهواجس التى تنتابها من وقوع هجوم عسكرى عليها، من أجل تغيير النظام الحاكم فيها بدعم ومساندة الولايات المتحدة.

المعضلة الكورية :

لا أحد يستطيع تأكيد أن الحل الأمثل لأزمة شبه الجزيرة الكورية المزمنة يتمثل فى رؤية كارتر والمواقف الصينية المهادنة تجاه كوريا الشمالية، أو فى الموقف الأمريكى المتشدد حيالها. ولا أحد يعلم أيضا ما إذا كان استمرار النظام الحالى فى بيونج يانج أو السعى لإسقاطه والقضاء عليه هو الأفضل لتحقيق الأمن والاستقرار فى منطقة شرق آسيا أم لا.

وفى ضوء ذلك، يؤكد العديد من الخبراء أن الوضع لا يزال خطيرا فى شبه الجزيرة الكورية، محذرين من أن الانتظار لعدة سنوات أخرى، دون إحداث تقدم ملموس لتحقيق الامن والاستقرار فى المنطقة، سيؤدى إلى عواقب وخيمة، من أبرزها مزيد من التطوير فى القدرات النووية والصاروخية لدى كوريا الشمالية، فضلا عن مزيد من التصرفات العسكرية الاستفزازية من جانب بيونج يانج. ومن ثم يبدو للكثيرين أن الانتظار لن يكون الحل الأمثل لضمان الاستقرار والأمن فى شبه الجزيرة الكورية.

وسيكون البديل، فى المدى القصير، هو ضرورة التعاون الأمريكى - الصينى لتجميد البرامج النووية والصاروخية لدى كوريا الشمالية، مقابل دفع "ثمن" مناسب بالطبع.

ولكن فى المدى الطويل، ستظل أزمة شبه الجزيرة الكورية بلا نهاية، ما دامت أسرة كيم تسيطر على السلطة السياسية فى بيونج يانج. حيث تشير إحدى الوثائق الأمريكية التى سربها موقع ويكيليكس أخيرا إلى تخوف صانعى السياسة فى سول وواشنطن من انهيار كوريا الشمالية بحلول عام ٢٠١٨، نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية التى تمر بها. حيث أكد دبلوماسى كورى جنوبى هذا التقدير للسفيرة الأمريكية فى سول، كاثلين ستيفين، على غداء عمل فى شهر فبراير ٢٠١٠، مشيرا إلى أن هذا الانهيار سيحدث بعد سنتين أو ثلاث من رحيل كيم جونج إيل المتوقع فى عام ٢٠١٥ على الأكثر.

وفى ظل هذا السيناريو، يمكن أن نتخيل حجم الفوضى وعدم الاستقرار الذى يمكن حدوثه فى المنطقة، بعد رحيل الزعيم الحالى لكوريا الشمالية كيم جونج إيل، نتيجة ضعف خبرة خليفته المحتمل، وهو ابنه الأصغر ذو الثمانية والعشرين ربيعا، أو كنتيجة لوقوع انقلاب عسكرى، أو لأى سبب آخر.

ولا شك فى أن جميع الدول الفاعلة فى شبه الجزيرة الكورية (خاصة الصين والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، واليابان وروسيا)، ستكون فى حالة من القلق الشديد إزاء الأسلحة النووية التى تمتلكها كوريا الشمالية. وستتجه كل الأنظار إلى بكين وواشنطن من أجل التعامل مع هذا الوضع بالغ الخطورة. وهنا، سيثور عدد هائل من الأسئلة، من أبرزها:

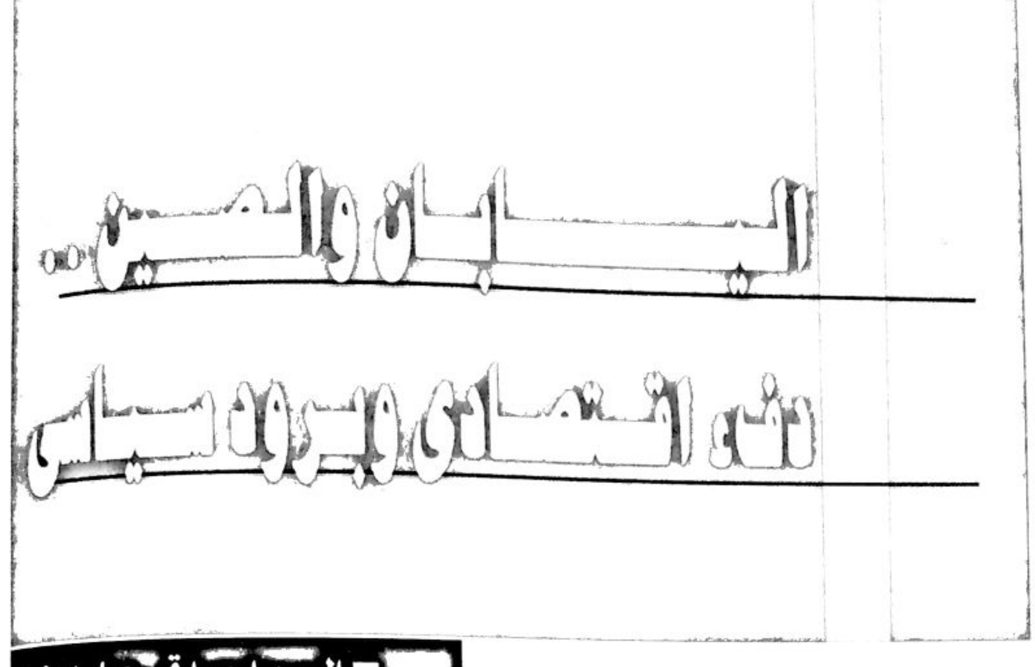
هل ستثق واشنطن فى الصين للسيطرة على البلوتونيوم واليورانيوم المخصب لدى كوريا الشمالية؟ وهل ستقبل بكين بفكرة قيام قوات كوريا الجنوبية بمحاولة استعادة النظام والأمن بالقوة فى كوريا الشمالية؟ بل وهل ستسمح الصين بتوحيد كوريا عن طريق استخدام القوة من جانب سول؟ وإذا ما تحققت الوحدة الكورية، فهل ستوافق واشنطن على خفض أو سحب قواتها من شبه الجزيرة الكورية واليابان أم لا؟ وهل يمكن أن يدفع تدهور الأوضاع فى كوريا الشمالية إلى تسامح بكين وواشنطن مع امتلاك كل من اليابان وكوريا الجنوبية للسلاح النووى؟

أسئلة مهمة يصعب الإجابة عليها فى الوقت الراهن. ولكن يمكن توقع أن تحاول الولايات المتحدة، وحلفاؤها فى اليابان وكوريا الجنوبية، التدخل المباشر للسيطرة على الأوضاع فى كوريا الشمالية. وهو الأمر الذى سيواجه على الأرجح بالرفض الشديد من جانب الصينيين الذين لا يرغبون فى رؤية الجنود الأمريكيين على حدودهم.

بل إن عددا من المراقبين يرجح فكرة أن بكين قد تحاول فى المدى البعيد، نسبيا، استعادة هيمنتها التاريخية على شبه الجزيرة الكورية، باعتبار أن الصين هى القوة الرئيسية فى هذه المنطقة منذ فجر التاريخ.

وفى ظل كل هذه التوقعات والترجيحات، يمكن القول إن التوتر وعدم الاستقرار فى هذه المنطقة المضطربة سيستمران لفترة طويلة مقبلة.





■ السيد صدقى عابدين *

تواصل الصين الصعود فى ظل تطورات إقليمية ودولية متسارعة، و تراقب القوى الأخرى هذا الصعود، وتبحث عن الطريقة المثلى للتعامل معه بما يحقق أقصى فائدة لها، وبما يقلل من الأضرار التى يمكن أن تطالها. ومن بين هذه القوى التى يهمها الشأن الصينى، صعودا كان أو هبوطا، قوة أو ضعفا، اليابان، بحكم الجوار الجغرافى، والخبرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين، وبحكم اعتبارات التكامل أو المنافسة، أو حتى الصراع، اقتصاديا كان أو سياسيا وأمنيا. ولا شك فى أنه لا يمكن عزل ما يدور بين اليابان والصين عن مجمل ما يدور فى المنطقة من تطورات، على صعيد العلاقات بين الأطراف الرئيسية إقليميا، والتكامل الاقتصادى، والخلافات السياسية، وكذلك أدوار القوى الخارجية، وهى بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية. هذه العوامل وغيرها من أمور ترتبط بالطرفين المباشرين، اليابان والصين، سواء من حيث توجهات النخبة الحاكمة، أو رؤية كل طرف للطرف الآخر، ومن ثم التفاعلات البينية، وما بينهما من نقاط اتفاق أو اختلاف.

فى هذا الإطار، كيف تتعامل اليابان مع الصعود الصينى ؟هل تشجعه أم أنها تعترض على استمراره؟ هل هى مع الصعود بمعناه الشامل أم أنها تريده مقصورا على مجالات دون الأخرى؟ وبغض النظر عما تريده، هل تملك الأدوات اللازمة التى تمكنها من التأثير فى هذا الصعود؟ ما هى انعكاسات الصعود الصينى على اليابان؟ كيف يؤثر الصعود الصينى فى العلاقات بين البلدين؟ وهل سيستمر هذا التأثير فى المستقبل؟ هذه التساؤلات وما ينتج عنها من تساؤلات فرعية نحاول الإجابة عليها فى الأجزاء الثلاثة التالية:

أولا- الإطار العام للسياسة اليابانية تجاه الصين :

السياسة اليابانية تجاه الصين هى جزء من سياستها تجاه منطقة شرقى آسيا، التى بدورها جزء مهم وأساسى من سياستها الخارجية، ومن ثم فإنها تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية اليابانية، وتستخدم فيها الأدوات ذاتها التى تستخدم فى مجمل السياسة الخارجية اليابانية، وتتأثر بذات المحددات التى على أساسها تتحدد تلك السياسة(١). وفى الوقت نفسه، فإن للسياسة اليابانية تجاه الصين ما يميزها بحكم الجوار الجغرافى، الذى وإن خلق فرصا لليابان تمثلت فى أسواق ضخمة للصادرات اليابانية بالقرب منها، فإنها فى الوقت ذاته مصدر قريب للمواد الخام. كما أنها تمثل إحدى الوجهات التى يقصدها المستثمر اليابانى، والتى تتوافر فيها بعض عناصر الجذب. أضف إلى ذلك أن معظم تجارة اليابان الخارجية تمر عبر مضايق ومسارات بحرية تتحكم فيها الصين، إما كليا أو جزئيا.

فى مقابل ذلك، فإن هذا الجوار الجغرافى قد خلق مجموعة من المشاكل لليابان، من بينها الخلافات الحدودية، خاصة ما يتعلق منها بالحدود البحرية، والخلاف حول مناطق متنازع عليها ظهرت فيها مصادر للطاقة، وكذلك المحاجة بخصوص ملكية بعض الجزر. فجزر سينكاكو كما تطلق عليها اليابان، أو ديايو كما تطلق عليها الصين، تعتبرها اليابان جزءا لا يتجزأ من أراضيها، وأنها تخضع للسيادة اليابانية، وأنها كذلك منذ عام ١٨٩٥، وأنها بعد الحرب العالمية الثانية خضعت للإدارة الأمريكية، شأنها شأن كل الأراضى اليابانية، وأن الصين لم تعترض على أى من هذه الممارسات السيادية اليابانية. وحتى عندما تم تطبيع العلاقات بين البلدين فى عام ١٩٧٢، لم تثر هذه القضية، وإنما بدأت فى إثارتها، بعدما ظهر أن المنطقة المحيطة بها غنية بالنفط. ومن ثم، فإن اليابان تشكك فى حجية الطرح الصينى، سواء فى جوانبه التاريخية أو الجغرافية أو الجيولوجية أو القانونية، معتبرة أن الجزر ليست جزءا من تايوان(٢).

وإلى جانب الجزر، توجد خلافات حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارى، حيث بدأت الصين فى السنوات الأخيرة فى القيام ببعض التصرفات الاستفزازية من قبيل دخول سفن أبحاث إلى مناطق متنازع عليها، أو دخول طائرات أو قطع بحرية إلى مناطق خاضعة للسيادة اليابانية، أو دخول قوارب صيد للجزر المشار إليها كما حدث أخيرا فى سبتمبر ٢٠١٠ . وفى

(*) باحث فى العلوم السياسية، متخصص فى الشئون الآسيوية .

تلك المرة، تم اعتقال طاقم قارب الصيد الصينى، وأصرت اليابان على أنها تطبق قانونها الداخلى على هذه المخالفة من قبل هذا القارب، وأن المسألة لا يمكن أن تكون من قريب أو من بعيد ذات علاقة بمسألة السيادة على الجزر لأنه حقها الذى لا تقبل نقاشا فيه(٣). ورغم انتقاد اليابان لرد الفعل الصينى المتشدد، فقد اضطرت للإفراج عن كل أفراد الطاقم، مما أثار انتقادات داخلية واسعة اتهمت الحكومة بالتراجع أمام الصين، وأن قرار إطلاق قائد السفينة الصينية قد أخذ فى الاعتبار المحافظة على العلاقات مع الصين، وقد كان نتيجة كل ذلك تراجع شعبية رئيس الوزراء ناوتو كان وحكومته بشكل كبير.

ومن ناحية أخرى، فإن اليابان وإن كانت قد حازت على نصيب مهم من السوق الصينى الواسع، الذى يزداد استهلاكه باستمرار، وتحصل منه على الكثير مما تحتاج إليه، ليس فقط على صعيد المواد الخام، ولا السلع كثيفة العمالة، وإنما باتت السلع كثيفة التكنولوجيا ورأس المال من بين المكونات الأساسية للواردات اليابانية من الصين، بما يعنيه ذلك من زيادة الاعتماد المتبادل اقتصاديا بين البلدين(٤)، وبما يحمله فى الوقت ذاته من عنصر تهديد فى حال التأثر بالخلافات السياسية. وقد حدث فى الأزمة الأخيرة أن الصين استخدمت ورقة المعادن النادرة التى تصدرها لليابان للضغط عليها، كورقة اقتصادية إلى جانب الأوراق السياسية الأخرى، ومن بينها إلغاء الاجتماعات والزيارات التى كانت مقررة على المستوى الثنائى(٥).

وتشعر اليابان بتهديد آخر جراء القرب الجغرافى، يتمثل فى إمكانية تأثر الملاحة فى مضيق تايوان، فى حال التوتر أو اندلاع مواجهة عسكرية بسبب قضية تايوان، وهى من القضايا التى تعلن الصين صراحة أنها يمكن أن تستخدم فيها القوة العسكرية، فى حال سارت الأمور عكس ما تريد من عودة تايوان إليها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها. وقد توترت الأجواء فى المنطقة أكثر من مرة، ومن ذلك عام ١٩٩٦. ومن المعروف أن هذه القضية من بين القضايا التى تحرص الصين على الحصول على اعتراف دولى بخصوصها، ومن ذلك ما حصل مع كل من الولايات المتحدة واليابان عند تطبيع العلاقات معها. ومن هنا، كان اعتراضها على دعوة كبار المسؤولين التايوانيين لزيارة اليابان، حتى وإن كان ذلك فى مناسبات رياضية، أو لأسباب علاجية، كما أنها عارضت بشدة توسيع نطاق التحالف الأمريكى - اليابانى ليشمل المناطق المحيطة، بما يعنى شموله تايوان.

ويرتبط بالعوامل الجغرافية عوامل تاريخية تؤثر فى السياسة اليابانية تجاه الصين. فاليابان بحكم تاريخها الاستعمارى فى المنطقة، والضرر الذى ألحقته بدول المنطقة، ومن بينها الصين، لم تتخلص بعد من عبء هذه المرحلة بحكم ما رسخته من مشاعر عدائية فى نفوس هذه الشعوب، تغذيها من آن لآخر وسائل الإعلام، خاصة إذا ما صدرت عن اليابان تصرفات تحمل دلالات سلبية بالنسبة للدول التى تأثرت بالغزو اليابانى لها، ومن ذلك زيارة ضريح "ياسكونى" الذى يضم رفات قادة عسكريين يابانيين، وكذا محتوى الكتب الدراسية فيما يتعلق بتاريخ هذه الحقبة، وكل ما يتعلق بالسياسة الأمنية اليابانية، سواء من حيث ممارسة دور خارجى، والسعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس، أو السعى لتعديل المادة التاسعة من الدستور.

وقد شهدت السنوات الأخيرة مؤشرات مهمة على تأثر العلاقات مع الصين بهذه القضايا، حيث تسببت الزيارات المتكررة من قبل رئيس الوزراء اليابانى الأسبق، جونتشيرو كويزومى، للضريح المشار إليه، وكذا إقرار مناهج دراسية جديدة، فى توتر العلاقات بين الجانبين(٦)، واندلاع تظاهرات مناوئة لليابان فى الصين، وهى التظاهرات التى نظر إليها فى إطار موافقة وتشجيع رسمى صينى لها. كما أن الصين لم تخف رفضها لحصول اليابان على مقعد دائم فى مجلس الأمن(٧).

المجموعة الثالثة من العوامل ترتبط بطبيعة النخبة الحاكمة وتوجهاتها. ففى حين اختار كويزومى الإصرار على مواقفه التى أغضبت الصين كثيرا، فقد تخلى أسلافه عن هذه السياسة، بل إن خلفة شينزو آبى - وعلى غير العادة - قد جعل الصين المحطة الأولى له من بين زياراته الخارجية. وعندما حدث التغيير السياسى فى اليابان بوصول الحزب الديمقراطى اليابانى للحكم فى سبتمبر ٢٠٠٩، بعد أكثر من نصف قرن من سيطرة الحزب الليبرالى الديمقراطى على الحياة السياسية فى اليابان، فإنه تحدث عن أجواء إيجابية وأعطى أولوية للعلاقات مع الصين(٨). إلى جانب توجهات النخبة الحاكمة، فإن جماعات المصالح تؤثر أيضا فى السياسة اليابانية، وقد كان تأثيرها واضحا فى قضية المساعدات اليابانية للصين على مدى سنوات، وكذا التوسع فى الاستثمارات اليابانية فى الصين، حتى فى بعض فترات التوتر السياسى بين البلدين، يضاف إلى ذلك الرأى العام اليابانى(٩).

وإلى جانب العوامل الجغرافية والتاريخية، تأتى بعد ذلك مجموعة العوامل المرتبطة بالصين ذاتها، والدور الذى تلعبه فى المنطقة. فالصين فى فترة الحرب الباردة كانت على توافق مع كل من اليابان والولايات المتحدة فى التصدى للنفوذ السوفيتى. وبعدما انهار الاتحاد السوفيتى، تحسنت العلاقات الصينية كثيرا مع روسيا ودول آسيا الوسطى. وقد تزايد الدور الإقليمى للصين بحكم ما لديها من أدوات وموارد تستخدمها. ونتيجة لذلك، بدأ التوجس اليابانى فى التزايد، خاصة مع تصدى الصين لمحاولات اليابان لعب دور أكبر فى المنطقة، ومن ذلك رفضها للمقترح اليابانى بإنشاء صندوق نقد آسيوى بعد الأزمة المالية الآسيوية. وهنا، يلاحظ أن الرفض الصينى قد تلاقى مع رفض أمريكى. وفى الوقت الذى وطدت فيه الصين من علاقاتها مع دول الآسيان، وتوصلت معها إلى اتفاقية للتجارة الحرة دخلت حيز التنفيذ فى أول يناير ٢٠١٠، فإن اليابان تواجه صعوبات فى التوصل لمثل هذه الاتفاقية، فى ظل إصرارها على حماية قطاعها الزراعى. كما أن الدور اليابانى فى شبه الجزيرة الكورية يختلف تماما عن الدور الصينى، من حيث الطرف الذى تنحاز إليه، والقضايا التى تحظى بالأولوية. وهنا، يرتبط الأمر بارتباطات وتحالفات كل طرف مع أطراف أخرى، سواء من داخل المنطقة أو خارجها.

ففى الوقت الذى تمثل فيه الصين الداعم الأكبر لكوريا الشمالية، فإن اليابان تعتبرها من أكبر التهديدات لها بحكم ما تمتلكه من برامج تسليحية غير تقليدية صاروخية ونووية، وفى ظل عدم وجود علاقات بينهما. كما ألقت قضية المخطوفين اليابانيين بظلالها السلبية على العلاقات بين البلدين. ومن ثم، فإنه فى الوقت الذى تبنت فيه اليابان نتائج لجنة التحقيق فى حادث غرق السفينة الكورية الجنوبية فى مارس ٢٠١٠، وحملت كوريا الشمالية المسؤولية عن ذلك، نجد أن الصين قد رفضت- ومعها روسيا- التسليم بذلك وتحدثتا عن تقييم خاص لنتائج التحقيق، وكانت هذه من بين القضايا التى تباينت فيها المواقف فى إطار الاجتماعات

الثلاثية التى تضم كلا من اليابان والصين وكوريا الجنوبية(١٠). وقد استمرت المواقف على تباينها بعد تبادل القصف المدفعى بين الكوريتين أواخر نوفمبر ٢٠١٠، حيث إن اليابان فى الحالتين قد أيدت الموقفين الكورى الجنوبى والأمريكى. بل إن ما جرى فى شبه الجزيرة الكورية كان من بين العوامل التى دفعت حكومة "هاتوياما" إلى التراجع عن سياستها بخصوص المزيد من الندية والاستقلالية فى علاقاتها مع الولايات المتحدة، واضطرت فى النهاية لإقرار اتفاق سبق التوصل إليه فى عام ٢٠٠٦ بخصوص القواعد العسكرية الأمريكية فى اليابان. ولا يخفى أن تحالف اليابان مع الولايات المتحدة، ونطاق هذا التحالف، والدخول فى منظومة الدفاع الصاروخى الأمريكية، من الأمور التى تثير كثيرا حفيظة الصين(١١).

خلاصة القول إن السياسة اليابانية تجاه الصين تتأثر بالكثير من العوامل، الجغرافية والتاريخية، السياسية والاقتصادية، الداخلية والإقليمية والدولية، وهذه العناصر تتفاعل فيما بينها، بحيث قد يبرز تأثير عامل معين فى فترة ما، ويتراجع فى فترة أخرى يزيد فيها تأثير عوامل أخرى. هذا الإطار العام يمكن من خلاله الوقوف على الرؤية اليابانية للصعود الصينى، ومن ثم طبيعة التعامل اليابانى مع الصعود الصينى.

ثانيا- الرؤية اليابانية للصعود الصينى :

يمكن الحديث عن مستويات ثلاثة للرؤية اليابانية للصعود الصينى، المستوى الأول مرتبط بالنمو والتنمية والقوة الاقتصادية الصينية، والثانى يتعلق بالقوة السياسية والعسكرية الصينية، والثالث يخص التطور السياسى الداخلى.

على الصعيد الاقتصادى، فإن اليابان قد رحبت بالتطورات التى شهدها الاقتصاد الصينى منذ عام ١٩٧٨، من حيث الانفتاح، وتحقيق معدلات نمو عالية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما انعكس إيجابا على مستويات المعيشة فى الصين، ومن ثم زيادة استهلاك الصينيين، الذى استفادت اليابان منه. ولم تكتف اليابان بمجرد الترحيب بذلك، بل إنها قدمت مساعدات ضخمة للصين على مدى سنوات، حيث كانت الصين من بين أكبر الدول المتلقية للمساعدات اليابانية. فمنذ عام ١٩٧٩، عندما بدأ تقديم المساعدات للصين وحتى منتصف عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالى المساعدات اليابانية التى حصلت عليها الصين ما قيمته ٣,١٣٣١ تريليون ين قروضا، و ١٤٥,٧ مليار ين منحا، و١٤٤,٦ مليار ين مساعدات فنية(١٢). حيث تعتبر اليابان أن الصعود الصينى لا يخدمها فقط، وإنما يخدم كل المنطقة والعالم، ومن ثم فإنها أيدت دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، بما يعنى اندماج الصين أكثر فى الاقتصاد العالمى، وإتاحة فرصا أوسع للتبادلات التجارية بينهما، وكذا فرص الاستثمار. وبالفعل، فقد شهد العام التالى لدخول الصين للمنظمة طفرة على صعيد الجانبين المذكورين، رغم أن العلاقات السياسية بينهما لم تكن على ما يرام (١٣).

وفى الوقت الذى شهد فيه استمرار تحقيق الاقتصاد الصينى معدلات نمو هائلة، فإن الاقتصاد اليابانى قد شهد فترات ركود طويلة، وهنا بدأت اليابان تشعر ببعض التخوف من الزحف الاقتصادى الصينى، والذى جعلها تحتل المكانة الأولى على صعيد الصادرات. وهناك تحليلات ذهبت إلى أنها باتت تحتل المكانة الثانية على صعيد ترتيب الاقتصادات العالمية، مما يعنى إزاحتها لليابان عن المكانة التى احتلتها لسنوات طويلة، ومن ثم كانت اليابان تطالب دائما بالمزيد من الانفتاح والإصلاح فى بيئة الأعمال فى الصين، وكانت تبرر قلة الاستثمارات اليابانية فى الصين بعدم وضوح الرؤية بخصوص بعض الجوانب التنظيمية والقانونية، والتى تجعل المستثمر اليابانى يذهب لبيئات أكثر تنظيما، على الرغم من أنها قد تكون الأعلى من حيث التكلفة فى ظل الميزات الكثيرة الأخرى التى تتمتع بها الصين، من قبيل وفرة المواد الخام، ورخص العمالة، والقرب الجغرافى، والتشابه الثقافى، ومع ذلك فقد كان الاستثمار فى الصين أقرب إلى المغامرة(١٤).

وعلى ضوء كل ذلك، دار فى اليابان منذ سنوات نقاش مطول حول سؤال أساسى، هو لماذا تستمر اليابان فى تقديم المساعدات للصين فى ظل هذه الظروف؟ وكانت تجرى مراجعة للمساعدات على فترات، إلى أن تم اتخاذ قرار بوقف هذه المساعدات، خاصة أن الصين باتت من الدول المانحة.

وجدير بالذكر أن المساعدات اليابانية أوقفت أو خفضت فى أكثر من مناسبة بسبب تطورات غير اقتصادية، من ذلك بعد أحداث ميدان تيانامين فى عام ١٩٨٩، وبعد التجارب النووية الصينية عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦. وقد اعترضت الصين على ما اعتبرته تسييسا لموضوع اقتصادى (١٥).

إضافة لذلك، فإن الصين أصبحت تعرف بمصنع العالم من كثرة ما تنتج، وباتت تمتلك أيضا فوائض مالية ضخمة، وأصبح لها استثمارات خارجية مهمة، هذا فى الوقت الذى تزايد فيه الدين اليابانى، واستمر الركود الاقتصادى. هذه التطورات لم يقف تأثيرها عند الأوضاع النسبية لاقتصاد البلدين، وإنما انتقلت من ناحية أخرى إلى التأثير فى علاقات الطرفين بالقوى الاقتصادية الأخرى بالمنطقة، وكذا فى الجوانب السياسية والأمنية للعلاقات (١٦).

ونظرا لأن قدرات الصين الاقتصادية المتصاعدة قد بدأت تنعكس على زيادة الإنفاق العسكرى ، والقدرات العسكرية الصينية، فإن اليابان باتت تطالب الصين بالمزيد من الشفافية على هذا الصعيد. وأصبحت اليابان تنظر إلى هذه التطورات ليس فقط بقدر من التوجس، لكن بوصفها "تهديدا صينيا"(١٧)، ومن ثم كان التحذير من الانسياق فى هذا الاتجاه، وما يمكن أن يمثله من جر المنطقة إلى سباق تسلح. ولا يخفى أن الطرح ذاته تقدمه الصين بخصوص القدرات العسكرية اليابانية، وتوسيع تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يمس قضايا حساسة بالنسبة لها، مثل تايوان، والقدرات النووية الصينية.

من ناحية أخرى، لا ترى اليابان أن توسيع تعاونها مع الولايات المتحدة يهدف إلى "احتواء" الصين. فالظروف هى التى فرضت هذا التعاون، نظرا لما تواجهه اليابان من تهديدات من قبل كوريا الشمالية. كما أن تأمين طرق الملاحة، ومحاربة الإرهاب كلها قضايا فرضت هذا التطور. تطالب اليابان الصين بأن تتصرف كعضو مسئول فى المجتمع الدولى، بحيث تصبح عامل استقرار، ومن ثم فإنها طالبت بزيادة مستوى الحوار الأمنى بين الجانبين. وشرعت فى الوقت نفسه فى تعاون أمنى مع قوى أخرى فى المنطقة، من بينها الهند واستراليا، بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، التى تشارك فى بعض جوانب هذا الحوار والتعاون الأمنى. ويذهب البعض إلى أن مثل هذا التنسيق يأتى فى إطار العمل على تطبيق سياسة احتواء، المقصود منها الصين (١٨).

يتمثل الجانب الثالث للرؤية اليابانية للصعود الصينى فى

المطالبة بالمزيد من الإصلاح السياسي، والسير في طريق الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وهنا، فإن اليابان تعتبر هذا الطريق طويلا، وتعتقد أن التطورات الاقتصادية وما يتلوها من تغيرات اجتماعية من شأنها أن تفتح الطريق نحو المزيد من التطور الديمقراطي. وهي تقارب هنا مع التجربة الكورية الجنوبية (١٩)، مع أن هناك تباينا كبيرا بين الحالتين، ناهيك عن أن الحزب الشيوعي الصيني يمسك بكل التطورات، ويتحكم فيها، وهو قد أدخل الكثير من التعديلات، لكنها لا تزال بعيدة كثيرا عما تطالب به اليابان ومعها كل الدول الغربية. وعلى شاكلة التعاون الأمني المتزايد مع الهند واستراليا، فإن اليابان تتحدث عن قيم مشتركة مع هذه الدول، وأصرت على مشاركتها، ومعها نيوزيلندا، في قمة شرقي آسيا، في الوقت الذي كانت فيه هناك معارضة من قبل بعض الدول، من بينها إندونيسيا والصين.

ولا تقف اليابان في رؤيتها للصعود الصيني عند الجوانب الإيجابية فقط، وإنما ترى أن هناك نقاطا سلبية لا تزال تواجه الصين، وعليها أن تتعامل معها، معتبرة أن هذه الجوانب تؤثر ليس فقط في الصين، وإنما التأثير يطالها هي أيضا، ومن هذه الأمور معالجة قضايا البيئة. وعلى حد قول رئيس الوزراء الياباني الأسبق، " تارو آسو"، إذا تلوث الماء أو الهواء في الصين، فإن الآثار سوف تطالنا"(٢٠) .

وفي هذا الصدد، فإن الصين تطالب صراحة بأن تتجنب الأخطاء التي وقعت فيها اليابان على هذا الصعيد في السنوات الأولى لنهضتها الصناعية، كما أنها كانت قد اتجهت لتركيز مساعداتها على هذه الجوانب، فضلا عن أنها تدرك التفاوت بين المناطق المختلفة في الصين على صعيد مستوى التنمية، وما يمكن أن يخلقه ذلك من توترات داخلية. بطبيعة الحال، فإن الصين تدرك مثل هذه القضايا، ولكنها تتعامل معها من منطلق أساسي، هو رفض التدخل في الشؤون الداخلية، مع تأكيد سعيها لتجنب بعض الآثار السلبية طبقا لرؤيتها، وهي هنا لا ترفض المساعدات الخارجية، ولكن غير المشروطة.

من الواضح أن اليابان قد أسهمت في الصعود الصيني عبر المساعدات، والتكنولوجيات التي وفرتها، ولكنها الآن باتت تتخوف من هذا الصعود، وتحتاط من بعض جوانبه، وتخشى أن ينقلب هذا الصعود إلى هيمنة صينية تضر بمصالحها(٢١). فإلى أي مدى يمكن أن تتطور العلاقات بين البلدين على ضوء ذلك

ثالثا- مستقبل العلاقات اليابانية - الصينية على ضوء استمرار الصعود الصيني:

هناك شبه اتفاق بين الدارسين للعلاقات اليابانية - الصينية على أنها باتت توصف بأنها تتمتع بالدفء على الصعيد الاقتصادي، وبالبرود على المستوى السياسي (٢٢). حيث إن الاتجاه العام للعلاقات الاقتصادية منذ تطبيع العلاقات بين البلدين هو الاتجاه التعاوني، وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض نقاط الاختلاف والنزاع في بعض الحالات. في المقابل، فإن الجوانب السياسية قد شهدت فترات كثيرة من التوتر. وفي أوقات عدم التوتر، لا يمكن القول إنها قد سارت في طريق التطور بنفس درجة العلاقات الاقتصادية. ومرد ذلك إلى العوامل الرئيسية التي تحكم سياسة كل من البلدين تجاه الآخر، ومن ثم العلاقات بينهما، والتي تجعل من اليسير الاتفاق في الجوانب الاقتصادية، بينما تظل الجوانب السياسية والأمنية الأكثر حساسية، ومن ثم يرد على تطورها قيود كثيرة. والسؤال الأساسي هنا: هل يستمر هذا النمط على ضوء استمرار الصعود الصيني

قبل الإجابة على هذا التساؤل، تجدر الإشارة إلى أن الطرفين يعتبران أن الوضع الراهن للعلاقات غير مرض بعد التطورات التي صاحبت وتلت حادث مركب الصيد الصيني(٢٣).

ولكن هناك بعض الأمور العامة، من بينها أن العلاقات بين أي دولتين، مهما تكن درجة التقارب بينهما، فإنه لابد أن تكون هناك بعض جوانب الخلاف، ولكنها تظل خلافات على التفاصيل وليست في التوجهات الرئيسية، خاصة إذا كان التقارب قد وصل إلى درجة التحالف. وفي المقابل، فإنه مهما تكن درجة التباعد، فإنه تظل هناك نقاط قد تحقق مصالح للطرفين، ومن ثم لا يبرز حولها التناقض كغيرها من القضايا. وفي حالة اليابان والصين، فإن نقاط الاتفاق كثيرة، وشبكة المصالح المشتركة واسعة. وكان الجانبان قد توصلا لصيغة "علاقات تحقق فوائد مشتركة استنادا إلى المصالح الاستراتيجية" (٢٤)، ولا يزال الطرفان يتمسكان بها. وقد رأينا كيف أن هذه المصالح كانت تتغلب على فترات الفتور في بعض الجوانب هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن تعدد الأطر التي تجمع البلدين يمكن أن تمثل بدائل. من ذلك على سبيل المثال، فإنه في فترات التوتر السياسي وتوقف لقاءات القمة الثنائية بين البلدين، كانت تتم لقاءات على هامش اجتماعات ومنتديات أخرى، كما حدث أخيرا على هامش قمة الأوبك، وكذلك في فترات سابقة على هامش قمم الآسيان، أو الآسيم.

من ثم، فإنه على المدى القصير، الذي يمتد من ثلاث إلى خمس سنوات، من المرجح أن تستمر العلاقات بين البلدين على النمط نفسه، بمعنى أن الاتجاه العام على المستوى الاقتصادي في تقدم، والمستوى السياسي متأرجح بين التصعيد والتهدئة. وهناك الكثير من الاعتبارات التي ترجح هذا الأمر، من بينها أنه على الصعيد الاقتصادي، فإن مكاسب الطرفين واضحة، وخسائرهما - في حال تراجع العلاقات بينهما - ستكون ضخمة. ومن ناحية ثانية، فإن اليابان تبدي مرونة كبيرة في التعامل مع الصين، حتى في القضايا الخلافية(٢٥)، والصين - من ناحيتها - وإن بدأت في السنوات الأخيرة تبدي تشددا أكبر حيال بعض القضايا، لتوصيل رسائل محددة - لا تهدد فعليا بفرض حلول عسكرية لتلك القضايا، لأنها تدرك حجم الخسارة التي ستعود عليها جراء مثل هذه التصرفات. وما فتئت الصين تؤكد أن صعودها سلمي، وأن فائدته لا تعود عليها وحدها، وإنما تعود على العالم كله. وهي لا تريد أن تؤثر سلبيا في صورتها ومكانتها الدولية، خاصة أنها باتت مقصدا لدول وتجمعات كبرى تريد أن تستفيد من الصعود الصيني. ومن ناحية ثالثة، فإنها تدرك تماما أن الوصول إلى درجة الحسم العسكري لبعض القضايا يعني الدخول في مواجهة مباشرة، ليس مع اليابان وحدها، وإنما الولايات المتحدة وهي لا تريد ذلك. ومن ناحية رابعة، فإنها تعلم أن المزيد من التصعيد والضغط على اليابان يمكن أن يقابله رد فعل ياباني على صعيد قضايا أخرى من قبيل تايوان. ليس هذا فحسب، بل ويساعد على تزكية الاتجاهات المطالبة بالعودة إلى امتلاك قوة عسكرية، والقيام بدور عسكري ياباني في المنطقة. وهنا، فإن الصين لا تريد أن تنفك اليابان من عقالها.

بطبيعة الحال، قد تحدث تطورات ليست في الحسبان في هذه الفترة، يمكن أن تجعل الأمور تتغير. لكن في ضوء العوامل

السابقة، فإن من المرجح استمرار النمط السائد للعلاقات، مع مراعاة أن الوتيرة قد تتقلب من آن لآخر بين الدفء أو التوتر، ولكنها تظل فى حدود. فمن المستبعد أن تحدث مواجهة عسكرية بين الجانبين، كما أنه لا يمكن أن يتم حل كل القضايا العالقة فى المدى القريب.

وعلى المديين المتوسط والبعيد، فإن الباحث لابد أن يكون أكثر حذرا عند الحديث عن سيناريوهات العلاقات بين الطرفين، نظرا لأن المسألة هنا ليست مرتبطة فقط بموازين القوى بمعناها الشامل بين الجانبين، وإنما ترتبط بمدى استمرار الاتجاهات الراهنة فى كل منهما، فلا يمكن تأكيد أو نفى استمرار الصعود الصينى بنفس الوتيرة. والأمر ذاته ينطبق على حالة اليابان من النواحى الاقتصادية والسياسية، وتوجهات النخبة الحاكمة، وطبيعة النظام الدولى. فإلى أى مدى ستستمر الولايات المتحدة مهيمنة سياسيا وعسكريا واقتصاديا على المستوى العالمى؟ يرى البعض أن الصين ستصبح القوة الاقتصادية الأولى فى غضون العقدين القادمين، والبعض يشكك فى أن يتحقق ذلك على المدى الزمنى المتوقع. كما أن الأمر لا يرتبط فقط بالولايات المتحدة، وإنما بقوى أخرى مثل روسيا والهند، وشبكة العلاقات بين الأطراف الفاعلة فى النظام الدولى فى هذه الحقبة، وشكل الترتيبات التى سيتم الوصول إليها. ويمكن هنا إضافة تأثير عامل آخذ فى التزايد، ألا وهو التكنولوجيات الحديثة، وإلى أى مدى ستؤثر فى صانع القرار.

وختاما، يمكن القول إن صعود الصين له صدى فى العالم كله، ومن الواضح أن هذا الصدى أكثر وضوحا وتأثيرا فى منطقة شرقى آسيا، ومن بين دول شرقى آسيا الأكثر اهتماما وتأثرا بما يجرى فى الصين، اليابان، نظرا لاعتبارات كثيرة يمكن أن تلخص فى كلمة "المكانة" والهواجس المثارة بشأنها، والتى تصاعدت فى السنوات الأخيرة، فى ظل الظروف الاقتصادية التى تعيشها اليابان، ومقارنة أوضاعها بالأوضاع فى الصين. فى المقابل، فإن صانع القرار اليابانى يدرك أن العلاقات مع الصين ليست مباراة صفرية، وهو لا يريد أن تصل الأمور لهذه الدرجة، وهى القناعة ذاتها التى لا تزال موجودة لدى صانع القرار الصينى. ومن ثم، فإن هناك حرصا متبادلا على عدم تدهور العلاقات لدرجة التأزم المستمر، أو التصادم. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن نغفل أن كل طرف عنده حد أدنى لا يمكنه أن يتراجع عنه، وحد أقصى لا يمكنه أن يتخطاه. لأنه لو تم تجاوز الحد الأعلى، فإن ذلك سيدخل العلاقات فى دائرة الخطر، ويمكن أن تتحول من طبيعتها التعاونية والتنافسية إلى العدائية والصدامية، حيث إن لكل طرف حدودا فى قبول تصعيد الطرف الآخر، وهذا ما أثبتته خبرة السنوات السابقة. فاليابان كانت أول دولة من الدول الصناعية الكبرى ترفع العقوبات التى فرضت على الصين بعد أحداث تيانامين. كما أن الصين اكتفت حتى الآن بتوجيه رسائل فى حدود معينة لتأكيد عدم تسليمها بالطرح اليابانى بخصوص قضايا الجزر والحدود البحرية. وعلى الطرف الآخر، فإن كل طرف لا يتوقع من الطرف الآخر أن يسلم بكل مطالبه، وإلا اتهم بالتفريط فى الحقوق الوطنية، ومن ثم قد يؤدى ذلك إلى تفاعلات تأتى بنخب أكثر تشددا فى ظل ضغوط الرأى العام، حيث يخشى الجميع إثارته، وتجنب التغطية المبالغ فيها للقضايا الخلافية، خاصة إذا ما علمنا أنه مع هذه التوترات تزداد الاتجاهات السلبية من قبل الرأى العام تجاه الطرف الآخر، وهذا ما تثبته استطلاعات الرأى الدورية التى تجرى فى اليابان، وما تؤيده التظاهرات المناوئة لليابان من آن لآخر فى الصين.

يبقى القول إن الصعود الصينى حتى هذه اللحظة لا يزال مفيدا بالنسبة لليابان، وسوف تزداد فائدته إذا عادت للاقتصاد اليابانى عافيته. كما أن الصين لم تصل بعد إلى درجة التمرد على توازن القوى الحالى ومحاولة تغييره، ولو بالقوة العسكرية. فهى لا تزال تتحدث عن صعود سلمى يستفيد منه الجميع. وتعمل القوى الفاعلة فى آسيا، وعلى رأسها الولايات المتحدة، جاهدة على الحفاظ على الوضع القائم، خاصة من خلال دعم تحالفها مع اليابان، الذى تعتبره الأخيرة بمثابة حجر الزاوية فى سياستها الخارجية. وقد أثبتت التطورات أن القوى السياسية الرئيسية فى اليابان مجمعة على هذا الأمر، حيث إن سياسة الحزب الديمقراطى لم تختلف كثيرا عن سياسات الحزب الليبرالى، وحتى إن كانت لهجته فى فترة ما قبل الانتخابات قد أثارت احتمالات لحدوث بعض التغير، إلا أن الممارسة العملية أثبتت أن التغير فى الجوانب الهامشية وليس الجوهرية.

الهوامش :

١– على سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية .. دراسة تطبيقية على شرق آسيا،(أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، سلسلة دراسات استراتيجية عدد ٦٣، الطبعة الأولى. ص ص ٩ ـ ٣٨

2- Ministry of Foreign Affairs of Japan، The Basic View on the Sovereignty over the Senkaku Islands, http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/senkaku/senkaku.html

٣– راجع البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية اليابانية يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠ حول الموضوع: http://www.mofa.go.jp/announce/announce/0925/9/2010_.01html

٤– راجع كلا من:

- Bank of Japan, Trade between Japan and China: Dramatic Expansion and Structural Changes, Economic Commentary، August .2003 pp. 4-5.

_ "China-Japan economic trade ties have great potential to tap, China daily, 5 May 2008، http://www.chinadaily.com.cn/bizchina/2008-05/05/content_.6661446htm

- Walter J. Johnson, "Trade between China & Japan", 26 April، .2010 http://www.ehow.com/about_6389537_trade-between-china-japan.html

5- Hitoshi Tanaka, "The Senkaku Islands and Mending Japan-China relations", Japan Center for International Exchange، East Asia Insights, vol. 5, no. 5, November 2010 p. 2 http://www.jcie.or.jp/insights/5-.5html

6-Zhang Tuosheng, "Sino-Japanese Relations at the Turn of Century" (1992 to 2001), in Ezra F. Vogel, Yuan Ming & Akihiko Tanaka (eds) The Age of Uncertainty. The U.S.-China-Japan Triangle from Tiananmen (1989) to 11/9 (2001). (Cambridge, Massachustts: Harvard University Asia Center، 2004) pp. 236-243.

٧- السيد صدقى عابدين، "الهند والصين واليابان بين التقارب والتباعد"، جريدة الخليج الإماراتية، ٩ يوليو ٢٠٠٥ .

8- Joel Rathus, "Japan's China policy: No re-adjustment towards Beijing", East Asia Forum, 18 February .2010 http://www.eastasiaforum.org/02/2010/.18

٩- حول تطور نظرة الرأى العام اليابانى للصين منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٩، انظر:

- Joel Rathus, Japan's public perception of China: Are things on the mend with Hatoyama? 28 January, 2010 http://eris-in-asia.blogspot.com/01/2010/japans-public-perception-of-china-are.html

١٠- حول التعاون بين الدول الثلاث ونقاط الاتفاق والاختلاف، انظر: السيد صدقى عابدين، "التعاون الثلاثى فى شمال شرقى آسيا"، مجلة الشروق، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد (٩٤٦/٩٥٨) ٢٤ - ٣٠ مايو ٢٠١٠، ص ص ١٦ - ١٧ .

11- Richard C. Buch,"China-Japan Tensions, 1995-2006 .Why they happened, what to do? "Brookings Institution Policy Paper, no16, June .2009 pp. 6-15

12-Ministry of Foreign Affairs of Japan, Overview of Official Development Assistance (ODA) to China, http://www.mofa.go.jp/policy/oda/region/e_asia/china/index.html

13-Bank of Japan, op.cit. pp.1-13.

14- Ministry of Foreign Affairs of Japan، Japan- China Foreign Ministers Meeting، August 28, 2000 http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/china/fmv0008/meet_.4html

15- Maaik okano-Hijmans، Japan's Economic diplomacy Towards China: the Lure of Business and the Burden Of History" (Hague: Netherlands Institute of International relations) Cligendaael Diplomacy Papers, no. 14, November 2007 pp. 35-39.

16-Yoshihide Soeya, "An East Asian Community and Japan-China Relations," 10 May 2010, East Asia Forum. http://www.eastasiaforum.org/17/05/2010/an-east-asian-community-and-japan-china-relations

17- Sook-Jong Lee, "Japan's Changing Security Norms and Perceptions since the 1990s," Asian Perspective, vol. 31, no. 3, 2007 p.135.

18- Dan Blumenthal, "America and Japan Approach a Rising China", Asian Outlook، no. 4, December 2006, American Enterprise for Public Policy Research, pp. 1-3.

١٩- هذه المقولات تكررت على لسان أكثر من مسئول يابانى، من بينهم وزير الخارجية الأسبق تارو آسو، ومن ذلك محاضرته فى نادى المراسلين الأجانب فى طوكيو فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٥:

-"Asian Strategy as I See It: Japan as the "Thought Leader" of Asia", Speach by Minister for Foreign Affairs Taro Aso at the Foreign Correspondents' Club of Japan.

وكذلك مقاله المنشور فى جريدة وول ستريت جورنال فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ فى صلب الموضوع:

- "Japan Welcomes China's Democratic Future." Contribution by Minister for Foreign Affairs Taro Aso to the Asian Wall Street Journal.

راجع موقع وزارة الخارجية اليابانية:

http://www.mofa.go.jp/announce/fm/aso/index.html

٢٠- راجع محاضرة تارو آسو المشار إليها آنفا.

21- Akio Takahara، "Japan's Policy Toward China In the 1990s," in Ezra F. Vogel, Yuan Ming & Akihiko Tanaka (eds) op.cit., pp. 268-269.

22-Maaik Okano-Hijmans, op.cit., p 4.

٢٣- جاء ذلك فى اجتماع رئيسى وزراء البلدين على هامش القمة الآسيوية الأوروبية (الآسيم) فى بروكسل فى ٥ أكتوبر الماضى. راجع:

- Ministry of Foreign Affairs of Japan, Conversation between Prime Minister Kan and Premier Wen Jiabao. October 5, 2010 http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/china/summit_conv.1010html

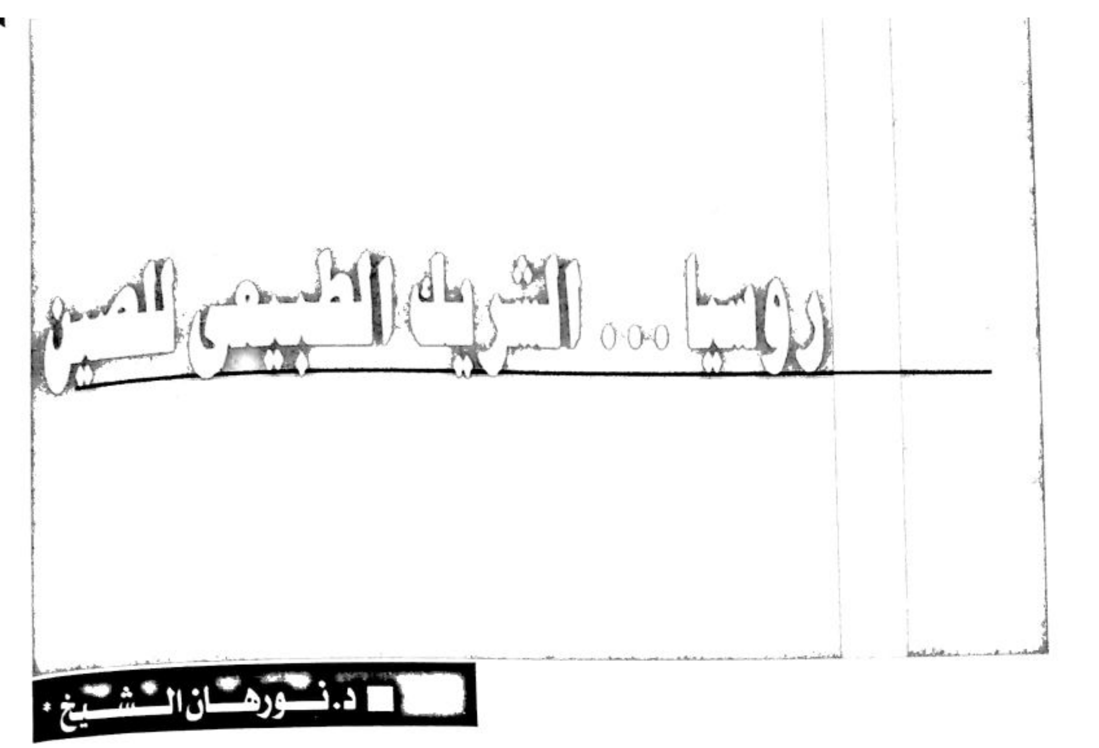
٢٤- تم التوصل إلى هذه الصيغة أثناء زيارة الرئيس الصينى هو جينتاو إلى اليابان فى مايو ٢٠٠٨ . انظر نص البيان المشترك على موقع وزارة الخارجية اليابانية:

http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/china/joint.0805html

٢٥- يذهب البعض إلى أن السياسة اليابانية تواجه تحدى الموازنة بين التشدد والتساهل فى التعامل مع الصين. انظر:

Reinhard Drifte, "A new start for Japan-China relations"? 5 January 2010. East Asia Forum، http://www.eastasiaforum.org/05/01/2010/a-new-start-for-japan-china-relations/





روسيا ... الشريك الطبيعي للصين

د. نورهان الشيخ *

منذ تفكك الاتحاد السوفيتى مطلع التسعينيات، وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين التى استمرت زهاء النصف قرن، بدأ الحديث عن ميلاد نظام عالمى جديد. وقد اختلف الساسة ومحللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذ النظام. فالبعض أفرط فى التفاؤل واعتبره مولد نظام متعدد القوى أكثر ديمقراطية وتمسكا بمبادئ العدالة والقانون الدولى، وتسوده قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى التقريب بين أرجائه، وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب، ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته فى إطار ما اصطلح على تسميته بالعولمة. والبعض الآخر كان أكثر واقعية، حيث رأى أن النظام العالمى الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية، وأن صدام الحضارات أمر لا مفر منه.

والواقع أن هذا الاختلاف كان طبيعيا، فكل ما شهدته حقبة التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة لم يكن سوى مرحلة انتقالية فى النظام العالمى، اتسمت بأحادية قطبية، تبلورت ملامحها ووضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتأكدت باحتلال الولايات المتحدة للعراق.

إلا أن هذه المرحلة بدأت فى الأفول مع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، لتبدأ حقبة جديدة فى العلاقات الدولية تتسم بتعدد القوى، وتتراجع فيها الهيمنة الأمريكية، تحت ضغط مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، والتى بدأت تطفو على السطح تدريجيا، إلى جانب فشلها فى إدارة حملاتها العسكرية فى أفغانستان والعراق. فالانكسار الأمريكى وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، يتأكدان يوما بعد يوم، فى حين تزداد القوى الأخرى قوة وصعودا. وهو أمر يبدو طبيعيا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى، مهما تطل مدتها، إلى زوال. وتعد القوى الآسيوية عامة، والصين خاصة، إحدى أهم هذه القوى الصاعدة اقتصاديا وعسكريا.

فقد بلغت استثمارات الصين الخارجية المباشرة فى اقتصادات الدول الأخرى ٥٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩، لتحتل المرتبة الخامسة عالميا، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية عشرة فى قائمة أكبر المستثمرين فى العالم. كما تعد الصين الأسرع نموا، إذ حافظت خلال العقدين الماضيين على متوسط نمو قدره ٩,٥٪ فى العام الواحد. ووصل حجم صادرات الصين عام ٢٠٠٩ إلى ٢,١ تريليون دولار، لتتقدم على الولايات المتحدة (واحد تريليون)، واليابان (٥٨٠ مليونا). وبينما بدأت الولايات المتحدة تخطو أولى خطواتها تجاه إلزام شركات الطاقة بتوليد مزيد من الكهرباء من مصادر متجددة، كانت الصين سباقة إلى ذلك، حيث شرعت فى استثمار مليارات الدولارات كى تصبح دولة عظمى فى مجال الطاقة الخضراء، وهى ماضية فى طريقها لتتفوق على الولايات المتحدة، بوصفها أكبر أسواق العالم للطواحين الهوائية الحديثة التى تعمل بطاقة الرياح.

صاحب ذلك تعزيز واضح فى قدرات الصين العسكرية، ليس فقط من خلال استيراد منظومات تسليحية متقدمة، ولكن - وهو الأهم - من خلال تطوير صناعاتها العسكرية، ومحاكاة المنظومات الروسية والغربية المتقدمة. ومن ذلك البدء فى بناء طراد بحرى يحاكى مثيله الروسى "فارياج" الذى اشترته الصين فى أواخر التسعينيات من القرن الماضى، وصنع طائرتين منافستين

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لطائرات "ميج ٢٩" الروسية، وهما طائرتا "جى -١٠" و"إف إس - ١"، وتقليد الصين الطائرة المقاتلة الروسية من طراز "سو-٢٧"، و"سو-٣٣" التى أطلقوا عليها "جى - ١٥".(١)

وقد اختلفت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية الأخرى تجاه هذا الصعود الصينى. فعلى حين تعتبره الولايات المتحدة تهديدا مباشرا لأمنها ومصالحها وإخلالا بتوازن القوى فى القارة الآسيوية لغير صالحها وحلفائها التقليديين، وفى مقدمتهم اليابان وكوريا الجنوبية، فإن روسيا، ورغم ما ينتابها من قلق نسبى، بالطبع، من تنامى قدرات الصين المجاورة - وما قد يصاحب ذلك من توسع اقتصادى وديموجرافى صينى فى الشرق الأقصى الروسى قد يشكل فيما بعد خطرا على سيادة روسيا - فإنها أكثر قبولا بالصعود الصينى، وترى أن الشراكة والتحالف هو السبيل الأمثل للتعامل مع الصين، وهو ما يمكن إيجازه بمقولة "فلنصعد معا".

وقد أكدت القيادة الروسية دوما هذا، فوصف الرئيس الروسى السابق ورئيس الحكومة الحالى، فلاديمير بوتين، العلاقات الروسية - الصينية بأنها: "تحمل طابعا استراتيجيا وتتميز بالثقة، وارتقت إلى أعلى مستوى". وأكد فى أكتوبر ٢٠١٠ أن "الشراكة الاستراتيجية الحقيقية القائمة بين البلدين تستجيب لمصالح الشعبين على المدى الطويل، وتساعد على ضمان الأمن والاستقرار الدوليين، وأن العلاقات بين روسيا والصين قد بلغت أعلى مستوى لها حاليا على مر تاريخها كله، وهى تتصف بتنمية التعاون الديناميكى والمتبادل المنفعة فى جميع الميادين، وأن العلاقات الممتازة بين روسيا والصين تساعد على توطيد الأمن والاستقرار فى العالم".

وأكد الرئيس ميدفيديف أن "الصين التى باتت اليوم واحدة من القوى الدولية البارزة تلعب دورا مهما فى تعزيز علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن فى منطقة آسيا والمحيط الهادى وعلى الصعيد العالمى برمته، وأن العلاقات الروسية - الصينية تتميز اليوم بطابع الشراكة الاستراتيجية بعد أن ارتقت إلى مستوى لم يسبق له مثيل من ذى قبل".

ولعل تبادل "العامين الوطنيين" بين روسيا والصين، وعقد فعاليات "عام روسيا فى الصين" ثم "عام الصين فى روسيا" تبادليا، منذ عام ٢٠٠٦، أحد أبعاد الشراكة متعددة الأبعاد ومتعمقة الجذور بين روسيا والصين. فروسيا تدرك جيدا التغير فى ميزان القوى فى العالم الذى بدأ يميل بقوة لصالح الشرق، وكون آسيا ساحة استراتيجية رئيسية للقرن الحالى من النواحى الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأنه إذا لم تتمكن موسكو من توسيع نطاق حضورها فى هذه القارة على نحو كيفى، فإنها مهددة بأن تكون لاعبا ثانويا، ليس فقط فى منطقة آسيا والمحيط الهادى، وإنما على الصعيد الدولى أيضا.

وينطلق الموقف الروسى إزاء الصين من مجموعة من العوامل التى تمثل مرتكزات للشراكة المتنامية بين روسيا والصين، أهمها:

١- رؤية روسيا للنظام الدولى :

منذ منتصف التسعينيات، بلورت روسيا تصورا استراتيجيا فيما يتعلق بهيكل القوة فى النظام الدولى، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمى، فى إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة. وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تنامى الهيمنة الأمريكية فى ظل سعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية فى العالم، ومد نفوذها شرقا إلى الحدود الروسية فى أوروبا الشرقية ودول الكومنولث.

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧، وجه بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية(٢)، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية .. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه". وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة " لعالم أحادى القطب" "غير مقبول، وأدى الى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم ".

ولا شك فى أن تصريحات بوتين كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبير عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، وهى تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج العربى، وفى أفغانستان وفى العراق وفى بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسى، يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطى ونشر الدرع المضادة للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. كما تعكس تصريحات بوتين إدراك القيادة الروسية ضرورة القيام بدور روسى أكثر فاعلية فى مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسى لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة، وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التى فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتى، وتصحيح الخلل فى التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، فى إطار نظام متعدد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى.

وفى هذا الإطار، تبرز الصين كحليف أساسى وأحد الأقطاب التى ترى موسكو فى الشراكة معها عاملا أساسيا لموازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها، لاسيما فى منطقة آسيا الوسطى التى تحظى بأهمية خاصة لدى البلدين، وأيضا فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، حيث الوجود الأمريكى المكثف فى اليابان وكوريا الجنوبية.

٢- ثوابت السياسة الروسية تجاه الصين :

على مدى ربع قرن ، ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، تعتبر الشراكة الروسية - الصينية توجها ثابتا فى السياسة الروسية. فقد أبرز جورباتشوف اهتماما خاصا بالصين، وبناء نظام أمن إقليمى، وضرورة تخفيف حدة التوتر الذى اكتنف العلاقات الروسية الصينية منذ عام ١٩٦٦، حين تم قطع العلاقات بين الحزبين الشيوعيين فى الاتحاد السوفيتى والصين. ففى خطابه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى فبراير ١٩٨٦، أشار جورباتشوف إلى الصين باعتبارها "دولة اشتراكية عظمى"، وسعى إلى تحسين العلاقات معها. وكانت بدايات هذا التحسن هو خطاب جورباتشوف فى فلاديفستوك فى ٢٨ يوليو ١٩٨٦، الذى أكد فيه

استعداده فى "أى وقت وعلى أى مستوى للحوار مع الصين لاتخاذ مزيد من الإجراءات التى من شأنها إقامة مناخ من حسن الجوار بين البلدين". ونجح بالفعل فى تسوية القضايا الخلافية بين البلدين، وبدء مرحلة جديدة من التفاهم والتعاون بينهما.

وخلال زيارته لبكين فى ديسمبر ١٩٩٢، أعلن الرئيس الروسى الأسبق، بوريس يلتسين، أن زيارته هذه أعطت لروسيا "التوازن الطبيعى"، وأن "روسيا قوة أوروبية - آسيوية كبرى، وأنه بالنسبة لنا، يقصد روسيا، لا نميز بين الولايات المتحدة والصين وألمانيا".

وقد جاء التقارب الروسى من الصين ليس فقط لإحداث التوازن فى سياستها الخارجية، وإنما بهدف جذب الاستثمارات ورءوس الأموال الصينية لروسيا، وزيادة التبادل التجارى بين البلدين، وفتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الروسية، خاصة فى المجال العسكرى، حيث مثلت الصين أكبر سوق محتملة لاستيعاب مبيعات روسيا من الأسلحة والمواد النووية، كما أنها أكبر سوق يمكن التعامل معه من خلال المقايضة.

فى هذا الإطار، أكد البلدان عدم تدخل كل طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة الإقليمية له. فقد أكدت الصين أن قضية الشيشان هى شأن داخلى روسى يتعلق بوحدة الأراضى الروسية. كما التزمت روسيا بتفادى إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأكدت دعمها للصين فى هذه القضية، وأعلنت أن التبت جزء لا يتجزأ من الصين.

كما اتفق الطرفان على تجنب المواجهة واستخدام القوة ضد بعضهما بعضا، وكذلك الانضمام إلى أى تحالفات عسكرية أو سياسية موجهة ضد الطرف الآخر، أو توقيع معاهدات أو اتفاقات مع طرف ثالث تمس سيادة الطرف الآخر أو مصالحه الأمنية. كما اتفقا فى سبتمبر ١٩٩٤ على عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضهما بعضا، وإعادة توجيه الصواريخ النووية بعيدا عن أراضى كل منهما، الأمر الذى مثل انطلاقة مهمة لبناء الثقة بين البلدين والتحالف الاستراتيجى بينهما.

وقد توج هذا التفاهم الاستراتيجى حول القضايا الأمنية والعسكرية بتوقيع معاهدة أمنية بين روسيا والصين وكل من كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، وذلك خلال زيارة الرئيس يلتسين لبكين فى أبريل ١٩٩٦، والتى تضمنت التعهد بعدم الاعتداء وخفض القوات، وتحديد عدد ونوعية المناورات العسكرية المسموح بها فى المنطقة الواقعة على جانبى الحدود الروسية - الصينية (٢٠٠ كم)، وحضور مراقبين من الدول الموقعة على المعاهدة للمناورات، والإعلان المسبق عنها. وكانت هذه المعاهدة هى بداية منظمة شنغهاى ذات الدور المحورى فى الأمن الإقليمى لمنطقة آسيا الوسطى حاليا.

ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقات السوفيتية -الصينية تحولا جذريا استمر وازداد عمقا وأهمية خلال العقدين التاليين.

٣- التفاهم الاستراتيجى بين البلدين :

هناك تفاهم استراتيجى وتنسيق واضح بين البلدين حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفى مقدمتها معارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة، الولايات المتحدة، على النظام العالمى. كما تحترم كل منهما مصالح الطرف الآخر وما يعتبره مناطق نفوذ تمس أمنه القومى. فقد أيدت الصين دور روسيا فى منطقة الكومنولث، وكونها منطقة للنفوذ الروسى، كما أيدت انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادى للمحيط الهادى وآسيا APEC.

وقد أكد رئيسا روسيا، ديمترى ميدفيديف، والصين، هو جينتاو - خلال لقائهما الأخير فى بكين فى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٠ - اتفاق وجهات نظر الدولتين ومواقفهما من مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية، منها مشكلات التنمية العالمية، والتغيرات المناخية، ودور الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب (٣)، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والموقف من كوريا الشمالية.

ويعتبر التوافق حول الملف النووى الإيرانى نموذجا واضحا للتفاهم بين البلدين، حيث يتفرد الموقفان الروسى والصينى باعتبارهما الأكثر تعاطفا مع إيران وتفهما لموقفها فى تحد واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط على الدولتين، بما فى ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية والصينية المتعاونة مع إيران. صحيح أن الموقف الروسى أوضح كثيرا من الموقف الصينى بحكم أن روسيا هى الطرف المعنى أساسا بالملف النووى الإيرانى، لكونها الشريك الأساسى لإيران، ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية(٤)، إلا أن تأييد الصين الفعلى لطهران، خاصة فى المحافل الدولية، لا يقل عن الدعم الروسى لها. فكل من الصين وروسيا تؤيدان من حيث المبدأ حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. وسبق أن رفضت الدولتان مرارا إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، ورأتا أنه من الضرورى إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتى النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، عارضت الدولتان فرض عقوبات شديدة على إيران، حيث تريان أنه من "غير المناسب" فرض حظر شامل على التعامل مع إيران، وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف. كما ترفض الدولتان تماما أى تلويح باستخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران، وتؤكدان ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية لهذا الملف.

كما عبرت روسيا والصين عن قلقهما تجاه احتمالات تنامى القوة العسكرية لليابان، وهناك توافق بين البلدين حول توحيد السياسة تجاه اليابان، باعتبارهما الخاسر الأكبر من سياسات اليابان العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة فى ظل النزاعات القائمة حول مجموعة جزر الكوريل بين روسيا واليابان(٥)، وجزر سينكاكو (دوايوتاى) التى تعتبرها الصين جزءا من أراضيها، ولكن تسيطر عليها اليابان.

هناك أيضا تنسيق واسع النطاق بين البلدين فيما يتعلق بالعمل من أجل تحجيم الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى وتحقيق الاستقرار فى المنطقة. وينظم البلدان مناورات مشتركة كل عامين منذ ٢٠٠٥ تحمل اسم "مهمة السلام"، تستهدف زيادة قدرتهما على "مكافحة الإرهاب والحركات العرقية الانفصالية". كان آخرها تلك التى أجريت فى مايو ٢٠٠٩ بمدينة خاباروفسك

الواقعة بأقصى شرق روسيا وتاونان، الخاصة بالتدريب التكتيكي، والتابعة لجيش التحرير الشعبي، التي تقع في إقليم جيلين شمال شرق الصين قرب الحدود مع روسيا، وكانت المناورات الكبرى من نوعها بين البلدين، وشارك فيها أكثر من ٣٠٠٠ جندي من الجانبين، وأكثر من ٣٠٠ آلة عسكرية، و٢٢ طائرة روسية، و٤٠ طائرة صينية، بينها طائرات مقاتلة، ومروحيات هجومية، وطائرات نقل للجنود.

٤- المصالح الروسية والعائد الاقتصادي المباشر :

لقد ابتعدت السياستان الروسية والصينية عن المنطلقات الأيديولوجية، وصارتا براجماتية تسعى لتحقيق مصالحهما الاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك منذ رحيل ماو تسي تونج في الصين، وانتهاء الحقبة الشيوعية في التاريخ الروسي بانهيار الاتحاد السوفيتي. ولاشك في أن مصالح الطرفين المتبادلة وشراكتهما في المجالات العسكرية والتقنية وفي مجال الطاقة تمثل حجر الزاوية في التحالف الاستراتيجي بينهما.

فالصين تمثل السوق الرئيسي للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بما يزيد على ٥٠٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية التي تعتبرها روسيا أحد أهم مصادر الدخل القومي، حيث يتراوح العائد من صادرات الأسلحة للصين وحدها بين ١ و٥,١ مليار دولار سنويا. هذا إلى جانب العائد من تدريب الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية الروسية: أكاديمية الأركان العامة، أكاديمية الأسلحة العامة، أكاديمية النقل، الأكاديمية البحرية، ومؤسسات تربوية أخرى تابعة لوزارة الدفاع.

وتتلاقى مصالح البلدين أيضا في مجال الطاقة، حيث تعتبر روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط، في حين تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وقد بدأ البلدان في تطوير التعاون بينهما في هذ المجال، وتم الانتهاء من بناء الجزء الروسي (بطول ٧٢ كم) من خط نقل النفط الروسي - الصيني المتفرع من خط "سيبيريا الشرقية - المحيط الهادي"، باتجاه الصين في أغسطس ٢٠١٠، ويمتد من منطقة سكوفورودينو الروسية عبر منطقة موخي الحدودية حتى داتسين الصينية. وأعلن إيجور سيتشين، نائب رئيس الوزراء، أن موسكو "مستعدة لتلبية كافة احتياجات الصين من الغاز"، وأن موسكو تخطط لبدء توريدات الغاز إلى الصين اعتبارا من عام ٢٠١٥. ووقعت شركة "غازبروم" والشركة الوطنية الصينية للنفط والغاز اتفاقية حول الشروط الأساسية العامة لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين. كما تم تطوير التعاون بين "لوك أويل" وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) في مشروعين قائمين "كوم كول" و"بوزاتشي الشمالية" في كازاخستان، و"أرال" في أوزبكستان، إلى جانب عدد من المشاريع الواعدة في روسيا والصين والدول الأخرى.

يضاف إلى هذا التعاون في مجال الطاقة النووية، حيث قامت روسيا بتشييد وحدتي الطاقة الأولى والثانية في محطة تيان وان الكهروذرية، وهي أكبر المحطات قدرة في الصين من حيث القدرة الانفرادية لكل مفاعل على حدة، وهما من طراز "ماء ماء - ١٠٠٠" ومجمل قدرتهما ألفا ميجاواط. وتم الانتهاء من وحدة الطاقة الأولى في يونيو ٢٠٠٧، والثانية في أغسطس من العام نفسه. وتم توقيع عقد مشروع إنشاء مفاعلين آخرين بمحطة تيان، تتولاه شركة "آتوم ستروي إكسبورت" في سبتمبر ٢٠١٠. هذا إلى جانب العديد من المشاريع المستقبلية المشتركة، ومنها إقامة ثلاث مؤسسات مشتركة لاستخراج اليورانيوم في الأراضي الروسية وفي البلدان الأخرى أيضا، ومنها الإفريقية.

على صعيد آخر، شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزة ملحوظة من ١٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ لتحتل الصين المرتبة الثانية بين شركاء روسيا التجاريين. كما زادت الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل إلى مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢ مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة.

إن المصالح الاستراتيجية التي تربط البلدين والتحديات المشتركة لأمنهما القومي ومكانتيهما الدولية هي القوة الدافعة للشراكة الروسية - الصينية على مدى ربع قرن، وهي أيضا العامل الحاسم في استمرار هذه الشراكة مستقبلا، واستمرار صعود البلدين في اتجاه قمة النظام الدولي متعدد القوى.

الهوامش :

1- Stephen Blank, "New Strains Emerge in the Sino-Russian Military Relationship", China Brief, Vol. X, Issue 21, October 22, 2010, The Jamestown Foundation.

يوجد على الرابط:

www.Jamestown.org/programs/chinabrief/

٢- انظر في ذلك: نورهان الشيخ، "قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية"، السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠.

٣- انظر في ملابسات هذه الزيارة:

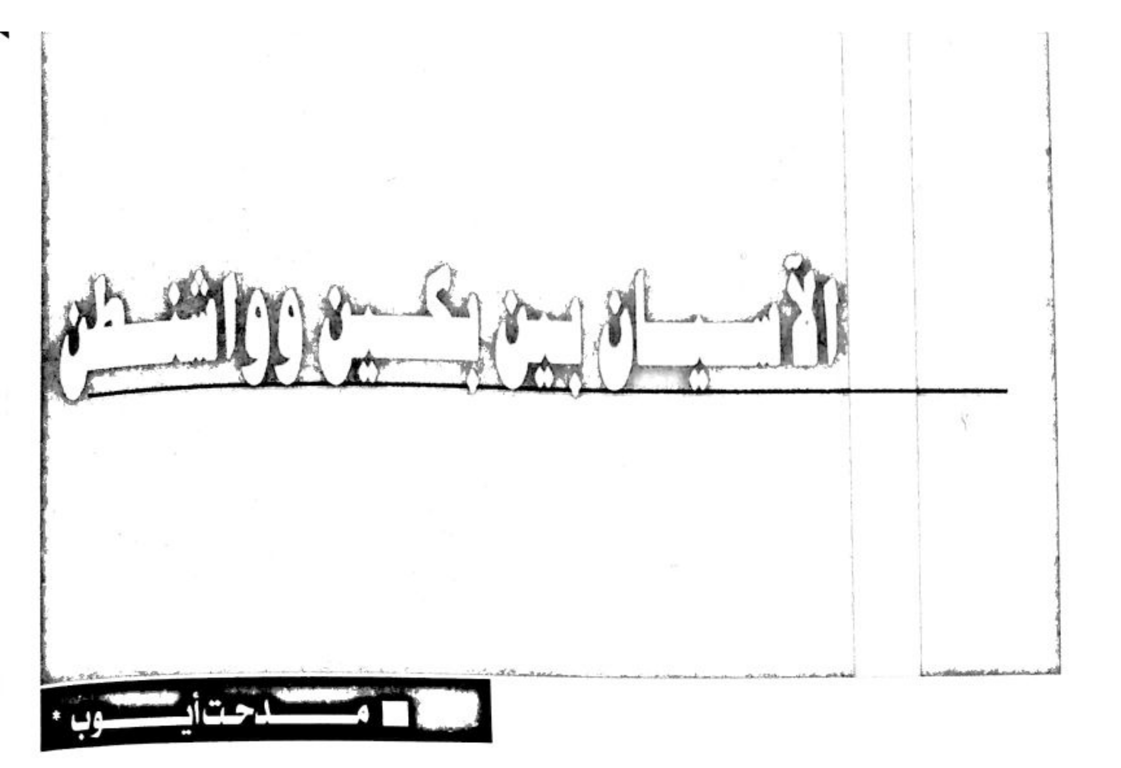
Peter J. Brown, "Russia along for a Chinese Ride", www.atimes.com/atimes/china/LJ06Ado3.html.

٤- انظر في ذلك: نورهان الشيخ، "التعاون الاستراتيجي الروسي - الإيراني .. الأبعاد والتداعيات"، السياسة الدولية، العدد ١٨٠، أبريل ٢٠١٠.

٥- انظر في ذلك:

M.K. Bhadra Kumar, "Russia Prods Afghan, Japanese Wounds", Nov. 6, 2010. www.atimes.com/atimes central-asia/LK06Ag01,html.





■ مدحت أيوب *

برغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التى أثرت سلبا فى معظم الاقتصادات المتقدمة فى العالم، فقد واصلت الصين معدلات نموها العالية، محققة معدل نمو بلغ ٩,١٪ فى عام ٢٠٠٩، كما وصل إجمالى ناتجها القومى فى العام نفسه إلى ٩,٠٥ تريليون دولار (بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكى) ، فصعدت بذلك إلى المرتبة الثانية عالميا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مزيحة اليابان التى تراجع اقتصادها إلى المرتبة الثالثة.

كان لهذا الصعود تداعيات مختلفة على الصعيدين الإقليمى والدولى. فقد ارتبطت الصين مع دول الآسيان والولايات المتحدة بشبكة متداخلة من العلاقات التجارية والاستثمارات، ولكن الصعود الصينى أصبح يهدد عددا من المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، كما أنه مثار قلق لدول الآسيان المجاورة من حيث تخوفها من تحولها إلى مرتبة الدول "التابعة" للصين، بالإضافة إلى التدهور البيئى الناتج عن النمو غير المسبوق لحركة التصنيع فى الصين.

بالنسبة للولايات المتحدة، يمثل تواصل الصعود الصينى تهديدا ليهمنتها الاقتصادية والسياسية عالميا، وعلى مستوى القارة الآسيوية. كما يضع ذلك الصعود الصينى فى موقع المنافس للولايات المتحدة على مصادر الطاقة والمواد الخام والأسواق. ومن ناحية ثالثة، يهدد انخفاض قيمة العملة الصينية المركز التنافسى للمنتجات الأمريكية داخل السوق الأمريكية وخارجها. أما دول الآسيان، فتعانى تداعيات سياسية التصنيع من أجل التصدير فيما يتعلق بالتدهور البيئى. من ناحية أخرى، ترتاب دول الآسيان فى سلمية الصعود الصينى وما قد يترتب عليه من هيمنة إقليمية، بالإضافة إلى الخشية من اعتماد دول الآسيان اقتصاديا على نم، الاقتصاد الصينى، ومن ثم انكشاف اقتصاداتها للتغيرات فى الاقتصاد الصينى.

التوترات الصينية - الأمريكية :

تمكنت الصين، خلال ثلاثة عقود، من تراكم مستويات عالية عن النمو الاقتصادى، بلغ متوسطها نحو ١٠٪، وتصبح الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة أكبر اقتصاد فى العالم (ناتج محلى إجمالى ١٤,٣ تريليون دولار بما يمثل ربع الاقتصاد العالمى)، فى الوقت الذى يتراجع فيه الاقتصاد الأمريكى (نسبة نمو ٢,٤٪ فى ٢٠٠٩). وتشير دراسة حديثة لمؤسسة كارنيجى للسلام الدولى إلى أن الاقتصاد الصينى فى ٢٠٥٠ سيكون أكبر بنسبة ٢٠٪ عن اقتصاد الولايات المتحدة(١). وإذا استمر النمو الاقتصادى الصينى على معدلاته - وهو ما تعتبره الحكومة الصينية ضروريا لتوفير ١٥ مليون فرصة عمل سنويا والحفاظ على استقرارها الاقتصادى والاجتماعى - فقد تصبح الصين القوة الاقتصادية الأكبر فى العالم خلال عدة عقود.

وقد عمقت الأزمة المالية العالمية من التباين بين الصين أعلى الاقتصادات نموا والولايات المتحدة التى صار اقتصادها إلى معدلات نمو سالبة وإلى ركود، بين اقتصاد هو الأكبر عالميا فى احتياطى النقد الأجنبى (٢,٥ تريليون دولار أمريكى) وآخر هو الأكثر مديونية فى العالم (١٣,٢ تريليون دولار أى بنسبة ٨٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى). لمواجهة هذا التهديد للمكانة الأمريكية، لجأت إدارة أوباما إلى محاولة الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها، كما رفعت من درجة نشاطها الدبلوماسى فى منطقة الآسيان وآسيا الباسيفيكى وآسيا الوسطى. حيث يبدو

(*) باحث رئيسى بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

تمدد النفوذ الصينى فى هذه المناطق على حساب وجود أمريكى متناقص بفعل ما أوجبته الأزمة المالية من أولوية الشأن الداخلى وإعادة هيكلته وبنائه.

ولا يقتصر تمدد النفوذ الصينى على حساب الوجود الأمريكى فى هذه المناطق فحسب، ولكن يمتد إلى مناطق إنتاج ما يقتضيه الصعود الاقتصادى الصينى من الطاقة والمواد الخام والسلع نصف المصنعة وتامة الصنع، وطرق مرورها. وتسعى الصين لتأمين طرق تجارتها عبر المحيط الهندى وبحر الصين الجنوبى بتكوين أسطول بحرى قوى، مما يشكل تحديا للاستراتيجية الأمريكية القائمة على منع أى قوة من تهديد التفوق العسكرى الأمريكى. وقد كان الغزو الأمريكى لأفغانستان والعراق واحتلالهما جزءا من الاستنفار الأمريكى إزاء ما مثله الصعود الصينى من تحد. وما كان تصريح هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، فى مؤتمر قمة الآسيان فى تايلاند يوليو ٢٠١٠ بأن الولايات المتحدة تعود ثانية إلى آسيا إلا تعبير عن القلق الأمريكى إزاء تأثير الصعود الصينى فى مكانة الولايات المتحدة فى هذا الإقليم. ويمتد قلق الولايات المتحدة على مكانتها ليشمل المشاركة الصينية النشطة فى القضايا المطروحة على الأجندة الدولية وفى المؤسسات الدولية، حتى تلك التى كانت ساحة خالصة للولايات المتحدة، كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وقد أصبحت الصين شريكا أساسيا فى التعامل مع أهم المشاكل الدولية، مثل قضية تغير المناخ. كما يعتبر الدور الكبير الذى تلعبه مجموعة العشرين فى قمة النظام الدولى دليلا على ازدياد الحاجة إلى تعاون الصين وغيرها من الاقتصادات الصاعدة فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

تواترت أخيرا مظاهر الشد والجذب فى العلاقات الصينية - الأمريكية، ومنها تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى منتدى أمن الآسيان فى ٢٣ يوليو ٢٠١٠، والتى أعلنت فيها عن وقوف الولايات المتحدة إلى جانب فيتنام ودول الآسيان الأخرى فى نزاعها مع الصين فى بحر الصن الجنوبى، والمناورات البحرية المشتركة التى جرت أخيرا بين القوات الأمريكية والكورية الجنوبية. ولكن حجم التشابك والمصالح المشتركة بين قطاع الأعمال الأمريكى ونظيره الصينى - حيث إن الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى للصين - يضع سقفا قريبا لهذه التوترات. كما أن التفوق الأمريكى الهائل فى عناصر القوة التكنولوجية والعسكرية لا يزال يضع الولايات المتحدة فى موضع القوة الأعظم بمعيار القوة الشاملة فى المدى المنظور.

ويأتى النهم الصينى لمصادر الطاقة والمواد الخام والأسواق سببا ثانيا للتوتر فى العلاقات الأمريكية - الصينية. بلغت واردات الصين ٣,٩ مليون برميل من النفط يوميا فى ٢٠٠٨ ، مقابل ١٣,٥ مليون برميل يوميا للولايات المتحدة، و٩,١ مليون برميل يوميا لإجمالى الدول الأوروبية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٢). وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن الصين ستحل مكان الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط فى عام ٢٠٣٠ . تدرك الصين أن حالة عدم الاستقرار التى أوجدها الغزو الأمريكى للعراق، ووجود الولايات المتحدة فى منطقة الخليج العربى، أكبر مناطق العالم فى احتياطى وإنتاج وتصدير النفط، هى أمور تمثل تهديدا لمستقبل النمو الاقتصادى الصينى، مما شجع شركاتها على القيام بأنشطة فى كل مكان فى العالم يوجد أو يحتمل أن يوجد فيه نفط. هذا، وتقدم الصين سلة حوافز للدول المضيفة لنشاط شركاتها العاملة فى مجال النفط، سواء فى إفريقيا أو أمريكا الجنوبية، كما تدعم وجودها فى دول آسيا الوسطى. تستفيد الصين من الخلافات الأمريكية مع بعض الدول المنتجة للنفط، مثل السودان وإيران، لزيادة نشاطها فى هذا المجال. كما أن حزمة المساندة التى تقدمها الصين للدول المضيفة صلبت مواقف هذه الدول فى خلافاتها مع الولايات المتحدة (كحالة إيران). وقد أدى النهم الصينى للنفط الخام إلى ارتفاع أسعار النفط فى السنوات الأخيرة.

ومن المعلوم أن النمو الاقتصادى السريع فى الصين قد جعلها نهمة أيضا للأسمنت ومواد البناء لإقامة البنية التحتية، والنحاس للصناعات الخفيفة والصلب والألومنيوم للصناعات الثقيلة، فضلا عن المعادن الأخرى لصناعة السلع الاستهلاكية. وقد حلت الصين مكان الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للعالم فى النحاس، علما بأن الصين هى ثانى دول العالم إنتاجا له، ولكنها لا تملك احتياطيات كبيرة منه، وتلجأ إلى استيراد مركزات النحاس ومكرراته. وأصبحت الصين أكبر مستوردى العالم لخام الحديد اعتبارا من ٢٠٠٢ بإجمالى واردات تزيد على ١٥٠ مليون طن، وتستورد البوكسيت والألومينا لصناعة الألومنيوم التى تبلغ نسبة مساهمتها فى الإنتاج العالمى منها ٢٤٪(٣). وفى سعى الصين لتأمين احتياجاتها من الموارد المعدنية، فإنها توجد باستثماراتها وشركاتها فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، واشتد تنافسها على المعروض من هذه المعادن، مما كان له أثره فى رفع أسعارها عاليا ونشأة كثير من النزاعات حولها.

من ناحية، أدى انتشار السلع الصينية الأرخص سعرا إلى تراجع موقع المنتجات الأمريكية فى الكثير من الأسواق، ومنها المواد الخام والطاقة. أصبحت تجارة الصين مع العالم العربى تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، معظمها واردات نفطية للصين من العالم العربى. كما تجاوزت تجارة الصين مع إفريقيا ٩١ مليار دولار فى ٢٠٠٩ ، بعد أن كانت ٧٣,٣ مليار دولار فى ٢٠٠٧، وذلك برغم تداعيات الأزمة المالية العالمية. كما نمت الاستثمارات الصينية فى إفريقيا من ٥٠ مليون دولار فى ٢٠٠١ إلى نحو مليار دولار فى ٢٠٠٨(٤). وقد كان لهذه العلاقات الاقتصادية، وما واكبها من نشاط دبلوماسى، أثر فى اختلاف المواقف الصينية والأمريكية حول العديد من القضايا، وربما كانت المسألة الإيرانية خير مثال على ذلك.

ويأتى الخلاف الرئيسى بين الصين والولايات المتحدة حول سعر صرف العملة الصينية، حيث تعتبر واشنطن أن سعرها المنخفض أحد أهم أسباب العجز الكبير فى الميزان التجارى الأمريكى، بل ولانخفاض فرص العمل التى يوفرها الاقتصاد الأمريكى. وهناك تقديرات بأن العملة الصينية مقومة بـ ٢٥٪ إلى ٤٠٪ أقل من قيمتها إزاء الدولار والعملات الأخرى (٥). ويشارك الاتحاد الأوروبى الولايات المتحدة فى اتهام الصين بأنها تقيم "اليوان" بأقل من قيمته لتحفيز نمو صادراتها، مما أثر فى

تنافسية المنتجات الأوروبية والأمريكية. وإزاء هذه الضغوط، سمحت الصين بارتفاع قيمة عملتها فى ١٩ يونيو ٢٠١٠ بـ ٣٪ إزاء الدولار. وبينما تضغط الولايات المتحدة على الصين لتوجه إنتاجها إلى الاستهلاك الداخلى بدلا من التصدير، فإن مكانة الصين كأكبر حائز لسندات الخزانة الأمريكية، بقيمة بلغت ٨٤٧ مليار دولار فى يوليو ٢٠١٠ (٦)، تضع حدودا لهذه الضغوط.

ترى الصين، من ناحيتها، أن الارتفاع السريع لقيمة عملتها من شأنه تدمير اقتصادها، كما تنحى باللوم على الإدارة الأمريكية لمسئوليتها عن تباطؤ النمو الاقتصادى، وارتفاع الديون الأمريكية، واتباع سياسة نقدية سهلة أغرقت السوق بطبع مزيد من الدولارات. ومن الجدير بالذكر أن عجز الميزان التجارى الأمريكى قد بلغ ١,٢٩ تريليون دولار فى عام ٢٠١٠، مقابل عجز ١,٤ تريليون دولار فى السنة السابقة، وانخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٨,٩٪ فى ٢٠١٠، مقابل ١٠٪ فى ٢٠٠٩، وهى أعلى نسبة عجز منذ ١٩٨٧.

تسعى الإدارة الأمريكية للضغط على الصين بأكثر من طريقة، خاصة فى إطار ما تعتبره "محيطها الحيوى". فعلى سبيل المثال، أعلنت الإدارة الأمريكية فى يناير ٢٠١٠ عن صفقة أسلحة أمريكية لتايوان بقيمة ٦,٤ مليار دولار. كما استقبل أوباما الدلاى لاما زعيم التبت، وهى قضية تمثل حساسية شديدة بالنسبة للصين. من ناحية أخرى، يستمر التعاون الصينى - الأمريكى فى قضايا مكافحة الإرهاب، وفى المسألة النووية الكورية الشمالية، وعقد لقاءات دورية عالية المستوى حول القضايا الاستراتيجية الاقتصادية. وعلى الصعيد التجارى، فرضت الإدارة الأمريكية ضريبة جمركية ٣٦٪ على واردات الإطارات الصينية فى سبتمبر ٢٠٠٩، فاتهمتها الصين بانتهاج سياسة حمائية، وأخذت القضية إلى منظمة التجارة العالمية. وقد نجحت الصين فى تكوين مجموعة ضغط مساندة لها داخل الولايات المتحدة، بعد أن بلغت الاستثمارات الأمريكية فى الصين نحو ٤٨ مليار دولار. وقد غدت المصالح الأمريكية فى الصين من القوة، بحيث كونت سقفا منخفضا لتصعيد أى خلاف بين البلدين.

تطور العلاقات بين الصين ودول الآسيان :

تطورت علاقة الصين بالآسيان فى العقدين الأخيرين بسرعة كبيرة، حيث أصبحت شريك حوار كاملا للآسيان اعتبارا من الاجتماع الوزارى ٢٩ فى يوليو ١٩٩٦ بجاكرتا. وتصاعدت هذه العلاقات لمستوى أعلى بتوقيع الإعلان المشترك لرؤساء دول وحكومات الآسيان والصين حول الشراكة الاستراتيجية للسلام والرخاء فى اجتماع القمة السابع للآسيان فى أكتوبر ٢٠٠٣ فى بالى بإندونيسيا. وأعقب ذلك تبنى خطط العمل الخمسية ٢٠٠٥-٢٠١٠ لتنفيذ هذا الإعلان فى الاجتماع الثامن للقمة الآسيانية- الصينية فى نوفمبر ٢٠٠٤ فى فنتيان عاصمة لاوس من أجل توسيع وتعميق علاقات الحوار بطريقة شاملة تحقق المصالح المتبادلة، وتطور الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والتنمية والرخاء. واتفق الجانبان على التعاون فى ١١ مجالا تشمل الطاقة، والنقل، والثقافة، والصحة العامة، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمارات المتبادلة بتطوير الموارد البشرية، والبيئة، وتطوير مجرى نهر "ميكونج". وفى ٢٠٠٦، احتفل الجانبان بمناسبة مرور ١٥ عاما على بدء علاقات شريك الحوار ليصدر عن الاحتفالية التى جرت فى ناننج بالصين بيان مشترك يدفع مجالات الجانبين إلى مستوى علاقات الشراكة الاستراتيجية المتسارعة. وفى هذه الفترة القصيرة، أصبحت الصين والآسيان يرتبطان بعدد من المواثيق المهمة فى المجالين السياسى والأمنى، منها:

- الإعلان المشترك حول التعاون الصينى- الآسيانى نحو الألفية الجديدة فى ١٩٩٧.

- البيان المشترك حول التعاون فى القضايا الأمنية غير التقليدية فى ٢٠٠٢.

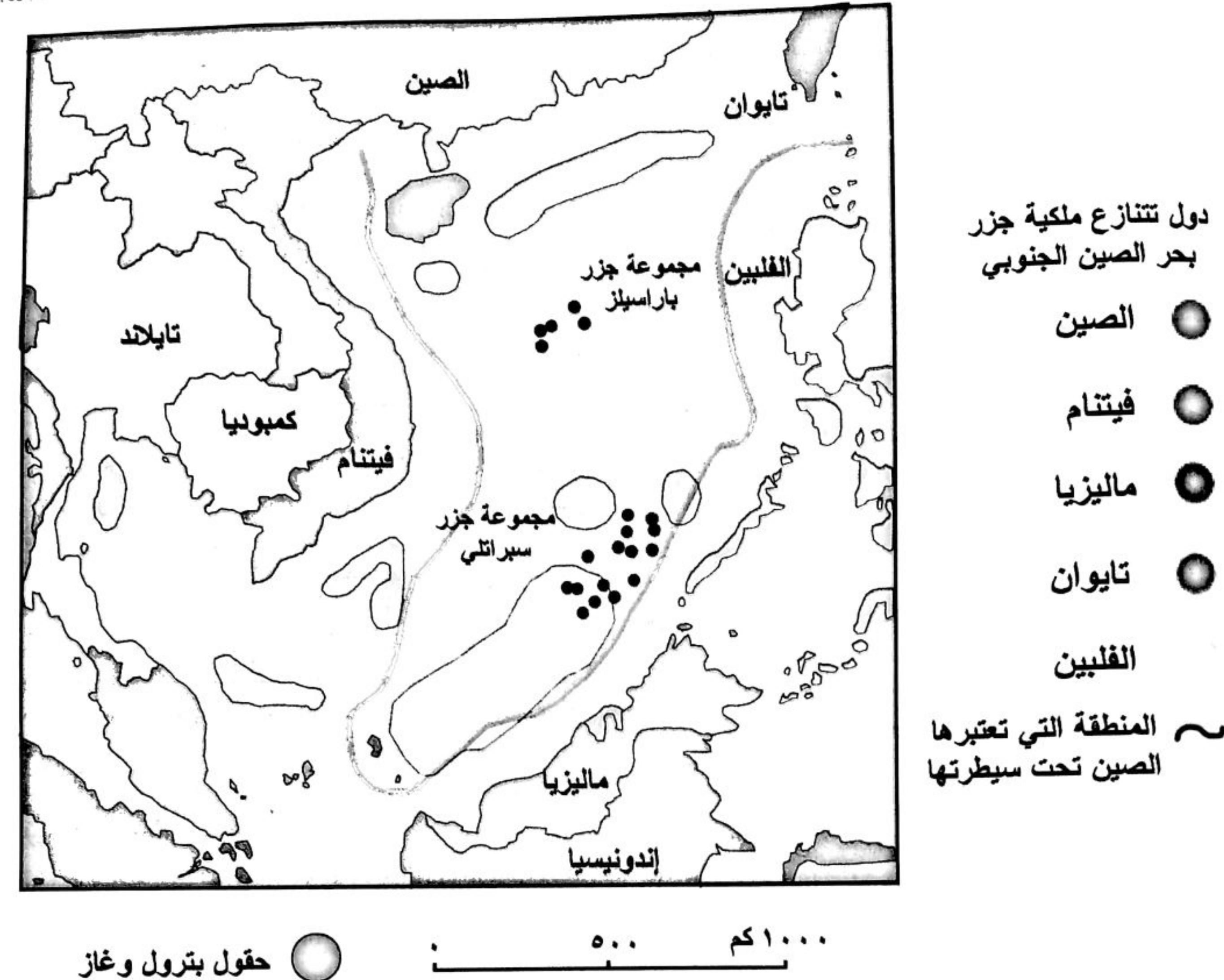
- الإعلان المشترك حول الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والرخاء فى ٢٠٠٣.

- الإعلان المشترك للقمة الصينية- الآسيانية ٢٠٠٦.

وتعد الصين أول دولة شريكة حوار للآسيان تنضم إلى معاهدة الصداقة والتعاون فى جنوب شرقى آسيا. وقد رحبت الصين بدور الآسيان كقوة تقود وتبادر فى دعم التعاون الإقليمى، مثل مبادرة الآسيان+٣، ومنتدى الآسيان للتعاون الإقليمى، وقمة شرقى آسيا. ولتفعيل إعلان الأطراف حول السلوك فى بحر الصين الجنوبى، عقدت اجتماعات متبادلة بين الصين والآسيان فى عام ٢٠٠٦، كما عقدت اجتماعات حول قضايا الأمن غير التقليدية، ووقع الجانبان مذكرت تفاهم فى يناير ٢٠٠٤ فى بانجكوك، كما عقدا جلسات تشاور منتظمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، إضافة إلى جهودهما المشتركة فى مكافحة المخدرات.

وفى المجال الاقتصادى، وقع الجانبان اتفاقا إطاريا للتعاون الاقتصادى فى نوفمبر ٢٠٠٢ لإنشاء منطقة التجارة الحرة الصينية- الآسيانية كى تتحقق كاملة لبروناى، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، والصين فى ٢٠١٠، ويمتد أجل تحقيقها إلى ٢٠١٥ إلى كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام. وفى نوفمبر ٢٠٠٤، وقع الجانبان اتفاقية إنشاء آلية لتسوية المنازعات حول التجارة فى السلع، بدأت فى النفاذ فى ٢٠٠٥ . وعلى هامش اجتماع القمة الآسيانى- الصينى العاشر فى سيبو بالفلبين فى يناير ٢٠٠٧، وقع الجانبان اتفاقية التجارة فى الخدمات والتى دخلت حيز التنفيذ من يوليو ٢٠٠٧ . واختتم الجانبان مفاوضات اتفاقية الاستثمار فى نوفمبر ٢٠٠٨، وتم توقيع الاتفاقية فى أغسطس ٢٠٠٩ فى بانجكوك، وهو ما يعنى أن الجدول الزمنى للاتفاق الإطارى الاقتصادى الشامل يسير فى موعده.

ولتقوية التعاون الاقتصادى بين الجانبين، أعلنت الصين عن إنشاء صندوق استثمار بقيمة ١٠ مليارات دولار يختص بمشروعات التعاون الاستثمارى فى مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية. وتتواصل مشاورات الجانبين لعقد مذكرات تفاهم حول إنشاء المركز الصينى- الآسيانى والتعاون فى مجال الملكية الفكرية والقيود الفنية على التجارة. وفى ٢٠٠٨، بلغ حجم التجارة بين الجانبين ١٩٢,٥



المصـــدر: WWW.mlddlebury.edu South ChinaSea

مليار دولار، بينما كان ٥٩,٦ مليار دولار فقط فى ٢٠٠٣، بما يجعل الصين الشريك التجارى الثالث للآسيان فى ٢٠٠٩ بإجمالى ١١,٣٪ من إجمالى تجارة الآسيان. وإضافة إلى ما سبق ذكره من وثائق، فقد وقع الجانبان العديد من مذكرات التفاهم التى تغطى مجالات الصحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والثقافة، والإعلام، والشباب، والعلوم والتكنولوجيا.

التداعيات السلبية لصعود الصين على دول الآسيان :

ورغم هذا التداخل الكبير بين الصين والآسيان، تتضرر الأخيرة من التداعيات البيئية للصعود الصينى، خاصة فى إقيم نهر الميكونج.

يشمل إقليم نهر الميكونج كمبوديا ولاوس وميانمار وتايلاند وفيتنام والجنوب الغربى لمقاطعة يونان الصينية بمساحة ٢,٣ مليون كم٢ وسكان ٢٦٦ مليون نسمة، وكل دوله عدا لاوس أعضاء فى منظمة التجارة العالمية. تعرض هذا الإقليم لمستويات عالية من التلوث بسبب تصاعد النشاط الاقتصادى والتجارى. فقد أدى نمو التجارة فى الموارد الطبيعية إلى تفريغ الإقليم من هذه الموارد، واختفاء الغابات، وتجريف التربة، وتأثر التنوع البيولوجى، والفيضانات، والتغيرات المناخية، والصيد الجائر الذى يستنزف المخزون السمكى، ويؤثر فى حياة البشر المعتمدين عليه. كما أن النمو الصناعى الصينى أسهم بشكل كبير فى تلوث البيئة. ويعانى التعاون بين الأطراف فى حماية بيئة هذا الإقليم ضعف الإمكانات المالية والآليات المؤسسية، ومن ثم يؤدى هذا الوضع إلى تهديد التنمية المستدامة. ويبلغ حجم التجارة بين أطراف هذا الإقليم ٥٣ مليار دولار (فى ٢٠٠٧)، وتبلغ حصة السلع الأكثر تلويثا للبيئة فيها ٢٥,٤٪، ومعتدلة التلويث ٦٥٪، والأقل تلويثا ١٢٪(٧).

أما منطقة بحر الصين الجنوبى، فتمتد من مضيق ملقا فى الجنوب الغربى إلى مضيق تايوان فى الشمال الشرقى، ويحادها نحو ٥٠٠ مليون من البشر من الصين وتايوان والفلبين وماليزيا وبروناى وإندونيسيا وسنغافورة، وكمبوديا وتايلاند وفيتنام. يعد بحر الصين من أكثر مناطق العالم فى التنوع البيولوجى والموارد الطبيعية، كما أنه من أهم الممرات التجارية العالمية، حيث يمر به أكثر من نصف أسطول الناقلات النفطية العالمى، وأكثر من نصف الأسطول التجارى العالمى. وقد تأثر هذا البحر بشدة

بالتلوث الذى تسبب فيه النمو الاقتصادى السريع للدول المشاطئة، وأكبرها الصين، هذا إضافة إلى ما يتعرض له من تهديدات إرهابية، وقرصنة، وعبور الهجرة غير الشرعية(٨).

أما من حيث انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخى، فقد أصبحت الصين فى تقديرات العديد من المؤسسات المعنية بهذه القضية الدولة الأولى عالميا فى انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون، حتى وإن كان نصيب الفرد من هذه الانبعاثات أقل من الفرد الأمريكى أو الأوروبى. ويهدد التغير المناخى الناتج عن هذه الانبعاثات موانئ دلتا نهرى اليانجتسى وبرل، كما أن ارتفاع مياه المحيطات الناتج عنه سوف يهدد ممتلكات وحياة الملايين فى بلاد الآسيان المجاورة(٩).

ويعد التلوث بانبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون والزئبق والكبريت، وهى نواتج احتراق الفحم، من أهم مصادر التلوث العابر للحدود، حيث تعتمد الصين على الفحم كمصدر رئيسى للطاقة، فهى أكبر منتج ومستخدم للفحم فى العالم، ومن المنتظر أن يستمر اعتماد الصين على الفحم بنسبة ٧٠٪ للعقدين القادمين. ورغم أنه يوجد الآن فى الصين ١٦ مدينة من أكثر ٢٠ مدينة تلوثا فى العالم، فإنها تخطط لإنشاء ٥٦٢ محطة طاقة تعمل بالفحم حتى عام ٢٠١٢ . تسبب احتراق الفحم فى انتشار ظاهرة الأمطار الحمضية التى دمرت نحو ثلث أراضيها الزراعية، كما أثرت فى جودة الأراضى الزراعية والغابات فى شبه الجزيرة الكورية واليابان.

تهديدات استراتيجية :

أخذت الصين فى الفترة الأخيرة موقفا أكثر تشددا بشأن سيطرتها على كل منطقة بحر الصين الجنوبى بما يشمله من جزر اسبراتلى وباراسيل، وهو الأمر الذى تنازعها فيه فيتنام وماليزيا والفلبين وتايوان، والتى تدعى كل منها أجزاء من هذه الجزر. وفى أواخر يوليو ٢٠١٠، دخلت الولايات المتحدة على الخط، معلنة رغبتها فى التوسط لحل النزاع حول ملكية هذه الجزر، مما أغضب الصين التى اعتبرت مسألة بحر الصين الجنوبى مسألة داخلية، شأنها فى ذلك شأن التبت وتايوان ومقاطعة اكسنجيانج. وتبدو أهمية بحر الصين الجنوبى كممر تجارى استراتيجى بين أوروبا والشرق الأوسط وشرقى آسيا، عابرا من المحيط الهندى إلى مضيق ملقا، ثم بحر الصين الجنوبى إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان، ولا ترغب اليابان بالطبع فى سيطرة الصين على هذا الممر. وتذكر كثير من التقديرات غنى جزر هذا البحر بالموارد الهيدروكربونية، هذا إضافة إلى غنى هذا البحر بالثروة السمكية. وتسعى الصين إلى بسط سيطرتها على هذا البحر كخطوة أولى نحو مد قوتها البحرية إلى أعالى البحار، خاصة المحيط الهندى، مما ينذر بتحوله إلى ساحة جديدة لتنافس القوى الكبرى، فى وقت تسعى فيه اليابان وكوريا الجنوبية المسعى نفسه، مع وجود الأساطيل الأمريكية والروسية بالفعل فيه.

ومن الجدير بالذكر أن الصين تدعى ملكية كل إقليم بحر الصين الجنوبى وكل جزر اسبراتلى التى احتلت بعضها بقواتها العسكرية. وفى ١٩٧٤، أخذت الصين جزر براسيل من فيتنام واستمرت تفرض سيادتها عليها، كما تدعى الصين أيضا ملكية جزر براتاس. وتقوم دعاوى الصين على مبادئ المنطقة الاقتصادية الخالصة، والرصيف القارى، والحقوق التاريخية، بينما تستند دعاوى الآسيان على المنطقة الاقتصادية الخالصة، والرصيف القارى. وتقوم دعاوى تايوان على نفس أسس دعاوى الصين، بينما بروناى لا تدعى ملكية أى من جزر اسبراتلى وبراسيل. ولا تدعى كمبوديا ملكية أى من هذه الجزر، ولكنها تشتبك مع تايلاند وفيتنام وماليزيا فى ادعاء ملكية خليج تايلاند. ولا تدعى إندونيسيا أى حق فى جزر اسبراتلى وبراسيل، بينما تدعى ماليزيا ملكية ثلاث من جزر اسبراتلى، وأقامت فندقا فى إحداها، ونقلت التربة من أرضها إلى جزيرة أخرى لتنميتها، ولكنها لا تدعى أى حق فى جزر براسيل. وتدعى الفلبين ملكية جزر اسبراتلى، ولا تدعى ملكية جزر براسيل، وتدعى فى تايلاند ملكية خليج تايلاند. وقد أعلنت الصين أنها لن تتوانى عن استخدام قواتها المسلحة للدفاع عن مصالحها وحقوقها فى بحر الصين الجنوبى الذى يخضع لسيادتها، ولديها من الوثائق التاريخية والقانونية ما يثبت هذه الحقوق. يأتى هذا فى وقت يتصاعد فيه النزاع اليابانى- الصينى حول جزر دياأويو Di-aoyo فى بحر الصين الشرقى. وقد صعدت الولايات المتحدة من نشاطها الدبلوماسى فى شرق آسيا، حيث وطدت من علاقاتها مع فيتنام وإندونيسيا، كما عرضت التوسط بين اليابان والصين، وبين دول الآسيان والصين، لحل هذه النزاعات الحدودية.

أما عن العلاقات الاقتصادية ، فقد بلغ حجم التجارة بين الصين والآسيان ١٣٦,٥ مليار دولار فى النصف الأول لعام ٢٠١٠ بزيادة ٥٥٪ عن العام الماضى ٢٠٠٩، مما أنقذ الاقتصادات الآسيانية من أعباء الركود الذى يمر به الاقتصادان الأمريكى والأوروبى، مع توقع أن يصل إجمالى حجم التجارة الصينية - الآسيانية إلى ٢٥٠ مليار دولار خلال هذا العام. وقد زادت واردات الصين من الآسيان بنسبة ٦٤٪ فى ٢٠١٠، وزادت صادراتها إلى الآسيان بنسبة ٤٥٪. وقد لجأت دول الآسيان، فى محاولة لموازنة تصاعد النفوذ الصينى، إلى دعوة الولايات المتحدة وروسيا إلى حضور قمة شرقى آسيا فى العاصمة الفيتنامية فى أكتوبر ٢٠١٠ . حيث دعت وزيرة الخارجية الأمريكية لتسوية نزاعات بحر الصين الجنوبى، وكفالة حرية المرور فيه. وبينما تنشط الآسيان أيضا فى تفعيل صيغة الآسيان+٣ لتدخل معها إلى جانب الصين كوريا الجنوبية واليابان، بما يوجد توازنا فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية، فقد لجأت الصين إلى تهدئة مخاوف الآسيان من خلال زيادة تعاونها معها عبر التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة عبر الحدود وعبر بحر الصين الجنوبى وبين دول نهر الميكونج. وفى عام ٢٠١٠، أصبحت ٧٠٠٠ سلعة يتم تداولها بين الصين ودول الآسيان (المرحلة الأولى) بدون جمارك لتنشأ بذلك أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم النامى تضم ١,٩ مليار نسمة بناتج محلى إجمالى ٦ تريليونات دولار. تتخوف دول الآسيان من تهديد الصادرات الصينية لبعض قطاعاتها الاقتصادية، ولكن من المنتظر بمرور الوقت أن تتم إعادة تخصيص الموارد فى اتجاه القطاعات الأكثر تنافسية فى كل من هذه الدول. وقد أثبتت الصين تاريخيا مساندتها لدول الآسيان، خاصة أثناء الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧، كما تصرفت بطريقة

مسئولة حيال البرنامج النووى لكوريا الشمالية. أدى التشابك الاقتصادى بين الصين والآسيان إلى أن كثيرا من حلقات الصناعة الواحدة يتم بين دول الآسيان والصين. وقد دعم هذا التشابك الاقتصادى الكبير من النهج التعاونى بين الصين وجيرانها الآسيان، كما أن ذلك يضع أيضا سقفا قريبا جدا يحول دون تصاعد أى خلافات تؤثر فى معدلات النمو لكلا الجانبين، حيث إن البيئة الإقليمية والخارجية الآمنة تعد شرطا أساسيا لاستمرار هذا النمو.

الهوامش :

1- www.foreignpolicy.com

2- IEA, World Energy Outlook 2009

3- www.pangea.stanford.edu

4- www.allafrica.com

5- www.nytimes.com

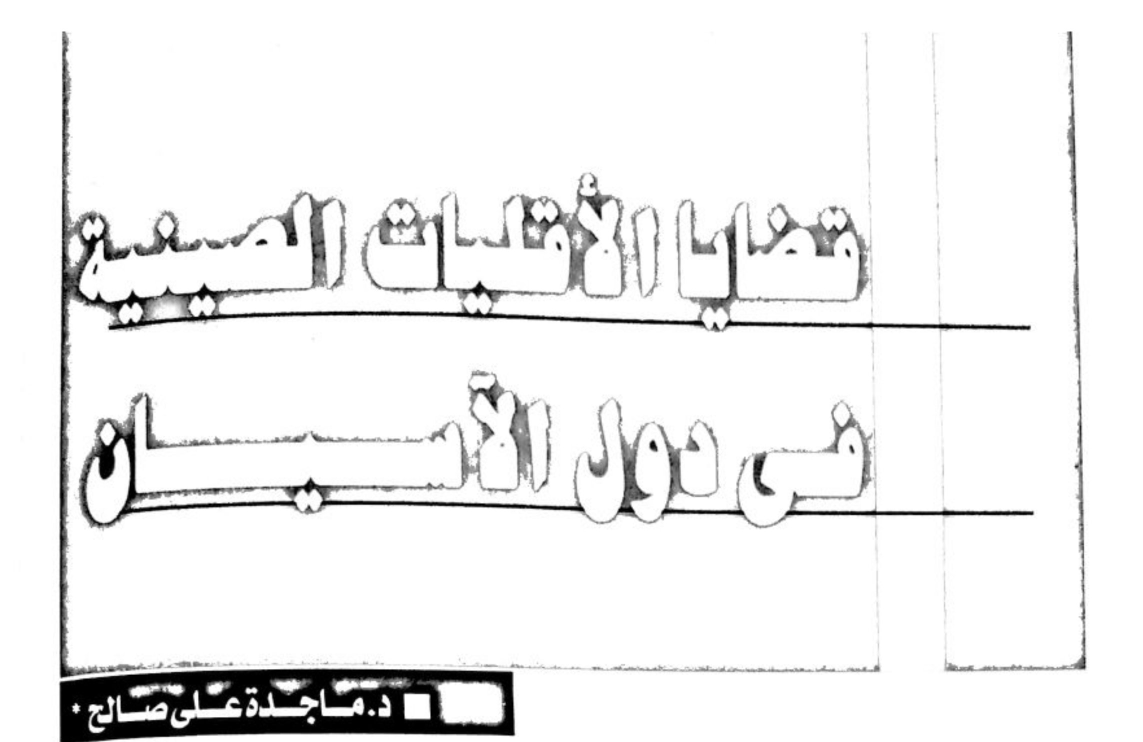
6- www.reuters.com

7- www.tradeknowledgenetwork.net

8- www.southchinac.org

9- www.eoearth.org





قضايا الأقليات الصينية فى دول الآسيان

د. ماجدة على صالح *

وتعود ظاهرة الهجرة الصينية إلى دول جنوب شرق القارة لأقدم العصور التاريخية، حيث يرجعها عدد من المحللين إلى القرنين الثالث والرابع الميلاديين، عندما استقر عدد من التجار والبحارة الصينيين فى عدد من الدول الآسيوية المجاورة للصين. وقد أخذت أعدادهم فى التزايد خلال القرون التالية، إلى أن شهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تزايدا ملحوظا شكل موجة رئيسية حديثة من موجات الهجرة الصينية لدول جنوب شرق القارة لأسباب تعود فى المجال الداخلى إلى الحروب، والضغوط الاقتصادية، والمصاعب السياسية، وتعود فى المجال الخارجى إلى السيطرة الاستعمارية، وبدايات التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة، الأمر الذى أدى لزيادة الطلب على الأيدى العاملة الرخيصة التى تمثلت فى العامل الصينى على نحو خاص، ثم توالت عقب هذا الهجرات فى ثلاثينيات القرن الماضى، خلال الفترة التى عرفت بالكساد الاقتصادى الكبير(١).

وقد شكل الصينيون فى معظم الدول التى هاجروا إليها عددا من الجمعيات التطوعية لأداء خدمات اجتماعية لهم، حيث انخرطوا فى الأنشطة التجارية والاقتصادية، ولحد ما فى الأنشطة السياسية، وهو الأمر الذى اتفق مع ظروف الحرب الباردة، وساعد عليه عمل حكومات الدول التى هاجروا إليها على مواجهة وحصر الأفكار الشيوعية. فضلا عن أن تكوين رابطة دول جنوب شرق آسيا -المعروفة اختصارا بالآسيان ASEAN- كان هدفها الأساسى أن تكون جبهة مشتركة بين دولة تحول دون انتشار الشيوعية بين دول المنطقة، خاصة بعد أن تبنت الصين فى ذلك الوقت مبدأ تصدير الثورة، وهو ما تضمن تقديم الدعم لعدد من الأحزاب الشيوعية فى دول المنطقة، مثل ماليزيا والفلبين وإندونيسيا وتايلاند(٢).

وتتناول الدراسة فيما يلى الأقليات الصينية فى دول الآسيان العشر وهى إندونيسيا، وتايلاند، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا، وبروناى، وفيتنام، ولاوس، وميانمار، وكمبوديا، حيث سيتم استخدام كلمة الأقليات الصينية للإشارة إلى الجماعة ككل، دونما الإشارة إلى توجهها الاجتماعى والثقافى والدينى، فهذه قضية أخرى تخرج عن أهداف الدراسة الحالية، وسيتم ترتيبها حسب نسبة الأقلية الصينية فى كل دولة من الدول العشر.

أولا- الأقلية الصينية فى سنغافورة :

تأتى سنغافورة على قائمة دول الآسيان من ناحية النسبة الكلية للأقلية الصينية بها، والتى تبلغ نحو ٧٧٪، والتى يطلق عليها المجتمع الصينى فى سنغافورة، نظرا لارتفاع عددها وسيطرتها على الاقتصاد.

وقد شهدت الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى حصول سنغافورة على الحكم الذاتى عام ١٩٥٩ توترات عرقية عدة بين الصينيين، والمالايا (١٤٪)، والهنود (٨٪)، وهى التوترات التى استلزمت تدخل كل من الصين للدفاع عن الأقلية الصينية، وماليزيا للدفاع عن الأقلية المالوية. إلا أنه وبعد حصول سنغافورة على الاستقلال الكامل عام ١٩٦٥، عقب فض الاتحاد الفيدرالى الذى أقامته مع ماليزيا عام ١٩٦٣، تبنت الحكومة سلوكا استرضائيا تجاه الصين، اتجهت بعده لتعزيز علاقاتها التجارية

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة .

معها، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية تربطهما حتى عام ١٩٨٢(٣).

وقد اتجهت الحكومة فى مجال التعامل مع الأعراق إلى اتباع نموذج يسعى لتعزيز الانسجام العرقى، وهو النموذج الذى أضفت عليه الدولة طابعا مؤسسيا من خلال تغيير الدستور والقانون لإقرار مزيد من الحريات للأقليات العرقية. حيث سمح لها بالعمل السياسى، وهو ما برز من خلال إنشاء الأقلية الصينية للحزب الصينى - السنغافورى، وتكوين المجلس الرئاسى لحقوق الأقليات الذى يتكون من رئيس المجلس وأربعة عشر عضوا، يقوم رئيس الدولة باختيارهم بناء على توصية من مجلس الوزراء. وتتمثل وظيفة المجلس الأساسية فى الموافقة - فيما عدا بعض الاستثناءات- على مشروعات القوانين التى صوت عليها البرلمان قبل تقديمها لرئيس الدولة لكى يوقعها، فضلا عن إبداء الرأى فى أى مشروع أو تشريع يسلب -فى رأى اللجنة- امتيازات أشخاص من أية جماعة عرقية أو دينية، ولا يساوى بين الجماعات الأخرى الموجودة فى الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يمكن للحكومة والبرلمان طلب النصح والمشورة من المجلس فى المسائل التى تخص أية جماعة عرقية أو دينية، حيث تتم مناقشات المجلس فى سرية تامة(٤).

ووفقا لما سبق، يتبين أن الأقلية الصينية فى سنغافورة تعمل فى المجالين الاقتصادى والسياسى، ولا تلاقى أية قيود تتعلق بالتعليم أو حظر اللغة الصينية. كما أتيح لها عام ١٩٨٦ إقامة ما أطلق عليه "اتحاد رابطات العشائر الصينية فى سنغافورة" ليكون وصيا على التراث الصينى فى سنغافورة، حيث يحفظه من الاندثار، ويبقيه للأجيال الجديدة التى يسعى إلى تعليمها اللغة والثقافة الصينية، حيث تعد هذه الثقافة من أكثر الثقافات بروزا فى سنغافورة التى تسعى دوما لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع الصين، والتى لم تتأثر، حتى بعد أن أقامت سنغافورة روابط اقتصادية مع تايوان(٥).

ثانيا- الأقلية الصينية فى ماليزيا :

على الرغم من أن المالايا هم سكان المالايو الأصليون، فإن توالى الهجرات البشرية أفقدهم هذا التميز، حيث جذبت طبيعة المالايو -الغنية بالإمكانيات الهائلة مثل الزراعة والصيد- عديدا من الهجرات، خاصة من جانب الصين والهند. إلا أنه كان دائما بإمكان المالايا التحكم فى كم الهجرات الوافدة إليهم قبل وقوعهم تحت الاستعمار البرتغالى ثم البريطانى، حيث شجع الاستعمار الهجرات الآسيوية إلى المالايو للاستفادة من مهاراتهم المختلفة، وهو ما ساهم فى إيجاد التعددية اللغوية والثقافية الموجودة فى ماليزيا إلى اليوم.

وقد قامت أزمة عرقية بين العرقيتين الرئيسيتين فى البلاد، وهما المالايا والصينيون، اللذان كانا يمثلان نحو ٨٥٪ من إجمالى سكان البلاد، حيث قام تحالف مصلحى ضمنى بين الاستعمار البريطانى والمهاجرين الصينيين الساعين للثروة. وهو ما أثر سلبيا فى الطبقة التجارية المالوية، الأمر الذى فرض على المالوية النزوح من المدن والمناطق الصناعية والتجارية الكبرى إلى المناطق الريفية. وهو الوضع الذى استمر إلى استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧، حيث استمرت سيطرة الصينيين على المجالات الصناعية والتجارية فى البلاد إلى درجة أعاقت غيرهم، خاصة المالايا، من المشاركة بقوة فى هذه المجالات، على الرغم من كونهم سكان البلاد الأصليين(٦).

وعليه ووفقا لما سبق، فقد وجدت أربعة أبعاد أساسية للأزمة العرقية بين المالايا والصينيين، تمثلت فى(٧):

١- البعد التاريخى: فعلى الرغم من نشأة الخلافات العرقية بشكل غير مباشر بين المالايا والصينيين فى فترة الاحتلال البريطانى للبلاد، فإن الإدارة البريطانية استطاعت احتواءه، فلم يتبلور على شكل صراع عرقى واضح القسمات. وهو الأمر الذى برز فى ظل الاحتلال اليابانى للبلاد إبان الحرب العالمية الثانية، بعد أن ساهمت المعارك بين اليابان والصين فى أثناء هذه الحرب فى تعميق الكراهية المتبادلة بين الشعبين، وهو ما جعل الأقلية الصينية تناهض الاستعمار اليابانى للمالايو. بينما اتخذ المالايا موقفا محايدا منه، وهو ما جعل الاستعمار اليابانى يوفر فرصا اقتصادية وتعليمية للمالايو لم يتحها للصينيين، الذين حاولوا القيام بانقلاب شيوعى فى أثناء الحرب العالمية الثانية. وهو المسلك الذى عارضه المالايا بحزم نظرا لتوجههم الإسلامى. وهذه الثورة التى وإن لم تحدث، فإنها تشير بوضوح لمدى الطموح السياسى للأقلية الصينية، وبالتالى رغبتها فى السيطرة السياسية بعد السيطرة الاقتصادية.

إلا أنه وفى إطار الرغبة المشتركة بين الأعراق للتخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال، سعت العرقيات المالوية والصينية والهندية، وبعد محاولات عدة، إلى التعاون للمطالبة باستقلال المالايو، حيث تم تأسيس التحالف الوطنى عام ١٩٥٥ مكونا من حزب الآمنو، منظمة تحالف اتحاد المالايا"، الممثل الرئيسى للمالايا، والحزب الأكبر فى البلاد، بالإضافة لأحزاب أصغر تمثل الصينيين والهنود، وهو التحالف الذى قاد البلاد إلى الاستقلال عام ١٩٥٧.

وهى الحقيقة التى أكدت أن عامل المصلحة وليس عامل العلاقات الاجتماعية يعد العامل الحاكم فى تحديد شكل العلاقات العرقية فى ماليزيا.

٢- البعد القيمى: إذ تختلف الخصائص القيمية للمالايا عن الصينيين، وهو البعد الذى يفسر الوضع الاقتصادى المتردى للمالايا، مقابل الوضع الاقتصادى المتفوق للصينيين.

فالمالايا، وانطلاقا من امتهانهم حرفتى الزراعة والصيد ومعيشتهم فى الريف، لايسعون للمغامرات أو الحياة المعقدة، بعكس الصينيين الذين تميزوا بمعيشتهم فى المدن الكبرى وتفضيلهم للعمل التجارى.

٣- البعد السياسى: ورغم تعاون مختلف عرقيات الشعب الماليزى للحصول على الاستقلال، خاصة التعاون بين الملايا والصينيين، فإن هذا لم يمنع الصينيين من الاعتراض على انفراد حزب الأمنو بقيادة التحالف الوطنى الحاكم، وبالتالى توجيه السياستين الداخلية والخارجية للبلاد.

٤- البعد الاقتصادى: وعلى الرغم من السيطرة السياسية للملايا، باعتبارهم غالبية سكان الملايو، فلم يكن من المنطقى أن تقابل هذه السيطرة تدنيا اقتصاديا يتمثل فى سيطرتهم على ما قيمته ٢,٤٪ من ثروة البلاد، على حين يسيطر الصينيون على ما يزيد على ثلث هذه الثروة. وهو ما رفضه الملايا تماما، وقاد إلى تفجر الخلافات العرقية بينهما عام ١٩٦٩، عقب إعلان نتائج الانتخابات النيابية التى حصلت فيها أحزاب المعارضة على أربعين مقعدا من إجمالى مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٠٤ مقاعد، فضلا عن حصول أحزاب المعارضة على الأغلبية فى برلمانات أربع من الولايات الماليزية. وهو الوضع الذى ولد شعورا لدى الملايا بإمكانية تهميشهم سياسيا إلى جانب مايلاقونه من تهميش اقتصادى، حيث اندلعت أعمال العنف بين الملايا والصينيين، وهى الواقعة التى أشارت إلى مدى هشاشة التوافق الاجتماعى بين الأعراق.

وهو الأمر الذى اتجهت الحكومة الماليزية لتداركه بضرورة تحسين أوضاع الملايا لكى يصل إلى نفس الوضع الاقتصادى والتعليمى لغيرهم، وخاصة الصينيين. وهى الفكرة التى ترجمت عمليا من خلال ما أطلق عليه عام ١٩٧١ السياسة الاقتصادية الجديدة، (NEP) وتمثلت فى الخطة الماليزية الثانية للتنمية (١٩٧١-١٩٧٥) والتى حرصت الدولة من خلالها على القضاء على الفقر، مع القضاء على الارتباط بين عرقية ما ومستوى اقتصادى معين. وأخذت الدولة بالتالى على عاتقها إقحام الملايا فى الأنشطة الاقتصادية من منطلق كونهم أصحاب الأرض الحقيقيين، وأصحاب اللغة الرسمية للدولة، وهم الأحق بوضع شروط المواطنة الماليزية بالطريقة التى تؤدى إلى إندماج الأقليات العرقية فى النسيج الوطنى.

كما أنه وفى إطار حل مشكلة الملايا، تمت دعوتهم للاحتكاك بالعرقيات الأخرى، خاصة الصينية، لكسر الحاجز النفسى بينهما، واكتساب مهارات العمل والتجارة والصناعة التى يجيدها الصينيون فى ماليزيا، مع دعوة الصينيين للتعاون مع الملايا فى الأنشطة الاقتصادية، حتى لا يعمق احتكار الصينيين للتجارة والأعمال حالة عدم الرضا والكراهية بين العرقيتين. وقد أتت السياسة الاقتصادية الجديدة بنتائج إيجابية، حيث امتلك الملايا ٣٠٪ من الثروة الاقتصادية للبلاد، وامتلك الصينيون والهنود ٤٠٪، والأجانب ٣٠٪.

وقد تولت الدولة بعد ذلك الإشراف على السياسات الاقتصادية التى تصب فى مجملها فى مجال استكمال دعم الملايا فى المجال الاقتصادى، منها سياسة التنمية القومية، وخطة ٢٠٢٠ الساعية لنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠.

وبفعل السياسات السابقة، أمكن للملايا التطور الاقتصادى على نحو ملحوظ، وهو ما ظهر فى عملهم فى المجال التجارى، واشتراكهم فى ملكية عديد من المشروعات الاقتصادية الكبرى عقب خصخصتها، وهى نواح ساعدت -إلى حد بعيد- فى رفع مستواهم المعيشى، وساهمت بالتالى فى تقليل الفجوة بينهم وبين الصينيين. والأهم من ذلك أنها ضمنت بقاء الأصول والحصص التى توزعها الدولة على سكانها الأصليين من خلال آلية معينة، حيث إن ٧ ملايين مالاوى من بين ١٢ مليون مالاوى لديهم حصص فى الشركات الكبرى بشكل يضمن لهم المشاركة فى الإدارة وجنى الأرباح.

وعليه، فقد اتجهت الدولة الماليزية لإدارة قضية التعدد العرقى بها، والممثل فى الأعراق الثلاثة الأساسية (الملايا ٦٠٪) و(الصينيون ٢٧٪) و(الهنود ٧٪) من خلال أسلوب التعايش السلمى بين الأعراق وتوزيع ثمار الجهد الاقتصادى بعدالة بينهم، من خلال التعاون الوثيق لتحقيق المصلحة المشتركة، وليس من خلال القهر والعنف وإذكاء الخلافات. ولعل أبلغ مظاهر هذا التعاون بين الملايا والصينيين مد كثير من رجال الأعمال الصينيين يد المساعدة لعدد من الشركات الملاوية المتعثرة، واشتراك عديد من رجال الأعمال الصينيين والملايا فى مشروعات استثمارية مشتركة.

ويعد وجود الأقلية الصينية فى ماليزيا عاملا داعما للعلاقات بين ماليزيا والصين، التى وإن اتسمت بقدر من الجمود والتوتر فى الفترة (١٩٥٠-١٩٨٩) كجزء من حالة التوتر التى ميزت علاقات دول الآسيان بالصين فى هذه الفترة -لعوامل عدة، يعود بعضها إلى صعود الصين الاقتصادى فى منطقة جنوب شرق آسيا، والاختلاف الأيديولوجى بينها وبين دول الآسيان، فضلا عن الدعم الذى قدمته للأحزاب الشيوعية فى دول الآسيان -فإن هذه العلاقات الصينية - الماليزية ما لبثت بعد هذه الفترة أن دخلت فى تحول إيجابى مهم، خاصة مع نهاية الحرب الباردة، وبروز أهمية العامل الاقتصادى فى العلاقات بين الدول.

وتسعى ماليزيا إلى تطوير علاقاتها فى الوقت الحالى مع الصين لأسباب عدة، أبرزها تطوير علاقات التعاون الاقتصادى فى المجالات التجارية والاستثمارية، والاستفادة فى ذلك من القدرات الاقتصادية للماليزيين الصينيين، حيث توجد بين البلدين عديد من الاتفاقيات التجارية من خلال أطر ثنائية وجماعية. كما تم تأسيس عدد من المنتديات والمجالس المشتركة بينهما، منها مجلس التجارة الماليزى - الصينى، والرابطة الأكاديمية الصينية - الماليزية، ومنتدى ماليزيا الصين، وجمعية الصداقة الماليزية - الصينية، فضلا عن توقيع إطار التعاون متعدد الأبعاد، وهو الإطار التعاونى الذى يغطى مجالات أساسية عدة، منها التجارة، والاستثمار، والقانون، والعلوم، والتكنولوجيا، والبيئة، والدفاع، والصناعات العسكرية(٨).

ثالثا- الأقلية الصينية فى بروناى :

تشكل الأقلية الصينية فى بروناى ما يقرب من ١٨٪ إلى ٢٠٪ من سكان بروناى، ويعمل معظمهم بالتجارة، حيث يكادون يسيطرون على الساحة التجارية.

وقد اتبعت الدولة عام ١٩٨٤ عددا من السياسات التى تقيد من حرياتهم، من ذلك تشديد لوائح المواطنة، حيث لا تمنح لهم إلا بعد إقامتها بالبلاد ٢٥ عاما متوالية، وحظر تملكهم الأرض مع السماح فقط بالإيجار لمدة سبع سنوات كحد أقصى، قابلة للتجديد. كما حظرت الدولة عملهم فى بعض المهن، مع تقييد حريتهم الدينية، واستخدام اللغة الصينية، مع وجود محاولات لاستيعاب بعضهم فى مجتمع المالايو المسلم، واعتبار الإسلام الدين الرسمى للبلاد، ويجب أن يدرس فى جميع المدارس.

وعلى الرغم من هذه القيود التى جعلت عديدا من الصينيين يتركون البلاد، فإن نسبتهم العددية لا تزال كبيرة، وقد اتجه بعضهم للعمل بالسياسة من خلال شغل عدد من المناصب الحكومية الرسمية. وتوجد جمعيات عديدة تسعى للتنسيق بينهم وربطهم بوطنهم الأم، وإن كانوا لا يشعرون بالأمان، خاصة من لم يحصل منهم على حق المواطنة أو الجنسية، حيث يوجد الكثير من الصينيين عديمى الجنسية(٩).

رابعا- الأقلية الصينية فى تايلاند :

تشكل الأقلية الصينية فى تايلاند ما يقرب من ١٠٪-١٢٪ من سكان تايلاند، وهى تسيطر على نحو ٨٠٪ من المصالح التجارية التايلاندية.

وقد مثلت ولفترة طويلة مشكلة للنظام السياسى فى مجال التكامل القومى، نظرا لنفوذهم التجارى واتصالهم بدولتهم الصين.

وقد اتجه الملك راما السادس فى ثلاثينيات القرن -نظرا للتخوف من هيمنتهم الاقتصادية- إلى الاستيعاب القسرى لهم من خلال سلسلة من محاولات التضييق عليهم امتدت إلى أربعينيات القرن الماضى، وتمثلت فى قيود عدة، منها استبعادهم من ٢٧ مهنة، وتأميم بعض مجالات الاقتصاد ووضعه فى يد الحكومة، وعدم السماح بتدريس اللغة الصينية إلا فى المدارس الخاصة ولعدد محدود من الساعات، وهى القيود التى جعلت الكثير من الصينيين يختارون مغادرة البلاد، واتجاه بعضهم للاختفاء بأسماء تايلاندية للعيش فى تايلاند.

فإنه وفى إطار إدراك الدولة فى تايلاند لأهمية الصين وقدراتها الاقتصادية، اتجهت لتدعيم العلاقات الاقتصادية معها. وفى هذا الإطار، عملت على تخفيف القيود المفروضة على الأقلية الصينية بها، حيث إنها تشارك اليوم بقوة فى المجال الاقتصادى بشقه التجارى من خلال أكبر الشركات التايلاندية. وهم إن شاركوا فى المجال السياسى من خلال الانتخابات الوطنية، فإنهم لا ينخرطون فيها بصفة أساسية(١٠).

وقد أطلقت الدولة حرية إنشاء المدارس والصحف الصينية، والبرامج التليفزيونية، حيث اتجه عدد من شركات الإنتاج لتقديم مسلسلات حول الصعوبات والنجاحات التى لاقتها الأقلية الصينية فى تايلاند على مدى قرنين من الزمان(١١).

خامسا- الأقلية الصينية فى إندونيسيا :

تشير الكتابات التاريخية إلى وجود الأقليات الصينية فى إندونيسيا منذ عهد الممالك فى إندونيسيا عام ١٣٧٧م، حيث اعتبرت إندونيسيا بؤرة اجتذبت إليها المهاجرين من الدول المجاورة، نظرا لموارد الثروة الطبيعية الوفيرة بها.

وقد مر الصينيون بإندونيسيا بمرحلة تحول انتقلوا خلالها من كونهم جالية إلى أقلية، أضحت تعد اليوم من أهم القوميات المهاجرة غير المسلمة فى إندونيسيا، حيث تتراوح نسبتهم الحالية ما بين ٣٪ و٤٪، يسيطر سبعة ملايين منهم على ٧٠٪ من الاقتصاد من خلال انخراطهم فى المجالات التجارية والصناعية. وهو ما ساعد على توتر العلاقات بينهم وبين الإندونيسيين، وهو الأمر الذى بلغ مداه فى مايو ١٩٩٨، عندما أحرقت فى العاصمة جاكرتا معظم المراكز التجارية، والممتلكات الصينية، وهو ما أدى إلى خسارة كبيرة زادت قيمتها على ٥ تريليونات روبية، مما جعل الكثيرين منهم يفرون إلى الدول المجاورة، خاصة سنغافورة، بما لا يقل عن ٨٠ مليار دولار أمريكى، حسب ما ذكره البنك الإندونيسى المركزى حينذاك(١٢).

وتعود العوامل المؤدية إلى إثارة المشكلات بين الإندونيسيين والأقلية الصينية إلى(١٣):

١- رغبة الرئيس الإندونيسى سوهارتو (١٩٦٦-١٩٩٨) فى بناء اقتصاد البلاد لتلافى أسباب الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى عهد سلفه أحمد سوكارنو، وهو ما دفعه للتركيز على التنمية الاقتصادية عبر الاستثمارات. ونظرا إلى أن الأوضاع الداخلية لم تكن مهيأة لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، فكان أن اضطرت الحكومة لاستغلال رءوس الأموال المحلية التى كانت لدى الأقلية الصينية، وذلك على الرغم من أنهم كانوا متهمين حينذاك بالتواطؤ مع تدخل بكين فى الانقلاب الشيوعى الفاشل فى إندونيسيا فى سبتمبر ١٩٦٥.

٢- أدت سياسة الحكومة التى انحازت إلى التعامل الاقتصادى مع تايوان إلى تحالف الأقلية الصينية من أرباب المال والخبرة مع أصحاب عديد من الشركات الإندونيسية. وهو التحالف الذى أطلق عليه فى حينه "على بابا" أو نظام جوكونج، والذى اتجه الإندونيسيون بموجبه إلى تقديم الرخصة للشركات المشتركة التى كان يتم إنشاؤها بينهم، على أن يقدم الصينيون رأس المال والخبرة. وهو النظام الذى سيطر على كل مجالات التجارة، وامتد إلى البنوك وأسطول الطيران، وشركات السياحة وغيرها، حيث كان يتم تمكين أصحاب المشاريع من القروض، مع إهمال حقوق الشعب فيها.

٣- الاتهام الصريح الذى وجهته القيادة السياسية إليهم

بأنهم كانوا أحد الأسباب الأساسية التى تسببت فى إحداث الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، من خلال استغلالهم لأموال صندوق الطوارئ المالية فى البنك المركزى.

٤- تمسك الجيل الأول وإلى حد ما الجيل الثانى من هذه الأقلية بهويتهما الصينية وتميزهما الثقافى وعدم موافقتهما بسهولة على محاولات إدماجهما فى الشعب الإندونيسى. وهو ما يعود بصفة أساسية للاختلاف فى العادات والتقاليد والاعتقادات، حيث لم يندمجا إلى الآن، هذا على الرغم من أن المجتمع الإندونيسى يتقبل الثقافة الصينية كأحد مكونات المجتمع.

وبالنظر إلى موقف النظام السياسى من هذه الأقلية الصينية، يلاحظ المحلل أنه بدأ بالشد، وانتهى بالجذب.

فبخلاف ماليزيا، جارة إندونيسيا، التى اتجهت لاتباع سياسة تقسيم السلطة والثروة بين الأقليات العرقية فى البلاد، فقد اتجهت إندونيسيا، خاصة فى عهد الرئيس سوهارتو، لاتباع سياسة التمييز ضد الأقلية الصينية التى تعرضت -طوال فترة حكم سوهارتو التى استمرت زهاء ثلاثة عقود من الزمان- إلى أكثر من ستين قرارا ومادة قانونية حملت تمييزا ضدهم، مقابل تحويلهم إلى أداة استثمارية، شكلت مع الجيش والحزب الحاكم ما اعتبره المحللون ثلاثى الحفاظ على حكم سوهارتو. حيث عمل كثير من كبار التجار الصينيين مع الحكومة الإندونيسية عبر مؤسسات الدولة خلال فترة حكمه(١٤).

وقد اتجه سوهارتو بموجب إجراءات عدة إلى محاولة إدماج هذه الأقلية الصينية فى الشعب الإندونيسى. ومن أهم هذه الإجراءات:

١- الزام الصينيين باتخاذ أسماء إندونيسية بدلا من الأسماء الصينية.

٢- عدم فتح مدارس أهلية صينية إلا فى حدود معينة، على ألا يتجاوز عدد الصينيين فى هذه المدارس ما نسبته ٤٪ من الطلبة.

٣- حظر أى نوع من الاحتفالات والمراسم الدينية أو إظهار للعادات والتقاليد الصينية.

٤- إيقاف سياسة الازدواجية فى الجنسية والتى كانت قائمة فى إندونيسيا منذ عام ١٩٦٠، حيث تم إلغاؤها عام ١٩٦٩ عقب تجميد العلاقات الدبلوماسية بين إندونيسيا والصين. وكان على الصينيين التقدم للتجنس لدى المدعى العام، والمخابرات الإندونيسية. وفى عام ١٩٧١، كان نحو ١,٥ مليون صينى متجنسين بالجنسية الإندونيسية، و١,٢٥ مليون بدون أية جنسية، و٢٥٠ ألفا لهم جنسية صينية.

٥- حظر كافة الصحف والأفلام الصينية منعا لانتشار اللغة والعادات الصينية.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فإن النظام السياسى لم يستطع منع الاعتراف بعقيدة الصينيين - الإندونيسيين، والممثلة فى البوذية والكونفوشية لصعوبة هذا الفعل لاتصاله بالدين.

وعندما تولى عبد الرحمن وحيد سدة الحكم، خلفا لسوهارتو، شهدت الأقلية الصينية فى عهده إنهاء التمييز ضدهم، الأمر الذى مثل انفراجة حقيقية لأوضاعهم، وهو ما برز فى نواح عدة، منها(١٦):

١- عقد مؤتمر مع رجال الأعمال الصينيين الذين هربوا إلى سنغافورة عقب أحداث مايو ١٩٩٨، التى أحرقت ممتلكاتهم وشركاتهم، حيث التقى بهم ضمن جولته لدول الآسيان فى بداية حكمه، وحثهم على العودة إلى إندونيسيا للتعاون مع الحكومة لإعادة بناء الاقتصاد، وهى الدعوة التى استجاب لها الكثيرون منهم.

٢- إلغاء معظم الإجراءات التى اتبعها الرئيس سوهارتو ضدهم، حيث سمح لهم بالتعبير عن أنفسهم والاحتفال بأعيادهم، وإقامة الصلوات باللغة الصينية، وإصدار الصحف باللغة الصينية، كما ظهرت قناة تليفزيونية إندونيسية اتجهت لبث إرسالها باللغة الصينية.

٣- السماح للأقلية الصينية بالعمل فى المجال السياسى، حيث صارلهم حزب سياسى، ووزراء فى حكومته، وهو ما يعود إلى علاقاتهم الجيدة التى جمعتهم بجمعية نهضة العلماء التى رأسها عبد الرحمن وحيد، قبل توليه منصب رئاسة الدولة.

وبالنظر إلى أوضاع الأقلية الصينية - الإندونيسية فى عصر الرئيس الحالى، سوسيلو بامبانج، يتبين أنه يواصل سياسة سلفه فى حماية حقوقهم، وتشجيعهم على العمل لتنمية الاقتصاد الإندونيسى. وقد أصدرت الدولة عام ٢٠٠٦ قانون المواطنة الذى أسقط كافة أشكال المعاملة التمييزية ضد الأقليات الدينية والعرقية، ومنها الأقلية الصينية.

وعليه، وإن كان الكثير من الإندونيسيين لا يزال يعتبر الأقلية الصينية التى تعيش بينهم على أنها طابور خامس، فإن الدولة الإندونيسية تعمل على تشجيعهم وحماية حقوقهم، إذ تعتبرهم أداة من أدوات مد نفوذها السياسى والاقتصادى فى الصين. حيث يشير بعض المحللين إلى أن النشاط التجارى والاقتصادى بين الصين وإندونيسيا يمر على المستوى الرسمى عبر بوابة الأقلية الصينية فى إندونيسيا التى لم تفقد الصلة أو الاتصال بالصين، إذ تلجأ إليها من أجل دفع ما تعانيه من قيود ومشكلات، يعد من أبرزها ما واجهته فى مايو ١٩٩٨، حيث أرسلت الصين لإندونيسيا احتجاجا شديد اللهجة، ونظمت حملة إعلامية قوية بشأن هذه القضية.

وتشير التقارير الأخيرة إلى سطوع نجم الصين فى إندونيسيا مقابل أفول نجم الولايات المتحدة. فإن المخاوف فى إندونيسيا من الصين لم تتلاش، ولكنها تتوازن مغلفة بإطار من الإعجاب بالنجاح والصعود الاقتصادى الصينى، ورغبة فى الاستفادة بتدعيم التعاون المتبادل(١٧).

سادسا- الأقلية الصينية فى ميانمار :

يتراوح عدد الأقلية الصينية فى ميانمار بين ٢,٥٪ و٣٪ من عدد سكانها.

وتنظر ميانمار إلى وجود الأقلية الصينية بها بعين الشك، إذ تعتبرهم (مشاريع ثقافة خطر)، حيث تعد ميانمار بمثابة الباب الخلفى للصين، فهى دولة فقيرة ومعزولة. وتعد الصين هى المانح الأساسى للمعونة لها، فضلا عن كونها المورد الرئيسى للسلاح والسلع الغذائية. وكثيرا ما عطلت قرارات الأمم المتحدة التى كانت تنتقد بشدة خرق النخبة العسكرية الحاكمة لحقوق الإنسان. ويوجد عدد كبير من المشاريع الصينية التى تنفذها فى ميانمار، يظهر من خلالها مدى النفوذ الصينى بها، منها: الاتفاق الذى وقعته الدولتان عام ١٩٩٧، والذى يمتد لمدة ثلاثين عاما، ويعطى أكثر من ٢٠٠ سفينة صيد صينية حق العمل فى مياه ميانمار، وإنشاء ممر تجارى يعطى لمقاطعة يونان الصينية منفذا على المحيط الهندى يمر عبر أرض ميانمار. يضاف إلى هذا مشاركة عشر شركات صينية بنحو ٢٠ مشروعا من مشروعات الطاقة الكهرومائية الرئيسية فى ميانمار، وهو ما يمثل مصدرا كبيرا للدخل بها.

وعليه، وإن تشككت ميانمار من الأقلية الصينية الموجودة على أرضها، فإنها لا تستطيع أن تتعسف إزاءهم نظرا للمصالح الحيوية العديدة التى تربطها بالصين(١٨).

سابعا- الأقلية الصينية فى الفلبين :

تبلغ هذه الأقلية نسبة تتراوح ما بين ٢٪ و٣٪، وهم يعملون أيضا بالتجارة والاقتصاد والصناعة، وتصل سيطرتهم على الاقتصاد الصينى إلى نسبة تبلغ ٦٠٪ من الاقتصاد الخاص، بما فى ذلك أكبر أربع شركات فى الفلبين، فضلا عن معظم المصارف والفنادق ومراكز التسوق، وهو ما يجعل بعض الشركات الفلبينية الصغيرة والمتوسطة الحجم تعانى من المنافسة مع الشركات الصينية.

وتعد الأقلية الصينية فى الفلبين من الأقليات التى تمثل نخبة قوية. وعامة، فإنه لا يوجد تمييز ضدهم، حيث إن النظام لا يعتبر وجودهم تهديدا له. وقد عمل عدد منهم فى المجال السياسى، وأصبح بعضهم من النخب السياسية. ويمنح الدستور الفلبينى الجنسية الفلبينية لأبناء الصينيين المولودين فى الفلبين. وخلافا لما هو حادث فى ماليزيا وإندونيسيا، فإن التزاوج بين أفراد النخبة الصينية وأبناء البلد من الفلبين يعد أمرا شائعا يعود بصورة أساسية للتقارب الثقافى بينهما(١٩).

ثامنا- الأقلية الصينية فى فيتنام :

تبلغ نسبة الأقلية الصينية فى فيتنام نحو ٢٪، وهى أكبر أقلية فى البلاد، ويشاركون فى الأنشطة التجارية من خلال تركزهم فى المناطق الحضرية فى جنوب فيتنام، ويحتفظون بمستوى عال من التماسك الثقافى والتمسك باللغة الصينية، مع رفض الزواج من الفيتناميات. وقد اتجهت الحكومة الفيتنامية فى الخمسينيات إلى تقييد حرياتهم من خلال سلسلة من الإجراءات التى سعت لإضعاف هيمنتهم الاقتصادية، إذ أجبرتهم من خلال عدد من القوانين على اتخاذ الجنسية الفيتنامية، ومنع غير المواطنين من الانخراط فى مهن معينة، كما اشترطت المدارس الثانوية اللغة الفيتنامية على الطلبة الصينيين.

وعقب الحرب الحدودية القصيرة التى قامت بين الصين وفيتنام عام ١٩٧٨، اتبعت فيتنام سياسة متعمدة لترحيل الصينيين من البلاد، حيث غادرها بالفعل نحو ٤٥٠ ألف صينى(٢٠).

فإن التحرير الحديث للاقتصاد الفيتنامى واتجاه الحكومة لإجراء عديد من الإصلاحات الاقتصادية المهمة، منذ عام ١٩٨٦ وإلى الآن -فيما عرف "بحركة الإحياء" التى هدفت لتحويل الاقتصاد المركزى إلى نظام السوق الموجه- أسهما إلى حد بعيد فى اتجاه فيتنام لفك القيود على الأقلية الصينية بها، حيث تم تدشين قوانين لتشجيع الاستثمارات الأجنبية للسماح للشركات المملوكة كليا للأجانب بالعمل فى فيتنام، مع إلغاء نظام التحكم المركزى فى أسعار السلع، وتخفيف القيود الخاصة بتمليك الأراضى(٢١).

وعامة، فإن الأقلية الصينية فى فيتنام، وإن خف عنها عدد من القيود فى المجال الاقتصادى، فإن السلطات الفيتنامية لا تزال لا تسمح للمدارس الخاصة بالتدريس للأقلية الصينية بلغتها الصينية، فى ظل مناخ لايزال مشوبا بالحذر من هذه الأقلية. وعلى الرغم من ذلك، توجد علاقات مهمة تربط اليوم الصين بفيتنام فى مجالات التجارة والاقتصاد، وتبذل جهود عدة لحل النزاع بينهما حول عدد من القضايا، منها مشكلات الحدود بينهما، فضلا عن مشكلة النزاع حول جزر اسبراتلى التى تتنازع على ملكيتها الدولتان إلى جانب ماليزيا والفلبين، والتى يعتقد بوجود ثروات مهمة بها من بترول وغاز طبيعى، فضلا عن الثروة السمكية(٢٢).

تاسعا- الأقلية الصينية فى كمبوديا :

تبلغ نسبة الأقلية الصينية فى كمبوديا نحو ١٪، ويشاركون فى مجال التجارة، ويشغلون مناصب مؤثرة فى مجتمع الأعمال، والشركات، والفنادق.

وتميل الأقلية الصينية فى كمبوديا للحفاظ على هويتها الصينية، وهو ما يظهر فى اللغة والمدارس الصينية، فضلا عن تكوينهم عام ١٩٧١ لما عرف "بالرابطة الصينية للميكرونيزيا". وهى أول منظمة تتكون فى كمبوديا لتشمل جميع الصينيين بها، والتى يضاف إليها المنظمة الكمبودية - الصينية التى تسعى لتقديم خدمات عدة للأقلية الصينية فى كمبوديا، بتقديم تصاريح الإقامة، والرعاية الاجتماعية، وإنشاء المدارس، والمستشفيات، والنوادى، وتنظيم رحلات للصين، ومؤتمرات للتعليم، وإقامة دورات تدريبية للمعلمين الصينيين، حيث تعمل السفارة الصينية

فى كمبوديا على دعم هذه المنظمة، نظرا لدورها التجميعى المهم الذى يشبه دور النقابة(٢٣).

ولا تتجه الدولة فى كمبوديا إلى معاداة الأقلية الصينية بها، حيث ترحب بوجودهم، وتقدر دورهم فى إعادة البناء الاقتصادى، خاصة أن كمبوديا من أفقر دول العالم. وهى حاليا فى مرحلة إعادة البناء تعانى من مشكلات عدة فى المجالين الصحى والتعليمى، إلى جانب المجال الاقتصادى.

ووفقا لذلك، تعمل الدولة على اجتذاب الشركات الصينية للاستثمار فى كمبوديا. ودائما ما ترسل وفودا رسمية للصين منذ عام ١٩٩٨ من أجل دفع الاستثمار الصينى بها، كما تقدم الصين مساعدات اقتصادية للتنمية الاقتصادية فى كمبوديا(٢٤).

عاشرا- الأقلية الصينية فى لاوس :

لاتزيد الأقلية الصينية فى لاوس على ١٪ من نسبة عدد السكان، وهى -شأنها شأن الأقليات الصينية فى الدول الأخرى- تعمل بالتجارة، وتتمسك بهويتها الثقافية، وتحرص على إقامة علاقات جيدة مع الصين(٢٥).

وعليه، تبين من خلال الدراسة أن الأقلية الصينية فى جنوب شرق آسيا، وعلى نحو خاص فى دول الآسيان، تعد نموذجا للأقلية المسيطرة اقتصاديا، شديدة الارتباط بالصين، وطنها الأم، وبهويتها الثقافية، حيث تعبر عن قصة كفاح تاريخية تعود لقرون عدة، يمكن تلخيصها فى كلمات قليلة فى الهروب من الظروف غير المواتية فى الصين، إلى ظروف أفضل فى الدول المجاورة، مع التصميم على النجاح بالتمسك بقيم العمل الجاد والادخار. وقد أدى ذلك إلى تكوين ثروة بنيت من الصفر، حيث تمكنوا من تحقيق أهداف عدة تتمثل فى رفع مكانتهم الاقتصادية، وإفادة الدول الموجودين بها، مع دعم دولتهم الصين بكافة الوسائل الممكنة من خلال علاقة دائمة متبادلة تربطهم بالصين، وذلك على الرغم من معاناتهم من عدد من المشكلات، منها عدم الشعور بالأمان فى بعض الأحيان، واستمرار عدد من القيود الخاصة باللغة والتعليم وتملك الأراضى، فضلا عن مشكلة عدم التجنس، والتضييق السياسى، علاوة على عدم المساواة فى المعاملة، وصعوبة الحفاظ على هويتهم فى بعض الأحيان. ومن المعلوم أنه فى إطار ثقافة العولمة، فإن الأقلية غالبا ما تسدد الثمن الأكبر من قوميتها ولغتها وانتمائها الحضارى بوجه عام.

وتبذل الصين من ناحيتها جهودا عدة فى مجال إيجاد حل لعديد من المشكلات التى تواجه الأقليات الصينية فى المهجر "الدياسبورا"، خاصة من خلال تعزيز استراتيجية التنمية السلمية بتأسيس معاهد كونفوشية لتعليم اللغة الصينية، وتحديدا داخل الجامعات الكبرى فى شرق آسيا، والتوسع فى تدريس اللغة الصينية من خلال وسائل الإعلام، خاصة الإذاعات الموجهة مع تنظيم ندوات عن الأقليات الصينية، وتخصيص مجموعة من الأجهزة والمؤسسات فى الصين تحرص على التواصل معهم، كما تحدد بعض المقاعد فى مجلس الشعب الصينى للعائدين منهم.

وإذا أضفنا إلى هذا الدور ما تقوم به الصين فى المجال الاقتصادى، خاصة من خلال المعادلة الشهيرة الآسيان + ٣، وهى السياسة التى اتخذتها دول الآسيان بتفعيل التعاون مع كل من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، فإنه يتبين لنا مدى القوة الناعمة التى تحظى بها الصين فى الإطار الآسيوى، وهو ما يجعلها تعد وبحق قوة كبرى فى مجالها الإقليمى.

المصادر :

(1) www.faqs.org.

(٢) د. ماجدة على صالح.

(3) www. Inority Rights.org.

(٤) د. محمد السيد سليم، د. رجاء سليم، الآطلس الآسيوى (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية) ٢٠٠٣، ص٢٥٧.

(5) www.Hom-in singapore.sg

(6) Lee Kam Hing and tan chee-Beng (editors) the chinesein Malaysia (New york: oxford university press, 2000) p. 93-97.

(٧) د. جابر عوض، دور الدولة الماليزية فى التنمية، فى د. كمال المنوفى، د. جابر عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥)، ص٧٠-١٨٠.

(٨) د. جابر عوض، د. هدى ميتكيس، الأطلس الماليزى (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص١٣١-١٣٥:

- www.2ohchr.org.

(9) www.unhcr.org, www.Asiaharvest.org

(10) www.faqs.org.

(11) www.unhcr.org

(12) http://aljazeera.net

(13) Mely G. Tan, "The Role of Ethnic Chinese Minority in Development: The Indonesian case". http://docs.google

(14) http://life.naseej.com.

(15) www.shebacss.com.

(16) www.6mashy.com.

(17) http://aljazeera.net.

(18) www.burmo.rivers.network, www.earth times.org

(19) www.vinod.com, http://china perspective revues.org

(20) http://home.Chossutoront, www. Minority rights.org.

(٢١) د. محمد السيد سليم، د. رجاء سليم، مرجع سابق، ص٣١١.

(٢٢) أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية فى آسيا، سلسلة أوراق آسيوية العدد ٦ (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٦)، ص١٢-١٤.

(23) www.joshuoproject.net, www. Forum asia.org.

(24) www.carlisle.army, www.unhcv.org.

(25) www.unhcr.org.




الرؤية الهندية للتحدى الصينى

د. عبد الرحمن عبد العال *

على مدى العقدين الماضيين منذ انتهاء الحرب الباردة فى عام ١٩٩١، تبنت الهند والصين منهجا براجماتيا لتجاوز حالة الجمود التى أصابت علاقاتهما الثنائية جراء حرب عام ١٩٦٢، فشهدت هذه العلاقات انفراجا كبيرا تجلت ملامحه فى العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية. إذ تكررت الزيارات المتبادلة بين قيادتى البلدين، كما زادت معدلات التبادل التجارى بينهما على ٢٠ مليار دولار، فضلا عن الاتفاق على العديد من إجراءات بناء الثقة فى المجال الأمنى. وبرغم هذا التحسن فى تلك العلاقات الذى يمكن أن يعزى بدرجة أساسية إلى ظروف انتهاء الحرب الباردة، ومحاولة البلدين احتواء التداعيات السلبية الناجمة عن انتقال هيكل القوة فى النظام الدولى من هيكل ثنائى القطبية إلى الأحادية القطبية، فإن السلوك الفعلى لهما يشير إلى أن كلا منهما تنظر إلى الأخرى، باعتبارها تهديدا آجلا لأمنها القومى، فى ظل بقاء الخلاف الحدودى بينهما دون تسوية. وهو الأمر الذى يمكن الاستدلال عليه من السعى الدءوب من قبل الصين لتحديث قواتها العسكرية، وتعزيز وجودها البحرى فى المحيط الهندى، ناهيك عن توثيق روابطها العسكرية ببعض البلدان المجاورة للهند مثل باكستان وميانمار. ومن ثم، فإن الفهم السليم للعلاقات الهندية - الصينية لا يمكن أن يتأتى دون الأخذ فى الاعتبار ما تتضمنه هذه العلاقات من فرص للنمو واحتمالات للصراع فى آن واحد.

مكانة الصين فى الاستراتيجية الهندية :

مثلت حرب عام ١٩٦٢ نقطة مفصلية فارقة فى هذا الخصوص على صعيد تصور الهند للصين من مجرد منافس لها تسعى إلى احتوائه إلى عدو لها أصبحت تخشاه.

فقد تأثرت رؤية الهند للصين خلال الفترة السابقة على حرب ١٩٦٢ بحقيقة الخبرة التاريخية لعلاقاتهما الثنائية، والتى لم تشهد وقوع أى حرب بينهما على مدى ألفى عام. لذلك، سادت قناعة آنذاك لدى القادة الهنود بأن الصين لا تمثل خطرا لأمن بلادهم، خاصة أن نظامها الشيوعى الوليد منغمس فى معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الصينى(١). ومع هذا التصور الإيجابى من جانب القادة الهنود، والذى يرجع إلى رئيس الوزراء جواهر لال نهرو الفضل الأكبر فى صياغته، إلا أنهم لم يغفلوا حقيقة ما تمثله الصين من قوة عظمى كامنة. وليس أدل على ذلك من أن نهرو توقع أن يتشكل هيكل القوة فى النظام الدولى بنهاية القرن العشرين من أربع قوى، هى: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، والصين، والهند(٢). ومن هذا المنطلق، انبنت استراتيجية الهند، فى ظل قيادة نهرو تجاه الصين قبل وقوع حرب ١٩٦٢، على احتوائها، وهو ما تجلى، سواء فى اعترافها بالنظام الشيوعى الصينى فى عام ١٩٤٩، أو فى استسلامها لواقع احتلال الصين للتبت فى عام ١٩٥٠، أو فى دفاعها عن حق الصين الشعبية فى شغل مقعد الصين فى مجلس الأمن. وبحسب ما يذكر ميشال بريشير، مؤلف السيرة الذاتية لنهرو، فإن نهرو هدف من محاولاته لإدماج الصين فى المجتمع الدولى إلى تخفيف الاعتماد الصينى على الاتحاد السوفيتى، بما يحول دون تكون محور صينى - سوفيتى على حدود الهند. وهو ما كان يعنى تطويق الهند بقوة عسكرية ضخمة تشكل بلا شك

(*) خبير علوم سياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ضغطا عسكريا عليها(٣). ولذلك، عندما تعرض نهرو لانتقادات من جانب البرلمان الهندى بسبب توقيعه اتفاقية التبت مع الصين فى عام ١٩٥٤ - التى تقر بتبعية التبت للصين - أشار نهرو إلى أن الهند لم يكن بإمكانها أن تفعل غير ذلك، فى إطار الحقيقة الكبرى فى النصف الثانى من القرن العشرين، والمتمثلة فى أن الصين أصبحت قوة عظمى موحدة وقوية. وقد تطلب ذلك، من وجهة نظر نهرو، ضرورة احترام حقائق القوة النسبية فى العلاقات الدولية(٤).

هذا الإدراك من جانب نهرو لقوة الصين جعله ينظر إليها باعتبارها منافسة للهند على زعامة آسيا، حتى ولو لم يصرح بذلك علنا، وفق ما يكشف عنه ميشال بريشير. وفى هذا، يقول نهرو عام ١٩٥٦: "ليس هنالك من منافسة كتلك، ولكنه ربما كان ضروريا للشعوب أن تقارن بين وقت وآخر بين التقدم الذى تم فى البلدين، لأن كليهما متشابهان، سواء من حيث اتساع المساحة، أو عدد السكان، والتخلف الصناعى، فضلا عن قدم حضارتيهما. وبالتالى، فإن درجة نجاحهما فى الميدان الاقتصادى كفيلة بأن تؤثر فى البلدان الأخرى". ويذهب بريشير إلى أن نهرو كان يعتقد أن مصير آسيا سوف يكون معلقا على نتيجة هذه المنافسة بين البلدين(٥).

وعلى ذلك، تبلورت رؤية الهند للصين فى تلك الفترة، باعتبارها فقط مجرد منافس استراتيجى لها على قيادة آسيا، وهى الرؤية التى عززتها التصريحات الصينية ذاتها باتهامها للهند، عقب انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ لعدم الانحياز، بأنها تسعى من عقد ذلك المؤتمر إلى زعامة آسيا(٦). وقد تمثلت استراتيجية الهند فى التعامل مع الصين، خلال تلك الفترة، فى محاولة احتوائها من خلال الاحتفاظ بعلاقات ودية معها، وهو ما جسدته المبادئ الخمسة للتعايش السلمى التى أعلنت فى البيان المشترك الصادر عن كل من نهرو، وشواين لاى رئيس وزراء الصين، خلال زيارته للهند فى عام ١٩٥٤، وهى(٧):

١- الاحترام المتبادل لسيادة كل من الدولتين وسلامة أراضيها.

٢- عدم الاعتداء.

٣- عدم التدخل فى الشئون الداخلية الخاصة بكل منهما.

٤- المساواة وتبادل المنفعة.

٥- التعايش السلمى.

الصين فى الاستراتيجية الهندية بعد حرب ١٩٦٢:

بوقوع حرب عام ١٩٦٢، تغيرت جذريا رؤية الهند للصين من مجرد منافس استراتيجى تسعى إلى احتوائه، إلى عدوها اللدود. وفى ذلك، يشير نهرو إلى أنه لم يتعرض فى حياته السياسية لصدمة وجرح عميق، مثلما حدث مع قيام الصين بغزو الهند، لما سببه ذلك من تبديد لآماله وتطلعاته لإقامة علاقات ودية معها(٨). وقد وضح هذا التحول بجلاء فى استراتيجية الهند تجاه الصين، عقب قيام الأخيرة بتفجيراتها النووية عام ١٩٦٤، وهو العام ذاته الذى توفى فيه نهرو. ولعل أنديرا غاندى هى أبرز من عبر عن هذا التحول، حيث أشارت فى أكثر من موضع فى مذكراتها وأحاديثها الصحفية إلى أن الصينيين لديهم شعور قوى بأنهم هم المتفوقون كشعب وأمة، وأن نية الصين الرئيسية فى حرب ١٩٦٢ لم تكن مجرد الحصول على كسب إقليمى من أراضى الهند، بل إنها كانت ترغب فى إثبات خطأ سياسة الهند القائمة على مبادئ الاشتراكية وعدم الانحياز. وتؤكد أنديرا فى مذكراتها وجود ميول توسعية للصين، مشيرة إلى أن أفضل وسيلة لاحتواء الصين وإضعاف نفوذها هى أن تصبح الهند ودول جنوب شرق آسيا أقوى من الناحية الاقتصادية، وفى حالة استقرار واتحاد(٩).

ومع الصعود الاقتصادى للصين، فقد أضيفت المخاوف الاقتصادية إلى جانب التهديدات العسكرية لدى القادة والاقتصاديين الهنود، وهو ما عبر عنه أحد أبرز رجال الصناعة الهنود راتان تاتا بقوله: "إن الصين فى سبيلها حقا إلى أن تغرقنا ما لم نفعل شيئا، حيث إن كل شئ يباع فى الهند، سرعان ما يكون مصنوعا فى الصين". أما كمال ناث، وزير التجارة الهندى فى حكومة مانموهان سنج (٢٠٠٥-٢٠١٠)، فأوضح "أن الهند بحاجة إلى دراسة مصادر قوة الصين وبنائها، وفقا لنموذجنا الخاص". وفى معرض آخر، يقول: "إذا كانت الصين تفوز فى سرعة العدو لأنها سلطة ديكتاتورية، فإن الهند سوف تفوز فى القدرة على التحمل والوصول إلى نهاية الماراثون"(١٠).

هذا التحول فى الاستراتيجية الهندية تجاه الصين من مجرد منافس استراتيجى لها إلى عدوها اللدود عززته المواقف السياسية والسياسات العسكرية للصين ذاتها، وذلك من خلال(١١):

- تبنى الصين لسياسة الاحتواء غير المباشر تجاه الهند، من خلال إقامة تحالف واقعى (de facto) مع باكستان. وقد لعبت الصين دورا كبيرا فى تزويد باكستان بالتكنولوجيا النووية التى مكنتها من إجراء تفجيراتها النووية عام ١٩٩٨ . كما تعمل الصين على بناء علاقات وثيقة مع جيران الهند الآخرين، خاصة ميانمار، وسيرلانكا، ونيبال، فى محاولة لعزل الهند، والحيلولة دون ظهورها بمظهر الدولة المهيمنة فى منطقة جنوب آسيا. وقد وجد هذا المسلك الصينى آذانا صاغية من جانب البلدان الأصغر فى تلك المنطقة التى تشعر بالخوف من سياسات الهيمنة للهند، واتجاهاتها التوسعية وحجمها الكبير.

- تعزيز الصين لوجودها البحرى فى المحيط الهندى وبحر

الصين الجنوبى، مع السعى إلى بناء تسهيلات عسكرية بحرية فى البلدان المجاورة للهند، خاصة ميانمار التى قدمت لها الصين مساعدات عسكرية كبيرة تتجاوز مليارى دولار. ولدى الصين أيضا محطات تنصت فى جزر كوكو لمراقبة الأنشطة البحرية للهند واختبارات القذائف الهندية.

- وتعكس السياسات الصينية رؤية مؤداها أن الهند، وإن كانت لا تمثل لها تهديدا أمنيا استراتيجيا - فى ضوء حقيقة التفوق الصينى النوعى والكمى فى مجال الأسلحة النووية والتقليدية - فإنها تمثل تهديدا آجلا لها ينبغى مراعاته. وذلك على ضوء حقيقة ما تتسم به الهند من طموح سياسى واقتصادى وعسكرى، قد يتطور فى يوما ما إلى التصادم بينهما، باعتبارها الدولة الوحيدة فى العالم التى تضاهيها فى المساحة الكبيرة، وعدد السكان الضخم، والقدرات الاقتصادية.

آليات الهند لمواجهة التحدى الصينى:

الآليات السياسية: وتمثلت فى محاولة الهند تبديد مخاوف الدول الأصغر فى منطقة جنوب آسيا منها، باعتبارها الدولة الأكبر بالمنطقة، بما يقطع الطريق أمام الصين لاستغلال هذه المخاوف فى تطويق واحتواء الهند. وقد تمثل ذلك بجلاء فى إعلان الهند عام ١٩٩٦ ما يعرف بمبدأ جوجرال. ويقوم هذا المبدأ على أن الهند لن تكون قادرة على شغل مكانتها فى العالم بدون السلام والاستقرار فى جنوب آسيا، مما يتطلب منها الانفتاح على جيرانها دون مطالبتهم بالمثل. وقد كان توقيع الهند فى عام ١٩٩٦ لاتفاقية اقتسام توزيع المياه مع بنجلاديش من نهر الجانج انتصارا لهذه السياسة، من خلال إثباتها أنها كريمة فى تعاملها مع جيرانها الأضعف، وهى الأقوى. وفى ذلك، يقول أندر كومار جوجرال - وزير خارجية الهند، ثم رئيس وزرائها خلال فترة حكم الجبهة المتحدة (١٩٩٦-١٩٩٨) - إذا ضاعت قوى الهند فى صراعات مع جيرانها، فإنها لن تصبح أبدا قوة عالمية(١٢).

الآليات الأمنية: وتمثلت فى اللحاق النووى بالصين، من خلال التخلى عن سياسات منع الانتشار لنهرو، إلى سياسة الغموض النووى المتعمد عقب حرب ١٩٦٢، ثم إلى امتلاك هذه الأسلحة فى عام ١٩٩٨ . وقد كان المبرر الرئيسى الذى ساقته القيادة الهندية فى ذلك هو مواجهة التهديد النووى للصين، ومناخ عدم الثقة السائد بسبب بقاء نزاع الحدود بين الدولتين دون تسوية، وذلك بحسب رسالة فاجباى، رئيس وزراء الهند، إلى الرئيس كلينتون(١٣). هذا بالإضافة إلى تحديث منظومتها من الأسلحة التقليدية، لتكون قادرة على ضرب العمق الصينى. ومن ذلك، على سبيل المثال، تصريح المسئولين الهنود، عقب نجاح تجربة إطلاق الصاروخ أغنى ٣ بعيد المدى، والقادر على حمل رءوس نووية، بأنه يمكنه الوصول إلى مدينتى بكين وشانغهاى(١٤).

كما تعزز الهند من وجودها البحرى فى المحيط الهندى بما جعلها القوة البحرية الإقليمية الأولى فى المنطقة، فضلا عن توسيع جبهتها الاستراتيجية لتشمل المناطق والبحار الواقعة فى جنوب شرق آسيا، ووسط آسيا، بما فى ذلك التبت والشرق الأوسط والمحيط الهندى(١٥).

دوافع الهند للتقارب مع الصين منذ انتهاء الحرب الباردة :

تفاعلت فى هذا الخصوص مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فعلى الصعيد السياسى، فقدت الهند، بانهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه فى عام ١٩٩١، أهم حليف سياسى وعسكرى لها، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتى ذاته - قبيل انهياره - اتبع سياسة التقارب مع الصين، مع تولى جورباتشوف السلطة فى عام ١٩٨٥، مما جعل الهند تبدو وحيدة فى مواجهة الصين، الأمر الذى أوجب عليها حاجة ملحة لتعزيز علاقاتها معها(١٦).

من ناحية أخرى، فإن هذا الانفراج فى العلاقات السوفيتية - الصينية فى النصف الثانى من الثمانينيات من القرن العشرين مكن الصين من تحويل جزء من أفضل قواتها من حدودها مع الاتحاد السوفيتى السابق إلى حدودها مع الهند. ولذلك، أحست الهند أنها الأضعف عسكريا فى مواجهة الصين. وقد تبدى هذا الإحساس بالضعف بجلاء خلال أزمة عام ١٩٨٧، حينما حدث نوع من المصادمات بين قوات الدولتين، حيث أذعنت الهند للتهديدات الصينية لها، عبر وزير الخارجية الأمريكى آنذاك، جورج شولتز، بأنها سوف تلقنها درسا، إذا لم تتوقف عن التوغل داخل الأراضى الصينية. أعلنت الهند عن رغبتها فى تحقيق السلام مع الصين حينئذ، بل وسافر كل من وزيرى الدفاع والخارجية الهنديين إلى الصين لاحتواء الموقف(١٧).

وعلى الصعيد الاقتصادى، واجهت الهند فى عام ١٩٩١ أزمة اقتصادية طاحنة، كادت تؤدى بها إلى حافة الإفلاس، حيث لم تكن احتياطياتها من النقد الأجنبى تتجاوز مليارى دولار، وهو ما كان يكفى فقط لسد احتياجاتها من الواردات لمدة أسبوعين فقط(١٨).

وقد صادفت رغبة الهند فى التقارب مع الصين آذانا صاغية من جانب الأخيرة لاعتبارات عديدة تتعلق برغبتها فى استكمال عملية بنائها الاقتصادى من ناحية، ومواجهة التحديات الاستراتيجية لها فى منطقة شمال شرق آسيا، الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة، وتعاظم النفوذ الأمريكى بتلك المنطقة من ناحية أخرى. وكانت الصين تخشى من حدوث تقارب أمريكى - هندى يهدد مصالحها.

آفاق التعاون فى العلاقات الهندية - الصينية :

هناك مجموعة من الاعتبارات المصلحية الجوهرية التى تدفع الدولتين إلى تعزيز العلاقات بينهما، ومحاولة تجنب أسباب الصراع، ويأتى على رأسها المصالح الاقتصادية، وما يمكن أن

تحققه الدولتان من مكاسب اقتصادية من جراء تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما. فمنذ استئناف عمليات التبادل التجارى بين البلدين عام ١٩٩٢ زادت معدلات هذا التبادل من ١١٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦(١٩). كما تم افتتاح أول خط طيران مباشر بين البلدين فى عام ٢٠٠٢، حيث كانت كل الرحلات قد علقت، عقب حرب ١٩٦٢(٢٠). وفى هذا، صرح مانموهان سنج، رئيس وزراء الهند، أكثر من مرة عقب توقيع اتفاق الشراكة الاقتصادية للسلام والازدهار بين البلدين - خلال زيارة وين جياباو رئيس الوزراء الصينى للهند عام ٢٠٠٥ - بأنه باستطاعة البلدين معا إعادة تشكيل النظام العالمى. كما أشار إلى أنهما على طريق استعادة مكانهما الأصيل فى الاقتصاد العالمى، حيث أضحتا تمثلان ٢٠٪ من اقتصاد العالم، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة إلى ٢٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠(٢١). ويرى عالم الاقتصاد الهندى، أمارتيا صن، أن هناك فائدة كبيرة يمكن أن تعود على البلدين من جراء توثيق علاقاتهما، حيث يمكن للهند الاستفادة كثيرا من الصين على الصعيد الاقتصادى، كما يمكن للصين الاستفادة من الهند كثيرا فى مجال الاتصال الجماهيرى والديمقراطية، حتى ولو على صعيد تنمية الرعاية الصحية(٢٢).

وقد تعززت العلاقات السياسية عبر الزيارات المتبادلة لقيادتى البلدين، بدءا من زيارة راجيف غاندى للصين فى عام ١٩٨٨، مرورا بزيارة فاجباى لها عام ٢٠٠٣، ثم مانموهان سنج فى عام ٢٠٠٨، وكذلك الشأن بالنسبة لزيارات القادة الصينيين للهند، بدءا من زيارة رئيس الوزراء الصينى، لى بنج، فى عام ١٩٩١(٢٣). وهناك العديد من المجالات التى تفرض على الدولتين التعاون فيها، مثل أمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والحركات الانفصالية فى كلا البلدين. ويعتبر موقف الصين خلال أزمة مرتفعات كارجيل عام ١٩٩٩ مؤشرا له دلالته فى هذا الشأن، حيث تبنت الصين موقفا إيجابيا لصالح الهند، بمطالبتها باكستان بسحب المقاتلين المتسللين من هذه المرتفعات.

فى المقابل، هناك ثلاثة قيود أساسية تحد من انطلاق العلاقات الهندية - الصينية. يأتى على رأس هذه القيود بقاء النزاع الحدودى بينهما دون تسوية. يظل هذا النزاع الذى تسبب فى حرب ١٩٦٢ عائقا أمام التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، بغض النظر عن التصريحات المتبادلة فى السنوات الأخيرة من جانب قيادتى البلدين بأن أيا منهما لا تشكل تهديدا للأخرى(٢٤). إذ إن السلوك الفعلى لهما - وكما سبقت الإشارة - يقول غير ذلك، وتأتى محاولات تحديث القوات العسكرية لكل منهما دليلا دامغا فى هذا الخصوص.

كما تلعب الولايات المتحدة دورا فى تقييد العلاقات الهندية - الصينية، حيث تحاول استغلال الهند لموازنة النفوذ الصينى. يحد من هذا العامل إدراك الهند لمخاطر التحالف مع الولايات المتحدة فى تصعيد التوتر وعدم الاستقرار فى منطقة جنوب آسيا، وآسيا ككل، حيث سيدفع الصين إلى التدخل بدرجة أكبر فى شئون جنوب آسيا(٢٥).

كما أن العلاقة بين البلدين تتأثر بمواقف أطراف ثالثة فى منطقة جنوب آسيا ذاتها، مثل باكستان وغيرها من الدول الأصغر التى ترتبط بعلاقات أوثق مع الصين. إذ إن التزام الصين بالدعم العسكرى والسياسى لهذه الدول، وبخاصة باكستان وميانمار، يضع قيودا مهمة على انطلاق العلاقات الهندية - الصينية.

وعلى هذا، نخلص إلى أنه إذا كانت العلاقات الهندية - الصينية مرشحة على الأقل فى المستقبل المنظور للنمو، لغلبة الاعتبارات المصلحية الإيجابية على دوافع العداء لديهما، فإن هناك قيودا حقيقية تحد من الانطلاق الطبيعى لهذه العلاقات، وسوف تظل هذه العلاقات خاضعة لسيناريو التدهور بسبب استمرار تلك القيود، وبخاصة ذات الصلة منها ببقاء النزاع الحدودى دون تسوية.

الهوامش :

١- ميشال بريشير ، صورة زعيم: جواهر لال نهرو، ترجمة نخبة من الجامعيين، بيروت، منشورات المكتبة الأهلية، د.ت، ص ص ٣٥٨-٣٦٠.

2- Haider K. Nizamani، The Roots of Rhetoric: Politics of Nuclear Weapons in India and Pakistan, London, PRAEGER, 2000, p. .29

٣- ميشال بريشير، مرجع سابق، ص ص ٣٥٩-٣٦٠ .

4- Raju G.C. Thomas, "The South Asian Security Balance in a Western Dominated World" in T.V. Paul، James J. Wirtz and Michel Fortman (ed.), Balance of Power, Stanford Univ. Press, 2004, p. 312.

٥- ميشال بريشير، مرجع سابق، ص ٣٦١ .

6- J.N. Dixit, "Foreign Policy: A Critical Introspection", in Hiranmay Karlekar (ed.), Independent India: The First Fifty Years, Delhi, Oxford Univ. Press, 1998, p. 82.

٧- نورمان د. بالمر، النظام السياسى فى الهند، ترجمة د. محمد فتح الله الخطيب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ص ٣٣٧-٣٣٨ .

8- Haider K. Kizamani, op.cit., p. .30

٩- انظر فى هذا الشأن:

- ظفر الإسلام خان، أنديرا غاندى (سيرة سياسية)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨، ص ٢٨٨ .

- أنديرا غاندى، حقيقتى، ترجمة وفاء غازى، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ص ١١٣-١٢٠ .

١٠- روبين ميريديث، الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٩، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت، يناير ٢٠٠٩، ص٧٢، ص ص ٧٨-٧٩، ص٨١ .

١١- انظر فى هذا الشأن، على سبيل المثال:

- Ramesh Thakur, The Politics & Economics of India's Foreign Policy, Hurt & Company, London, 1994, pp. 74-.75

- Studies of Jasjit Singh, Najam Rafique, and Christian Koch, in, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Balance of Power in South Asia, .2000

12- Robert Hardgrave and Stanley A. Kochanek, India: Government and Politics in a Developing Nation, Harcourt College Publishers, 2000, p. 418, p. .430

13- Ibid., p. .435

١٤- الأهرام، ١٠ يونيو ٢٠٠٦ .

15- Ishfaq Ilahi Choudhury, "Security Challenges of South Asian Countries in The Coming Decade", Journal of Bangladesh Institute of International and Strategic Studies, vol. 21, No. 1, January 2000, p.44.

16- Ramesh Thakur, op.cit., p. 65.

17- Ibid., pp. 73-78.

١٨- عبد الرحمن عبد العال، الهند والعولمة، فى د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (محرران)، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣٤٢-٣٤٥.

١٩- سنية الفقى، الصين والهند من التنافس إلى التعاون، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ١١٥ .

٢٠- الأهرام، ٣٠ مارس ٢٠٠٢ .

٢١- انظر:

- الأهرام، ١٣ أبريل ٢٠٠٥ .

- روبين ميريديث، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦-٢٤٧ .

٢٢- أمارتيا صن، بوابة التاريخ الواسعة بين الهند والصين، ترجمة جمال إسماعيل، مجلة وجهة نظر، عدد ديسمبر ٢٠٠٤ .

٢٣- أعداد متفرقة من صحيفة الأهرام.

٢٤- انظر:

- الأهرام، ٢٥يونيو ٢٠٠٣ .

- الأهرام، ١٤ أبريل ٢٠٠٨ .

٢٥- جريدة الجرائد العالمية، ٤ سبتمبر ٢٠٠١، نقلا عن الفايننشيال تايمز البريطانية.




الصين وباكستان .. علاقات وثيقة

■ رضا محمد هلال*

تتميز العلاقات بين الصين وباكستان بالترابط الوثيق عبر عدة عقود. وقد دعت الطبيعة الخاصة لهذه العلاقة، والدعم الصينى "غير المشروط" لباكستان، البعض إلى أن يشبهها بالعلاقة الأمريكية- الإسرائيلية(١).

وهناك مصالح قومية واحتياجات استراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصينى بتدعيم العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع باكستان. فوفقا لتصريحات مسئولى السياسة الخارجية الصينية، التى أكدت "احتياج الصين لباكستان فى سياساتها الإقليمية"، فإن الصين تحتاج إلى باكستان لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمى، و"كبح" أو تحجيم الطموحات الهندية. من ناحية أخرى، هناك دوافع اقتصادية تدفع هذه العلاقة، ترتبط بتأمين المواد والموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية، وكذلك الحاجة للوصول إلى السوق الباكستانى، والذى يحافظ وجوده على استدامة النمو فى اقتصادات المقاطعات الصينية الفقيرة المجاورة لباكستان. وأخيرا، تصنف العلاقات بين الصين وباكستان كجزء من التحالفات السياسية المعززة لتطلع الصين إلى بسط نفوذها الإقليمى والعالمى(٢).

ويشكل التحالف بين الصين وباكستان نقطة ارتكاز استراتيجية تمكن الأولى من مد نفوذها الإقليمى فى جنوب آسيا والمحيط الهندى. كما يلعب دورا مهما فى موازنة علاقات الصين الإقليمية مع كل من الهند والولايات المتحدة. فعلى الرغم من محاولة الصين تجاوز التوتر الاستراتيجى القائم بينها وبين الهند، عن طريق تكثيف التعاون الاقتصادى بينهما، فإن هذا التوتر لا يزال قائما، وينفجر من حين لآخر فى شكل نزاعات حدودية. ولذلك، فإن دعم باكستان فى نوع من "المواجهة المحكومة" مع الهند يقلل من ضغط الأخيرة استراتيجيا على الصين. من ناحية أخرى، فإن الصين كثيرا ما نظرت بعين الريبة إلى الوجود الأمريكى فى أفغانستان، بوصفه جزءا من الاستراتيجية الأمريكية "لتطويقها". كما ترى الضغط الأمريكى المتصاعد على باكستان، فى إطار "الحرب على الإرهاب"، خطرا يهدد مصالح الصين الاقتصادية هناك، ومحاولة لزعزعة تمركزها الاستراتيجى على شاطئ المحيط الهندى(٣). ولذلك، تتزايد أهمية صلات الصين الوثيقة مع باكستان مع صعود الهند الاقتصادى، والتقارب الهندى - الأمريكى، ونشاط إدارة أوباما المتزايد لتدعيم الوجود الأمريكى فى شرق آسيا، بالإضافة إلى جنوبها.

تطور العلاقات الصينية - الباكستانية :

على الرغم من التباين الأيديولوجى الحاد بين الأطر الدستورية والسياسية الحاكمة للنظامين السياسيين فى الصين وباكستان - حيث تتبنى الصين الأيديولوجية الشيوعية، بينما تعد باكستان جمهورية إسلامية- فإن البلدين حافظا، طوال الفترة من بداية الخمسينيات من القرن الماضى وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحالى، على مزيج من المصالح والأهداف المشتركة التى تجمع بينهما. ويتضح ذلك من العرض الموجز لمراحل العلاقات بينهما وسمات كل مرحلة منها(٤):

الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠: بعد قيام الدولتين بتبادل التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين فى عام ١٩٥١، احتفظت الصين وباكستان بعلاقات ثنائية طبيعية بصرف النظر عن التباين الأيديولوجى بين النظامين. غير أنه بعد قيام الولايات المتحدة بطرح مشروع حلف بغداد، والذى ضمت إليه باكستان، أصبحت الأخيرة عضوا رسميا فى التحالف الغربى. وقد دعم ذلك توقيع الحكومة الباكستانية عددا من الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع الويات المتحدة. من ناحية أخرى، توجهت القيادات والنخبة الحاكمة فى باكستان إلى إعلاء وتشجيع القيم الإسلامية فى الداخل الباكستانى، مما

(*) باحث فى العلوم السياسية .

شجع الأقليات المسلمة فى الصين بدورها على التطلع لممارسة حرياتهم وشعائرهم الدينية "المكبوتة" من جانب السلطات الصينية، وهو ما اعتبرته الصين مساسا بأمنها واستقرارها الداخلى. وقد انعكست هذه العوامل على العلاقات بين البلدين فى هذه الفترة، حيث اتسمت بالفتور والشك المتبادل فى أهداف وطموحات كل طرف منهما تجاه الآخر. وقد رفض رئيس وزراء الهند نهرو فى نهاية ١٩٥٩ العرض المقدم من الرئيس الباكستانى أيوب خان بتوقيع اتفاق للدفاع المشترك بين الهند وباكستان فى مواجهة الصين -العدو الإقليمى للهند- مقابل قيام الهند بتقديم بعض التنازلات فى النزاع الدائر بينهما بشأن كشمير.

المرحلة الثانية ١٩٦٢-١٩٨٠: فى هذه المرحلة، اتجهت الدولتان إلى إعادة الدفء لمسار العلاقات بينهما من خلال قيامهما ببدء التفاوض حول مشكلات ترسيم الحدود بينهما، وتوقيعهما اتفاقا خاصا بإنهاء هذه المشكلات فى مارس ١٩٦٣. وقامت الصين بتقديم دعم سياسى وعسكرى "سخى" ومساعدات اقتصادية لباكستان، خاصة فى ظل توتر علاقات الصين مع الهند، عدوها وعدو باكستان التقليدى. وقد دعم من هذه العلاقات تشجيع إدارة الرئيس الأمريكى نيكسون باكستان على تحسين علاقاتها بالصين، باعتبار أن هذه العلاقة يمكن أن تكون بوابة الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع الصين. وكانت الولايات المتحدة تهدف أيضا إلى إبعاد الصين عن التحالف مع الاتحاد السوفيتى السابق، الذى قام فى المقابل بتوقيع معاهدة صداقة وتحالف مع الهند، وتجميد علاقاته مع باكستان فى عام ١٩٧١.

واستمرت الصين فى تدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية عامة والعسكرية بصفة خاصة مع باكستان عقب أزمة بنجلاديش، حيث أمدت الصين باكستان بنحو ستين طائرة مقاتلة من طراز ميج ١٩، و١٠٠ دبابة، وعدة مئات من قطع المدفعية، وآلاف القطع من الأسلحة الصغيرة، علاوة على منحها قروضا بنحو ١١٠ ملايين دولار. كما تضامنت الصين مع المطالب الباكستانية المتعلقة بمساندة كفاح شعب كشمير فى الحصول على حقه فى تقرير المصير، فى أثناء زيارة كل من رئيس وزراء بكستان، ذو الفقار بوتو للصين فى مايو ١٩٧٦، وزيارة الجنرال ضياء الحق الرئيس الباكستانى للصين فى ديسمبر ١٩٧٧.

المرحلة الثالثة التى تمتد منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٠: منذ بداية عام ١٩٨٠، اتجهت العلاقة بين البلدين إلى المزيد من التعاون والدفء، استنادا إلى المنطق البراجماتى "الجديد" الذى تبناه الزعيم الصينى دينج شياو بنج فى السياسة الخارجية الصينية. كان هدف الصين هو تعزيز جوانب المصلحة والأمن والاستقرار والتنمية فى الداخل، وتحقيق السلم فى السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتسوية مشكلات الحدود الصينية مع الاتحاد السوفيتى والهند. وقد أسهمت هذه السياسة فى تخفيف حدة التوتر فى علاقات الصين مع هاتين الدولتين.

انضمت الصين إلى الدول العربية والإسلامية والغربية فى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان لتقوم بدورها بإرسالها إلى المجاهدين الأفغان فى حربهم ضد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٨. وعقب انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمى الجديد، تزايدت المخاوف الصينية من التهديدات الأمريكية بدرجة أكبر من مخاوفها من أى تهديد قد تشكله روسيا. لذا، اتجهت الصين إلى تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الهند وروسيا لمواجهة الخطر "الأمريكى"، وهو ما أدى إلى تراجع التأييد الصينى للسياسات والمواقف الباكستانية تجاه قضية كشمير. بالرغم مما سبق، ازدادت العلاقات الصينية مع باكستان رسوخا فى مجالات: الطاقة، والنقل، والاتصالات، والتنمية الزراعية، وجذب وتوطين الاستثمارات المتبادلة.

وشهدت العلاقات الصينية - الباكستانية نقلة نوعية أخرى، عقب قبول عضوية باكستان كمراقب -إلى جانب كل من إيران والهند- فى منظمة شنغهاى للتعاون فى بداية عام ٢٠٠٥. شجع ذلك على تعزيز التعاون الإقليمى بين كل هذه الأقطاب والأطراف الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار فى جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندى. فى هذا الإطار، زادت قوة العلاقات الثنائية بين الصين وباكستان، ووقعت الدولتان معاهدة الصداقة والتعاون وحسن علاقات الجوار، بالإضافة إلى ٢١ اتفاقا فى مجالات متعددة بين الدولتين، أثناء زيارة وين جياباو، رئيس وزراء الصين لباكستان فى أبريل ٢٠٠٥. ووفقا لهذه المعاهدة، تتعهد الدولتان بمساعدة كل منهما للأخرى فى جهودها لحماية تكامل ووحدة أراضيها.

وخلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، شهدت العلاقات الصينية - الباكستانية قفزة هائلة فى زيادة التعاون والتنسيق الثنائى فى كافة المجالات المتعلقة بتحقيق التنمية والأمن والاستقرار. زادت فى هذه الفترة معدلات التبادل والتعاون فى قطاعات: الاستثمار، والطاقة، ونقل التكنولوجيا، والزراعة، والفضاء، والاتصالات، والمساعدة القانونية، والقضائية، والصناعة، وتبادل الوفود الثقافية والعلمية والسياحية، والتبادل التجارى. وقد وقعت الدولتان أكثر من ٣٢ اتفاقا للتعاون فى هذه القطاعات، منها ١٣ اتفاقا تم توقيعها بين الجانبين فى باكستان يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٠. وقد تضمنت هذه الاتفاقات عددا من الأسس والركائز الأساسية لتعزيز العلاقات البينية الصينية - الباكستانية، والتى من أبرزها(٤):

١- الحفاظ على التبادلات المتكررة للزيارات والاتصالات رفيعة المستوى، وتعزيز تبادل الزيارات والاتصالات بين إداراتهما الحكومية وبرلمانيهما وأحزابهما السياسية وقواتهما المسلحة ومنظماتهما غير الحكومية والمنظمات المحلية، بهدف دعم التفاهم المتبادل والصداقة، ودعم التطور الشامل والمستمر والمتعمق لعلاقاتهما الثنائية.

٢- تعزيز آليات التشاور الدبلوماسى السنوى فى دعم التعاون السياسى الثنائى، والاتفاق على دعم المشاورات والتبادلات بين وزارتى خارجيتهما على مختلف المستويات، وفى مختلف المجالات للمشاركة فى الرأى حول العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، والحفاظ على التبادلات المستمرة والتنسيق فى مختلف المناسبات.

٣- الاتفاق على دعم التعاون فى مجالات الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والزراعة، والتكنولوجيا، والسياحة، وفقا لمبادئ المساواة والنفع المتبادل، والكفاءة، ونقاط التكامل المتبادلة، وتنوع الأشكال والتنمية المشتركة.

٤- تعزيز دور اللجنة الصينية - الباكستانية المشتركة للتعاون الاقتصادى، والتجارى، والعلمى، والتكنولوجى، ودعم دور مجلس الأعمال الصينى - الباكستانى لاكتشاف أساليب وقنوات جديدة للتعاون الاقتصادى والتجارى تبادلى النفع.

٥- تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، وتوحيد معايير تصرف الشركات، وخلق الظروف المواتية، وتقديم التسهيلات اللازمة للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لشركاتهما ومؤسساتهما وهيئاتهما.

٦- توسيع التجارة البينية، وتشجيع ودعم الاستثمار الثنائى فى شركاتهما، وفقا للاتفاقيات الخاصة بدعم وحماية الاستثمار بين الحكومتين، ووفقا للقوانين المحلية فيهما، والالتزامات الدولية لكل منهما.

٧- دعم التعاون فى خدمات العمالة بعقود واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة دعم التجارة البينية.

٨- دعم تجارة الحدود وتوحيد معاييرها، وتوقيع اتفاقية جديدة حول تجارة الحدود من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى فيهما، خاصة فى المناطق الحدودية.

٩- توجيه وتشجيع إداراتهما الحكومية ومعاهد البحث العلمى والجامعات وشركات التكنولوجيا الفائقة على إقامة تعاون تكنولوجى واسع فى المجالات محل الاهتمام المشترك، مثل الاتصالات، وصيانة المياه، والطاقة الكهربية، والطيران، وتكنولوجيا الفضاء، والحاسب الآلى، والأتمتة، وعلوم المعادن، وتكنولوجيا المعلومات، والطب، والصحة، والكيماويات البترولية، والتكنولوجيا الحيوية، والاستغلال السلمى للطاقة النووية.

١٠- دعم نقل المعرفة الفنية وتبادل المعلومات، وتعزيز التعاون فى حظر انتشار الأسلحة النووية وضبط الصادرات.

١١- دعم التعاون تبادلى النفع فى القطاع الصناعى، والزراعة، والغابات، والمصائد السمكية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوفيرة، وتبادل الخبرات المهنية والإنتاج المشترك بالمواد الخام والتكنولوجيات من كلا الجانبين، وتنمية المناطق الصناعية والموانئ الصناعية، ومناطق التصدير الحرة، والموارد البشرية، وإفساح المجال للدور الريادى للشركات الكبرى، ودعم التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم التبادل والتعاون فى المجالات المالية والنقدية، وضبط الاقتصاد الكلى، وتعزيز التعاون فى مجال النقل، ودعم تدفق الأفراد والبضائع عبر طريق كاراكورام السريع، وإقامة المزيد من معارض الاستثمار والتجارة، ومعارض البضائع فى مدنهما التجارية المهمة لدعم التفاهم المتبادل بين شركاتهما، وتوسيع التعاون فى مجال السياحة.

١٢- تعزيز دور آلية التشاور العسكرى والأمنى الصينية - الباكستانية فى دعم التبادل والتعاون بين الجيشين، وتبادل الزيارات وتدريب الأفراد فى القوات المسلحة، وتعزيز جهود اللجنة الصينية - الباكستانية المشتركة للتعاون فى التكنولوجيا والصناعة العسكرية من أجل دعم التعاون الصناعى العسكرى.

١٣- زيادة التعاون البينى فى الاستخدام الفعال والاقتصادى للطاقة، والبحوث والتنمية من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين البيئة.

إنجازات التعاون الصينى - الباكستانى :

أسفر التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى والمخابراتى عن تنفيذ عدد من مشروعات التعاون العسكرى المشترك فى مجال تعميق التصنيع العسكرى الباكستانى. من أبرز هذه المشروعات التطوير المشترك لعدد من نظم التسليح الجديدة، منها تطوير دبابات وعربات قتال باكستانية من طراز "الخالد"، وتصنيع طائرة مقاتلة من طراز إف- ٧ (والتى أعيد تسميتها ب- المقاتلة جى إف ١٧)، وتبادل المعلومات الاستخبارية الخاصة بالجماعات الإرهابية، والتحركات العسكرية المهددة للأمن والاستقرار الإقليمى، وتبادل الوفود التدريبية العسكرية، وترتيب بعض المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة فى كل من إسلام أباد وبكين.

أما فى مجال التجارة البينية والاستثمار، فقد حققت كل من باكستان والصين، خلال الفترة الممتدة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، معدلات متصاعدة من التبادل التجارى البينى بشقيه: الصادرات والواردات(٦).

حيث ارتفعت نسبة التجارة الخارجية لباكستان مع الصين من نحو ٨٧٤٪ فى عام ١٩٩٨ إلى نحو ١٣٥٤٪ فى عام ٢٠٠٨ من إجمالى التجارة الخارجية الباكستانية مع دول العالم. كما استحوذت الصين على المرتبة الأولى فى قائمة الواردات الباكستانية من دول العالم الخارجى، حيث بلغت نسبة الوردات من الصين نحو ١٥,٣٨٪ من إجمالى واردات باكستان الخارجية، بينما تجيء الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية بنسبة لم تزد على ٥٪ من إجمالى الواردات الباكستانية الخارجية. أما فى مجال الصادرات الباكستانية للعالم الخارجى، فقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى فى قائمة الصادرات الباكستانية للخارج، حيث قفزت قيمة الصادرات الباكستانية للسوق الأمريكى من نحو ١٨٢١,٣٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٨ إلى مبلغ ٣٤٨٠,٢٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة وصل إلى ضعفى ما كانت عليه هذه الصادرات فى عام ١٩٩٨، بينما جاءت الصين فى المرتبة الثانية بحجم صادرات تراوح بين مبلغ ١٥٢,٣٥٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٨، ونحو ٩٥٨,٤٩٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨.

وحرصا من الصين على فتح المجال أمام دخول الصادرات الباكستانية للسوق الصين، وتذليل كافة القيود والمعوقات التى تحد من ذلك، وافقت على المطلب الباكستانى بالدخول فى مفاوضات ثنائية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدولتين، وتم إبرام هذا الاتفاق فى نهاية عام ٢٠٠٨، وهو الأمر الذى سيزيد من معدلات التجارة البينية الصينية الباكستانية، مما يصحح الخلل فى الميزان التجارى بينهما، والذى يميل حاليا لصالح الصين بشكل حاد وملحوظ.

ومن حيث حجم ونوعية الاستثمارات الصينية فى باكستان، فهناك ما يقارب ١٠ آلاف عامل صينى فى ١٢٠ مشروعا فى باكستان. وقد وصلت قيمة مجموع الاستثمارات الصينية -التى تشمل صناعات هندسية ثقيلة، وتوليد الطاقة، وأعمال تعدين، واتصالات سلكية ولاسلكية- إلى ١٥ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠٠٩، بعد أن كانت لا تتجاوز مبلغ ٤ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٧.

ويعتبر مشروع الميناء الكبير فى القاعدة البحرية فى جوادر، إقليم بلوشستان، أحد أهم المشاريع التنموية المشتركة بين الصين وباكستان فى السنوات الأخيرة، حيث يوفر المشروع، الذى افتتح فى ديسمبر ٢٠٠٨، ميناء فى عمق البحر ومستودعات ومنشآت صناعية لأكثر من ٢٠ بلدا. قامت الصين بتوفير معظم المساعدات التقنية، و٨٠٪ من التمويل لبناء الميناء، مقابل تأمين معظم الأيدى العاملة ورأس المال من الجانب الباكستانى. وقد اتخذت الصين الاستثمار فى هذا المشروع الضخم لتحقيق منافع استراتيجية، تتمثل فى إمكان الوصول إلى الخليج العربى، إذ يقع الميناء على

بعد ١٨٠ ميلا بحريا عن مضيق هرمز الذى تشحن عبره ٤٠٪ من كميات النفط المنقولة عالميا. كما أن هذا المشروع سيسهم فى تمكين الصين من تنويع وتأمين ممرات لاستيراد النفط الخام، وإعطاء مقاطعة شينجيانج غير الساحلية والغنية بالنفط والغاز الطبيعى حرية الوصول إلى البحر العربى. كما أنه مع سيطرة الصين رسميا على العمليات الحاصلة فى ميناء جوادر، فهى ستكسب، إلى جانب باكستان، تفوقا إقليميا واستراتيجيا مهما، خاصة فى مواجهة الهند والولايات المتحدة.

التعاون فى مجال الطاقة :

تزايدت فى السنوات العشر الأخيرة احتياجات باكستان من الطاقة بكافة أنواعها، نتيجة عمليات التصنيع والتحضر الواسعة فيها ومشروعاتها لتنمية المناطق الريفية، من خلال توصيل مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحى إليها. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى عدد من المؤشرات الخاصة باستهلاك واحتياجات الطاقة فى باكستان، ومن أبرزها: زيادة نصيب الفرد من استهلاك الطاقة إلى خمسة أضعاف ما كان عليه هذا الاستهلاك منذ عشرين عاما، بينما لم يزد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى على ضعفين ونصف ما كان عليه هذا المتوسط خلال الفترة ذاتها(٧). وفى عام ٢٠٠٥ أعدت الحكومة الباكستانية "خطة أمن الطاقة Energy Security Plan" خلال الفترة من عام ٢٠٠٥–٢٠٣٠ –والتى قدرت احتياجات باكستان من الطاقة بفرض تحقيق معدل نمو اقتصادى ٧–٨٪ سنويا– بنحو ٣٦١ مليون طن مكافىء بترول فى عام ٢٠٣٠، وهو ما يزيد ستة أضعاف على الطلب الخاص بالطاقة فى عام ٢٠٠٨، وهو ما يستدعى ضرورة توليد نحو ١٦٣ جيجا وات (GW١٦٣) فى عام ٢٠٣٠، وهو المعدل الذى يفوق ثمانية أضعاف الطاقة المنتجة حاليا فى ربوع باكستان.

وإزاء هذه الاحتياجات الضرورية لاستدامة خطط التنمية فى مجال الطاقة، سلكت باكستان مسارين متوازيين لتلبية تلك الاحتياجات، هما:

١– إنشاء مصانع ومحطات جديدة للطاقة فى باكستان بالاعتماد على الخبرات الأجنبية الخارجية عموما والخبرة الصينية بصفة خاصة. وقد نشرت صحيفة "ديلى دون" الباكستانية فى نوفمبر ٢٠١٠ خبرا مفاده أن باكستان وضعت جانبا جميع العروض الدولية التنافسية لإنشاء مصانع طاقة فى البلاد، وقررت التعاقد، من دون درس عروض أخرى، مع شركة صينية لبناء محطة هيدروليكية لتوليد الطاقة من المصادر المائية بقوة ١١٠٠ ميجاواط فى الجانب الباكستانى من إقليم كشمير، بتكلفة تصل إلى ٢,٢ مليار دولار أمريكى تقريبا.

٢– إقامة محطات ومفاعلات نووية جديدة للاستخدامات السلمية: فقد شكل الحفاظ على روابط وثيقة مع الصين أولوية بالنسبة إلى إسلام أباد، وقد وفرت بكين مساعدة اقتصادية وعسكرية وتقنية نووية مكثفة إلى باكستان طوال عدة سنوات. ويشكل برنامج الأسلحة النووية الباكستانى فى الأساس امتدادا للبرنامج النووى الصينى. وتتعدد الوثائق التى تؤكد دور الصين الأساسى فى تنمية البنى التحتية النووية فى باكستان. ولطالما أنكرت الصين أنها تساعد أى بلد على تعزيز قدراته النووية، لكن خبير برنامج الأسلحة النووية فى باكستان، عبدالقادر خان، اعترف بنفسه بالدور الأساسى الذى أدته الصين فى تأمين الأسلحة النووية لبلاده، من خلال تقديم ٥٠ كيلوجراما من اليورانيوم المخصب، وتصميم الأسلحة النووية، وتوفير أطنان من سادس فلوريد اليورانيوم للأجهزة النووية فى باكستان.

ونظرا لصعوبة حصول باكستان على المساعدات النووية اللازمة لها للأغراض السلمية من الدول الغربية، فقد اتجهت الصين لتلبية تلك الاحتياجات، حيث أكدت السلطات الصينية أن منظمة التعاون النووى الوطنى الصينى وقعت اتفاقا مع باكستان لتقديم مفاعلين نوويين جديدين فى موقع شاشما الثالث والخامس.

وقد جاء هذا التحرك الصينى نحو تلبية المطالب الباكستانية، منذ أن قررت الولايات المتحدة، فى عهد إدارة الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن، إبرام ميثاق التعاون فى مجال الطاقة النووية المدنية مع الهند، على الرغم من تعبير الصين عن استيائها من توقيع هذا الميثاق بوسائل متنوعة. وباستثناء الصين، دعمت قوى عالية كبرى أخرى، مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، الاتفاق النووى بين الهند والولايات المتحدة، لأنها كانت تتوق إلى بيع الوقود النووى والمفاعلات النووية والمعدات إلى الهند. وقد عبرت الصين من جهتها عن استيائها بوضوح، حين طلبت من الهند توقيع معاهدة حظر الانتشار النووى، وتفكيك أسلحتها النووية، وهو ما اتضح جليا فى تعليق وكالة الأنباء الصينية الرسمية "شينخوا" على الموضوع، قائلة إن الاتفاق النووى بين الهند والولايات المتحدة "سيشكل نموذجا سيئا بالنسبة إلى البلدان الأخرى". ونظرا لأن الاتفاق الهندى – الأمريكى هو بمنزلة اعتراف بزيادة أهمية الهند على الساحة العالمية، فلم تسر الصين طبعا بالوضع المستجد، وسرعان ما أعلنت أنها ستبيع مفاعلات نووية جديدة إلى باكستان، وأنها ستحتفظ بحق التحيز إلى أطراف معينة، فى حال أقدمت الولايات المتحدة على ذلك.

وقد دفع باكستان إلى توقيع ميثاق التعاون النووى مع الصين، رفض الولايات المتحدة مطالبة باكستان لها بتوقيع ميثاق مشابه للاتفاق الهندى، حيث أوضحت إدارة بوش أن لا مجال للتعامل مع باكستان بالتساوى مع الهند، نظرا إلى سجل باكستان" المرعب" فى التخصيب النووى، والمتمثل فى شبكة "عبدالقادر خان". وحين كررت إسلام أباد طلبها فى منتصف عام ٢٠١٠، خلال عقد جلسات "الحوار الاستراتيجى" الذى عقده الوزراء الباكستانيون مع نظرائهم فى إدارة الرئيس باراك أوباما، قوبل الطلب بالرفض مجددا. وعقب الزيارة الخاطفة والسرية للرئيس الأمريكى أوباما لأفغانستان وباكستان فى نهاية نوفمبر ٢٠١٠، علت بعض الأصوات فى أوساط الكونجرس الأمريكى –الذى أصبحت تسيطر عليه أغلبية جمهورية– تأييدا لتوقيع ميثاق نووى مدنى مع باكستان، لاسيما أن دعم إسلام أباد يبقى أساسيا للفوز فى حرب أفغانستان فى أسرع وقت ممكن.

لذا، لم يكن من المستغرب نقل بعض التقارير الصحفية تصريحات للسفيرة الأمريكية فى باكستان، آن باترسون، قالت فيها إن الولايات المتحدة بدأت التباحث مع الحكومة الباكستانية "بشأن رغبة البلاد فى الحصول على طاقة نووية". كذلك، تدل بعض المؤشرات الراهنة على أن إدارة أوباما ستقبل على الأرجح بالتجارة النووية الصينية مع باكستان، مقابل مساعدة الصين فى احتواء الطموحات النووية الإيرانية، كى لا تشكل عائقا فى وجه هذه الاتفاقات.

الهوامش :

(١) تصريح منسوب لدبلوماسى صينى مذكور فى:

- Tha Lif Deen, "Pakistan is ow Israel", al Jazeera.net. http://english,aljazeera.net/indepth/learwes/10/2010/.20101028135728235512

(٢) تم استقاء هذه المبادىء والمحددات للسياسة الصينية فى منطقة جنوب أسيا وبصفة خاصة تجاه الهند وباكستان من عدة مصادر منها:

- Edwin Lim, Michael Spence, and Ricardo Hausmann, China and the Global Economy: Medium-term Issues and Options, A Synthesis Report. Harvard University Center for International Development, China Economic Research and Advisory Programme, CID Working Paper No. 126, June 2006, PP.12-18.

- Frank Frost, Directions in China's foreign relations - implications for East Asia and Australia, http//www.aph.gov.au/LIBRARY/Pubs/RB/2005- 06/06rb.09htm#china#china

(3) Andrew Small, China's Contion an Alghanisran Pakistan. The Washington Quaraly, Guly 2010, pp.81-97.

للمزيد من التفاصيل حول العلاقات الصينية مع الهند وأثرها على علاقاتها مع باكستان، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- John Lancaster, "India, China hoping to reshape the world order together, New York Times, 12 April, 2005.

- David Shambaugh, "China engages Asia", International Security, vol. 29, no. 3, Winter 2004, PP.67-75.

(٤) تم الرجوع فى محتوى ومستوى وتطور العلاقات الصينية مع باكستان إلى المصادر التالية:

- ROBERT G. WIRSING,"The Enemy of My Enemy": Pakistan's China Debate, Asia-Pacific Center for Security Studies, SPECIAL ASSESSMENT, DECEMBER, 2003.

- Ghulam Murtaza Khoso, "Pakistan China Relations in Changing Regional Scenario", in: Professor Dr Lutfullah Mangi(ed.) PAKISTAN CHINA RELATIONS IN CHANGING REGIONAL AND GLOBAL SCENARIO, Area Study Centre, Far East & South East Asia, University of Sindh, Jamshoro, September 29, 2005, pp.96-100.

- Ambassador (R) Khalid Mehmood, "Economic Dimension of Pakistan China Relations", in: Professor Dr Lutfullah Mangi(ed.) PAKISTAN CHINA RELATIONS IN CHANGING REGIONAL AND GLOBAL SCENARIO .opcit., 71-82.

- Dr. Noor Ahmed Memon, Pak-China Economic and Trade Relations, Chinese Review, PTJ September 2010, pp.52- 53.

(٥) انظر:

- Ambassador (R) Dr Maqbool Ahmed Bhatty, The Security Dimension of Pakistan China Relations.: in: Professor Dr Lutfullah Mangi(ed.) PAKISTAN CHINA RELATIONS IN CHANGING REGIONAL AND GLOBAL SCENARIO .opcit., pp.14-21.

- Lisa Curtis ,"China's Military and Security Relationship with Pakistan", Testimony before the U.S.China Economic and Security Review Commission, May 20, 2009.

(٦) تم الاعتماد فى رصد حركة التبادل التجارة بين الدولتين على عدة مصادر، من أهمها:

Dr. Noor Ahmed Memon, Pak-China Economic and Trade Relations, Chinese Review, PTJ September 2010, pp.52- 53.

- IMF, Direction Of Trade Statistics Yearbook 2009, http://www.2imfstatistics.org/DOT/

(٧) تم الرجوع فى البيانات الخاصة باستهلاك واحتياجات باكستان من الطاقة عامة والنووية على وجه الخصوص ودور الجانب الصينى فى تلبية تلك الاحتياجات إلى :

- Ansar Parvez, Status and Prospects of Nuclear Energy in Pakistan, International Ministerial Conference on"Nuclear Energy in the 21st Century" Beijing, 20-22 April, 2009.

- Thomas J. Christensen, "Looking beyond the nuclear bluster: Recent progress and remaining problems in PRC security policy", China Leadership Monitor, No 15, Summer 2005, p. 5.

- Drew Thompson, "China's global strategy for energy, security and diplomacy", China Brief, The Jamestown Foundation, volume 5, issue 7, 20 March 2005.

قضايا السياسة الدولية

- الشرق الأوسط
- فى الشأن السودانى

إشكاليات "الملف الأمنى" فى حوارات المصالحة الفلسطينية

■ محمد جمعة*

ثمة ما يسترعى الانتباه بشأن مسار الجولة الأخيرة من الحوار بين حركتى فتح وحماس، والذى لعب لقاء مكة بين مدير المخابرات المصرية، الوزير عمر سليمان، ورئيس المكتب السياسى لحركة حماس، خالد مشعل - على هامش أدائهما مناسك العمرة فى رمضان الماضى - دورا رئيسيا فى انطلاقها بعد توقف استمر لأكثر من عام .

فاللقاء الأول من هذه الجولة الذى ضم وفدى الحركتين فى الرابع والعشرين من سبتمبر ٢٠١٠ فى دمشق، انتهت المحادثات فيه عند "الملف الأمنى"، بعد أن أعلن الطرفان عن التوافق على ثلاثة أرباع المشكلات العالقة بينهما، وتأجيل الملف الأمنى إلى اللقاء الثانى. وكان هذا بمثابة اعتراف ضمنى من قبل قطبى الساحة الفلسطينية بأن الإشكاليات المتعلقة بهذا الملف أكثر تعقيدا من أن تحسم فى لقاء واحد يضم قضايا أخرى محل خلاف بينهما، وأن الأهمية التى يحظى بها ملف الأمن تقتضى أن يفرد له لقاء خاص، يشارك فيه الخبراء من الجانبين إلى جوار القيادات السياسية.

أما اللقاء الثانى من هذه الجولة التفاوضية، والذى عقد أيضا فى دمشق فى التاسع من نوفمبر ٢٠١٠ . فتم فيه اختزال الملف الأمنى فى مسألة واحدة فقط وضعت على جدول أعمال اللقاء، وهى "تشكيل اللجنة الأمنية المشتركة"، دون التطرق لمسألة أكثر أهمية، وهى تلك المتعلقة بـ "السياسة الأمنية" التى ستتولى تلك اللجنة الأمنية المشتركة مراقبة تطبيقها على الأرض. وفى النهاية، أعلن عن الفشل فى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

*** معضلة الأمن فى السياق الفلسطينى :**

ما بين عدم حسم الملف الأمنى فى اللقاء الأول، وإعلان الفشل فى اللقاء الثانى، أثيرت العديد من التساؤلات والتكهنات التى تعكس كلها حقيقة ما لملف الأمن فى السياق الفلسطينى من أهمية وخصوصية، تلك الخصوصية مستمدة من سوابق تاريخية عديدة، ومعطيات آنية ذات أبعاد محلية وعربية وإقليمية ودولية متشابكة ومعقدة، لعل أهمها ما يلى :

أولا- إن الإشكاليات المتعلقة بالملف الأمنى الفلسطينى تتخطى حدود الثنائية التقليدية (فتح - حماس)، لأن ظهورها على سطح الأحداث لم يرتبط فقط بوصول "حماس" إلى سدة السلطة وتشكيلها الحكومة فى مارس ٢٠٠٦، بل كانت سابقة لهذا التاريخ بعدة سنوات. والشاهد على ذلك:

(*) باحث مشارك بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

١- أن استقالة " أبو مازن" وحكومته فى مطلع سبتمبر ٢٠٠٣، بعد تجاذبات ومناكفات مع الرئيس عرفات ، جاءت على خلفية الجدل والخلاف حول من له الولاية على الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية. وللأسباب ذاتها، رفض اللواء نصر يوسف أداء القسم الدستورى كوزير للداخلية أمام عرفات. والمفارقة أن الشخصيتين كانتا ضمن تشكيلة اللجنة المركزية لحركة فتح التى كان يتزعمها عرفات آنذاك.

٢- أن تمسك "أبو عمار" باستمرار سيطرته على الأجهزة الامنية للسلطة الفلسطينية دفعه إلى المناورة فى مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية،" فاخترع" فكرة مجلس الأمن القومى الفلسطينى، كى يصادر على الصلاحيات الأمنية الممنوحة لرئيس الوزراء، بموجب التعديلات التى طالت نص المادتين ٦٩ و ٧١ من القانون الأساسى للسلطة، نتيجة الضغوط الخارجية، بحيث أصبحت كافة الأجهزة الأمنية، تخضع بمقتضى تلك التعديلات، لسلطة مجلس الوزراء.

حيث استغل "أبو عمار" الفراغ السياسى الذى تولد عن استقالة حكومة أبو مازن، والتعاطف الشعبى الواسع معه فى ظل تهديد شارون له، معلنا تشكيل "مجلس الأمن القومى الفلسطينى"، كى يضم إلى جانب رئيس السلطة كلا من: (رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية والخارجية والمالية، وعضو من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقيادات الأجهزة الأمنية المختلفة).

وقد تم تسويغ هذه المخالفة الدستورية (لأن القانون الأساسى يخلو من أى نصوص تتعلق بمجلس الأمن القومى)، على اعتبار أن هناك حالة طوارئ وحكومة مؤقتة، وأن الوضع سيتغير عند الانتهاء من ذلك. لكن وبعد انتهاء حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة أحمد قريع الموسعة، رفض عرفات القيام بحل مجلس الأمن القومى، وإعادة المسئولية الأمنية لمجلس الوزراء. واضطر "أبو العلاء" إلى الرضوخ فى مواجهة عرفات، لا سيما بعد أن وقفت اللجنة المركزية لحركة فتح إلى جوار الأخير. وفى النهاية، تخلى "أبو العلاء" عن صلاحياته الأمنية كرئيس للوزراء، وتخلى كذلك عن وزير داخليته المعين "نصر يوسف" لصالح "حكم بلعاوى" الذى تولى حقيبة الداخلية بتسمية من عرفات.

٣- أن حوادث الانفلات الأمنى، التى شهدتها شوارع غزة فى يوليو من عام ٢٠٠٤، لم تكن فى جوهرها إلا تعبيرا عن سخط بعض القيادات الأمنية للسلطة على استمرار سيطرة عرفات على الملف الأمنى. ولهذا، فقد شكل انتشار العناصر الأمنية لحركة حماس فى غزة آنذاك، فى اصطفاف ضمنى إلى جوار عرفات، عامل التوازن الذى حسم الأمر (ميدانيا على الأقل) لصالح عرفات فى مواجهة من أعلن "التمرد" عليه.

٤- أن الخطأ بشأن الحسابات المتعلقة بالسياسة الأمنية للسلطة، والزج ببعض الأجهزة الأمنية فى الانتفاضة، كلف الساحة الفلسطينية الكثير من الخسائر، بعضها ذات طابع إستراتيجى . كما فتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الدولية فى صميم عمل تلك الأجهزة، ناهيك عن أن عرفات نفسه ربما دفع حياته بعد ذلك ثمنا لكل هذا.

وفى الحاصل الأخير، تجلت فى تلك المرحلة "مركزية" الملف الأمنى، فى الساحة الفلسطينية. إذ بقدر ما أتاح صراع "النفوذ والسيطرة" على الأجهزة الأمنية فى تلك المرحلة الحرجة من تاريخ القضية الفلسطينية، الفرصة لمزيد من التدخلات الدولية، وهو ما فاقم من المأزق الفلسطينى، بقدر ما شكل حالة كاشفة لحقيقة ما كان يعتمل داخل بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، وبين نخبها السياسية والأمنية آنذاك، من جدل وصراع، ليس على النفوذ والسيطرة والامتيازات، وإنما جدل وصراع، مركب وذو مستويات عدة: فهو داخل المؤسسة الواحدة (فتح والسلطة) جدل بين منطق الدولة ومنطق الثورة، بين "فتح" كحركة تحرر وطنى، و"فتح" كحزب السلطة. جدل بين نهج الإدارة الجماعية والديمقراطية، ونهج "الإنابة الثورية"، وكذلك جدل حول التطلع نحو المؤسسية، فى مواجهة التشبث بالمنطق "الأبوى" فى إدارة العلاقات والتفاعلات الداخلية، وجدل فى الدائرة الأوسع – التى تضم إلى جوار "فتح" بعض فصائل منظمة التحرير كـ "الجبهة الشعبية" و "الجبهة الديمقراطية" – حول السياسات والمسارات، حول استحقاقات مرحلة "سلطة تحت الاحتلال" واستحقاقات مرحلة التحرر الوطنى، جدل حول متى نقاوم ومتى نفاوض.

وهو فى الدائرة الأكثر اتساعا، التى تضم "حماس" و"الجهاد"، صراع بين نهجى "التسوية" و "المقاومة". حيث اختارت الحركتان الانحياز إلى عرفات، لأنه، من وجهة نظرهما، لم يسقط "المقاومة المسلحة" من حساباته بالمطلق.

ثانيا- إن إشكاليات الملف الأمنى الفلسطينى، وإن لم ترتبط برابطة السببية مع صعود "حماس" إلى سدة السلطة، على النحو الذى سبقت الإشارة إليه، فإن هذا لا ينفى حقيقة أن تشكيل "حماس" للحكومة بمفردها فاقم من تلك الإشكاليات، ووضع الساحة الفلسطينية كلها فوق "صفيح ساخن".

فمن ناحية، أعادت أحداث الخمسة عشر شهرا الممتدة من مارس ٢٠٠٦ (تاريخ تشكيل حماس للحكومة)، وحتى يونيو ٢٠٠٧ (تاريخ الانقسام) التأكيد من جديد على "مركزية" ملف الأمن فى السياق الفلسطينى . ومن ناحية أخرى، أظهرت كيف أن هذا الملف كان محط اهتمام الجميع، فبه تتحقق عناصر السيطرة رغم إنحسار النفوذ السياسى، ومن غيره لا معنى للحديث عن شراكة حقيقية. وهو محل التجاذب بين الأطراف المتصارعة، مثلما كان المظهر الرئيسى المترجم لواقع الصراع السياسى بين "فتح" و"حماس". وهو بعد ذلك كان الآلية الأكثر نجاعة فى إفشال "الآخر السياسى"، وإظهار عجزه، وتفريغ "نصره البرلمانى" من محتواه. وهو فى الحاصل الأخير الملف

الذى أدى تكالب قطبى الساحة الفلسطينية فيما بينهما على حسمه لصالحه فى مواجهة الطرف الآخر، إلى انشطار النظام السياسى الفلسطينى، وانقسام الفلسطينيين سياسيا وجغرافيا بين "الحكومة المقالة" فى غزة، و"حكومة تصريف أعمال" فى الضفة. ويمكن الإشارة فى هذا السياق إلى ما يلى:

١- إصرار وزير داخلية "حماس"، المرحوم سعيد صيام، على نشر القوة التنفيذية المؤلفة من عناص حماس، فى شوارع غزة، لمواجهة "عناصر الانفلات الأمنى"، أدى فى الحاصل الأخير إلى اندلاع مواجهات دامية بين العناصر المؤيدة للفريقين فى يناير ٢٠٠٧ ، راح ضحيتها سبعون قتيلا والمئات من الجرحى، الأمر الذى أدى إلى تدخل عربى عاجل أفضى فى النهاية إلى توقيع "اتفاق مكة" فى فبراير من العام ذاته.

٢- فى مفاوضات مكة، لم يستبد القلق بحركة حماس، رغم تنازلها عن "الوزارات السيادية" كالخارجية والمالية، وحصولها على نسبة من الحقائب الوزارية أقل من النسبة التى فازت بها فى الانتخابات التشريعية، مادامت "حماس" لم تسلم فى النهاية لـ "فتح" أو تتنازل لها فى الملف الأمنى. وبالمقابل، لم تعر "فتح" اهتماما للاعتبارات الدولية، وهى تدخل فى شراكة سياسية مع "حماس"، وفق صيغة لا تتحدث صراحة عن " الالتزام" بالاتفاقيات السابقة التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، مادامت "فتح" من خلال رئيس السلطة "أبو مازن" امتلكت حق "الفيتو" على من تسميه "حماس" لتولى حقيبة وزارة الداخلية.

وفق هذه الحسابات التى تعطى أفضلية من قبل الطرفين للملف الأمنى على ما سواه، تضمنت "صيغة مكة" نصا يتحدث عن "شخصية مستقلة لحقيبة الداخلية تسميه حماس دون اعتراض الرئيس عليه".

لكن ما حدث بعد ذلك أن تسبب استعصاء مد الشراكة بين الطرفين إلى الملف الأمنى فى انهيار "صيغة مكة" بعد شهور قليلة من توقيعها.

فمن ناحية، قام الرئيس أبومازن بإعادة صياغة "مجلس الأمن القومى" بشكل أدى إلى تحجيم صلاحيات وزير الداخلية، حيث جرى تمثيل "مدير المخابرات"، و "مدير الأمن الوقائى" على درجة واحدة مع وزير الداخلية، فى الوقت ذاته الذى تم فيه تأكيد تمثيل العقيد محمد دحلان (وكان أبو مازن قد عينه بعد اتفاق مكة كمستشار أمنى له) كسكرتير لذلك المجلس.

ومن ناحية أخرى، استمر تعاطى "حرس الرئاسة" بإيجابية مع الخطط الأمنية التى وضعها الجنرال الأمريكى "كيث دايتون"، حيث التدريبات منفصلة ومستقلة تماما عن سياسة الحكومة وبرامجها الأمنية، ودون علم وزير الداخلية. هذه المعطيات اعتبرتها حركة حماس "مؤشرات وإرهاصات" فتحاوية على نوايا إحكام السيطرة، وتهميش "حماس" تدريجيا. ومن ثم، قررت الحركة أخذ المبادرة، وخططت لتغيير المعادلة عن طريق "الانقلاب القاعدى" على المؤسسات الأمنية للسلطة، وذلك فى أحداث يونيو ٢٠٠٧ الدامية، التى أفضت فى النهاية إلى انقسام فلسطينى سياسى وجغرافى.

٣- شكل الإخفاق فى التوصل إلى مقاربة متوازنة للملف الأمنى، السبب الرئيسى فى عدم وصول الحوار الفلسطينى الشامل بالقاهرة، فى مارس ٢٠٠٩ ، إلى مبتغاه الأساسى، ولو بصيغة التوافق على الحد الأدنى.

ثالثا- فى ظل تمسك حركة فتح وقيادة السلطة ومنظمة التحرير بخيار المفاوضات والتسوية السياسية. وبالمقابل فى ظل عدم جاهزية حركة حماس حتى الآن للتكيف مع الأوضاع الدولية والعربية، وعدم استيعابها لمعنى تحولها من مجرد حركة معارضة، أو حركة أيديولوجية، إلى قيادة حكومة منبثقة عن عملية تسوية، ومن اتفاقات أوسلو التى تناصبها العداء.

فى ظل هذين المعطيين، لا معنى لأى حديث عن شراكة أمنية بين الطرفين، وهذا الوضع سيؤدى عمليا إلى نتيجتين، إحداهما متحققة بالفعل، والأخرى قد تتحقق فى المستقبل.

أما الأولى، فهى "تقزم" الأهداف المرجوة من حراك المصالحة، وتمحوره حول أى صيغة من صيغ التوافق على إدارة الانقسام فقط وليس إنهاءه، لأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة توافق وطنى، دون شراكة أمنية، لن يؤدى عمليا إلى إنهاء الانقسام. إذ ستعمل هذه الحكومة وفق آليات التوافق الوطنى، ولأن "حماس" لن تفى باستحقاقات الشراكة الأمنية فى الضفة، فهذا سيؤدى عمليا إلى حرمانها من هذا، وبالتبعية سيقودها ذلك - أى حماس - إلى طى صفحة إعادة بناء الأجهزة الأمنية فى غزة. والمحصلة النهائية لوضع كهذا أن الانقسام فى ظل أى حكومة توافقية قد ينتهى على المستويين السياسى والإعلامى، لكنه سيبقى شاخصا على الصعيد الأمنى. وهذا فى جوهره يعكس أو يترجم صيغة متقدمة من التوافق على إدارة الانقسام.

وأما الثانية التى قد تتحقق فى المستقبل، فهى إعفاء إسرائيل من الاستحقاق الأمنى الأهم، المتمثل فى "الممر الآمن" بين الضفة وغزة. لأن " دولة الضفة" و "دولة غزة" لا تتفقان فيما بينهما على مبدأ الحل، ناهيك عن تفاصيله، فلماذا إذن تتكبد إسرائيل عناء البحث فى فكرة الممر الآمن؟

رابعا- إن إحكام سيطرة "حماس" على غزة، بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، أسهم بشكل رئيسى فى زيادة درجة "تدويل" الملف الأمنى الفلسطينى، عربيا وإقليميا ودوليا، وذلك للأسباب التالية :

١- إن إحكام السيطرة على غزة اعتبرته "حماس" فرصة

لتحويل القطاع إلى قاعدة صلبة لبنيتها العسكرية، الأمر الذى رفع من درجة التوتر مع إسرائيل. وقد وصلت درجة سخونة الأحداث فى المنطقة إلى ذروتها أثناء عملية "الرصاص المصبوب" فى (ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩) وهى العملية التى تسببت فى المزيد من الأعباء الاستراتيجية على مصر، وكادت تتسبب فى إدخال المنطقة بأسرها قسرا تحت وطأة منظومة أمنية جديدة، وذلك عقب الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل والولايات المتحدة فى يناير ٢٠٠٩ . وكان من أبرز تجليات تلك المرحلة: تموضع قطع البحرية لدول حلف الناتو قبالة ساحل غزة، وكذلك مؤتمرا كوبنهاجن ولندن فى فبراير ومارس ٢٠٠٩، والذى شاركت فيه قوى دولية فاعلة على مستوى الخبراء، للتعاون فى منع إمداد الأسلحة والمواد المتعلقة بها "للمنظمات الإرهابية"، ومراقبة تهريب الأسلحة إلى غزة من خلال معابر الخليج العربى، وخليج عدن، والساحل الشرقى من البحر الأحمر، والبحر المتوسط، ناهيك عن ضرب ما عرف بـ"قافلة السلاح" فى شرق السودان فى يناير ٢٠٠٩ .

٢- ارتباط "حماس" بما يعرف بالمحور الإيرانى، وزيادة التعاون بين أجهزتها الأمنية والعسكرية، وكل من الحرس الثورى الإيرانى، والجناح العسكرى لحزب الله، فاقم من أزمات الحركة مع بعض الأنظمة العربية، لا سيما بعدما بدا أن "حماس" ليست لديها المناعة الكافية ضد "التوظيف والاستخدام" فى الصراع الإقليمى الدائر، ذى العنوان المعلن بين محورى "الممانعة" و"الاعتدال"، وأن الحركة - أى حماس تتماهى (سواء بوعى أو بغير وعى) مع تصورات ترغب فى أن تدفع الأمور فى اتجاه تبدو فيه شبه جزيرة سيناء "خاصرة دول الاعتدال" الضعيفة، التى يمكن المرور منها لتحقيق عدة أهداف: المباشر منها هو دعم غزة وتثبيت أركان نظامها "الممانع"، الذى يعتبر جزءا من المحور الإيرانى. والاستراتيجى هو تحقيق أقصى درجات الاختراق الأمنى لها - أى لسيناء - بشكل يسمح بدق "الإسفين الأمنى والعسكرى" بين دول الاعتدال مصر والسعودية والأردن (لاحظ عمليات إطلاق الصواريخ من سيناء على العقبة وإيلات فى شهر أغسطس ٢٠١٠).

هذه المعطيات وغيرها جعلت من "دول الاعتدال"، لا سيما مصر، تتعاطى مع "حماس" باعتبارها عبئا استراتيجيا. كما دفعها إلى رفع درجة اهتمامها بالملف الأمنى الفلسطينى إلى الدرجة التى لم يعد معها هذا الملف (حتى فى أبعاده الأكثر خصوصية بالساحة الفلسطينية) شأنا فلسطينيا وفقط، وإنما أصبح على درجة عالية من التداخل والارتباط بالمصالح الأمنية والاستراتيجية لدول الجوار.

وفى هذا السياق، بدا لافتا للنظر أن السياسة "المتسامحة" التى تنتهجها مصر إزاء معبر رفح، منذ أحداث أسطول الحرية فى يونيو ٢٠١٠ وحتى الآن، لم تمنع "القاهرة" فى الوقت ذاته من تشديد الرقابة على ناشطى "حماس" وثيقى الصلة بالملف الأمنى. وقد تجلى ذلك أخيرا فى توقيف الأجهزة الأمنية المصرية لمسئول "حماس" الأمنى "محمد خميس دبابش" فى سبتمبر ٢٠١٠ . وهو شخص يعمل فى الكواليس. ولهذا، فبقدر ما شكل اعتقاله من مطار القاهرة مفاجأة كبرى لحماس، بقدر ما عكس درجة الاهتمام التى توليها الأجهزة الأمنية المصرية لملف كهذا.

على خلفية تلك السوابق والمعطيات، يدور الحوار الآن حول الملف الأمنى الفلسطينى بين الفرقاء الفلسطينيين بشكل مباشر، والأطراف العربية والإقليمية والدولية المعنية، بشكل غير مباشر. وهنا، لا تكمن صعوبات هذا الحوار فقط فى تعدد الأطراف المنغمسة فيه، على اختلاف المواقع والأجندات والمصالح، وإنما إلى جانب ذلك واقع وطبيعة الأجهزة الأمنية ذاتها التى يجرى الحوار بشأنها. حيث يدور الحوار حول أجهزة أمنية للطرفين (أى فتح وحماس) هما على النقيض تقريبا، ولا يربطها أى رابط، ليس بالمعنى العضوى أو المؤسسى وفقط، وإنما - بالإضافة إلى ذلك - بكل الجوانب التى تتعلق بالعقيدة الأمنية والقتالية، وبشبكة العلاقات الخارجية لكل طرف منها، سواء على صعيد التدريب والدعم الفنى واللوجيستى، أو على صعيد الإمداد بالعتاد، وكذلك تلك المتعلقة بخريطة الحلفاء والأعداء .. وهذه كلها مؤشرات دالة على صعوبة حوار كهذا. ومن ثم، فإن البحث عن "صيغة وسط" تمثل فى تلك المرحلة على الأقل الحل الواقعى والمتاح حاليا، حتى ولو لم يكن المثالى، لأن إمكانية الحسم فى ملف شائك كهذا من خلال معالجة جذرية يتم فيها بسط حلول كاملة له تبدو منعدمة، لاسيما فى ضوء الواقع الحالى، حيث الأحادية الأمنية فى الضفة لصالح فتح، وفى غزة لصالح حماس، مع صعوبة إجراء أى تغيير جدى وجوهرى فى المدى القصير.

بين المصالحة السياسية والمصالحة الإجرائية :

يعبر البحث عن "الصيغة الوسط" فى التعاطى مع معضلة الملف الأمنى عن فلسفة وروح الورقة المصرية، والطريقة الواقعية التى تعاطت بها من أجل إنهاء الانقسام، عبر اتباع التدرج، وخلق وقائع على الأرض كفيلة مع الوقت بإزالة جدار عدم الثقة العالى بين حماس وفتح.

فهى - أى الورقة - انتبهت إلى حتمية إبقاء الوضع على حاله تقريبا خلال الفترة الانتقالية ما بين توقيع اتفاق المصالحة وإجراء الانتخابات، والبالغة تسعة أشهر فى حدها الأدنى، مع تشكيل لجنة وطنية للتنسيق بين الجانبين، بدلا من حكومة توافق وطنى، نظرا لصعوبة وعدم واقعية الفكرة الأخيرة على المدى المنظور. وهذه اللجنة ستأخذ على عاتقها مهمات صعبة، منها العمل على رفع الحصار، وانطلاق عملية إعادة الإعمار، وتحضير الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفق قانون انتخابات محل توافق الأطراف الفلسطينية، مع دمج جزئى لعناصر من حركة فتح ضمن المنظومة الأمنية فى غزة، وتحديدا فيما يخص أمن المعابر. يعنى

ذلك، من جهة أخرى، أننا سنكون خلال المرحلة الانتقالية أمام شكل من أشكال الكونفيدرالية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيكون الأداء الفلسطينى - والمواكبة العربية - من حيث التنفيذ الأمين والدقيق للوثيقة المصرية والتفاهمات الثنائية الحمساوية - الفتحاوية، حاسما وقاطعا لجهة إنهاء الانقسام السياسى والجغرافى الحالى، أو تأبيد الانفصال بين الضفة وغزة، وإعادة إنتاج الواقع الذى كان سائدا قبل يونيو ١٩٦٧، أى سلطة فلسطينية فى غزة خاضعة لوصاية مصرية ودولية، وأخرى فى الضفة خاضعة لوصاية أردنية وإسرائيلية ودولية.

وما يمكن استنتاجه، من خلال ما تقدم، أن هذه "الصيغة الوسط" تتأسس على مرتكزات ثلاثة هى:

١- ضمان ألا تتحول حالة "الاستعصاء الأمنى" بين قطبى الساحة الفلسطينية إلى عامل سلبى يؤدى إلى انتكاسة جديدة فى العلاقات الفلسطينية الفلسطينية.

٢- ضمان ألا تتحول تلك الحالة كذلك إلى عامل سلبى يضعف المفاوض الفلسطينى فى مواجهة الطرف الإسرائيلى، أو يحول دون استمرار مسار التسوية، فى حالة تحقيق انفراجة على هذا الصعيد.

٣- الحد من قابلية هذا الملف للتوظيف الخارجى من قبل قوى إقليمية، والحرص على عدم الزج به فى صراع المحاور فى المنطقة.

وهذه المرتكزات الثلاثة بدورها جرى ترجمتها عمليا من خلال الدعوة إلى الاتفاق على ما يلى:

١- تخفيف المضايقات التى يتعرض لها أنصار الطرفين فى "مملكة" الطرف الآخر، مع وقف الحملات الإعلامية، وكذلك معالجة - ولو جزئية - لملف المعتقلين من الجانبين.

٢- انتشار الحرس الرئاسى على معبر "كرم أبو سالم" بالتنسيق مع شرطة حماس فى غزة.

٣- وجود محسوس لحرس الرئاسة على معبر رفح ضمن ترتيبات وتقاسم واضح مع شرطة حماس، بشكل يسمح بعودة المراقبين الأوروبيين من جديد.

٤- الاتفاق، عبر مظلة الجامعة العربية، على تشكيل لجنة برئاسة مصر، ذات صلاحيات واضحة تضمن لها متابعة تطورات هذا الملف، ومراقبة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

هذه الصيغة من التوافق المرحلى ذات الطابع الإجرائى البحت، ربما تسمح بشكل فاعل فى تهيئة الأجواء لتخطى عقبة الملف الأمنى، أو للبحث عن "نبضة" جديدة يمكن لها أن تدفع الواقع إلى مرحلة أفضل.

لكن المفارقة، أن الطابع الإجرائى "المسئول" للورقة المصرية كان محل انتقاد وتساؤل من قبل بعض الفلسطينيين، فراح بعضهم يقول: "إن تغلب الطبيعة الإجرائية على الورقة المصرية أدى إلى تجاهل المضمون، مثل الميثاق الوطنى، والبرنامج السياسى (لمنظمة التحرير الفلسطينية وللحكومة) الذى يجسد القواسم المشتركة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية أو وفاق وطنى إبان المرحلة الانتقالية، التى من المفترض أن تبدأ من لحظة توقيع اتفاق المصالحة، وتنتهى عند إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وانتخابات المجلس الوطنى التى اتفق على أن تعقد بالتزامن وعلى أساس التمثيل النسبى الكامل. ومن ثم، تساءل فى النهاية: هل يمكن لأى اتفاق مصالحة وطنية أن يتجاهل تحديد موقف ملموس من القضايا المذكورة آنفا، بما تتضمنه من مواقف إزاء المفاوضات والمقاومة والسلطة، سواء ببقائها أو بحلها أو تعديلها، بحيث تأخذ مكانها الطبيعى فى خدمة البرنامج الوطنى كواحدة من أدوات منظمة التحرير(١)

وعلى العكس من وجهة النظر هذه ، يبدو واضحا(كما هى رؤية بعض الفلسطينيين)، أن الطابع الإجرائى للورقة المصرية هو أمر واقعى ومسئول، بل وإيجابى أيضا لعدة أسباب، منها: أن ثمة وثائق عديدة وضعت من قبل وتتعاطى مع الجانب السياسى، وتمت الإشارة إليها فى الوثيقة مثل اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطنى ٢٠٠٦، واتفاق مكة ٢٠٠٧ . والأهم من ذلك هو "وهم" وعبثية ربط المصالحة بالتوصل إلى توافق سياسى جديد قد لا يحصل، فى الوقت ذاته الذى تتأكد فيه أولوية إنهاء الانقسام، وتكريس المصالحة، وتنظيم الخلافات، والاحتكام إلى الشعب عبر انتخابات شفافة ونزيهة.

والشاهد على واقعية وصوابية هذا التوجه تصريحات رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، الذى كان واضحا وصريحا فى هذه الجزئية، حيث قال فى اجتماع لتحالف القوى الفلسطينية أواخر سبتمبر ٢٠١٠ "حاولنا التفاهم السياسى قبل خمس سنوات، ولم نتمكن من ذلك، فكيف الآن، ونحن نتحدث عن الانقسام فى الجغرافيا وعلى الأرض؟ .. لنتوحد أولا كى نذلل الصعاب على شعبنا، وبعدها ليبق الخلاف السياسى"(٢).

المقصد إذن أن الورقة المصرية تمثل خريطة طريق واقعية ومسئولة نحو إنهاء الانقسام المأساوى، حتى ولو استمر الخلاف السياسى، علما بأن ثمة وثائق يفترض أنها حسمت هذا الأمر أو - على الأقل - وضعت خريطة طريق لإنهائه كوثيقة الوفاق الوطنى.

وفى الحاصل الأخير، أمام الفلسطينيين فرصة حقيقية لترتيب البيت الوطنى الداخلى، وبلورة قيادة أو مرجعية عليا لوضع استراتيجية متفق عليها لإدارة تحديات المرحلة القادمة، وإلا فإننا سنكون أمام كونفيدرالية بين الضفة وغزة، أو انقسام سياسى وجغرافى أبدى ودائم.

الهوامش :

(١) طالع فى ذلك، على سبيل المثال، كلا من:

* مقال إبراهيم أبراش، وزير الثقافة الفلسطينى السابق بعنوان: "الكونفيدرالية الفلسطينية فى ظل الاحتلال"، الحوار المتمدن، العدد ٢٦٢٣، ٢١ أبريل ٢٠٠٩ .

* مقال هانى المصرى بعنوان: "المصالحة الفلسطينية مؤجلة ومرتبطة بمصير المفاوضات"، على موقع أمين الإلكترونى، بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٠ .

(٢) طالع مقال ماجد عزام تحت عنوان "مصالحة فلسطينية أم كونفيدرالية بين الضفة وغزة؟"، على موقع المركز الفلسطينى للتوثيق والمعلومات.

كردستان العراق وتجديد المطالبة بـ "تقرير المصير"

■ أحمد طاهر*

ما إن اقترب العراق من تشكيل الحكومة الجديدة، بعد أزمة استمرت ثمانية أشهر، إلا وبرزت على السطح أزمة جديدة قديمة، تجددت مع تأكيد مسعود بارزانى، رئيس الحزب الديمقراطى الكردستانى، حق الأكراد فى تقرير المصير، وذلك خلال المؤتمر الثالث عشر للحزب الذى عقد فى أربيل تحت شعار (التجديد، العدالة، التعايش)، وسط حضور رسمى كبير، تمثل فى رئيس الجمهورية جلال طالبانى، ورئيس الوزراء المكلف نورى المالكى، ورئيس البرلمان أسامة النجيفى، وزعيم ائتلاف العراقية إياد علاوى، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامى عمار الحكيم، والقيادى فى ائتلاف العراقية صالح المطلك، وغيرهم من المسئولين الحكوميين.

وقد جاء فى كلمة مسعود بارزانى أن:"المؤتمرات السابقة للحزب ظلت تؤكد أن الشعب الكردى يملك حق تقرير المصير.. اليوم يرى الحزب أن المطالبة بحق تقرير المصير والكفاح السلمى لبلوغ الهدف تنسجم مع المرحلة المقبلة. أؤكد لأولئك الذين يخشون احتكار الأكراد للسلطة فى المناطق المتنازع عليها، وخصوصا كركوك حين تعود إلى الإقليم، أننا سنجعل كركوك نموذجا للتعايش والتسامح والإدارة المشتركة، لكن لا يمكن المساومة على هويتها، وأن تقدم إقليم كردستان يجعل باقى سكان المحافظات يفكرون فى إقامة أقاليم خاصة بهم، ومن جهتنا، سنساند أى إقليم يتشكل حسب طموحات سكانه، لأن ترسيخ النظام الديمقراطى حق للجميع"

الدلالات والدوافع :

مثلت هذه التصريحات قنبلة سياسية، أثارت تكهنات كثيرة حول مغزاها، وما إذا كان غرضها استباق ما يمكن أن يفرضه المستقبل من تحولات، أم أنها مجرد رسالة للحكومة المركزية لتذكيرها بحقوق الأكراد، أم وسيلة ضغط على الكتل السياسية للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب فى عملية تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية.

كما يثير هذا التطور تساؤلات مهمة حول موقف الحكومة العراقية والقوى السياسية الأخرى، وكذلك موقف دول الجوار الإقليمى، والأهم من كل ذلك هو إمكانية أن يجد طرح بارزانى فرصة حقيقية للتطبيق على أرض الواقع.

واقع الحال أن طرح مسعود برزانى لم ينطلق من فراغ. ففضلا عن الحلم الكردى القديم بالحكم الذاتى، الذى سعى إليه وقاده والده الملا مصطفى بارزانى لسنوات طويلة، فى مواجهة نظام الرئيس السابق صدام حسين، جاء انهيار أسس الدولة

(*) باحث فى الشئون العربية، ماجستير علوم سياسية.

العراقية، بعد سقوط ذلك النظام ليمنح أكراد العراق فرصة كانوا دائما يطمحون إليها. فقد انتعش إقليم كردستان اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ليصل إلى مستوى غير مسبوق، فقد أصبح منهم رئيس الجمهورية العراقية، ومثله وزير الخارجية فى الحكومة المنتهية، وهما منصبان بين أعلى المناصب السيادية فى الدولة، فضلا عن حق الأكراد فى مجالس الرئاسات الأخرى. كما أن الحكم الذاتى الذى تتمتع به كردستان العراق اكتسب قوة ورسوخا، إذ أصبح الأكراد رقما أساسيا فى معادلة توزيع القوة والسلطة فى العراق الجديد.

وبالنظر فى دعوة بارزانى، يمكن رصد ملاحظتين أساسيتين:

الأولى تتعلق بدلالة التوقيت. فإذا كان بارزانى صاحب الفضل بمبادرته فى إيجاد مخرج لأزمة تعطيل تشكيل الحكومة العراقية التى ارتكزت على ثلاثة مبادئ أساسية، هى: التوافق والتوازن والشراكة، من خلال الدعوة إلى تشكيل حكومة شراكة وطنية، فإنه سرعان ما أعادت دعوته الساحة السياسية إلى التشنج والتوتر، حتى قبل استكمال الوصول إلى حكومة توافق. وهو ما يدفع إلى القول إن اختيار التوقيت لم يكن مصادفة من جانبه. فلو كانت الدعوة جاءت قبل إطلاق مبادرته، لقوبلت تلك المبادرة بالرفض. لكن لأن أغلب القوى السياسية اجتمعت على إيجابية مبادرته، فقد شجعه ذلك على الاستفادة من تلك الأجواء المواتية، فى تأكيد الحق الكردى فى تقرير المصير، واختبار ردود فعل مختلف الأطراف.

الملاحظة الثانية، تتعلق بالتباين بين جوهر مطالبة بارزانى بحق الأكراد فى تقرير مصيرهم، والواقع العراقى الذى يتولى فيه رئاسة البلاد أحد رجالات الأكراد جلال طالبانى. فقد كان لافتا للغاية أن يطالب رئيس إقليم كردستان بحق تقرير المصير للأكراد، بينما يتمسك الأكراد بحصتهم فى السلطة وفى النظام السياسى، ويلعب دور أساسى وجوهرى فى إدارة الحياة السياسية العراقية. ويشار هنا إلى موقف الأكراد أثناء الأزمة السياسية التى تلت انتخابات ٧ مارس ٢٠١٠، حيث رفضوا بشكل قاطع التخلى عن منصب رئيس الدولة العراقية.

المواقف وردود الفعل :

أثارت دعوة بارزانى ردود فعل متفاوتة من جانب مختلف القوى السياسية العراقية التى اعتبرت مثل هذه الدعوات تعيد الأوضاع العراقية إلى مرحلة الصفر، بما تتركه من تداعيات سلبية وخطيرة على وحدة العراق، بل وصل الأمر إلى الإسراع من جانب حزب بارزانى نفسه إلى محاولة استدراك الموقف بالقول إنها أسيء تفسيرها. حيث أكد نيجيرفان بارزانى، نائب رئيس الحزب الديمقراطى الكردستانى، أنه رغم حق الشعب الكردى فى تقرير مصيره، فإن "قرارنا هو البقاء ضمن العراق.. وصدر قرار بهذا الخصوص عن برلمان كردستان فى السابق". وأيده فى ذلك مسئولون أكراد آخرون، حيث نفى محمود عثمان، النائب البرلمانى عن ائتلاف الكتل الكردستانية، أن تكون لطرح بارزانى أهداف مبيتة، مؤكدا أنه لم يكن يعنى الانفصال، وإنما فقط "تثبيت مسألة تقرير مصير الشعب الكردى كنقطة ضمن مؤتمر أربيل".

لكن ما يثير الانتباه هو موقف التحالف الوطنى الشيعى، الذى لم يبتعد كثيرا عن التفسيرات الكردية. فقد اعتبر أحمد الجلبى أن دعوة رئيس إقليم كردستان العراق ليست جديدة، استنادا إلى أنه سبق لفصائل المعارضة العراقية تبنى تلك الدعوة فى مؤتمر لقوى المعارضة فى فيينا عام ١٩٩٢، وأن برلمان إقليم كردستان العراق أقر ذلك التوجه حينئذ.

فى الاتجاه ذاته، وصف جعفر الموسوى، النائب العراقى عن التحالف الوطنى (شغل منصب المدعى العام السابق فى المحكمة الجنائية العليا) عبارة حق تقرير المصير بأنها تحمل أكثر من معنى ودلالة، حيث تعنى الحرية فى اختيار من يرأس البلاد أو شكل ونظام الحكم،" ولكن ما جرى طرحه يعد مرنا ويقبل أوجها عديدة".

ورغم حضور كبار المسئولين والقيادات العراقية المؤتمر، فإن تعليقا على كلمة بارزانى لم يصدر عن أى منهم، بما قد يوحى بموافقتهم على ما جاء فيها، بينما اتجهت كلماتهم فى المؤتمر إلى التركيز على أهمية استكمال خطوات تشكيل الحكومة. ففى الوقت الذى دعا فيه رئيس الوزراء العراقى المكلف، نورى المالكى، جميع الكتل السياسية إلى التعاون معه لتشكيل الحكومة الجديدة، جاءت كلمة رئيس الوزراء العراقى الأسبق، إياد علاوى، فضفاضة وعامة، حيث دعا الجميع إلى "التفكير فى العراق والمنطقة والعالم ككل". ولم يختلف كثيرا موقف كل من أسامة النجيفى رئيس مجلس النواب، وعمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامى.

ومن المثير أن الموقف الوحيد الذى يمكن اعتباره ردا على دعوة بارزانى، جاء على لسان الرئيس العراقى جلال طالبانى، وذلك فى سياق تعبيره عن مواقف حزبه "الاتحاد الوطنى الكردستانى"، حيث أكد أن "مبادئ الحزب تقوم على أساس المحافظة على وحدة العراق، كما تحافظ على بعديه العربى والإقليمى".

ورغم هذا الموقف غير المتوقع من بقية القادة العراقيين، فإنه سرعان ما توافقت جميع القوى السياسية العراقية على رفض فكرة بارزانى. فقد وصفتها الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية بخطوة خطيرة تطل برأسها على العراق، وأنها "تجسيد حى لخطة الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات". كما أصدرت القائمة العراقية بيانا جاء فيه: "إن

تصريحات رئيس إقليم كردستان، مسعود البارزاني، حول حق تقرير المصير للكرد وعدم المساومة على مدينة كركوك من خلال تطبيق المادة ١٤٠، كانت بعيدة عن تطلعات الشعب العراقي... وتمثل تهديدا لوحدة الشعب العراقي..وأن كركوك خط وطني أحمر لا يمكن تجاوزه".

خارجيا، لم تتبلور ردود فعل إقليمية ودولية واضحة على موقف بارزاني، رغم أن مواقف الدول الإقليمية المعنية (تركيا وإيران وسوريا) معروفة مسبقا، حيث تعتبر مثل هذه الدعوات خطرا على أمنها القومي، لما ستتبعه من تأثيرات فى أقاليم كردية تابعة لهذه الدول، وتشجيع على تصدير الواقع العراقى لأكراد هذه البلدان، وهو ما يدفعها لاتخاذ خطوات استباقية لمنع مثل هذا الخيار، وإجهاض أى احتمال قائم.

لكن ما يثير التساؤل هو عدم صدور أى موقف أو تعليق من أطراف مهمة ومعنية مباشرة بالشأن العراقى عامة، والكردى خاصة. فقد شاركت أنقرة للمرة الأولى فى مؤتمر الحزب الديمقراطى الكردستانى بوفد رفيع المستوى من حزب العدالة والتنمية، ضم نائب رئيس الحزب، عبد القادر أقسو، ونائب رئيس العلاقات الخارجية عمر جليك.

كما لم يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية أية تعليقات أو رد فعل، مما يمكن تفسيره فى ضوء وجودها فى العراق الذى يفرض عليها مواءمات وتوازنات دقيقة فى علاقاتها مع مختلف القوى، سواء العراقية أو الإقليمية المعنية بالملف الكردى.

الفرص المتاحة :

التساؤل المطروح حاليا هو: إلى أى مدى يمكن أن تتحول دعوة بارزانى إلى واقع ؟قبل الإجابة على ذلك التساؤل، لابد من الإشارة إلى أن إقليم كردستان العراق لم يعد يتبع العراق إلا اسميا، فلم يعد للحكومة المركزية أية سلطات فى إدارة هذا الإقليم، بل وصل الأمر فى بعض الأحيان إلى عدم السماح للمواطنين العراقيين بدخول كردستان بدون تأشيرات دخول.

غير أن إعلان الاستقلال التام عن العراق يواجه عقبات ثلاثا، من الصعوبة بمكان اجتيازها، تتمثل فيما يلى:

أولا: الموقف الإقليمى الرافض لمثل هذه المطالبات، خاصة الموقف التركى - السورى - الإيرانى، الذى يرى فى تأسيس دولة للأكراد فى العراق بداية لاستقطاب الأكراد فى هذه الدول، خاصة أكراد تركيا، بما لديهم من تنظيم عسكرى يسعى إلى الاستقلال بقوة السلاح، وهو حزب العمال الكردستانى.

ثانيا: أزمة كركوك، كونها قضية خلافية رئيسية بين مختلف الأطراف، لما تمتلكه من ثروات نفطية تقدرها المصادر الأمريكية بما يزيد على ٤٪ من احتياطيات العالم، فضلا عن التركيبة السكانية المتنوعة، ما بين أكراد وعرب وتركمان مع أقلية كلدوآشورية. حيث واجهت هذه المدينة ثلاثة أشكال من الصراع هى:

١- تخوف الحكومات المركزية من خروج هذه الثروة عن سيطرتها، وبذلك تفقد موردا مهما من مصادر تمويل الدولة العراقية.

٢- الوجود التركى الذى يلوح بين الحين والآخر بوجودها على نقطة التماس، تحت ذريعة الدفاع عن التركمانيين الموجودين فى مدينة كركوك، وخشية تعرضهم لأى نوع من الاضطهاد من قبل القوى والأطراف الأخرى. والحقيقة أن تركيا تستغل مسألة الدفاع عن التركمان لتحقيق هدفين رئيسيين، أولهما: يتعلق باستمرار الضغط على أكراد العراق، لكيلا يكون هناك أى متنفس يستثمره أكراد تركيا. ثانيهما: الضغط باتجاه استمرار ضخ نفط كركوك من خلال الأراضى التركية، وصولا إلى ميناء جيهان، الذى يحقق موارد مالية للخزانة التركية. ويبقى السيف التركى مسلطا على القرار الاقتصادى العراقى، وأن أية ضغوطات وتحركات لا تتسق والرغبات التركية، ستسارع أنقرة إلى استخدام ورقة تسويق النفط عبر أراضيها.

٣- القوى السياسية الكردية، وحرصها على ضم كركوك إلى منطقتهم، فى ظل سعيهم إلى الاستقلال، وفقر مناطقهم من مثل هذه الموارد، فكيف يغطون احتياجات دولتهم الجديدة؟

ثالثا: صعوبات قانونية تتعلق بالحاجة إلى إجراء تعديلات دستورية، وربما تشريعات دولية. حيث تكشف القراءة القانونية للواقع القائم عن أن الاستجابة إلى هذه الدعوة تكون إما بصدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولى يلغى قراره السابق رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٠٠٩ القاضى بالالتزام بوحدة العراق واستقلاله وسيادته، أو بتعديل الدستور العراقى الذى ينص فى مادته الأولى على أن: "العراق دولة اتحادية واحدة"، ولم يتضمن أية نصوص تدعم حق تقرير المصير لأى جهة. وإن كان الواقع يؤكد صعوبة الطريقين، فمن المستبعد أن يصدر مجلس الأمن أى قرار ينص على تقسيم العراق وتجزئته. كما أن تعديل الدستور العراقى يستوجب موافقة مجلس النواب، وكذلك أكثر من نصف ممن لهم حق التصويت من أبناء الشعب العراقى. وهو أمر بعيد على الأقل فى المديين القريب والمتوسط، لأن الوقت لا يزال مبكرا للانتقال بالعراق إلى مرحلة أخرى بترتيب مختلف، فلا تزال المخاوف والشكوك المتبادلة كبيرة بين مختلف الأطياف العراقية.

وتجدر الإشارة، فى هذا الصدد، إلى أن الدستور العراقى تضمن نصوصا متعارضة. فبينما نصت مادته الأولى على أن العراق دولة اتحادية واحدة، فإن المادة ١٤٠ تنص على:

أولا- تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات الأزمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانيا- المسئولية الملقاة على السلطة التنفيذية فى الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها فى المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملة (التطبيع، الإحصاء، وتنتهى باستفتاء على كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها ، لتحديد إرادة مواطنيها) فى مدة أقصاها الحادى والثلاثون من شهر كانون الأول (أكتوبر) سنة ألفين وسبعة".

وعلى الرغم من نجاح الأمم المتحدة فى انتزاع موافقة الأكراد على تأجيله إلى وقت آخر، وصل إلى اليوم، فإن التناقض يظل قائما بشأن كيفية التوفيق بين وحدة العراق وطرح موضوع إقليم كردستان للاستقلال. وهنا، تكمن الأزمة التى يمكن أن تنفجر فى أى وقت لتعيد العراق إلى نقطة الصفر من جديد.

تقاطعات سوريا والسعودية فى لبنان والعراق

■ صافيناز محمد أحمد*

تتنوع الأدوار الإقليمية التى تعمل سوريا على حياكتها ببراعة "المناور" الإقليمى، عبر التوازن مع غيرها من القوى الإقليمية الأخرى، سواء من خارج المنظومة العربية كإيران وتركيا، أو من داخل المنظومة نفسها كالمملكة السعودية، بما يمكنها من كسر حالة العزلة التى حاولت القوى الكبرى فرضها عليها خلال السنوات الماضية بهدف تقويض سياستها التى تصنفها تلك القوى بـ "السياسات المناوئة" للاستقرار الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط. وبالفعل، نجحت سوريا فى تحويل العزلة القسرية المفروضة عليها إلى حالة من النشاط الإقليمى الفعال فى قضايا غاية فى الأهمية للقوى الكبرى وحلفائها فى المنطقة العربية.

إلا أن سياق ومسار التفاعل الإقليمى للسياسة السورية فى تلك القضايا وملفاتها قد شهد تحديات جمة، يدفع بعضها نحو اعتبار سوريا فاعلا إقليميا يسهم فى فرض حالة من الاستقرار الإقليمى كالحالة اللبنانية، بينما يدفع البعض الآخر نحو اعتبار سوريا فاعلا إقليميا "تابعا" لسياسات قوى إقليمية أخرى -إيران- تستهدف تحقيق أجندة إقليمية ذات أبعاد محددة تضمن لها حضورا مؤثرا على الساحتين الإقليمية والعربية.

أولا- محددات السياسة الإقليمية السورية :

تنطلق سوريا فى توجهاتها الإقليمية من محددين، الأول يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى والعمل على استرداد الجولان المحتل، وما يرتبط بذلك من تحركات إقليمية على مستوى الملفات العربية المختلفة كالملفين اللبنانى والفلسطينى، عبر تحالفاتها الإقليمية مع عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية. ويتعلق الثانى بتوسيع آفاق التحالفات الإقليمية، بشقيها السياسى والاقتصادى، للموازنة بين التداعيات السلبية للعقوبات الأمريكية المتجددة من عام إلى آخر على الاقتصاد السورى، وبين طموحاتها الإقليمية، على فرضية أن الدور الإقليمى للدول يتحدد بجملة من المقومات السياسية والاقتصادية. وضوح سياسة إقليمية لسوريا فى محيطها العربى، أو بمعنى آخر بروز الدور الإقليمى السورى فى الملفات العربية، بدأ مع انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان فى ٢٠٠٦، باعتبار أن الصمود الذى أبدته المقاومة اللبنانية أمام آلة الحرب الإسرائيلية مثل دعما للرؤية السورية القائمة على مواجهة الاحتلال عبر المقاومة التى استطاعت أن تخلق توازنا رادعا لإسرائيل، وهو ما لم تتوقعه كل من واشنطن وتل أبيب، الأمر الذى فرض حالة من الارتباك على الإدارة الأمريكية السابقة. وهى الحالة ذاتها التى مثلت الأرضية الخصبة للدبلوماسية السورية للاستفادة من تداعيات الموقف، ومن إفلاس استراتيجيات الإدارة الأمريكية السابقة فى الشرق الأوسط. فاتجهت سوريا إلى تدعيم جملة من المحاور التى تمكنها من المناورة السياسية عبر ملفات شائكة فى مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة بعد أن أثرت أعباء الصراع العربى، الإسرائيلى فى سياسات القوى الكبرى التقليدية المستندة إلى بعدين، هما: ضمان أمن إسرائيل، وضمان الوجود العسكرى فى الخليج العربى بما يجعله منظومة أمنية مغلقة أمام القوى الإقليمية الصاعدة. هذا التناقض فى الرؤى الغربية والأمريكية بين وجود الصراع الإقليمى فى الشرق الأوسط وتراجع القدرة على إدارة الصراع أتاح صعود أدوار إقليمية لكل من تركيا وإيران وحلفائهما فى المنطقة، وفى المقدمة

(*) باحثة فى الشئون العربية .

بالطبع سوريا التى استفادت من ذلك الوضع بالاستقواء بهما، مما كان محددا رئيسيا فى تشكيل مواقف وتوجهات سوريا فى المنطقة بشكل عام، وتجاه عملية السلام بشكل خاص. حيث ترى سوريا أن الوساطة التركية بشأن المفاوضات مع إسرائيل - المتوقفة منذ العدوان الإسرائيلى على غزة ٢٠٠٨- هى أحد مرتكزات أية عملية تفاوضية مستقبلية، ومن ثم فهى ترفض وجود أى بديل للدور التركى فى مفاوضات السلام المحتملة. أما الاستقواء بإيران، فهو يعد أحد المحددات الرئيسية الاستراتيجية الحاكمة للسياسة الخارجية السورية، وفقا لدوافع محددة. فسوريا لم تجد أمامها سوى إيران كدولة قوية عسكريا ودبلوماسيا لمواجهة الظروف الدولية التى فرضت عليها، واضطرتها إلى الخروج من لبنان فى عام ٢٠٠٥، بل وتصعيد الولايات المتحدة وأوروبا لضغوطهما السياسية والاقتصادية على النظام السورى بهدف عزله، فضلا عن فشل المنظومة العربية الإقليمية فى مواجهة الأخطار التى تحيق بها، خاصة تلك التى أحاطت بسوريا فى مواجهة إسرائيل، فى الوقت الذى وفر فيه الجانب الإيرانى لها أوراقا عديدة مكنتها من التحرك فى مواجهة الضغوط الأمريكية، وفرض دورا إقليميا لها لا يمكن لواشنطن تجاوزه سواء فى الصراع العربى - الإسرائيلى، أو فى العراق ولبنان. كما يعد التحالف الإيرانى - السورى من أولويات الأجندة السياسية الإيرانية، لأنه يوفر لإيران منطقة نفوذ إقليمى متسعة تبدأ من غرب إيران، وصولا إلى سوريا ولبنان عبر العراق، وهو ما يحقق لها حضورا إقليميا تواجه به إسرائيل من ناحية، وتضغط به على الدول العربية الرئيسية (السعودية ومصر) الرافضة للحضور الإقليمى الإيرانى فى المنطقة العربية من ناحية أخرى.

ويمكن وصف هذه التحالفات الإقليمية لسوريا عبر تركيا وإيران بمثلث قوة جديد، كان له دوره المؤثر فى علاقتها وتفاعلاتها مع الدول العربية الرئيسية فى النظام الإقليمى العربى، خاصة السعودية، التى تلعب دورا إقليميا عبر مجموعة من نقاط القوة التى تمتلكها فى المنطقة العربية، وعبر التنسيق بينها وبين سوريا، خاصة فى الملف اللبنانى بما عرف بمعادلة (س - س) وعلى المستوى الإقليمى عامة، لأنها تخشى التمدد الإقليمى الإيرانى، ليس فى منطقة الخليج ذات الامتدادات الشيعية فقط، بل وفى ملفات عامة تؤثر فى دورها ومصالحها. وبالتالى، فإن مواجهة النفوذ الإيرانى عبر البوابة السورية، إما بالاحتواء أو بالتقويض، يحقق استقرارا إقليميا يخدم السعودية، سواء فى الخليج أو العراق أو فى لبنان. ومن ثم، فإن التعاطى السورى مع الرياض إقليميا تحكمه قضايا ومحددات متعددة، تشهد إما توافقا قد لا يرتقى إلى حالة إيجاد الحلول الناجعة -حالة لبنان- أو تعارضا لا يرتقى إلى درجة الاختلاف -حالة العراق- وكلا الموقفين بات يشكل الملامح العامة لتوجه كل طرف تجاه الآخر، مع ملاحظة وجود قاسم مشترك تتحدد من خلاله أو عبره نمط العلاقات السورية - العربية خلال السنوات القليلة الماضية، وهو إيران. حيث تختلف الرؤيتان السورية والسعودية إلى حد كبير بشأن إيران كمحدد للعلاقات السورية - السعودية ودورها فى المنطقة العربية. فالسعودية لا تنظر بارتياح إلى التحالف الاستراتيجى القائم بين إيران وسوريا، وتراه سببا مباشرا للنيل من العلاقات السورية - العربية، ومن ثم فإنها ترغب فى إعادة سوريا إلى النظام العربى بعيدا عن إيران، وهو ما يعنى اكتفاء دمشق بالحفاظ على "مجرد" علاقات طيبة مع إيران، بعيدا عن خدمة المصالح الإيرانية على حساب التوجهات العربية فى بعض الملفات، مما أدى إلى ازدياد النفوذ الإيرانى وإكسابه مزيدا من الزخم على الساحة العربية، وأثر فى العلاقات السورية - السعودية من ناحية وفى العلاقات السورية - المصرية من ناحية أخرى. أما سوريا، فترى فى إيران داعما استراتيجيا وفر لها غطاء إقليميا بديلا عن حالة التراجع التى يشهدها النظام الإقليمى العربى، مما جعلها قادرة على المناورة والضغط على ملفات محددة مثلت عبئا على الولايات المتحدة، كالمنظومة الأمنية العراقية، ومخاوف ما بعد الانسحاب، والإخفاقات المتتالية لعملية السلام فى الشرق الأوسط. ومن ثم، فإن دمشق ترى فى إيران حليفا على قدر معقول ومؤثر من القوة العسكرية والمناورة الدبلوماسية التى تساعدها على التحرك بفاعلية فى المنطقة، بل وتوفر لها حالة ردع فى ظل ظرف إقليمى صعب، وهو ما يدفع النظام السورى إلى الدفاع عن السياسيات الإيرانية والتوافق معها، والتغاضى عن بعض الخلافات غير الاستراتيجية، مقابل الحفاظ على أهداف استراتيجية أقوى. وبناء عليه، يمكن القول إن ثمة اتفاقا ضمنيا لضمان بقاء العلاقات السورية - السعودية فى حالة الدفء التى عليها حاليا، مؤداه تجنب الدولتين الإشارة إلى إيران فى مسار علاقات التفاعل السورية - السعودية، وهو ما انعكس فى فعاليات القمة السورية - السعودية التى عقدت فى الرياض فى السابع عشر من أكتوبر ٢٠١٠، بعد ثلاثة أيام فقط من الزيارة التى قام بها الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد إلى بيروت، التى نجحت فى تأطير حالة التوافق السعودى - السورى فى لبنان، وإن لم تؤت بثمارها بعد، اللهم إلا إذا اعتبرنا حالة التهدئة التى تسود بين الفرقاء اللبنانيين حتى الآن إنجازا يحسب لحالة التوافق تلك، ونجحت أيضا فى معالجة حالة الفراغ السياسى فى العراق "بتفهم" السعودية موقف سوريا المتحول من دعم إياد علاوى، زعيم القائمة العراقية، الذى حظى بالدعم العربى - السعودى - المصرى، إلى دعم المالكى المؤيد من جانب إيران كرئيس لوزراء العراق.

العلاقات الإقليمية لسوريا على النمط السابق تؤثر بالضرورة فى توجهاتها الإقليمية العربية، سواء على مستوى الملفات أو على مستوى العلاقات البينية. وهذا ما يدعو إلى التساؤل بشأن كيفية إدارة سوريا علاقتها وتفاعلاتها العربية على مستوى الملفات الساخنة، والتى تشهد تجاذبات إقليمية مختلفة، وعلى الأخص الملف اللبنانى، وأزمة التوافق الوطنى التى تمر بها الحياة السياسة اللبنانية حاليا، بما يؤثر فى المصالح السعودية الاقتصادية والسياسية فيه، أو فى مستوى الملف العراقى الذى شهد انفراجا فى أزمته الحكومية، إثر توافق سورى - إيرانى ومعارضة سعودية - مصرية، وكذلك نجاح سوريا فى توظيف علاقتها الإقليمية فى الربط بين مصالحها فى العراق وفى لبنان.

ثانيا- لبنان ومعادلة (س- س) :

كانت العلاقات السورية - السعودية دائما ذات حضور فعال على الساحة السياسية اللبنانية منذ عام ١٩٨٩، حينما اشتركتا فى إنجاز اتفاق الطائف الذى بموجبه عاد الهدوء الأمنى للدولة، وتم نزع سلاح الميليشيات وبدء حياة نيابية جديدة. ثم أصيبت تلك العلاقات بحالة من الفتور بعد الاحتلال الأمريكى للعراق ٢٠٠٣،

نتيجة لاختلاف رؤى الدولتين فى معالجة قضايا المنطقة. فالمشروع السعودى رأى فى الحرب الأمريكية على العراق نتيجة فعلية لسياسات الرئيس العراقى السابق فى المنطقة، وضد دول الخليج تحديدا، بينما رأت سوريا أن الحرب بداية لتصفية قوى الممانعة العربية. ولكن وبعد تطور الأحداث فى لبنان، وصولا إلى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى فى فبراير ٢٠٠٥، تدهورت العلاقات بالتزامن مع ضغوط دولية على سوريا، هدفت إلى إنهاء وجودها فى لبنان، وهو ما تم فى أبريل ٢٠٠٥، ثم تشكيل حكومة لبنانية مناهضة لدمشق، مما اعتبرته سوريا فى ظل الضغوط الدولية والعقوبات الأمريكية تطويقا فعليا لها فى لبنان. ثم جاءت الحرب الإسرائيلية على الجنوب اللبنانى فى ٢٠٠٦ لتخرج التوتر فى العلاقات بين البلدين إلى العلن، حيث وقع تراشق لفظى بين قيادتى الدولتين عكس مدى التباين فى وجهات النظر بشأن الموقف العربى من حزب الله والحرب الأخيرة. وقد كانت الحرب بوابة العودة السورية الفعلية إلى لبنان مرة أخرى، فالفشل الإسرائيلى فى هزيمة حزب الله - الحليف القوى لسوريا- والانتصار المعنوى الذى حققه، كانا داعما لمزيد من التقارب معها. كما أنها وجدت فى تداعيات الحرب على الداخل اللبنانى فرصة لعودة نفوذها إليه مرة أخرى، خاصة بعد محاصرة حزب الله للحكومة، ثم قيامه بما يمكن وصفه بالانقلاب على الدولة فى ٧ مايو ٢٠٠٨ . وكان اتفاق الدوحة هو المخرج الوحيد من المأزق اللبنانى الداخلى. هذا الاتفاق أسفر عن إيجاد معادلة جديدة للقوى السياسية اللبنانية، أعطت لأنصار سوريا حضورا ملموسا ومؤثرا فى العملية السياسية، كما كان سببا فى إخراج لبنان من الفراغ الدستورى بانتخاب ميشيال سليمان رئيسا توافقت عليه القوى السياسية من موالاة ومعارضة.

وعلى الرغم من كون الملف اللبنانى، وفقا لهذا المسار، قد أضر بفعالية العلاقات السورية - السعودية فى لبنان فى الفترة السابقة على اتفاق الدوحة، فإن الملف نفسه هو الذى أعاد للعلاقات الثنائية قدرا من التوافق لم تشهده الملفات الأخرى (العراقى والفلسطينى)، وبدأت عودة الدفء إلى جسد العلاقات بين البلدين باللقاء الذى جمع بين القيادتين السعودية والسورية، على هامش اجتماعات قمة الكويت الاقتصادية فى يوليو ٢٠٠٩، مما نتج عنه قيام رئيس الوزراء اللبنانى سعد الحريرى بزيارة دمشق، الأمر الذى يعنى تبرئتها من عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى، ثم أعقبتها زيارة مشتركة سورية - سعودية للبنان فى يوليو ٢٠١٠. إلا أن هذا التطور النوعى الإيجابى فى العلاقات بين البلدين ووجه بأزمة القرار الظنى للمحكمة الدولية. فالسعودية لا تنظر بارتياح للضغوط السورية المستمرة على سعد الحريرى للتنازل عن المحكمة، كما ترى أن المحكمة ضرورية، على الرغم من إدراكها أن الأطراف اللبنانية المعنية بالأزمة ليس لديها أدنى رغبة فى التنازل عن موقفها لصالح الطرف الآخر. وبالتالى، فإن الموقف السعودى هنا سيقتصر على إقناع الأطراف اللبنانية بتجاوز القرار الظنى، حين صدوره، أيا كان الطرف الذى ستتم إدانته. أما سوريا، فهى تخشى أن يدين القرار الظنى حلفاءها اللبنانيين، ولذلك تضغط من أجل إلغاء المحكمة أو- على أقل تقدير- إفقادها الأهمية السياسية، وذلك عبر دعم سياسات حزب الله لإسقاط القرار الظنى بنشر حالة من التجاذبات السياسية، أدخلت مؤسسات الدولة اللبنانية فى حالة احتقان سياسى وشلل إدارى. هذا الاختلاف حول وضعية المقاومة اللبنانية وإدانتها من عدمه، وفقا للقرار الظنى، يجد تفسيره فى اختلافهما - أى سوريا والسعودية- حول فعالية وأهمية دور المقاومة. فبالنسبة لسوريا، تعد المقاومة أداة ردع، فى ظل ظروف إقليمية متوترة وصعبة قد تدفع إلى حافة المواجهة العسكرية، ومن ثم فالمقاومة تعوض حالة عدم التوازن العسكرى بين إسرائيل والدول العربية، وحالة النكوص والتراجع السياسى لعدد من الدول العربية الرئيسية التى خرجت بموجبها من دائرة الصراع مع إسرائيل. أما الرياض، فترى فى المقاومة عاملا بإمكانه التأثير فى معادلات الاستقرار السياسى ببعدها الاجتماعى داخل الدول العربية. ومن ثم، فإن الموقف السعودى منها، سواء فى لبنان أو فلسطين، غير واضح يتراوح ما بين القبول والقبول المشروط والرفض أحيانا، ولكن لا يقف منها موقف الاستهداف.

ويمكن القول إن ثمة أسسا وضعها التوافق السعودى - السورى فى لبنان منذ نجاحه فى معالجة الفراغ الوزارى الذى سبق تشكيل حكومة الحريرى:

* دعم شرعية المؤسسات الرئاسية الثلاث.
* ضمان دعم وتماسك حكومة الوحدة الوطنية.
* عدم استخدام السلاح كأداة لحسم الخلافات بين الفرقاء.
* معالجة الخلافات عبر المؤسسات الدستورية.

الحفاظ على هذه الأسس هو الذى دفع السعودية إلى احتواء تداعيات مذكرات التوقيف السورية التى صدرت من دمشق بحق عدد من المسئولين اللبنانيين، ضمن فريق العمل السياسى الخاص برئيس الوزراء سعد الحريرى، كخطوة استهدفت منها دمشق فرض مزيد من الضغوط على الحريرى لحمله على تقديم مزيد من التنازلات بشأن المحكمة. الرياض رأت فى مذكرات التوقيف السورية مباغتة غير متوقعة للحريرى لا تتسق وحالة المرونة التى أبداها حيال دمشق بإعلانه تبرئتها من قضية اغتيال والده، الأمر الذى بدا وكأن هناك اتفاقا بين المعارضة اللبنانية والقيادة السورية على تطويق رئيس الحكومة وفريقه، وهو ما دفع الحريرى إلى وقف تنازلاته، حتى تكون هناك تنازلات سورية مماثلة. ومن جانبها، عملت الرياض على استيعاب الموقف بإعلانها أنه لا علاقة لمذكرات التوقيف بالعلاقة الثنائية بين دمشق والرياض، لأنه ملف يتعلق بالقضاء اللبنانى ودوره فى تنفيذ الاتفاقات القضائية المعقودة بين لبنان وسوريا.

ثالثا- حسابات دمشق فى الملف العراقى :

على مستوى الملف العراقى، يختلف الأمر بعض الشئ بالنظر إلى دور الأطراف الأخرى فى معادلة التوافق السورية - السعودية، والتى تتمتع فى الملف العراقى بدور إقليمى أكثر بروزا وتأثيرا عن دورها فى الملف اللبنانى، وهى إيران والولايات المتحدة. فقد كان وراء الانفراجة التى شهدتها الأزمة الحكومية فى العراق توافق ضمنى ثلاثى (أمريكى - إيرانى - سورى) على قبول المالكى رئيسا للوزراء، على الرغم من عدم فوز ائتلافه -دولة القانون- بالأغلبية. وكان لافتا التحول فى موقف سوريا من دعم علاوى إلى دعم المالكى، بالرغم من توتر العلاقات العراقية - السورية، على خلفية اتهامات المالكى لدمشق بإيواء عناصر بعثية تورطت فى التفجيرات التى شهدها العراق فى أغسطس ٢٠٠٩.

وفى المقابل، كانت الرياض تريد علاوى رئيسا للوزراء، لأن القائمة العراقية التى يتزعمها تم تشكيلها بتوافق تركى - سعودى، وإن اختلفت الرؤيتان التركية - السعودية بشأن المكاسب التى يمكن تحقيقها من وراء فوز القائمة العراقية فى الانتخابات، ومن بينها تقويض النفوذ الإيرانى المتزايد فى العراق، على اعتبار علاوى أكثر المعارضين له والأكثر قربا من العناصر السنية لكونه شيعيا معتدلا، وهى صفات اعتبرتها الرياض كفيلة باستقرار العراق، ومن ثم استقرار الأمن فى منطقة الخليج. أما تركيا، فقد رأت أن ما حققته القائمة العراقية فى الانتخابات أكثر مما كان متوقعا، ومن ثم فإنها لا تمانع فى اكتفاء القائمة بتلك النجاحات، بدلا من خطوات أوسع وأسرع قد تضر بمصالحها فى العراق، إذا ما مانعت فى تولى المالكى الحكومة، خاصة بعد موافقة الولايات المتحدة التى رأت فى المالكى الشخصية القوية الكفيلة بتوفير منظومة أمنية تؤدى إلى استقرار الأوضاع فى العراق أثناء وبعد الانسحاب الأمريكى منه، على الرغم من مآخذها على استراتيجياته فى معالجة بعض القضايا الداخلية خلال فترة ولايته الأولى. يبقى العنصر الإقليمى الأكثر تأثيرا ونفوذا فى العراق وهى إيران، التى تدخلت بقوة للحيلولة دون ترشيح علاوى لرئاسة الوزراء، لأنه - من وجهة نظرها- مدعوم عربيا عبر السعودية ومصر، وهو ما يتعارض مع سياستها الإقليمية القائمة على إفراغ العراق من أى نفوذ أو دور عربى يعمل على تقويض تحركاتها على الساحة السياسية العراقية، بالإضافة إلى أن المالكى يعد أكثر السياسيين الشيعة قدرة على قراءة الواقع السياسى العراقى وتغيراته المستمرة. وقد تلاقى ذلك مع رغبة أمريكية بالتغاضى عن النفوذ الإيرانى فى العراق، مقابل عدم مساس طهران بالمصالح الأمنية والاقتصادية الأمريكية هناك. وبصورة أخرى، يمكن القول إن إيران لا تمانع فى وجود أمريكى مستمر بالعراق، ما دامت القوى المؤيدة لها مستفيدة من هذا الوجود.

وتجدر الإشارة إلى الاختلاف الواضح بين الرؤيتين السورية والسعودية حول الملف العراقى، مقارنة بالملف اللبنانى. فالجانب السعودى يقلقه تماما الانخراط الشديد لإيران فى مجالات حيوية، والذى يصل إلى مؤسسات صنع القرار العراقى، الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف العراق داخليا، ومن ثم تعثر عملية المصالحة الوطنية بما يقوض من مشاركة متوازنة للفرقاء العراقيين فى الحكم. وهو بالفعل ما تم فى الأزمة الوزارية الأخيرة التى استمرت ثمانية أشهر عقب إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية التى جرت فى مارس ٢٠١٠، ولم يتم التوصل إلى حلها إلا بالتوافق الإقليمى على زعيم ائتلاف دولة القانون فى أواخر شهر نوفمبر ٢٠١٠. أما الجانب السورى، فيرى أن الوجود الإيرانى فى العراق ليس هو بيت القصيد، لأنه يضمن توازنا مع الولايات المتحدة يجعلها تتحسب لسياستها خلال الفترة المتبقية لها فى العراق قبل اتخاذ أية قرارات. ومن ثم، فإن الحليف السورى يرى فى الوجود الأمريكى واستمراريته المعضلة الكبرى. هذا الاختلاف السورى - السعودى فى وجهات النظر بالنسبة للملف العراقى انعكس بوضوح فى أولويات الطرفين تجاه الملف الطرف السعودى. ويؤكد فى مواقفه من العراق ثلاثة مرتكزات هى: استقرار ووحدة العراق والعراقيين، وعروبة العراق، وعدم التدخل فى شئونه الداخلية. أما سوريا، فلا تتمسك بقصر الانخراط الإقليمى فى العراق على المنظومة العربية، وإنما تقتصر مرتكزاته بشأن العراق على عدم التدخل فى شئونه الداخلية، وهو ما لا تلتزم به إيران بالطبع.

إذ تنطلق سياسات إيران فى العراق من هدف تدعيم وضع الطائفة الشيعية على ما عداها من طوائف وفئات عراقية أخرى، وهو ما قد يؤثر فى وضع الشيعة فى باقى دول الخليج، مما يعد من وجهة نظر إيران مكسبا استراتيجيا ضخما، وبالتالى لن تتنازل عن المكتسبات التى حققتها جراء الاحتلال الأمريكى للعراق، وهى أيضا لن تسمح بأية محاولات عربية لجذب العراق إلى محيطه العربى مرة أخرى. والدليل على ذلك رفض القوى العراقية المبادرة السعودية التى أطلقها العاهل السعودى الملك عبدالله فى أكتوبر ٢٠١٠ بدعوة تلك القوى إلى الاجتماع فى مكة لمناقشة الأزمة الوزارية. ولوحظ أن المبادرة لم تلق من سوريا صدى إيجابيا يدعمها.

إجمالا، ثمة تقاطع واضح بين الدور الإيرانى فى العراق والمصالح العربية فيه، بما فيها المصالح السورية ذاتها بدليل حالة التهميش الواضحة التى كرستها إيران للدور السورى بصورة جعلته مقصورا على دور "التابع" لسياستها فى العراق، وجعلته أيضا مكتفيا بمزايا اقتصادية تحددها طهران نفسها. وهو ما أسهم فى توتر العلاقات السورية - السعودية عراقيا، وأوجد جملة من التحفظات السعودية التى لن تبددها تعهدات القيادة السورية ببذل المساعى للحفاظ على "الدور السنى" فى الحياة السياسية العراقية، عبر ضمان مشاركة فعالة للقائمة العراقية فى العملية السياسية.

خلاصة القول إن هناك تداخلا وارتباطا بين معادلة التوافق السورية - السعودية فى لبنان، ومعادلة التحالف السورية - الإيرانية فى الملف العراقى. فقد مثل عدم موافقة الرياض على إعادة ترشيح المالكى رئيسا للوزراء بدلا من إياد علاوى، وموافقة دمشق على المالكى بعد اعتراضها عليه، فضلا عن تسريبات بشأن دور سوريا فى اختيار الشخصيات السورية السنية المشاركة فى الحكومة العراقية المأمولة، تحديا كبيرا أمام حالة التوافق السورى - السعودى عامة وفى لبنان خاصة، لأن الموافقة السورية على المالكى بإيعاز من إيران استهدف سحب الورقة العراقية من السعودية، وإعادتها إلى قبضة التحالف السورى - الإيرانى كإحدى محاولات استكمال استراتيجية إيران لمحو وتقليص أى دور عربى مؤثر فى العراق. هذا التحول فى موقف سوريا من الملف العراقى نسف إلى حد كبير مرونة السعودية التى أبدتها حيالها فى لبنان، والتى قامت على معادلة تسهيل رئاسة الوزراء لسعد الحريرى، مقابل النأى بموضوع المحكمة بعيدا عن اتهام سوريا بالضلوع فى اغتيال الحريرى، ودفع السعودية إلى التشدد معها فى الملف اللبنانى تعويضا لها عن خسائرها السياسية فى العراق. إلا أن هذا لا يعنى بالطبع "تفكيكا" محتملا للتوافق السعودى - السورى فى لبنان بقدر ما يعنى "ثباتا" للتوافق عند طرق محددة للتعاطى، فرضتها متغيرات السياسة السورية الإقليمية، والتى تتمثل فى المتغير الإيرانى، وقدرته الدائمة على تعديل الموقف السورى من الملفات الإقليمية، بما يتماشى ومصالحه أولا، وهو ما يتعارض غالبا مع المصالح العربية - السعودية.

حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمى

■ أميرة محمد عبدالحليم *

انتشر اسم حركة الشباب الصومالية فى عام ٢٠٠٧، بعد أن تداولته وكالات الأنباء والصحف الدولية، واحتلت مكان الصدارة فى الأخبار التى تتناول تطورات الحرب الأهلية فى الصومال، فعرفها الجميع على أنها حركة " مقاومة" انشقت عن اتحاد المحاكم الإسلامية لتكافح الاحتلال الإثيوبى الذى غزا الصومال فى نهاية عام ٢٠٠٦ .

وبذلك، حظيت حركة الشباب بشعبية كبيرة. وجاءت حكومة الشيخ شريف أحمد (الرئيس السابق للمحاكم الإسلامية) فى بداية عام ٢٠٠٩، وكان المتوقع أن تتعاون الحركة مع هذه الحكومة، لكن الحركة رفضت ذلك، بل ونصبت الشيخ شريف أحمد عدوا لها، وظلت تحاربه وتعمل على إسقاط حكومته، إلى أن أعلنت الحركة فى فبراير ٢٠١٠ انضمامها إلى تنظيم القاعدة، مما مثل تحولا راديكاليا لتوجهات الحركة، حمل فى طياته مخاوف إقليمية ودولية حول تحركات الحركة وأفكارها. وزادت هذه المخاوف بعد أن قامت الحركة بتنفيذ عملية إرهابية فى العاصمة الأوغندية كمبالا فى يوليو ٢٠١٠ .

وإزاء التحولات التى شهدتها حركة الشباب الصومالية أو حركة شباب المجاهدين، كما أطلقت على نفسها فى عام ٢٠٠٩، ثار جدل كبير حول هوية الحركة وحقيقة انضمامها إلى تنظيم القاعدة، خاصة أن حركة الشباب أصبحت الآن تمثل أهم فصيل معارض فى الصومال، بعد أن تمكنت - وبمساعدة الحزب الإسلامى - من السيطرة على معظم المدن الصومالية ووصلت إلى العاصمة مقديشيو، بما يشير إلى إمكانية سيطرتها على العاصمة، وإسقاط حكومة الشيخ شريف أحمد.

ويسعى هذا التقرير إلى إبراز حقيقة التوجهات التى تتبناها حركة شباب المجاهدين وحقيقة انضمامها إلى تنظيم القاعدة، وما يطرحه ذلك من انعكاسات على مستقبل تسوية الصراع فى الصومال من ناحية، وتداعياته على أوضاع الاستقرار الإقليمى والدولى من ناحية أخرى، من خلال النقاط التالية :

أولا- الهوية الفكرية لحركة الشباب :

لتحديد الهوية الفكرية لحركة الشباب الصومالية ومدى ارتباطها بالسلفية الجهادية، لابد من التعرف أولا على التطور التاريخى للإسلام السياسى فى الصومال، ثم تحديد ما آلت إليه الأوضاع الفكرية فى الصومال وارتباط ذلك بحركة الشباب.

١- التطور التاريخى لحركات الإسلام السياسى فى الصومال :

يعتنق الشعب الصومالى الدين الإسلامى بنسبة ١٠٠٪ وذلك على المذهب السنى والطريقة الشافعية. وقد استخدم الإسلام كعامل لتوحيد الصوماليين فى مواجهة الاحتلال الغربى، واستمر فى لعب هذا الدور فى فترة الاستقلال الوطنى، حيث ظهرت الرابطة الإسلامية الصومالية كأول منظمة إسلامية فاعلة عام ١٩٥٢ كرد فعل للدور المتزايد لأنشطة المنظمات التبشيرية المسيحية بعد خضوع الصومال للوصاية

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

الإيطالية فى عام ١٩٤٩ . وكانت هذه الرابطة تتلقى دعما من حزب رابطة الشباب الصومالى الذى تأسس عام ١٩٤٣ كرابطة اجتماعية ثقافية، ثم تحول إلى حزب سياسى عام ١٩٤٧ وكان يهدف إلى تحرير الصومال من الاحتلال.

وكانت الرابطة الإسلامية تشجع الصوماليين على التعليم باللغة العربية لمنافسة التعليم باللغات الأجنبية الوافدة. وطلبت الرابطة من الحكومة المصرية فتح مدارس عربية لتنافس نظم التعليم الإيطالية والتبشيرية، وأرسلت مصر البعثات وفتحت المدارس. وكان أثر تلك المدارس فعالا فى خلق نخبة صومالية جديدة تربت على الثقافة العربية وأصبح لها فيما بعد انتماء وثيق بالعالم العربى (١).

وبعد الاستقلال فى عام ١٩٦٠، حمل عدد قليل من الطلبة الذين تخرجوا فى الجامعات العربية أفكار المنظمات الإسلامية المعاصرة وأدخلوها إلى الصومال. وفى الستينيات، كانوا قد تفاعلوا مع مختلف الجماعات الإسلامية واعتنقوا أفكارها وكونوا تدريجيا حركات مشابهة لها. ومن هذه الحركات منظمتان رئيسيتان أصبحتا أكثر شهرة فى الصومال منذ الثمانينيات هما: حركة الإصلاح المنتمية للإخوان المسلمين (١٩٧٨)، والسلفية المرتبطة بحركة الاتحاد المنتمية للفكر الوهابى (١٩٨٠).

وفى هذه الأثناء، برز نشاط دعوى ملحوظ لجماعة الدعوة والتبليغ التى تنتمى جذورها إلى شبه القارة الهندية، واتسمت هذه المرحلة بتزايد اهتمام علماء المسلمين فى الصومال بنشاطات الإخوان المسلمين فى مصر والحركة السلفية فى السعودية.

وخلال السبعينيات، تدعم الفكر الوهابى فى المملكة السعودية مع الطفرة النفطية، وانتشرت المدارس الدينية الإسلامية فى المدن الحضارية الرئيسية. واستضافت المملكة الآلاف من الشباب الصومالى فى الجامعات السعودية مثل المدينة وأم القرى للتعلم ثم العمل بالدعوة الإسلامية، كما هرب عدد من العلماء المسلمين إلى السعودية والسودان ومصر، نتيجة لاضطهاد نظام سياد برى لهم، بعد أن تبنى الأخير "الاشتراكية العلمية" كأيديولوجية لحكمه، فلم يسمح بوجود أى مشروع إسلامى بجانبها. ووصل الأمر لذروته عندما قام بإعدام عشرة من العلماء المسلمين المشهورين فى عام ١٩٧٥(٢).

وتميزت الحركات الإسلامية الصومالية فى السبعينيات بأنها كانت حركات ذات ارتباط غير ناضج وعاطفى بالوعى الإسلامى وذات قدرة تنظيمية ضعيفة، وموارد اقتصادية قليلة ومنهج غير عملى تجاه الواقع الاجتماعى والسياسى. علاوة على ذلك، كانت جميع هذه المنظمات فى مراحل تكوينها الأولى وتعمل فى السر، حيث كانت جميع طرق المشاركة الاجتماعية والسياسية قد أغلقت بإحكام من قبل النظام العسكرى.

إلا أن معاداة نظام سياد برى للحركة الإسلامية قد أسهمت فى تحولها من الاعتدال إلى التشدد، فكانت هذه الحركة معتدلة. فمع بداية عام ١٩٨٠، أصبحت الأفكار الوهابية أقوى التوجهات الإسلامية فى الصومال، وتدعم صعودها مع الهزيمة القوية للجيش الوطنى الصومالى فى عام ١٩٧٧-١٩٧٨ فى حرب الأوجادين مع إثيوبيا. فمن ناحية، عبرت هذه الهزيمة عن انهيار النموذج العلمانى فى الصومال، مما أدى إلى اهتزاز ثقة الشعب فى نماذج العلمانية والحداثة والتقدم، وبذلك مهد الطريق إلى بروز المشروع الإسلامى. ومن ناحية أخرى، ظهر جيل من الإسلاميين الصوماليين الذين هاجروا إلى بعض الدول الإسلامية، خاصة السعودية، واعتنقوا مبادئ الفكر الوهابى السلفى. وبذلك، حدث انقسام داخل الحركة الإسلامية فى الفترة من ١٩٧٦ إلى١٩٨٠ بين هؤلاء المهاجرين والنشطاء الإسلاميين فى داخل الصومال.

وبذلك، أصبح هناك موطئ قدم لبعض الجماعات الأكثر تطرفا فكرا وسلوكا فى الصومال، مثل السلفية الجهادية والتكفير (جماعة المسلمين)، هذا جنبا إلى جنب مع حركة الإخوان المسلمين السلمية.

وفى البداية، كانت حركة السلفية فى الصومال تسمى بـ "الجماعة الإسلامية" (١٩٨٠). وبعد اتحادها مع منظمة وحدة الشباب الإسلامية، تغير الاسم إلى "الاتحاد الإسلامى" (١٩٨٢)، ثم تغير مرة أخرى إلى "الاعتصام بالكتاب والسنة" (١٩٩٠). وظهر أحدث اسم لهذه الحركة فى عام ٢٠٠٨ وهو "جماعة الوفاق الإسلامى" عقب هزيمة المحاكم الإسلامية بواسطة القوات المتحالفة بين الحكومة الصومالية وإثيوبيا. وكان الاتحاد الإسلامى بمثابة العمود الفقرى لاتحاد المحاكم الإسلامية، ولا يزال كذلك يشكل العمود الفقرى للحركات المعارضة المسلحة الحالية، وإن اختلفت المسميات (٣).

ومع سقوط نظام سياد برى ١٩٩١ وما تبعه من احتدام الصراع بين العشائر الصومالية الكبيرة، زاد قبول المشروع الإسلامى داخليا، خاصة فى ظل عدم ارتكاز الحركات الإسلامية على أسس عشائرية كالتى تستند إليها معظم الحركات السياسية، وكانت السبب الحقيقى وراء اندلاع الحرب الأهلية فى الصومال. كما أصبح الإسلاميون الصوماليون نموذجا سياسيا مقبولا فى العالم الإسلامى. ولعبت الحركات الإسلامية وتحديدا "الاتحاد الإسلامى" دورا مهما فى محاربة قوات التدخل الدولى والأمريكى خلال عامى ١٩٩٢و١٩٩٤، بالتعاون مع الجنرال فارح عيديد(٤).

ومع بروز اتحاد المحاكم الإسلامية فى عام ٢٠٠٦ وتمكنها من بسط سيطرتها على المدن الصومالية، وتمكنها من تحقيق استقرار دام لأكثر من ستة أشهر خلال النصف الثانى من عام

٢٠٠٦، حظى المشروع الإسلامى بشعبية أكبر. إلا أن التدخل العسكرى الإثيوبى فى أواخر عام ٢٠٠٦ وتمكنه من إسقاط المحاكم الاسلامية قضى على فترة كان يمكن خلالها إقامة مشروع إسلامى تقوده عناصر معتدلة فى الصومال.

٢- طبيعة الأوضاع الفكرية فى الصومال الآن :

على الرغم من وجود اتجاهات إسلامية مختلفة فى الصومال، فإن هناك تيارين رئيسيين تسيطران على الحركة الفكرية الدينية فيها، ومن ثم يدور الصراع فى إطار أفكارهما، وهما: التيار السلفى، والتيار الصوفى التقليدى، حيث تنضوى حركة الشباب والحزب الإسلامى فى إطار التيار السلفى. أما حركة أهل السنة والجماعة، فتنسب إلى التيار الصوفى، حيث تشمل معظم الحركات الصوفية الموجودة فى الصومال. ويرى الصوماليون السلفيون أن واجبهم الأساسى نشر العقيدة الصحيحة، ويعتقدون أن آراءهم هى الوحيدة الصحيحة دون غيرهم، لأنها تعبر عن الأفكار التى عاش عليها ثلاثة أجيال من المسلمين. كما يعتبرون التيار الصوفى خطرا كبيرا على الأمة الإسلامية، ولذلك يناصبون هذا التيار العداء، وبذلك لا تعتبر السلفية حركة إصلاحية، ولكنها تعتبر منهجا ثوريا يهدف إلى تغيير الفكر الإسلامى التقليدى بصورة كلية. وهذه الرؤية تبناها الاتحاد الإسلامى فى عام ١٩٩١، وحاول فرضها على المناطق التى سيطر عليها بالتعاون مع بعض لوردات الحرب والجماعات المحلية، إلا أنه فشل فى تحقيق أجندته السياسية، لأنه اعتمد أسلوبا للعنف يفتقد الحكمة فى التدرج، ولا يأخذ فى الاعتبار الحساسيات المجتمعية. والأكثر من ذلك أن الرؤى المتطرفة التى تتبناها حركة الشباب والحزب الإسلامى تمثل فى أحيان كثيرة عوائق أمام تطبيق الشريعة الإسلامية أو تحقيق المقاصد الشرعية(٥).

كما أن قبول المجتمع الصومالى للجماعات الإسلامية ارتبط باعتقاد أن هذه الجماعات تستطيع القضاء على الانقسامات التى يعانيها المجتمع، إلا أن هذه الجماعات انقسمت عبر خطوط أيديولوجية وعشائرية طويلة حتى داخل التيار الواحد. فعلى الرغم من أن حركة الشباب والحزب الإسلامى ينتميان إلى التيار السلفى ويشتركان فى الرؤية نفسها وأسلوب تطبيق الشريعة الاسلامية، فإنهما ينقسمان حول قضيتين هما القومية الصومالية والأداة السياسية العشائرية. وتظهر انشقاقات من حين لآخر داخل الحزب الإسلامى. وفى مايو ٢٠١٠، انشقت جماعة رأس كمبونى – وهى إحدى الجماعات الأربع المكونة للحزب الإسلامى – حيث أعلنت هذه الجماعة أنها انشقت لرفضها لأسلوب حركة الشباب والحزب الإسلامى فى التعامل مع سكان المدن التى تخضع لسيطرتها، حيث تتبنى حركة الشباب والحزب الإسلامى أفكارا "تكفيرية" تتسم بالتشدد وتبعد عن المنهج السلفى الصحيح.

وفى حين تحافظ أهل السنة والجماعة الصوفية على وحدتها الأيديولوجية، إلا أنها منقسمة عبر خطوط عشائرية طويلة أيضا.

وقد حاول زعماء التيار السلفى تحويل أفكارهم كقوة ثورية لتعبئة الصوماليين والتأثير فى التحول السياسى والاجتماعى، إلا أن ممارساتهم المتشددة أدت إلى فقدانهم لثقة المجتمع الصومالى والانتقاص من شعبيتهم.

وتطبق حركة الشباب والحزب الإسلامى الشريعة الاسلامية فى المدن التى تسيطر عليها، ولكن هذا التطبيق يتسم بالتشدد، خاصة فيما يتعلق بالأحكام والعقوبات كعقوبة الإعدام التى يتولى رجال دين فى الحركة تنفيذها، دون أن يعلنوا عن أدلة الاتهام أو يسمحوا للمتهمين باستقدام محامين للدفاع عنهم، هذا فضلا عن بعض الممارسات التى منعتها الحركة مثل سماع الموسيقى، وإلغاء أجراس المدارس، ومنع تدريس اللغة الإنجليزية، حيث تعتبرها لغة الجواسيس. بل إن الحركة تقوم بتجنيد الأطفال، وتمنع منظمات الإغاثة الإنسانية من القيام بأعمالها فى الصومال.

ثانيا- التطورات الراهنة للأزمة الصومالية وانعكاساتها على حركة الشباب :

انشقت حركة شباب المجاهدين عن اتحاد المحاكم الإسلامية فى عام ٢٠٠٧، بعد رفضها الانضمام إلى تحالف إعادة تحرير الصومال، معتبرة أن هذا التحالف انحرف عن المنهج الإسلامى الصحيح وضم بين صفوفه علمانيين. كما أن هذا التحالف لا يتفق مع مبادئ حركة الشباب التى تؤكد عدم التفاوض مع المحتل الإثيوبى، فضلا عن رفضها التعامل مع الحكومة الانتقالية ووصمها لها بالعمالة والانضواء تحت الأهداف والرغبات الغربية والإقليمية.

واتخذت الحركة طريق المقاومة وحرب العصابات ضد القوات الإثيوبية التى تكبدت خسائر فادحة، حتى استغاث الرئيس الإثيوبى مليس زيناوى بالمجتمع الدولى لانتشال قواته من المستنقع الصومالى. إلا أن المجتمع الدولى- وفى مقدمته الولايات المتحدة – أراد سيناريو آخر للخروج الإثيوبى من الصومال. وتمكنت الولايات المتحدة والأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٨ من استقطاب أحد أجنحة تحالف إعادة تحرير الصومال بإقناع زعيمه، شيخ شريف أحمد، بالدخول فى مفاوضات مع الحكومة الانتقالية الصومالية، وأن تشارك إثيوبيا فى هذه المفاوضات لتحديد جدول زمنى لانسحاب قواتها. وبالفعل، تمكنت الولايات المتحدة وإثيوبيا من تنفيذ هذا السيناريو من خلال اتفاق جيبوتى ٢٠٠٨ الذى وضع جدولا زمنيا للانسحاب الإثيوبى، الذى بدأ مع أواخر عام ٢٠٠٨ وانتهى فى يناير ٢٠٠٩ وتبع هذا الانسحاب انتخاب رئيس جديد للحكومة الانتقالية عبر البرلمان الصومالى الذى تمت مضاعفة عدد أعضائه بانضمام أعضاء من تحالف إعادة تحرير الصومال(٦).

كل هذه الترتيبات السياسية لم تكن حركة الشباب جزءا منها. وعقب انتخاب شيخ شريف أحمد كرئيس للحكومة الانتقالية، حاول إقناع قادة حركة الشباب بالمشاركة في الحكومة الانتقالية، إلا أنهم رفضوا ذلك.

وتصاعدت عمليات الحركة بمساندة الحزب الإسلامي الذي تشكل من أربعة فصائل: معسكر رأس كمبوني، والجبهة الإسلامية الصومالية، ومعسكر عانولي، وتحالف إعادة التحرير- جناح أسمرا.

واعتبرت حركة الشباب القوات الإفريقية لحفظ السلام، التي وصلت إلى الصومال عام ٢٠٠٧ لحماية الحكومة الانتقالية والبرلمان، قوات أجنبية محتلة وعملت على ضربها. وهددت الحركة أكثر من مرة كلا من أوغندا وبوروندي، والتي تتشكل القوات الإفريقية من قواتهما المسلحة، حيث تبلغ هذه القوات ٦٠٠٠ جندي. وتمكنت حركة الشباب، يساندها الحزب الإسلامي، خلال الشهور الأخيرة من السيطرة على معظم المدن الصومالية، حتى وصلت إلى العاصمة مقديشيو في مايو ٢٠٠٩ . وحاولت الحركة السيطرة على ميناء ومطار مقديشيو، إلا أنها لم تتمكن من ذلك.

وإزاء تصاعد عمليات حركة الشباب وعدم قدرة القوات الحكومية المدعومة من القوات الإفريقية على الصمود أمامها، قامت الحكومة الانتقالية الصومالية باشراك جماعة "أهل السنة والجماعة" في الحكومة الانتقالية، حيث تقاتل هذه الجماعة حركة الشباب والحزب الإسلامي في جنوب ووسط الصومال لمنع سيطرتهما على الأقاليم التابعة لهما.

وخلال شهر مارس ٢٠١٠، وقعت الحكومة الانتقالية اتفاقا مع جماعة أهل السنة والجماعة في أديس أبابا تضمن حصولها على خمس حقائب وزارية، وبعض مناصب دبلوماسية، ومناصب في الشرطة. وعلى الرغم من وجود اعتراضات داخل الجماعة على الارتباط مع الحكومة الانتقالية، فإن الجماعة استمرت في قتالها لحركة الشباب والحزب الإسلامي(٧).

ثالثا- مدى ارتباط حركة الشباب بتنظيم القاعدة :

تظهر حركة الشباب الصومالية كأهم فصيل معارض في الصومال، وتثير عملياتها جدلا كبيرا حول طبيعة انتماءاتها الفكرية، وهل بالفعل تنتمي لتنظيم القاعدة أم أن إعلانها الانتماء لتنظيم القاعدة جزء من سياسة دعائية تمارسها لتعزيز قوتها، وإرهاب القوى الدولية والإقليمية، بعد أن وضعت الولايات المتحدة اسم "حركة الشباب" على قائمة المنظمات الإرهابية منذ عام ٢٠٠٨ ؟

إلا أن تطورا مهما حدث في حركة الشباب فتح مجالا لإعادة تقييمها وتحديد أهدافها ورؤيتها للواقع. فخلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، قامت طائرات أمريكية باغتيال أحد أعضاء الحركة صالح نبهان الذي تتهمه الدوائر الأمريكية بالمشاركة في العملية الإرهابية التي استهدفت فندقا وطائرة إسرائيلية في نيروبي عام ٢٠٠٢ . وردا على هذه العملية، أعلنت الحركة انضمامها لتنظيم القاعدة.

منذ ذلك التاريخ، لم تسع الحركة إلى القيام بعمليات تؤكد انتماءها إلى تنظيم القاعدة، حتى أقدمت الحركة على تنفيذ عملية إرهابية مزدوجة استهدفت مشجعين لكرة القدم في العاصمة الأوغندية كمبالا، وأسفرت عن مقتل ٧٦ شخصا.

وقد اتفقت التحولات التي شهدتها "حركة الشباب" مع التحليلات التي تبنتها بعض الجهات الغربية، والتي قدمت تحذيرات من تحول "شباب المجاهدين" إلى فرع لتنظيم القاعدة. ومن هذه التحليلات التقرير الذي صدر في ٢١ يناير ٢٠١٠ عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بعنوان:

Al Qaeda in Yemen and Somalia:
A ticking time "bomb"

"عن القاعدة في اليمن والصومال .. قنبلة موقوتة". وينطلق التقرير من فرضية أساسية مفادها أن الضربات التي تلقاها تنظيم القاعدة في كل من العراق وأفغانستان والمنطقة القبلية بباكستان على الحدود مع أفغانستان دفعت عناصر التنظيم إلى البحث عن جبهات جديدة، جاءت في مقدمتها اليمن والصومال. فقد تحول التنظيم خلال السنوات الأخيرة إلى العمل بصورة لامركزية من حيث التحكم والقيادة. وبذلك، تتكون شبكة تنظيم القاعدة من العديد من الخلايا المحلية التي تتمتع بقدر من الاستقلالية عن التنظيم الأم. ويحصل بعض هذه الخلايا على التمويل والتدريب والسلاح بصورة مستقلة عن التنظيم الرئيسي، مكتفيا بالحصول على التوجيه الاستراتيجي والتبريرات الدينية للعمليات التي ينفذونها من القيادة بباكستان(٨).

كما أكد التقرير، الذي أعدته مجموعة الأزمات الدولية في مايو ٢٠١٠، انضمام حركة الشباب إلى تنظيم القاعدة، وأن الحركة ظلت منقسمة حول انضمامها للقاعدة بين جناح متمسك بجدول عمل سياسي محلي، وجناح أكثر تطرفا يرفض أي تسوية سياسية ويريد الانخراط تحت لواء تنظيم القاعدة (٩).

ومن هنا، يمكن أن نؤكد ملاحظتين مهمتين لتوضيح مدى ارتباط حركة الشباب بتنظيم القاعدة:

أولا- إن الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن تعرضت مصالحها ومصالح إسرائيل لعمليات إرهابية في نيروبي ودار السلام عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، وهي تضع إقليم شرق إفريقيا في دائرة اهتمامها الخارجي. ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، زاد الاهتمام الأمريكي بالإقليم، خاصة الصومال، في إطار منع العناصر الإرهابية من الحصول على ملاذات آمنة،

نتيجة للفوضى الأمنية التى يعيشها الصومال، وما يمثله كـ "دولة فاشلة" من تهديدات على الأمن الدولى.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على عدة آليات لمنع سقوط الصومال تحت سيطرة قوى الإرهاب من تنظيم القاعدة. وكان التفكير الأمريكى ينصب على رفض أى قوة إسلامية تعمل على الوصول إلى الحكم فى الصومال، لذلك ساندت الولايات المتحدة التدخل الإثيوبى فى الصومال فى أواخر عام ٢٠٠٦ لإسقاط المحاكم الإسلامية، إلا أن إثيوبيا لم تستطع الاستمرار فى هذه الحرب. ومع الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة أوباما، قامت الولايات المتحدة بإعادة لمراجعة سياستها للتعامل مع القوى الإسلامية، باعتبار أن هذه القوى لم يثبت تورطها فى الأعمال الإرهابية ضد المصالح الأمريكية، ولذلك قبلت زعيم المحاكم الإسلامية السابق، الشيخ شريف أحمد، كرئيس للحكومة الانتقالية، ولكنها لم تستطع التعامل هى وحليفتها إثيوبيا مع الجماعات الإسلامية الأخرى، ومنها حركة الشباب التى أصرت على إسقاط حكومة الشيخ شريف، فوصفت هذه الحركة بالإرهاب.

ومع تصاعد عمليات حركة الشباب وتمكنها من السيطرة على أجزاء واسعة من الصومال، قادت الولايات المتحدة والحكومة الانتقالية عمليات لاغتيال قيادات من الحركة، فى الوقت الذى تزايد فيه القصف العشوائى الذى تقوم به قوات حفظ السلام الإفريقية على الأحياء السكنية والأسواق فى مقديشيو أثناء مهاجمتها لقوات حركة الشباب والحزب الإسلامى، مما زاد من أعداد الضحايا من المدنيين.

ثانيا- ظهرت مجموعة من الوقائع التى تشير إلى ارتباط حركة الشباب الصومالية بتنظيم القاعدة، من أهمها وجود مقاتلين أجانب بين صفوف حركة الشباب، حيث أصبح هؤلاء الاجانب يتولون مراكز قيادية فى الحركة.

هذا فضلا عن التحول الذى شهدته عمليات الحركة ، فقد حملت عملية "كمبالا" بصمات تنظيم القاعدة من حيث التنظيم والأدوات المستخدمة وأعداد الضحايا. فقد قام بتنفيذ العملية لواء صالح نبهان، ولم يكن المنفذون صوماليين فقط، بل كان من بينهم أجانب، وتم استخدام التفجيرات والعمليات الانتحارية التى تعد جزءا من الأدوات التى تعتمد عليها القاعدة فى تنفيذ أهدافها.

كما كانت عملية كمبالا أول عملية لحركة شباب المجاهدين خارج الصومال. وعللت الحركة تبنيها لها بأنها جاءت ردا على العمليات العسكرية التى تقوم بها القوات الإفريقية المكونة من قوات أوغندية وبوروندية ضد المدنيين الصوماليين، مما أثار مخاوف إقليمية من انتشار العمليات الإرهابية لحركة الشباب فى دول الجوار الصومالى.

وتضافرت كل العوامل السابقة لتؤكد صلات حركة الشباب بتنظيم القاعدة، سواء من الناحية الفكرية بتبنى الحركة للفكر السلفى الجهادى فى صورته المتشددة، أو من الناحية التكتيكية والعملياتية بتنفيذ عمليات إرهابية. إلا أنه لا يمكن تجاهل أن التحول الذى شهدته حركة الشباب يعود فى جزء كبير منه إلى الدور الخارجى فى الأزمة الصومالية، حيث تؤكد كافة مسارات هذه الأزمة وجود رفض شعبى فى الصومال للتدخل الخارجى، خاصة التدخل الإثيوبى الذى يدعمه التدخل الأمريكى.

ولم تكن حركة الشباب فى حاجة إلى الإعلان عن انضمامها إلى تنظيم القاعدة، نظرا لسيطرتها على مناطق واسعة فى البلاد. لكن استمرار الدعم الأمريكى والإثيوبى للحكومة الانتقالية، بزعامة الشيخ شريف أحمد، واستمرار الرفض الإثيوبى لمشاركة حركة الشباب فى أية تسوية سياسية، وتأكيد إثيوبيا الحل العسكرى فقط، قد زاد من توجهات "الحركة" الراديكالية، واعتمادها على العمل الإرهابى كسبيل لتأكيد وجودها، حتى استمرت الحركة فى بعض العمليات الإهابية، ومنها الحملة التى قادتها فى أغسطس ٢٠١٠، وأطلقت عليها "نهاية المعتدين". إلا أن هذا لا يعفى حركة الشباب من تحمل تبعات التحول نحو التشدد الدينى، والاستمرار فى الأعمال الإرهابية التى تأخذ فى طريقها مدنيين أبرياء.

المراجع :

(١) تاريخ حركة الإصلاح فى الصومال ١-٢، http://www.ikhwan.net/

(2) Somalia's Divided Islamists, Policy Briefing.

Africa Briefing N74, Nairobi/Brussels, 18 May 2010. pp 2-3.

www.crisisgroup.org/.../somalia/B074-somalias-divided-islamists.aspx

(٣) تاريخ حركة الإصلاح فى الصومال ١-٢، /http://www.ikhwan.net

(٤) د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .. دراسة فى آليات تسوية الصراعات فى إفريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥) ص ص ١٨٠-١٨٣.

(5) Abdurahman Abdullahi, The Roots of the Islamic Conflict in Somalia (2), http://www.banadir.24com/news/4391/the-roots-of-the-islamic-conflict-in-somalia-.2html

(٦) لمزيد من المعلومات، انظر:

- How Country of Origin Information can help win asylum cases

Country specific training: Somalia, (London : Research, Information & Policy Unit, Immigration Advisory Service , October 2009)

(7) Katherine Zimmerman, The Partitioning of Somalia: Islamists Strengthened Against Western-Backed Government, 1 june 2010,

http://www.criticalthreats.org/somalia/partitioning-somalia-islamists-strengthened-june-1-2010

(٨) محمد بسيونى محمد، الصومال جبهة تنظيم القاعدة الجديدة، تقرير واشنطن، ٦ مارس ٢٠١٠.

(9) Somalia's Divided Islamists, Policy Briefing.

Op. cit.

التحالفات البديلة والعلاقات التركية - الإسرائيلية

■ بشير عبد الفتاح *

بدت الغيوم التى خيمت على العلاقات التركية - الإسرائيلية أقرب إلى الانقشاع عقب دبلوماسية الكوارث، وذلك بعدما ألمحت مؤشرات عديدة، خلال الآونة الأخيرة، إلى غير ذلك، كان من أبرزها إصرار نتنياهو على عدم التجاوب مع المطالب التركية التى اعتبرتها حكومة أردوغان شروطا لإعادة العلاقات مع تل أبيب إلى سابق عهدها، ثم اتخاذه خطوات مهمة لتدشين تحالفات استراتيجية بديلة مع دول أخرى ليست على وفاق مع تركيا، مما أظهر رئيس الوزراء الإسرائيلى كما لو كان عازما على إحراج حكومة أردوغان وإطالة أمد التوتر التركى - الإسرائيلى.

ففى الوقت الذى تبدو فيه مطالبة بالرد على هذه الصفعة الإسرائيلية المدوية، تتعقد الأمور أمام حكومة أردوغان. ذلك أنها إن تراجعت أمام إسرائيل وقبلت بمواقف حكومة نتنياهو دون الرد على استفزازاتها، فستكون عرضة لفقد قسط وافر من شعبيتها، لأنها ستظهر أمام الشارعين التركى والإسلامى كمن تفنن فى التهديد والدعاية من دون فعل حقيقى. وإن صعدت ضد حكومة نتنياهو ردا على استفزازها، فإنها سترفع من سقف التوتر مع تل أبيب على نحو يثير استياء واشنطن إلى مستوى قد يجهز على دعمها لحكومة العدالة، كما يفاقم من سخط دوائر تركية محلية، علاوة على إسرائيل التى ستعمد إلى اتخاذ خطوات انتقامية وعقابية أخرى مضادة أكثر حدة، تضيق من خلالها الخناق على حكومة العدالة والتنمية فى الداخل والخارج، حيث سيبقى الملف الكردى متأججا وذلك الأرمينى مفتوحا. كما ستتضاعف الضغوط الأمريكية والغربية على أنقرة، متهمة إياها بالانحراف عن النهج الغربى والتوجه نحو دول وحركات مارقة، كإيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، مما يزلزل الأرض تحت أقدام حكومة أردوغان، ويقلص حظوظها فى الفوز بالانتخابات المقبلة أو أية انتخابات مبكرة.

تنافر سياسى :

بدا الخلاف التركى - الإسرائيلى كما لو كان تنافرا كيميائيا وسياسيا بين حكومتى أردوغان ونتنياهو. ففى حين تلقى حكومة أردوغان باللائمة على نظيرتها الإسرائيلية فى هذا الخصوص، تحمل حكومة نتنياهو نظيرتها التركية كامل المسئولية عن التوتر الذى يلف العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٨، حتى إن وزير السياحة الإسرائيلى لم يتردد فى اعتبار أردوغان عدوا للدولة العبرية، كون الحكومة التركية الحالية تمثل حزب العدالة والتنمية الأسير للنزوع الفطرى نحو التطرف والتأسلم ومعاداة السامية. إذ لا تتورع حكومته عن توثيق أواصر الصداقة مع بعض الأنظمة والحركات "الراديكالية" فى المنطقة كنظامى إيران وسوريا، فضلا عن حركة حماس الفلسطينية، فى الوقت الذى لا تعبأ فيه بفتح جبهات

(*) مدير التحرير التنفيذى بمجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام.

للخلاف والشقاق التدريجيين والمتواصلين مع إسرائيل والولايات المتحدة والغرب، بما فى ذلك المظلة الأمنية والاستراتيجية التى تظل جماعتهم والمتمثلة فى الحلف الأطلسى. وتأسيسا على ذلك، هرعت تل أبيب إلى تفزيع العرب والعجم من تطلعات حكومة العدالة والتنمية للهيمنة على المنطقة مجددا فى سياق ما يعرف بـ "العثمانية الجديدة"، والتى بدت جلية فى تصريحات أردوغان الرنانة وخطبه العصماء، عقب الهجوم الإسرائيلى على السفينة التركية "مرمرة" فى المياه الدولية بالبحر المتوسط نهاية مايو ٢٠١٠.

المتغير الأمريكى :

لاعتبارات بنيوية تتعلق بجذور وخصوصية العلاقات التركية - الإسرائيلية، كان للمتغير الأمريكى فيها دور محورى تتجلى أبرز ملامحه فى حرص واشنطن على الإبقاء على دفء تلك العلاقات بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة بالأساس، وإن اضطرت واشنطن للضغط على تركيا وحملها على تقديم تنازلات، حالة حدوث توتر فى علاقاتها بإسرائيل لأى سبب كان.

لذا، عمدت حكومة نتنياهو إلى تلغيم علاقات حكومة العدالة التركية بإدارة أوباما، من خلال تفزيع تلك الأخيرة من تمرد حكومة العدالة وتجاوزها للحدود والقواعد التى وضعتها واشنطن للتفاعلات والعلاقات الإقليمية لحلفائها وأصدقائها فى المنطقة، ثم الهجوم على السفينة "مرمرة" وما تمخض عنه من سقوط تسعة قتلى أتراك، فضلا عن زهاء عشرين جريحا ومصابا آخرين، انتقاما لليمين الإسرائيلى المتطرف من إحراج حكومة أردوغان له، بعد تعريتها خطايا حكومة نتنياهو على مرأى ومسمع من العالم أجمع، فضلا عن محاولة حكومة العدالة تلافى أية عقوبات أو خطوات تصعيدية جديدة ضد إيران على خلفية برنامجها النووى عن طريق إبرام اتفاق ثلاثى بمعاونة البرازيل لتبادل اليورانيوم عبر تركيا.

ويبدو أن مساعى حكومة نتنياهو قد آتت أكلها. ففى مرحلة ما من الأزمة، دعا السيناتور جون كيرى، الذى يرأس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى نوفمبر الماضى كلا من تركيا وإسرائيل إلى تجاوز التوتر بينهما وتجديد العلاقات، لأن ذلك "يخدم جهود السلام فى الشرق الأوسط". وقال كيرى أمام مجموعة من الصحفيين فى العاصمة التركية إن تحسين العلاقات بين أنقرة وتل أبيب قد يخدم العلاقات بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا. وأضاف أنه "من المهم أن تجدد تركيا وإسرائيل علاقاتهما وتعيدا المياه إلى مجاريها"، مشيرا إلى أنه يتفهم ما وصفه برد الفعل التركى القوى على الهجوم الإسرائيلى، وقال إن "إسرائيل اعترفت بارتكاب بعض الأخطاء".

وبعد ذلك ومع إصرار حكومة أردوغان على موقفها من إسرائيل، بدأت دوائر سياسية وإعلامية فى واشنطن تتراجع عن دعمها لتركيا وتنتقدها بحدة. حيث لم تستبعد مؤسسة "بروكينجز" للأبحاث أن تنأى تركيا بنفسها عن حلف شمال الأطلسى، وكذا التحالف الاستراتيجى مع إسرائيل كما فعل الرئيس الفرنسى الأسبق شارل ديجول فى ستينيات القرن الماضى، توخيا للاستقلال الوطنى والخروج من الأحلاف وقيود التزاماتها العامة، فضلا عن تحقيق الحماية والردع النوويين على نحو مستقل بمنأى عن المظلة النووية الأمريكية. وهى التكهنات التى تزامنت مع إعراب مسئول تركى عن خيبة أمل بلاده من موقف بعض دول حلف شمال الأطلسى، والتى لم يسمها بسبب دعمها للجنة الإسرائيلية التى كلفت بالنظر فى الهجوم الإسرائيلى على أسطول الحرية، فى الوقت الذى شكك فيه الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون فى موضوعيتها.

وبدورها، قادت مبادرات أردوغان فى السياسة الخارجية الإقليمية، ومغازلته إيران، وخلافه مع إسرائيل، وتودده لسوريا معلقين غربيين للتكهن بشأن "إعادة تجميع استراتيجى" فى السياسة التركية، بعيدا عن الغرب وحلف شمال الأطلسى، وتقربا من العالمين العربى والإسلامى، بالتوازى مع سعى حزب العدالة والتنمية لإيجاد برنامج عمل إسلامى جديد فى الداخل. كما علق الكاتب الأمريكى توماس فريدمان بأن "حكومة تركيا الإسلامية تبدو غير مركزة على الانضمام للاتحاد الأوروبى، بل إلى الجامعة العربية والانضمام إلى جبهة المقاومة المتمثلة فى حماس وحزب الله وإيران ضد إسرائيل". كما تردد نقد شديد لهذا التحول الملحوظ فى الكونجرس الأمريكى، بينما عبرت إدارة أوباما عن قلقها من بعض الأعمال التركية الأخيرة التى أرجعها وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس إلى تباطؤ الاتحاد الأوروبى فى ضم تركيا لعضويته.

كذلك، حذر نواب أمريكيون تركيا من أن علاقاتها مع واشنطن سوف تتضرر، إذا استمرت فيما يرونه مسارا معاديا لإسرائيل. وبعد أن شكر أعضاء مجلس الشيوخ لأوباما دعمه إسرائيل فى مجلس الأمن الدولى، بعد أن حالت إدارته دون قرار يلزم بفتح تحقيق مستقل فى الهجوم على أسطول الحرية، طلب ٨٧ عضوا من أوباما إدراج مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية التى كانت وراء أسطول الحرية فى قائمة المنظمات الإرهابية كما فعلت إسرائيل. كذلك، ندد نواب جمهوريون وديمقراطيون بتركيا بسبب مساندتها قافلة أسطول الحرية، وانتقدوا أيضا معارضة تركيا قرارا أصدره مجلس الأمن الدولى فى الآونة الأخيرة يوسع العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووى. ووصفوا أفعال تركيا بأنها "مخزية"، وهدد هؤلاء النواب بتأييد أى خطوة للكونجرس مستقبلا، على طريق اعتبار ما تعرض له الأرمن خلال الحرب الكونية الأولى على أيدى العثمانيين إبادة جماعية.

ومن جانبه، حذر أوباما أردوغان من أن إدارته لن يكون

بمقدورها ضمان تزويد تركيا بأسلحة متطورة مستقبلا بسبب معارضة الكونجرس لذلك، على خلفية التوتر التركي - الإسرائيلي، وتقارب أنقرة من إيران. وفي يوليو ٢٠١٠، علق الكونجرس طلبا عسكريا تركيا للحصول على طائرات هيليكوبتر أمريكية من طراز "أباتشي" و"سوبر كوبرا"، علاوة على منصات أسلحة متطورة. وفي أغسطس ٢٠١٠ أيضا، أعلنت واشنطن نيتها عدم المشاركة في مناورات نسر الأناضول التركية بسبب منع إسرائيل من المشاركة فيها.

تجديد التوتر:

برغم مرور ما يربو على نصف عام على حادثة أسطول الحرية، وبرغم المساعي الأمريكية والإسرائيلية لاحتواء التوتر التركي - الإسرائيلي الناجم عنها، لا تزال هناك عوامل شتى تأبى إلا أن يبقى هذا التوتر قائما، وإن بدرجة أقل حدة. ومن أبرز تلك العوامل:

الملف الكردي: لم يستبعد محللون أتراك أن تكون الحكومة الإسرائيلية قد آلت على نفسها محاصرة حكومة العدالة وتقويضها عبر وسائل شتى، من أبرزها: تأجيج نشاط مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي تربطه علاقات وثيقة ومزمنة بتل أبيب. حيث ينحو أولئك المحللون باتجاه تحميل حكومة نتنياهو مسئولية تنامي عمليات حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي خلال الأسابيع القليلة المنقضية، وعقب حادثة الاعتداء على أسطول الحرية وتهديده بنقل نشاطاته إلى عموم المدن التركية، واستهداف أنابيب النفط والغاز العابرة للأراضي التركية، وذلك بعد أن شهد جنوب شرق تركيا سلاما نسبيا في الأشهر القليلة الماضية إثر الهدنة التي أعلنها مقاتلو الحزب في عام ٢٠٠٩ من طرف واحد بالتزامن مع خطوات ملموسة قامت بها حكومة العدالة والتنمية للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الكردية، تضمنت خطة حكومية أطلقت في شهر يونيو ٢٠١٠، حملت اسم "مشروع الأخوة والتضامن"، وطوت إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية إلى جانب أخرى أمنية لتسوية المسألة الكردية.

ومما يعزز هذا الطرح كشف السلطات الأمنية التركية عن أن الانتحاري الكردي المنتمي لحزب العمال الكردستاني وداد أجار (٢٤ سنة) منفذ الهجوم الانتحاري في ساحة تقسيم باسطنبول في سبتمبر ٢٠١٠، متسببا بجرح ٣٢ شخصا من بينهم ١٥ شرطيا، قد استخدم أجهزة اتصال من نظام "ماجلان إس ٣١٣" الإسرائيلي، والذي أحضره الانتحاري من إسرائيل عبر قبرص الشمالية. وتسعى الاستخبارات التركية إلى التأكد من أن المعلومات التي كان يجمعها الجهاز لم تصل إلى إسرائيل في شكل ما، من خلال اختراق الاستخبارات الإسرائيلية لهذا الجهاز.

الكتاب الأحمر التركي: في خطوة مستفزة للإسرائيليين، أعاد مجلس الأمن القومي التركي - أعلى هيئة استشارية في البلاد - تعريف الأخطار الداخلية والخارجية وتقويمها بإقراره تعديلات هي الأضخم والأشمل في وثيقة الأمن القومي، والتي توصف بالدستور السري للبلاد أو الكتاب الأحمر، ويتم تجديدها كل خمس سنوات. واعتمد المجلس في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠ مسودة قدمتها الحكومة، تضمنت التعديلات الجديدة التي اعتبرت السلاح النووي الإسرائيلي تهديدا حقيقيا للأمن القومي التركي وللمنطقة برمتها. كما صنفت إسرائيل على أنها تهديد مركزي لأمن تركيا، مما يعد انقلابا في مفاهيم الأمن والعلاقات الاستراتيجية لتركيا. فقد أشارت وسائل الإعلام العبرية إلى أنها المرة الأولى منذ إقامة إسرائيل التي تعتبر فيها تركيا نشاطات إسرائيل في الشرق الأوسط تهديدا لها. وجاء في الوثيقة الجديدة أن من شأن الممارسات الإسرائيلية أن تدفع دولا أخرى في المنطقة نحو سباق تسلح يعرض أمن الشرق الأوسط كله إلى الخطر.

الدرع الصاروخية الأطلسية: في مظهر جديد لاستمرار الفجوة بين إسرائيل وتركيا اشترطت حكومة العدالة التركية على الولايات المتحدة، مقابل موافقتها على المشاركة في مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية بعد أطلستها حزمة من الشروط، كان من بينها أن تلتزم الولايات المتحدة بعدم نقل المعلومات الاستخباراتية التي تستقيها هذه المنظومات المثبتة في تركيا إلى دول ليست عضوا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وخصوصا إسرائيل. ويؤكد هذا الشرط أن العلاقات بين المؤسستين الأمنيتين الإسرائيلية والتركية، التي كانت حتى الأمس القريب حميمة جدا، قد تدهورت تماما في الأشهر الأخيرة. ومما يؤكد ذلك أنه على صعيد التعاون الاستخباراتي، أعلنت المخابرات التركية "أمايتي" يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠ وقف تعاونها مع الموساد الإسرائيلي، ورفضت بعدها بأيام تزويده بمعلومات عن قدرات إيران الصاروخية. كما ذكرت تقارير إسرائيلية أن تركيا تعارض تسليم إسرائيل معلومات استخباراتية تحذر من صواريخ إيرانية، وذلك على خلفية التدهور الكبير في العلاقات بين الدولتين.

تعطيل عودة السفراء: تم سحب السفير التركي لدى إسرائيل، عقب حادثة أسطول الحرية في نهاية مايو ٢٠١٠، وما برحت حكومة العدالة تعلن أنها لن ترسل سفيرا آخر قبل وفاء إسرائيل بالشروط التركية المحددة سلفا لعودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها. ومن جهتها، ألغت وزارة الخارجية الإسرائيلية منافسة داخلية كانت قد اشتعلت بين مرشحين داخل وزارة الخارجية الإسرائيلية لاختيار سفير جديد لإسرائيل لدى أنقرة، مخافة أن ترفض تركيا اعتماده. وبينما سينهي السفير الإسرائيلي في أنقرة جابي ليفي مهامه في الصيف المقبل ويعود إلى إسرائيل، أفادت مصادر إسرائيلية بأن التقديرات في الخارجية الإسرائيلية الآن هي عدم إيفاد سفير جديد، من أجل أن يكون التمثيل متساويا مع أنقرة التي سحبت سفيرها في تل أبيب في وقت سابق، حيث تنامت

التوقعات بخفض مستوى التمثيل الدبلوماسى الإسرائيلى فى تركيا، على خلفية تدهور العلاقات بين الجانبين.

فيلم تركى: زاد فيلم إثارة تركى كان يعرض فى الصالات التركية حتى وقت قريب ، ويحمل اسم "وادى الذئاب الفلسطينى"، من مشاعر الغليان بين تركيا وإسرائيل، حيث قدم الفيلم قصة خيالية عن مجموعة من العملاء السريين المحترفين الأتراك يقومون بالتسلل إلى إسرائيل من أجل الانتقام للأتراك الذين قتلوا فى سفينة السلام التركية. ويصور الفيلم بأسلوب مثير كيف تنجح القوة التركية فى تنفيذ مهماتها، وتصل إلى القيادات المسئولة عن قرار الهجوم على سفينة السلام. وكان فريق العمل الذى يقف خلف الفيلم الجديد قد قدم فى عام ٢٠٠٦ فيلما حقق الكثير من النجاح فى تركيا ودول أخرى، بعد أن صور قوة تركية تدخل العراق للانتقام من الأمريكيين، فيما اعتبر مدعاة لإثارة مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

المناورات العسكرية: عاود الطرفان التركى والإسرائيلى إنتاج التوتر ومواصلة الجفاء بينهما مجددا من خلال استراتيجيتى البحث عن تحالفات جديدة، وإجراء المناورات العسكرية التى هرع كل منهما على حدة للقيام بها مع طرف خارجى، فى محاولة من كلا الطرفين لتوصيل رسالة إلى الآخر، مفادها أن بمقدوره الاستغناء عنه والاستعاضة عن العلاقات الاستراتيجية معه بتدشين علاقات أخرى مع أطراف إقليمية ودولية لا تقل أهمية، مثلما ينطوى التقارب الاستراتيجى معها على دلالات مهمة فى توقيت كهذا.

فخلال الفترة من ٢٠ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠١٠، أجرت القوات الجوية الصينية والتركية مناورة مشتركة فى قاعدة قونية الجوية بمنطقة الأناضول، كانت هى الأولى من نوعها بين بكين وبلد عضو فى الحلف الأطلسى، لتنتهى قبل أربعة أيام فقط من زيارة رئيس الوزراء الصينى وين جياباو إلى أنقرة، والتى وقع خلالها الرجلان ثمانى اتفاقيات تعاون اقتصادية وتجارية لتعميق "الشراكة الاستراتيجية" بين بلديهما، ورفع حجم التبادل التجارى ثلاث مرات ليصبح نحو ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥. وذكرت صحيفة "صباح" التركية أن الصين مهتمة بالمشاركة فى مشاريع لتطوير المترو، وبناء جسر ثالث فوق مضيق البوسفور، فى حين تدرس تركيا إمكانية تزويد جيشها بصواريخ صينية.

وردا على الخطوة التركية الجريئة والمثيرة فى آن حيال الصين، أعلنت وزارة الدفاع اليونانية يوم السابع من شهر أكتوبر ٢٠١٠ عن قيام أثينا وتل أبيب بتنظيم مناورات عسكرية جوية مشتركة فى غرب بيلوبونيز قبالة جزيرتى كريت وكيثريا، خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ اكتوبر بمشاركة ثمانى مروحيات قتالية. وهى المناورات التى تتم ضمن تدريبات عسكرية مشتركة تحمل اسم "مينواس ٢٠١٠"، كانت قد بدأت فى مايو بجزيرة كريت وأوقفتها أثينا بعد حادثة أسطول الحرية. كما جاءت المناورات اليونانية -الإسرائيلية فى إطار التعاون العسكرى الثنائى الذى بدأ فى عام ١٩٩٤، وكان مقتصرا فقط حتى عام ٢٠٠٨ على مناورات لمواجهة كوارث طبيعية، حتى جرت أول مناورات جوية عسكرية مشتركة عبر مقاتلات فى يونيو ٢٠٠٨ . غير أن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو لأثينا فى أغسطس ٢٠١٠ ومحادثاته مع نظيره اليونانى جورج باباندريو، بهدف "تنشيط" التعاون الثنائى فى قطاعات "الدفاع والأمن" والاقتصاد والسياحة وإدارة الموارد المائية والطاقات المتجددة، قد مهدت لتوسيع مجال التعاون الاستراتيجى بين البلدين، وصولا لتلك المناورات الحالية.

وقبل نهاية نوفمبر ٢٠١٠، عقب زيارة أردوغان للبنان وإطلاقه تصريحات تحذيرية لإسرائيل، مؤداها أن أنقرة لن تقف مكتوفة الأيدى إزاء أى عدوان إسرائيلى جديد على غزة أو لبنان، عبرت وسائل إعلام ومصادر دبلوماسية إسرائيلية عن قلقها من سعى حكومة أردوغان لتغذية التطرف فى المنطقة وفى محيط الأراضى الفلسطينية المحتلة. وكشفت النقاب عن مساع حثيثة تقوم بها حكومة نتنياهو، طيلة الأشهر المنقضية التى أعقبت حادثة أسطول الحرية لتدشين تحالفات استراتيجية جديدة مع بعض دول البلقان، كبلغاريا والجبل الأسود ورومانيا وصربيا ومقدونيا، التى ينتابها قلق من سياسات حكومة العدالة والتنمية فى تركيا، والتى لم تنس وقوعها تحت احتلال عثمانى دام خمسة قرون فيما مضى. وتتطلع حكومة نتنياهو إلى أن يتعدى هذا التحالف والتعاون الإسرائيلى مع تلك الدول العلاقات الاقتصادية والسياحية ليطال التعاون العسكرى، كالمناورات والتدريبات المشتركة، فضلا عن التعاون الاستخباراتى. ومن أبرز تلك الدول اليونان وبلغاريا التى زارها فى أكتوبر ٢٠١٠ رئيس الموساد الإسرائيلى مائير دوغان، حيث أكد البيان المشترك لمباحثاته ورئيس الحكومة البلغارى رضاء الجانبين عن مستوى التعاون الأمنى والاستخباراتى بين بلديهما، واتفقا على إجراء مناورات عسكرية مشتركة فى أجواء بلغاريا وقواعدها.

تقارب اضطرارى :

إذا كان السعى التركى لتوسيع دائرة الأصدقاء والشركاء، بما يتجاوز الفضاء الغربى والإسرائيلى، مرده أزمة الثقة المزمنة والشعور بالغبن اللذين يخيمان على علاقات أنقرة بإسرائيل والغرب وعلى نظرة الأتراك لأولئك الأصدقاء، فعلى العكس يكشف تطلع تل أبيب المتواصل للبحث عن حلفاء جدد خارج محيطها الإقليمى بجلاء عن خصوصية الحالة الإسرائيلية فى النشوء والبقاء، والتى فرضت على الدولة العبرية الدوران فى فلك البحث الأبدى والدءوب عن علاقات طبيعية مع حلفاء أو شركاء، تحايلا على إشكالية القصور الوجودى العالق بها، والناجم عن سياج القطيعة المفروض عليها من جيرانها، منذ

Scanned by CamScanner

مخاضها العسير والمأساوى قبل نيف وستة عقود خلت من الزمن.

وبرغم تباين دوافع كل منهما لمسلك كهذا، تطل برأسها تحديات عديدة أمام مساعى تل أبيب وأنقرة للاستعاضة عن علاقاتهما بأخرى بديلة. فمن جهة، لا تزال تحول دون أى تقارب صينى تركى عقبات عديدة، أولاها: تواضع مكاسب أنقرة المتوقعة من تقارب كهذا، مقارنة بمغانمها من علاقاتها الاستراتيجية مع الغرب وإسرائيل كما لم تخل علاقات بكين بأنقرة من توتر فى السنوات الأخيرة بسبب ملف الإيجور وهو شعب ينحدر من أصول تركية، ويتحدث التركية، وشهدت المناطق التى يسكنها فى إقليم شينجيانج الصينى عام ٢٠٠٩ صدامات بين مئات من أفراده والأمن الصينى، وصفها أردوغان "بحرب إبادة"، مما جعل الصين تطالب تركيا باعتذار. وقد اعترض متظاهرون إيجوريون بتركيا، التى تحظى قضيتهم بدعم منظمات قومية وإسلامية فيها، على زيارة جياباو لأنقرة، مندِّدين بأسلوب تعامل بلاده معهم فى شينجيانج.

وبالنسبة لإسرائيل واليونان ودول البلقان، فثمة تحديات عديدة تحول دون اعتبار تلك الدول بديلا مناسبا عن تركيا فى الاستراتيجية الإسرائيلية. لعل أبرزها تضاؤل العائد الاقتصادى المتوقع من التجارة ومبيعات السلاح الإسرائيلية لهذه الدول، فى ظل اعتماد تلك الأخيرة الكبير على الواردات المدنية والعسكرية، الأوروبية والأمريكية، فضلا عن تواضع العائد الجيواستراتيجى من التعاون العسكرى بين تل أبيب وهذه الدول، على خلفية ضيق المجال الجوى الخاص بها وبعده عن إيران والدول العربية، مقارنة بنظيره التركى، علاوة على تقلص فرص الدعم السياسى والدعائى المتوقع لإسرائيل من هذه الدول، فى ضوء مواقف بعضها - كاليونان مثلا - المعروفة من الصراع العربى - الإسرائيلى، والتى تميل فى غالبيتها لدعم الحقوق العربية. إضافة إلى ارتباط هذه الدول الشديد أيضا بالاتحاد الأوروبى أكثر من واشنطن، على نحو ربما يحد من قدرة الأخيرة على ممارسة الضغوط عليها، وحملها على التجاوب مع المطالب الإسرائيلية، مثلما هو الحال نوعا ما بالنسبة لتركيا.

تهدئة :

يبدو أن تكلفة تصعيد التوتر مع تل أبيب، أو حتى الإبقاء عليه، ستكبد حكومة أردوغان الكثير فى الداخل والخارج. ففى حين ترى أوساط مهمة داخل تركيا، كالجيش والأجنحة العلمانية المستغربة، فى هذا التوجه العدائى حيال إسرائيل تهديدا لمصالح تركيا، يبقى التأثير السلبى لهذا التوجه التركى حيال إسرائيل فى العلاقات التركية - الأمريكية عامل ضغط لا يحتمل على حكومة أردوغان.

فتحت وطأة الضغط الأمريكى، تنامت مظاهر التهدئة التركية أمام إسرائيل. ففى حوار له مع صحيفة بريطانية مطلع يوليو ٢٠١٠، أكد الرئيس التركى عبد الله جول أن بلاده لا يمكن أن تتخلى عن علاقاتها مع الغرب، ولا يمكن أن تولى ظهرها له. وفى مؤتمر برلمانات الدول الإسلامية بدمشق مطلع يوليو ٢٠١٠، رفض رئيس وفد تركيا البند رقم ١٤ فى البيان الختامى، والذى طالب الدول الإسلامية بقطع العلاقات مع إسرائيل، ومنع التطبيع معها، والذى وضع بمساع من قبل رئيس البرلمان الإيرانى على لاريجانى، ورئيس مجلس الشعب السورى محمود الأبرش. كما أكد أردوغان غير مرة أن الشروط التى وضعتها أنقرة على إسرائيل تفوق طاقات وقدرات حكومة نتنياهو.

وفى يوم ١٣ نوفمبر ٢٠١٠، أكد الرئيس التركى عبد الله جول أن مشكلة تركيا فى علاقاتها مع إسرائيل لا تتمثل فى الشعب الإسرائيلى، وإنما فى حكومته وسياساتها. وشدد جول على أن الأزمة مع إسرائيل يجب ألا تقلق اليهود فى تركيا، لأنهم جميعا مواطنون فى هذا البلد.

وعقب تسريبات ويكيليكس الأخيرة التى أشارت إلى أن تركيا حظرت تملك اليونانيين والإسرائيليين لأراض فى تركيا والسماح لإيران وسوريا بذلك، وبعد أن اتهم نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم فى تركيا، حسين جليك، تل أبيب بالوقوف وراء تسريب تلك الوثائق، بغية تكثيف الضغوط على أنقرة، مستشهدا بإعلان نتنياهو فى مستهل عملية التسريب أن بلاده لن تتأثر بمكنونات تلك الوثائق - سعت أنقرة لتهدئة الأجواء وتفادى حدوث أزمة دبلوماسية جديدة بين البلدين. حيث أكد وزير الخارجية التركى أن بلاده لا تعتبر إسرائيل مصدر تهديد لاستقرارها. وأوضح أوغلو أنه لا يوجد ما يؤكد إصدار مجلس الأمن القومى التركى أى تقارير أو وثائق تنص على منع الإسرائيليين من تملك الأراضى فى تركيا، لأنها تشكل خطرا على أمن تركيا.

كذلك، وجدت حكومة أردوغان فى الحرائق التى اجتاحت شمال إسرائيل أخيرا، وأودت بحياة العشرات فى ظل عجز وسائل الدفاع المدنى الإسرائيلية عن التعامل معها، فرصة مناسبة لتخفيف حدة التوتر مع تل أبيب، ومواربة الباب لإعادة الدفء لعلاقاتهما، ومن ثم أرسل أردوغان طائرتين متخصصتين فى مجال الإطفاء للمساهمة فى إطفاء هذه الحرائق، وسط ترحيب رسمى وشعبى إسرائيلى، وذهول عربى وإسلامى، رد عليه أردوغان بأنه فعل ذلك من منطلق إنسانى وإسلامى.

وقد كان لتلك الخطوة الأخيرة من قبل أردوغان وقع مهم فيما يتصل بمساعى تذويب الجليد بين الجانبين. فبعدما اتصل رئيس الوزراء الإسرائيلى نتنياهو بنظيره التركى أردوغان ليشكره عليها - فى أول اتصال لنتنياهو مع أردوغان منذ الحرب على قطاع غزة قبل ٢٣ شهرا، وهجوم الجيش الإسرائيلى على قافلة سفن أسطول الحرية - أفادت مصادر إسرائيلية وتركية بأنه تم عقد اجتماع بين فريدون سينيرلى

أوغلو، نائب وزير الخارجية التركى، ويوسف تشيخانوفر، عضو لجنة التحقيق الأممية فى قضية أسطول الحرية من الجانب الإسرائيلى فى جنيف، بعدها بساعات، فى محاولة لتصفية الخلافات التى خيمت على العلاقات بين البلدين خلال العامين الأخيرين. وتوقع دبلوماسيون أتراك وإسرائيليون أن توجد إسرائيل صيغة مناسبة لاعتذار إنسانى لأسر الضحايا التسعة الذين استشهدوا فى الهجوم الإسرائيلى على أسطول الحرية وتعويضهم ماديا، على أن تعيد تركيا فى المقابل سفيرها إلى تل أبيب، وتوافق على تعيين سفير إسرائيلى جديد فى أنقرة.

وتأسيسا على ذلك، يمكن الادعاء بأن كلا من تركيا وإسرائيل لا تزالان غير قادرتين بعد على الاستغناء كلية، وبتكلفة يمكن احتمالها عن بعضهما بعضا، على الأقل فى المدى المنظور. وهو ما يجعل من مساعى كلا الطرفين لتجديد التوتر العارض القائم بينهما، أو البحث عن أصدقاء آخرين، أو حلفاء بدلاء مجرد محاولات محسوبة لاستعراض القوة، وإظهار القدرة على الاستغناء الوهمى، والصمود المرحلى، بغية إقناع كل منهما للآخر بأن لا سبيل أمامه للتخلى عن الآخر، مهما تداعت الأزمات، وتجددت التوترات، وتوطدت العلاقات مع شركاء جدد على الساحتين الإقليمية والدولية.

الدور السياسى للمهاجرين الروس فى إسرائيل

■ هبة جمال الدين *

كشفت الانتخابات الإسرائيلية التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٩ عن قوة صاعدة داخل الساحة السياسية بإسرائيل، ألا وهى المهاجرون الروس، فقد حصل حزب" إسرائيل بيتنا" لأول مرة فى تاريخه على ١٦ مقعد ليحتل المكانة الثالثة داخل إسرائيل، بعد كاديما والليكود وقبل حزب العمل. ويثير هذا تساؤلات مهمة حول أسباب هذا الصعود، ودلالاته على مسار التسوية والمعسكر اليسارى المعتدل نسبيا داخل إسرائيل، وما إذا كان الدور السياسى للمهاجرين الروس سيستمر فى التصاعد حتى يحكم الروس إسرائيل أم لا.

تطور الدور السياسى للمهاجرين الروس بإسرائيل :

مرت المشاركة السياسية لليهود الروس بمرحلتين:

* الأولى: تبدأ من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٢، واتسمت بانكفاء الروس على ذواتهم، فهى فترة اتسمت بالسكون شبه التام للمهاجرين الجدد.

* الثانية: تبدأ من عام ١٩٩٢ حتى الآن، ولعب فيها المهاجرون الروس دورا واضحا، فخرجوا من حالة الانكفاء على الذات ليشاركوا فى الحياة السياسية. وبدأت هذه المرحلة بمشاركة الروس فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٢، فقد صوت ٦٠٪ من المهاجرين الروس لصالح معسكر اليسار لحزبى العمل وميرتس. وكانت هذه الانتخابات بمثابة شرارة البدء للمهاجرين الروس للانغماس فى الحياة السياسية بإسرائيل.

إلا أنه تنبغى الإشارة إلى أن هذه النسبة التى حصل عليها معسكر اليسار لم تكن مؤشرا على توجه الروس ناحية معسكر اليسار بإسرائيل. ويوضح الجدول رقم (١) النسب التى حصلت عليها الأحزاب الروسية من عام ١٩٩٦ حتى انتخابات عام ٢٠٠٩.

وكما يتضح من الجدول، استمر صعود الأحزاب الروسية، منذ أن تم تأسيس حزب بعاليا عام ١٩٩٦، حتى حصلت على نسبة ١٣,٣٣٪ من إجمالى مقاعد الكنيست الإسرائيلى، الأمر الذى يطرح تساؤلا مهما حول أسباب التأييد المستمر لأحزاب المهاجرين الروس داخل الساحة الحزبية بإسرائيل.

أسباب شعبية أحزاب المهاجرين الروس :

نجحت هذه المؤسسات الروسية (الأحزاب الروسية بإسرائيل) فى أن تكون مؤسسات سياسية تتمتع بقدر كبير من المؤسسية، وتتسم قادتها ونخبتها بمهارات القيادة السياسية، وتوحيد صفوفها وتماسك أحزابها ومؤسساتها وتحقيق استقلالها، حتى استطاعت أن تتكيف مع المتغيرات الطارئة والمحيطة بها، وذلك عبر استقطابها لدماء وعناصر جديدة، كان لها الفضل فى زيادة قدرة هذه الأحزاب على مواجهة التغيرات والتقلبات الخارجية.

فقد استطاع الروس الاستفادة من أعدادهم داخل المجتمع الإسرائيلى، وما يتمتعون به من كفاءات عبر بلورتها فى تكوين أحزاب سياسية إثنية(٢). فقد حصلت هذه الأحزاب على تأييد إثنى لها من قبل الروس داخل إسرائيل. وقد استمر هذا التأييد على مدى ١٠ سنوات منذ بداية ظهورها. فديمومة هذا التأييد ترجع لعدة أسباب، يمكن تصنيف أبرزها فى ثلاث مجموعات ثقافية وإثنية :

(*) ماجستير علوم سياسية، باحثة بمركز معلومات مجلس الوزراء .

جدول رقم (١)

نسبة أحزاب المهاجرين الروس في الكنيست

(١٩٩٦ – ٢٠٠٩)

الانتخابات	حزب يعاليا	حزب بيتنا	الإجمالي	النسبة من مقاعد الكنيست
١٩٩٦	٧	–	٧	٥,٨ %
١٩٩٩	٦	٣	٩	٧,٥ %
٢٠٠٣	٢	٨ (مع حزب الاتحاد القومي)	١٠	٨,٣ %
٢٠٠٦	–	١١	١١	٩,١٦ %
٢٠٠٩	–	١٦	١٦	١٣,٣٣%
الإجمالي	١٥	٣٨	٥٣	٤٤,٠٩ %

المصدر:

Wikipedia: The Free Encyclopedia, Yisrael Ba -Aliyah, http//en wikipedia. org/ wiki/ Israel Ba.Aliyah accessed on 24/4/2008

ومسعود أحمد اغبارية الانتخابات الإسرائيلية العامة، آذار ٢٠٠٦: التطورات والنتائج والأبعاد"، قضايا إسرائيلية، العدد ١٢، ٢٠٠٦، صـ٢١

أولا- الأسباب الثقافية والإثنية :

يتمسك المهاجرون الروس بالثقافة الروسية، وقد انعكس ذلك فى عدة مظاهر كتمسكهم بلغتهم الروسية، واعتمادهم على وسائل إعلام خاصة بهم يتم إصدارها باللغة الروسية كالصحف والجرائد والمجلات (٥٢ صحيفة باللغة الروسية) كجريدة الأخبار، وجريدة أخبار الأسبوع، وجريدة بلدن، وجريدة ٢٤ ساعة، وجريدة الصدى، ومجلة ألف، هذا بالإضافة إلى مسارح ومطاعم وحوانيت للطعام الروسى، وقناة تليفزيونية خاصة، وقاعات أفراح، ومكتبات(٣). فالمهاجرون من الروس ملتزمون بشدة بالاستمرارية الثقافية الروسية ويتوقون للاحتفاظ بها، بل ويشعرون بأنها أسمى وأرقى من الثقافة الإسرائيلية. ففى دراسة أجريت لاستطلاع رأى المهاجرين الروس داخل إسرائيل حول محددات هويتهم الثقافية، أعرب ٦٢٪ عن قناعتهم بأن الثقافة الروسية أعلى شأنا من الثقافة الإسرائيلية، وكانت نسبة من يعتنق الثقافة الإسرائيلية من المهاجرين الروس لا تتجاوز ٦٪(٤).

ويمكن تفسير سهولة ويسر استمرار الثقافة الروسية لدى المهاجرين الروس بأن هؤلاء المهاجرين هم أكبر جماعة إثنية فى إسرائيل من حيث بلد المنشأ، حيث تواصل المهاجرون الجدد من الروس مع الإسرائيليين القدامى أصحاب الأصل الروسى. يضاف إلى ذلك برجماتية المهاجرين الروس الذين وصلوا إلى إسرائيل فى حقبة التسعينيات، حيث كانت هجرتهم لأسباب مصلحية وليست أيديولوجية. بمعنى آخر، لم تكن هجرتهم لإيمانهم وولعهم بالفكر الصهيونى، وإنما كانت هجرتهم لأسباب أخرى كخوف هؤلاء المهاجرين على مستقبل أطفالهم بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وعدم ثقتهم فى مستقبل الأوضاع عقب سقوط الاتحاد السوفيتى والوضع فى روسيا عقب الانهيار، علاوة على الرغبة فى العيش فى مستوى اقتصادى أفضل(٥). ومن ثم، يتضح أن المصلحة كانت أعلى من الأيديولوجية، هذا بالإضافة إلى الدور الذى لعبته العلاقات الدبلوماسية النشطة بين إسرائيل والعديد من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، حيث يسرت استمرار الروابط الثقافية والاجتماعية ببلادهم الأصلية. وقد أدرك المهاجرون الروس أن "الإثنية" مصدر للقوة، ويمكن استثمارها فى ظل الهيكل الاجتماعى والثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع الإسرائيلى(٦). من هنا، فشلت سياسة الاستيعاب التى حاولت إسرائيل اتباعها فى مواجهة موجات الهجرة الروسية فى حقبة التسعينيات، وكان المقابل هو تعامل المجتمع الإسرائيلى لهذه الثقافة الروسية.

ونتيجة لتقبل المجتمع الإسرائيلى للثقافة الروسية التى جلبها الروس إلى إسرائيل معهم، أدى ذلك إلى الاعتراف بشرعية تنظيمهم السياسى، مما مكن الأحزاب الروسية من العمل على الساحة البرلمانية. ومن ثم، استطاع الروس دعم أحزابهم الروسية بشكل جارف. والدليل على ذلك أنه فى النصف الثانى من التسعينيات، عكست نتائج الانتخابات البرلمانية، حسب المناطق الإحصائية، تمتع الأحزاب الروسية بدعم ٦٠٪ من أصوات

الجمهور الروسى الصالحة. كذلك، مكنت السمات الثقافية التى يحملها المهاجرون الروس الأحزاب الروسية، التى تمثلهم وتعكس فى طياتها تلك الثقافة، من زيادة قدرتهم على التواصل مع الفئة المسيطرة والحاكمة بإسرائيل، خاصة أن جذور النخبة المؤسسة للدولة الإسرائيلية تعود إلى روسيا.

وإلى جانب القاسم الثقافى المشترك الذى يجمع فكر تلك الأحزاب، يوجد التوجه العدائى للمهاجرين الروس والأشكناز ضد المجموعات الشرقية خاصة العرب، وقد انعكس ذلك فى برامج تلك الأحزاب. فعلى الرغم من أن موجات الهجرة الروسية ليست جميعها من اليهود، بالإضافة إلى أنها لم تكن لأسباب أيديولوجية، فإن المهاجرين الروس يحملون العداء لليهود الشرقيين، باعتبارهم من الجنس الأشكنازى الأرقى داخل إسرائيل، ومن العرب بشكل خاص. ويمكن تفسير ذلك لجهلهم بحقيقة الصراع وانتهاز القادة الصهاينة لهذا الجهل وتحريضهم ضد العرب، علاوة على إدراك قادتهم -أى قادة المهاجرين الروس- أن كراهية العرب هى إحدى بطاقات الدخول إلى الإجماع القومى الإسرائيلى. بمعنى آخر، استطاع قادتهم استغلال ما يمتازون به من برجماتية فى إدراك حقيقة العداء الإسرائيلى للعرب الذى سيمكنهم من الحصول على القبول اليهودى الإسرائيلى لهؤلاء المهاجرين، لذلك لم يتهاونوا فى عدائهم للعرب(٧).

تجدر الإشارة إلى أنه رغم تقبل إسرائيل للثقافة الروسية وإضفاء الشرعية على تنظيمات هؤلاء المهاجرين، فإن المهاجرين الروس لا يزالون يعاملون ضمن المنظومة العنصرية داخل المجتمع الإسرائيلى، باعتبارهم روسا وليسوا إسرائيليين، هذا بالنسبة لنظرة غيرهم من اليهود لهم داخل إسرائيل. ويعلق بعض الروس على هذا قائلين "نحن نعيش روسا -داخل إسرائيل- ونموت إسرائيليين"، وذلك تعقيبا على وضعهم داخل إسرائيل، خاصة عقب حادث الانفجار الذى قام به فلسطينى فى تل أبيب أمام ملهى روسى عام ٢٠٠١. فهم يعاملون داخل المجتمع باعتبارهم روسا ينعتون بذلك، بل ويعاقبهم البعض على ذلك، وعندما يموتون ينعتون بالإسرائيليين(٨).

ثانيا- نجاح الروس فى جذب مؤيدين :

لعب النظام الإثنى القومى داخل إسرائيل دورا مهما فى تحفيز المهاجرين الروس على التعبئة الإثنية، حيث دفع الهيكل السياسى الإسرائيلى القائم بالأساس على الإثنية القومية لتركيز جهودهم وتعظيم مردود مشاركتهم السياسية، ليتمتعوا بثقل سياسى مواز للأحزاب السياسية المتزمتة القائمة على أساس تعبئة جماعية كحزب المفدال حزب شاس. من هنا، جاء قرار تنظيم المهاجرين الروس لأحزاب سياسية، فكونوا حزب "إسرائيل بعاليا" بزعامة نتان شرانسكى، ثم حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان. يعكس تكوين هذه الأحزاب استراتيجية تعبوية براجماتية تهدف إلى تعزيز مكانة المهاجرين الروس، وزيادة القنوات المتاحة أمامهم للوصول إلى الموارد القومية بالدولة(٩).

وقد استطاعت هذه الأحزاب الحصول على شعبية قوية بمرور الوقت داخل الساحة الحزبية بإسرائيل، نظرا لما تتمتع به من قوة نخبتها السياسية ومؤسسيتها الحزبية. من هنا، ساعد هذا بشدة على زيادة قدرة هذه الأحزاب على جذب مؤيديها.

ثالثا- تعامل الأحزاب الكبيرة مع المهاجرين الروس:

كان لضعف الخطاب الأيديولوجى للأحزاب الصهيونية دور مهم فى تراجع تأييد الروس لها، حيث افتقدت هذه الأحزاب أيديولوجية سياسية قوية تمكنها من التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها الخارجية منها والداخلية، فى ظل استقطاب أفكار جديدة. فقد انغلقت على ذاتها، واتسمت بالتفكك وعدم الاستقرار والضعف والوهن، وانخفاض درجة مؤسسيتها التى أعاقتها عن الاستمرار والحفاظ على موقعها فى ظل المتغيرات المختلفة. وركزت الأحزاب الصهيونية فى تصريحات رؤسائها فى الانتخابات تركيزا منقطع النظير على "الهوية اليهودية"، وقد ظهر ذلك بشدة عام ٢٠٠٦، سواء كانت تلك الأحزاب دينية أو علمانية أو كلتيهما، مما يعطى ميزات لليهود على حساب غيرهم، مما يعكس توجها عنصريا، خاصة فى ظل عدم اعتناق عدد ليس بالكثير من المهاجرين الروس اليهودية"(١٠).

هناك مقولة شائعة بأن المهاجرين الروس يدعمون القائد القوى الذى يستطيع تحقيق مآربهم(١١). وهو ما اتضح بشدة فى انتخابات ٢٠٠٦، فقد شعر قطاع عريض من المهاجرين من الروس بأن الحزبين الكبيرين داخل إسرائيل ليس بهما القائد القوى الذى سيدافع عن مصالحهم ويسعى لتحقيقها. وكان ذلك ردا على ما أطلقوه من تصريحات حول عمير بيرتس -زعيم حزب العمل آنذاك- حيث وصفته بعض صحفهم بأنه ستالين الروس صاحب الشارب السميك، ووصفته صحف أخرى بأنه مغربى فاشل وجاهل باللغة الإنجليزية، وترجم هذا انصرافهم عن تأييد حزب العمل الذى يترأسه(١٢). كذلك الحال بالنسبة لحزب الليكود. فبعد غياب شارون عن حزبه الليكود ثم كاديما، رأى الروس أنه ليس أمامهم مفر سوى التصويت لمرشح من داخلهم، خاصة أن نتنياهو، زعيم الليكود بعد شاورن، قد هدم الاقتصاد الإسرائيلى فى فترة ولايته. كما يرون أن شارون وأولمرت قد ابتعدا عنه، على الرغم من رؤية البعض أن الروس يميلون نحو المركز -الذى يمثله كاديما- فإنهم ابتعدوا عنه بعد مرض شارون، بسبب أنهم رأوا أن ما يشعرون به تجاه شارون هو التبعية وليس المحبة(١٣).

من ناحية أخرى، تشعر القاعدة السياسية للروس باستهانة كبيرة من قبل حزبى الليكود والعمل بقدرتهم وقوتهم. ومن ثم، يدفعهم هذا إلى الالتفاف حول "إسرائيل بعاليا" قبل عام ٢٠٠٣، و"إسرائيل بيتنا"، وقد اتضح ذلك بشدة فى انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، رأى قطاع عريض فى أوساط المهاجرين الروس أن طرد شارون لليبرمان زعيم حزب بيتنا من حكومة ٢٠٠٥ إهانة كبيرة لهم على حد تعبيرهم: "مهما كانت أخطاؤه فهو يمثل مصالح المهاجرين الروس"(١٤).

التوجه الأيديولوجى اليمينى لأحزاب المهاجرين الروس :

١- حزب إسرائيل بعاليا :

بدأ حزب "إسرائيل بعاليا" كحزب وسطى ثم انتهج وجهة الصقور(١٥)، أو بمعنى آخر، صنف كحزب فى خانة الوسط مع الميل نحو اليمين، ثم انتهج وجهة يمنية واضحة. فقد اعترف الحزب بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إلا أنه ربط مواصلة تطبيقها بتنفيذ الفلسطينيين لكامل التزاماتهم، أى بوجود نظام فلسطينى ملتزم بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وفقا لوجهة نظر الحزب. وكذلك، شدد الحزب على حق الشعب اليهودى فى كل أرض إسرائيل، وعلى أن القدس هى العاصمة الموحدة لإسرائيل، مما يعكس الخط اليمينى الذى يبتعد عن معسكر اليسار ويسار الوسط داخل إسرائيل. ويظهر هذا

التناقض بشدة فى البرنامج الاقتصادى الذى أعلنه الحزب، فالحزب التزم بتطور اقتصاد سوق تنافسى، وإنهاء الاحتكارات داخل الاقتصاد الإسرائيلى، واتباع سياسة الخصخصة، فقد وضع الحزب نفسه فى القطب اليمينى للطيف الاقتصادى والاجتماعى(١٦).

وتظهر النزعة التعصبية القومية الصهيونية داخل حزب "إسرائيل بعاليا" للمهاجرين برفعه شعار "الكرامة والأمن"، حيث عكس هذا الشعار الرغبة فى تحقيق وضع معيشى أفضل للعرق الروسى بإسرائيل، مما يعكس بدوره نزعة التعصب العرقى الصهيونى(١٧).

٢- حزب إسرائيل بيتنا :

اتخذ حزب "إسرائيل بيتنا" خطا يمينيا بصورة صارخة، فقد تبنى عددا من الأهداف والأطر الأيديولوجية بصرف النظر عن حال الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى من عدمه. فعلى سبيل المثال، يرى الحزب أنه يجب تحديد الحدود الدائمة لدولة إسرائيل، على أن تأخذ فى الاعتبار الأبعاد التاريخية والأمنية والديموغرافية والجغرافية لها، وأن أية اتفاقية سلام مستقبلية يجب أن تؤكد الصفات اليهودية والصهيونية والديمقراطية لدولة إسرائيل، وتشتمل على اعتراف بالحدود الدائمة بواسطة المجتمع الدولى، خاصة دول جيران إسرائيل وفلسطين. أى أن الحزب يرغب فى تحقيق ما يسمى بأرض إسرائيل الكبرى، مع الاحتفاظ بالتطبيع. بل وما يزيد هذا الأمر سوءا أنه يسفه الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى إلى مجرد فرصة فى تحقيق تحسن للمستوى الاقتصادى للفلسطينيين. حيث يرى الحزب أنه قبل البدء فى المفاوضات بين الطرف الفلسطينى والإسرائيلى، لابد من تأكيد الأمن لدولة إسرائيل، وتحقيق تحسين اقتصادى حقيقى للفلسطينيين. فهذا يعد أمرا حيويا، وذلك قبل البدء فى المفاوضات للتوصل إلى اتفاق دائم، لأن الحزب يرى أن أية محاولة لفرض اتفاقية للسلام قبل التأمين ضد الاختراقات الإرهابية، خاصة قذائف صواريخ القسام، ستعد محاولة فاشلة. بل ويضيف أن الاتفاقات الدائمة يجب أن تستند على مبادئ تبادل الأرض والسكان، أى يهدف إلى ترحيل عرب ٤٨ إلى مناطق السلطة الفلسطينية. ويرى الحزب "أنه ليس من العدل أن نخلق دولة فلسطينية تستبعد اليهود، بينما تكون إسرائيل بها قوميتان"(١٨). كذلك، يرى الحزب أن القدس هى العاصمة الأبدية لإسرائيل، ولن تسمح إسرائيل بمطلب عودة اللاجئين، فهذه قضية حتمية وليست مطروحة للتفاوض.

وعلى سبيل المثال، جاء مقتل رحبعام زئيفى -وزير سياحة سابق تم قتله بسبب تطرفه- ليحول ليبرمان، زعيم الحزب، إلى زعيم يمينى متطرف ليكسب ثقة المهاجرين الروس وتعاطفهم معه، مستغلا غضبهم على ما حل بزئيفى. فقد دعا إلى حسم الصراع عسكريا مع الفلسطينيين فى الضفة الغربية والقطاع، ودعا عرب ٤٨ للإعلان عن ولائهم للطابع اليهودى للدولة(١٩).

وتتضح يمينية الحزب بصورة أكثر قوة فى التطبيق الفعلى لتلك المبادئ والأطر. فعلى سبيل المثال، عندما تم عقد مفاوضات أنابوليس بين أولمرت وأبو مازن، أعلن ليبرمان انسحاب حزبه من الائتلاف الحكومى مع أولمرت، معلنا أن "الحزب اليمينى لن يتسامح مع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية حول القضايا المحورية للصراع". مضيفا "أنه إذا كان يجب أن تكون هناك مفاوضات، فيجب أن تكون حول نقل وترحيل عرب إسرائيل لمناطق الحكم الفلسطينى"(٢٠). حيث يؤمن ليبرمان بأن الحل الدبلوماسى للقضية الفلسطينية ليس هو الطريق لإنهاء الصراع، فالحل هو الأسلوب الاقتصادى عبر إقامة مشروعات استثمارية فى الأراضى التابعة للسلطة الفلسطينية.

ويرى أيضا أن "مبدأ الأرض مقابل السلام هو مبدأ خاطئ ومضلل. ففى أفضل الأحوال، يقود إلى نهاية مميتة"(٢١). ومن ثم يظهر مدى التناقض الشديد بين ما يؤمن به الحزب وينادى به، وبين ما يؤمن به معسكر اليسار المعتدل نسبيا داخل إسرائيل، الذى يرى إمكانية الحلول الوسط والحل الإقليمى والتسوية السلمية. ويظهر ذلك جليا أيضا بالنسبة لموقف الحزبين من عرب ٤٨. فحزب العمل، على الرغم من التناقضات الشديدة فى تعامله مع عرب ٤٨ كما سبق الذكر، فإنه كان يستند على عرب ٤٨ كمخزون استراتيجى له فى الانتخابات، ويحاول أن يلبى احتياجاتهم كما يدعى. أما "إسرائيل بيتنا" وليبرمان، فيناديان بطرد عرب ٤٨ وترحليهم إلى الأرض التابعة للسلطة، بل وحتى يتحقق هذا الحلم يتبنيان خطا أيديولوجيا متطرفا فى التعامل مع الأعضاء العرب فى الكنيست. فقد ردد ليبرمان كثيرا تساؤلا حول ولاء الأحزاب الإسرائيلية، وأعضاء الكنيست العرب لإسرائيل، بل قدم أكثر من مرة مقترح قانون يهدف إلى طرد عرب ٤٨ من الكنيست، إذا لو لم يعبروا عن وطنيتهم.

كذلك الحال بالنسبة للأجندة الاقتصادية، فيؤمن الحزب مثل حزب بعاليا بمبادئ اقتصاد السوق، وبأهمية تطبيق مبادئ الخصخصة التى دمرت بدورها الكيبوتز والموشاف والهستدروت، وهى التنظيمات التى كان يستند عليها حزب العمل فى الحصول على تأييد له.

ومن هنا، يمكن القول إن حزب بيتنا حزب يمينى متطرف يبعد كثيرا عن التوجه المعتدل المنادى للتسوية السياسية (معسكر اليسار)، فهو أكثر تطرفا من حزب بعاليا، إلا أنهما فى النهاية حزبان يمينيان متطرفان. ومن ثم، فوجود مثل هذين الحزبين فى الساحة السياسة يمثل بدوره عاملا تهديدا كبيرا لمعسكر اليسار ككل ولزعيم حزب العمل، ويزداد الأمر سوءا حينما يدخل أى من الحزبين الائتلاف الحكومى الحاكم.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى تنامى دور هذه الأحزاب داخل الساحة الحزبية بإسرائيل، والدليل هو حصول "إسرائيل بيتنا" على المقعد فى انتخابات ٢٠٠٦ وفى انتخابات ٢٠٠٩. فإن حزب "إسرائيل بعاليا" قد تراجع لأسباب ترجع له هو وليس للمعسكر ككل. فعلى سبيل المثال، فإن الحزب منذ دخوله الحكومة ١٩٩٦ لم يدفع بقضية حقوق المهاجرين، كما فعل بالنسبة لقضية الأمن والأرض. كذلك، لم ينتقد استمرار انهيار نظام التعليم، ولم يتعامل بنجاح مع القطاع العريض من المحتالين الروس الذين ادعوا بأنهم يهود، واستخدموا العلاقات الأسرية ليحصلوا على دعم المهاجرين والمواطنة، حيث كان يستجيب لطلباتهم، رغم عدم أحقيتهم فيها، لأنهم ليسوا يهودا، وغيرها من الأسباب التى تعود إلى ضعف الحزب، وليس ضعف المعسكر ككل(٢٢).

جدول رقم (٢)

تصويت المهاجرين الروس للأحزاب غير الروسية

(١٩٩٦ – ٢٠٠٣)

الحزب / الانتخابات	حزب العمل	حزب الليكود	الأحزاب الدينية	أحزاب أخرى		
١٩٩٦	٢ %	٢٦ % ليكود وموليدت	١٣%			
١٩٩٩	٧,٧ %	١٣,٥%		٤,٩ % موليدت	٧,٣ % ميرتس	٧,٦ % شينوي
٢٠٠٣	٤ % (لكل من حزب العمل وحزب ميرتس)	٢٦ %		١٩% شينوي		

المصدر: أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل.. تحدي الهيمنة الأشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٥، ص ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٩ .

التوجه السياسى للمهاجرين الروس :

إن المتتبع لنتائج الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٩، كذلك انتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١، سيلاحظ التوجه اليمينى لجمهور المهاجرين الروس. ويوضح الجدول التالى رقم (٢) النسب التى حصلت عليها الأحزاب الإسرائيلية فى الانتخابات البرلمانية من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٣ من أصوات المهاجرين الروس.

يظهر من الجدول التأييد القوى للروس لحزب الليكود اليمينى، وتأييدهم الطفيف لحزب العمل صاحب الرؤية اليسارية. أما فى انتخابات ٢٠٠٦، فقد حصل حزب "بيتنا" على ١١ مقعدا فى الكنيست. وفى انتخابات ٢٠٠٩، حصل على ١٦ مقعدا، مما فسره البعض بأن ذلك يرجع بسبب تصويت الروس لهذا الحزب الصهيونى الذى يمثلهم. كذلك الحال بالنسبة لانتخابات رئاسة الوزراء بإسرائيل، فالمتتبع يرى التوجه اليمينى للجمهور الروسى تجاه معسكر اليمين بقيادة الليكود.

مستقبل أحزاب المهاجرين الروس :

هناك توجهان، أحدهما يرى ثبات معدل التصويت والقوة التصويتية لأحزاب المهاجرين الروس فى إسرائيل، لأن التصويت لها يعتمد على اعتبارات إثنية بالأساس. وحدث فى الآونة الأخيرة استقرار فى حجم الهجرة الروسية القادمة إلى إسرائيل، فمكانة هذه الأحزاب ستظل فى المرتبة الثالثة أو الرابعة، وذلك لأن هذا هو الوزن الديموغرافى للسكان والناخبين فى إسرائيل(٢٣). إلا أن هناك اتجاها آخر، يرى أن النخبة ذات الأصول الروسية فى العقود القليلة القادمة من المحتمل أن تكون هى النخبة الحاكمة فى إسرائيل، وذلك نظرا لفقدان الأشكناز بريق مكانتهم. أما السفارديم، فهم أبعد ما يكونون فى هذا الموقع، نظرا للسياق التمييزى للمجتمع الإسرائيلى.

بالإضافة إلى أنه على الرغم من تطرف ليبرمان المعروف، فإنه من وقت لآخر يبدى مواقف أقل تطرفا، فبدأ يقبل بفكرة تبادل الأراضى، والدليل انضمامه إلى الائتلاف الحكومى برئاسة أولمرت عام ٢٠٠٦، الذى وضع على أولوياته تطبيق خطة فك الارتباط. من هنا، يظهر أن ليبرمان قبل بما لم يقبل به الليكود، فإنه رفض "أنابوليس" وخرج على أثرها من الحكومة الائتلافية، وذلك كشكل من أشكال يمينيته(٢٤). فضلا عن أن أحزاب المهاجرين الروس هى أحزاب سياسية قوية تتمتع بقيادات سياسية قادرة على جذب المريدين والمؤيدين لها، ولديها مهارات قيادية حقيقية يأتى على رأسها ليبرمان، علاوة على تقديمها برنامجا سياسيا يتفاعل مع المشكلات الحياتية لناخبيهم. ومن ثم، فى ظل قوة هذه الأحزاب، مقابل ضعف الأحزاب التقليدية فى إسرائيل، من المتوقع زيادة نفوذها فى الفترة القادمة. وقد تتحقق نبوءة ماجد الحاج ويتولون هم حكم إسرائيل، خاصة فى ظل النجاح المتتالى لإسرائيل بيتنا، والذى تتوج بحصوله على المرتبة الثالثة داخل إسرائيل فى انتخابات ٢٠٠٩(٢٥). ومن ثم، قد يمثل ذلك مؤشرا على صعود هذا المعسكر، وزيادة قوته داخل الحياة السياسية بإسرائيل.

الهوامش :

(١) عماد جاد، انتخابات الكنيست السابعة عشرة، فى عماد جاد (محرر)، انتخابات الكنيست السابعة عشرة: تقدم معسكر الوسط، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦، ص٥٢.

(٢) أسعد غانم، الهامشيون فى إسرائيل .. تحدى الهيمنة الأشكنازية، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥، ص٣٣٨.

(٣) نظير مجلى، المهاجرون الروس سيسيطرون على إسرائيل، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى:

- www.marmarita.com

(4) www.almustaqbal.com

(٥) نظير مجلى، ، مرجع سابق.

(٦) ماجد الحاج، الشتات الروسى فى إسرائيل، فلسطين: رام الله، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٨، ص ص٢٨٢-٢٨٥.

(٧) المرجع السابق.

(٨) ماجد الحاج، الشتات الروسى فى إسرائيل، ص١٦٣.

(٩) ماجد الحاج، الشتات الروسى فى إسرائيل، ص ص٢٨٢-٢٨٦.

(١٠) أسعد غانم، الهامشيون ..، مرجع سابق، ص٩.

(١١) مسعود أحمد أغبارية، المشهد السياسى الإسرائيلى، فى جونى منصور (تحرير)، تقرير "مدار" الاستراتيجى ٢٠٠٦: المشهد الإسرائيلى العام، ٢٠٠٥، رام الله، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية (مدار)، أبريل ٢٠٠٦، ص٩٢.

(١٢) ———————، "الانتخابات الإسرائيلية العامة، مارس ٢٠٠٦"، قضايا إسرائيلية، العدد ١٢، ص٣٢.

(١٣) المرجع السابق، ص٣٢.

(١٤) المرجع السابق، ص٣٢.

(15) Wikipedia: The Free Encyclopedia, Yisrael Baaliyah, Op.cit

(١٦) أسعد غانم، الهامشيون فى إسرائيل: تحدى الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص ص٣٢٤-٣٢٥.

(١٧) ———————، المرجع نفسه، ص٣٣٨.

(18) Beytenu Party, Principles for Permanent Agreement, www.beytennu.org./252/1/12/article html/accessed on 4/24/2008.

(١٩) أسعد غانم، مرجع سابق، ص٣٣١.

(20) Muzal, Mualem, Liberman Blasts Arab MKs 'Pulls Party out of Government, www.Haaretz.com/hasen/objects/pages/print Article no.=945299, accessed on 4/24/2008.

(21) Sofer, Ronny, Liberman: Territorial Concession Concept Failed, available at ynet news.com, Ext / comn / Article. ayout / cda Article print preview 1- 2506-1, accessed on 2008/4/24

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Wikipedia: The Free Encyclopedia, Yisrael Baaliyah, Op.cit.

(٢٣) مقابلة مع د. عماد جاد، رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية، ٤ يوليو ٢٠٠٨.

(٢٤) مقابلة مع د. إيمان حمدى، رئيس تحرير مجلة القاهرة للبحوث الاجتماعية وباحثة فى الشئون الإسرائيلية، ١٨ يونيو ٢٠٠٨.

(25) Israeli Ministry of Foreign Affairs, Members of the 18th Knesset, www.Israel.mfa.gov.IL, accessed on 08/12/2009.

دلالات التوتر الحدودى بين الإمارات و السعودية



تعد الحالة الخليجية، ومن ضمنها العلاقات الإماراتية - السعودية، حالة نموذجية للدور المزدوج الذى تلعبه الجغرافيا فى تأثيرها فى العلاقات بين الدول. فثمة من يرى أن وضع التجاور الجغرافى بين مجموعة من الدول، داخل حيز إقليمى معين، يفرض على هذه الدول النزول على مقتضيات التعاون بينها فيما يتعلق بإدارة موارد الإقليم وتلبية الاحتياجات المتبادلة، والتوافق على قواعد معينة حاكمة للسلوك الإقليمى .

وفى المقابل، نجد أن معظم الحروب الناشبة بين الدول تكون إما بسبب خلافات حدودية أو نزاع حول موارد مشتركة، أو بسبب إيواء حركات معارضة فى دولة مجاورة، أو صراع نفوذ وأدوار أو غير ذلك ، مما يحدو بفريق آخر إلى تبنى رؤية صراعية لتأثير عامل الجوار الجغرافى فى العلاقات الدولية.

واقع الأمر، أن الحديث عن حتمية جغرافية فى العلاقات الدولية أمر ينطوى على قدر غير قليل من المجازفة. فالعامل الجغرافى يفعل تأثيره التعاونى والصراعى فى العلاقات بين الدول، وكل له أسبابه ومقتضياته وسياقاته التى تتوافر فيها شروط تحققه .

فيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية - السعودية، فإن حالة الجوار الجغرافى التى تجمعهما كان لها تأثيرها المزدوج فى العلاقات بينهما . فى هذه الورقة، سوف نقوم ببحث الجانب الصراعى فى العلاقات الإماراتية - السعودية، وهو المتعلق بقضية الصراع الحدودى بينهما حول منطقة العيديد، والذى شهد تطورات متلاحقة فى السنوات الماضية، على خلفية رفض الإمارات للوضع الحالى لهذه الحدود، ومطالبتها السعودية بإعادة النظر فى اتفاقية جدة الموقعة بينهما بشأن هذه الحدود عام ١٩٧٤، بحجة أنها تم توقيعها فى ظل ظروف استثنائية. وسيتم ذلك من خلال التعرض لإطار نظرى عام لفهم وتفسير عملية نشوء النزاعات الحدودية فى شبه الجزيرة العربية، وإلقاء الضوء على جذور الصراع حول السيطرة على خور العيديد، والتطورات التى شهدها هذا النزاع بين الإمارات والسعودية، منذ تولى الشيخ خليفة مقاليد الحكم فى الإمارات، والتطرق إلى الدلالات التاريخية والاستراتيجية للصراع بين البلدين حول خور العيديد، ثم الدلالات التى يمكن استخلاصها من إثارة الإمارات لهذا الخلاف الحدودى، وعلاقة ذلك بعملية توازن القوى بين دول منطقة الخليج العربى.

أولا- الإطار العام للخلافات الحدودية فى شبه الجزيرة العربية :

على عكس كثير من دول العالم الثالث، لا يمكن تفسير الخلافات الحدودية بين دول شبه الجزيرة العربية على خلفية عملية تقسيم وترسيم الحدود التى حدثت فى إطار التفاهمات البريطانية - الفرنسية إبان فترة الاستعمار. ويعد استدعاء نموذج "سايكس بيكو" الذى يمتلك صدقية تحليلية وفاعلية تعبوية شديدة فى منطقة المشرق العربى أمرا غير ذى جدوى على الإطلاق فى حالة الدول الخليجية، والتى تعد حالة لها خصوصيتها الشديدة فى هذا الشأن.

يمكن فهم النزاعات الحدودية فى شبه الجزيرة العربية

(*)باحث فى العلوم السياسية.

باعتبارها عملية معقدة ناتجة عن تداخل عدد من الاعتبارات الأنثروبولوجية، والتاريخية، والقانونية، والاقتصادية، والاستراتيجية، على النحو التالى:

- رغم اشتراك شعوب شبه الجزيرة العربية فى اللغة والدين والثقافة والتقاليد والأعراف الاجتماعية، فإن وحدة الانتماء الرئيسية هى القبيلة. ونظرا لطبيعة البيئة الصحراوية لشبه الجزيرة العربية، فقد كان اللااستقرار والترحال الدائم هما السمة الرئيسية لحياة كثير من القبائل على مر الأزمان.

- هذه الهجرات والترحال الدائم، فضلا عن الحروب المتكررة بين القبائل للسيطرة على أماكن وجود المياه والكلأ، جعلت بعض المناطق فى شبه الجزيرة العربية تخضع لسيطرة عدد من القبائل المختلفة لفترات متفاوتة على مر التاريخ، فضلا عن عدم ثبات ولاء بعض القبائل لحاكم بعينه بشكل دائم، مما منح كثيرا من الأطراف المتنازعة اليوم سندا شرعيا للادعاء بامتلاك الحق التاريخى فى السيادة على الأماكن المتنازع عليها(١).

- هذا الوضع الملتبس والعرضى لمفهوم الحدود كان لابد أن يتغير، فتصبح هناك حدود ثابتة. وقد برزت الحاجة إلى ذلك بدافع من عاملين، الأول يتمثل فى ظهور النفط فى مناطق مختلفة من شبه الجزيرة العربية، مما أعلى من شأن وأهمية منطق الحدود وفرض السيادة وإقليمية الدولة، وبشكل لا يحتمل اللبس فى ملكية الأراضى التى تحمل فى جوفها تلك الثروات النفطية. أما العامل الثانى، فهو تطور النظام الدولى، وبروز أهمية الحدود والسيادة كأحد أركان الشخصية القانونية للدولة، فى سبيل الاعتراف بها وقبولها كأحد أعضاء الأسرة الدولية(٢).

- لا تقتصر الأهمية الكبيرة للتوسع الجغرافى وفرض السيادة على البعد الاقتصادى المتعلق بحيازة الموارد الطبيعية كالمياه والثروة النفطية والواحات الخضراء فقط، وإنما للأمر بعد لوجيستى واستراتيجى يتعلق ببناء قوة الدولة أيضا وعلاقات القوى داخل الإقليم ككل، وذلك من زاويتين، الأولى: هى أن عددا من الكيانات السياسية فى شبه الجزيرة العربية ذات رقعة جغرافية ضيقة، وبالتالى يمثل افتقاد أو محدودية العمق الجغرافى مشكلة أمنية مزمنة بالنسبة لتلك الدول، مما يعطى إثارة المشكلات الحدودية - كمسعى للامتداد بالرقعة الجغرافية إلى أقصى مدى ممكن - مبررها الاستراتيجى القوى. الزاوية الثانية التى يظهر من خلالها الوزن الاستراتيجى الكبير لتلك الحدود، تتمثل فى كون معظم تلك الحدود - ونظرا لكون الإقليم يمثل فى مجمله شبه جزيرة - لها بعد بحرى يتصل اتصالا وثيقا بالجوانب اللوجيستية، ونقاط الخنق والاتصال بين الدول الأخرى فى الإقليم، مما ينعكس فى مجمله على عمليات بناء قوة الدولة وتوازنات القوى فى الإقليم بأكمله.

ثانيا- الجذور التاريخية للخلاف الحدودى بين الإمارات والسعودية:

يقع خور "العيديد" فى المنطقة الساحلية الفاصلة بين الإمارات وقطر. ووفقا لاتفاقية جدة للحدود بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، الموقعة فى أغسطس عام ١٩٧٤، فإن خور العيديد ضمن الأراضى التى تخضع لسيادة المملكة العربية السعودية. وقد كان النزاع حول السيادة على هذه المنطقة دائرا منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى أن حسمته اتفاقية جدة المشار إليها. ويستعرض التقرير الجذور التاريخية للصراع حول خور "العيديد"، ومبررات تجديده من خلال المحورين التاليين:

١- الصراع من النشأة إلى التسوية :

تاريخيا، توجد مشكلتان حدوديتان بين الإمارات والسعودية، هما: النزاع حول واحة البريمى بين أبو ظبى والسعودية وعمان، والنزاع حول خور العيديد، وكانت أطرافه أبو ظبى وقطر والسعودية.

يمكن رد جذور النزاع الأخير إلى عام ١٨٣٥، حينما انفصل القبيسات - وهم أحد فروع قبيلة بنى ياس - بقيادة الشيخ خادم بن نهيان عن إمارة أبو ظبى، تهربا من الضرائب التى كان يفرضها عليهم الشيخ خليفة بن شخبوط حاكم الإمارة فى ذلك الوقت. ولكن بعدها بعامين، تمكن الشيخ خليفة مرة أخرى من إخضاع القبيسات وإجبارهم على العودة إلى بلاده. ثم عاد القبيسات لاستيطان العيديد مرة أخرى تحت زعامة الشيخ بطى بن خادم للانفصال عن أبو ظبى بشكل نهائى، وكتب الشيخ بطى إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى أغسطس عام ١٨٦٩ يعلن له أنه تابع لقطر منذ أيام أبيه وجده(٣). وبذلك، تم التأسيس للخلاف الذى سيمتد بعدها لعشرات السنين بين قطر وأبو ظبى، بسبب ذلك الوضع الملتبس للقبيسات ذوى الأصول الظبيانية، بينما هم يعلنون ولاءهم لقطر.

من ناحية أخرى، عندما وصل الأتراك لقطر والإحساء عام ١٨٧١، اعتزم شيخ قطر قاسم بن محمد آل ثان جعل العيديد ضمن حدود بلاده تحت راية الدولة العثمانية. ولسنوات طويلة بعدها، دارت الحروب بين إمارتى قطر وأبو ظبى حول فرض السيطرة على خور العيديد. وكان الصراع فى أحد مستوياته يدور بين بريطانيا والدولة العثمانية لفرض الهيمنة على منطقة الخليج، حيث كان كل منهم يدعم موقف أحد طرفى الصراع الرئيسيين: قطر وأبو ظبى.

بدأ دخول السعودية على خط النزاع تدريجيا، حيث ورد ذكر أمراء آل سعود للمرة الأولى عام ١٨٤٩، حينما أبلغ سلطان بن صقر حاكم الشارقة، ومكتوم بن بطى حاكم دبى - وقد كانا خصمين لحاكم أبو ظبى - زعيم القبيسات أن فيصل بن تركى، أمير نجد، يعتزم إعادة بناء العيديد وتسكين القبيسات فيها، وذلك تشجيعا له على الانفصال مرة أخرى عن أبو ظبى. وفى ٣١ مايو ١٨٨١، كتب شيخ قطر إلى المقيم البريطانى فى الخليج خطابا ذكر فيه "أن منطقة العيديد جزء من شبه جزيرة قطر والتى تتبع الوهابيين"، وكان هذا بمثابة إقرارا منه بمشروعية وجود آل سعود كطرف فى النزاع. وفى ١٩٥٥، أوضح وزير الخارجية السعودى بشكل رسمى للسفير البريطانى فى جدة أن منطقة العيديد تدين بالأمن والاستقرار الذى سادها للمرحوم

الشيخ عبد الله بن جلوى، أمير المنطقة الشرقية وابنه سعود من بعده. غير أن التحول الأبرز فى مسار هذا النزاع يتمثل فى خطاب أرسله الشيخ عبد الله بن قاسم، أمير قطر، وقتها إلى سعود بن عبد الله بن جلوى فى ٢٥ يوليو ١٩٥٥، أقر فيه بتبعية العيديد لأمراء آل سعود(٤). وبهذا الخطاب، تكون قطر قد خرجت رسميا من النزاع حول خور العيديد، وأضحى النزاع منذ ذلك الحين محصورا بين كل من السعودية وإمارة أبو ظبى.

فى عام ١٩٥٥، كانت قد جرت محاولة لحسم الخلاف حول السيادة على واحة البريمى بين السعودية وبريطانيا - باسم كل من مسقط وأبو ظبى - عن طريق التحكيم. وبعد أن فشلت هذه المحاولة، تم إرجاء حسم هذه المسألة إلى حين ترسيم الحدود بشكل نهائى بين أبو ظبى والسعودية.

وفى أغسطس ١٩٧٤، تم توقيع اتفاقية جدة للحدود بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبموجب تلك الاتفاقية، يكون النزاع قد حسم حول واحة البريمى بأن تم توزيع قراها التسع على عمان (ثلاث قرى) وأبو ظبى (ست قرى). وقد أقرت سلطنة عمان فيما بعد عام ١٩٩٠ بهذه الاتفاقية. وفى مقابل ذلك، حصلت السعودية على المنطقة المعروفة باسم "سبخة مطى" الغنية بالنفط و٨٠٪ من حقل الشيبة النفطى، وعلى خور العيديد، فأصبح بذلك لديها منفذ بحرى يفصل أراضى قطر عن الإمارات، وامتلاك ثلاثة أميال بحرية فى المياه الإقليمية المجاورة لهذا المنفذ(٥).

٢- الشيخ خليفة والخلاف حول خور العيديد:

استقر الوضع الحدودى بين الإمارات والسعودية، وفق ما أقرته اتفاقية جدة طوال فترة حكم الشيخ زايد للإمارات. وحينما خلفه ابنه الشيخ خليفة فى رئاسة الدولة، فإنه فى أول زيارة خارجية له منذ توليه الحكم، والتى كانت إلى الرياض فى ديسمبر ٢٠٠٤، كان قد أثار أمر هذه الاتفاقية مع السعوديين، مطالبا بعودة السيادة على خور العيديد إلى الإمارات، الأمر الذى رد عليه السعوديون بأن أبرزوا له اتفاقية جدة التى تحمل بصمة والده، رافضين طرح موضوع الاتفاقية للنقاش. وفى عام ٢٠٠٥، اعترضت السعودية على مشروع إنشاء جسر بحرى، كان من المفترض أن يربط بين أراضى كل من الإمارات وقطر، بحجة أنه يمر فوق مياهها الإقليمية فى خور العيديد، وقد أدى ذلك إلى أزمة فى العلاقات الإماراتية - السعودية(٦). وفى مطلع عام ٢٠٠٦، أصدرت الإمارات فى كتابها السنوى خرائط جديدة يظهر فيها خور العيديد تابعا للمياه الإقليمية الإماراتية، ويظهر كذلك وجود اتصال برى بين الإمارات وقطر، الأمر الذى أدى مجددا إلى أزمة فى العلاقات بين الإمارات والسعودية(٧). وفى أغسطس ٢٠٠٩، أوقفت السعودية دخول المواطنين الإماراتيين إلى أراضيها باستخدام بطاقات الهوية كما هو معمول به، وذلك احتجاجا منها على قيام الإمارات بتغيير خريطتها الجغرافية الموجودة على بطاقات هوية مواطنيها، حيث شملت الخريطة منطقة العيديد ضمن الأراضى الإماراتية(٨). كادت الأزمة بين البلدين تصل مرة أخرى إلى مرحلة حرجة، عندما أطلق زورقان تابعان لقوات حرس الحدود الإماراتية فى شهر مارس ٢٠١٠ النار على زورق سعودى فى خور العيديد، واحتجاز اثنين من أفراد حرس الحدود السعودى(٩). وقد تبع ذلك زيارة قام بها محمد بن زايد آل نهيان، ولى عهد أبو ظبى، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس اللجنة الحدودية المكلفة بالنزاعات الحدودية مع المملكة العربية السعودية، إلى السعودية لبحث الأزمة مع المسئولين السعوديين(١٠). وبذلك، يمكن القول إن المسألة الحدودية ألقت بظلالها الكثيفة على العلاقات الإماراتية - السعودية منذ بداية فترة حكم الشيخ خليفة وحتى الآن، بشكل يجعل هذا الملف من أكثر الملفات التى تحمل خطورة على العلاقات المستقبلية بين البلدين.

ثالثا- الدلالات التاريخية والاستراتيجية للصراع حول خور العيديد:

يبرر الطرف الإماراتى مطالبته بإعادة النظر فى اتفاقية جدة بأن تلك الاتفاقية غير عادلة، لأنها تم توقيعها فى "ظروف استثنائية"، وهو ما يقتضى العودة إلى الفترة التاريخية التى شكلت هذه "الظروف الاستثنائية" فى سبيل فهم أفضل لأبعاد هذا النزاع.

سبق تأسيس الإمارات العربية المتحدة بين الإمارات السبع محاولات لجعل الاتحاد تساعيا، يضم أيضا كلا من قطر والبحرين، وقد كان حامل لواء هذا المشروع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبى وقتها. وقد ووجهت تجربة الاتحاد وقتها بصعوبات جمة، تتمثل فى تلك النابعة من صعوبة خلق التوافق بين الإمارات التسع حول القضايا الرئيسية للاتحاد، ومن ضمنها رئاسة الاتحاد. من جانبها، لم تقف السعودية فى وجه تأسيس هذا الاتحاد، ولكنها كانت تخشى من قيام دولة قوية على حدودها الشرقية. ولذلك، فقد دعمت السعودية رئاسة قطر للاتحاد لتحقيق أحد هدفين، فإما أن تذهب رئاسة الاتحاد لقطر المعروفة بعلاقتها القوية والوطيدة فى ذلك الوقت مع آل سعود، فضلا عن اتباعها للمذهب الوهابى، مما يضمن للسعودية نفوذا قويا، وإما أن يتكفل العداء المستحكم بين البحرين وقطر وإصرار أبو ظبى على الاحتفاظ برئاسة الاتحاد بنسف مشروع الاتحاد بالشكل المطروح بين الإمارات التسع. وقد مرت بعدها أكثر من ثلاث سنوات شهدت العديد من الاجتماعات والمباحثات بين شيوخ الإمارات التسع، حدثت خلالها خلافات عديدة حول الرئاسة والمناصب الرئيسية والقضايا الأمنية والموقف من إيران(١١). وقد انتهت هذه الفترة باستقلال البحرين بعد حصولها على حق تقرير المصير من الأمم المتحدة، وتمسكت قطر ببقائها خارج الاتحاد إلى أن أعلنت استقلالها. وفى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧١، أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة باتحاد باقى الإمارات السبع برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبى، التى صارت هى عاصمة الدولة الجديدة. وقد اعترفت السعودية وقتها بهذه الدولة، غير أنها لم تعترف بحدودها السياسية، نظرا لوجود خلاف حول ترسيم الحدود فى منطقتى البريمى وخور العيديد. من جهته، كان الشيخ زايد يريد ضمان استقرار وترسيخ دعائم الاتحاد الوليد، وكان يدرك مدى خطورة المسألة

الحدودية وتأثيرها فى العلاقات البينية لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية، خاصة فى ظل ظهور النفط بكميات كبيرة فى مناطق الحدود المشتركة. لذلك، فقد أراد الشيخ زايد حسم المسألة الحدودية بأى ثمن، وإغلاق هذا الملف بشكل نهائى. وفى هذا السياق، تم توقيع اتفاقية جدة للحدود فى أغسطس ١٩٧٤، والتى قضت بتبعية خور العيديد للسيادة السعودية، وبذلك لا يكون هناك أى اتصال برى بين أراضى كل من الإمارات وقطر إلا من خلال المرور بالأراضى السعودية، بكل ما يحمله ذلك من مضامين ومعان استراتيجية.

هنا، يشار إلى أنه أثناء التفاعلات والمحاولات التى جرت لجعل الاتحاد تساعيا، والتى سبقت إعلان قيام الإتحاد بين الإمارات السبع، كانت هناك مقولة تنسب إلى الشيخ زايد، فحواها أنه "لا مانع من إقامة الاتحاد بأى عدد ممكن من الإمارات، لأنه متى حدث ذلك، فلا بد أن تنضم باقى الإمارات إلى ذلك الاتحاد، باعتبار أن ذلك يمثل ضرورة وطنية للجميع"(١٢). ويفهم من هذه المقولة أن قيام الاتحاد بين الإمارات السبع ربما لم يكن يمثل نهاية المطاف فى ذهن الشيخ زايد بالنسبة لمشروع الاتحاد التساعى، وأن احتمالات انضمام أى من قطر أو البحرين للاتحاد فيما بعد ربما لم تكن مستبعدة لديه بشكل كلى. ولكن مع توقيع اتفاقية جدة للحدود، تكون السعودية قد قطعت الطريق على إمكانية توسيع الاتحاد مستقبلا بأن فصلت جغرافيا بين أراضى الإمارات وقطر. فى هذا الإطار، يمكن فهم جانب مهم من الموقف السعودى المتشدد فى رفضه للطلب الإماراتى، فهذا السعى الإماراتى لإعادة ترسيم الحدود مع السعودية - والذى ترافق مع تولى الشيخ خليفة الحكم خلفا لوالده - أتى فى وقت كانت تمر فيه العلاقات القطرية - السعودية بحالة من التردى الناتجة عن التضارب والتنافس بين السياسة الخارجية للبلدين، فيما كانت العلاقات الاستراتيجية بين الإمارات وقطر تشهد تناميا ملحوظا، وصل فى عام ٢٠٠٥ إلى حد السعى إلى بناء جسر بحرى يربط أراضى الدولتين عبر خور العيديد. فضلا عن أن الإمارات هى أكبر شريك تجارى لقطر فى منطقة الخليج، فبدا الأمر وكأن (شبح) الاتحاد التساعى لم يمت بشكل نهائى بعد كل هذه السنوات، وإنما يولد فى أشكال مختلفة. فعلى الرغم من أنه من غير الوارد إطلاقا قيام أى شكل من أشكال الوحدة بين الإمارات وقطر بالشكل الذى كان مطروحا فى نهاية الستينيات، فإن السياق الاستراتيجى للعلاقات بين الأطراف الثلاثة - والذى أتت فى ظله المطالبة الإماراتية بعودة خور العيديد لسيادتها، حيث التقارب القطرى - الإماراتى، يرافقه تباعد بين الطرفين وبين السعودية - يعمق من تراكم الخلافات فى أكثر من ملف وأكثر من قضية، ولذا كان لابد أن ذلك يسبب قلقا للسعوديين، فجاء الرفض السعودى الحاسم للتنازل عن هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجى المهم.

رابعا- الدلالات الجيواستراتيجية للخلاف الحدودى:

بعد هذا الاستعراض لأزمة الحدود الإماراتية - السعودية، يمكن لنا أن نضع هذا التوتر الحدودى فى السياق الاستراتيجى الأعم للعلاقات الإماراتية - السعودية، واستخلاص دلالات ذلك بالنسبة لهذه العلاقة على النحو التالى:

أولا - ثمة توجه تحليلى ينظر إلى الصراع فى منطقة الخليج على أنه كان دائما يتوزع عبر ثلاثة مستويات أفقية منفصلة للصراع. المستوى الأعلى هو صراع السيطرة والهيمنة بين القوى العالمية، والذى حسمته فى السابق بريطانيا لصالحها، ثم تسلمت منها الولايات المتحدة راية الهيمنة، بدءا من منتصف القرن الماضى وحتى الآن. والمستوى الوسيط للصراع هو صراع القيادة بين الكيانات الإقليمية المتطورة، وانحصر هذا الصراع بين ثلاث قوى بشكل رئيسى، هى العراق وإيران والسعودية، ولم يستطع أى طرف من الثلاثة حسم هذا الصراع لصالحه. أما المستوى الأدنى، فهو صراع الأدوار بين الكيانات الإقليمية الناشئة، وهى دول الخليج العربية صغيرة الحجم حديثة الاستقلال، والذى كان يمثل الدور الإقليمى بالنسبة لأنظمتها الحاكمة مصدرا رئيسيا للشرعية السياسية.

ثانيا- يرى أصحاب هذا التوجه أن صراع القيادة بين الدول الإقليمية الكبرى الثلاث، كان يظهر بشكل مباشر فى سعى كل من العراق و إيران إلى فرض رؤيتهما الخاصة فى القيادة على الإقليم ورغبة كل منهما فى القيام بدور شرطى المنطقة. وهو ما كان يتجسد إما فى مواجهة مباشرة بينهما، أو فى تدخل أى منهما بشكل مباشر أو غير مباشر فى شئون دول الإقليم الأخرى، وظهور أطماع استعمارية لهما فى بعض أراضى تلك الدول. أما المملكة العربية السعودية، فقد اكتفت بممارسة دور قاعدى يهدف إلى حفظ التوازن فى الإقليم، وعدم حسم المعركة لصالح أى من الطرفين الآخرين، وقد كانت تفعل ذلك من خلال قيادتها المنفردة لمجموعة دول الخليج العربية، وممارستها نفوذا موسعا فى شبه الجزيرة العربية.

ثالثا- هذا التوجه التحليلى لدراسة الصراع فى الخليج له طاقة تحليلية عالية فى تفسير فصول من الصراع فى الخليج لم تعد دائرة، حيث أصبح لهذا الصراع مستويات متداخلة وملامح مختلفة. فمن ناحية، لم يعد العراق اليوم طرفا فى الصراع حول قيادة الإقليم، وذلك بعد خروجه من دائرة التنافس لأجل غير مسمى، إثر الاحتلال الأمريكى له. ومن ناحية ثانية، لم تعد الولايات المتحدة تنافس قوى عالمية فقط حول الهيمنة على منطقة الخليج، وإنما أضحى الصراع اليوم بشكل رئيسى يدور بينها وبين إحدى القوى الإقليمية وهى إيران. ومن ناحية ثالثة، لم تعد الدول العربية الصغيرة فى الخليج مجرد دول حديثة الاستقلال تبحث لها عن مجرد دور صغير لإثبات الوجود ولتعضيد شرعية نظمها الحاكمة، وإنما أصبح لبعضها، بفضل الطفرة النفطية والتحالفات الدولية القوية، سياسات خارجية نشطة ومستقلة تتجاوز نطاق جوارها الجغرافى المباشر، لتغطى منطقة الشرق الأوسط ككل بشكل لا يعطى وزنا كبيرا لمدى تعارض ذلك مع سياسات الدول الكبرى فى الإقليم.

رابعا- فى هذا الإطار، يمكن النظر إلى التنافس الإماراتى - السعودى على أنه يمثل منزلة بين منزلتين. فهذا الصراع ليس حول قيادة الإقليم بأكمله، كما كان حادثا بين العراق وإيران مثلا، وهو كذلك ليس مجرد صراع بين كيانات تبحث لها عن

دور، وإنما يمكن النظر إليه باعتباره – على أقل تقدير – صراعا مع السعودية حول قيادة دول مجلس التعاون. وهو التنافس الذى تجسد بشدة فى إصرار الإمارات على استضافة مقر المصرف المركزى الخليجى ومجلس الاتحاد النقدى، وإعلانها المتكرر عن عدم قبولها استئثار الرياض بجل مؤسسات مجلس التعاون الخليجى، بدءا من مقر المجلس الذى بدأ فى أبو ظبى، وقت تأسيس المجلس، ثم سرعان ما انتقل إلى الرياض، التى تعقد فيها قمم تشاورية للمجلس سنويا بخلاف القمة الرسمية، مرورا بغالب مؤسسات المجلس، وصولا لمقر المصرف المركزى. والنزاع الحدودى بين الدولتين حول الموقع الاستراتيجى لخور العيديد هو أحد فصول هذا الصراع.

خاتمة :

وأخيرا ترى القيادة الإماراتية الحالية أن الإمارات قد انتقلت من مرحلة التأسيس فى عهد الشيخ زايد إلى مرحلة التمكين فى عهد الشيخ خليفة. فقد نما الاقتصاد الإماراتى وتطور، فقطع بذلك شوطا لا بأس به على طريق تجاوز مرحلة الاقتصاد النفطى، وأصبح للإمارات علاقات تعاون عسكرى متعددة مع كثير من الفاعلين الدوليين، مثل روسيا وفرنسا وحلف الناتو١٣ بشكل يمكنها جزئيا من تجاوز الارتهان لعلاقة تحالف ثنائية وحيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح للقيادة الإماراتية طموحات وصلت إلى حد العمل فعليا على حيازة قدرات نووية سلمية، مما أشعل بدوره التنافس الإقليمى فى هذا المجال الحساس والمهم فى بناء القوة الشاملة للدولة، فأعلنت السعودية هى الأخرى عن تطوير برنامج نووى لأغراض سلمية. وقد انعكست كل هذه التغيرات فى القدرات والتوجهات والرؤية الإماراتية على مسألة الحدود. فنجد مثلا أن الإصرار الإماراتى على استعادة جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران، وهو الاحتلال الذى شبهه وزير الخارجية الإماراتى باحتلال إسرائيل لفلسطين،١٤ يماثل الإصرار الإماراتى على تغيير اتفاقية جدة للحدود بينها وبين السعودية، والتى يرى الإماراتيون أنها عكست ظروفا استثنائية غير عادلة لم تعد قائمة اليوم، ورتبت نتائج، آن لها أن تتغير.

الهوامش :

١- منى محمد الحمادى، بريطانيا والأوضاع الإدارية فى الإمارات المتصالحة ١٩٤٧- ١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، ٢٠٠٨، ص٧٢ .

٢- د. فتحى العفيفى ، الخليج العربى: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجى، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٤٢، ٤٦ .

٣- د. فتحى العفيفى، مشكلات الحدود السياسية فى شبه الجزيرة العربية .. دراسة تاريخية سياسية قانونية، المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩١، ٩٢ .

٤- المرجع السابق، ص٩٥، ٩٦ .

٥- المرجع السابق، ص ٢٣٧ .

٦- انظر: السعودية تحتج على جسر يربط بين الإمارات وقطر، على الرابط التالى:

- http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=119542

٧- انظر: جريدة القدس العربى، الإمارات تضم خور العيديد رسميا.. وعلاقاتها مع السعودية نحو التأزم، لندن، ٦ يناير ٢٠٠٦ .

٨- انظر: بطاقات الهوية تثير أزمة حدود بين الإمارات والسعودية ، على الرابط التالى:

- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=292074&pg=1

9- http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=234553

١٠- جريدة الشرق الأوسط، ٦ مايو ٢٠١٠ .

١١- د. فتحى العفيفى، الخليج العربى ....، مرجع سابق، ص ٦٤-٨٠ .

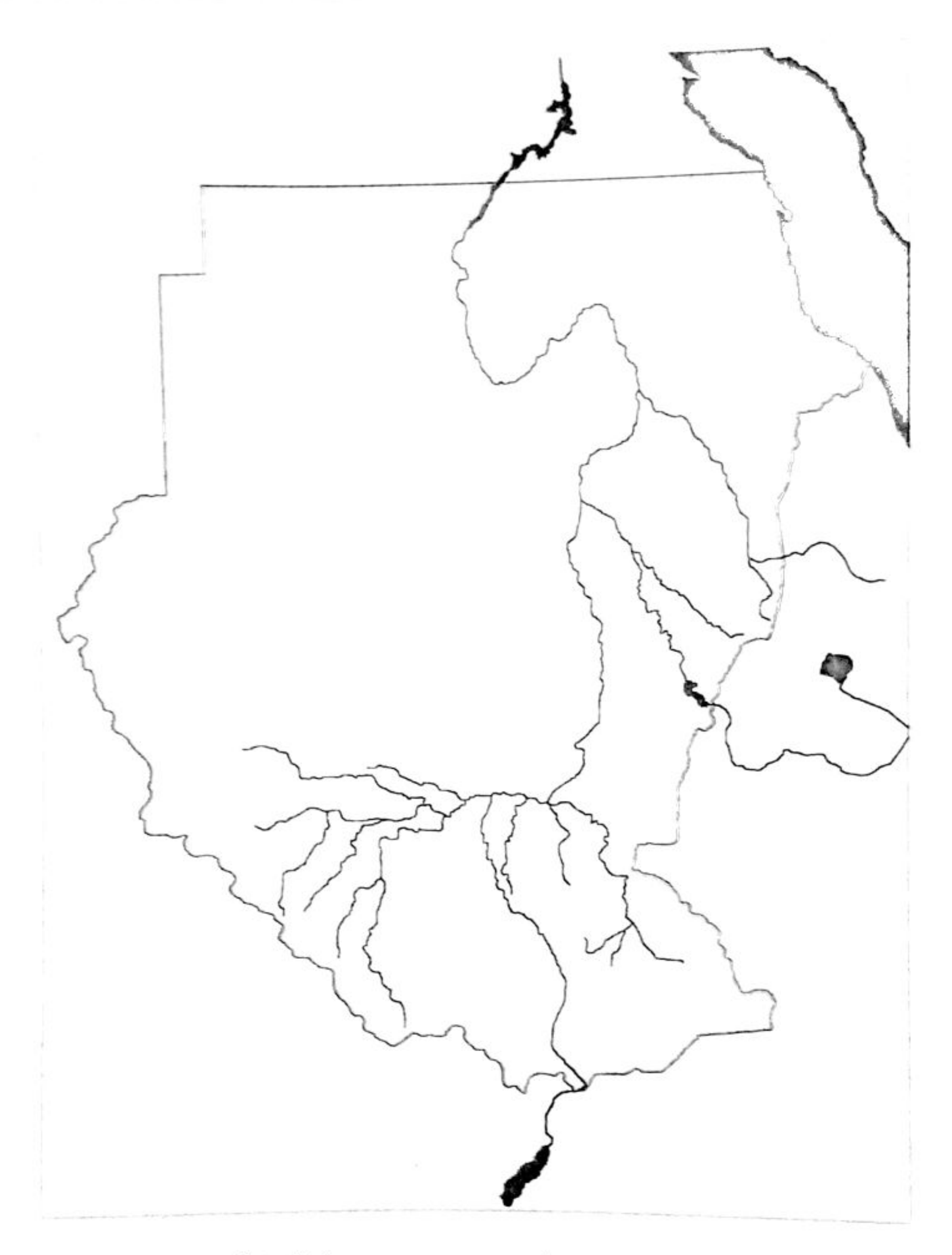
١٢- رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط : هموم الخليج العربى بين ١٩٦٨ ١٩٧١، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٨ .

١٣- د. أحمد إبراهيم محمود، الدفاع المشترك الخليجى .. محدودية التعاون فى ظل التدويل، السياسة الدولية، العدد١٧٢ ابريل ٢٠٠٨ المجلد ٤٣، الأهرام، القاهرة، ص ١٥٦ .

- د. جهاد عودة، الإمارات وجذب وتدوير المتناقضات، جريدة المصرى اليوم، ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ .

١٤- حامد محمود، التوتر الإعلامى بين الإمارات وإيران، ملف الأهرام الاستراتيجى، السنة السادسة عشرة، العدد ١٨٦، يونيو ٢٠١٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص ٦١ .

في الشأن السوداني



- الاستفتاء في جنوب السودان .. الخلافات والتحديات
- دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان
- المشورة الشعبية ومستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب
- التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان

إشراف : هانئ رسلان

الاستفتاء فى جنوب السودان .. الخلافات والتحديات

■ هانئ رسلان *

بعد العديد من المناورات السياسية والخلافات والضغوط المتبادلة، توصل شريكا الحكم فى السودان - حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان - إلى توافق أقر بمقتضاه المجلس الوطنى السودانى فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ قانون الاستفتاء على حق تقرير المصير. توصل الشريكان إلى حلول وسط حول القضايا التى كانت عالقة بينهما، والتى كانت تتمحور بشكل أساسى حول نقطتين تتعلقان بالنسب المئوية اللازمة لإجازة الاستفتاء، واعتبار نتائجه مقبولة ونافذة، سواء من حيث نسبة المشاركين فى الاستفتاء، أو نسبة المصوتين لصالح الانفصال.

كان حزب المؤتمر يرى أن نسبة المشاركين فى التصويت يجب ألا تقل عن ٧٥٪ من عدد المسجلين فى قوائم من يحق لهم التصويت، ثم عاد وقبل بتخفيض هذ النسبة إلى الثلثين، على أساس أن قرار البقاء فى الوحدة أو الانفصال لتكوين دولة جديدة يمثل قرارا مصيريا، الأمر الذى يستدعى وضع الضوابط اللازمة للتاكد من تعبيره عن غالبية شعب جنوب السودان. أما النقطة الثانية، فكان الجدل بشأنها يتمحور حول النسبة المطلوبة لاعتبار خيار الانفصال نافذا. كان المؤتمر الوطنى يرى أن هذه النسبة يجب أن تكون الثلثين، بينما كانت الحركة الشعبية ترى أن هذه الشروط تعجيزية، وأن حزب المؤتمر الوطنى يهدف من خلالها إلى الالتفاف حول حق الجنوبيين فى تقريرمصيرهم طبقا لخياراتهم. وطالبت الحركة بأن يكون الاستفتاء ونتائجه مقبولة وقانونية فى حالة مشاركة خمسين فى المائة من المسجلين، وأن يكون الانفصال قانونيا فى حالة حصول هذا الخيارعلى نسبة خمسين فى المائة زائد واحد .

أهم نصوص قانون الاستفتاء :

جاءت نصوص قانون الاستفتاء فى مجملها أقرب إلى ما كانت تطالب به الحركة الشعبية لتحريرالسودان، خاصة فيما يتعلق باعتبار أى من خيارى الاستفتاء نافذا فى حالة حصوله على نسبة خمسين زائد واحد. كما تم النص على أن تكون مشاركة ٦٠٪ من المسجلين كافية لاعتبار الاستفتاء قانونيا . ويبدو أن تراجع حزب المؤتمر الوطنى عن مواقفه وقبوله لهذه النسب يعود إلى الضغوط التى سبقت إقرار القانون، والمتعلقة باقتراب موعد الانتخابات السودانية التى كان مقررا إجراؤها فى أبريل ٢٠١٠ . وكانت الحركة الشعبية قد دعت آنذاك إلى تكوين ما عرف باسم "تحالف جوبا" من القوى السياسية المعارضة، كما هددت بالنزول إلى الشارع لإحداث تظاهرات واسعة النطاق، تمهيدا لعصيان مدنى هدفه إسقاط النظام. وقد أشارت الكثير من التحليلات إلى عقد صفقة بين شريكى الحكم، تم بمقتضاها إقرار قانون الاستفتاء بصيغة تلبى مطالب الحركة الشعبية، مقابل موافقة الأخيرة على تمرير قانون الأمن الوطنى - الذى كانت ترفضة المعارضة و"تحالف جوبا " - بالنصوص التى يراها حزب المؤتمرالوطنى.

جاء قانون الاستفتاء فى (٦٩) مادة، توزعت فى سبعة فصول، تبدأ بأحكام تمهيدية، وتنتهى بأحكام عامة، وما بينهما فصول تناولت حق تقرير المصير والاستفتاء، ومفوضية الاستفتاء، وتنظيم الاستفتاء وإجراءاته، والممارسات الفاسدة وغير القانونية.

وقد التزم مشروع القانون حد التطابق بالنصوص الواردة فى اتفاقية السلام الشامل، والمضمنة الدستور الانتقالى، خاصة فى جانب تفسير العبارات الواردة فى القانون مثل الاتفاقية، والدستور، والمفوضية، وحكومة جنوب السودان، وخيارات التصويت عند الاستفتاء.

(*) رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

تناولت المادة السابعة من مشروع القانون ما سمته (البيئة الملائمة لممارسة الاستفتاء)، وعددت بعض الشروط التى يجب أن تلتزم بها حكومتا الوحدة الوطنية وجنوب السودان، ومستويات الحكم الأخرى. تتضمن هذه الشروط التأكد من وجود البيئة الأمنية الملائمة لممارسة حق تقرير المصير، وكفالة حرية التعبير لجميع أفراد الشعب السودانى وشعب جنوب السودان بخاصة، والتأكد من وجود حرية التجمع، والتأكد من وجود دول الإيجاد وشركائها، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والأطراف الموقعين كشهود على اتفاقية السلام الشامل، ليكونوا مراقبين للتصويت فى الاستفتاء.

تنظم المواد (٨-٢١) إنشاء وتكوين مفوضية استفتاء جنوب السودان، وشروط عضويتها وأحكام العضوية، واكتسابها وإسقاطها، ومهام المفوضية وسلطاتها واختصاصاتها، وتكوين مكتب استفتاء جنوب السودان بجوبا، وموازنة المفوضية وحساباتها. أما تنظيم الاستفتاء وإجراءاته، فورد فى المواد (٢٢-٢٤) بشأن تكوين اللجان العليا والفرعية للاستفتاء ومراكزه وموظفيها ومهامهم.

وفيما يتعلق بشروط ومواصفات أهلية الناخب للاستفتاء، فقد حصرتها المادة (٢٥)، وأهمها أن يكون الناخب مولودا، فى أو قبل الأول من يناير ١٩٥٦، من أبوين ينتمى كلاهما أو أحدهما إلى أى من المجموعات الأصلية المستوطنة فى جنوب السودان، أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية فى جنوب السودان، أو مقيما إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع، أو يكون أى من الأبوين أو الجدين مقيما إقامة دائمة ومتواصلة دون انقطاع فى جنوب السودان منذ الأول من يناير ١٩٥٦ .

تناولت المادة (٢٧) ضوابط إنشاء مراكز التسجيل والاقتراع وأحكامه داخليا وخارجيا بالتنسيق مع منظمات وتنظيمات أبناء شعب جنوب السودان فى الدولة المعنية والمنظمة الدولية للهجرة، بمشاركة الدولة المضيفة للاجئين أو المهاجرين أو المغتربين من أبناء شعب جنوب السودان. كما حددت المواد (٢٨-٣٢) شروط التسجيل والمشاركة فى الاستفتاء، وكيفية تنظيم سجل الاستفتاء والاعتراض على بيانات السجل، والطعن فى قرارات لجان الاستفتاء، والسجل النهائى للاستفتاء. ونظمت المواد (٣٣- ٣٧) الاقتراع وإجراءاته، وتوزيع مواد الاستفتاء. وتناولت المادة (٣٤) نشر جداول إجراءات الاقتراع، ومواقع مراكزه ومواقيته، وإعاقة الاقتراع وتأجيله. ويخول مشروع القانون رئيس أية لجنة مركز استفتاء - فى حالة وقوع شغب أو عنف أو أى أفعال من شأنها إعاقة سير الاقتراع فى المركز المعنى - تأجيل عملية الاقتراع فورا، وذلك بإعلانه وقف الاقتراع. ونصت المواد (٣٣- ٤٣) على أنه تبدأ إجراءات فرز وعد الأصوات التى تم الإدلاء بها داخل مركز الاستفتاء المعنى فور إعلان رئيس لجنة مركز الاستفتاء قفل باب الاقتراع، فيما يكون للمراقبين وممثلى وسائل الإعلام المعتمدين الحق فى حضور جميع إجراءات الفرز وعد الأصوات.

ولعل أبرز النصوص فى هذا الباب ما صيغته "تكون نتيجة الاستفتاء على الخيار الذى حصل على الأغلبية البسيطة "٥٠٪+١" من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين وهما، إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذى أرسته اتفاقية السلام الشامل، أو الانفصال".

من جهة أخرى، تشير المادة (٦٦) إلى "الالتزام بنتيجة الاستفتاء"، وتورد أنه "يكون الخيار الذى يوافق عليه شعب جنوب السودان بالأغلبية البسيطة عن طريق الاستفتاء، وفقا لأحكام هذا القانون، سلطة أعلى على أى تشريع آخر، ويكون ملزما لجميع أجهزة الدولة والمواطنين كافة فى جنوب السودان وشماله".

وتورد المادة (٦٧) المعنونة "ترتيبات ما بعد الاستفتاء" أنه "فى حالة تصويت شعب جنوب السودان لخيار الوحدة، تطبق الحكومة أحكام المواد ٦٩-١، ١١٨-٢، ١٤٥-١ و٢٢٦-٩ من الدستور. وفى حالة تصويت شعب جنوب السودان لخيار الانفصال، تطبق الحكومة أحكام المواد ٦٩-٢، ١١٨-١، ١٤٥-١، و٢٢٦ من الدستور". فى هذه الحالة، يدخل طرفا اتفاقية السلام الشامل فى مفاوضات بهدف الاتفاق على المسائل الموضوعية لما بعد الاستفتاء - بشهادة المنظمات والدول الموقعة على اتفاقية السلام الشامل - وهذه المسائل هى: الجنسية، العملة، الخدمة العامة، وضع الوحدات المشتركة المدمجة والأمن الوطنى والمخابرات، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأصول والديون، حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره، العقود والبيئة فى حقول النفط، المياه، الملكية، وأية مسائل أخرى يتفق عليها الطرفان.

التحديات التنظيمية والسياسية التى واجهت ترتيب عمليه الاستفتاء :

رغم إقرار قانون الاستفتاء فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ ، فإنه لم يتم الشروع فى إقامة الهياكل والمؤسسات التى نص عليها، إلا فى وقت متأخر. فمن ناحية، استغرقت عملية الانتخابات السودانية وإعلان نتائجها والتفاعلات التى أحاطت بذلك، ثم تشكيل الحكومة الجديدة، وقتا طويلا امتد إلى منتصف عام ٢٠١٠ تقريبا. ثم ووجهت عملية تكوين المفوضية التى سوف تقوم بالإشراف على عملية الاستفتاء بسلسلة من الخلافات بين الطرفين بشأن اختيار رئيس المفوضية وأمينها العام وموظفيها الرئيسيين، وتدبير الميزانية اللازمة لها للقيام بعملها، والتى قدرت ب ٧٠٠ مليون دولا ر. وترتب على هذا التأخير فى تكوين المفوضية تأخر تلقائى فى بدء الإجراءات اللازمة، مثل طبع بطاقات الاستفتاء، والبدء فى عملية تسجيل من يحق لهم التصويت، وإعلان القوائم، وما يتبع ذلك من ترك المهلة الزمنية التى حددها القانون للطعن على هذه القوائم، ومن ثم إعلان الكشوف النهائية، وكذلك تحديد أماكن لجان الاقتراع، وتعيين الموظفين اللازمين(قدر عددهم بنحو خمسة آلاف)، وتدريبهم، وتوفير كل المعدات والأدوات اللوجيستية المطلوبة لقيام الاستفتاء.

ولم تكن الأمور أقل صعوبة على المستوى السياسى، حيث تبادل حزبا المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية الاتهامات بخصوص الاستفتاء ونتائجه. فقد انطلقت التصريحات من بعض قادة الحركة الشعبية بأن حزب المؤتمر يسعى، عبر التحالف مع بعض الفصائل والقوى الجنوبية المعارضة للحركة الشعبية أو المتمردة عليها، إلى إشاعة نوع من عدم الاستقرار الأمنى فى الجنوب، مما يؤدى إلى إعاقة إجراء الاستفتاء، أو تأجيل موعده المقرر فى ٩ يناير ٢٠١٠ إلى موعد آخر. اتسم موقف الحركة بالتشدد إزاء هذا الموعد المقرر، واعتبرته موعدا مقدسا لا يجوز المساس به، ولا يمكن تعديله أو التراجع عنه لأى سبب من الأسباب، بسبب خشيتها فى الأغلب من أن أى تأجيل قد يفتح الباب لتأجيلات أخرى. وقد يدخل الأمر فى متاهة إجرائية، مثل تلك التى آل اليها أمر استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، رغم اختلاف الظروف والأوضاع بين الحالتين.

ولعل هذا السبب هو ما يفسر التصريحات والمواقف الجنوبية التى تتسم بالعصبية والتوتر عند الحديث عن موعد الاستفتاء أو إجراءاته. وأكدت الحركة الشعبية مرات عديدة أنها قد تتجه إلى إعلان الانفصال من جانب واحد (من داخل برلمان إقليم جنوب السودان) فى حالة عدم قيام الاستفتاء فى موعده. ولم يتوقف التهديد المتكرر بهذا الأمر، إلا بعد أن تلقت الحركة استشارة من مؤسسة "مجموعة القانون الدولى العام والسياسات" - وهى منظمة أمريكية غير ربحية متخصصة فى تقديم الاستشارات والمساعدات القانونية المجانية للدول النامية والكيانات الساعية للاستقلال فى الدول التى تشهد نزاعات - أبلغت فيها الحركة الشعبية بأن حالة جنوب السودان لا ينطبق عليها خيار إعلان الاستقلال من جانب واحد. فهذا الخيار ينطبق فى حالة الكيانات التى لا تحظى بموافقة الحكومة المركزية على انفصالها وتحويلها إلى دولة مستقلة. واعتبرت المؤسسة الأمريكية أنه على الرغم من ارتفاع الدعوات المنادية بالوحدة فى شمال السودان، إلا أن الحكومة السودانية ظلت تعلن بشكل متكرر، منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، أنها ستحترم القرار الذى سيتخذه مواطنو الجنوب عند الاستفتاء، مما لا يبرر إعلان الاستقلال من جانب واحد. ولا يكون خيار إعلان الجنوب الاستقلال من جانب واحد قائما، إلا فى حالة إذا أعلنت الخرطوم، بصورة واضحة لا لبس فيها، أنها لن توافق على استقلال الجنوب، أو أعلنت سحب موافقتها فى اتفاقية السلام الشامل على ذلك. ولفتت الاستشارة إلى أنه حتى فى حالة لجوء الخرطوم إلى عرقلة الاستفتاء بأية وسيلة أو تأجيله، أو حتى إنكارها حق الجنوبيين فى إجراء الاستفتاء، فإن ذلك لا يؤدى تلقائيا إلى حق إعلان الاستقلال من جانب واحد. أما فى حالة إنكار الحكومة السودانية لحق الجنوبيين فى الاستقلال، فإن هذا الإعلان يصبح مبررا (انظر جريدة إيلاف السودانية، ٢٧ أغسطس ٢٠١٠) . وخلصت هذه الدراسة إلى أنه ليس من مصلحة الحركة الشعبية أو حكومة الجنوب إثارة شبهات حول موافقة الحكومة المركزية على الاستقلال، حيث إن المجتمع الدولى لا يفضل أن تعلن الكيانات المنشقة الاستقلال بدون موافقة الحكومة المركزية.

من ناحيته، أكد حزب المؤتمر الوطنى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تتيح المناخ الحر والملائم لإجراء الاستفتاء، حيث تقوم بتشجيع المنادين بالانفصال، وتسمح لهم بتسيير المسيرات والتظاهرات فى الجنوب، فى الوقت الذى تضيق فيه على مؤيدى الوحدة، وتحول بينهم وبين التعبير عن رأيهم أو الدعوة إليه. كما أن الحركة بمواقفها الانفصالية تخالف اتفاقية السلام الشامل التى تنص على أن يعمل الطرفان معا على أن تكون الوحدة جاذبة. واتهم حزب المؤتمر الوطنى الحركة بأنها، عبر اتخاذها هذه المواقف، إنما تنفذ أجندات خارجية، وتدفع فواتير الدعم الذى كانت تتلقاه فى المراحل السابقة، وإن ظل يعلن باستمرار عن التزامه بإجراء الاستفتاء فى موعده، خشية من اتهامه بمحاولة التنصل من الوفاء بنصوص اتفاقية نيفاشا. غير أن حزب المؤتمر الوطنى ترك الباب مواربا للتنصل من هذا الالتزام من خلال التأكيد المستمرعلى نقطتين أساسيتين، الأولى أن الحكومة السودانية سوف تعترف بنتائج الاستفتاء إذا كان حرا ونزيها، بمعنى أن الاستفتاء قد يجرى، ولكن عملية الاعتراف بالنتائج شأن آخر يتعلق بالنزاهة. وتتصل النقطة الثانية بالقول إن عملية التأجيل تخضع لرأى وتقويم المفوضية، من حيث اكتمال إجراءات الاستفتاء من عدمها، وبالتالى، فإنها قد تستند فى أى لحظة تريدها إلى عدم اكتمال الإجراءات، وبالتالى ضرورة التأجيل.

المفوضية وإجراءات الاستفتاء :

أعلن البروفيسور محمد إبراهيم خليل، رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان، فى تصريحات صحفية فى مطلع نوفمبر ٢٠١٠ (انظر جريدة الشرق الأوسط، ٤ نوفمبر ٢٠١٠) أن الوقت المتاح أمام المفوضية لإجراء عملها ضيق للغاية. كما قال "إن هناك عراقيل وصعوبات كبيرة فى عمل الاستفتاء، ولكن نحن لدينا مسؤولية وطنية لا بد أن ننجزها ونبذل قصارى جهدنا". وكشف خليل عن أن المفوضية طلبت من مؤسسة الرئاسة دعوة البرلمان لإجراء تعديلات فى قانون الاستفتاء، حتى يتسنى مد فترة الثلاثة أشهر ما بين عملية التسجيل وبدء التصويت، حيث إن البرنامج الموضوع ضيق جدا وينطوى على خرق للقانون، لأنه يتطلب ثلاثة أشهر أخرى من بدء عملية التسجيل الانتخابى إلى عملية الاقتراع.

وقال خليل إن اتفاقيتى السلام والدستور نصتا على انتهاء الفترة الانتقالية فى يوليو ٢٠١٠، وأن تعيين المفوضية كان يفترض أن يتم قبل ثلاث سنوات، ولكنه تأخر لأسباب تتعلق بشريكى الحكم، وترتب على هذا صدور قانون الاستفتاء فى ديسمبر ٢٠٠٩ بدلا من عام ٢٠٠٧، ولم يتم تشكيل المفوضية إلا فى يونيو ٢٠١٠ . وقد واجهت المفوضية مشكلات كثيرة، عندما شرعت فى تعيين الأمين العام، حيث اعترضت الحركة الشعبية على السفير عبد الله الشيخ - الذى سبق له العمل مع مساعد وزير الخارجية الأمريكى السابق جيمس بيكر فى استفتاء الصحراء الغربية - بحكم أنه شمالى، ثم عادت ووافقت على تعيين شمالى آخر هو السفير عثمان النجومى فى هذا المنصب، الأمر الذى أدى إلى ضياع ستة أسابيع كاملة دون عمل .

كما أشار رئيس المفوضية إلى أن المنظمات الدولية تتعامل مع فرع مفوضية الاستفتاء فى جوبا كأنها مفوضية مستقلة عن رئاستها فى الخرطوم.

وفى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٠، أصدرت مفوضية استفتاء جنوب السودان قرارا أعلنت فيه الجدول الزمنى لجميع عمليات الاستفتاء، وحددت بداية الحملة الإعلامية فى السابع من نوفمبر ٢٠١٠، على أن تستمر حتى السابع من يناير ٢٠١١، أى قبل يومين من الاقتراع الذى حددت له التاسع من يناير. وحددت المفوضية تاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٠ موعدا لتسجيل الناخبين، و٦ ديسمبر لنشر السجلات، و١٣ ديسمبر للطعون، و٤ يناير ٢٠١١ لتاريخ نشر السجل النهائى للاستفتاء.

ورغم بدء عملية التسجيل والإعلان عن انتهائها فى الموعد الذى حددته المفوضية، فإن مجموعة من المحامين السودانيين أقامت دعوى عاجلة أمام المحكمة الدستورية العليا، تطالب بالحكم بعدم دستورية إجراء الاستفتاء، استنادا على أن المفوضية خالفت قانون الاستفتاء بشكل صريح، فيما يتعلق بوجوب وجود فترة ثلاثة أشهر تفصل بين موعد إعلان الكشوف وموعد إجراء الاستفتاء، فى حين أن الكشوف لم تعلن إلا فى ٦ ديسمبر، أى قبل الاستفتاء بما يزيد قليلا على شهر واحد. وقد قبلت المحكمة الدستورية الدعوى شكلا، تمهيدا للبت فى موضوع الدعوى. وقد اتهمت الحركة الشعبية حزب المؤتمر بأنه يقف وراء هذه الدعوى من وراء ستار للتشويش على قانونية الاستفتاء.

فى تطور آخر مفاجئ، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ١٥ ديسمبر ٢٠١٠ أن الاستفتاء لن يتم إجراؤه فى ثلاث ولايات جنوبية، هى: الوحدة وجونقلى وبحر الغزال لأسباب أمنية، الأمر الذى أثار التساؤل أيضا عن وضع هذه الولايات وعن إمكانية امتداد ذلك إلى ولايات أخرى.

ومع اقتراب موعد ٩ يناير ٢٠١٠ ، لا يزال قدر كبير من الغموض يحيط بكل الملفات المتعلقة بهذه العملية المفصلية فى تاريخ السودان، بدءا من موعد الاستفتاء نفسه، وهل سيتم فى الموعد المقرر له، أم أنه سوف يتم تأجيله، مرورا بالخطوات الإجرائية الضرورية المطلوبة لإقامة استفتاء يتسم بالحد الأدنى من المصداقية والشرعية، انتهاء بالخلافات التى لم يتم التوصل لتفاهمات حولها، وهى الخلاف حول تبعية منطقة " أبيى"، والاستفتاء الخاص بها، والقضايا العشر المعروفة باسم قضايا ما بعد الاستفتاء، والتى سوف يحدد التوافق عليها من عدمه شكل العلاقة المستقبلية بين دولتى الشمال والجنوب .

الانفصال أمر واقع :

لكى يمكن فهم التفاعلات المتصلة بعملية الاستفتاء على حق تقرير المصير، يجب أن ننطلق من حقيقة مؤداها أن انفصال الجنوب قد أصبح أمرا واقعا من الناحية العملية قبل أن يتم الاستفتاء، حيث إن الحركة الشعبية لتحرير السودان تهيمن بالفعل على الإقليم بشكل كامل على كل الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وهذه الهيمنة قد تمت واستكملت أركانها طبقا لاتفاقية نيفاشا الموقعة فى يناير ٢٠٠٥، والتى منحت هذه الصلاحيات للحركة الشعبية لتحرير السودان. قامت الحركة بدورها باستخدام السنوات الست التى مضت من عمر الاتفاقية فى استكمال بناء أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفى الانغماس فى عملية تسليح وتدريب واسعة النطاق، فأصبح الجيش الشعبى لتحرير السودان يمتلك أسلحة ومدرعات لم تكن متوافرة له من قبل. كما تم استحداث نواة لسلاح الطيران والإعلان عن إنشاء سلاح للبحرية، رغم أن الجنوب يمثل إقليما حبيسا ليس له منافذ على البحر. أما القوات المسلحة السودانية، فقد انسحبت بالكامل من الجنوب تطبيقا لبروتوكول الترتيبات الأمنية فى اتفاقية نيفاشا، ولم يتبق لها سوى تمثيل رمزى فيما يعرف باسم " القوات المشتركة " .

وفى ظل إعلان الحركة الشعبية بشكل صريح ومباشر عن توجهها للانفصال، وأنه لا مجال للحديث عن الوحدة بأى شكل من الأشكال، أصبح من الواضح أنه لم يعد من الممكن بالنسبة للحكومة السودانية فرض أى موقف سياسى أو قانونى على الإقليم الجنوبى. فأى تصرف من هذا القبيل من شأنه أن يخلق تعقيدات سياسية وأمنية هائلة، قد تفضى إلى العودة إلى الحرب الأهلية مرة أخرى، وهو أمر لا ترغبة الحكومة السودانية، ولا تستطيع مواجهة تبعاته السياسية والأمنية. وبالتالى، أصبح الانفصال أمرا واقعا، ولم يعد ينقصه سوى استكمال الشكل القانونى المتمثل فى إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير، الذى تحول طبقا لهذه الأوضاع إلى مجرد آلية شكلية مفرغة من المضمون.

ويمكن القول إن عملية إجراء الاستفتاء قد أصبحت أداة يتم استخدامها من قبل شريكى حكومة الوحدة الوطنية، للحصول على بعض النقاط أو المكاسب، سواء فيما يتعلق بالموقف من قضايا ما بعد الاستفتاء التى لم يتم حلها حتى الآن، أو فى إطار ترتيب الأوضاع والعلاقات المستقبلية على مستوى الإطارين الإقليمى والدولى.

ينصرف ذلك إلى استخدام الخرطوم ورقة الاستفتاء والاعتراف بنتائجه من أجل تحسين موقفها التفاوضى فى المفاوضات الخاصة بالقضايا العالقة، وفى ترتيبات ما بعد الانفصال. فسوف تجد دولة الشمال نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة كثير من معطياتها الدستورية والسياسية والاقتصادية بعد الانفصال، الأمر الذى سوف يجعل الخرطوم فى خضم مواقف وتوازنات جديده تريد أن تتحسب لها. ترتبط هذه التوازنات باستمرار أزمة دارفور، وضغوط الجنائية الدولية، بالإضافة إلى التحديات التى سوف تنجم عن إدارة العلاقة مع الدولة الجنوبية الجديدة التى تفتقد مقومات الدولة. سيؤدى ذلك إلى انكشاف هذه الدولة الجديدة بشكل كبير أمام أدوار إقليمية ودولية لها أجنداتها الخاصة، التى يحتل استهداف استقرار وتماسك دولة الشمال مساحة واضحة لدى بعض منها.

نخلص مما سبق إلى أن الشد والجذب حول موعد الاستفتاء وإجراءاته ما هو إلا تعبير عن التضاغط القائم بين الطرفين، وهو تضاغط حرج ودقيق وحساس، ويتسم بالخطورة، مما يفسر القلق الإقليمى والدولى من تدهور الأوضاع لأسباب غير محسوبة أو خارجة عن السيطرة. يفسر ذلك أيضا الاهتمام الأمريكى المتزايد، والخشية من أن تفقد واشنطن ما استثمرته من جهد ووقت ونفقات طوال عشر سنوات فى هندسة وإعادة صياغة الأوضاع السودانية، حتى تصل بها إلى الوضع الحالى، الذى أصبح جنى الثمار فيه قريبا من متناول اليد. إن تقسيم السودان بين شمال وجنوب هو الخطوة الأولى، تليها خطوات لإعادة تقسيم الشمال، ما لم تكن هناك إجراءات واضحة لوقف هذا المسار، واستراتيجيات جديدة تعمل كترياق للتداعيات المتوقعة .

قضايا ما بعد الاستفتاء :

هناك عشر قضايا منصوص عليها فى قانون الاستفتاء، تعرف باسم قضايا ما بعد الاستفتاء، وكلها قضايا بالغة الأهمية. إلا أن من أكثر هذه القضايا حرجا وحساسية قضية "أبيى" التى ينذر الخلاف حولها بتحولها إلى ما يشبه قضية كشمير بين الهند وباكستان. وقد توافق الطرفان بعد كثير من التطورات على أنه من المستحيل إجراء استفتاء أبيى فى الموعد المقرر له فى ٩ يناير ٢٠١٠، أى فى نفس يوم إجراء استفتاء تقرير المصير. ولذا، فإن حسم موقف أبيى سوف يتأخر إلى فترة لاحقة. ثم أيضا تأجيل حسم قضية ترسيم الحدود، التى كان قد تم الانتهاء من ٨٠٪ منها، وبقيت المناطق الأخرى محل الخلاف عالقة، حيث أصرت الحركة الشعبية على إجراء الاستفتاء لا يرتبط بالانتهاء من ترسيم الحدود التى يجب استئناف التفاوض حولها بعد الاستفتاء. فإذا عجز الطرفان عن الوصول إلى حل، فيمكنهما حينئذ اللجوء إلى التحكيم الدولى. ومن المعروف أن قضايا تبعية بعض حقول البترول المختلف عليها بين الشمال والجنوب ترتبط من الناحية العملية بترسيم الحدود. كما تم تأجيل حسم قضايا أخرى منصوص عليها فى قانون الاستفتاء، وأهمها قضايا الجنسية، والمياه، والديون، والأصول المشتركة، إلى المرحلة الانتقالية التى تبلغ ستة أشهر، والتى تنتهى فى ٩ يوليو ٢٠١٠، وهو الموعد المحدد لإعلان دولة الجنوب ككيان مستقل، إذا اختار الجنوبيون الانفصال كما هو متوقع.

دور التدخلات الخارجية فى أزمة جنوب السودان

■ د. حمدى عبدالرحمن *

يمكن القول إن حالة جنوب السودان وما تطرحه من تدخلات دولية وخارجية واضحة تمثل صورة مصغرة للمشهد الإفريقى العام فى عصر الهيمنة الأمريكية، بيد أنها تضيف مع ذلك ملامح ودلالات أخرى، نظرا لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومى العربى والإسلامى، وبحسبانها نقطة التقاء وتمازج بين عوالم حضارية متعددة: العروبة والإفريقانية والإسلام. إن إنسان السودان -كما يقول حسن مكى -هو "اختزال الإنسان إفريقيا، حيث أصبح السودان مستودعا للأجناس الإفريقية ولغاتها وعاداتها وأديانها وتقاليدها، وانعكس ذلك على الشخصية السودانية التى هى جماع الشخصية الإفريقية العربية، وأصبح السودان بذلك أرض السماحة الاجتماعية والتعايش السياسى والدينى ..".

لقد اتسمت معظم سنوات ما بعد الاستقلال فى السودان بعدم الاستقرار السياسى وانتشار الحروب الأهلية. ولم تتوقف الأعمال العدائية إلا فى الفترة من ١٩٧٢-١٩٨٣، وذلك نتيجة توقيع اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية وحركات التمرد الجنوبية. وخلال فترة الصراع الأولى ١٩٥٥-١٩٧٢، طالبت حركة التمرد الرئيسية، أنيانيا، والتى تعنى سم الثعبان، بالحكم الذاتى للجنوب، ومعارضة سياسات الأسلمة والتعريب التى انتهجتها الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال(١).

ويلاحظ أن الدعوة لتحرير جنوب السودان قد اتخذت أبعادا سياسية وعسكرية مهمة فى مواجهة السياسات الحكومية، وهو ما أفضى إلى تأسيس أحزاب وحركات سياسية جنوبية متعددة مثل الاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى (سانو)، وجبهة تحرير أزانيا (ألف)، وهى فصيل منشق عن حزب سانو، وحزب الوحدة السودانى، ورابطة السودان الجنوبى التى تأسست فى لندن بتمويل من بعض رجال الأعمال البريطانيين، وأخيرا حركة تحرير جنوب السودان، وهى الجناح العسكرى لحركة أنيانيا(٢).

واندلعت أحداث المرحلة الثانية من الصراع فى جنوب السودان عام ١٩٨٣ بعد قيام الرئيس جعفر النميرى بإعلان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على عموم السودان. أفضى ذلك إلى تنامى مشاعر الوطنية المعادية فى أنحاء الجنوب ومناطق جبال النوبة، الأمر الذى قاد إلى تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون جارانج. ولا يخفى أن الصراع فى هذه المرحلة كان أشد قسوة، حيث خلف وراءه ملايين القتلى والنازحين والمشردين. وقد ظل هدف تحرير الجنوب من هيمنة الشمال هدفا قائما فى المرحلة الثانية من عمر الحرب الأهلية فى جنوب السودان.

وقد دأبت أطراف الصراع الأساسية فى جنوب السودان على كسب دعم وتأييد الأطراف والقوى الخارجية بغية تحقيق مصالحها وأهدافها النهائية. وعليه، فإننا نحاول فى هذا المقال توضيح وبلورة العمليات والسياسات التى أفضت إلى تدويل الحرب الأهلية فى الجنوب من خلال إبراز الأدوار والسياسات الخارجية الفاعلة فى مسار الصراع ومآلاته.

أولا- حقيقة الصراع فى جنوب السودان :

لفهم حقيقة الصراع فى جنوب السودان، سواء فى مرحلته الأولى أو الثانية، نشير إلى عدد من الاعتبارات المهمة، أولها: أن معظم الأدبيات التى تناولت الحرب فى جنوب السودان -ولا تزال- تضفى عليه بعدا أيديولوجيا وسياسيا. فكثيرا ما يتم تصويره فى إطار ثنائيات جامدة كالانقسام بين العروبة والإفريقية، أو بين الإسلام والمسيحية، أو بين الشمال والجنوب وهكذا. وفى هذا السياق، يقول أحد الباحثين: "إن حرب السودان عادة ما توصف بأنها صدام بين الشمال العربى المسلم والجنوب الإفريقى الأسود ذى الاعتقاد المسيحى والوثنى"(٣). أما المفكر الجنوبى السودانى فرنسيس دنق، فإنه يؤكد فى كتابه عن حروب الرؤى، أهمية العوامل الدينية والإثنية فى تشكيل الصراعات المختلفة التى شهدها المجتمع السودانى(٤). ثانيا: ثمة مجموعة

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

من العوامل التاريخية تشكل مدخلا مهما لفهم الصراع وتطوره ومآله فى الجنوب، ولعل أبرزها المكونات الثقافية والحضارية التى شكلت المجتمع السودانى قبل الاحتلال البريطانى، بالإضافة إلى السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحديدا والتى جعلت منه منطقة معزولة يحظر على الشماليين الوصول إليها إلا بإذن مسبق. أى أن السياسة البريطانية التى كانت تقوم عموما على الحكم غير المباشر كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال، وربما أنها كانت تفكر فى ضم هذا الكيان الجنوبى الهش إلى أوغندا أو الحبشة. أما الاعتبار الثالث، فإنه يشير إلى فشل مشروع الدولة الوطنية فى السودان بعد الاستقلال وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومى بين مختلف مكونات الجسد الاجتماعى، وذلك من خلال تأكيد تقاليد المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، وعدم انتهاج سياسات التهميش أو الإقصاء لأى طرف من الأطراف. وهكذا، فإن حالة عدم الاستقرار السياسى، وخضوع السودان لحكم العسكريين لفترات طويلة، وانتشار الفساد، وغياب المساءلة والمحاسبة، كلها عوامل مهمة فى تفسير الحرب الأهلية فى الجنوب. ومن جهة رابعة، فإنه لا يخفى أهمية العوامل الاقتصادية وتقسيم الثروة والموارد. يتضح ذلك بجلاء من تطور مشروع قناة جونجلى والنظر إليه من قبل الجنوبيين على أنهم سوف يحرمون من مواردهم الطبيعية لصالح الشمال. كما أن اكتشاف النفط فى الجنوب أضاف بعدا مهما لفهم الصراع. وأخيرا، يبقى المتغير الخارجى فى دعم أطراف الصراع والتدخل فى تفاعلاته المختلفة، وكذلك التحكم فى آليات تسويته، ليشكل المتغير الأهم فى دراسة حالة الحرب الأهلية فى الجنوب السودانى.

ثانيا- مواقف وتدخلات الأطراف الدولية :

يلاحظ أن الموقف العربى، ممثلا فى الجامعة العربية، والإسلامى، ممثلا فى منظمة المؤتمر الإسلامى، لم يكن فاعلا فى تطورات حرب الجنوب السودانى. فالدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع المبادرة المصرية - الليبية لتسوية الصراع فى السودان. وفى المقابل، فإنها ساندت جهود منظمة الإيجاد، أى أنها فضلت الحل الإفريقى على الحل العربى. كما أن الدول العربية لم تمارس أى دور حقيقى فى التوصل لاتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، والذى أنهى الحرب الأهلية فى الجنوب.

١- موقف دول الجوار الإفريقى :

لا يمكن إغفال الدور الذى قامت به دول الجوار الجغرافى فى الحرب الأهلية فى السودان على مدى سنوات طويلة. فتشاد وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية سمحت لإسرائيل بإقامة مراكز عسكرية فى أراضيها لتدريب مقاتلى حركة أنيانيا الانفصالية فى السودان. وقد عانت بعض هذه البلدان المجاورة، لا سيما إثيوبيا وكينيا والكونغو الديمقراطية، من الحروب الأهلية الداخلية، ووجود دعوات مطالبة بحق تقرير المصير أو الانفصال. ولم تمثل مسألة انتشار الأصولية الإسلامية فى السودان مصدر خوف لدول الجوار فقط، بل مثلت أيضا مصدر اهتمام بالنسبة للإسرائيليين الذين قاموا بتدريب بعض اللاجئين السودانيين فى دول الجوار الإفريقية. ويلاحظ أن مصر وليبيا من دول الجوار العربى فى الشمال هما اللتان قدمتا المساعدة العسكرية والمالية للسودان، بينما كانت إثيوبيا تدعم حركات تحرير السودان(٥).

وحينما اشتعلت الحرب الأهلية مرة أخرى فى السودان بعد عام ١٩٨٣، بعد إعلان النميرى تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، أصبح الحال كما كان عليه فى المرحلة الأولى، حيث ساندت البلدان المجاورة قوات التمرد فى الجنوب السودانى. ومثلت كل من إريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا مصدر الدعم العسكرى واللوجيستى الرئيسى لحركة وجيش تحرير السودان. ويبدو أن مصر، وهى حليف استراتيجى للسودان، قد تحول موقفها ولو بحذر شديد لصالح الجيش الشعبى لتحرير السودان. وربما يعزى ذلك التحول فى الموقف المصرى إلى الخوف من انتشار الأصولية الإسلامية عبر السودان. فمصر تخوض حربا داخلية غير معلنة ضد الأصوليين. كما أن محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ قد أدت إلى تفاقم العلاقات المتوترة بالفعل بين إثيوبيا والسودان من جهة، وبين السودان ومصر من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص العلاقات السودانية مع دول الجوار الإفريقى على النحو التالى. أولا، شكلت المخاوف من قيام السودان بزعزعة الاستقرار فى هذه الدول عاملا مهما فى أذهان مخططى سياستها الخارجية. فانتشار الأصولية الإسلامية فى المنطقة يعتبر القوة الدافعة الرئيسية وراء سلوك السياسة الخارجية فى المنطقة. ثانيا، العمل على احتواء السودان والتحكم فى سلوكه الخارجى أصبح عنصرا مهما فى سياسات جيرانه، فرادى أو مجتمعين. ثالثا، حظيت مسألة تقرير المصير للجنوب بدعم دول الجوار الإفريقى للسودان. وهكذا، فإن دعم حركات التحرير العاملة فى السودان، من ناحية، وفى البلدان المجاورة من ناحية أخرى، أصبح أسلوب العمل السائد فى المنطقة، وهو ما أدى إلى استمرار ودعم هذه الحركات. وعليه، فإن الفهم الواضح والشامل لمستوى تدويل الحرب والصراعات فى السودان لا يمكن له أن يكتمل بمعزل عن فهم التدخلات الخارجية الأخرى.

٢- المواقف الدولية :

إذا كانت مرحلة التكالب الاستعمارى على إفريقيا يؤرخ لها بانعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤- ١٨٨٥، والذى أعطى القوى الأوروبية الكبرى حق تقسيم إفريقيا فيما بينها، فإن التكالب الجديد على استغلال خيرات إفريقيا واستعمارها تحت رداء آخر بدأت تتضح معالمه بعد نهاية الحرب الباردة. و قد اتخذ هذا الصراع من أجل النفوذ والسيطرة أبعادا جديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وارتداء عصر العولمة الأمريكية رداء العسكرة والأمن على صعيد عالمى(٦). وقد برز الدور الأمريكى فى إفريقيا عموما وفى السودان خصوصا، وهو ما أدى إلى تراجع دور القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وبريطانيا. ويبدو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد بديل آخر لنفط الخليج العربى، حيث تشير بعض المصادر الأمريكية إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ ستحصل الولايات المتحدة على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا، وهو ما يجعل الولايات المتحدة حريصة على تأمين مصادر الطاقة من خارج منطقة الشرق الأوسط المضطربة. بالإضافة إلى ذلك، يمثل السودان نقطة ارتكاز محورية فيما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب فى منطقة شرق إفريقيا وساحل الصحراء الكبرى، وهو ما يتضح من الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى جيبوتى، أو فى إرسال قوات خاصة للتدريب والتأهيل للجيوش الإفريقية، كما هو الحال فيما يعرف باسم مبادرة دول الساحل الإفريقى.

بيد أن ظهور الصين والهند وبعض القوى الآسيوية الفاعلة على الساحة السودانية قد أضفى على الصراع الدولى فى السودان بعدا جديدا. فالصين، على سبيل المثال، لها مصالح

نفطية واقتصادية واسعة فى السودان وإفريقيا، وهو ما يبرر توفيرها للدعم العسكرى و اللوجيستى لكثير من النظم الإفريقية، بل واتخاذها موقفا مناهضا للغرب فى كثير من القضايا الإفريقية التى تعرض على المحافل الدولية.

أ- الموقف الأمريكى تجاه السودان :

منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩ وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابى، والسودان يمثل دولة عاصية وفقا للرؤية الأمريكية. وقد عمد الخطاب السياسى الأمريكى إلى تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ فى السودان، تستند على ثلاثة مزاعم أساسية(٧):

* انتهاك حقوق الإنسان، حيث تطرح قضايا الرق والإكراه القسرى على اعتناق دين معين، أى غياب الحرية الدينية.

* اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب بحسبانها توفر مأوى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

* حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم فى تقرير المصير.

ومافتئت الإدارة الأمريكية تصور السودان على أنه دولة عاصية، وهو ما استلزم تبنى سياسة العزل والاحتواء ضدها. ففى عام ١٩٩٣، تم تصنيف السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب. وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول الغربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان فى السودان. وفى أكتوبر ١٩٩٧، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان. وقد ازدادت العلاقات بين البلدين تعقيدا عقب الهجوم على السفارتين الأمريكيتين فى كل من نيروبى ودار السلام، حيث قامت واشنطن بشن هجوم صاروخى على مصنع الشفاء للأدوية البيطرية فى الخرطوم.

ومع ذلك، يمكن تفهم التحرك الأمريكى فى مواجهة السودان من خلال اعتبارات ثلاثة على النحو التالى:

الاعتبار الأول: يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية، ولاسيما تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس الأمريكى، بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الأنجليكانية التى تحاول إضفاء الطابع الدينى على الصراعات الدائرة فى كل أنحاء السودان. ولعل مناقشات الكونجرس بشأن الرق وعمليات الخطف والاغتصاب والقتل الجماعى فى مناطق الجنوب وتلال الانجسنا وجبال النوبة تعبر فى جوهرها عن الانحياز الأمريكى الواضح لتقارير المنظمات غير الحكومية والبعثات التبشيرية. وبالفعل، أصدر الكونجرس فى الأول من يوليو عام ١٩٩٩ قرارا يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد أو التستر عليها واختطاف المواطنين لهذا الغرض.

الاعتبار الثانى يشير إلى موقع السودان فى الحرب الأمريكية على الإرهاب. إذ ركزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقى، حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية فى جيبوتى. وتستطيع هذه القوات الانتشار فى الدول المجاورة. بيد أن التفكير الاستراتيجى الأمريكى قد وسع أخيرا من الاعتبارات الأمنية لتشمل منطقة الساحل الإفريقى الكبرى وغرب إفريقيا، حيث توجد تهديدات من جانب بعض الجماعات الإسلامية المتشددة فى دول هذه المنطقة. وطبقا لهذا التصور الجديد، تقوم الولايات المتحدة بتوفير الدعم والتدريب لقوات إفريقية محلية، حيث بدأت بأربع دول هى مالى وموريتانيا وتشاد والنيجر. وقد تم تخصيص ميزانية مقدارها (١٢٥) مليون دولار أمريكى لهذا الغرض.

أما الاعتبار الثالث، فيشير يشير إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى السودان، إذ يشكل حوض النيل بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية ركيزة أساسية للوجود الأمريكى. وفى عالم التكنولوجيا و"السوفت وير"، تصبح الثروة المعدنية الهائلة التى يتربع عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب) والغرب الإفريقى عموما مطمعا لأى إدارة أمريكية مهما تكن توجهاتها السياسية.

ب- الموقف الأوروبى والدولى :

يلاحظ أن السودان شكل دوما أهمية استراتيجية و اقتصادية للدول الأوروبية، وهو ما اتضح فى شكل وحجم العلاقات خلال مرحلة مل قبل الإنقاذ عام ١٩٨٩. فقد لعبت أوروبا دورا بارزا فى التوصل إلى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، وذلك عن طريق المنظمات الكنسية (السويد والدنمارك والنرويج وبريطانيا وسويسرا). كما أن أوروبا شكلت الشريك التجارى الأول للسودان، حيث كانت صادراته ووارداته تتجه نحو أوروبا وتأتى منها، تليها الدول العربية ثم الآسيوية. وكانت أوروبا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية فى السودان، وعلى رأسها النفط. وقد استطاعت الدول الأوروبية أن تضغط على نظام النميرى ليتحول عن قناعته الاشتراكية ويتوجه غربا، وهو ما أسفر عن موافقته على تهجير يهود الفلاشا. بيد أن العلاقات الأوروبية - السودانية أصابها الوهن والتوتر بعد قيام نظام الإنقاذ عام ١٩٨٩، حيث توقف الحوار الأوروبى - السودانى فى العام الثانى مباشرة بسبب مزاعم خاصة بانتهاك السودان لحقوق الإنسان وغياب الديمقراطية واستمرار الحرب فى الجنوب. بيد أن الحوار السياسى بين أوربا والسودان قد استؤنف مرة أخرى عام ١٩٩٩، حيث طرحت قضايا التسوية السلمية والديمقراطية التعددية، بالإضافة إلى مسألة فصل الدين عن الدولة.

ويمكن أن نشير إلى عدد من المتغيرات دفعت باتجاه إعادة النظر فى الموقف الأوروبى من السودان، ومن ذلك:

* دخول الولايات المتحدة كطرف فاعل فى الشأن السودانى.

* توجه السودان شرقا نحو آسيا وإقامة شراكة اقتصادية مع بعض الدول الآسيوية مثل الهند والصين، وذلك عوضا عن الشراكة الغربية.

* اكتشاف النفط وما يعنيه من تحولات مهمة فى المشهد السودانى.

* وجود ضغوط من قبل الشركات الغربية للعودة مرة أخرى للسودان من أجل الاستفادة من قطاعاته النفطية وموارده الطبيعية.

وبعيدا عن السياسة الأوروبية المشتركة، فقد تبنت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر فى الوضع السودانى. فبريطانيا مثلا اتخذت موقفا مواليا للإدارة الأمريكية فى سعيها لعزل السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب. كما أيد رئيس الوزراء البريطانى، تونى بلير، الاعتداء الأمريكى على مصنع الشفاء للأدوية فى الخرطوم. بيد أن دولا أخرى مثل الدول الإسكندنافية وإيطاليا استطاعت من خلال منتدى أصدقاء الإيجاد أن تمارس دورا فاعلا فى الضغط على السودان للتوصل إلى تسوية سلمية مع حركات التمرد الأساسية فى البلاد(٨).

ثالثا- تداعيات التدخل الدولى فى جنوب السودان :

يلاحظ المتابع للخطاب السائد فى دول الجوار المتاخمة لجنوب السودان وجود حالة تقترب من اليقين، مفادها أن استفتاء تقرير

المصير للجنوبيين سوف يفضى لا محالة إلى إعلان دولتهم المستقلة لتحمل رقم (٥٤) فى قائمة الدول الإفريقية المستقلة. وعلى سبيل المثال، فإن الإعلام الكينى ما فتئ يتحدث عن الانعكاسات الإقليمية لاستقلال جنوب السودان، وإمكانات ذلك فى تعزيز الدور الإقليمى المتصاعد لكينيا فى شرق إفريقيا. ويبدو أن دولا أخرى مثل أوغندا وإثيوبيا تحاول جاهدة ألا تخرج خالية الوفاض من حملة التدافع الإقليمى على احتضان جنوب السودان، والاستفادة من ثرواته الطبيعية الهائلة.

ومن المعلوم أن إقليم جنوب السودان يشكل من الناحية الجغرافية منطقة حبيسة ليست لها منافذ بحرية، ومن ثم فإنه يعتمد فى الولوج إلى العالم الخارجى على ميناء بورت سودان. وعليه، لا يصبح أمام الجنوبيين من خيار فى حالة العداء أو القطيعة مع إخوانهم فى الشمال سوى التوجه جنوبا نحو ميناء مومباسا فى كينيا. وهنا، تكمن أهمية الحديث عن شراكة استراتيجية بين كينيا وجنوب السودان "المستقل".

وأحسب أن ثمة عوامل أخرى نفسية وواقعية تجعل من توجه جنوب السودان صوب جارته كينيا أمرا لا مراء فيه. فقد حافظت كينيا طيلة الحرب الأهلية فى جنوب السودان على علاقة قوية ومتوازنة، إلى حد ما، مع أطراف الصراع السودانى، وهو الأمر الذى جعلها فى نهاية المطاف وسيطا مقبولا فى عملية التسوية السلمية لهذا الصراع. ولا أدل على ذلك من أن اتفاق السلام الشامل الذى أنهى الحرب الأهلية فى جنوب السودان عام ٢٠٠٥ قد تم التفاوض عليه وتوقيعه فى الأراضى الكينية.

ويبدو أن هوى النخبة السياسية والعسكرية فى جنوب السودان يرتبط بمنطقة شرق إفريقيا، وتحديدا كينيا التى احتضنت معظم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولا يزال هؤلاء يحتفظون بمنازل لهم هناك، كما يرسلون أبناءهم للتعلم فى المدارس والمعاهد الكينية. وتكتمل معالم تلك الصورة إذا ما علمنا أن نحو مائة ألف أو يزيد من اللاجئين السودانيين الذين شردتهم الحرب الأهلية فى الجنوب قد وجدوا لدى جارتهم كينيا الملجأ والملاذ الآمن.

وعلى أية حال، فإن استقلال جنوب السودان محفوف بالمخاطر على ضوء الانقسامات والصراعات العرقية، التى يموج بها المشهد السياسى فى الجنوب، وانتشار الميليشيات المسلحة وعصابات سرقة الماشية، إضافة إلى نقاط التماس القلقة بين الشمال والجنوب السودانى، والتى لن تحسم أبدا مثل منطقة أبيى. أضف إلى ذلك قضايا المواطنة والجنسية الخاصة بأوضاع الجنوبيين فى الشمال، وكذلك تقسيم ديون وأصول الدولة السودانية، كل ذلك يدفع إلى القول بإمكانية تفجر المنطقة ككل فى حالة انفصال الجنوب، وإعلان دولته المستقلة. وما لم يكن هناك دعم أمريكى وغربى صريح لدولة الجنوب، فإنها لن تكون قابلة للاستمرار.

على سبيل الختام :

من الواضح أن السياسة الأمريكية، والغربية عموما، فى السودان ومنطقة القرن الإفريقى إنما هى استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربى فكا وتركيبا، بما يخدم مصالحها وأهدافها العليا والتى تعبر عن محورية التمركز الغربى حول الذات والنظر إلى الآخر غير الغربى. فقد برزت أهمية السودان ومنطقة شرق إفريقيا عموما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أضحت تحتل مكانة بارزة فى الاستراتيجية الأمريكية الكبرى وفى إطار الرؤية الأمريكية للحرب على الإرهاب.

فالقرن الإفريقى الجديد المراد إعادة صياغته يشمل نظما ذات توجهات علمانية غير عروبية وموالية للغرب. وفى هذه الحالة، قد يصبح جنوب السودان المستقل جزءا من هذا المشروع، حيث توجد معظم آبار النفط السودانية فى الجنوب. وقد يتم التفكير فى إقامة تحالف كونفيدرالى يضم جنوب السودان وأوغندا وإثيوبيا، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا لأمن مصر المائى، وفى الوقت نفسه تدعيم تحالفات هذه الدول الاستراتيجية باسرائيل. كما أن دول الأطراف الجنوبية فى النظام الإقليمى العربى، وهى جيبوتى والصومال، تدخل فى إطار هذا التعريف. على أن القيادة تظل غير عربية وغير إسلامية، حيث تعطى لإثيوبيا التى ينظر إليها دوما على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامى فى المنطقة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الدول العربية فى الشمال الإفريقى هى جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفقا للرؤية الأمريكية، لاتضحت لنا أبعاد عملية إعادة صياغة المنطقة أمريكيا.

الهوامش :

١- حمدى عبد الرحمن، مشكلة جنوب السودان.. دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع، فى: مصر وإفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦.

2- Mansour Khalid ,War and Peace in Sudan :A Tale of Two Countries, London: Kegan Paul International (KPI), 2003.

3- Abdel Ghafar .M. Ahmed, Multiple Complexity & Prospects for Reconciliation & Unity. The Sudan Conundrum in Nhema, Alfred and Paul Zeleza (eds.), Roots of Africa conflicts; the Causes and Costs, Athens, OH, Ohio University Press, 2008,p.78.

4- Francis M. Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan, Brookings Institution Press, 1995.

5- Korwa G. Adar, Sudan: The Internal and External Contexts of Conflict and Conflict Resolution, UNHCR Centre for Documentation and Research, WRITENET Paper No. 2000/06, p.4.

٦- أحمد ثابت، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة.. التوجهات الأمريكية إزاء السودان، فى حمدى عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية- الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٧- حمدى عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٠.

8- Ahmed, Khiddir H .2004 Sudan at the crossroads. The triumph of African-led negotiations? Brokering peace in Sudan. Presentation at the Fletcher School on 11March 2004 Available at:

- http://fletcher.tufts.edu/sudanconference2004/outcomes.shtml

المشورة الشعبية ومستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب

د. عبدالوهاب الطيب البشير

تعتبر مشكلة جنوب السودان واحدة من أكثر المشكلات تعقيدا، حيث يصعب اجتثاثها والتخلص منها بصورة نهائية. كما أنها مشكلة حلقية، فهى مركبة ومتداخلة الدوائر مع بؤر ومناطق توتر أخرى تحيط بها، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي، مثل التداخل مع منطقتى البحيرات والقرن الإفريقى، أو على المستوى الداخلى مثل مشكلة أبيى، ومشكلة جبال النوبا، ومشكلة جنوب النيل الأزرق، وهى مناطق ملاصقة للجنوب وتقع على خط التخوم مباشرة، أو مشاكل أخرى مثل أزمة دارفور، وصولا إلى مشكلات منطقة شرق السودان . فهناك تداخل وترابط من حيث الإرث والتطور التاريخى، وكذلك الأسباب والمكونات، وآلية التفاعلات والنتائج .

ومع حلول موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان، تبرز المشكلات والأزمات المتوقعة الخاصة بالمشورة الشعبية كأحد الالتزامات الواردة فى بروتوكول منطقتى جبال النوبا وجنوب النيل الأزرق، الذى كان جزءا من اتفاقية السلام الشامل الموقعة فى ٩ يناير ٢٠٠٥ ، والذى كان محل خلاف كبير وشد وجذب أثناء مرحلة التفاوض على الاتفاقية .

وتكمن أهمية منطقتى جنوب كردفان والنيل الأزرق فى أنها تمثل أهم بؤر الصراع ذات الصلة بمشكلة الجنوب، وذلك لأنها تقع على الشريط الحدودى الفاصل ما بين الشمال والجنوب، والذى يمتد بطول ٢٠٠٠ كيلومتر، بالإضافة لما لهاتين المنطقتين من خصوصية بسبب ما بهما من مكونات عرقية ودينية وثقافية وموارد طبيعية، فضلا عن المساهمة السابقة لهاتين المنطقتين فى الصراع العسكرى بين الشمال والجنوب إلى جانب الحركة الشعبية.

جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق فى مفاوضات نيفاشا:

تتمتع المناطق الثلاث (أبيى، وجبال النوبا، والأنكسنا فى جنوب النيل الأزرق) بأهمية خاصة، إذ إنها تمثل خطا فاصلا بين الشمال والجنوب يمتد من الغرب إلى الشرق، وهى لا تمثل فاصلا جغرافيا، بل هى فاصل عرقى وبشرى. وتموج هذه المناطق بتركيبة إثنية واجتماعية وثقافية تختلف عما فى الشمال وعما فى الجنوب على حد سواء. لكن هذه المنطقة إجمالا ظلت على استعداد كامل للتعاطى الإيجابى مع كل من الشمال والجنوب. وعلى ذلك، أصبحت مرشحة إلى حد بعيد لأن تكون منطقة تلاق وتمازج تربط الشمال بالجنوب، بما يجعلها منطقة ربط ونموذج اندماج يمثل جسرا للوحدة الوطنية فى السودان. إلا أن قلة الموارد، وعدم توافر البنية الأساسية، وتدهور الخدمات أو انعدامها، فى ظل الكثير من التراكمات السلبية الناتجة عن

(*) مدرس بجامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم .

الأخطاء السياسية، كل ذلك أدى إلى تحول هذه المناطق بمرور الوقت إلى مناطق معزولة، أصبحت تدريجيا منطقة عازلة، وانتهت لكى تصبح منطقة مواجهة أثناء الجولة الأخيرة للحرب الأهلية فى جنوب السودان. حيث سعت الحركة الشعبية باستمرار لتوظيف واقع المنطقة فى الصراع الدائر بينها وبين الحكومة القومية فى الخرطوم .

ورغم أن زعيم الحركة الشعبية، الراحل جون قرنق، كان قد أعلن أن هذه المناطق ليست تابعة للجنوب جغرافيا، وأن ارتباط الحركة الشعبية بها هو ارتباط سياسى، فإنه أصر على مناقشتها فى مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، وطالب بأن يكون لها الحق فى تقرير مصيرها مثل الجنوب بعد فترة انتقالية مقدارها ٦ سنوات، تختار هذه المناطق بعدها الطريقة التى تحدد بها مستقبلها فى إطار السودان. وكان يصر كذلك على أن تكون العلاقة بين الدين والدولة إحدى القضايا الرئيسية للتفاوض بشأن مستقبل هذه المناطق، وهو الأمر الذى رفضته الحكومة السودانية بشكل صارم.

وبدا أن الحركة الشعبية تهدف إلى جعل هذه المناطق مستقلة عن الشمال أو متمايزة عنه على الأقل، وقد تريدها جسرا سياسيا تعبر به نحو الشمال. وقد انتهى هذا الخلاف الذى استغرق وقتا طويلا إلى فصل القضايا الخاصة بجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق (بالإضافة إلى منطقة أبيى) فى مسار منفصل عن مبادرة الإيجاد التى تدور تحت مظلتها المفاوضات الخاصة بالجنوب. حيث أعلن الوسيط الكينى أن مسار هذه المفاوضات هو مسار مستقل، وأن على طرفى التفاوض تحديد جدول التفاوض ومرجعيته بالتوافق بينهما . ويمكن القول إن الخلافات بين الجانبين قد انحصرت فيما يلى:

١) أصرت الحركة الشعبية على إدراج قضايا تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة فى المحادثات، بينما رأت الحكومة أن البندين المتقدمين جزء من مبادرة الإيجاد التى لا ينبغى تعميمها على مفاوضات المناطق الثلاث.

٢) رأت الحكومة السودانية أن يتم التفاوض عبر ثلاث لجان مختلفة، بحيث تكون كل منطقة لها لجنة منفصلة، وأصرت الحركة على دمج المفاوضات فى لجنة واحدة يرأسها نيال دينق، الذى يقود وفد الحركة الشعبية فى إطار مفاوضات الإيجاد، وهو ما أصرت الحكومة على رفضه.

٣) رفضت الحكومة حضور مراقبين من أوغندا وإريتريا، باعتبار أن حضورهم فى المسار الرئيسى الخاص باتفاق ماشاكوس الإطارى ناتج فى الأساس عن عضويتهم فى منظمة الإيجاد، الراعى الرسمى للمفاوضات. أما فى مفاوضات المناطق الثلاث، فلا يحق لهم الحضور فيها، باعتبار أن هذه مفاوضات مختلفة، وتتم تبعا لمرجعية منفصلة تحت الرعاية الكينية.

وقد انطلقت المفاوضات فى النهاية بعد موافقة الطرفين على اقتراح جديد تقدم به الوسيط الكينى لازاراس سيمبويا، ألزم الطرفين من خلاله بقصر التفاوض على أبناء المناطق الثلاث فى الحكومة والحركة، عبر ثلاث لجان، على أن تختتم بإعلان بروتوكول أو بيان من سيمبويا، وأن يتكون جدول كل لجنة من ثلاث نقاط رئيسية هى: بحث جذور المشكلة فى كل منطقة، وتحديد طبيعة المشكلة، ومناقشة الحلول المقترحة من كل طرف.

ويمكن القول إن هذا الترتيب قد مثل حينها نجاحا نسبيا للموقف الحكومى فى ذلك الوقت، إذ إنه استطاع بذلك الفصل بين المسارين التفاوضيين بشكل واضح لا يحتمل اللبس، وأزال، من ثم، المخاطر المترتبة على مناقشة حق تقرير المصير كمبدأ مطروح للتفاوض منذ البداية للمناطق الثلاث، كما نجح فى استبعاد المراقبين الأوغنديين والإريتريين تأكيدا لمبدأ الفصل بين المسارين.

البروتوكول الخاص بجنوب كردفان والنيل الأزرق:

تضمن البروتوكول الكثير من التفاصيل، حيث تم منح الحكومة ٥٥٪ من مقاعد المجلس التشريعى، و٤٥٪ للحركة الشعبية، على أن يكون الحاكم فى إحدى الولايتين من الحكومة وفى الولاية الثانية من الحركة الشعبية، ولا يتسلم أى من الحزبين قيادة الحكم فى كلتا الولايتين فى وقت واحد، وأن يخصص منصب نائب الحاكم للحزب الذى لا يشغل منصب الحاكم.

كما نص البروتوكول على أن الاتفاقية ستكون محل تقييم فى العام الرابع من الفترة الانتقالية، وأن هذا التقييم سيجرى من خلال مفوضيتين، إحداهما تكونها الهيئة التشريعية المنتخبة للولاية، والأخرى تنشئها مؤسسة الرئاسة. وإذا وافق المواطنون على هذه الاتفاقية من خلال برلمانهم فى أى من الولايتين، فستصبح بذلك تسوية نهائية للصراع السياسى فى تلك الولاية. أما إذا قرر أى من برلمانى الولايتين تصحيح أى خلل فى الترتيبات، فيمكنه الشروع فى المفاوضات مع الحكومة القومية.

وفيما يتعلق بالحدود، التى كانت محل خلاف بين الطرفين أثناء المفاوضات، فقد اتفق على أن تكون حدود ولاية جنوب كردفان وجبال النوبا هى ذات الحدود لمحافظة جنوب كردفان السابقة، عندما تم تقسيم كردفان الكبرى إلى محافظتين، وأن تظل ولاية النيل الأزرق بحدودها الحالية.

أهمية ولايتى جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق :

تتضح الأهمية الجيوبوليتيكية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق فى العوامل المتعلقة بالموقع من حيث المساحة والحدود، وكذلك مكونات الولايتين من موارد وثروات وتركيبة سكانية ودينية، وطبيعة نظم اجتماعية وسياسية وإدارية، وإمكانيات دفاعية وعسكرية يمكن أن تؤثر فى القضايا الأمنية لكل من الشمال والجنوب.

تقع ولاية جنوب كردفان ضمن الحدود الجغرافية للشمال، وتحيط بها ست ولايات، ثلاث منها تقع فى جنوب السودان، وهى ولايات الوحدة وأراب وأعالى النيل، وثلاث ولايات تقع فى الشمال، هى شمال كردفان والنيل الأبى وجنوب دارفور، وتقدر مساحتها بنحو ٧٩٤٧٠ كلم٢، ويسكنها أكثر من مليون، حيث يقدر سكانها بنحو ١٠٦٦١١٧ نسمة. وتاريخيا، قامت فيها ما يعرف بمملكة "تقلى" الإسلامية، وتتكون تركيبتها الإثنية من خليط من العناصر العربية والإفريقية، وأهم قبائلها هى المسيرية والنوبة، إضافة إلى عناصر من قبائل جنوبية قرب الحدود مع الجنوب أبرزها الدينكا. كما تتميز الولاية بتعددية دينية واضحة تجمع الإسلام والمسيحية وأصحاب الديانات التقليدية بنسب متقاربة، بتفوق قليل للمسلمين.

من الناحية الإدارية، تضم ولاية جنوب كردفان نحو ثماني محليات هي كادقلي، الدلنج ، رشاد، تلودي، السلام، أبيي، لقاوة، وكيلك. أما من الناحية الاقتصادية، فإنها تعتمد على الزراعة والرعي بالنظر لوقوعها في مناخ السافنا بنوعيه الجاف والرطب، كما أنها متأثرة بالمناخ الاستوائي وأمطاره الغزيرة، ومن ثم تنتشر فيها "الخيران" الكبيرة وتكثر الجبال. ولذا، فإن من أشهر مناطقها جبال النوبا، وهي أحيانا تطغى على المنطقة وتحمل اسمها . وقد زادت أهمية الولاية بعد اكتشاف البترول فيها، حيث يوجد فيها عدد من الأحواض المهمة، الأمر الذي زاد من حدة الصراعات، وأثر في معادلات النزاعات في المنطقة .

ولاية جنوب النيل الأزرق : تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان ، في موقع يختلف في مميزاته عن ولاية جنوب كردفان ، حيث تعتبر النيل الأزرق ولاية حدودية، إذ تجاورها إثيوبيا من ناحية الجنوب الشرقي، ومن الجنوب والجنوب الشرقي ولاية أعالي النيل التي تقع في جنوب السودان، ومن الشمال والشمال الشرقي ولاية سنار. وتقدر مساحتها بنحو ٥٤٨٤٤ ألف كلم٢، ويوجد بها قرابة ٩ ملايين فدان من الأراضي الزراعية، ولذا فهي تعتبر من الولايات ذات الأهمية الاقتصادية، فهي من أغنى ولايات السودان من حيث التنوع البيئي والمناخي، حيث يسودها مناخ السافنا بأنواعه، وتتسم بغزارة الأمطار والغابات النيلية الكثيفة و الواسعة الممتدة على طول جانبي النيل الأزرق ، والذي يعتبر في حد ذاته من أهم الموارد الطبيعية المهمة للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية من خزاني الروصيرص وسنار، ولذلك فهي تتمتع بنشاط اقتصادي زراعي ورعوي قوي.

إداريا، تتكون الولاية من ست محليات هي: الدمازين، الرصيرص، باو، قيسان، الكرمك والتضامن. وأهميتها في أنها تجاور ولايات جنوبية، وبعضها يجاور بحدود دولية إثيوبيا، ولذا تتسم بأهمية اقتصادية فيما يتعلق بالتجارة البينية. ومن حيث التركيبة العرقية، تتسم الولاية بتعددية قبلية كبيرة، حيث يوجد بها ما يزيد على ٤٠ قبيلة. وما يزيد من أهميتها وخطورتها أنها متداخلة مع إثيوبيا، الأمر الذي يمنحها أهمية خاصة بالنسبة للأمن السوداني، وأهم قبائلها القمز وبني شنقول، البرتي، الوطاويط، الفلاتة، القنزا. أما من حيث التركيبة الدينية، فتتميز الولاية بالتعددية الدينية بأغلبية إسلامية متقاربة مع المسيحية والديانات التقليدية.

ولعل هذا الوضع وتلك الأهمية الجيوبوليتيكية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في كافة مميزاتها، خاصة الاقتصادية والسياسية والدفاعية العسكرية، أديا إلى خلق حالة من التنافس والمواجهات، صنعت صراعا قويا بين شريكي الحكم في السودان، كل من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، في إمكانية إجراء تطبيق بروتوكول أو قانون المشورة الشعبية لسكان ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ، نتيجة الاختلاف والجدل حول تفسير بنود بروتوكول أو قانون المشورة الشعبية.

الاختلافات حول تفسير قانون "المشورة الشعبية":

تشهد عملية المشورة الشعبية الكثير من الخلافات حول مدلول وتفسيرات قانون المشورة الشعبية، وذلك على مستوى الحكومة الاتحادية وكذلك على مستوى حكومتي الولايتين، الأمر الذي يوضح حجم الصعوبات والتحديات التي قد تواجه عملية الاستقرار السياسي والأمني في الولايتين، مما سوف ينعكس بدوره على مسار العلاقات المستقبلية بين الشمال والجنوب، وهل سوف تكون هذه العلاقات تعاونية أو صراعية. فبينما يرى حزب المؤتمر الوطني أن "المشورة الشعبية" ما هي إلا مجرد استطلاع رأي غير ملزم، باعتبار أن وضعية هذه المناطق قد سبق أن حسمت في مفاوضات نيفاشا من حيث تبعيتها الجغرافية للشمال، نجد أن الحركة الشعبية على النقيض من ذلك، حيث ترى أن "المشورة الشعبية" تعني منح سكان ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحق في المطالبة بتقرير المصير، باعتبار أن المشورة تعني الاستفتاء .

في هذا السياق، يجادل حزب المؤتمر الوطني بأنه مهما تكن درجة الاختلاف حول تطبيق مفهوم المشورة الشعبية، فإنها - وبعلم الجميع وبما ورد في المعاجم - لا يمكن أن تعني الاستفتاء، حيث ترد دائما بمعنى الاستشارة، التي تعني بدورها طلب النصيحة والرأي، وأن هذه ما هي إلا آلية لفض المنازعات بالجلوس لأخذ المشورة والرأي.

وتأسيسا على ذلك، يرى أصحاب هذا التوجه أن قانون المشورة الشعبية لعام ٢٠٠٩، والمأخوذ من اتفاقية السلام الشامل، قد عبر بوضوح عن هذه المعاني في المادة الثالثة من هذا القانون، حين أشار إلى أن المشورة الشعبية يقصد بها حقا ديمقراطيا وآلية لتأكيد وجهة نظر شعبي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، كل على حدة، بشأن اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وتشير المادة الخامسة من القانون إلى معنى المشورة، بشرحها لأهداف ممارسة حق المشورة الشعبية على النحو التالي:

(أ) تأكيد وجهة نظر شعبي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بشأن اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين وعن مدى تحقيقها لتطلعاتهما.

(ب) تسوية نهائية للنزاع السياسي في أي من الولايتين وإرساء السلام.

(ج) تصحيح أي قصور في الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية في إطار اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين.

وقد اتفقت آراء العديد من المتخصصين على أن هناك العديد من الفروق والاختلافات بين عمليتي المشورة الشعبية والاستفتاء، سواء في المعاني أو الأهداف أو الإجراءات والنتائج والمآلات، الأمر الذي يمكن توضيح ملامحه الأساسية على النحو التالي:

تحديات تطبيق المشورة الشعبية:

تركت الخلافات والمجادلات حول تطبيقات بروتوكول أو قانون المشورة الشعبية بين شريكي الحكم ، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، العديد من الآثار والتداعيات. فقد انتقدت القوى والتيارات المختلفة في الولايتين قانون المشورة الشعبية، وعبر البعض عن الرفض أوعدم الرضا عن الكثير مما جاء في نصوص قانون المشورة، وكذلك ممارسات ومواقف

جدول مقارنة بين المشورة الشعبية والاستفتاء

- استطلاع للرأى وآلية ديمقراطية لحل النزاع.	- تسوية مباشرة ومحددة للنزاع وغيره ينتهى بانتهاء إجراء الاستفتاء.
- لم يشر القانون إلى سجل أو بطاقات أو محكمة.	- يغطى الشرائح المستهدفة فقط.
- إنها عملية مستمرة المعالجة.	- يتطلب حصرا وتسجيلا.
- تقوم بها مفوضية أعضاؤها برلمانيون من مجلس الولاية المعنية.	- تقوم به مفوضية معينة من رئاسة الجمهورية.
- إذن هى لجنة مكلفة رسميا من البرلمان الولائى وليست هيئة مستقلة.	- هى هيئة مستقلة ماليا وإداريا.
- لا يستدعى تكوينها أداء قسم مستقل أو تفصيلا فى قانونها لاعتبار أن أعضاءها موظفون.	- أعضاؤها يختارون وفق شروط حددها القانون.
- تستهدف كافة المواطنين الموجودين حتى وقت إجراء المشورة.	- تتطلب مهامه أداء للقسم وتوسيعا وتخصيصا فى كافة المهام.
- لا تشترط قيدا زمنيا للاقامة أو العمر أو تحديدا نوعيا للعرق.	- يستهدف مواطنى المنطقة الأصليين الذين حددهم القانون فقط.
- نتائج عملياتها لا تمس السيادة الوطنية على المنطقتين وخاضعة للتقويم والتقييم.	- وجود قيود زمانية ومكانية.
- تستهدف التحسين والتطوير للممارسة السياسية.	- مخرجاته يمكن أن تغير فى الحدود السياسية وتنتج دولة جديدة.
- شمولية التقييم لمكونات اتفاق السلام الشامل.	- نتيجته ملزمة التنفيذ.
- أسئلتها تحتمل أكثر من درجة إيجابية.	- أسئلته محددة ومركزة، الاجابة لا أو نعم.
- تعتمد على المؤتمرات واللقاءات فى إجرائها.	- يقوم على التسجيل والاقتراع على أحد الخيارين.

شريكى الحكم من القانون، وبالتالى رفض كل الإجراءات والنتائج المترتبة عليها من حيث المبدأ، حيث ترى بعض الأوساط فى الولايتين أن هناك محاولات لاستخدام المشورة الشعبية كورقة للضغط والمساومة فى المفاوضات والقضايا العديدة العالقة بين شريكى الحكم.

من جهة أخرى، ظهرت انتقادات عديدة ترى أن الخلاف حول المشورة جاء نتيجة القصور الذى شاب بنود ومواد بروتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق فى اتفاقية نيفاشا نفسها، الأمر الذى جعله ليس مكتملا أو واضحا عند التطبيق والتنفيذ.

كما أن عملية المشورة الشعبية تقابلها العديد من التحديات فى عملية التطبيق، حيث إن إجراءها تحت سلطة المجلس التشريعى المنتخب لكل من الولايتين، كما ورد فى المادة الثانية من قانون المشورة، وكذلك إنشاء المجلس التشريعى المنتخب لمفوضية للتقويم والتقدير وفقا للمادة ١٥ من القانون نفسه، قد يجعل عملية المشورة برأى كثير من المتابعين عرضة لتحيزات ومصالح كل من حكومة الولاية والحكومة الاتحادية. والنقطة الأكثر أهمية هى أن البروتوكول لم يحدد الفئات أو العناصر أو الشرائح التى تقوم بعملية إجراء المشورة، مما يفتح الباب واسعا للخلافات حول من يحق له المشاركة فى عملية المشورة الشعبية. حيث اكتفت المادة ١٥ من القانون بعبارة (مع استصحاب آراء شعب الولاية) وعبارة (تنظيم وتفعيل حق شعبى الولايتين) كما جاء فى المادة ٢، الأمر الذى يظهر أن مفهوم المشورة يظل محلا للاجتهاد.

وفى السياق نفسه، تبرز مشكلات اللغة التى يمكن استخدامها فى استمارات الرأى، مابين اللغتين العربية والإنجليزية واللغات المحلية، ومشكلة النسبة الهائلة من الأمية، فضلا عن تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار فى الولايتين.

وتأسيسا على كل ما سبق، تبدو احتمالات تأثر وتدهور أوضاع الولايتين بتداعيات خلافات شريكى الحكم، خطيرة، وربما تفضى إلى تحولات جديدة فى المطالب السياسية لشعوب هذه المناطق، تضع المنطقة فى مزيد من التعقيدات والمهددات، وتجدد حالات النزاعات فى الجنوب والمناطق الثلاث: أبيى، وجبال النوبة، والنيل الأزرق.

التطور التاريخى للصراع بين شمال وجنوب السودان

بدر حسن شافعى (*)

قد يكون من الصعب فهم أسباب تمسك الحركة الشعبية لتحرير السودان بإجراء الاستفتاء فى موعده المقرر فى التاسع من يناير ٢٠١١، والذى سيفضى حتما لانفصال الجنوب، دون الحديث عن الجذور التاريخية للصراع بين شمال وجنوب الصراع، هذا الصراع الذى لعبت فيه أطراف عدة أدوارا مهمة فى وصوله إلى الحالة التى وصلت إليها الآن، بدءا من الاستعمار البريطانى الذى عمل على عزل الجنوب عن الشمال، والقضاء على العربية والإسلام فى الجنوب، بل والسعى فى بعض الأحيان لضم الجنوب إلى دول شرق إفريقيا بدلا من الشمال، وصولا للسياسات الخاطئة لمعظم - إن لم يكن كل - الحكومات السودانية المتعاقبة العسكرية والمدنية التى عملت عن قصد أو غير قصد على تفاقم الأزمة عبر تكريس مخاوف الجنوب، خاصة من قضية الشريعة الإسلامية، ومن ثم تطور مطالب هؤلاء الجنوبيين من الحكم الذاتى المحدود إلى الفيدرالية، انتهاء بحق تقرير المصير الذى يمكن أن يفضى إلى الانفصال.

بل إنه قد يكون من المفاجأة القول إن حكومة الإنقاذ ذاتها هى التى أعطت هذا الحق للجنوبيين المنشقين عن قرنق فى يناير ١٩٩٢ من خلال اتفاق فرانكفورت، والتى دفعت بعد ذلك المعارضة الشمالية عبر ضغط البندقية الشمالية إلى إقرار الأمر ذاته فى مقررات أسمرة عام ١٩٩٥ .

وبالطبع، هذا التطور للصراع ما كان له أن يصل إلى ذروته ، وطيلة أمده - أطول صراع فى إفريقيا (١٩٨٣-٢٠٠٥) - لولا الدعم الخارجى الإقليمى (دول الجوار مثل كينيا وأوغندا)، والدولى (الولايات المتحدة، إسرائيل، الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمى). هذا الدعم لم يقتصر على الدعم المعنوى أو المالى فحسب، وإنما امتد للدعم العسكرى، بل إن إسرائيل قامت بإهداء جزء من السلاح الذى حصلت عليه عقب هزيمة الجيش المصرى فى حرب ١٩٦٧ لقرنق نكاية فى مصر والعرب والمسلمين(١). ولقد عمل الطرف الخارجى على تصوير الصراع بأنه صراع دينى، ومن ثم لا بد إما من تشكيل سودان جديد موحد علمانى، أو حصول الجنوبيين على حق تقرير المصير .

وفى هذا الإطار، يمكن القول بوجود أربع مراحل أساسية للصراع، تضمنت كل مرحلة مجموعة من المراحل الفرعية المهمة. هذه المراحل هى:

أولا- مرحلة الاستعمار وتكريس التمييز الثقافى والدينى.

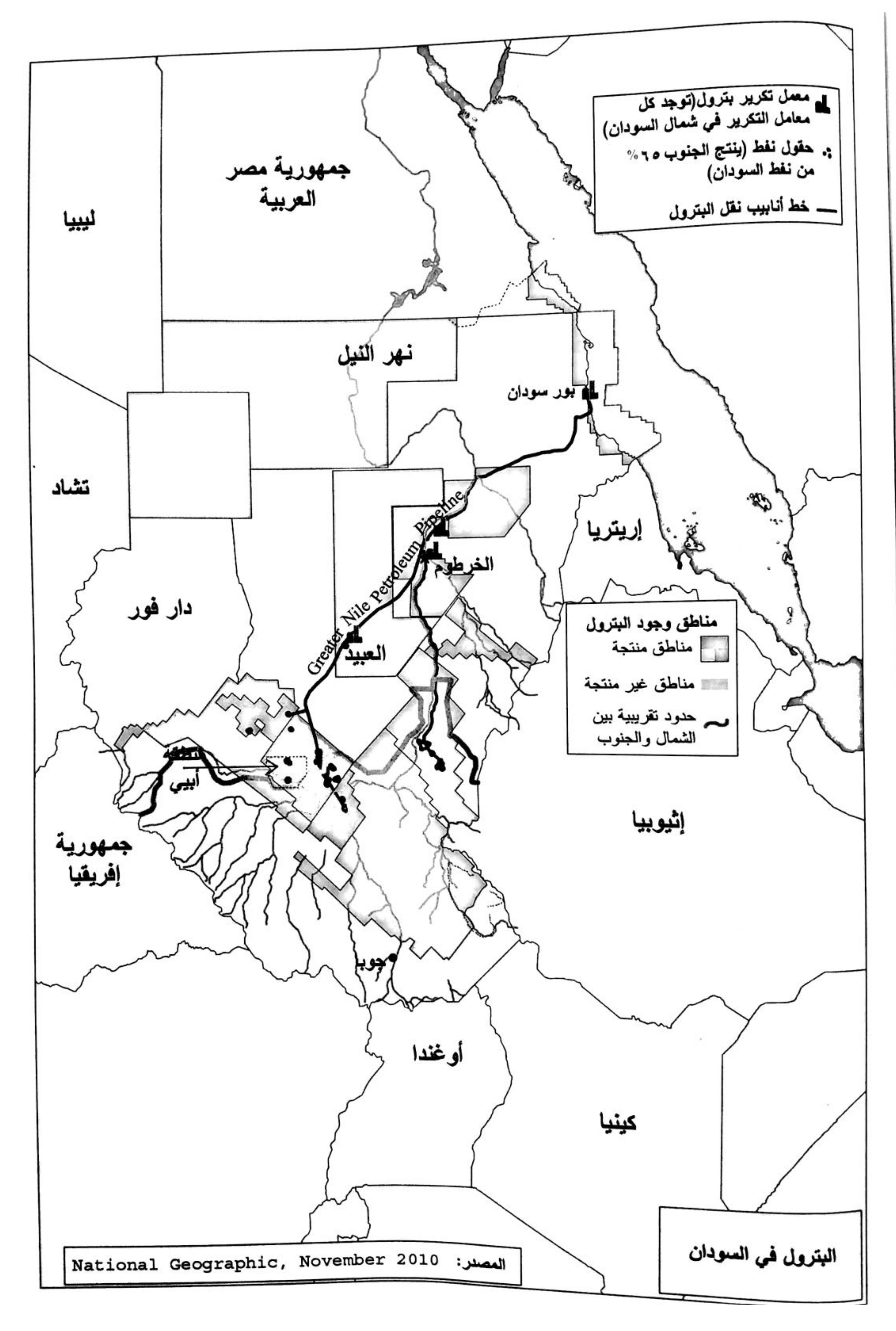
ثانيا- مرحلة التصعيد العسكرى والحكم الذاتى.

ثالثا- مرحلة تقرير المصير.

رابعا- مرحلة نيفاشا والتكريس القانونى لانفصال الجنوب.

وفيما يلى الحديث عن كل مرحلة، وما تضمنتها من مراحل فرعية.

(*) باحث دكتوراه فى الشئون الإفريقية .



معمل تكرير بترول(توجد كل معامل التكرير في شمال السودان)
حقول نفط (ينتج الجنوب ٦٥ % من نفط السودان)
خط أنابيب نقل البترول
جمهورية مصر العربية
ليبيا
نهر النيل
بور سودان
تشاد
Greater Nile Petroleum Pipeline
الخرطوم
إريتريا
دار فور
العبيد
مناطق وجود البترول
مناطق منتجة
مناطق غير منتجة
حدود تقريبية بين الشمال والجنوب
أبيي
إثيوبيا
جمهورية إفريقيا
جوبا
أوغندا
كينيا
National Geographic, November 2010 :المصدر
البترول في السودان

أولا- مرحلة الاستعمار وتكريس التميز الثقافى والدينى:

بعد قيام الحكم الثنائى (المصرى-البريطانى) فى السودان عام ١٨٩٩، قامت سياسة حكومة الخرطوم التى كان يسيطر عليها الجانب الإنجليزى، تجاه جنوب السودان على ركيزتين(٢):

١- إضعاف الوجود الشمالى فى الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن أن يتسبب فى اضطرابات، إذ إن أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشماليين إلا من خلال الذكريات القديمة، عندما كان يعمد بعض أبناء الشمال إلى استرقاق الجنوبيين، مما دعا هؤلاء إلى توصيف الأولين "بالجلابة".

٢- إضعاف الثقافة العربية، سواء بإحلال الإنجليزية محل العربية كلغة عامة، أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة، ومنع انتشار الإسلام ، وهو الأمر الذى تكفلت به الإرساليات التنصيرية التى أطلق لها حرية العمل الدينى فى الجنوب على عكس الشمال، حيث قيدت هذه الحرية بميادين التعليم والخدمات الصحية.

هذا الموقف البريطانى القائم على فصل جنوب السودان عن شماله عبر عنه الكثير من الأساقفة، ومنهم القس أرشيد كون شو عام ١٩٠٩، حيث قال: "إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء، أى الجنوبية والتى يدين معظمها بالديانات التقليدية فى السنوات القليلة القادمة، فإنهم سيصيرون محمديين، فى إشارة إلى دخولهم فى الإسلام. إذ إن هذه المنطقة استراتيجية للتبشير،لأنها تمتد فى شرق إفريقيا فى منتصف الطريق بين القاهرة والكاب (جنوب إفريقيا). لذا، فإن الكنيسة فى حاجة إلى مكان لها هنا لصد انتشار الإسلام"(٣). ولقد تم الأخذ بهذه التوصية فى المؤتمر التنصيرى العالمى فى أدنبره عام ١٩١٠.

وهكذا، ركزت سياسة بريطانيا على قضيتى العروبة والإسلام ، والعمل على عزل الجنوب عن الشمال ، بل وربطه بدول القارة المسيحية السوداء، مثل شرق إفريقيا. وعملت على اتباع العديد من الآليات فى هذا الشأن مثل تشغيل الموظفين غير المسلمين فى الجنوب، والتحكم فى هجرة التجار الشماليين، وغيرها من الأساليب الأخرى.

ومع توقيع مصر وبريطانيا اتفاقية ١٩٥٣ بشأن استقلال السودان بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، عملت لندن على تشكيك الجنوبيين فى الحكومة الوطنية الأولى برئاسة إسماعيل الأزهرى، خاصة فيما يتعلق بسياسة "السودنة"، والتى تعنى إحلال الكوادر السودانية فى الوظائف محل الكوادر البريطانية، حيث عملت على تصوير الأمر وكأنه احتلال شمالى للجنوبيين الذين يستهدفون بيعهم مرة ثانية كرقيق، مما أثار حالة من الإحباط والتذمر لدى النخبة المتعلمة الجنوبية. ومما زاد من تعقيد الأمور قيام الحكومة السودانية عام ١٩٥٥ بإعادة تنظيم القوات العسكرية ، حيث قررت نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية الجنوبية إلى الشمال، الأمر الذى انتهى بتمرد هؤلاء، وهو التمرد الذى كان بداية لتفجر مشكلة الجنوب (٤) حتى قبل الاستقلال الرسمى "يناير ١٩٥٦". ولقد كان المطلب الرئيسى للجنوبيين فى تلك الفترة هو الحكم الفيدرالى، لكن اللجنة القومية لوضع الدستور (١٩٥٦-١٩٨٥) رفضت هذا الطلب، خشية أن يؤدى للانفصال لاحقا.

ثانيا- مرحلة التصعيد العسكرى والحكم الذاتى:

بدأت هذه المرحلة بعد الاستقلال مباشرة، خاصة فى ظل الحكم العسكرى الأول بزعامة إبراهيم عبود (١٩٥٨)، والذى عمل على تكريس المخاوف الجنوبية التى زرعها الاستعمار لدى هؤلاء، فقام باتباع سياسة الدمج والتذويب بالقوة ضد الجنوبيين عبر الأسلمة والتعريب ، مما ساهم فى اندلاع حرب الجنوب التى قادتها حركة "الأنيانيا" Anyanya منذ عام ١٩٦٣(*). فلقد قام عبود بإنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة فى الجنوب، واستبدال يوم الجمعة بيوم الأحد كعطلة أسبوعية فى الجنوب، كما قام بإصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذى حظر التبشير المسيحى فى الجنوب وانتهى بطرد المبشرين.

وكان من أهم نتائج هذه السياسة انتقال الجنوبيين للمرة الأولى بقضيتهم إلى الدول الأفريقية المجاورة، خاصة بعد حل البرلمان، وإعطاء الأزمة بعدا إقليميا، وبروز المعارضة المسلحة فى أشكال مختلفة تطورت فى النهاية إلى حركة الأنيانيا التى قادت التمرد، وتهيأت لها إمكانيات الدعم والتسليح من دور الجوار الأفريقى(٥). كما برز البعد الدينى والثقافى فى الصراع، بالإضافة للأبعاد الاقتصادية والسياسية، فضلا عن ردود الأفعال الخارجية المؤيدة لحركة التمرد، ومن ذلك ضغط الفاتيكان والجمعيات التبشيرية، فضلا عن الدول الغربية على دول الجوار من أجل تأييد حركة التمرد والاعتراف بها.

ونتيجة سياسة القمع التى اتبعها نظام عبود ضد الشماليين والجنوبيين على حد سواء، انتهى الأمر بقيام ثورة أكتوبر الشعبية ضده عام ١٩٦٤، لتبدأ مرحلة جديدة من محاولة التهدئة، خاصة مع تولى السيد سر الختم خليفة رئاسة الحكومة، وهو شخصية تربوية معتدلة عملت فى الجنوب لأكثر من عشر سنوات. ومن ثم، كانت هناك بوادر لانفراج الأزمة، حيث تم إصدار عفو عام عن جميع الجنوبيين الذين فروا إلى خارج البلاد عام ١٩٥٥، والدعوة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة بمشاركة كل القوى السياسية، تلاه تشكيل لجنة الـ ١٢ من الطرفين الشمالى والجنوبى على قدم المساواة لبحث شكل العلاقة بين الشمال والجنوب، أو بين المركز والطرف. ولقد استبعد تقرير اللجنة الصادر عام ١٩٦٦ خيارى الانفصال

والكونفيدرالية (على اعتبار أنها تكون علاقة بين كيانين أو دولتين مستقلتين)، وأوصى بالأخذ بمبدأ "الحكم الذاتي الإقليمي"، وهو الأساس الذى قامت عليه اتفاقية أديس أبابا التى وقعها الرئيس الراحل جعفر نميرى مع الجنوبيين (١٢مارس ١٩٧٢) ، والتى ساهمت فى تهدئة الأوضاع فى الجنوب طيلة عشر سنوات، حيث كان من أهم بنودها:

١- حصول الجنوبيين على الحكم الذاتى الموسع فى إطار السودان الموحد.

٢- أن يشكل الجنوب بأقاليمه الثلاثة "الاستوائية، أعالى النيل، بحر الغزال" إقليما واحدا عاصمته مدينة جوبا "عاصمة الجنوب حاليا".

٣- اعتبار اللغة العربية هى اللغة الأولى فى البلاد، واللغة الإنجليزية لغة رسمية، كما تم السماح باستخدام اللهجات المحلية واللغات المحلية.

٤- استيعاب قوات الأنيانيا فى الجيش السودانى.

ويلاحظ بصفة عامة أن بنود الاتفاقية كانت مرضية للطرفين، خاصة أنها أقرت مبدأ التعدد فى إطار الوحدة، وإن كانت قد عملت على التمييز بين الجنوبيين، حيث حصل زعماء التمرد وأبناء مديرية الاستوائية على أكبر المكاسب، مقارنة بأبناء المديريتين الأخريين الذين لم يشاركوا فى المؤتمر. وربما ساهم هذا فى تفاقم أزمة الجنوب/الجنوب بعد ذلك، وهو ما لعبت عليه حكومات الشمال، خاصة حكومة الإنقاذ.

وبالرغم من إيجابيات اتفاق أديس أبابا السابقة، فإن هناك آراء جنوبية توقعت ألا يدوم طويلا، مادام لم يقد إلى تغيير جذرى فى هيكل السياسة السودانية تجاه بعض القضايا الرئيسية، مثل مسألة القوميات، وإدارة شئون الأمن فى الجنوب، والمشاركة الشعبية فى الاتفاق، وإطلاق الحريات العامة. وكان من ضمن الذين طرحوا تلك الآراء الدكتور جون قرنق الذى قاد التمرد الثانى، مكونا الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، بعد أن أرسله قادة الجيش فى الخرطوم للتعامل مع تمرد نشب فى حامية فى الجنوب (٦).

ولقد ضاق النميرى ذرعا بهذه الانتقادات وغيرها، فوافق على تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بدلا من إقليم واحد، بعد اندلاع الخلافات والصراع بين الدينكا وأبناء المديرية الاستوائية، وكذلك من أجل توظيف الفرقة والخلاف بين الجنوبيين. كما قام بإلغاء إنشاء مصفاة للبترول فى الجنوب، واستبدل بها أخرى فى بورتسودان فى الشمال، ومن ثم حدث تمرد عسكرى فى إحدى الكتائب الجنوبية، التى ذهب العقيد جون قرنق فتحالف معها، وأعلن تمرده وتشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجناحها العسكرى Movement (SPLM) الجيش الشعبى لتحرير السودان.

ومما زاد من تعقيد الأمور قيام نميرى بإعلان تطبيق الشريعة فى كل أنحاء السودان فى سبتمبر ١٩٨٣، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع المسلح والحرب الأهلية فى السودان، خاصة فى ظل إعلان قرنق أن هدفه ليس انفصال الجنوب، بل الإطاحة بالنظام فى الشمال من أجل إقامة سودان علمانى ديمقراطى موحد، أى أن هدفه وحدوى بالأساس. وهو ما تم تفسيره فى حينها بأنه لا يرغب فى التلويح بخيار الانفصال، حتى لا يثير حفيظة الدول العربية، بل والأفريقية الداعمة له، وفى مقدمتها إثيوبيا التى كانت تخشى من انتقال عدوى الانفصال إليها. وفى حالة فشله فى تحقيق هذا الهدف، فإن الانفصال قد يكون هو البديل.

ثالثا- مرحلة تقرير المصير:

لقد اصطدمت رؤية قرنق الوحدوية هذه بخلافات مع بعض قياداته، خاصة كلا من رياك مشار، ولام أكول، حيث كانا من أنصار الانفصال، لا سيما فى ظل عدم مشاركة الشماليين فى الحرب لإسقاط نظام الإنقاذ الحاكم فى الخرطوم الذى أعلن الجهاد ضد الجنوبيين، وقاما بالانفصال عن الحركة، وتشكيل مجموعة عرفت باسم "مجموعة الناصر" نسبة للمنطقة التى نشأت فيها الحركة. وهى الخطوة المهمة التى أسفرت عن أمرين بخصوص تأكيد فكرة حق تقرير المصير(٧) :

الأول: قيام قرنق الشهر التالى مباشرة (سبتمبر ١٩٩١) بعقد مؤتمر للحركة بمدينة التوريت الجنوبية لمراجعة أفكارها بخصوص فكرة السودان الجديد، حيث أدخلت الحركة تعديلا مهما على المانفيستو المؤسس لها عام ١٩٨٣، هو تأكيد أن الاستقلال وحق تقرير المصير يشكلان البديل لفشل خيار السودان الموحد العلمانى، خاصة فى إصرار الشماليين على تبنى فكرة الدولة الدينية. ومن ثم، برزت عن المؤتمر للمرة الأولى فكرة حق تقرير المصير كأحد الخيارات المتاحة أمام الحركة.

الثانى: قيام حكومة الإنقاذ بالاتصال بـ "لام أكول" الذى أعلن تشكيل الحركة الشعبية المتحدة، عبر الكنيسة الألمانية، والتوصل لاتفاق فرانكفورت "يناير ١٩٩٢" مع نظام الإنقاذ، والذى تضمن للمرة الأولى تأييد الحكومة لفكرة حق تقرير المصير. وقد عززت الحكومة هذه الخطوة بتأكيد الأمر نفسه فى اتفاقية الخرطوم (أبريل ١٩٩٧) مع القوى المناهضة لقرنق، بل تم النص على هذا الأمر فى دستور ١٩٩٨ الذى ظل معمولا به حتى نيفاشا. ويبدو أن هذا من أجل اللعب على ورقة الخلافات الجنوبية - الجنوبية، لكنها ساهمت فى المقابل فى تمسك الجنوبيين بالفكرة، وإصرارهم عليها.

ومرة أخرى، أخطأت حكومة البشير بالطلب إلى طرف خارجى، هو منظمة "الإيجاد" فى عام ١٩٩٣، فتقدمت هذه الأخيرة بمبادرة تؤكد علمانية السودان الموحد، أو أن يكون للطرف المتضرر "الجنوبيين" حق تقرير المصير، فرفضها نظام الإنقاذ فى أول الأمر ثم عاد وقبلها. وازدادت الأمور تعقيدا مع

قيام التجمع الوطنى المعارض الذى يضم قوى المعارضة الشمالية الأساسية، وعلى رأسها أحزاب الأمة، والاتحادى، والشيوعى، بالاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب فيما عرف بمقررات أسمرة ١٩٩٥، تحت الضغوط الناجمة من رغبة القوى الشمالية فى ضم الحركة الشعبية إلى التجمع الوطنى من أجل إسقاط نظام الإنقاذ. حيث كان من أهم المقررات:

١- إن خيار التجمع هو وحدة الوطن المؤسسة على التنوع والاعتراف بأن السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات (نفس رؤية جارانج).

٢- الاعتراف بأن حق تقرير المصير يوفر حلا لإنهاء الحرب الأهلية من خلال الاستفتاء، وأن هناك خيارين للاستفتاء هما إما الوحدة أو الانفصال" الاستقلال".

٣- إن المناطق المتأثرة بالحرب هى جنوب السودان، فضلا عن كل من منطقة أبيى وجبال النوبة، وجبال الأنقسنا "جنوب النيل الأزرق" (المناطق المهمشة التى ستجرى فيها المشورة الشعبية وفق نيفاشا)، بالإضافة لاستفتاء أبيى.

٤- إن استفتاء أبيى فى نهاية المرحلة الانتقالية يتركز على بقائها ضمن ولاية جنوب كردفان" الشمال" أو الانضمام لولاية بحر الغزال "الجنوب".

وهكذا، نجحت الحركة الشعبية فى فرض فكرة حق تقرير المصير وانتزاعها من القوى الشمالية، تماما كما أعطت الحكومة الحق ذاته للقوى المعارضة لقرنق فى الجنوب ليكون هذا هو الأساس الذى قامت عليه نيفاشا ، تماما كما كان تقرير لجنة الـ ١٢ هو الأساس الذى قامت عليه فكرة الحكم الذاتى فى أديس أبابا عام ١٩٧٢. لكن شتان بين الحكم الذاتى فى إطار السودان الموحد، وحق تقرير المصير المفضى إلى الانفصال.

رابعا- مرحلة نيفاشا والتكريس القانونى لانفصال الجنوب :

اتسمت هذه المرحلة بانفراد الولايات المتحدة بملف الجنوب، بالرغم من وجود اهتمام دولى به، خاصة بعد تعيين مبعوث خاص لها إلى السودان قبل أحداث سبتمبر بفترة وجيزة، هو القس جون دانفورث. وجاءت أحداث سبتمبر لتلقى بظلال قاتمة على موقف حكومة الخرطوم ذات التوجهات الإسلامية وغير المرغوب فيها أمريكيا، كما تم استبعاد المبادرة العربية التى قدمتها ليبيا ومصر، باعتبارها لا تنص على حق تقرير المصير.

وهكذا، صار المشهد أكثر وضوحا، وعملت الولايات المتحدة على استخدام إحدى دول الإيجاد "كينيا فى استضافة عملية التفاوض، وغالبا لم يكن الوسيط الكينى محايدا. وظهرت المؤشرات فى نص الاتفاق الإطارى الذى تم توقيعه فى مشاكوس (٢٠ يوليو ٢٠٠٢) والذى منح حق تقرير المصير للجنوب بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات.

ولقد كان الجنوب حريصا فى تلك الفترة على تأكيد فكرة قرنق السابقة، وهى إما سودان علمانى موحد أو حق تقرير المصير، وهو ما ظهر فى المفاوضات التى استمرت قرابة عامين ونصف عام، وأسفرت فى النهاية عن توقيع اتفاقيات نيفاشا بشأن تقاسم السلطة والثروة، والترتيبات الأمنية، فضلا عن بروتوكول خاص لاستفتاء أبيى. وكان من أهم بنود اتفاقيات نيفاشا التى وقعت فى ٩ يناير ٢٠٠٥ ما يلى (٨) :

١- حق تقرير المصير للجنوبيين :

نص اتفاق السلام على حق تقرير المصير لجنوب السودان فى نهاية الفترة الانتقالية، ومدتها ست سنوات، لتحديد ما إذا كان الجنوب سينفصل عن البلاد أم لا.

٢- تقاسم السلطة :

يشكل حزب المؤتمر الوطنى الحاكم والحركة الشعبية حكومة وحدة وطنية ذات نظام إدارة لامركزية، كما ستشكل الحركة إدارة منفصلة تتمتع بحكم شبه ذاتى فى الجنوب. وستكون نسب المشاركة فى الحكومة الاتحادية ٥٢٪ للمؤتمر الوطنى، و٢٨٪ للحركة الشعبية، و١٤٪ لباقى القوى السياسية الشمالية، و٦٪ للقوى الجنوبية الأخرى بخلاف الحركة الشعبية . كما ستكون العربية والإنجليزية اللغتين الرسميتين للبلاد، وسيشغل سكان الجنوب ٣٠٪ من الوظائف الحكومية.

٣- تحويل منصب الرئيس إلى مؤسسة رئاسية:

تتكون مؤسسة الرئاسة من رئيس ونائبين، على أن يكون النائب الأول من الجنوب، ويتمتع بحق الفيتو فى القرارات الرئيسية مثل إعلان الحرب، وحل البرلمان، والتعيينات فى المناصب الكبرى. وقد تولى هذا المنصب زعيم الحركة العقيد جون قرنق، كما أن قرنق تولى رئاسة حكومة الجنوب (يتولى هذا المنصب الآن سيلفا كير بعد وفاة قرنق عام ٢٠٠٥) وذلك بعد تحول السودان إلى إقليمين، أحدهما فى الشمال، والآخر فى الجنوب الذى يتكون من ١٠ ولايات، وتقوم الحركة الشعبية بتشكيل الحكومة الإقليمية التى تديره. (يعنى هناك حكومتان، واحدة مركزية فى الخرطوم، وهذه يشارك فيها الجنوبيون بنسبة ٢٨٪، وحكومة أخرى فى الجنوب مقصورة عليهم فقط).

٤- تقاسم الثروة :

يتم تقاسم الثروة القومية بالتساوى، خصوصا من عائدات آبار النفط فى المنطقة الجنوبية التى يوجد بها معظم النفط المستغل، فيتم تقاسمها مناصفة بين الحكومتين الجنوبية والمركزية، بعد منح ٢٪ على الأقل للولايات التى ينتج النفط فيها.

- كما تخصص نصف عائدات البلاد غير النفطية من الضرائب والرسوم التى تجمعها الحكومة الوطنية من الجنوب لحكومة الجنوب بإشراف هيئة مشتركة.

ويتم تشكيل نظام مصرفى مزدوج، بحيث يكون فى الشمال إسلاميا يحظر التعامل بالفائدة، وفى الجنوب تقليديا. كما سيفتتح فى الجنوب فرع للبنك المركزى الذى سيصدر عملة جديدة بتصاميم تعكس التنوع الثقافى فى البلاد (يعنى هناك نظامان نقديان وعملتان، وهو ما يمهد للانفصال).

٥- إدارة جبال النوبة وولاية النيل الأزرق" الأنكسنا":

سيكون لجبال النوبة وولاية النيل الأزرق، اللتين تشكلان مناطق تماس بين الشمال والجنوب، حكومتان يرأس كلا منهما بصفة دورية حاكم من الحركة الشعبية أو حزب المؤتمر الوطنى. وبعد إجراء الانتخابات، ينتخب الحاكم مباشرة من الناخبين المسجلين بالولاية. وسيكون للمنطقتين برلمانان منتخبان، يكون التمثيل فيهما على النحو التالى: ٥٥٪ لحزب المؤتمر الوطنى، و٤٥٪ للحركة الشعبية، ثم استطلاع رأى السكان بعد ذلك بهما فى العلاقة مع المركز، فى إطار ما يعرف بالمشورة الشعبية.

٦- منطقة أبيى :

ستمنح هذه المنطقة الغنية بالنفط التى تعتبر حاليا جزءا من ولاية جنوب كردفان التابعة للشمال وضعا خاصا، وسيعتبر سكانها فى الفترة الانتقالية مواطنين فى ولايتى جنوب كردفان (شمال) وبحر الغزال (جنوب)، وستدار من قبل مجلس تنفيذى محلى ينتخبه سكانها. "وإلى حين قيام الانتخابات، تتولى الرئاسة تعيين أعضاء هذا المجلس التنفيذى، ونص على ضرورة أن تكون من مواطنى منطقة أبيى". وسيتم نشر مراقبين دوليين لمراقبة تطبيق الاتفاق فى أبيى، فى حين سيصوت سكانها فى استفتاء منفصل يتزامن مع استفتاء جنوب السودان لتحديد ما إذا كانت ستحتفظ بمكانتها الخاصة فى الشمال، أم أنها ستكون جزءا من ولاية بحر الغزال فى الجنوب.

٧- الترتيبات الأمنية:

ينص الاتفاق على سحب أكثر من ١٠٠ ألف جندى حكومى منتشرين فى الجنوب، وقوات الحركة الشعبية المنتشرة فى ولاية جبال النوبة والنيل الأزرق تحت إشراف دولى، مع مراعاة احترام الحدود الإدارية التى كانت تحدد المديريات الجنوبية الثلاث عند الاستقلال فى الأول من يناير ١٩٥٦ .

ويتم تشكيل مجلس جديد للدفاع المشترك مؤلف من كبار الضباط من الجانبين بالتنسيق بين قيادة قوات الحكومة والحركة الشعبية. ولن يتم دمج القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبى، بل سيتم التعامل معهما بالتساوى فى إطار القوات المسلحة السودانية (يعنى الجنوب سيحتفظ بقواته وهو ما قد يمهد للانفصال أيضا). وخلال الفترة الانتقالية (٦ سنوات)، يساهم الجانبان بأعداد متساوية من القوات لتشكيل قوات مشتركة لنشرها على جانبى الحدود. وسيكون انتشار القوات المشتركة كالتالى: ٢٤ ألف جندى فى جنوب السودان، 6 آلاف جندى فى جبال النوبة، ٦ آلاف جندى فى ولاية النيل الأزرق، 3 آلاف جندى فى العاصمة الخرطوم.:

وأخيرا، يلاحظ على اتفاق نيفاشا أمران أساسيان:

الأول: أنه أعطى حق تقرير المصير للجنوبيين بنهاية المرحلة الانتقالية بعكس المبادرة المصرية - الليبية.

الثانى: منح الاتفاق صلاحيات واسعة للجنوبيين خلال المرحلة الانتقالية، بحيث يجعل أساس العلاقة بين الجانبين أشبه بالعلاقة الكونفيدرالية، وليست علاقة بين حكومة وإقليم داخلى "علاقة فيدرالية". وهذا هو مكمن الخطورة، فهناك نظام اقتصادى وعملة خاصة للجنوب، وهناك جيش للجنوب، بالإضافة إلى وجود قنصليات للجنوب فى الخارج.

وهكذا، تحول الصراع بين شمال وجنوب السودان من صراع محدود فى إطار السودان الواحد إلى صراع شامل ينتهى بحق تقرير المصير، وهى الحالة التى تم الوصول إليها بسبب مؤامرات الخارج من ناحية، وأخطاء نظم الحكم المتعاقبة فى الخرطوم من ناحية ثانية، وتطلعات الجنوبيين من ناحية ثالثة، وتجاهل عربى وإسلامى واضح للقضية من ناحية رابعة.

المراجع :

١ - د. أحمد الأمين البشير، العلاقة بين السياسة والدين فى السودان، المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٧٧، يوليو١٩٨٥)، ص١١٣ .

٢ - حول هذه السياسة، انظر د. يونان لبيب رزق، مشكلة جنوب السودان .. أصل النشأة الأولى، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ .

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E2FB652-047F-42A2-9D37-#.14142897164htm

٣- مصعب الطيب بابكر، السودان: مدخل الصليبية إلى الجنوب، نقلا عن د. حسن مكى، مشروع التنصير فى السودان فى الماضى والحاضر، (السودان: المركز الإسلامى الإفريقى، ١٩٩١)، فى:

www.meskat.net/report/southcrusadegate.htm

٤- يونان لبيب رزق، مرجع سابق.

(*) اعترف بعض قادة الحركة مثل جوزيف لاقو بأن الحركة كانت تتلقى الدعم من الكيان الصهيونى وبعض المنظمات الكنسية وأوغندا.

حول هـا الدعم، انظر التشكيلات السياسية والفصائل المسلحة فى الجنوب السودانى، فى:

www.aljazeera.net/nr/exeres/adf1b674-c356-4877-a204-4189a6c.38471htm.

٥ – حول هذه السياسة، انظر:

معاوية الزبير الطيب، موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E29003D6-9E01-48C9-8E53- A36981BE61AF.htm

٦- المرجع السابق.

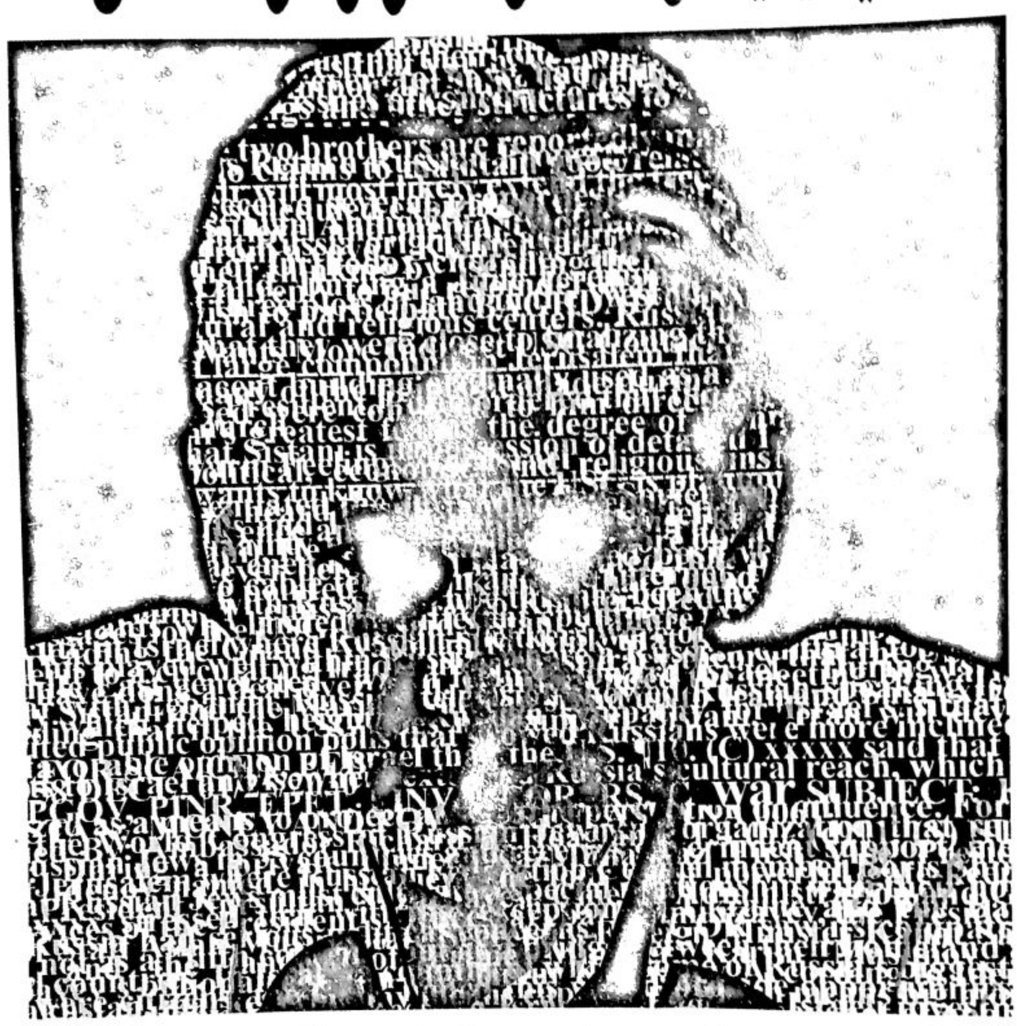
٧ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان .. جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد ١٣٨، أبريل ٢٠٠٤)، ص ص ٧-١٠ .

٨ – حول هذا الاتفاق وأبرز الملاحظات بشأنه، انظر: بدر شافعى، الأزمة السودانية..الأسباب..التسويات.. التداعيات، سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة مركز العالم العربى "أرتك"، مارس ٢٠١٠، ص ص ١٦-٢٠ .

تحت الضوء

ويكيليكس .. الموقع والوثائق



١ ويكيليكس .. نموذج لواقع إعلامى جديد

٢ العراق فى تسريبات ويكيليكس

٣ أزمة ويكيليكس .. أصداء الكشف عن الوثائق العسكرية

٤ إيران وفلسطين ولبنان فى وثائق ويكيليكس

ويكيليكس .. نموذج لواقع إعلامى جديد

□ رنا أبو عمرة*

يعتبر موقع ويكيليكس تعبيرا حيا لما يسمى إعلام المواطن. وما بين حجج المعارضين وشعارات المؤيدين، فرض ويكيليكس نفسه ككيان إعلامى وكلاعب سياسى لا يخضع للقواعد والقوانين المتعارف عليها. فقد قدم الموقع تداخلا عميقا وكثيفا فيما بين المجالين العام والخاص، كما قدم نموذجا مستحدثا من الصحافة الاستقصائية، ودشن جبهة جديدة لمواجهة الحكومات وهى الجبهة الافتراضية، مستخدما الحق الكامل لأى فرد فى التعبيرعن رأيه كما كفلته المواثيق الدولية، وروجت له الديمقراطيات الراسخة.

ويكيليكس والإعلام الجديد :

ولايمكن اعتبار موقع ويكيليكس ظاهرة ولدت من فراغ أو تطورت بشكل مفاجئ. فمنذ تحول النموذج الحضارى من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى غير المحدود، بدأت التكنولوجيا الحديثة تحتل مكانها تدريجيا وسط أدوات المشاركة السياسية ذات صبغة إعلامية، من خلال خلق موجات تحديث أشبه بما أطلق عليه موجات الديمقراطية، تهدف إلى تمكين المواطن من خلال تعزيز الحرية المطلقة لنشر المعلومات(١). وقد اتخذت هذه الظاهرة عدة مسميات، منها الإعلام الجديد، والإعلام البديل، والإعلام المجتمعى، وإعلام المواطن.

واستمر تطور هذه الموجات، إلى أن كشف موقع ويكيليكس عن تعدد مساحات فعل المجتمع المعلوماتى الجديد، بما أتاحه من مساحة جديدة يستطيع من خلالها المواطن التأثير فى السلطة العامة، وذلك من خلال إرساء نموذج إلكترونى للديمقراطية التشاركية التى تجعل من المواطن فاعلا سياسيا مؤثرا. ورغم ذلك، فإن قدرة الفرد على التأثير لا تنفصل عن طبيعة النظم السياسية والمساحة الحقيقية التى تكفلها لممارسة الحريات العامة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان(٢).

وعند محاولة فهم طبيعة موقع ويكيليكس، لابد من الاقتراب من توصيف مسماه من الناحية التقنية ومن ناحية المضمون، بما يساهم فى رسم صورة أولية لطبيعة هذا الكيان.

فمن الناحية التقنية، فأصل الكلمة ينقسم إلى جزءين، الجزء الأول وهو ويكى wiki فى إشارة إلى برنامج الويكى التقنى، والجزء الأخير هو ترجمة حرفية للفظ اللاتينى leaks أى تسريبات. إن برنامج الويكى هو برنامج يعتمد على تقنية الويكى، وهى مسئولة عن إدارة محتويات الموقع الإلكترونى. ولهذا التطبيق ميزتان نسبيتان على الموقع الإلكترونى التقليدى: فهو يسمح للزائر (أو من يصرح لهم، كحالة ويكيليكس حيث يقتصر الأمر على فريق العمل) بتعديل محتويات الموقع من خلال زيارته عن طريق برنامج التصفح العادى

Internet Explorer أو ما شابهه، وكذلك إمكانية إدراج رابط عن طريق تحويل كلمة فى النص إلى رابط، وهذا الرابط يكون صفحة لم تنشأ بعد، وقد تنشأ فى المستقبل، بحيث تتاح من خلالها معلومات عن الكلمة التى تحولت إلى رابط. ويعمل برنامج الويكى من خلال خادم واحد (Server) أو عدة خوادم بما يوفر قاعدة أوسع لتأمين البيانات(٣). وتحتفظ هذه التقنية بالملفات السابقة والمتوافرة فيما يشبه قاعدة بيانات، بما يسمح للقائمين على موقع الويكى بالتحقق من التعديل المضاف، واسترجاع النسخة القديمة فى حالة ثبوت عدم مصداقية المواد المضافة من يقبل الزائر. وبشكل عام، فإن مجال الصحافة كان من أقل المجالات توظيفا لهذه التقنية إلى أن ظهر موقع ويكيليكس(٤).

(*) باحثة فى العلوم السياسية، ماجستير فى الدراسات السياسية .

وبشكل عام، يحمل برنامج الويكى عيبا يتمثل فى أن فتح الموقع للتعديلات قد يؤدى إلى التشكيك فى مصداقية معلوماته، إلا أن هذا العيب هو عيب نسبى يعتمد إعماله بشكل أساسى على فريق التحرير ووضوح رؤيته، مما ينقى المحتوى أولا بأول، دون الوصول إلى حد التضييق على المستخدمين من خلال تعقيد إجراءات الإضافة، الأمر الذى قد يؤثر فى نطاق انتشاره(٥).

وقد ظهرت تقنية الويكى لأول مرة فى عام ١٩٩٤ على يد وورد كانينجهام، وهو مصمم برامج أمريكى الذى أطلق هذه التسمية عليه، تيمنا بالحافلة التى تقل المسافرين فى مطار هونولولو wiki wiki shuttle. وترادف كلمة wiki بلغة أهل هاواى كلمة "سريع" باللغة العربية، وقد اختار كانينجهام هذا الاسم فى إشارة للسرعة التى يتسم بها عمل التقنية الجديدة التى ابتدعها(٦).

ويعتبر برنامج الويكى أحد تطبيقات ما يطلق عليه البرامج الإلكترونية الجماعية collaborative software. وقد صممت البرامج الجماعية بالأساس لخدمة فريق يعمل فى مهمة مشتركة لتيسير تحقيق أهدافهم(٧).

ويعكس هذا التعريف التقنى البسيط أهم صفات هذا البرنامج، وهى الانفتاح، والتشعب، والتوثيق، والتأمين، والمشاركة، والحرية المطلقة، وثقافة فريق العمل، والاتحاد فى الهدف، رغم الاختلاف فى الانتماءات وقوة المبادرة التطوعية، تلك الصفات التقنية التى انعكست على أداء موقع ويكيليكس وأهدافه كما سيلى توضيحه.

ومن جهة المضمون، يطلق على موقع ويكيليكس والمواقع المشابهة له مصطلح whistle-blower websites وهو ما يمكن ترجمته إلى المواقع الواشية، وهى المواقع التى تعتمد على الوثائق السرية ونشرها، ومن هنا جاء الجزء الثانى من المسمى وهو تسريبات leaks.

وبشكل عام، يعتبر الموقع تطورا لظاهرة القراصنة الإلكترونيين hackers. والمفارقة أن هذه الكلمة هى كلمة سيئة السمعة فى الذهن العربى، ولم يعد ينظر إليها كما نظر لها الغرب باعتبارها تمثل إحدى الأدوات التى يمكن الاستفادة منها فى حماية المواقع الإلكترونية الكبيرة، حيث تميل معظم الدول إلى توظيف ما يطلق عليهم قراصنة لتعزيز تأمين مواقعها الإلكترونية وأيضا فى عمليات التجسس والحرب الإلكترونية. ومن المعروف أن كلا من الجيش الصينى والبنتاجون يوظف مجموعات من الهاكرز للاستفادة منهم تقنيا واستراتيجيا(٨).

وقد جاءت فكرة تأسيس موقع ويكيليكس على يد جوليان أسانج، استرالى الجنسية، ويبلغ من العمر ٣٩ عاما، ويعرف نفسه على أنه صحفى وناشر، وقد درس الفيزياء والرياضيات فى جامعة ملبورن، وحقق تفوقا فى هذا المجال(٩)، وبدأ بمحاولات قرصنة إلكترونية منذ أن كان عمره ١٦ عاما ونبغ فيها. وفى عام ١٩٩١، تم اتهامه فى قضايا قرصنة إلكترونية على نظم تابعة لشركات كبرى فى استراليا، إلا أنه تم إخلاء سبيله مقابل دفع مبلغ مالى كتعويض. ومنذ عام ٢٠٠٦، بدأ أسانج العمل على إنشاء موقع ويكيليكس، إيمانا منه بأن حرية تداول المعلومات يجب أن تلعب دورا فى إصلاح النظم الحاكمة وكشف فسادها، ونشر أول وثيقة له فى ٢٠٠٦(١٠) إلى أن تم تدشين الموقع رسميا فى ٢٠٠٧.

أهداف موقع ويكيليكس :

وثمة هدفان يعمل الموقع على تحقيقهما، الأول: هدف عملى يتعلق برفع كفاءة الإعلام والعمل على تطويره من خلال رفع مستوى المنافسة، والثانى: هدف فلسفى يتعلق بالدفع نحو تعزيز الحرية المطلقة للتعبير عن الرأى وتداول المعلومات، ولايحتل الهدف المالى أى حيز فى أجندة الموقع المعلنة. فكما جاء على موقع ويكيليكس، فإن الموقع هو منظمة إعلامية لاتهدف إلى الربح.

ويحاول الموقع تحقيق الهدف العملى من خلال تقديم الجديد عن طريق عدم الاكتفاء بتوفير الأخبار والمعلومات المهمة إلى الجمهور العام، إلا أنه يعمل على تقديم الإخباريات مصحوبة بالأدلة الموثقة -خاصة السرية- بهدف إثبات الحقيقة وتحقيق مصداقية الأخبار التى يقدمها الموقع(١١). ويحدد الموقع مبادئه فى الدفاع عن حرية التعبير والنشر الإعلامى، والمساهمة فى تطوير التاريخ الإعلامى، وإشراك الشعوب فى خلق تاريخ جديد عن طريق تمكين الإعلام من أداء وظيفته الحقيقية، وهى كشف الحقائق وفضح الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها(١٢). فقد سبق أن أشار جوليان أسانج إلى أن الموقع يحاول تعويض إخفاق الإعلام التقليدى من خلال إخراج المواد المخبأة التى تحتاج إليها الشعوب، لكى تسود مجتمعاته المعلومات والمعرفة التى تمكنهم من تنظيم حياتهم، وتساعدهم على الاختيار الصحيح(١٣). حيث يؤمن أسانج بأنه لا يوجد حكم جيد دون معلومات جيدة تتوافر لمواطنين جيدين(١٤). فبدون تحقيق هذه المعادلة، من المستحيل أن تتحقق ديمقراطية من وجهة نظره، بل تتساوى الديمقراطيات والديكتاتوريات وتتساوى احتمالات سقوطها(١٥).

وفيما يخص الهدف الفلسفى، يعتبر الموقع المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان السند القانونى لنشاطه(١٦) بما تكفله لكل فرد من حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها، وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود الجغرافية(١٧). ويعمل الموقع على تفعيل هذه المادة بالذات من خلال نشاطه ورؤيته، بجانب تفعيل كافة الحريات والحقوق الواردة فى الإعلان، الأمر الذى ظهر فى اختيار الموضوعات التى نشر فيها الموقع على مدى سنوات عمله، كما سيلى توضيحه فى الجزء التالى.

تاريخ الموقع ومسيرة عمله :

رغم أن موقع ويكيليكس قد ذاع صيته عقب نشره وثائق حرب أفغانستان فى يوليو ٢٠١٠، وتسريبات حرب العراق فى أكتوبر ٢٠١٠، والمراسلات الدبلوماسية الأمريكية فى نوفمبر ٢٠١٠، فإن لويكيليكس رصيدا من العمل منذ أن تم تدشينه رسميا فى عام ٢٠٠٧، فلم تعكس شهرته بسبب تغير فى أهدافه أو سياسته، ولكن بسبب أهمية مضمون مانشر وخطورة عواقبها.

بشكل أوضح، لا يقتصر نشاط الموقع على تعزيز حملة دعائية ضد الولايات المتحدة فحسب. فطيلة ٤ سنوات، نشر الموقع وثائق استطاعت أن تحدث تغييرا فى دساتير دول وإزاحة

حكومات(١٨)، مثل تسبب نشر تقارير فساد حول تنزانيا فى إزاحة رئيس وزرائها(١٩)، وكذلك تسبب نشر وثائق خاصة باتهام الرئيس الكينى السابق بعمليات غسل أموال وفساد فى تغيير الحكومة(٢٠). كما سبق أن نشر الموقع الأوراق السرية لقمة كوبنهاجن لتغير المناخ عام ٢٠٠٨، وفضائح فساد وعمليات اغتيال فى تيمور الشرقية ٢٠٠٨، ووثائق خاصة بالحرب الدائرة فى الصومال، وضلوع مصالح صينية فيها، وكذلك أعمال تجسس للاستخبارات الألمانية على صحفيين ألمان، وأيضا إغلاق القمر الاصطناعى الأوروبى لقناة ناطقة باللغة الصينية إرضاء لبكين، ونشر وثائق بشأن تفاصيل المعدات العسكرية الأمريكية فى العراق فى عام ٢٠٠٧(٢١)، وتقارير حول عمليات غير مشروعة لكبرى البنوك الدولية، وغيرها الكثير.

وكما تبين، فإن محاور اهتمام الموقع متنوعة، فهى تشمل القضايا المتعلقة بالدبلوماسية، والتجسس، والاستخبارات، والفساد، والاقتصاد، والتجارة، وحرية الإعلام، وقضايا البيئة، والقضايا ذات البعد الدينى والمرتبطة بالمؤسسات الدينية(٢٢).

منذ التدشين الرسمى للموقع عام ٢٠٠٧، يعتمد العمل فيه على مجموعة من الأفراد، الذين وصفهم الموقع "بالمخلصين"، أى المخلصين لقيم الحرية والشفافية. ويشمل فريق العمل صحفيين، ومحررين، ومتطوعين، وناشطين حقوقيين، ومحامين، ومبرمجين، ومهندسى شبكات، ومحاسبين(٢٣). فكما جاء على لسان أسانج فى إحدى المقابلات، فإن عدد العاملين الأساسيين ٣٠ شخصا، بالإضافة إلى شبكة متطوعين يصل عدد أعضائها إلى ٨٠٠ شخص، بجانب مستشارين من وقت لآخر، وإجمالى عدد من يساهمون فى عمل الموقع هو ١٠ آلاف شخص(٢٤).

وقد اعتمد تمويل الموقع فى بداية إنشائه على مبادرات مالية شخصية من العاملين به بجانب الجهد التطوعى. وبدءا من يناير ٢٠١٠، نتيجة زيادة التكاليف، بدأ اعتماد أسلوب جديد للتمويل، هو جمع أموال من الجمهور مباشرة عن طريق الإعلان عن تفاصيل التحويلات البنكية للتبرعات على الموقع، عبر دول توفر ضمانات أمنية على أموال الموقع، مثل سويسرا وأيسلندا وهولندا واستراليا(٢٥). وتبلغ التكلفة الشهرية لتسيير أعمال الموقع نحو ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف دولار. وتزيد الأموال المطلوبة بزيادة الهجمات المضادة على الموقع(٢٦)، الأمر الذى يجعل من التمويل أداة مباشرة للتضييق على الموقع من قبل الحكومات غير الراغبة فى استمرار عمله، من خلال الضغط على البنوك لتجميد أرصدته، أو على شركات التحويلات المالية لوقف التعامل مع الموقع، وأداة غير مباشرة من خلال رفع معدل الهجمات عليه بما يبدد ميزانيته فى صدها.

طريقة عمل الموقع :

حاول موقع ويكيليكس توظيف القدرات التقنية المتطورة فى تحصين خصوصية وسرية مصادر معلوماته، فقد كفل الحرية لأى فرد بأن يزوده بأى وثيقة يرى أنها من المهم أن تنشر، عن طريق الموقع أو البريد التقليدى. وقد تصل من شخص عن طريق شخص وسيط آخر من خارج بلاد الشخص الأول. وقد تكون الوثيقة أوراقا أو مراسلات أو مكاتبات رسمية أو تسجيلات فيديو.

ويقوم محررو الموقع بتحليل الوثائق والتحقق منها وكتابة خبر صحفى news story عنها، ويقوم الموقع بعد ذلك بنشر الخبر مصحوبا بالوثيقة(٢٧). وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم القبض على شخص بسبب تواصله مع موقع ويكيليكس مدة ٤ سنوات هى عمر عمل الموقع، وذلك لأن طريقة إرسال الوثائق المتوافرة على الموقع هى طريقة مشفرة بطريقة معقدة يصعب اختراقها بما يوفر الحماية لمصدر المعلومة، تصل إلى درجة أن الموقع نفسه فى بعض الحالات قد لا يعرف مصدر إحدى الوثائق التى وصلت إليه(٢٨).

وفى محاولة للاستجابة لمقتضيات الواقع، وتماشيا مع المبادئ الأخلاقية للعمل الصحفى، وزيادة مصداقية الموقع ونشر شعبيته، فقد طور موقع ويكيليكس سياسة سماها "سياسة خفض الضرر harm minimization" policy. ومن خلالها، يقوم محررو الموقع بعملية تنقية ومسح دورية للمحتويات، تصل إلى حد حذف بعض المواد المنشورة، إذا ثبت تضرر أشخاص أبرياء بعينهم أو تعرض حياتهم للخطر، جراء نشر هذه الوثائق. والدليل على ذلك أن وثائق حرب العراق المنشورة على الموقع لا تحتوى على أسماء أو معلومات عن أشخاص أو جماعات بعينها(٢٩).

ورغم التوظيف عالى الدرجة والكفاءة للتقنيات الحديثة، فإن ويكيليكس لم يعمل بمعزل عن وسائل الإعلام التقليدية

mainstream media فكل من الجارديان البريطانية، والنيويورك تايمز الأمريكية (بشكل غير مباشر، حيث تقوم الجارديان بإشراك الأخيرة) وديرشبيجل الألمانية، تعمل بالتعاون مع ويكيليكس كشركاء إعلاميين فى نشر الوثائق، ودون مقابل مادى لأى من الطرفين، وفى وقت لاحق انضمت إليها اللوموند الفرنسية، والبابيس الإسبانية(٣٠). وتقوم هذه الصحف بالتنسيق فيما بينها لتحديد الوقت المناسب لنشر الوثائق التى حصلت عليها من ويكيليكس. كما تقوم بعمل ما يشبه الاستشارات الإعلامية لويكيليكس، وإبداء الرأى فى صلاحية بعض المواد للنشر العام من عدمه، واقتراح صيغ منقحة لبعض الوثائق للتشاور بشأنها فيما بين الموقع والصحف بحذف أسماء أشخاص أو جهات قد تتضرر من نشر الوثيقة، وكذلك لتفادى تضارب الروايات بشأن الوثيقة الواحدة. وبشكل عام، لهذه الصحف حد لاتتعداه فيما تنشره من وثائق بما يتناسب ومنظومتها القيمية المعلنة، على عكس الحرية المطلقة للموقع فى النشر. وتشير هذه الشراكة إلى ميل ويكيليكس ليصبح أكثر مهنية، من خلال الاستفادة من الأسلوب الصحفى فى سرد رواياته ووثائقه، لينفى عن نفسه شبهات التجسس والمقامرة على الفضائح(٣١).

إلا أنه لا يمكن إغفال دور الصحف فى إعطاء زخم أكبر للوثائق والتقارير المنشورة على الموقع، بالإضافة إلى استفادتها التى تصب فى خانة مبيعاتها. بل وفضلا عن ذلك، فهذه الصحف الكبرى ستقوم من خلال هذه الشراكة بالترويج للموقع بما قد يعود بفائدة تمويلية يحتاج إليها العاملون به. وكذلك، ستحشد الشراكة مناصرين للموقع من كافة أنحاء العالم من المؤيدين لقيمه ومبادئه والمدافعين عنه. هذا بجانب أن هذه الشراكات متعددة الجنسيات قد وفرت ترجمة لتقارير ووثائق الموقع بلغات غير الإنجليزية، مثل الفرنسية والإسبانية والألمانية،

وضمنت توثيقا تقليديا لبعض مواده الإلكترونية، فى حال تعرض الموقع لهجوم إلكترونى عنيف استطاع تدميره، فالشراكة هنا ذات منفعة متبادلة بين التقليدى والمعاصر.

وعند نشر ويكيليكس لوثائق الحرب على العراق، كانت قناة الجزيرة والقناة الرابعة البريطانية شركاء منضمين للموقع. وتعليقا على الشراكة المرئية، أشار أسانج إلى أنه رغم انتشار الموقع بين قراء الصحافة الرقمية والمقروءة، فإنه يمكن الاستفادة من التأثير العاطفى الذى قد تحدثه محطات التليفزيون(٣٢).

وهذه الشراكة ليست مطلقة. ففى حين يعمل أسانج على توسيع قاعدة الشراكة الإعلامية، تعمل الولايات المتحدة على الضغط على وسائل الإعلام، خاصة الأمريكية، لعدم إعادة نشر مواد ووثائق ويكيليكس. فقد سبق أن أشار أسانج إلى أن الموقع سبق أن اتصل بقنوات مثل CNN وABC ولم تتعاون معه، الأمر الذى يعيد إثارة علامات استفهام حول حرية الإعلام ونزاهته فى الدولة الأولى الراعية للحريات فى العالم والداعية لتبنيها، حتى ولو بالحرب.

وبوجه عام، فإن التشبيك الإلكترونى أكثف وأقوى على مستوى الولايات المتحدة خاصة(٣٣). وتجدر الإشارة إلى أن ويكيليكس قام بتوظيف الإمكانيات التى تتيحها مواقع التواصل الاجتماعى، مثل التويتر والفيس بوك للترويج له، من خلال إنشاء صفحات للويكيليكس توافى المتابعين بآخر أخباره، وحشد أكبر عدد من المؤيدين والمتابعين.

التضييق على ويكيليكس .. ما بين المواجهة الإلكترونية والملاحقة القضائية :

وتتعدد أشكال التضييق التى يواجهها الموقع والتى يواجهها فريق عمله، وعلى رأسهم جوليان أسانج. فبجانب التضييق على مصادر التمويل والشركاء الإعلاميين، كما سبقت الإشارة، فإن الموقع يتعرض لهجمات إلكترونية من قبل عدة جهات، منها البنتاجون، ومكتب الأمن العام فى الصين.

وقد تحسب الموقع منذ البداية لهذه المواجهة من خلال استخدامه لعدة خوادم servers حول العالم، وكل منها يخضع للنظام القضائى السائد فى الدولة التى يوجد فيها(٣٤)، منها السويد، حيث وفرت شركة "بى آر كيو" مساحة كبيرة فى أحد خوادمها لخدماتها بإحدى ضواحى ستوكهولم. ويستخدم الموقع تقنيات تشفير عالية الكفاءة تسمح بنقل المعلومات من خادم لآخر ومن دولة، لدولة دون ترك أى أثر يمكن تعقبه، بالإضافة إلى استخدامه لطبقات متعددة ومختلفة من طبقات إلكترونية حامية للموقع firewalls.

إلا أن التضييق الإلكترونى وصل إلى مداه فى ديسمبر ٢٠١٠، حين أعلنت شركة أمازون الأمريكية وقف استضافتها لموقع ويكيليكس وحجبت صفحاته، بدعوى أن الموقع يستعمل خدمتها لنشر وثائق تحرج وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد انعقاد اجتماع بين مسئولى الشركة ونواب من الكونجرس الجمهورى، إثر نشر الموقع مراسلات الخارجية الأمريكية فى شهر نوفمبر ٢٠١٠، بعد تنامى دعوات النواب بمقاطعة الشركات الموزعة لخدمات الإنترنت للموقع(٣٥). وفى المقابل، استضافت شركة "أو فى إتش" الفرنسية، أحد أكبر مستضيفى المواقع فى أوروبا، موقع ويكيليكس بعد طرد أمازون له(٣٦). ولا يقتصر الخطر على الضغوط السياسية، حيث إن تصاعد الهجمات على الموقع يزيد من احتمالات الإضرار بالبنية التحتية للخادم server المستضيف لويكيليكس، مما قد يدفع موزع الخدمات إلى التخلى عن ويكيليكس طواعية، خوفا على عمله(٣٧).

من ناحية أخرى، أوقفت شركات كروت الائتمان، ومنها ماستر كارد وفيزا، خدمة تحويل التبرعات إلكترونيا إلى موقع ويكيليكس. وقد قامت مجموعة من "الهاكرز" المناصرين للموقع بهجمات على عدد من مواقع هذه الشركات، ردا على هذا الموقف، مما أدى إلى توقف خدمة شركة ماستر كارد للدفع عن طريق الإنترنت لعدة ساعات. كما أدت هجمات مماثلة إلى تعطيل موقع هيئة الادعاء فى السويد، والتى وجهت اتهامات الاعتداء الجنسى إلى أسانج، مما أدى إلى وضعه قيد الحبس.

تسببت محاولات ملاحقة أسانج قضائيا فى أن يعيش حياة غير مستقرة منذ إنشاء الموقع، حيث كان يتنقل من دولة لدولة فى سرية لحماية نفسه. وقد دعا نائب جمهورى فى الكونجرس الأمريكى إلى اعتبار ويكيليكس "منظمة إرهابية أجنبية"، نظرا لكون ما ينشر على الموقع يستهدف الأمن القومى الأمريكى، ويعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر، لأن هذا الاتهام سيسمح للولايات المتحدة بوضع يدها على أرصدة الموقع، ومنع أى جهة أو فرد من التعامل معه(٣٨). وقد تم فتح تحقيق جنائى مشترك بين وزارتى العدل والدفاع الأمريكيتين فى إطار بحث الإدارة الأمريكية وأجهزتها القانونية عن وسائل فى القانون الدولى والأمريكى لملاحقة أسانج، فضلا عن دعاوى مقاضاة الموقع بتهمة التجسس(٣٩). فبالرغم من أن المادة الأولى من وثيقة الحقوق فى الدستور الأمريكى، تنص على كفالة حرية التعبير(٤٠)، فإن السلطات الأمريكية تحاول إثبات أن وثائق ويكيليكس لم يتم تداولها فى إطار حرية التعبير، وهو الأمر الذى ستظهره نتائج التحقيقات الجارية مع برادلى مانينج، جندى سابق بالاستخبارات، والذى تعتقله السلطات الأمريكية منذ منتصف ٢٠١٠، إثر الاشتباه فى تسريبه لمعلومات لموقع ويكيليكس.

ومن ناحية أخرى، يواجه أسانج تهما فى تورطه فى جرائم جنسية أمام القضاء السويدى، وينفى أسانج هذه التهمة، مدعيا أن تدبير هذه التهمة هو مؤامرة ضده فى بلد معروف باحترام حرية الصحافة، وكان مرشحا لأن يكون مستقرا لأسانج، وأنها حملة تشويه ضده(٤١). وقد واجه أسانج فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠ مذكرة توقيف صادرة عن منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) إلى دولها الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ دولة، تدعو كل من لديه معلومات تساعد على القبض على أسانج إلى الإدلاء بها للشرطة المحلية فى بلاده(٤٢). ويقتصر أثر هذه المذكرة على حق الاحتجاز فقط وتسليمه إلى السلطات السويدية، ويعتبر بموجبها المتهم بريئا حتى تثبت إدانته. وعلى أثر هذه المذكرة، تم احتجاز أسانج فى لندن فى أول شهر ديسمبر ٢٠١٠. وتنفى السلطات البريطانية والسويدية على السواء أن تكون هناك ضغوطات سياسية أو تدخلات حكومية، معتبرة الأمر كله إجراءات متعلقة بقضية جنائية لا تزال محل التحقيق. وقد أبدت استراليا الدعم والمساندة لمواطنها أسانج من قبل الأجهزة القنصلية فى لندن بعد القبض عليه(٤٣).

وجاء رد فعل موقع ويكيليكس على لسان الناطق باسم الموقع، مشيرا إلى أن عملية نشر الوثائق ستمضى بصرف النظر عن تطورات قضية أسانج وإجراءات اعتقاله، باعتبار أن الموقع تتم إدارته من قبل مجموعة أشخاص وليس شخصا واحد، وسيستمر الموقع فى تنفيذ خطط عمله كما تم رسمها من قبل(٤٤). وبوجه عام، يعكس هذا الإجراء محاولة من الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لإيصال رسالة تحذيرية لمحاصرة أسانج، بغية تعويض إخفاق المنظومة القانونية الدولية فى التعامل مع مخاطر الفضاء الإلكترونى وتطبيقاته، والسيطرة على الموقع وما ينشره.

وبشكل عام، يعتبر هيكل عمل ويكيليكس ظاهرة إعلامية مختلفة، وإن كان مضمون الوثائق المنشورة على الموقع، فى الأصل ونظريا، هو حقا مكفولا للدولة. حيث إن لكل سياسة خارجية وجها معلنا ووجها خفيا تحاول أن تزينه بالأدوات الدبلوماسية. بل وابتدعت الولايات المتحدة مصطلحات على شاكلة القوة الناعمة فى محاولة لاحتواء هذا الوجه الخفى، ولكن الموقع استطاع توجيه ضربة لهذه القوة الناعمة من خلال تغذية الدعاية المضادة التى قد تواجهها الولايات المتحدة، من جراء نشر هذه الوثائق.

وكما أن لكل ظاهرة رمزا، فقد أصبح جوليان أسانج رمزا للثورة السياسية التقنية التى جسدها موقع ويكيليكس، رغم أن هذا العمل يخفى وراءه فريقا كاملا ومؤيدين ومناصرين ومن جهات مختلفة. ولقد أحدث موقع ويكيليكس ثورة على الساحتين الإعلامية والسياسية الرسمية وغير الرسمية. فإن لم يكن بسبب جرأة وخطورة الموضوعات التى أثارها، فبسبب قدرته على إعادة تعريف ثوابت إعلامية. فمن خلال عمله، أعاد تعريف مفهوم "السبق الصحفى"، حين قام بإعادة إنتاج قضايا إعلامية ليست جديدة، مثل الحرب على الإرهاب وقضايا الفساد، معتمدا فى عرضها على التوثيق والتيقن كأساس لعمله، فأصبح السبق الصحفى موضوعيا وليس زمنيا.

وبصرف النظر عن مصير الموقع ومصير مؤسسه، فإن ويكيليكس استطاع أن يرسم ملامح نموذج متكامل للصحافة الجديدة، بدءا من طريقة عمله وإدارته، مرورا بتمويله وطرق حمايته القانونية ومضمون رسالته، وانتهاء بشكل وكثافة جمهوره ومناصريه. بمعنى آخر، لقد فرض ويكيليكس معيارا تقاس عليه الجهود الإلكترونية التالية، ووضع الموقع الداعين للحريات المطلقة للتعبير والرأى أمام اختبار خطير يجب عليهم تخطيه بنجاح، حتى لا تهتز مصداقية الدعوة إلى الحريات والحقوق فى العالم من أساسها. وفى الوقت نفسه، استطاع الموقع تسليط الضوء على الوجه الآخر من العملة، وهو ضرورة قيام المجتمع الدولى بدور فاعل فى إرساء نظام يكفل الأمن المعلوماتى ويرسم حدوده.

الهوامش :

(1) Megan Boler (Editor), Digital Media and Democracy: Tactics in Hard Times, U.S.A., Massachusetts Institute of Technology, 2008, p.213.

(٢) السيد يسين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٩، ص١٤٦.

(3) The Social Media Bible, New Jersey, John Wiley &Sons, Inc., 2010, pp. 161-163, digital version available at: http://books.google.com.eg/books?id=GxcLljc8w6wC&printsec=frontcover&dq=The+Social+Media+Bible+GOOGLE+BOOKS&source=bl&ots=qgRZegK9z2&sig=TkSVd4pyIShVeKFoepPoCJKEX1c&hl=ar&ei=5zr5TJOwGI2YOuT9zdQK&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=3&ved=0CBUQ6AEwAg#v=onepage&q=The%20Social%20Media%20Bible%20GOOGLE%20BOOKS&f=false

(4) Dan Gillmor, We the media, U.S.A, O'Reilly Media,Inc, 2006, p.32.

(5) Ibid,p. .162

(6) Jonthan Zittrain, The future of the Internet and how to stop it, Virginia-U.S.A., R.R. Donelley,2008,p95., digital version available at: http://books.google.com.eg/books?id=NiATs-C6nlQC&pg=PA95&dq=shuttle+hawaii+wiki+Cunningham&hl=ar&ei=Von7TIysBdSx8QOj1KzWCw&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=5&ved=0CDYQ6AEwBA#v=onepage&q=shuttle%20hawaii%20wiki%20Cunningham&f=false

(7) Anja Ebersbach (editor), WikiWeb collaboration, Berlin , Springer Verlag, 2nd edition,2008, pp11.-16, digital version available at: http://books.google.com.eg/books?id=HDKA8ViZcpsC&printsec=frontcover&dq=Wiki%E2%80%A6Web+collaboration&hl=ar&ei=Lzz5TOr1IsyWOp304NUK&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=1&ved=0CCEQ6AEwAA#v=onepage&q&f=false

(٨) أحمد المغربى، ظاهرة الهاكرز أنتجت ويكيليكس ومستقبل صحافة الإنترنت، جريدة الحياة اللندنية، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٠.

(9) Profile: Wikileaks founder Julian Assange, BBC News, 2010/12/1, available at: http://www.bbc.co.uk/news/world-11047811

(10) Wikileaks Founder Julian Assange, Time Magazine, 2010/7/26, available at: http://www.time.com/time/world/article/2006496,8599,0,.00html

(11) About Wikileaks, Wikileaks website, available at: http://wikileaks.org/about.html

(12) Ibid.

(١٣) لقاء مع مؤسس موقع ويكيليكس، برنامج بلا حدود، الجزيرة.نت، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٠.

(14) Defending the Leaks: Q&A with wikileaks's Julian Assange, Time Magazine, 27/7/2010.

(15) Ibid.

(16) About Wikileaks, Op. Cit.

(١٧) للاطلاع على المادة ١٩ والنص الكامل للإعلان العالمى لحقوق الإنسان على الموقع الرسمى للأمم المتحدة، على الرابط التالى:

- http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#atop

(18) Defending the Leaks:Q&A with wikileaks's Julian Assange, Op. Cit.

(19) Ibid.

(20) Ibid.

(21) About Wikileaks, Op. Cit.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

(٢٤) لقاء مع مؤسس ويكيليكس، مرجع سبق ذكره.

(٢٥) أحمد الدرينى، ويكيليكس .. فن توثيق جرائم الحكومات والجيوش، البديل.نت، ٢ نوفمبر ٢٠١٠، على الرابط التالى:

http://elbadil.net/

(٢٦) لقاء مع مؤسس ويكيليكس، مرجع سبق ذكره.

(27) Submissions, Wikileaks website, available at: http://wikileaks.org/submissions.html

(٢٨) لماذا يحتاج العالم إلى ويكيليكس، مقابلة مع أسانج، موقع مبادرة تيد TED، يوليو ٢٠١٠، متوافر على الرابط التالى:

- http://www.ted.com/talks/lang/ara/julian_assange_why_the_world_needs_wikileaks.html

(29) Wikileaks Defends its release of Iraq War Documents, TIME Magazine, 23/10/2010.

(30) Respected Media outlets collaborate with wikileaks, Associated Press (AP), 3/12/2010, available at: http://news.yahoo.com/s/ap/20101203/ap_on_bi_ge/eu_wikileaks_media

(31) Ibid.

(٣٢) لقاء مع مؤسس ويكيليكس، مرجع سبق ذكره.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) القضاء الغربى عاجز تماما عن احتواء "ويكيليكس"، جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٥١١٨٤، ٣ ديسمبر ٢٠١٠.

(35) WikiLeaks website pulled by Amazon after US political pressure, The Guardian Newspaper, 2010/12/2, available at: http://www.guardian.co.uk/media/2010/dec/01/wikileaks-website-cables-servers-amazon

(٣٦) موقع ويكيليكس يلجأ إلى سويسرا بعد تعرضه لهجمات إلكترونية متطورة، سويس إنفو، ٣ ديسمبر ٢٠١٠، على الرابط التالى:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=28949440

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) واشنطن: "ويكيليكس" إرهابى يجب محاكمة مؤسسه، موقع العرب أون لاين، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠، على الرابط التالى:

http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2010%5C11%5C11-30%5C.966htm&dismode=x&ts=30-11-2010%207:15:15

(٣٩) جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٧٤٠٦، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠.

(40) The first ten Amendments collectively are commonly known as the Bill of Rights, The United States Constitution, available at: http://www.usconstitution.net/const.html#Am1

(٤١) لندن: رفض إطلاق سراح مؤسس ويكيليكس لقاء كفالة، سى إن إن بالعربية CNN، ٧ ديسمبر ٢٠١٠، على الرابط التالى:

- http://arabic.cnn.com/2010/world/7/12/assange.arrest./index.html

(42) Sweden authorizes INTERPOL to make public Red Notice for WikiLeaks founder-media release, Interpol Official website, 2010/12/1, available at: http://www.interpol.int/Public/ICPO/PressReleases/PR2010/PR.101asp

(٤٣) بريطانيا: أسانج سيتقدم بطلب ثان للإفراج عنه بكفالة، بى بى سى عربى، ٨ ديسمبر ٢٠١٠، متوافر على الرابط التالى:

- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/101208/12/2010_assange_day_2_in_custody.shtml

(٤٤) ويكيليكس سيواصل نشر المزيد من المعلومات السرية، بى بى سى عربى، ٧ ديسمبر ٢٠١٠، متوافر على الرابط التالى:

- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/101207/12/2010_wikileakes_continue.shtml

العراق فى تسريبات ويكيليكس

■ إيمان رجب*

تزايدت أهمية موقع ويكيليكس خلال الأشهر الماضية، حيث تحولت الوثائق التى سربها إلى مادة إعلامية قيمة لكثير من الصحف الدولية، مثل نيويورك تايمز، ودير شبيجل، والديلى تليجراف، فضلا عن الصحف المحلية، وذلك إلى جانب ما وفره من معلومات قيمة للباحثين والمهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية.

وكانت القضية العراقية من القضايا الأكثر مناقشة فى الوثائق التى قام الموقع بتسريبها، حيث نوقشت ببعديها الأمنى والسياسى فى نحو ١٥٣٦٥ برقية بعثت بها سفارات الولايات المتحدة إلى الخارجية الأمريكية، وهى بمثابة تلخيص لما دار من نقاش بين المسئولين الأمريكيين ومسئولى تلك الدول حول الوضع الأمنى والسياسى فى العراق، إلى جانب تقييم شخصى من قبل الدبلوماسى المرسل. إلى جانب ذلك، بلغ عدد المراسلات التى بعثت بها السفارة الأمريكية فى بغداد للخارجية الأمريكية نحو ٦٦٧٧ برقية تناقش الوضع العراقى.

ويؤكد احتلال العراق هذه المكانة فى مراسلات الدبلوماسيين الأمريكيين محورية العملية التى تقودها الولايات المتحدة فى العراق بالنسبة لمصالحها فى العالم، خاصة فى المنطقة العربية، وذلك مقارنة بقضايا أخرى كانت عادة تتصدر أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، مثل حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الوثائق التى نشرها موقع ويكيليكس حول العراق. تتضمن المجموعة الأولى تسجيلات فيديو تصور عمليات القتل العشوائى التى قامت بها القوات الأمريكية فى العراق، مثل العملية التى نفذتها فى ميدان المنصور فى مدينة بغداد الجديدة، والتى راح ضحيتها اثنان من العاملين فى وكالة رويترز للأنباء، حيث نجح القائمون على الموقع فى الحصول على هذا التسجيل، بينما فشلت فى ذلك الوكالة.

المجموعة الثانية عبارة عن وثائق البنتاجون حول الحرب على العراق، والتى نشرها الموقع فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٠، وتغطى الفترة من ١ يناير ٢٠٠٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستثناء مايو ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٩.

المجموعة الثالثة هى البرقيات ورسائل البريد الإلكترونى التى تبادلتها وزارة الخارجية الأمريكية مع ٢٧٤ سفارة تابعة لها حول العالم، والتى نشرها الموقع فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠. وقبل مناقشة محتوى هذه الوثائق، جدير بالذكر أن هذا الكم من الوثائق لم يسبق أن نشر من قبل، ففى تاريخ الخارجية الأمريكية ما نشر حتى اليوم من وثائق يرجع إلى عام ١٩٧٢(١).

تفاصيل جديدة - قديمة :

حملت الوثائق الخاصة بالعراق كما كبيرا من التفاصيل حول إدارة القوات الأمريكية والحكومة العراقية للأوضاع الأمنية والسياسية فى البلاد. ورغم أهمية التفاصيل للباحثين المتخصصين فى الشأن العراقى، من حيث دعمها نتيجة تحليلية ما، أو إثبات عدم صحة تحليلهم لموقف ما، فإن ما كشفت عنه هذه التفاصيل فى مجملها كان أمورا متداولة من قبل وسائل الإعلام الدولية والمراكز البحثية المتخصصة، وذلك باستثناء تفاصيل حول أحداث بعينها لم تكن متاحة من قبل.

ويمكن تحديد ثلاث قضايا رئيسية ناقشتها الوثائق الخاصة بالعراق، تتمثل القضية الأولى فى كيفية تعامل أجهزة الأمن

(*) باحثة فى الشئون العراقية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

العراقية مع أعمال العنف التى تورطت فيها شركات الأمن الخاصة العاملة فى العراق، وتتعلق القضية الثانية بأبعاد الصراع الإقليمى فى العراق، بينما تتمثل القضية الثالثة فى موقف قادة دول الخليج العربية الست ومصر من النخبة السياسية الحاكمة فى العراق، ويمكن تناول هذه القضايا بشئ من التفصيل :

١- شركات الأمن الخاصة: "أولوية" أمن القوات :

توفر الوثائق تفاصيل حول كيفية تعامل القوات الأمريكية وأجهزة الأمن العراقية مع أعمال العنف التى وقعت فى الفترة ٢٠٠٤ وحتى فبراير ٢٠١٠، ومن تلك الأحداث حادث ميدان المنصور الذى وقع فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧، وتورطت فيه عناصر من شركة بلاك ووتر الأمريكية، والذى أدى إلى مقتل ١٧ عراقيا وجرح ٢٧، وحرق ٧ سيارات، وكان من بين الضحايا ٢ من القوات العراقية.

واستنادا لإحدى البرقيات الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية، أفاد تحقيق اللجنة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية بأن الحادث قد سبق التخطيط له. كما أشارت إلى أن وزارة الداخلية العراقية تملك وثائق تدين عناصر بلاك ووتر وتثبت أنهم قتلوا ١٠ عراقيين وجرحوا ١٥ فى سبعة حوادث مشابهة. واعتبرت الوثيقة أن هذا هو السبب فى عدم تجديد رخصة الشركة بعد انتهائها فى يونيو ٢٠٠٦. ورغم ذلك، فإن الشركة ظلت تمارس أعمالها فى العراق دون أى غطاء قانونى.

وتكشف الوثيقة عن أن السفارة الأمريكية فى بغداد قد أقرت التوصية الخاصة بدفع الشركة تعويضات للضحايا، بقيمة ٨ ملايين دولار لكل قتيل و٤ ملايين لكل جريح، بينما كانت اللجنة قد أوصت بخيارات أخرى، منها أن يتم فتح تحقيق ومحاكمة المسئولين من قبل القضاء العراقى، أو أن يطلب مجلس الوزراء العراقى من الولايات المتحدة أن يستبدل ببلاك ووتر شركة أخرى أكثر حرفية، أو أن يتم الضغط على المجلس الوطنى العراقى للإسراع بتبنى القانون المنظم لعمل شركات الأمن الخاصة، والذى صاغت مسودته الداخلية العراقية.

ويتضح من قراءة الوثائق المسربة، أن الهدف الأول للسفارة الأمريكية وللحكومة العراقية، برئاسة نورى المالكى فى تلك الفترة، هو تأمين وجودها فى العراق وضمان أمنها، وهو ما كانت توفره بلاك ووتر، وذلك بصرف النظر عن التأثيرات الجانبية لنشاطها فى العراق. وهذا الموقف هو ما انتهى إليه موقف الحكومة العراقية فعليا، بينما كان موقفها الرسمى الظاهرى مختلفا تماما، حيث صرح سامى العسكرى (مستشار رئيس الوزراء فى ذلك الوقت) بعد وقوع الحادث مباشرة بأن بلاك ووتر "يجب ان تطرد من العراق خلال ستة أشهر"(٢).

إلى جانب ذلك، يثير تسجيل الفيديو الذى نشره الموقع الإلكترونى مسألة كيفية تعامل القوات الأمريكية مع الصحفيين فى العراق، خاصة أن أحد جنرالات الجيش الأمريكى فى العراق برر إطلاق القوات الأمريكية النار على الصحفيين، بعد أن نشر التسجيل، بأن القوات ظنت أن عدسة آلة التصوير التى يحملها المصور التابع لرويترز "قاذفة" صواريخ، ولهذا السبب أطلق النار.

٢- الصراع متعدد المستويات :

تؤكد مجموعة الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية تحول العراق إلى ساحة للصراع بين الدول المجاورة له. فالى جانب إيران التى عادة ما كان يتم التركيز على دورها "الخبيث" فى العراق، كما تصفه إحدى البرقيات، هناك دور لكل من السعودية وسوريا وتركيا ومصر، وهذا يعنى أن هناك عدة مستويات من الصراع داخل العراق. يتعلق المستوى الأول بالصراع بين القوى العراقية الشيعية، وهو ما أكدته انتخابات مارس ٢٠١٠. ويتمثل المستوى الثانى فى الصراع بين القوى العراقية وبعضها بعضا على اختلاف انتمائها المذهبى، ومن ذلك الصراع بين القوى الشيعية والسنية، والقوى العربية والكردية. وينصرف المستوى الثالث إلى الصراع بين القوى الإقليمية على ضمان نفوذ ما فى العراق، كالصراع السعودى - الإيرانى، وذلك بالإضافة إلى الصراع بين إيران والولايات المتحدة. ويمكن الإشارة إلى تعدد بعض مستويات الصراع فيما يلى :

أ - "الصراع" الأمريكى - الإيرانى فى العراق :

منذ احتلال العراق فى ٢٠٠٣، صورت العديد من الدراسات العراق كساحة للصراع بين القوات الأمريكية وقوات الحرس الثورى الإيرانى، الذين نجحوا فى اختراق الحدود مع العراق، وإنشاء معاقل لهم فى المحافظات الشرقية والجنوبية منه. ورغم ما أعلنه الجانب الأمريكى من إحصاءات حول مستوى نشاط قوات الحرس الثورى، وعدد من نجحت القوات الأمريكية فى اعتقاله منهم، فإن الجانب الإيرانى عادة ما كان ينفى وجود قيادات من الحرس داخل العراق، وعادة ما كان يؤكد الطبيعة الدبلوماسية للإيرانيين الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية.

وتكشف إحدى الوثائق الصادرة عن السفارة الأمريكية فى بغداد عن حقيقتين مرتبطتين بهذه القضية. الحقيقة الأولى خاصة بأن قادة الحرس الثورى يمارسون نشاطهم فى العراق تحت غطاء الأعمال الدبلوماسية والقنصلية للبعثات الإيرانية فى العراق، وهو أمر سهلته الحكومة العراقية، خاصة خلال عهدى إبراهيم الجعفرى ونورى المالكى. حيث تكشف إحدى الوثائق عن أن العلاقات القائمة بين الحكومة العراقية، برئاسة المالكى، وإيران، سمحت للأخيرة بممارسة نفوذ "خبيث" داخل العراق، وجعلت الجهود الأمريكية للحد من النفوذ الإيرانى غير فاعلة، حيث يتراوح إجمالى الدعم المالى الذى يتم توفيره للقوى السياسية العراقية بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار سنويا، يتم تقديمها من خلال عناصر الحرس الثورى، أو من خلال الكيانات التابعة لإيران العاملة فى العراق، ويخصص ٧٠ مليون دولار منها للمجلس الإسلامى الأعلى ومنظمة بدر.

وتشير الوثيقة ذاتها إلى الطابع البراجماتى للسياسة الإيرانية، حيث تدعم إيران القوى الشيعية المتنافسة والقوى

الكردية، وإلى حد ما الكيانات السنية، وذلك بهدف زيادة تبعية النظام السياسى فى العراق لها(٣).

وقد حددت الولايات المتحدة أنماطا من الأدوار التى يمارسها قادة الحرس الثورى الإيرانى -فيلق القدس فى العراق، وتتمثل فى ممارسة أعمال التجسس التقليدية، ودعم المتطرفين، ودعم النفوذ الإيرانى الثقافى والاقتصادى. وتفيد إحدى الوثائق، التى أرسلت للخارجية الأمريكية فى ٢٩ أبريل ٢٠٠٩، بنجاح الولايات المتحدة فى تعاونها مع العراق لإحباط عدد من الأنشطة التى سعى فيلق القدس للقيام بها داخل العراق خلال عام ٢٠٠٧، سواء من خلال العمليات العسكرية، أو الانخراط الدبلوماسى، حيث تذكر الوثيقة هجوم قوات التحالف فى يناير ٢٠٠٧ على قنصلية غير رسمية لإيران فى أربيل، واعتقالها ٥ إيرانيين ادعت إيران أنهم دبلوماسيون. وتفيد الوثيقة بأن هؤلاء الخمسة لم يحملوا أى صفة دبلوماسية، وأنه مشتبه فى ضلوعهم فى عمليات اغتيال استهدفت مسئولين أمنيين عراقيين وأمريكيين. وقد كان الهدف من المداهمة، بحسب الوثيقة، هو اعتقال على عباس حسينى الذى كان يعمل فى مكتب القنصلية الإيرانية فى أربيل، وحرمات فارونى الذى كان يعمل فى مكتب السليمانية، ولكنهما نجحا فى الهروب إلى إيران. وتذكر الوثيقة أن إيران قد قامت إثر ذلك بسحب فورى لباقى عناصر فيلق القدس، وأغلقت مكتبى أربيل والسليمانية حتى منتصف عام ٢٠٠٧. ومنذ ٢٠٠٧، قدمت إيران طلبات الحصول على تأشيرة دبلوماسية لكل من حسينى وفارونى، وقد أقنعت القوات المتعددة الجنسية الحكومة العراقية بعدم الموافقة على هذه الطلبات، وإلا فسيتحول حسينى وفارونى إلى هدف لقوات التحالف، بحسب الوثيقة.

وتذكر الوثيقة ذاتها أنه منذ ٢٠٠٨، تقوم وزارة الخارجية العراقية بتحويل أسماء الإيرانيين طالبى التأشيرة الدبلوماسية إلى السفارة الأمريكية فى بغداد للتحرى الأمنى، وقد ثبت أن ٢٠٪ من مقدمى الطلبات كانوا عناصر فى فيلق القدس، أو على علاقة به، أو أنهم على علاقة بوزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية. كما تفيد الوثيقة بأن الخارجية العراقية قد أعلمت السفارة الأمريكية فى بغداد بأنها رفضت طلبات دخول كل المشتبه بهم، لكن لم يتم تأكيد صحة ذلك(٤).

وتكشف وثيقة أخرى عن السياق الذى دارت فى إطاره المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة والإيرانيين حول العراق خلال عام ٢٠٠٧، حيث قدم السفير البريطانى لدى طهران، جيفرى آدامز، عدة نصائح للجانب الأمريكى من أجل إنجاح المفاوضات مع طهران، وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى عقد جولات مع الإيرانيين حول العراق. وتستدعى هذه المسألة ما ردده الكثير من المتابعين من أن البريطانيين يفهمون المنطقة أكثر من الأمريكيين، وأنهم هم العقل المدبر للسياسة الأمريكية فى المنطقة. وربما تعيد هذه الوثيقة الحديث مرة أخرى عن طبيعة قرار الحرب على العراق، وعن نوع المصالح التى يخدمها(٥).

ب - صراع إقليمى على النفوذ فى العراق :

تكشف إحدى وثائق السفارة الأمريكية فى القاهرة عن الموقف المصرى من إيران ومن دورها فى العراق، حيث جاء فيها أن رئيس جهاز المخابرات المصرى، عمر سليمان، اعتبر الدور الذى تلعبه إيران فى العراق وتأثيرها فى الشيعة هناك يمثل تهديدا "مهما" للأمن المصرى(٦). كما تفيد وثيقة أخرى بأن سليمان نقل لملك السعودية نصيحة الرئيس مبارك له بضرورة التعامل مع المالكى وعدم البحث عن بديل عنه(٧).

كما تكشف مجموعة البرقيات، التى نشرتها صحيفة هيرالد تريبيون فى ٦ ديسمبر ٢٠١٠، عن مستوى التنافس الإقليمى داخل العراق، أى بين إيران والسعودية وسوريا وتركيا. حيث تشير إحدى البرقيات المرسلة من السفارة الأمريكية فى بغداد إلى أن نورى المالكى -أثناء زيارته لواشنطن فى يوليو ٢٠٠٩- طلب من الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن يضع حدا للتدخل السعودى فى العراق، والذى يأخذ صورتى الدعم المالى والإعلامى من خلال قناتى العربية والشرقية، لما له من أثر فى "إذكاء التوتر الطائفى" بحسب البرقية.

كما توفر البرقيات معلومات حول الدعم التركى للجماعات السنية المعارضة للمطالب الكردية، وذلك رغم ما تحتفظ به أنقرة من علاقات ودية مع الحكومة العراقية. حيث تشير إحدى البرقيات الخاصة بأبريل ٢٠٠٩ إلى أن تركيا لعبت دورا فى الانتخابات المحلية فى العراق، وقدمت دعما لتجمع الحدباء السنى، الذى نجح فى الانتخابات، وسيطر على المجلس المحلى لنينوى. كما تفيد بأن السفير التركى لدى بغداد رفض سعى المالكى للتجديد لولاية ثانية بعد انتخابات مارس ٢٠١٠(٨).

٣ - "التخوف" العربى من صعود شيعة العراق :

تمثل الوثائق المسربة الخاصة بموقف القيادات الخليجية من الحكومة العراقية مقياسا لمدى صحة التحليلات والدراسات التى تحدثت عن حجم التهديد الذى يترتب على وجود نخبة حاكمة شيعية فى العراق على أمن دول الخليج العربية. حيث كشفت إحدى الوثائق الصادرة عن السفارة الأمريكية فى أبوظبى، فى ١٦ مايو ٢٠٠٥، عن "تخوف" ولى عهد أبوظبى، الشيخ محمد بن زايد، من رئيس الوزراء العراقى إبراهيم الجعفرى بسبب علاقاته مع إيران، وشكواه من "غياب" أى ممثل عن السنة فى الحكومة العراقية، حيث اعتبر الدليمى الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع حينها بأنه "لا يخدم سوى مصلحته الخاصة"(٩). كما نقلت وثيقة أخرى حديث حاكم دبى ورئيس وزراء الإمارات، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن أن لديه "تحفظات قوية" على حكومة المالكى وعلاقاتها مع إيران، دون أن توضح الوثيقة ماهية تلك التحفظات(١٠).

ويعتبر تخوف الحكومة الإماراتية من سيطرة الشيعة فى العراق على الحكومة من الأمور غير المتوقعة، ويرجع ذلك إلى عاملين، يتعلق الأول بأن شيعة الإمارات، حسب تصريحات المسئولين الحكوميين الإماراتيين، " غير مسيسين"، على عكس شيعة البحرين والسعودية والكويت، وبالتالى كان المسئولون الأمنيون الإماراتيون يقللون من احتمال تأثر الإمارات سلبا بصعود الشيعة فى العراق.

يتعلق العامل الثانى بالموقف الرسمى للحكومة الإماراتية.

فمنذ سقوط نظام صدام حسين وسيطرة الشيعة على الحكومة العراقية، لم تصدر أى تصريحات -رسمية- علنية عن حكام الإمارات، تفيد بتخوفهم من ذلك. وهذا على خلاف الوضع بالنسبة للأردن، حيث تحدث الملك عبدالله الثانى فى ديسمبر ٢٠٠٤ عن سعى إيران للتأثير فى الانتخابات فى العراق من أجل إقامة "هلال شيعى" فى المنطقة يمتد من العراق إلى لبنان، واتهم إيران بتهريب مليون شخص إلى العراق ليشاركوا فى الانتخابات، من أجل أن تكون النتائج لصالح الشيعة. إلى جانب ذلك، عبرت السعودية علانية عن مخاوفها من استمرار صعود الشيعة وإقصاء السنة، واحتمال تأثر السعودية بذلك، حيث صرح ملك السعودية بأن "الغالبية السنية محصنة ضد محاولات الاختراق هذه، أو محاولات النيل من سلطتها التاريخية"(١١). كما صرح الرئيس المصرى حسنى مبارك بأن "ولاء شيعة العراق لإيران أقوى من ولائهم لبلدهم"(١٢).

بالإضافة إلى ذلك، انعكست مخاوف دول الخليج من إقصاء السنة فى العراق فى بيانات قمم مجلس التعاون، حيث رفض بيان قمة ٢٠٠٦ تدخل أى "طرف كان لمحاولة التأثير فى الأوضاع الداخلية من أجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية، أو من خلال مد نفوذه السياسى أو الثقافى داخل العراق بما يؤدى إلى تكريس الانقسام والطائفية، ويقود إلى زعزعة الاستقرار فى المنطقة". كما تحدث البيان الختامى لاجتماع دول المجلس ومصر والأردن والولايات المتحدة، الذى عقد فى الكويت فى ١٦ يناير ٢٠٠٧، عن ضرورة وجود مصالحة وطنية "تشمل كل عناصر المجتمع العراقى دون استبعاد أى جماعة"(١٣). وصرح رئيس الوزراء القطرى، الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثانى -فى رده على تساؤل موفق الربيعى مستشار رئيس الوزراء العراقى للشئون الأمنية حول عدم دعوة العراق لقمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٧، فى حين دعى الرئيس الإيرانى- بأنه "من المهم مشاركة العراق فى اجتماع مجلس التعاون، كلنا بحاجة إلى عراق قوى .. والوحدة لم تتحقق بعد .. فالبعض يرى أنه لا يتعامل معه داخل العراق كمواطن كامل"، وذلك فى إشارة إلى إقصاء السنة العراقيين(١٤).

وتكشف وثيقة أخرى عن سبب صريح لعدم استقبال ملك السعودية، الملك عبدالله، رئيس الوزراء العراقى، نورى المالكى، منذ اللقاء الأول والأخير الذى جمعهما فى ٢٠٠٦، حيث نقلت الوثيقة عن الملك عبدالله قوله "كيف يمكننى أن أقابل رجلا لا أثق فيه"(١٥). وتحدث الملك عبدالله، فى لقائه مع السفير الأمريكى السابق فى بغداد رويان كروكر، عن أن عدم ثقته فى المالكى ترجع إلى أنه "كذب عليه، حيث وعده باتخاذ إجراءات محددة فى مواجهة إيران ولم يفعل"، وإلى أن المالكى يحكم العراق "نيابة عن الطائفة الشيعية التى ينتمى إليها، وليس نيابة عن العراقيين". وقد اعتبر عادل الجبير، السفير السعودى لدى الولايات المتحدة، أن "إضعاف النفوذ الإيرانى فى العراق أولوية استراتيجية للملك عبدالله"(١٦).

ملاحظات ختامية :

تتمتع الوثائق التى سربها موقع ويكيليكس عن العراق بدرجة عالية من الأهمية للباحثين المهتمين بالشأن العراقى، خاصة أنها توفر تاريخا "موازيا" للتاريخ الذى سطرته الإدارة الأمريكية حول الوضع فى العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم. ويمكن رصد مجموعة من الملاحظات حول تلك الوثائق. تتعلق الملاحظة الأولى بأن الوثائق المسربة، خاصة وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، تفيد بأن العراق أثار العديد من الإشكاليات الأمنية للدول الخليجية الست ومصر.

فقد تحول العراق بعد احتلاله إلى مصدر لتهديدات غير تقليدية لأمن تلك الدول، ومن أهم تلك التهديدات تهديد أمن السلطة السياسية، ومصدر هذا التهديد منطق المحاصصة الطائفية بين الطوائف الثلاث الكبرى، الشيعية والسنية والكردية، الذى اعتمده الحاكم المدنى فى العراق بول بريمر، والذى أحدث تغييرا جذريا فى ميزان القوى السياسى بينها ليميل لصالح الشيعة والأكراد، مقارنة بذلك الذى كان سائدا فى عهد النظام السابق. فبات العراق بذلك أول دولة عربية ذات حكومة يسيطر عليها الشيعة. وقد توقع البعض أن أثر هذا التغير فى ميزان القوى الداخلى على المنطقة سيفوق تأثير قيام حكومة ديمقراطية به(١٧). فتأثر الأقلية الشيعية فى المنطقة بوضع الشيعة فى العراق أمر ممكن بفعل نظرية أثر الانتشار التى تفيد بإمكان انتقال التغير الذى يقع فى سياق معين إلى سياق آخر مشابه. ويعتبر هذا مصدرا لتهديد الدول الخليجية بالدرجة الأولى، خاصة تلك التى توجد فيها أقليات شيعية مقصاة عن السلطة، دون أن ينفى ذلك تهديده لباقى الدول العربية(١٨).

كما تفيد الوثائق المسربة حول الصراع داخل العراق بمستوياته بأن الدول الخليجية ومصر قد قامت بإعادة تعريف مهددات أمنها، استنادا إلى التداعيات التى ترتبت على احتلال العراق، حيث بات العراق وطبيعة النفوذ الإيرانى فيه على رأس التهديدات التى يمكن أن يتعرض لها أمنها، وهذه النتيجة يدعمها غياب أى ذكر فى الوثائق المسربة لإسرائيل كمصدر لتهديد أمن تلك الدول.

وتتعلق الملاحظة الثانية بتأثير هذه التسريبات فى السياسة الأمريكية تجاه العراق، حيث نجد أن التاريخ الأمريكى يشير إلى أن تسريب الوثائق أدى إلى تغيير جذرى فى السياسة الأمريكية. ففى ١٩٧١، سرب دانييل اليسبرج نحو ٧٠٠٠ وثيقة خاصة بالبنتاجون إلى صحيفة النيويورك تايمز، وكانت قد أوضحت كيف أن الولايات المتحدة كذبت بشأن أسباب حربها على فيتنام. وأدت هذه التسريبات إلى انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام فى ١٩٧٣. وفى ٢٠٠٤، سرب جو داربى معلومات وصورا وأشرطة فيديو عن طريق الإنترنت تظهر الممارسات المشينة التى قامت بها القوات الأمريكية فى سجن أبوغريب. وقد أدت هذه التسريبات إلى استقالات ومحاكمة لقيادات عسكرية أمريكية(١٩)، وبالتالى، فإن حجم الأثر المترتب على تسريبات ويكيليكس لا يمكن توقعه، خاصة أنها تغذى فكرة أن استمرار وجود القوات الأمريكية فى العراق سيحمل واشنطن مزيدا من الأعباء، ولكنه فى الوقت ذاته ضرورى من أجل الحد من النفوذ الإيرانى هناك، وهذا هو ما تجادل به إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما.

وتعلى هذه الملاحظة من أهمية الفترة الزمنية التى تغطيها الوثائق المسربة، حيث تغطى البرقيات المسربة من الخارجية الأمريكية فترة ولاية الرئيس الأمريكى جورج بوش المسئول الأول عن قرار الحرب على العراق، وما يخص إدارة أوباما منها محدود للغاية، حيث تغطى وثائق الخارجية الأمريكية نحو ١٣ شهرا من فترة ولاية أوباما. وتغطى وثائق البنتاجون نحو ١١ شهرا، وهذا يسمح بالحديث عن الهدف من السماح بنشر هذه الوثائق على الموقع، ومن السماح بتوفير هذه الوثائق قبل نشرها على الموقع للصحف الأمريكية والبريطانية. فقراءة محتوى مجموعة أخرى من الوثائق، كتلك الخاصة بالبرنامج النووى الإيرانى، تترك انطباعا بأن الهدف من السماح بتسريبها هو إضفاء نوع من المشروعية على سياسات إدارة أوباما تجاه البرنامج النووى الإيرانى. فما كشفت عنه الوثائق من مواقف الدول الخليجية المؤيدة للحرب على إيران، كمواقف السعودية والبحرين والإمارات، يجعل إيران تدرك أن الولايات المتحدة هى من رفض شن الحرب عليها، حيث نقلت تلك الوثائق حديث ملك السعودية عن ضرورة "قطع رأس الحية"، فى إشارة إلى إيران، وتصريح ملك البحرين بأن "المساوئ المترتبة على ضرب إيران أقل من المساوئ المترتبة على السماح لها بامتلاك قوة نووية". وبذلك، قد يكون الهدف من السماح بهذه التسريبات هو استغلال إحدى نقاط الضعف لدى إيران، والتى تحدث عنها السفير البريطانى لدى طهران استنادا لإحدى الوثائق، وهى عدم وجود حلفاء خارجيين لإيران، وبذلك لا يتبقى أمام إيران سوى التفاوض مع الولايات المتحدة. كما تفيد الوثائق بأن الولايات المتحدة كانت مستاءة من سلوك الدول الخليجية، وعدم تأييدها العلنى للسياسات الأمريكية ضد إيران، وهو ما كان أحد العوامل التى حالت دون إقدام واشنطن على تنفيذ أى عملية عسكرية ضد إيران.

وتتعلق الملاحظة الثالثة بمستوى الأمن الذى تتمتع به أجهزة وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين، وطبيعة التهديدات التى باتت تواجهها الولايات المتحدة. فإذا كانت أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ أحداثا فعلية، حيث قام بها أشخاص طبيعيون تمكنت واشنطن من تحديد هوياتهم، فإن التسريبات قد تمت من قبل شبكة من الأشخاص مجهولى الهوية للإدارة الأمريكية، وقد اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية أن هذه التسريبات هى "هجوم" على بلادها.

يمكن القول إن تلك التسريبات جعلت من موقع ويكليكس لاعبا دوليا "افتراضيا" إن جاز التعبير، بات قادرا على التأثير فى علاقات الدول وبعضها بعضا، وبات "مولدا" للاعبين افتراضيين جدد. حيث كان كم الوثائق التى نشرها الموقع محفزا لإعلان عدد من العراقيين عزمهم إطلاق موقع "عراق ليكس"، لنشر كافة الوثائق الخاصة بفساد الحكومة العراقية وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أعقب تحميل تسجيل الفيديو الخاص بقتل العاملين فى وكالة رويترز على موقع ويكيليكس تدشين موقع آخر لرصد تجاوزات الجيش الأمريكى فى العراق، تحت اسم Collateral Murder.

الهوامش :

1- "Leaked Documents Unveil Us Diplomacy", The International Herald Tribune, Nov. 29, 2010.

2- "PSD Incidents Update: Embassy Approves Condolence Payments, GOI Investigation, Report Released, RSO Activity", Reference ID: 07BAGHDAD33504, 22 October .2007

3- "Meddling by Neighbors Adds to Iraq's troubles", The International Herald Tribune, Dec6., 2010.

4- "Iran in Iraq : Strategy for Pressuring IRGC-QF", Ref Id: 09BAGHDAD1103, 24 April 2009 .

٥- كان من بين النصائح أن يتم التفاوض مع إيران من خلال سلسلة لقاءات مباشرة بين الإيرانيين والمسئولين العسكريين الأمريكيين فى بغداد، وأن تتم مناقشة دعم إيران للجماعات المسلحة داخل العراق بعد ذكر تفاصيل خاصة بما تعلنه إيران عن رغبتها فى إعادة بناء القوات العراقية. للمزيد، انظر:

- "UK Ambassador to Iran on IRI Negotiating Style, Tactics,", Reference ID: 07BAGHDAD3895, Nov30., 2007.

6- 08 CAIRO09, Jan 2, 2008

7- "Meddling by Neighbors Adds to Iraq's troubles", Op.Cit.

8- Ibid.

9- Wikileaks Document, Reference ID: 05ABUDHABI2178, May 16, 2005.

١٠- كان ذلك أثناء لقائه مع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جوزيف ليبرمان في يونيو ٢٠٠٧، انظر:

- Wikileaks Document, Reference ID: 07DUBAI1355, June 3, 2007.

١١- "عبد الله: محاولات نشر المذهب الشيعي لن تنجح"، ٢٧ يناير ٢٠٠٧، بي بي سي العربية:

- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_6305000/.6305601stm

١٢- تسبب هذا التصريح في عدم حضور رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري اجتماع دول الجوار بالقاهرة، ومطالبته مبارك باعتذار رسمي، انظر:

"العراق يقاطع مؤتمر القاهرة ومصر تؤكد انعقاده"، ١٢ أبريل ٢٠٠٦، موقع بي بي سي العربية:

- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4899000/.4899644stm

13- "Gulf Cooperation Council Plus Two Ministerial Joint Statement", Jan16., 2007, Kuwait, US Department of State:

- http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/.78931htm

١٤- كان هذا أثناء المناقشات التي دارت في إطار منتدى المنامة للحوار الأمني الذي عقد في ٩-١١ ديسمبر ٢٠٠٧، انظر:

- International Institute for Strategic Studies (IISS), Annual Report On The Gulf Dialogue ,Report of Dec 2007,(London: International Institute for Strategic Studies,2008), p.36.

١٥- "العرب أبرز الحاضرين في وثائق ويكيليكس"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠، سي إن إن العربية:

- http://arabic.cnn.com/2010/middle_east/29/11/wikileaks/index.html

16Wikileaks Document, Reference Id: 08RIYADH20,649 April 2008.

17- Vali Nasr, "Regional Implication of Shiaa Revival in Iraq", The Washington Quarterly, Summer .2004

١٨- للمزيد حول هذه النقطة، انظر:

إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ص٢٥٤-٢٧٠.

19- "Unpluggable", The Economist, Dec4., 2010, p.30.

أزمة ويكيليكس .. أصداء الكشف عن الوثائق العسكرية

■ هانى رمضان*

يعد الكشف عن ٤٠ ألف وثيقة عسكرية أمريكية تتعلق بالحرب على العراق، من خلال موقع ويكيليكس من أكبر عمليات التسريب لأوراق عسكرية تخص وزارة الدفاع الأمريكية، (البنتاجون)، وذلك بعد أن نشر الموقع آلاف الوثائق الأخرى عن حرب أفغانستان فى أغسطس ٢٠١٠ .

أثار نشر هذه الوثائق على موقع ويكيليكس موجة من ردود الفعل المتباينة حول الانتهاكات التى قام بها الجيش الأمريكى فى العراق، وتلك التى قامت بها القوات العراقية كذلك بحق المدنيين العراقيين. كما أثارت موجة من النقد لطهران عقب اتهامها بالتورط المباشر فى تسليح ميليشيات عسكرية بالعراق.

وبدت ردود الأفعال أكثر سخونة فى المشهد السياسى العراقى الذى زادته هذه الوثائق هشاشة وانقساما، فى الوقت الذى كان العراق يعانى فيه أزمة حادة، فى ظل عدم قدرة الأحزاب السياسية على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة منذ إجراء الانتخابات البرلمانية فى مارس ٢٠١٠ . ارتبط ذلك بكشف هذه الوثائق عن تورط رئيس الوزراء، نورى المالكى، فى قيادة فرق خاصة "للقتل والتعذيب"، وسط اتهامات باستخدامه لهذه القوات ضد خصومه السياسيين(١).

كما أشارت الوثائق إلى الدور الذى تضطلع به إيران فى ذلك المشهد الدموى فى العراق، وذلك بتسليحها لعدد من الميليشيات الشيعية الموالية لطهران. وهو ما ركز عليه الإعلام الغربى عامة، والأمريكى خاصة، والذى رأى فى ذلك فرصة لتوجيه اللوم لإيران، ولتسجيل مزيد من النقاط ضد طهران.

من ناحية أخرى، كشفت الوثائق عن تعمد الجيش الأمريكى إخفاء الأرقام الحقيقية لضحايا الحرب من العراقيين، بل وتعمده تزييف هذه الأرقام لتبدو أقل مما هى عليه بكثير، بالإضافة إلى تهاون وزارة الدفاع الأمريكية فى توثيق أرقام الضحايا من الجانب العراقى.

وفيما يلى نستعرض ردود الأفعال لنشر هذه الوثائق فى كل من العراق والولايات المتحدة، كما نعرض لموقف مؤسسات المجتمع الدولى منها :

أولا - ردود الأفعال العراقية :

زاد نشر هذه الوثائق من حدة الانقسام السياسى والطائفى داخل العراق بين ائتلاف "دولة القانون" بقيادة نورى المالكى، وائتلاف "القائمة العراقية" بقيادة إياد علاوى، بعد أن اتهمت الوثائق المالكى بقيادة ميليشيات خاصة تعمل على تنفيذ أجندته السياسية وتصفية خصومه السياسيين، بالإضافة إلى ممارسة القتل والتعذيب ضد مدنيين عراقيين دون توجيه تهم أو محاكمة.

وفى تقرير نشرته صحيفة نيو يورك تايمز بعنوان "التقارير المسربة تثير خلافات سياسية فى العراق"(٢)، جاء أن نشر هذه الوثائق أحدث ردود فعل غاضبة بين المواطنين والنخب السنية وفى صفوف قادة القائمة العراقية المعارضة له، مما ساهم فى تعثر مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة. وقد صرحت ميسون

(*) كاتب وباحث فى الشئون السياسية والاستراتيجية .

الدملوجي، المتحدثة باسم القائمة العراقية للصحيفة: "لقد تحدثنا لسنوات عن المجموعات المسلحة التى تعمل تحت اسم وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، والتى لها اتصال مباشر مع بعض القادة فى الحكومة العراقية." كما طالب وليد عبود المحمدى، عضو البرلمان العراقى فى منطقة الأنبار، بتقديم المالكى للعدالة، وبأن يتحمل المسئولية عما قام به ضد الشعب العراقى، وفقا لما أوردته الصحيفة.

وألقت الصحيفة الضوء على ما نشره موقع ويكيليكس بصدد الحادث الذى لفت انتباه الكثيرين فى شهر أكتوبر عام ٢٠٠٦، والذى تم فيه القبض على ١٧ من المسلحين فى زى قوات أمن عراقية بعد الاشتباه فى قيامهم بعمليات سرقة فى أحد أحياء بغداد، وذلك بعد فترة قصيرة من تولى رئيس الوزراء نورى المالكى لمنصبه، حيث قال هؤلاء إنهم من القوات الخاصة العراقية "التى تعمل لدى مكتب رئيس الوزراء نورى المالكى".

وقد قدم منتقدون للمالكى، وفقا لتقرير آخر أوردته صحيفة وول ستريت جورنال، شكاوى عديدة حول ما سموه استخدام المالكى لقوات عراقية أمنية تعمل تحت قيادته لملاحقة خصومه السياسيين، خاصة خصومه من السنة والموالين لهم، وهو ما نفاه المالكى، متهما الوثائق بأن لها أهدافا سياسية أخرى(٣).

وقد أوردت هذه الوثائق تفاصيل قيام قوات الشرطة العراقية بالتعذيب واستخدام القوة المفرط ضد معتقلين من المدنيين، بالإضافة إلى احتجاز أعداد كبيرة منهم دون توجيه اتهامات أو محاكمة، حتى إن بعضهم قضى سنوات فى الحجز دون معرفة سبب اعتقاله.

وقد بلغ عدد المحتجزين العراقيين لدى السلطات العراقية حتى الآن، وفقا لتقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى شهر سبتمبر ٢٠١٠، ٣٠ ألف معتقل بدون توجيه اتهام أو محاكمة، وهو ما يعد مخالفة جسيمة لحقوق الإنسان فى هذا الشأن(٤).

وطالبت منظمة العفو الدولية السلطات العراقية بفتح تحقيق فى آلاف الشكاوى التى تقدم بها أقارب المعتقلين، والذين أمضى بعضهم ما يقرب من خمس سنوات داخل المعتقلات العراقية دون توجيه تهمة أو توضيح سبب الاعتقال. كما طالبت الولايات المتحدة بتحمل المسئولية كاملة كدولة احتلال، مما يوجب عليها حماية المدنيين من كل ما يؤكد تعرضهم لمعاملة لا إنسانية أو تعذيب، وخصوصا عند تسليم المعتقلين إلى الجانب العراقى، حيث يحظر القانون الدولى تسليم المعتقلين من مكان لآخر أو من سلطة لأخرى، إذا تأكد أن المكان الذى سينتقلون إليه سيلقون فيه معاملة إنسانية أسوأ أو سيتعرضون فيه للتعذيب.

وقد أبدت العديد من الأطراف السنية عدم ثقتها فى نورى المالكى لقيادة البلاد لفترة ثانية عقب الكشف عن هذه الوثائق الأمريكية العسكرية، كما طالبت معظم هذه الأطراف الأمم المتحدة بإجراء تحقيقات شاملة فى كل ما ورد فى هذه الوثائق.

وقال المتحدث الرسمى باسم القائمة العراقية، حيدر الملا، فى حديث لصحيفة نيويورك تايمز: "إن ممثلى الشعب يجب ألا يكونوا أقل إنسانية من المنظمات الدولية التى طالبت بفتح تحقيق فى الأمر"، داعيا البرلمان العراقى لسرعة الاجتماع واتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح التحقيق فى الانتهاكات المنسوبة للحكومة العراقية بقيادة المالكى(٥).

وعلى المستوى الشعبى، أعرب الكثير من العراقيين عن رأيهم بأن هذه الوثائق لم تأت بجديد، حيث إنهم يعانون على أرض الواقع مختلف ألوان التعذيب والانتهاكات الجسدية والنفسية، فى ظل غياب القانون.

أثار نشر الوثائق الأمريكية العسكرية لتفاصيل الدور الإيرانى فى العراق، خاصة فى الجنوب، غضب الشارع العراقى عموما، والسنى على وجه التحديد، ووضع طهران مجددا فى بؤرة الاتهام. وفى هذا الصدد، نددت الرموز السياسية والدينية السنية فى البلاد بالجرائم التى ترتكبها الميليشيات الشيعية، وعلى رأسها منظمة بدر وجيش المهدى، اللذان تتهمهما قيادات حكومية سنية بارتكاب جرائم بشعة بحق العلماء وأساتذة الجامعات ووجهاء أهل السنة فى العراق.

ونقلت شبكة الأخبار الإعلامية العراقية (واع) بيانا لمجلس العشائر الوطنية العراقية يطالب بتقديم الملف الإيرانى فى العراق إلى المحكمة الدولية، بسبب الانتهاكات التى تمت بحق العراقيين، وفقا لما نشرته وثائق ويكيليكس.

وجاء فى هذا البيان الذى تناقلته العديد من الصحف العراقية: "إننا وبصفتنا شيوخ العشائر، نناشد الأمم المتحدة القيام بإحالة ملف جرائم النظام الإيرانى وعملائه فى العراق التى تم كشفها من قبل الموقع "ويكيليكس" للمحكمة الدولية لمقاضاة المتورطين فى هذه الجرائم .. كما يطالب الشعب العراقى، وبعد تقديمهم الكثير من القتلى والجرحى والسجناء، بأن ينال أبسط حقوقه، أى محاكمة قتلة أبناء البلد..."

وقد أكدت آخر التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية، فى سبتمبر ٢٠١٠ - أى قبل أن ينشر موقع ويكيليكس هذه الوثائق - هذا الوضع، حيث أورد التقرير المعنون "نظام جديد ونفس الانتهاكات: الاعتقالات غير القانونية والتعذيب فى العراق"(٦) آلاف الأمثلة لحالات الاعتقال لسنوات والتعذيب فى السجون السرية وكذلك حالات الاختفاء القسرى. وفى تعليقه على صدور هذا التقرير، تحدث مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى منظمة العفو الدولية، قائلا: "قوات الأمن العراقية مسؤولة عن انتهاكات منهجية لحقوق المعتقلين، وقد سمح لها بأن تقوم بذلك دونما خشية من عقاب."

"ومع ذلك، لم تتوان سلطات الولايات المتحدة، التى لا تملك

سجلا أفضل بكثير فيما يتعلق بحقوق المعتقلين، عن تسليم آلاف الأشخاص الذين كانت تعتقلهم قواتها إلى السلطات العراقية، كيما يواجهوا هذا الإرث الزاخر بغياب حكم القانون وبالعنف والانتهاكات، متخلية بذلك عن أي مسؤولية لها حيال الحقوق الإنسانية لهؤلاء".

ثانيا - ردود الأفعال فى الولايات المتحدة :

انقسم الأمريكيون إلى قسمين، أولهما: مؤيد لنشر هذه الوثائق، باعتبار أن هذا من أسس الديمقراطية وحرية التعبير، وواجب الصحافة فى كشف ما تخفيه الحكومة من قضايا الفساد، وثانيهما: معارض لنشر هذه الوثائق، بحجة أنها تهدد الأمن القومى الأمريكى، كما تعرض حياة الجنود الأمريكيين فى العراق وأفغانستان للخطر.

أثار نشر هذه الوثائق حفيظة الحكومة الأمريكية والعديد من رجال الحزب الجمهورى، حتى إن البعض طالب الإدارة الأمريكية بملاحقة مؤسس موقع ويكيليكس، السيد جوليان أسانج، وتقديمه للمحاكمة وفقا لقوانين التجسس الأمريكية.

وكان من أقوى ردود الفعل الأمريكية ما نشرته شبكة فوكس نيوز على لسان كريستشن ويتن، وأحد كتاب الرأى بها، والمستشار السياسى السابق لوزارة الخارجية الأمريكية، حيث انتقد بشدة فشل الإدارة الأمريكية فى التعامل مع ما أطلق عليه تهديدات موقع ويكيليكس، إذ اعتبر نشر هذه الوثائق "تحديا خطيرا" للأمن القومى، وبمثابة "حرب سياسية ضد الولايات المتحدة"(٧). واتهم ويتن مؤسسة ويكيليكس بأنها مؤسسة أجنبية، حصلت على هذه الوثائق "من خلال التجسس،" لإفشال وإضعاف سياسة الولايات المتحدة.

كما عرض ويتن خمس خطوات يرى أنه من الممكن للولايات المتحدة القيام بها، للرد على موقع ويكيليكس ومؤسسها، وهى كالتالى:

١- توجيه اتهام للسيد أسانج وزملائه بالتجسس.

٢- دراسة ما إذا كان يمكن أن يطلق عليهم أعداء مقاتلون، مما يفتح الطريق أمام اتخاذ خطوات غير قضائية ضدهم.

٣- تجميد أصول مؤسسة ويكيليكس وفرض عقوبات ضد أى مؤسسات مالية تتعامل معها.

٤- السماح للوحدة (العسكرية) الإلكترونية، بمهاجمة موقع ويكيليكس إلكترونيا.

٥- عقد جلسات استماع للكونجرس لمعرفة كيف حدث مثل هذا التسريب الضخم للوثائق.

من ناحية أخرى، يرى كين جود، مدير الأمن القومى والسياسة الدولية بمركز "أميريكان بروجريس أكشن فند" بواشنطن، أنه من الغريب أن نشر ٤٠ ألف وثيقة سرية بخصوص حرب العراق على موقع ويكيليكس لم يكن له أثر كبير فى واشنطن. فبينما قوبل بالشجب لواشنطن، لكن فى الواقع لم تكن لهذه الوثائق التأثير الكبير فى انتخابات التجديد النصفى الأمريكية أو على المستوى الشعبى عموما، وذلك "لأن الأمريكيين يرون أنهم قد عبروا إلى مرحلة ما بعد العراق..."(٨).

وانتقد تحليل مطول نشرته مجلة "فورين بوليسى" الأمريكية الشهيرة بعنوان "دماء على أيدينا" الحكومة الأمريكية السابقة وقادة الجيش الأمريكى السابقين فى العراق، وعلى رأسهم قائد القوات الأمريكية جورج كيسى، ووزير الدفاع الأمريكى آنذاك دونالد رامسفيلد(٩).

وأشارت كاتبة التقرير "إلين نكمير" إلى إصرار دونالد رامسفيلد، عندما كان وزيرا للدفاع، على إنكار ما وثقته هى وعدد من زملائها الصحفيين من أحداث بشأن اندلاع القتال الطائفى، الذى أودى بحياة المئات فى شوارع بغداد وبعض المدن العراقية عقب تفجير الحرم الشيعى فى سامراء فى فبراير عام ٢٠٠٦، حين كانت الكاتبة تعمل كصحفية بمكتب الواشنطن بوست فى العراق.

واتهم دونالد رامسفيلد آنذاك الصحفيين بالمبالغة والكذب، وقال إن الحكومة العراقية تسيطر على الموقف، وإنه ليس هناك اقتتال أو عنف طائفى.

وقد نشرت الكاتبة مقتطفات من الوثائق المسربة تؤكد صدق روايتها وهى تروى عن أحداث عنف وقتل كبيرة اجتاحت مناطق مختلفة فى العراق عقب تفجيرات سامراء. كما كشفت عن أن الجنود الأمريكيين رأوا مئات الجثث فى الشوارع فى بغداد وديالى والبصرة، وبعضها كان مكبلا، كما أنها رأت بعض الجنود يكتبون تقارير حول هذه الأحداث، إلا أن قادة الجيش الأمريكى فى العراق أصروا على إنكار كل ذلك رغم ما لديهم من تقارير.

وعقبت الكاتبة: "الآن، وبعد أربع سنوات، يطرح نشر تقارير القوات الأمريكية فى العراق على موقع ويكيليكس أسئلة خطيرة بشأن من الذى كان يكذب بالتحديد"، فى إشارة إلى رامسفيلد وجورج كاسى فى العراق.

ثالثا - الوثائق والدور الإيرانى فى العراق :

لم تكن الوثائق المسربة إلى موقع الويكيليكس أول من ألقى الضوء على الدور الإيرانى فى العراق. فقد نشرت مجموعة الأزمات الدولية تقريرا استراتيجيا عام ٢٠٠٥ يتناول تفاصيل الدور الإيرانى فى العراق، حيث تساءل أحد فصوله: هل الأحزاب العراقية الشيعية وكلاء إيرانيون؟(١٠).

وأكد التقرير: "أن إيران تقوم بتمويل مشروعات البنية التحتية، بما فى ذلك بناء المدارس والوحدات الصحية، كجزء من استراتيجية أثبتت نجاحها بقوة فى كسب التأييد الشعبى فى

لبنان فيما بين الثمانينيات والتسعينيات، حيث ألمح أحد المحللين المخضرمين فى الشرق الأوسط قائلا: "جنوب العراق الآن يذكرنى كثيرا بالوضع فى الجنوب اللبنانى منذ ١٥ عاما، النفوذ الإيرانى فى كل مكان، المال الإيرانى يضخ إلى الداخل، صور الخمينى انتشرت حتى فى المكاتب الحكومية. وفى العديد من الأماكن، تبدو الفارسية وكأنها اللغة اليومية المشتركة أكثر من اللغة العربية."

وقد وجهت العديد من منظمات حقوق الإنسان الاتهامات لطهران بشأن ضلوعها فى تمويل وتسليح ميليشيات شيعية موالية لها تقوم بانتهاكات بشعة ضد المواطنين العراقيين، وتعمل على تنفيذ أجندتها فى الداخل العراقى.

ويؤكد كثيرون أن الولايات المتحدة على علم بهذا الدور الإيرانى فى العراق منذ بداية الغزو، وأنها تحاول الحصول على دعم إيران لإنجاز أهدافها فى العراق، والتى لم تتمكن القوة العسكرية وحدها فى تحقيقها، وذلك لما تدركه الولايات المتحدة من مدى توغل النفوذ الإيرانى فى دوائر التأثير فى العراق.

وحسب تحليل فى مجلة فورين أفيرز(١١)، فرغم أن إيران تريد أن تكون هناك "دولة عراقية شيعية مستقرة فى الجوار"، فإنها تريد أيضا أن تكون لها قدرات انتقامية ضد الولايات المتحدة ليكون احتلال العراق بالنسبة للأمريكيين أمرا يصعب تحمله.

كما كتبت صحيفة نيويورك تايمز عن تفاصيل الدور الإيرانى فى مساعدة الميليشيات العراقية الشيعية، ونقلت عن وثائق ويكيليكس المسربة كيف أن قوات إيرانية خاصة تعرف باسم "وحدة القدس" العسكرية ساعدت فى تدريب مسلحين عراقيين شيعة، وأمدتهم بصواريخ وقنابل شديدة الانفجار تزرع على جانبى الطرق وأسلحة أخرى متطورة(١٢).

وأوضحت الصحيفة أن هناك من اتهم إدارة بوش بالمبالغة فى الحديث عن الدور الإيرانى فى العراق. "غير أن الوثائق الميدانية التى سربها موقع ويكيليكس، والتى لم يكن من المتوقع نشرها للجمهور، أكدت خطورة الدور الإيرانى بالفعل كما يراه العسكريون الأمريكيون."

ووفقا لتقرير النيويورك تايمز، يرى مسئولو الجيش الأمريكى السابقون والحاليون أن "وحدة القدس" العسكرية الإيرانية تعمل على تحقيق هدفين رئيسيين لها، هما: إضعاف وصياغة الحكومة العراقية الناشئة، وتحجيم وإضعاف الدور الأمريكى ونفوذه فى العراق.

وكان من أبرز العمليات التى كشفت عنها وثائق ويكيليكس، وفقا لنفس الصحيفة، هى تخطيط جيش المهدى فى العراق فى ديسيمبر عام ٢٠٠٦ لاختطاف عدد من الجنود الأمريكيين. حيث وضع أحد قادة المسلحين، ويدعى حسن سالم، خطة لأسر جنود أمريكيين واحتجازهم فى مدينة الصدر لردع القوات الأمريكية عن القيام بأية عمليات عسكرية هناك. ومع أن العملية لم تتم فى الشهر نفسه، فإن الشهر التالى شهد عملية اختطاف لأربعة جنود فى مدينة كربلاء، حيث تم قتل ثلاثة منهم، ومات الأخير متأثرا بجروحه.

ولعل امتناع الموقع عن نشر بضعة آلاف أخرى من الوثائق العسكرية الأكثر قوة، حفاظا على أرواح الجنود الأمريكيين فى العراق، كما يقول صاحبه، قد جنب الإيرانيين والأمريكيين مزيدا من النقد الذى كان ينتظرهما على حد سواء.

رابعا - موقف مؤسسات المجتمع الدولى :

لم تقف مؤسسات المجتمع الدولى عموما موقفا قويا من هذه الوثائق، وخصوصا الأمم المتحدة التى اكتفت بمطالبة الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية بالتحقيق فى هذه الوثائق المنشورة.

وصرحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، نافى بيلى، بأن هذه المعلومات تزيد من القلق بأن هناك انتهاكات حادة لقوانين حقوق الإنسان فى العراق، ودعت الحكومتين العراقية والأمريكية لملاحقة من تثبت مسئوليته عن التعذيب أو القتل غير القانونى أو انتهاكات أخرى فى العراق.

لقد أكدت وقائع الحياة اليومية للعراقيين، بالإضافة إلى التقارير التى أصبحت متاحة على موقع ويكيليكس الآن، فشل القوات الأمريكية فى منح العراق الاستقرار الذى زعمه بوش من قبل، والذى بشرت به إدارة أوباما من بعده. كما فشلت الحكومة العراقية فى تحقيق حلم العراقيين فى الأمن وفى إنهاء معاناتهم اليومية، وفى إنهاء فوضى العنف الدائر فى البلاد، فضلا عن أنها أصبحت متهمة من أطراف عراقية وأخرى أمريكية بالمشاركة فى إحداث هذه الفوضى.

المصادر :

1- New York Times: Leaked Reports Stir Political Disputes in Iraq. By JACK HEALY and JOHN LELAND. 23 Oct. .2010

http://www.nytimes.com/24/10/2010/world/middleeast/24iraq.html?_r=2&scp=15&sq=wikileaks&st=cse

٢- المرجع السابق.

3- Wall Street Journal: Iraq Prime Minister Calls Report Political. By Ben Lando, Oct. 23, .2010 http://online.wsj.com/article/SB.10001424052702303299304575570253164829026html?mod=WSJ_article_related

4- Amnesty International: New Order, Same Abuses: Unlawful Detentions and Torture in Iraq.

http://www.amnesty.org.uk/uploads/documents/doc_.20724pdf

5- New York Times: Iraq: Opposition Seeks Inquiry Into Claims of Torture by Prime Minister's Government. By the Associated Press. Oct. 28, .2010

http://www.nytimes.com/29/10/2010/world/middleeast/29briefs-Iraq.html?_r=1&ref=wikileaks

٦- آلاف المعتقلين معرضون لخطر التعذيب فى العراق عقب تسليمهم من قبل الولايات المتحدة، منظمة العفو الدولية، تقديم لصدور تقرير جديد بشأن انتهاكات العراق، سبتمبر ٢٠١٠ .

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/thousands-iraqi-detainees-risk-torture-after-us-handover-2010-09-13

7- Fox News: Why Do We Keep Ignoring the WikiLeaks Threat?

By Christian Whiton, Oct. 25, .2010

http://www.foxnews.com/opinion/25/10/2010/christian-whiton-wiki-leaks-ignore-threat-obama-democrats-congress-iraq-war/#ixzz15x9rMgYm

8- The Guardian: Iraq war logs: experts' views. By Toby Dodge, Philippe Sands, Anthony Cordesman and Ken Gude. Oct. 28, .2010

http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2010/oct/28/iraq-war-logs-experts-views

9- Foreign Policy: Blood on Our Hands. By Ellen Knickmeyer, Oct. 25, .2010

http://www.foreignpolicy.com/articles/25/10/2010/Blood_on_Our_Hands?page=full

10- International Crisis Group:

Iran in Iraq: How Much Influence?

Middle East Report N38 21 March .2005 (PP-15)

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Iran/Iran%20in%20Iraq%20How%20Much%20Influence.ashx

11 - Foreign Affairs: Meet Me in Baghdad: US Iranian Tensions Flare in Iraq. By Mohsen M. Milani, Sep. 20, .2010

http://www.foreignaffairs.com/articles/66750/mohsen-m-milani/meet-me-in-baghdad?page=show

12- New York Times: Leaked Reports Detail Iran's Aid for Iraqi Militias. By Michael R. Gordon and Andrew W. Lehren. Oct. 22, .2010

http://www.nytimes.com/23/10/2010/world/middleeast/23iran.html

إيران وفلسطين و لبنان فى وثائق ويكيليكس



■ إيمان شادى

شهدت الأشهر القليلة الماضية عاصفة كبيرة من تسريب ملايين الوثائق التى تشمل رسائل وبرقيات دبلوماسية أمريكية، يفترض أنها سرية، والتى قام بنشرها موقع "ويكيليكس" Wikileaks، وتبعته بالنشر العديد من الصحف والمجلات الدولية، مثل "جارديان" البريطانية، و"دير شبيجل" الألمانية، ونيوتايمز الأمريكية. وكانت قضايا العراق وأفغانستان وتركيا، وكذلك الملف النووى الإيرانى، والقضية الفلسطينية، والقضية اللبنانية، ضمن القضايا التى أثارها الموقع.

ويتناول التقرير تداعيات ما كشفت عنه الوثائق بشأن قضايا ثلاث، أولاها: قضية الملف النووى الإيرانى التى أثارت الكثير من الجدل، بسبب كشف المواقف غير المعلنة العربية والدولية، والتى دارت حول نية إيران وسعيها إلى امتلاك سلاح نووى، وحقيقة نياتها فى توجيه ضربة نووية لدولة معينة (إسرائيل)، وإمكانية توجيه ضربة عسكرية لإيران. ثانيتها: الأسرار المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، خاصة على صعيد العلاقة بين حركتى فتح وحماس، وسعى كل منهما للسيطرة على السلطة والتخلص من الآخر، ومدى العلاقة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وعلى رأسها مصر. أما ثالث هذه القضايا، فهى تجسس الولايات المتحدة على حزب الله، وتحريض إسرائيل على الشيعة فى لبنان، وكذلك ما يثار حول التدخل الأمريكى فى عمل المحكمة اللبنانية الدولية التى تم تشكيلها للتحقيق فى اغتيال رفيق الحريرى. وسوف نعرض للتطورات على صعيد هذه القضايا، وما ترتب عليها من تداعيات على النحو التالى :

أولا- قضية الملف النووى الإيرانى :

فقد بدأت التطورات بتسريب بعض الوثائق عن مواقف بعض الدول العربية والغربية تجاه التوجه الإيرانى وسعيه لامتلاك برنامج نووى. فقد نشرت الوثائق أن المملكة العربية السعودية رأت فى ١٧ أبريل ٢٠٠٨ أنه "لابد من قطع رأس الحية"(١)، وحذرت من أن دول الخليج قد تضطر لتطوير برامج نووية لردع الخطر الإيرانى المحتمل. وأشارت الوثائق إلى وصف كل من مصر والإمارات العربية المتحدة لإيران بـ "الشيطان" أو "التهديد الحالى" و "القوة التى ستأخذنا إلى الحرب"، بينما طالبت كل من الأردن والبحرين بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية بأى وسيلة، بما فيها الخيار العسكرى(٢). وكشفت عن عرض المملكة السعودية للصين تأمين إمداداتها من النفط، حيث تعتبر الصين ثانى أكبر مستهلك للنفط فى العالم، مقابل الحصول عل تأييد الأخيرة لعرقلة السعى الإيرانى لامتلاك أسلحة نووية(٣).

وعلى صعيد المطالبة باستخدام الخيار العسكرى أو جعله الخيار الأخير، فيرى وزير الدفاع الأمريكى أن توجيه ضربة للبرنامج النووى الإيرانى لن تمنع الجانب الإيرانى من الحصول على أسلحة نووية، وإنما ستؤجل حصوله عليه فقط، وذلك على نحو ماجاء فى الوثائق(٤). ولكن فى الوقت نفسه، يجب منع إطلاق أى سباق نووى فى المنطقة، وهو ما أيده وزير الدفاع البريطانى بقوله "إنه يجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تعملا معا من أجل منع ظهور سباق نووى فى منطقة الشرق الأوسط، كما شجع إنشاء مظلة نووية أمريكية فى المنطقة "(٥). كما ورد عن وزير الدفاع الإسرائيلى فى يونيو ٢٠٠٩ أنه يمكن ردع إيران عسكريا ووقف استمرارها فى بناء برنامجها النووى، إلا أنه يرى "أن أى حل عسكرى قد يصاحبه دمار غير مقبول"(٦).

وفى أول رد فعل للمملكة العربية السعودية، نفى الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودى، - على هامش مشاركته فى الدورة العادية للبرلمان الآسيوى الذى افتتح فى نهاية نوفمبر ٢٠١٠ فى دمشق – صحة الوثائق التى سربها موقع ويكليكس وتحدثت عن طلب السعودية وبعض الدول

(*) باحثة فى العلوم السياسية .

الخليجية من الولايات المتحدة الضغط على إيران، أو استخدام الخيار العسكرى بشأن برنامجها النووى، مؤكدا أن إيران دولة مسلمة لا نرضى لها أبدا أن تمس. كما جدد مطالبة المملكة بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، ورأى أنه يحق لكافة الدول، بما فيها إيران، الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى إطار إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٧). وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية السعودية، أسامة النقلى، بأن الوثائق التى نشرها الموقع "لا تعنى المملكة العربية السعودية ولم تلعب أى دور فى نشرها، ولا تعلم شيئا عن صحتها". وأشار كذلك إلى أن "سياسة المملكة ومواقفها كانت دائما واضحة"(٨). وأكد ذلك أيضا القائم بأعمال السفارة السعودية فى طهران، فؤاد القصاص، مشيدا بالعلاقات الحالية التى تربط بين السعودية وإيران، مشيرا إلى الاتصال الهاتفى الذى حصل أخيرا بين الرئيس أحمدى نجاد والملك السعودى. واعتبر المسئول السعودى أن مثل هذه الوثائق تهدف إلى إضعاف العلاقات الثنائية بين البلدين(٩).

وعلى الجانب الإيرانى، أعلنت إيران اعتبارها الوثائق التى تم تسريبها غير ذات جدوى، وإنما تم تسريبها لخدمة المصالح الأمريكية، حيث رأى الرئيس أحمدى نجاد أنها تمثل نوعا من الدعاية والحرب النفسية(١٠)، ولذلك فلن تؤثر فى علاقات إيران بدول الجوار. واعتبرها المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أنها "جزء من مخطط محكم، وأن هدفها هو بث الفرقة فى العالم الإسلامى". وجاءت التصريحات العربية لتنفى ما قيل عن استخدام الخيار العسكرى(١١).

بينما سارع رئيس الوزراء الإسرائيلى لاستغلال هذه التسريبات ليؤكد وجهة نظر بلاده فيما تمثله إيران من تهديد وخطر متزايد فى المنطقة. وطبقا لوجهة نظره، فإن التهديد الأكبر للسلام العالمى مصدره الأساسى هو البرنامج النووى الإيرانى العسكرى، وأن العالم بأسره أضحى يدرك الآن أن إيران، وليست إسرائيل من يمثل التهديد الأكبر للمنطقة.

ويرى الباحث الإسرائيلى شيمون شامير - وهو سفير إسرائيلى سابق لدى مصر- أن هذه التسريبات تعد تدميرا لقضية احتواء الجانب الإيرانى وجذور التطرف الراديكالى فى المنطقة. فعلى الرغم من مطالبة هذه الدول الولايات المتحدة بردع النفوذ الإيرانى المتزايد فى المنطقة، فإن مثل هذه الأنظمة تتوخى الحذر فى إعلان مثل هذه التوجهات، خوفا من أن تفقد الدعم الشعبى الداخلى(١٢).

ويعتقد الدبلوماسى الأمريكى Freeman - سفير أمريكى سابق لدى المملكة العربية السعودية - أن الأخيرة أو غيرها تريد من الولايات المتحدة أن تحل قضية تؤرقها، وأن المملكة لا تعنى استخدام الخيار العسكرى، وإنما أن تطلب من الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى أن تتدخل لحل هذه القضية(١٣).

فمن الصعب أن تكون المملكة العربية السعودية تقصد استخدام الخيار العسكرى ضد إيران، لأن المملكة أبدت تخوفها فى حالة إذا وجهت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات استباقية لإيران لتدمير برنامجها النووى. وعلى الرغم من ذلك،" فإن السعودية ليست من مناهضى حصول إيران على الطاقة النووية السلمية، ولكن على ألا تمتلك أسلحة نووية". ولكن هذا الأمر يتوقف على مدى مصداقية إيران فى كون البرنامج النووى الذى لديها للأغراض السلمية وليس العسكرية(١٤).

بينما لم يعلق الجانب الأمريكى الرسمى على مدى صحة هذه الوثائق، فى حين أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلارى كلينتون، إلى أنه عمل غير قانونى، واعتبرته هجوما، ليس فقط على مصالح السياسة الخارجية الأمريكية، وإنما على المجتمع الدولى أيضا، مؤكدة أن "ما نشره الموقع لا يعكس السياسة الخارجية الأمريكية"(١٥).

وأكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية،" براين ويتمان"، أنه يتم حاليا تطبيق عدد من التوصيات التى خرجت عنها عملية التدقيق لعدم تكرار تسريبات مماثلة(١٦).

وكان هناك الكثير من التحليلات، فقد أكد المحلل الأمريكى جارى سيك Gary Sick (١٧) أن "الولايات المتحدة لم تستفد من نشرها أخبارا عن التنبؤ بفشل وترنح المفاوضات مع الجانب الإيرانى لدى حلفائها"، مشيرا إلى "أن الرئيس الأمريكى أوباما لم يكن جادا ومخلصا بشأن الاستراتيجية التفاوضية مع الجانب الإيرانى، والتى يجب حقا تفعيلها"(١٨). وقد قدم السفير البريطانى لدى إيران "Geoffrey Adams" للولايات المتحدة العديد من نصائح حول طريقة التفاوض مع الجانب الإيرانى، أهمها أن يكون الجانب الأمريكى حازما وصارما وألا يكون عدوانيا. وأشار إلى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ فى الاعتبار بعض الإدراكات لدى الجانب الإيرانى، ومنها أن الولايات المتحدة تعمل فى الوقت الحالى على احتواء النظام العالمى وتحويله بأكمله إلى نظام موال لها، وأن صناع السياسة الأمريكية يقضون معظم الوقت فى التفكير فى كيفية التخلص من إيران. كما يعتقد الجانب الإيرانى أنه لا يوجد فيما نقول أو نفعل شىء غير محسوب حسابه جيدا، وإنما كل شىء مدبر ومحاك، ويتم التفكير فيه بروية وتمعن، وأن التهديد باستخدام الخيار العسكرى الأمريكى ضدها ليس حقيقيا(١٩).

ثانيا- القضية الفلسطينية:

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، فإن أهم ما تم تسريبه هى وثائق تدور حول معرفة النظام المصرى وحركة فتح المسبق بالهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة فى نهاية عام ٢٠٠٨ . كما كشفت الوثائق عن رؤية الجانب الأمريكى لمصر، حيث وصفتها إحدى البرقيات الأمريكية التى تم تسريبها بالقول" وعلى الرغم مما تبديه مصر من حسن التعامل مع السياسة الأمريكية، فإنها حليف عنيد ومتمرد" (٢٠).

وعلى الفور، نفى الجانب الفلسطينى (فتح) هذه التسريبات، حيث أشار صائب عريقات إلى ذلك بقوله "نحن ليس لدينا ما نخفيه، ونتعامل بشفافية مطلقة ولا نخشى شيئا. لكن ما صدمنا هو ما يقوله رئيس الموساد الإسرائيلى عن الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى محاولات تشويه للرئيس، موضحا أن ما نشره الموقع يثبت صدق الرئيس الفلسطينى فى رفضه القاطع للحرب الإسرائيلية التى شنتها إسرائيل على غزة"(٢١).

وعلى الجانب المصرى، فقد وصف أحمد أبو الغيط، وزير

الخارجية المصرى، تسريبات ويكيليكس بـ "جبل الثلج"، مفسرا ذلك بقوله "إنه من المبكر أن نعقب عليها، فقد لا تستحق التعليق، وليس بالضرورة كل ما نقرؤه، حقيقيا، فإما أن يكون مشوشا أو مدسوسا لأسباب محددة. وبالتالى، نحن نتمسك بمواقفنا ونتحدث بها علنا، ونقول رأينا فى كافة القضايا"(٢٢). ومع ذلك، فإن ما تم تسريبه من وثائق يثبت أن ما يتحدث به المسئولون المصريون فى الاجتماعات المغلقة هو ما يصرحون به فى العلن. كما صرح جهاد عودة، عضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى التى يرأسها جمال مبارك، بأن هذه الوثائق لا تمثل مصدر قلق لمصر، وقال إنه "رب ضارة نافعة"(٢٣)، فقد أثبتت الوثائق المسربة أن موقف مصر واضح من القضية الفلسطينية، مؤكدة رفض مصر الدائم لدعم الطرف الإسرائيلى فى حربه ضد غزة(٢٤). فتثير البرقية رفض مصر والرئيس الفلسطينى محمود عباس أبو مازن طلبا إسرائيليا بتسلم قطاع غزة بمجرد هزيمة حماس بعد الهجوم الإسرائيلى على القطاع فى نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ . وقالت الوثيقة إن رفض القاهرة ورام الله كان السبب الرئيسى وراء عدم قيام إسرائيل بالقضاء على حماس(٢٥).

أما عن معرفة مصر والسلطة الفلسطينية بموعد الحرب، فقد نفى عزام الأحمد – عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسئول الحوار من أجل المصالحة مع حركة المقاومة الإسلامية حماس – أى علم مسبق للسلطة الفلسطينية أو لمصر بالعدوان على قطاع غزة ٢٠٠٨ . وأشار إلى أن هذه الأرض أرض فلسطينية. بغض النظر عن حالة الانقسام، ولا يمكن لأى فلسطينى، أيا كان انتماؤه السياسى، قبول العدوان على أى جزء من الأراضى الفلسطينية(٢٦). وعلى العكس من ذلك، كان موقف حماس التى نظرت للبرقية من جانب واحد فيها، ولم تر الجانب الثانى، حيث سارع صلاح البردويل – قيادى فى حركة حماس– ليؤكد أن حماس لم تستبعد أن تكون السلطة الفلسطينية وفتح قد أسهمتا فى الحرب على غزة، متناسيا الجزء الثانى من الوثيقة الذى يثبت أن كلا من فتح ومصر رفضتا ذلك. بينما أكد بعض المحللين المصريين أن الجميع، بما فيه حركة حماس، كان على علم بما تنويه إسرائيل، ولكن الموعد بالضبط لم يكن معلوما لأحد(٢٧).

كما تكشف إحدى الوثائق المسربة عن سعى مصر الدائم لحل قضية الصراع العربى – الإسرائيلى بالطرق السلمية. ففى حديث للسيد عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرى، للسفير الأمريكى فى القاهرة، أشار إلى أنه لابد من الوصول إلى حل، وذلك من خلال خطوتين، الأولى: الضغط على كلا الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى لتوقيع اتفاقية يمكن للولايات المتحدة والمجتمع الدولى تدشينها إلى حيز التنفيذ فى الوقت المناسب. الثانية: أنه لابد أن تصر الولايات المتحدة الأمريكية على استكمال المرحلة الأولى من خريطة الطريق قبل نهاية ٢٠٠٨، مشيرا إلى أن ما نملكه من هامش وقت لتحقيق السلام قد أصبح ضيقا (٢٨).

وعلى صعيد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، خاصة ما دار حول اتفاقية أوسلو، أشارت إحدى البرقيات إلى أن نيتنياهو صرح لأحد أعضاء الكونجرس بأن شيمون بيريز اعترف له بأن اتفاق أوسلو استند على أسس خاطئة، وهو ما تسبب فى الكثير من البيروقراطية فى وصول المساعدات الأمريكية والأوروبية للفلسطينيين(٢٩).

كما كشفت الوثائق عن طلب مسئولين أمريكيين التجسس على تحركات وتصرفات العديد من الدول، حيث طلبت واشنطن من سفاراتها فى الشرق الأوسط التجسس على الأعداء والأصدقاء على حد سواء، وجمع معلومات عن تحركات قادة من السلطة الفلسطينية وحماس والأونروا وحزب الله. وكما سبقت الإشارة، فإن الإدارة الأمريكية لم تعلق على مدى صحة ما تم نشره(٣٠).

ثالثا– القضية اللبنانية :

وأهم ما سربته الوثائق هنا قضية التجسس الأمريكى على حزب الله، والتى عرفت باسم "مسح الأرز"، حيث انطلقت طائرات تجسس تابعة للسلاح الملكى البريطانى من قاعدة "أكروتيرى" القبرصية بالتحليق فوق الأراضى اللبنانية للتجسس على حزب الله، وجمع معلومات استخباراتية حتى تمررها إلى السلطات اللبنانية، لمساعدتها فى ملاحقة مسلحى حزب الله. وكانت هناك أصوات بريطانية معارضة ومتخوفة من هذه العملية، إلا أن الطرف الأمريكى أكد أنه لن يسمح لحقوق الإنسان بأنه تعرقل مسار حربه ضد الإرهاب. والمثير للدهشة هنا أن مسئولين لبنانيين هم من طلبوا القيام بهذه العملية، كما جاء فى الوثائق(٣١).

كما أعلنت الوثائق عن تصريحات لإلياس المر، وزير الدفاع اللبنانى، بأنه أبلغ الأمريكيين بأنه على إسرائيل أن تتجنب قصف المناطق الخاضعة للقرار ١٧٠١، والبنية التحتية، وكذلك المناطق المسيحية، وأن على إسرائيل أن تركز استهدافها على المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية، كى تتخلص من حزب الله(٣٢). كما ذكرت الوثائق أن إلياس المر يهدف إلى إبعاد الجيش اللبنانى عن أى مواجهة مقبلة مع تل أبيب أو حزب الله، وهو الأمر الذى لم يعلق عليه حزب الله حتى الآن(٣٣). بينما علق مستشار وزير الدفاع اللبنانى، جورج صولاج، بأن المعلومات التى جاءت فى الوثيقة "مجتزأة ومشبوهة"، مؤكدا أنها لا تعكس حقيقة ما حدث فى الاجتماع بين وزير الدفاع اللبنانى والسفيرة الأمريكية السابقة "سيسوون"، وأن الهدف من نشر هذه المعلومات هو "إثارة الفتنة"(٣٤).

وكشفت الوثائق التى تم تسريبها عن محاولات التدخل الأمريكى فى عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، حيث كانت هناك مقابلات بين المدعى العام للمحكمة الدولية والسفيرة الأمريكية السابقة "سيسوون"، حيث عرضت الأخيرة مساعدة المدعى العام فى جهوده فيما يخص قضية "تنصت لجنة التحقيق" (٣٥).

وهو ما جاءت تداعياته متمثلة فى رد الفعل من جانب حزب الله، متمثلا فيما صرح به الشيخ حسن فضل الله – النائب عن حزب الله – بأن هذه الوثائق تؤكد رؤية الحزب حول هذه القضية فى أن الإدارة الأمريكية تستخدم المحكمة ولجنة التحقيق كأداة لاستهداف المقاومة، إثر فشل الآلة العسكرية الإسرائيلية فى حروبها ضد لبنان. واعتبر كذلك أن الولايات المتحدة هى المشرف

المباشر على عمل المدعى العام، وعلى سير التحقيقات الدولية والاستجوابات. وأشار إلى أن القرار المرتقب من هذه المحكمة هو اتهام حزب الله باغتيال الحريرى(٣٦). وهو ما جعل العديد من المحللين يقولون إن قرار المحكمة سيكون وقعه أقوى بكثير من وقع خبر اغتيال الحريرى ذاته، فى ظل أجواء تنبأ فيها البعض بأن هناك وثائق قد تكشف عنها ويكيليكس، توضح تورط إسرائيل فى قضية اغتيال الحريرى. وبينما تدور كل هذه المناقشات، فإن الجميع فى انتظار قرار المحكمة الدولية ليعرف من وراء ذلك الحادث.

ويتضح مما كشف عنه موقع ويكيليكس، وما سيكشف عنه من تسريبات، أن هناك احتمالين، أولهما: أن يكون هذا التسريب متعمدا، من حيث وقوع تحول فى استراتيجية التعاطى الدبلوماسى، من خلال الاعتماد على درجة أكبر من الشفافية بقصد المكاشفة للتخلص من عبء أدوات سياسية عقيمة، درجت عليها بعض البلدان فى التعامل مع الاستراتيجية الأمريكية. وفى هذه الحالة، تثور تساؤلات حول توقيت النشر وهدفه، وما المصلحة من وراء ذلك تحديدا، خاصة أن هناك مسئولين أمريكيين - رفضوا الكشف عن هويتهم - صرحوا بأن الدبلوماسية الأمريكية تأثرت كثيرا بهذه التسريبات، وأنه على الولايات المتحدة أن تعمل على تحسين صورتها واستعادة الثقة مرة أخرى، وهو ما لا يمكن أن يحدث فى أقل من خمس سنوات.

الثانى: أن تكون مجموعة من قراصنة الشبكة الدولية المحترفين Hackers قد تمكنت بالفعل من اختراق النظام الأمنى بنجاح لتداول الوثائق الأمريكية عبر الوثائق الدبلوماسية، إلى جانب المتطوعين المنتقدين للموقف الأمريكى الرافض للكشف عن هذه الوثائق.

وفى هذه الحالة، فإن الدول، خاصة التى صدرت بشأنها تسريبات تضر بمصالحها، ستحاول اتخاذ كافة التدابير والعمل بحرص شديد، فى ظل حالة من التشكك وعدم الثقة ستسود العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم، وتجبر الجميع على توخى الحذر فى التعامل مع الولايات المتحدة التى أثبتت أنها لا تستطيع حماية معلومات تصنف على أنها سرية. وقد ظهرت بوادر الحرص، عندما عدلت سفارات بعض الدول عن استخدام التكنولوجيا فى مراسلاتها، خاصة فى حالة سرية الوثائق المرسلة، وتم الرجوع للعمل بنظام المراسلات القديم.

المراجع :

1- Ali Gharib and Jim Lobe, Wikileaks Reveals Treacherous Terrain for Iran Policy, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=53704.

2- Saudi Arabia urges US attack on Iran to stop nuclear programme, http://www.guardian.co.uk/world/2010/nov/28/us-embassy-cables-saudis-iran.

٣- ويكيليكس: السعودية عرضت تطوير علاقاتها النفطية مع الصين إذا أيدت بكين العقوبات ضد إيران"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .

- http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=345130

٤- ويكيليكس تكشف عن "القاب" لزعماء وتجسس كلينتون على هيئة الأمم وطلب الملك السعودى ضرب إيران"، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠ .

http://arabic.rt.com/news_all_news/58784

5- US embassy cables: Fox outlines Conservative approach to special relationship http://www.guardian.co.uk/world/us-embassy-cables-documents/239153.

6- Saudi Arabia urges US attack on Iran to stop nuclear programme, op-cit.

٧- أول مسئول سعودى ينفى صحة وثائق ويكيلكس"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .

- http://www.khalidyat.net/news-action-show-id-.5709htm

٨- السعودية تنفى الوثائق المنشورة فى ويكليكس حول طلب الملك مهاجمة إيران"، ٢ديسمبر ٢٠١٠

- http://www.alarab.net/Article/344541.

٩- وثائق ويكليكس: ردود فعل متباينة وواشنطن تعد بملاحقة المسئولين عن التسريبات"، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠ .

١٠) "طهران: الوثائق جزء من مخطط محكم".

- http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=108292.

١١- نجاد يستخف بتسريبات ويكيليكس ويصفها بالدعاية والحرب النفسية"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .

- http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=345270

١٢- تداعيات تسريبات ويكيليكس على العلاقات الدبلوماسية"، ٢ ديسمبر ٢٠١٠ .

-http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/ChannelDetailedPage.aspxGUID=6FFE5BC0-17A0-456D-B266

١٣- كلينتون تعتذر عما نشره ويكيليكس"، 5 ديسمبر ٢٠١٠ .
- http://196.203.251.22/rttdetail-.31192asp

١٤- وثائق ويكيليكس، كابوس الدبلوماسية الأمريكية الجديد"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .
- http://www.alshajara.48com/vb/printthread.php?t=11566

١٥- جارى سيك خبير فى الشأن الإيرانى، وقبطان متقاعد فى البحرية الأمريكية، عمل فى مجلس الأمن القومى الأمريكى تحت لواء ثلاثة رؤساء، وعمل كمساعد للبيت الأبيض فى الشأن الإيرانى منذ ١٩٧٦وحتى ١٩٨١ . انظر:
- http://en.wikipedia.org/wiki/Gary-Sick
#Biographical-profile

16- Ali Gharib and Jim Lobe، Wikileaks Reveals Treacherous Terrain for Iran Policy . http://ipsnews.net/news.asp?idnews=53704

١٧- راجى يوسف محمود البياتى،" العلاقات السعودية - الإيرانية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١-٢٠٠٨، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير)، ٢٠١٠، ص ص ١٢٧-١٣٢ .

١٨- "ويكيليكس: مصر وحركة فتح رفضتا طلبا إسرائيليا لدعم الهجوم على قطاع غزة"، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠ .
- http://www.akhbaralarab.net/index.php/regional/30532-2010-11-29-18-40-22

١٩- أسرار مصرية.. كشفتها وثائق ويكيليكس"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .
- http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/world-affairs/126872-wikileaks.html

٢٠- أبو الغيط: ويكيلكس أثبتت أن ما نتحدث به فى اجتماعات نقوله علنا"، ١١ ديسمبر ٢٠١٠ .
- http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=109519

21- Ali Gharib and Jim Lobe, op-cit.

22- Briton teaches US diplomats how to talk to Iran,http://www.guardian.co.uk/world/2010/nov/28/briton-us-diplomats-talk-iran

23- http://www.felesteen.ps/index.php?page=details&nid=13893

24- "US embassy cables Hillary Clinton woos prickly Egyptians, guardian.co.uk 28 Nov.. .2010

25- Ibid.

٢٦- عنتر فرحات، زلزال ويكيليكس يشعل أزمة دبلوماسية عالمية، المصرى اليوم، ٣٠نوفمبر ٢٠١٠ .

٢٧- خليفة جاب الله وسارة نور الدين، خبراء: وثائق ويكيليكس الجديدة تصب فى مصلحة القاهرة.. ومصر لا تنتظر شهادة من موقع إلكترونى، المصرى اليوم، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .

٢٨- وثائق ويكيليكس تتهم رايس بالتجسس على سفارات دول الشرق الأوسط"، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ .
- http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=345262

٢٩- عنتر فرحات، زلزال ويكيليكس يشعل أزمة دبلوماسية عالمية، مرجع سابق.

٣٠- "ويكيليكس: أمريكا تجسست على حزب الله وقدمت معلوماتها للحكومة اللبنانية":
- http://news.maktoob.com/article/5815220

٣١- عنتر فرحات، ويكيليكس يكشف: محكمة الحريرى تعاونت مع واشنطن.. والأسد يشبه حماس بالإخوان المسلمين فى سوريا، المصرى اليوم، ٥ ديسمبر ٢٠١٠ .

٣٢- "ويكيليكس يكشف عن تعامل زعماء لبنانيين مع أمريكا وإسرائيل فى حرب لبنان"، ٣ ديسمبر، ٢٠١٠ .
- http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=2&id=00005452

٣٣- عنتر فرحات، مرجع سابق.

34- LEBANON: Wikileaks reveals cable saying defense minister gave Israel invasion advice
http://cedarnews.net/lebanon-wikileaks-reveals-cable-saying-defense-minister-gave-israel-invasion-advice.

٣٥- "حزب الله: تسريبات ويكيليكس تؤكد أن الولايات المتحدة "تدير عمل" المحكمة الخاصة بلبنان":
http://news.maktoob.com/article/5815220

٣٦- المرجع السابق.



تحولات النظام الدولى ومستقبل الهيمنة الأمريكية

عمرو عبد العاطى

شهد العقد الأول من القرن الحادى والعشرين جدلا داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية، بل والعربية أيضا، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها فى نظام ما بعد الحرب الباردة، الذى بدأ فى التشكل، مع انهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم. يتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التى تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحولات والتغيرات فى موازين القوى على الصعيد الدولى من جهة أخرى.

وقد تمحور هذا الجدل حول جملة تساؤلات من قبيل :

هل ينزع النظام الدولى إلى التعددية القطبية أم يعود إلى الثنائية (هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين)؟، أم هل سيصير إلى حالة من "اللاقطبية" تتساوى فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية؟، وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع هذا التغير الجوهرى فى بنية النظام الدولى الذى تتربع على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتى؟، هل ستظل الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فى هذا النظام أم سيتراجع دورها؟، وهل يمكنها المحافظة على انفرادها بقيادته وإعاقة تقدم القوى الأخرى؟. وقد زادت حدة هذا النقاش ما تزايد التأزم فى السياسة الأمريكية دوليا خلال السنوات الثمانى لحكم الرئيس الأمريكى الأسبق "جورج دبليو بوش"، وعقب تفاقم حدة الأزمة المالية التى ضربت الاقتصاد الأمريكى، ومن ورائه العالمى فى منتصف عام ٢٠٠٨ .

ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولى الذى هو فى طور التشكل، فإن هناك اتفاقا على أن الصين تعد المنافس القوى والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولى. فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكى، المعنون بـ "الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٥: تحول العالم"، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، فى ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير فى السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أى بلد آخر(١).

الصين تتحدى الهيمنة الأمريكية :

يرجع كثير من المحللين صعود الصين كقطب دولى وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلى النمو الاقتصادى الصينى، وتراجع نظيره الأمريكى، فى ضوء الأزمات المتعددة التى سيظل النظام المالى الأمريكى يعانيها خلال العقود القادمة. فعلى سبيل المثال، أوضح مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكى

Congressional Budget Office

أن الدين الأمريكى خلال العقد القادم سيصل إلى ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى (GDP) للولايات المتحدة الأمريكية، وهى تقديرات يراها البعض متفائلة فى ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأمريكى. كما توقعت ورقة لصندوق النقد الدولى أن يتساوى الدين الأمريكى مع الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٥، مما يشابه النسبة التقديرية لمديونية إيطاليا واليونان حاليا.

ونتيجة للسياسات التى اتبعتها إدارتا الرئيس السابق جورج بوش (الابن)، ارتفع نصيب الفرد من الدين العام بنسبة ٥٠٪، أى من ١٣ ألفا إلى ١٩ ألفا خلال تلك الفترة. ووصل العجز للسنة المالية ٢٠٠٩ إلى ١,٦ تريليون دولار بنسبة ٩٪، ويتوقع مكتب ميزانية الكونجرس أن يزيد بمعدل تريليون دولار فى العام حتى عام ٢٠٢٠(٢). يصب كل ذلك - حسب عديد من الباحثين - فى

(*) باحث فى الشئون الأمريكية، محرر "تقرير واشنطن".

مصلحة الصين من جهة تفوقها اقتصاديا على الولايات المتحدة وتصاعد دورها العالمى.

ويقلل جوزيف ناى من قدرة الصين على تحدى الولايات المتحدة، فيرى أن الطريق لا يزال أمامها طويلا حتى تنافس قوة الولايات المتحدة، نظرا للتحديات التى تواجهها على صعيد التنمية، ومشكلات تدهور المناطق الريفية، والمشكلات الديموجرافية.

وبافتراض أن معدل نمو الناتج المحلى الصينى سوف يصل إلى نسبة ٦٪، ومعدل النمو الأمريكى لن يتعدى ٢٪ بعد ٢٠٣٠، فإن ناى يرى أن نصيب دخل الفرد فى الصين أقل من نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية. بعبارة أخرى، فإن الصين قد تصل إلى نفس حجم الاقتصاد الأمريكى فى غضون بضع سنوات، ولكن مردود هذا النمو والتطور الاقتصادى لن يكون متساويا بين البلدين.

ويضيف أن الصين لم تحل مشكلة المشاركة السياسية التى تصاحب ارتفاع مستوى دخل الفرد. ويتساءل عما إذا كانت الصين لديها صيغة تدير بها التوسع فى الطبقة الوسطى الحضرية، وعدم المساواة الإقليمية، والفقر فى المناطق الحضرية، والاستياء بين الأقليات العرقية أم لا.

ويرد ناى على من يرى أن الصين تطمح فى تحدى الولايات فى منطقة شرق آسيا، ثم عالميا، بأنه من المشكوك فيه - حتى فى حال توافر الرغبة الصينية - أن تكتسب الصين القدرة العسكرية على تحقيق هذا الهدف فى المدى المنظور. كما أن الصين لا ترغب فى إثارة غضب جيرانها واستعداء دول خارجية، فى ظل خوفها من غلق أسواقها أمام منتجاتها وحرمانها من مواردها. بالإضافة إلى أن أى تصرف صينى عسكرى سيدفع جيرانها إلى تشكيل تحالفات، من شأنها إضعاف قوة بكين الصلدة والناعمة.

ويضيف ناى أن هناك معارضة من دول آسيوية، كالهند واليابان، لدور صينى فاعل فى القارة الآسيوية، مما يصب فى المصلحة الأمريكية فى ظل التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واليابان، وتحسن العلاقات الأمريكية - الهندية. ومن الموقف القوى الذى تشكله جبهة الولايات المتحدة والهند واليابان، يمكن إشراك الصين فى القضايا الدولية، وتقديم الحوافز لها للعب دور مسئول، مع الاستعداد والتحوط من أى سلوك عدوانى للصين كقوة صاعدة (٣).

والجدير بالذكر أن الصين تعمل حاليا على بناء أسطول بحرى حديث من المدمرات والغواصات، فضلا عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك فى جنوب وشرق الصين، بالإضافة إلى مد نفوذها فى البحار والمحيطات. ويقول تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكريا على الصعيد الدولى(٤).

مستقبل الدور والقيادة الأمريكية :

تتفق معظم الكتابات الأمريكية على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة فى النظام الدولى الذى لا يزال فى طور التشكل، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة سيضيق. كما تتفق على قدرة الولايات المتحدة على الخروج من أزماتها، واستغلالها كفرصة لتعزز نفوذها الدولى(٥).

ويرفض معظم الباحثين المقارنة بين ما تمر به الولايات المتحدة حاليا، والظروف التى سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية، نظرا لأن الولايات المتحدة تملك من مصادر القوة ما افتقدته بريطانيا فى حينه. كما أنها تختلف عن بريطانيا فى أنها غير محاطة جغرافيا بدول تهددها، مثلما كانت تهدد ألمانيا وروسيا بريطانيا.

ويرى الفريق الدافع بقدرة الاقتصاد الأمريكى على تجاوز التأزم الاقتصادى الحالى أن الأزمة لا ترتبط بخلل أو قصور فى المنظومة الاقتصادية الأمريكية، ولكنها ترجع إلى سياسات يمكن إصلاحها بصورة سريعة وسهلة. وفى حال تعافى الولايات المتحدة من أزماتها الاقتصادية، فإنها ستضمن دورا فاعلا على المستوى العالمى، خاصة فى ظل عدم تمتع النموذجين الصينى والروسى بالجاذبية لدى الدول الأخرى. وقد صاغت الإدارة الأمريكية بالفعل مجموعة من السياسات التى تساعد على النهوض بالاقتصاد، منها: تشجيع زيادة المدخرات، وزيادة الدورات التدريبية فى مجال العلوم والتكنولوجيا، وتطوير أساليب جيدة فى استغلال الطاقة(٦).

وفى عصر تكنولوجيا المعلومات، فإن قوة الدولة تكمن فى ما تمتلكه من معرفة فى مجال التكنولوجيا والبرمجة، والاختراعات، والتى تتفوق فيها واشنطن على مثيلاتها من الدول الأخرى. والولايات المتحدة هى مهد الصناعات النانوتكنولوجية (الصناعات التكنولوجية الدقيقة) والبيولوجية، وتحقق أرباحا طائلة منها. فقد حققت عائدات من الصناعات التقنية الحيوية بأكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو خمسة أضعاف ما حققته أوروبا. كما تحقق ما نسبته ٧٦٪ من العائدات العالمية فى مجال التقنية الحيوية، فضلا عن حفاظها على مكانتها المتقدمة فى مجالات العلم والثقافة والمعلومات.

ويؤكد زكريا أن الولايات المتحدة ستحتفظ بحيويتها لارتفاع نسبة الشباب فيها - وهى الشريحة الاجتماعية التى يعول عليها فى تقدم الدول - وذلك نظرا للهجرة المتوافدة عليها من باقى دول العالم. تستمد الولايات المتحدة قدرتها على جذب المهاجرين من أنها بلد الديمقراطية والحرية، ولنجاحها فى دمج وصهر المهاجرين فى بوتقة الثقافة والتاريخ الأمريكى. وقد ظهرت تجليات ذلك فى منافسة أمريكى من أصل إفريقى لأمريكى أبيض على منصب الرئاسة، بل ووصوله إلى البيت الأبيض كأول سابقة فى التاريخ السياسى الأمريكى(٧).

كما تتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار الأمريكى فى عمليات البحث والتطوير. ففى عام ٢٠٠٧، كانت الولايات المتحدة رائدة فى الإنفاق على البحث العلمى بما يقدر بـ ٣٩٦ مليون دولار، تليها آسيا بـ ٣٨٨ مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبى بـ ٢٦٣ مليون دولار. وتنفق الولايات المتحدة ٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى على البحث والتطوير، أى نحو ضعف ما تنفقه الصين، ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع التى وصلت إلى ٨٠ ألف براءة اختراع فى عام ٢٠٠٧، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة(٨).

وتتفوق الولايات المتحدة على باقى الدول فى الإنفاق على التعليم العالى الذى يعد نجاحا اقتصاديا للولايات المتحدة فى عصر ثورة المعلومات، فهى تنفق على التعليم ضعف إنفاق فرنسا وألمانيا واليابان. وفى تقييم Times Higher Education لعام ٢٠٠٩، جاءت ست جامعات أمريكية ضمن أفضل عشر جامعات فى العالم. وفى دراسة Shanghai Jiao Tong University لعام ٢٠١٠ جاءت سبع عشرة جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة، بالإضافة إلى حصول مواطنى الولايات المتحدة على أكبر عدد من جوائز نوبل. كما أن معدل النشر العلمى أعلى من أى دولة أخرى، وهو ما يعزز القوة الصلدة والناعمة للولايات المتحدة الأمريكية(٩).

كيفية الحفاظ على المكانة الدولية :

تنشغل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية بتساؤل رئيسى يتعلق بكيفية حفاظ الولايات المتحدة على دورها كقائدة للنظام الدولى، فى ظل صعود قوى جديدة تهدد هذه المكانة، وترغب فى أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية دوليا، لاسيما بعد تراجع الدور والنفوذ الأمريكيين خلال السنوات الثمانى لحكم الرئيس بوش الابن.

وقد جاءت استراتيجية الأمن القومى(١٠) التى أعلنتها إدارة باراك أوباما فى السابع والعشرين من مايو ٢٠١٠، بعد ما يقرب من ستة عشر شهرا لها فى البيت الأبيض، لتعكس رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأمريكى عالميا. كما عكست مقالات عديد من المسئولين الأمريكيين بدورية الشئون الخارجية (Foreign Affairs) ذائعة الصيت هذه الرؤية أيضا، ومنهم وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس(١١)، ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون(١٢). وقد عكست هذه المقالات الرؤية الأمريكية لكيفية التعامل مع النظام الدولى "كما هو"، وليس من زاوية "يجب أن يكون عليه".

تهدف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تدعيم القدرة الأمريكية على لعب دور قيادى فى النظام العالمى، لتحقيق مصالحها فى القرن الحادى والعشرين، وذلك على مسارين، يتمثل أولهما فى بناء قوتها الداخلية. أما ثانيهما، فيتمثل فى العمل على صوغ نظام دولى يمكن من مواجهة التحديات الدولية. ينطلق ذلك من قناعة عبر عنها "أوباما" فى أكثر من محفل دولى، والتى أكدها فى تقديمه للوثيقة، ومفادها: "أنه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها، تستطيع التصدى لكل التحديات العالمية بمفردها"، وهو الأمر الذى يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية.

ومن جانبها، تؤكد وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلارى كلينتون، ضرورة تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية الشراكة مع الحلفاء، وتوسيع تلك الشراكات وتعمقيها، فضلا عن البحث عن شركاء جدد. وهو ما أكدته وثيقة الأمن القومى الأمريكى الجديدة فى أكثر من موضع. وتتفق مقالة "هيلارى" الأخيرة فى مجلة "الشئون الخارجية" ووثيقة الأمن القومى الأمريكى فى ضرورة تركيز الولايات المتحدة على التعاون مع المؤسسات الدولية القائمة، مثل مجموعة العشرين، ومنظمة الأمم المتحدة، بعد فترة من تراجع التعاون الأمريكى خلال فترتى بوش الابن، وكذلك مع عديد من المؤسسات الإقليمية، كمؤسسة رابطة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية. ولتفعيل تلك المؤسسات الدولية، دعا العديد من الباحثين إلى أن تكون أكثر فاعلية فى تمثيلها للعالم فى القرن الحادى والعشرين، بأن يكون هناك تمثيل وصوت ومسئوليات أكبر للقوى الناشئة والصاعدة على المسرح الدولى(١٣).

ويصاحب ذلك إحداث تحول فى الدبلوماسية الأمريكية، بحيث تكون هى عمود السياسة الخارجية الأمريكية. ولا يكون التركيز فقط على العمل الدبلوماسى المحض، ولكن لابد أن يكون للدبلوماسية الأمريكية دور تنموى إنسانى من خلال الوكالات الأمريكية التنموية والتابعة لوزارة الخارجية الأمريكية(١٤)، مثل

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتى تعمل جنبا إلى جنب مع العمل العسكرى الأمريكى، وهو أيضا ما أكده وزير الدفاع الأمريكى فى مقالته بدورية الشئون الخارجية. ومن جانبها، تؤكد هيلارى استمرار العلاقة والشراكة بين الدبلوماسيين والمدنيين الموكل إليهم العمل التنموى والإنسانى وشركائهم فى الجيش، لاسيما فى مناطق الصراع والدول الهشة.

ويرتبط نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى الحفاظ على مكانتها ودورها عالميا فى مدى قدرتها على إحداث التوازن بين القوتين الصلدة والناعمة فى استراتيجية واحدة ناجحة، أضحى يطلق عليها القوة الذكية (Smart Power)(١٥)، بحيث ترسم أفضل استراتيجية تستطيع من خلالها التعامل مع مظاهر تراجع فاعلية وتأثير الولايات عالميا، فى ظل تعدد مراكز القوى وتعدد مصادر القوة. فلم تعد القوة فى حد ذاتها محددا للقوة دوليا، وإنما كيفية إدماجها فى استراتيجية ناجحة فى تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامها، وبناء أسس قوية للقيادة الأمريكية دوليا تبدأ من الداخل الأمريكى. فأعظم المخاطر التى تهدد القوة الأمريكية تبدأ من الداخل وتنتهى فى الداخل، لأن ما يحدث داخل حدودها يحدد قوتها ونفوذها خارج حدودها، لاسيما فى عالم يتزايد ترابطا وتشابكا. وتربط الإستراتيجية بين استعادة قوة ومكانة الولايات المتحدة وقدرتها التنافسية وقدوتها الأخلاقية.

وتركز أولى خطوات واشنطن لاستعادة قوتها ومكانتها - حسبما ذهبت وثيقة الأمن القومى الأمريكى الجديدة - على دفع الاقتصاد الأمريكى الذى مر بأزمة اقتصادية عاصفة لم يشهدها منذ الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن المنصرم، فالاقتصاد الأمريكى بالنسبة للاستراتيجية هو منبع القوة الأمريكية. ولذا، فقد ركزت الاستراتيجية على ضرورة تحقيق انتعاش اقتصادى واسع، وخفض العجز المالى، وخلق وظائف جديدة، وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطنين الأمريكيين، وإعادة تشييد بنية تحتية جديدة أكثر أمنا وقادرة على مواجهة التحديات الأمنية والكوارث الطبيعية.

كما أكدت الوثيقة ضرورة استعادة الولايات المتحدة قوتها على الصعيد العلمى، وزيادة قدرة الأمريكيين على المنافسة على المدى الطويل. فقد كتب أوباما فى مقدمته للاستراتيجية: "يجب أن نعلم أبنائنا التنافس فى عالم تكون فيه المعرفة هى رأس المال". وانطلاقا من هذا، فقد ركزت على أهمية رفع قدرات البحث العلمى وزيادة الاكتشافات العلمية، وتحقيق اختراقات علمية غير متوقعة. فيقول أوباما "يجب أن ننظر إلى الابتكارات الأمريكية كأساس لقوة الولايات المتحدة". ويضاف إلى ذلك العمل على تطوير مصادر الطاقة النظيفة لتحل محل الوقود الأحفورى الذى تدار به المصانع الأمريكية، والذى يقود إلى فك الارتباط الأمريكى بالنفط الخارجى، وهو ما تبناه أوباما فى برنامجه الانتخابى خلال عام ٢٠٠٨.

من ناحية أخرى، تذهب الاستراتيجية إلى ضرورة العمل على إعادة الاعتبار لمجموعة القيم والمبادئ الأمريكية التى بنيت عليها السياسة الخارجية الأمريكية منذ عهد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، والتى تتمثل فى تعزيز الحقوق الأساسية، وحكم القانون، ودعم التنمية، ومواجهة الفقر والفساد، ودفع عملية السلام بين الأمم والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهى قيم لا يمكن فرضها بالقوة." فالقيادة الأمريكية لن تتأتى من خلال زرع الخوف فى قلوب الآخرين، ولكن من خلال مخاطبة آمالهم". والطريقة المثلى لذلك، كما تذهب الاستراتيجية، تتمثل فى قوة شرف واستقامة الشعب الأمريكى، وذلك مرتبط بالقوات المسلحة، والدبلوماسية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمواطنين الأمريكيين العاديين، فكل منهم يلعب دورا فى تحقيق أمن الولايات المتحدة ومخاطبة شعوب العالم(١٦).

خاتمة :

لم يتبلور النظام الدولى الجديد بعد، فهو نظام "أحادى القطبية" على صعيد القوة العسكرية، حيث يشير الإنفاق العسكرى الأمريكى، مقارنة بالقوى الدولية الصاعدة، إلى أن الولايات المتحدة ستظل القوة العسكرية لردح طويل من الزمن. ولكن هذا النظام سيكون "متعدد الأقطاب" على الصعيد الاقتصادى، حيث تتعدد مراكز القوى الاقتصادية، وفى الوقت ذاته "عديم الأقطاب"، حسب رؤية رئيس "مجلس العلاقات الخارجية" الأمريكى ريتشارد هاس(١٧). فيشهد النظام الدولى الجديد صعود قوى إقليمية لا تقل أهمية ودورا عن القوى الدولية الصاعدة، وفاعلين ما دون الدولة (Non-State Actor) من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة، والتى سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيدا لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية.

وسيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمى الجديد الذى يشهد صعود قوى جديدة، وجماعات، ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى فى العالم، فإننا نجدها اليوم تتعثر بشدة فى حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التى يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة، الأخرى. وفى حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلى نظام تعددى جديد من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

الهوامش :

1- Global Trends 2025: Transformed World, National Intelligence Council, November 2008.

2- Roger C. Altman and Richard N. Haass، American Profligacy and American Power, Foreign Affairs, Nov/Dec2010, Vol. 89, Issue 6.

3- Joseph S. Nye, The Future of American Power, Foreign Affairs, Nov./Dec. 2010, vol. 89, Issue 6.

4- Robert D. Kaplan, Center Stage for the 21st Century, Foreign Affairs, March/ April 2009, Volume 88, Number 2.

5- Global Trends 2025: Transformed World, op.cit.

6- Robert A. Pape, Empire Falls, National Interest, January 22, 2009.

7- Fareed Zakaria، The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest, Foreign Affairs, May/June 2008, vol. 87, No. 3.

8- Joseph S. Nye, The Future of American Power, op.cit.

9- Ibid.

١٠- يمكن الرجوع إلى نص استراتيجية إدارة أوباما للأمن القومى الأمريكى لعام ٢٠١٠ على الرابط التالى:

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

11 - Robert M. Gates، Helping Others Defend Themselves، Foreign Affairs، May/ June 2010, Vol. 89, Nor .3

12 - Hillary Rodham Clinton, Leading Through Civilian Power, Foreign Affairs, Nov/Dec2010، Vol. 89، Issue .6

13 - Stephen G.Brooks and William C. Wohlforth، Reshaping the World Order, Foreign Affairs, March/April 2009, Volume 88، Number .2

١٤- وقد كان هذا الدور هو محور مقالة وزيرة الخارجية الأمريكية بمجلة الشئون الخارجية، والتى فصلت فيه عن الدور التنموى والإنسانى الذى تقوم به السفارات الأمريكية، لاسيما فى مناطق النزاعات الدولى، والدول الهشة.

–Hillary Rodham Clinton، Leading Through Civilian Power, Op.Cit.

١٥- عمرو عبد العاطى، آمال معقودة على الديمقراطيين لانتقال أميركا من العسكرة إلى القوة الذكية، صحيفة

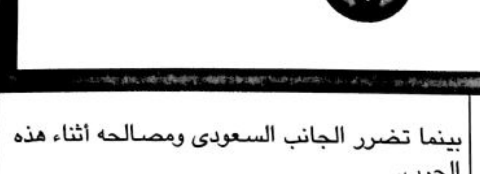
الحياة، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨ .

١٦ – لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

– عمرو عبد العاطى، الأمن القومى الأمريكى..لا تغيير كبيرا فى الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد (٨)، ص ١٠٠ – ١٠٣ .

– ________، الثابت والمتغير فى استراتيجية الأمن القومى الأميركى، صحيفة الحياة، ٢٣ يوليو ٢٠١٠ .

17- Richard N. Haass, The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance? Foreign Affairs, May/June 2008, Vol. 87, No. 3.



العلاقات السعودية - الإيرانية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

راجى يوسف البياتى

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٠

تكتسب العلاقات السعودية - الإيرانية أهمية متميزة وموقعا مهما فى قلب العالم الإسلامى. فعلى الرغم من تأرجح العلاقات بين الدولتين، فإن طبيعة هذه العلاقة قد اتخذت مجرى أكثر توترا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. فبعد أن أعلنت الولايات المتحدة "حربها ضد الإرهاب"، أرادت إيران أن تظهر بصورة الصديق فى هذه الحرب، فبدأت بتقديم المساعدات للولايات المتحدة من خلال تزويدها بالمعلومات وغيرها، مما أدى لصعود النفوذ الإيرانى، ليس فقط فى العراق وإنما فى المنطقة بأكملها، مما أثار تخوف وفزع الجانب السعودى، على الرغم مما تتميز به العلاقات السعودية - الأمريكية من تعاون اقتصادى وعسكرى.

تتناول الدراسة بالرصد والتحليل التطورات التى اكتنفت هذه العلاقات بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر من خلال ثلاثة فصول. يتناول الفصل الأول، والمعنون "محددات العلاقات السعودية - الإيرانية"، المحددات الداخلية والخارجية بين الدولتين، والتى ارتبطت بالتغير السياسى داخل إيران، وكذلك بتأثير الحرب الأمريكية فى أفغانستان والعراق. وتمثلت المحددات الداخلية فى المحددات السياسية التى تشمل القيادة الحاكمة، سواء على المستوى السعودى أو الإيرانى، وكذلك دور الأجهزة غير الرسمية، والتى يعتبر أهمها على الجانب السعودى أعضاء الأسرة الحاكمة، وعلماء الدين، ورجال الخدمة المدنية، والمثقفون، والأساتذة، ورجال الإعلام والصحافة، وعلى الجانب الإيرانى: مؤسسة المرشد، والسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومجلس الخبراء، والمجلس الأعلى للأمن القومى، ومجلس تشخيص مصلحة النظام. ويتمثل العامل الثانى فى تغير القيادتين السعودية والإيرانية، وتناولته الدراسة على مرحلتين، الأولى من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٣، والثانية من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨. وقد أدت المرحلة الأولى إلى تغيرات وإصلاحات، نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإعادة النظر فى مفهوم دولة الرفاه، والمطالبات الداخلية والإقليمية والدولية من أجل الإصلاح. أما المرحلة الثانية، فقد كان أبرز ما فيها تولى محمود أحمدى نجاد، الذى مثل عودة إيران إلى أحضان الثورة الإسلامية، على حد تعبير الباحث، وهو ما يعنى ظهور الخوف من جديد على الجانب الخليجى.

أما الرؤية السعودية للأمن، فقد تمثلت فى أن أحداث سبتمبر وحرب العراق أدت لإخراج السعودية من معادلة التوازن الأمنى والخليجى والإقليمى، لذا كان عليها إعادة النظر فى مصادر التهديد الداخلى والخارجى. وأما الرؤية الإيرانية للأمن، فقد تضمنت الجمع بين مفهومى الأمن والاستراتيجية ذات الأبعاد العسكرية لأمنها القومى. من ناحية أخرى، فقد حرصت إيران على تطوير قدراتها العسكرية المسلحة من أجل الحصول على نظام ردع فعال ضد أى تهديدات محتملة.

وعلى جانب المحددات الخارجية، نجد أن الدراسة تتناول المحددات الإقليمية، التى تتمثل فى احتلال العراق الذى أدى إلى تنامى النفوذ الشيعى الإيرانى فى المنطقة وداخل العراق وموقف كل من السعودية وإيران، وكذلك الحرب الإسرائيلية على لبنان التى كشفت عن أن خيوط اللعبة فى لبنان فى أيد خارجية، نتيجة الصراع الدولى الإقليمى "الذى دار بين محورين: محور سورى - إيرانى، ومحور أمريكى - سعودى - مصرى".

ثم تنتقل الدراسة للمحددات الدولية، وفى مقدمتها الحرب على أفغانستان، التى دعمت فيها إيران الولايات المتحدة ضد حركة طالبان بهدف التخلص من أحد أشكال المعارضة للحكومة الإيرانية. أما الموقف السعودى، فعلى الرغم من أن السعودية لم تعلن دعمها للحرب، فإنها كانت تشعر بنوع من الارتياح لانتهاء نظام طالبان، ثم يأتى بعد ذلك دور السعودية فى تشكيل الحكومة الأفغانية.

ويتبين من هذه المحددات أن المستفيد هو الجانب الإيرانى بالتخلص من نظامين معادين لحكومته، بينما تضرر الجانب السعودى ومصالحه أثناء هذه الحرب.

وفى الفصل الثانى، والمعنون "تطور العلاقات السعودية - الإيرانية"، تتناول الدراسة التطور فى جانب العلاقات السياسية وكذلك الاقتصادية. فعلى الجانب السياسى، نجد أن هذه العلاقات بين البلدين اتسمت بالتقارب فى عصر الرئيس خاتمى، بينما شابها "نوع من التوجس والتوتر بعد صعود التيار المحافظ إلى السلطة". أما على جانب العلاقات الاقتصادية، فقد تمثلت على مستويين، الأول داخل منظمة الأوبك، التى حكمها عامل أساسى، هو سعر النفط وأزمة زيادة أسعاره، وكذلك تغير القيادة من رفسنجانى وخاتمى إلى نجاد الذى واكب وصوله ارتفاع حاد فى الأسعار أدى لإطلاق المملكة السعودية لمبادرة "الطاقة من أجل الفقراء"، وقد لقيت المملكة من جرائها الكثير من التهجم والأذى. ويجب ملاحظة أنه لابد من التفاهم بين دول المنظمة لمواجهة ضغوط المنتجين والمستهلكين خارج المنظمة، بما لا يسمح بتدهور أسعار النفط، وزيادة حجم الضغوط المالية الداخلية والخارجية، وتحولها إلى حالة عدم الاستقرار.

ويتمثل المستوى الثانى فى الاستثمار والتبادل التجارى، الذى تأثر بالطبع بطبيعة العلاقات السياسية. فقد شهدت تحسنا فى كلتا المرحلتين، وهو ما أكدته مقترحات نجاد فى القمة الثامنة والعشرين لقادة مجلس التعاون الخليجى من أجل التعاون الأمنى والاقتصادى بين دول الخليج العربى.

أما الفصل الثالث والأخير، والمعنون "القضايا ذات التأثير فى العلاقات السعودية - الإيرانية"، فتتناول الدراسة ثلاث قضايا أولاها، موقف البلدين من قضية الحرب على الإرهاب، فكان الموقف السعودى فى البداية هو إنكار وجود صلة بين أى مواطن سعودى ووقوع هذه الأحداث. ولكن بعدما تبين اشتراك أو تورط ١٥ شخصا سعوديا فى هذه الهجمات، فقد أولت المملكة اهتماما كبيرا بشأنها الداخلى، وكذلك اتجهت لبحث القضايا المهمة ما بين البلدين. كما أن موافقة البرلمان الإيرانى على فتح قنوات اتصال مع المملكة سوف تزيد من قوة المفاوضات الدبلوماسية مع الغرب. بينما اختلف الموقف الإيرانى الذى تمثل فى العديد من النقاط، منها إدانة هذه التفجيرات من جانب الرئيس خاتمى والمرشد الأعلى خامنئى، وإرساله عمدة طهران

برسالة مواساة إلى عمدة نيويورك، وعدم رفع شعار " الموت لأمريكا". وعلى الرغم من ذلك، فقد أعاد الرئيس الأمريكي بوش الابن "تأكيد أن إيران هي محور الشر، كونها السبب في المشاكل التي تعانيها المنطقة". لذا، لجأت الولايات المتحدة للعودة إلى طلب المساعدة من المملكة العربية السعودية من أجل التشدد في التعامل مع إيران.

أما القضية الثانية، فتتمثل في موقف السعودية من البرنامج النووي الإيراني الذي شابه القلق والخوف، خاصة إذا وجهت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات استباقية لإيران لتدمير برنامجها النووي، أو الخوف مما يمثله هذا البرنامج من تهديد للبيئة في الخليج العربي، إذا ما فكرت إيران في التخلص من مخلفات الطاقة النووية في مجمع بوشهر النووي.

أما القضية الثالثة، فهي أمن الخليج وتوازن القوة، خاصة أن الخليج العربي يعد من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، فهو يربط آسيا بأوروبا، ويصبح من يحتله أو يهيمن عليه مسيطرا على اثنين من البحار، ويضع تحت مراقبته الدول المحيطة به، بدءا بإيران شرقا إلى العراق وسوريا شمالا، ويمكنه أيضا السيطرة على ثرواته النفطية. وتمثل أكبر قضية في هذه المنطقة احتلال العراق، وقبلها هجمات سبتمبر، والتي أدت كل منها إلى سعي دول المنطقة لحيازة الأسلحة والتحالفات العسكرية مع القوى الكبرى. كما ازدادت التوترات في العلاقات ما بين دول الخليج وإيران بسبب التدخل الإيراني في العراق.

ومن خلال مسار العلاقات السعودية - الإيرانية، توصل الباحث إلى نتائج عدة، منها اختلاف طبيعة العلاقة حسب طبيعة السلطة. ففي ظل التيار الإصلاحي الإيراني، زاد التقارب على عكس ما حدث بعد صعود التيار المحافظ. وقد أثرت الحرب على الإرهاب بصورة مباشرة في الأمن الداخلي السعودي، كما أن الحرب على العراق أدت لتزايد النفوذ الإيراني في العراق. فقد أدى وجود تهديد للأمن في الخليج العربي، من جراء البرنامج النووي الايراني، إلى زيادة التوتر في العلاقات بين الدولتين، خاصة بعد احتلال العراق. وأوصى الباحث بضرورة العمل على تقليل الشحن الطائفي من الجانب الإيراني، ومراجعة طموحاتها خاصة في العراق، كما أنه على الجانبين الأخذ بمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي لدول الخليج. ويجب على الجانب الإيراني التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتوصل لحل سلمي حول البرنامج النووي، وعلى جميع الأطراف التفريق بين مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة، وأخيرا ضرورة مساعدة العراق للخروج من هذه المرحلة، والعمل على توازن القوة في المنطقة.

إيمان شادي

تهويد القدس .. محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصائيات

أنور محمود زناتي

مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠

يستند هذا الكتاب كما يقول مؤلفه إلى أوثق المصادر الوثائقية والإحصائية المتوافرة وأقلها تحيزا. والموضوع من أخطر القضايا الملحة في عالمنا العربي والإسلامي، خاصة أن هناك عدة جوانب جديدة مهمة ظهرت من خلال إحصاءات منشورة لها دلالتها الخطيرة، وهو يستعرضها في متن البحث، وفيها إضافات جديدة ألقت مزيدا من الضوء على الفكر الصهيوني .

ومن هنا، تنبع أهمية دراسة المخططات الإسرائيلية لتهويد JUDAIZATION مدينة القدس، والعوامل المؤثرة في توجههم الاستعماري الاستيطاني. وأبرز المؤلف في تلك الدراسة الرؤى المختلفة لدى المؤرخين بصفة عامة.

وقد آثر المؤلف الابتعاد عن مجرد السرد التاريخي للحوادث الذي لا يقوم إلا على رصد المعلومات، لذا استخدم المنهج العلمي من حيث التحليل والتعليل والربط والاستنتاج دون إسراف، والاستناد إلى المصادر الأصيلة، وتفنيد بعض الروايات واستخدام بعض المناهج في معالجة الموضوع، كل منهج وفق متطلبات البحث، مثل المنهج الاستقرائي، وتحليل المضمون عن طريق استيعاب النصوص والوثائق والأرقام ثم تحليلها، ووضع افتراضات حولها، بحثا عن حلول لإشكاليات متناثرة. كما تمت الاستعانة أيضا بالمنهج الإحصائي، وذلك حتى لا يكون العمل مجرد عمل توصيفي بحت بل عمل معرفي قائم على الاستقراء والتحليل والتفسير.

وقد جاء الكتاب مقسما إلى فصلين اثنين ومزودا بالهوامش العلمية والوثائق، بعضها عربي والآخر عبري، ومزودا ببليوغرافيا في خاتمة الكتاب. وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان "إقرار النصوص وكلمة التاريخ"، وفيه تم تأكيد عروبة القدس من خلال النصوص والمصادر اليهودية والتوراتية قبل العربية والإسلامية، وكلها تشهد بعروبة فلسطين، ومدينة القدس.

وتعرض الباحث لكلمة التاريخ وكلمة الوثائق وأعمال التنقيب، وقام بتحليل تلك النصوص وانعكاس ذلك بوضوح على كل خطوات الكيان الصهيوني.

وقد أكدت الدراسة أن الفلسطينيين المعاصرين هم أصحاب الحق، والكنعانيون هم سكان فلسطين عبر التاريخ، وإسرائيل في الأصل مجرد قبيلة صغيرة، قامت بالغزو طمعا في أرض كنعان، والتي سميت بعد ذلك فلسطين.

ويؤكد المؤلف أن شهادة ميلاد القدس الشريف تؤكد أنها عربية الأصل في النشأة والتكوين. فعلى طول الخريطة المديدة لتاريخ مدينة القدس، لم يكن لبني إسرائيل غير علاقة عارضة بهذه المدينة العريقة، ترامت هذه العلاقة بين سنوات متفرقات، كتلك التي أمضوها في بقاع أخرى من العالم، فيما بعد. وليس صحيحا ما تزعمه الصهيونية من أن اليهود قديما هم من أسسوا مدينة أورشليم (القدس). فالثابت علميا أن هذا الاسم مأخوذ من لغة الكنعانيين العرب، وهو مركب من كلمتين كنعانيتين: (يوري) ومعناها مدينة، و(شليم) وهو اسم إله كان الكنعانيون يعبدونه ومعناه السلام.

والجدير بالذكر أن أول إشارة إلى أقدم أسماء فلسطين -هي أرض كنعان- توجد في حفريات تل العمارنة التي يرجع عصرها إلى خمسة عشر قرنا قبل الميلاد، والاسم الذي تذكره هذه الحفريات هو كيناهي أو كيناهنا kinahna, kinahi وأصله كنعان kana'an. وأشارت هذه الحفريات بهذا الاسم إلى البلاد الواقعة غربي نهر الأردن، ومنها سوريا، كما أن كنعان هو الاسم الذي تذكر به التوراة هذه البلاد. ومن ثم، يستطيع القارئ أن يستوضح من ذلك أن الكتاب المقدس The Bible لليهود "التوراة" يعترف بأن فلسطين ليست بلادهم، وأنهم أتوا إليها نتيجة الغزوة التي قام بها يوشع Joshua بن نون إلى هذه البلاد.

ثم جاء الفصل الثاني بعنوان "آليات التهويد"، وهي أساليب تتنوع بين التحريف والتزييف في المدينة، حيث تتعرض مدينة القدس بصفة عامة، والمسجد الأقصى المبارك بصفة خاصة، لاعتداءات يومية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعمل ليل نهار على إزالة وطمس الهوية العربية وإحلالها بتاريخ يهودي وهوية مزورة. وكشفت الدراسة عن أن من أخطر أهداف إسرائيل ليس فقط تزوير الواقع السياسي والديموغرافي، وإنما أيضا محو الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس، وتهويد التعليم، والاستبدال بها هوية يهودية من الناحيتين التاريخية والدينية.

كما أن الدراسة تحاول توجيه رسالة إلى الغرب، فقد تحملهم على إعادة النظر في الآراء التعسفية التي كونوها من خلال الهيمنة الصهيونية على وسائل الإعلام وغيرها، خاصة أن إسرائيل حظيت في الغرب بعطف وتأييد لا تحدوهما النزاهة أو يخالجهما الإحراج. والأمر المؤلم والمؤسف أن العالم تجاهل آلام العرب بقسوة غير مبررة، والعجيب أن العالم أعار سمعه وبصره للطرف الظالم، وصم أذنيه عن أصوات الضحايا.

هذا، وقد طمحت الدراسة أيضا إلى أن تكون

مفتاحا لدراسات أخرى فى هذا المجال، من أهمها آليات التهويد الخفية وغير المعلنة بصفة رسمية من قبل السلطات الصهيونية، والتى لا تفصح عنها ويفضحها الواقع الملموس. كما تفتح الدراسة المجال أمام الدارسين للخوض فى عدة محاور منها، دور القوى والمنظمات العربية والإسلامية فى تشكيل الوعى لدى الشعوب للتصدى لتلك المحاولات قبل فوات الأوان، وكذلك تفتح مجالا خاصا ببحث منهج وخطط الكيان الصهيونى فى التهويد، وكيفية كشف تلك المخططات من خلال وسائل الإعلام والتجارب الشخصية، والمشاهدات العيانية، وكيف نصل بالشخص العربى إلى درجة عالية من النضج فى معالجة قضايا وطنه الأكبر.

يستعرض الكتاب أيضا الفكر الصهيونى والأيديولوجية الصهيونية منذ تبلورهما باتجاه هدف واحد هو النفى الكامل للشعب الفلسطينى وترحيله وإحلال اليهود من مختلف أنحاء العالم محلهم. وكانت الخطة ترتكز على الاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأراضى الفلسطينية، وإجبار السكان الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم وبيوتهم بمختلف الطرق والوسائل، ثم دفع الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين.

وهذا النهج الإسرائيلى أدى بدوره إلى برنامج عمل يومى ينحو باتجاه إعادة تكوين المدينة وتشكيلها من جديد، وإعادة صياغة التركيبة والخريطة السكانية الديموغرافية لها. واستخدمت فى ذلك أساليب مختلفة يستعرضها الكتاب بالتفصيل، ويستعرض أيضا تعرض أسماء المدن والقرى العربية للتزوير وللتهويد بطريقة منظمة. ويرصد الكتاب أيضا فى دقة متميزة أسماء الأماكن العربية فى القدس، والاسم العبرى بعد التهويد.

وتحت عنوان "إحصائيات ودلالات"، يشير المؤلف إلى ما أكده الجغرافى الفلسطينى خليل تفكجى - عضو جمعية الدراسات العربية فى القدس - من أن مساحة الحى اليهودى فى القدس قبل قيام دولة إسرائيل لم تكن تتجاوز خمسة آلاف متر، وعدد سكانه فى حدود ٩٠ أسرة. ولكن مع ذلك، فإن حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود بلدية القدس بطريقة ترتبط بالوجود اليهودى، كى يمكن ضم واستيعاب أحياء يهودية جديدة. وجاء تقسيم المدينة إلى شرقية للعرب وغربية لليهود فى يوليو ١٩٤٨ .

وبعد أن قامت إسرائيل باحتلال القدس الشرقية ١٩٦٧، اتخذت خطوات مباشرة وسريعة من أجل تهويد المدينة وعلى جميع الأصعدة، ووضعت البرامج الإستراتيجية والتكتيكية، طبقا للسياسة الهادفة إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل ما يمكن من السكان العرب. وهذا النهج الإسرائيلى أدى بدوره إلى برنامج عمل يومى ينحو باتجاه إعادة تكوين المدينة وتشكيلها من جديد، وإعادة صياغة التركيبة والخريطة السكانية الديموغرافية لها.

رجب محمد بشير

لائحة اتهام حلم العدالة الدولية فى مقاضاة إسرائيل

د. عبد الحسين شعبان

مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠

يتلخص هذا الكتاب فى تحديد مسئولية من ساند العدوان الإسرائيلى، ومنح آلة الحرب الإسرائيلية فرصة الالتفاف على العدالة أو الإفلات من قبضتها، والتغول على الحقوق الفلسطينية، خاصة بوضع العراقيل أمام إدانة المعتدى، وعدم تنفيذ القرارات الدولية السابقة القاضية بالانسحاب من الأراضى المحتلة، أو العمل على "تأخير" وقف إطلاق النار، أو تبرير العدوان بذريعة الدفاع عن النفس التى لا تنطبق على ممارسات إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، وهو ما سعى الكتاب إلى تبيانه بهدف فضح الحيل القانونية الإسرائيلية والفقه القانونى الإسرائيلى الذى تستند إليه.

وقد كشف الكتاب عن مدى ازدواجية المعايير وانتقائية المقاييس التى تتعلق بملاحقة مرتكبى الجرائم الإسرائيليين، الأمر الذى يمثل غيابه وخزة ضمير للعقل والفكر "القانونى" و"الإنسانى"، حين يفلت الجناة من قبضة العدالة، بل ويمارسون عملية الانتهاك والارتكاب ضد شعب أعزل مهضوم الحقوق بشعور عال من "الاطمئنان"، خاصة عندما يشعر الجانى بأنه فى مأمن من إنفاذ معايير العدالة.

وبقدر إدراج الوثائق والحجج والأسانيد والاستماع إلى شهادات شهود إسرائيلية تكشف عن وقائع صارخة من الارتكابات المقصودة، فإن الدراسة تضع مسئولية مواجهة الضغوط الصهيونية - الأمريكية، لا على عاتق الشعوب والدول الأخرى والمجتمع الدولى فحسب، بل على عاتق العرب وأصحاب القضية الأساسيين. ولذلك، فإن بعض مسئوليتهم تتمثل أيضا فى التحرك لرأب الصدع، وبذل الجهود بصورة كافية لتفعيل قرارات القمم العربية التى قضت بملاحقة مقترفى جرائم الحرب "الجناة الإسرائيليون". ولعل ذلك يتوافق مع قرارات قمة بيروت التى طرحت مبادرة السلام العربية منذ عام ٢٠٠٢ .

يتكون الكتاب من تمهيد وأربعة فصول، جاء الفصل الأول تحت عنوان" المحاكمة : الحلم واليوتوبيا"، وفيه سعى الكاتب إلى البحث فى إمكانات الملاحقة وذلك بتحديد ثلاث صور. الصورة الأولى تظهر أن وراء كل فلسفة حلما هو وحده القادر على إظهار ما فى الفلسفة من معايير وقيم، فما بالك إذا كانت تتعلق بالعدالة؟ أما الصورة الثانية، فقد بحث فيها الكاتب فى الحلم واليوتوبيا لتجسيد صورة العدالة بينهما، حلما وخيالا، للانتقال إلى الصورة الثالثة للحديث عن الواقع من خلال عرض وقائع الواقع، وذلك لتأكيد استمرار تذكر المأساة التى حلت بالأمة العربية منذ بداية الاحتلال الصهيونى لفلسطين فى عام ١٩٤٨ وحتى اليوم بعد مرور أكثر من ٦٠ عاما من العدوان المستمر.

أما الفصل الثانى، فقد خصصه الكاتب لبحث موقف القانون الدولى من مقاضاة مرتكبى الجرائم من الإسرائيليين، وتحديد المسئولية الدولية إزاء انتهاكات قواعد القانون الدولى. ويشير الكاتب إلى أن الرؤية الفقهية الإسرائيلية، القانونية والدبلوماسية، رغم ظلمها وظلامتها وبطلان شرعيتها، وهزال منطق ادعاءات العدالة الذى تستند إليه، إلا أنها من الناحية العملية تبدو أمام الرأى العام العالمى وكأنها أقوى وأمتن وأكثر انسجاما من رؤية العرب. وهذه الأخيرة تتطلب وضوحا لتنفيذ الأهداف ووسائل للوصول إليها على نحو استراتيجى وتكتيكى، وتعبئة الطاقات، وحشد الإمكانات جميعها لهذا الغرض، وهو أمر لا يزال غائبا، خاصة عدم التفكير فى بدائل من الضع القائم الذى استمر نحو عقدين من الزمان.

ويؤكد الكاتب أن وراء كل مفاوض ناجح سياسيا ناجحا، كما أن وراء كل قضية قانونية- فقهية، هناك بالضرورة قضية سياسية، ولكل قضية سياسية جوانب قانونية- فقهية، يمكن تفعيلها لو توافرت إرادة سياسية وبدائل وخيارات. إذ إن استثناء الخيار العسكرى من المفاوضات سيعنى وجود خيار وحيد، فى حين أن لدى إسرائيل خيارات كثيرة، عسكرية واقتصادية ونفسية، توازى الخيار السياسى وتتفاعل معه فى وحدة استراتيجية.

كما ألقى الكاتب الضوء على ادعاءات إسرائيل بشأن الدفاع عن النفس، وخطورة ذلك فى ضوء القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة لدحض الفقه القانونى الإسرائيلى الذى يحاول اللعب على الحقيقة وتزييفها لصالحه.

وفى الفصل الثالث، بحث الكاتب سبل الملاحقة القانونية وخياراتها من خلال الآليات الدولية المتاحة والمتوافرة فى الوقت الحاضر، ولكن هذه الخيارات- بحسب الكاتب- تعترضها عقبات أساسية بالدرجة الرئيسية، وعقبات قانونية أيضا، ولعل ذلك يتمثل فى مواقف الولايات المتحدة والقوى المتنفذة فى نظام العلاقات الدولية التى حالت على مدى أكثر من ستين عاما دون ملاحقة إسرائيل وتجريمها قضائيا بموجب أحكام القانون الدولى. أما الخيارات المتاحة، فهى الخيار الأول: الطلب من الأمم المتحدة (مجلس الأمن تحديدا) إنشاء محكمة خاصة مؤقتة لمحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين، على غرار محاكم يوغوسلافيا ورواندا وسيراليون وكمبوديا. الخيار

الثانى هو إحالة الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار بإنشاء محكمة خاصة من قبلها، تساوقا مع سابقة اتخذتها الجمعية العامة بإصدار قرار خاص عند فشل مجلس الأمن فى التوصل إلى إصدار قرار. ولكن هذا الخيار قد لا ينجح فى الحصول على أغلبية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإن نجح فقد تمتنع عن تمويله، خاصة أن الولايات المتحدة متحكمة فى التمويل. ومن المحتمل، وهذا ما هو متوقع، أن تمتنع عن تقديم التمويل اللازم إلى الأمم المتحدة بهذا الشأن، الأمر الذى قد تنهار معه إمكانية تحقيق هذا الخيار.

الخيار الثالث هو العمل على إحالة إسرائيل إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهى محكمة دائمة، خاصة بعد أن صدق عليها أكثر من ١٠٠ دولة، وهذا يتطلب من الدول العربية الانضمام إليها والتصديق على ميثاقها بعد توقيعه.

الخيار الرابع هو الاختصاص العالمى، فهناك بعض البلدان الغربية التى تأخذ بمبدأ الاختصاص القضائى العالمى أو الولاية القضائية العالمية، بحيث يمكن ملاحقة أى شخص ارتكب جريمة دولية حتى وإن كان خارج إقليمها، سواء كان من مواطنيها أو من الأجانب. ويعتبر كثير من فقهاء القانون الدولى ودعاة حقوق الإنسان أن إقرار هذا المبدأ تطور كبير لحماية حقوق الإنسان وحقوق الضحايا، خاصة عندما يعجز القضاء الداخلى أو يكون غير قادر على ملاحقة المرتكبين، الأمر الذى يضع على هذه الدول مسئولية قانونية وأدبية وإنسانية فى حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الضحايا، لا سيما فى ملاحقة المرتكبين لجرائم الحرب أو جرائم الإبادة أو الجرائم ضد الإنسانية.

ويرى الكاتب أن العجز عن إحالة إسرائيل والمرتكبين إلى القضاء لا يحول دون إبقاء هذا الملف مفتوحا على الصعيد الشعبى الدولى المدنى.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد خصصه الكاتب للقانون الدولى والشرعية الدولية، وفيما إذا تعارضت قواعده مع ما يسمى " الشرعية الدولية"، وحاول إسناد البحث بشهادات مهمة لشهود إسرائيليين تؤكد اعترافات ذات قيمة معنوية وقانونية بشأن ارتكاب جرائم حرب. وهى معلومات موثقة، قدمها جنود إسرائيليون بعد انتهاء الحرب على غزة، دون إكراه، بقدر شعور البعض منهم بمسئولية أخلاقية ووجدانية إزاء الضحايا، فضلا عن مسئولية القيام بأعمال ضد مدنيين أبرياء عزل من غزة.

ثم سلط الكاتب الضوء على أربع قضايا يمكن أن تشكل دليل إحالة إلى القضاء الدولى، تتعلق الأولى بالاتجار فى الأعضاء البشرية، وتحديد مسئولية إسرائيل، دولة وأفرادا، بهذ الشأن. وتتعلق الثانية بالجدار الديموجرافى، حيث المحاولات الحثيثة لضم القدس وتغيير معالمها. بينما توقفت الثالثة عند تقرير جولدستون والملابسات التى رافقته. أما القضية الرابعة، فتتعلق بقافلة الحرية التى هاجمتها إسرائيل، وبمحاكمة قراصنتها فى ضوء القانون الدولى، خاصة أنها كانت قافلة لمدنيين يحاولون مساعدة سكان غزة المحاصرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، بنقل المواد الغذائية والطبية إليهم.

صلاح غراب

نفى الآخر.. جريمة القرن العشرين

د. محمد رفعت الإمام

بدون ناشر، ٢٠١٠

تنبع أهمية هذا الكتاب من أنه يأتى معبرا عن ظاهرة باتت من أبرز الظواهر التى تمارس ضد الإنسانية فى عصرنا الحالى، وهى جريمة "إبادة الجنس"، وماشهدته من جدل فى الآونة الأخيرة على كافة الأصعدة، وقرار المحكمة الجنائية باعتقال الرئيس السودانى عمر البشير عن الجرائم بإقليم دارفور بالسودان، وكذلك التهمة التى ثبتت ضد الرئيس العراقى السابق صدام حسين، وبموجبها تم إعدامه شنقا، فضلا عن النموذج الفلسطينى الذى سجل بجلاء جريمة إبادة جنس متكاملة الأركان منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الآن. وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول رئيسية، بدأها بتحليل ثغرات مفهوم إبادة الجنس، وتحليل المعضلات التى واجهت تطبيقه، وتوضيح الإشكالية المفاهيمية لإبادة الجنس، وما أقرته الأمم المتحدة بشأن هذا المفهوم الذى جاءت نشأته وصياغته من الفقيه البولندى اليهودى رافائيل ليمكين فى كتابه "حكم المحور فى أوروبا المحتلة لوصف التجربة اليهودية فى ألمانيا النازية" ليحل محل مصطلح القتل الجماعى الذى لم يكن وافيا لتوصيف الظاهرة الجديدة. وكان ليمكين أول من أوضح أن الإبادة ليست جريمة حرب، بل إنها جريمة ضد الإنسانية جميعا. وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مصطلح إبادة الجنس، وعرفته بأنه إنكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها، وأصدرت القرار رقم ٩٦ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٦، الذى بموجبه اعتبرتها واقعة تحت طائلة القانون الدولى، وتعد جريمة دولية يستنكرها الضمير الإنسانى. وبالتالى، تحققت الصيغة النهائية للمفهوم متأثرا بالهولوكوست النازى وأفكار ليمكين. وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٦٠ اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها، سواء فى السلم أو الحرب. وأصبحت الاتفاقية سارية منذ ١٢ يناير ١٩٥٢ حتى الآن بدون أى تعديلات. ورصد المؤلف العديد من الفظاعات التى شهدها القرن العشرون، والتى لم تندرج تحت مفهوم إبادة الجنس الذى أقرته الأمم المتحدة، منها عمليات إفناء السكان الأصليين على أيدى الاستعماريين المستوطنين مثل: شعب الهيريرو فى جنوب إفريقيا على أيدى المستعمرين الألمان عام ١٩٠٤، وقضية الأجيال السليبة فى استراليا التى تمثل إبادة حقيقية، ومذبحة شعب الكانودو عام ١٨٩٧ فى ولاية باهيا على أيدى الجيش البرازيلى الذى كاد يدمر الشعب تماما، والمذابح الإندونيسية، والمجاعة الأوكرانية، وقتل الأكراد، وسياسة الصرب القائمة على التطهير العرقى.. كلها لم تصنف كإبادة جنس، حسب مقاييس مفهوم الأمم المتحدة الذى لا ينطبق إلا على ثلاث حالات رئيسية ناقشها المؤلف تفصيلا وهى: الحالة الهولوكوستية، والحالة الكمبودية، والحالة الرواندية. وحلل المؤلف النتائج التى أسفرت عنها الحالات الإبادية على المستوى المفاهيمى بأنه يجب إعادة النظر فى اتفاقية الإبادة عام ١٩٤٨، والتى مر عليها ٦٠ عاما، مع مراعاة تلافى نقاط الضعف والسلبيات والثغرات.

وجاء الفصل الثانى ليتناول فيه مفهوم إبادة النوع وإشكاليات تطبيقه، ويوضح أن إبادة النوع تمثل خطرا أشد ضراوة على كينونة الجنس البشرى بأكمله، على الرغم من أنه لا يزال فى طور التكوين. ومصطلح الإبادة النوعية حديث الميلاد صاغته الباحثة مارى ان وارين عام ١٩٨٥، ركزت فيه على القتل الانتقائى الأنثوى، وحصرت تطبيقاته ضد الأنثى فقط، رغم أنه مصطلح. وهنا، يتضح أن استراتيجية القتل واسع النطاق استهدفت الذكور، لاسيما غير المحاربين القادرين على القتال فى كافة أنماط الصراعات، بينما تنبثق ظاهرة قتل الإناث واسع النطاق لدواع اقتصادية واجتماعية وعقائدية لتكون بذلك أقرب إلى انتهاكات حقوق الإنسان من إبادة النوع باستثناء حالة إبادة الجنس التى تستهدف الإناث شأن الذكور.

وفى الفصل الثالث، يتناول الكاتب مقارنة الهولوكوست بغيرها من الجرائم التى وصمت القرن العشرين، مثل إبادة الهنود الحمر فى الأمريكيتين، وممارسات العنف الدموية، والتطهيرات الصربية فى كوسوفو، والحالة الأرمنية فى الدولة العثمانية، وهذه الأخيرة تعد نموذجا مثاليا للمقارنة بالهولوكوست من حيث التوقيت والتخطيط ومستوى آليات التنفيذ. بالإضافة إلى الأبعاد الأيديولوجية المشتركة التى مثلت دعامة النجاة الرسمية، وقوامها الطورانية التركية فى النموذج العثمانى، والاشتراكية الوطنية فى النموذج الألمانى، مرتكزا على التفوق العرقى، ممزوجا بجرعات من الاستبدادية والعنصرية. وحسب المؤلف، فإن حلول أزمة الهوية اختزلت عند النظامين الاتحادى والنازى نظريا فى تبنى أيديولوجية رسمية، وعمليا فى إرتكاب إبادة جنس. ورغم استخدام ليمكين للتجربة الأرمنية لتوضيح ماهية إبادة الجنس ، فإن الأمم المتحدة لم تعترف رسميا بوقوعها، على الرغم من أنها تجسد أركان جريمة إبادة الجنس بمفهوم القانون الدولى، وهذا بسبب خضوعها للضغوط السياسية التى يمارسها الثالوث التركى والأمريكى والإسرائيلى. ولكن ما كان ينقص التجربة الأرمنية هو التدليل القطعى على القصد الجنائى. وما لا تنكره الحكومات

التركية أن ما حدث هو نتاج هامشي غير متعمد لحرب كونية أو مجرد انتهاكات محلية. وفى خاتمة الكتاب، يفسر المؤلف السؤال الذى يطرح نفسه على الساحة الدولية عن موقف القوى العظمى من الإبادات، ويطرح فى إجابته العديد من ردود أفعال القوى الكبرى والدول المؤثرة، منها الولايات المتحدة الامريكية، فى العديد من الجرائم التى شهدها القرن العشرون والألفية الثالثة، بالإضافة إلى مدى تأثير أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الموقف الأمريكى السلبى التقليدى تجاه إبادة الجنس بعدما تجاوزت (الآخر) إلى (الأنا)، بعد أن كانت المصالح الأمريكية القومية بعيدة عن خطر مصدره إبادة الجنس. واستشهد المؤلف بمواقف أخرى تقاعست فيها الإدارة الأمريكية عن اتخاذ الإجراء الضرورى، بينما المطلوب فى كل الحالات هو اتخاذ رد فعل يتسم بالإيقاع السريع.

راندا موسى

تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج

محمد عبد العاطى (محرر)

الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠

يتناول هذا الكتاب الشئون السياسية الداخلية والخارجية لدولة لتركيا، والتغيرات التى طرأت على توجهات النظام السياسى الجديد، بوصول حزب العدالة والتنمة ذى الجذور الإسلامية إلى الحكم بتركيا عام ٢٠٠٢.

يتكون الكتاب من بابين، يبدأ أولهما بإطلالة عامة على تركيا الدولة والمجتمع، حيث يلقى الضوء على مكونات المجتمع التركى بشتى أعراقه وأديانه ومذاهبه. إذ تطرق إلى أهم التيارات السياسيه والفكرية الناشطة، ليفسح المجال لفهم طبيعة ومكونات النظام السياسى بشقيه الدستورى والقانونى، فى محاولة لتقديم تركيا من منظور استراتيجى متعمق.

ووفقا للكتاب، فإن هناك حاجة ملحة لوجود تركيا على الصعيد الدولى، كونها تمتلك عدة خصائص فريدة تشمل الديمقراطية والإسلام فى نموذجها السياسى، والاعتدال فى نموذجها الدينى، والجمع بين الحضارات والأديان فى نموذجها الثقافى، وبين السلام والأمن الإقليمى فى نموذجها الدبلوماسى. بالتالى، لم يكن غريبا أن يتوقع عدد من الباحثين استعادة تركيا مكانتها ودورها التاريخى، لتعود إلى تركيا امبراطوريتها خلال الـ ٣٠ عاما القادمة.

ويتضمن الباب الأول أيضا قضايا أخرى مهمة، تتعلق بأزمة النزاع على هوية وجسد تركيا، فى استعراض لنشأة الأزمة وتطورها، وكيفية تعامل الحزب الحاكم معها، وكذلك وضعية الدين، وكيف يضرب بجذوره فى المجتمع التركى، وكيف أن علمانية أتاتورك لم تستطع اقتلاع هذه الجذور. كما يتطرق إلى العلاقة بين الإسلام والعلمانية، بتعريف طبيعتها وتحديد أشكالها وثوابتها ومتغيراتها.

أما الباب الثانى، فيركز على سياسة تركيا الخارجيه، بدءا بأسسها، ثم يتناول أهم قضاياها مثل مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، حيث كان التحاق تركيا بأوروبا هدفا ملحا فى السياسة التركية. لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، تغيرت الحسابات جذريا، خصوصا مع رد الفعل الأوروبى الذى يتعرض له الكتاب. ويلفت الكتاب إلى أن رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد ليس أوروبيا وحسب، ففى تركيا ذاتها هناك أصوات ترفض ذلك. فالنخبة العلمانية الكمالية، التى كانت رغبتها عارمة فى الحصول على صك الاعتراف بأوروبية تركيا، باتت تتوجس خيفة الآن من العضوية الأوروبية، باعتبارها نهاية للأتاتوركية.

وفى المقابل، ينقسم الإسلاميون الاتراك إلى فريقين بين مؤيد ومعارض، الأول يتوحد مع جبهة العلمانيين فى الموقف الرافض للعضوية الأوروبية، وذلك بحجة القضاء على الهوية الإسلامية. أما الفريق الآخر، فهو يؤيد الجهود التى تبذلها الحكومة فى هذا المجال، وذلك لأنها ستساعد تركيا على الانتقال إلى مصاف دول العالم الأول. فالعضوية الأوروبية والالتزام بشروط كوبنهاجن ضمانة لاستمرار الديمقراطية، لتمتع الشعب التركى بحريته. كما أن هذه الحرية وتلك الديمقراطية كفيلتان بحماية الإسلاميين من سطوة العسكر وانقلاباتهم.

ومن أهم ما يتناوله الكتاب فى المجال الخارجى لتركيا الموقفان المصرى والسورى على التوالى من الدور الإقليمى التركى فى الشرق الأوسط، وإبراز موقفيهما بالتحديد لصفتهما التمثيلية بين المحاور الإقليمية، إذ تمثل مصر فى المنطقة "محور الاعتدال"، بينما تمثل سوريا "محور الممانعة". فالقاهرة دخلت جولة الحوار الاستراتيجى مع تركيا لإبراز الدور التوازنى بالمنطقة، باعتبارها ثقلا موازيا لمواجهة الحضور الإيرانى، لتصبح التحالفات المعتادة نسيا منسيا، خاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن كحائط صد أمام النفوذ الإيرانى المتزايد. لكن يشير الكتاب إلى أن أى تغيير فى طبيعة العلاقات بين تركيا وإيران، وهو احتمال وارد الحدوث جدا، سيجعل هذ الرهان خاسرا بشدة، لأن مصر تنظر إلى الدور الإقليمى التركى إيجابيا، فقط باعتباره عامل توازن فى مواجهة إيران، وبهذا سيكون الرهان المصرى فى دائرة الخسران، إذا ما تغيرت بوصلة العلاقة بين طهران وأنقرة.

أما سوريا، فهى تتمتع بقدرات تساومية عالية. فبالرغم من تحالف دمشق الاستراتيجى مع طهران، فإنها تفاوض تل أبيب، برعايه تركية، لكسر الاصطفاف الدولى والإقليمى ضدها.

فدمشق تعلم أن الرعاية التركية للمفاوضات التركية الإسرائيلية تأتى ضمن المحاولات التركية لتفكيك الحضور الإيرانى فى المنطقة. ولكن سوريا تستبقى الحبال ممدودة مع الجميع دون حسم لخياراتها، فسوريا جمعت تناقضات المشهد الإقليمى المعقدة، ووظفتها لمصلحتها، ونجحت فى ذلك.

سمر أحمد حسن

دبلوماسية الصين النفطية.. الأبعاد والانعكاسات

على حسين باكير

دار المنهل اللبنانى، ٢٠١٠

يتناول هذا الكتاب النمو الصينى الكبير فى كافة الاتجاهات خاصة الاقتصادية، وما ترتب عليه من تضاعف حاجتها إلى الطاقة، خاصة النفط، حتى تحفظ مكانتها كدولة كبرى صاعدة لها ثقلها الذى تقارع به الدولة الأعظم فى العالم وهى الولايات المتحدة. ويشهد الاقتصاد الصينى منذ فترة، أسرع وأكبر نسبة نمو اقتصادى متواصل فى العالم، والتى يشير البعض إلى أنها حالة فريدة لم يشهد التاريخ مثلها بين الأمم.

ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول، يتناول أولها الوضع النفطى الصينى المعاصر وقدراتها الحالية وحاجاتها المستمرة والمتزايدة من النفط، فهى ثانى أكبر مستهلك للنفط فى العالم، مما ألجأ الصين إلى العمل على تأمين الاحتياطى النفطى المستقبلى، خصوصا مع تراجع معدل إنتاج الآبار الرئيسية، فيها مما زاد من كميات وارداتها النفطية.

فى الفصل الثانى "البعد الاقتصادى لدبلوماسية الصين النفطية"، رأى الكاتب أن الصين تتبع استراتيجية تمدد خارجية مدروسة ومنظمة تنظيما دقيقا، سعت من خلالها إلى

استثمار كامل طاقاتها الاقتصادية وتوظيفها فى سبيل ضمان وصول الإمدادات مستقبلا من الدول المنتجة للنفط.

ورغم اعتماد الصين بشكل أساسى على نفط كل من المملكة العربية السعودية وإيران، فإنها حرصت على إقامة علاقات قوية مع كافة الدول المنتجة للنفط. ولم تترك قارة إلا وعمدت إلى الوجود المباشر والمؤثر فيها. فتارة، تتمدد فى إفريقيا عبر نيجيريا وأنجولا والسودان، وأخرى فى أوراسيا من خلال توثيق علاقتها مع روسيا وكازاخستان. بل وتعدى تعزيزها لموقعها بالوصول لدول الجوار للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عبر دول أمريكا الشمالية أو الجنوبية، خاصة فى كندا والمكسيك وفنزويلا.

أما الفصل الثالث، فأوضح فيه الكاتب مدى اجتهاد الصين فى اتجاهى الطاقة التقليدية والبديلة. فبالنسبة للطاقة التقليدية، عملت بكين على إنشاء مخزون نفطى استراتيجى للبلاد، كما عمدت إلى تأمين خطوط النقل البحرى، بل وتطوير مفهوم مستحدث لأمن الطاقة يقوم على أربعة محاور هى: ترشيد الاستهلاك، وإدخال إصلاحات وتشريعات دورية على قطاع الطاقة، وزيادة الاعتماد على المصادر المحلية، وتخفيف الزيادة على الطلب الخارجى. وفى الاتجاه الثانى، سعت الصين إلى الاعتماد تدريجيا على مختلف أنواع الطاقة البديلة، خصوصا الطاقة النووية والكهربائية والطاقة المتجددة.

وتناول الفصل الرابع أصداء سعى الصين إلى ضمان أكبر قدر من الإمدادات النفطية الآنية والمستقبلية، فاستعرض انعكاسات وردود الأفعال على سياسة الصين النفطية، خاصة الاتهام الذى يوجه إليها بالتسبب فى ارتفاع أسعار النفط طوال السنوات الماضية. وهو ادعاء فيه شىء من الصحة وأيضا شىء من المبالغة، لأن الاستهلاك الصينى لا يقارن بمعدل الاستهلاك العالمى من النفط. كما أن هناك وقائع تدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا فى أسعار النفط العالمية من ضخامة الاستهلاك الصينى للنفط، وفى مقدمة هذه العوامل المضاربة فى أسواق النفط.

وتطرق الكتاب إلى كيفية تعامل بكين مع مواقف الأطراف الأخرى، موضحا أن الصين تحرص على تصفية الخلافات مع جيرانها أو منافسيها وتحويلها إلى تفاهم وتنسيق، وذلك انطلاقا من أن التنافس على الموارد قد لا يكون بالضرورة ذا طبيعة صفرية.

ومثلا، على صعيد التنافس النفطى بين الصين والهند، تبين -رغم الدعم الأمريكى للهند- أن الصين تتقدم عليها بأشواط، وأن قدراتها المالية ونفوذها فى مناطق عديدة من العالم سيحولان دون أن تفوز فى أى من المواجهات الاستثمارية النفطية بينهما. وعليه، فقد قررت الهند اعتبار الصين شريكا استراتيجيا وليست خصما، فأبرم الطرفان عددا من التفاهمات فى هذا المجال، مما عكس نموذجا لما يمكن أن يئول إليه التنافس فى المجال النفطى.

وفيما يتعلق بالتنافس الصينى - اليابانى، فقد ظهر جليا وبوضوح أنه محدود ومحصور فى أماكن معدودة. فاليابان لا تخوض منافسة شرسة على الموارد النفطية مع الصين أو مع غيرها من الدول، وذلك بسبب اختلاف سياسة الطاقة المميزة والفريدة لليابان، ليس على المستوى الإقليمى فقط، وإنما على المستوى العالمى أيضا، لأنها تحد كثيرا من استخدام النفط مقارنة بغيره من موارد الطاقة.

أما على صعيد التنافس الصينى - الأمريكى، وهو الأشرس بالفعل، فرغم أن الصين اقتحمت، فى إطار سعيها لتأمين الموارد النفطية، مناطق وبلدانا تعتبر ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة فى مختلف قارات العالم، بل تخطت ذلك إلى عقر دار الولايات المتحدة نفسها، فإن بكين حرصت على عدم إظهار سياسة استثمارية عدائية. وفى المقابل، بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا تدفع بها الصين بعيدا عن الاعتماد الكلى على النفط - خصوصا فى المستقبل- وتوجيهها إلى مصادر أخرى للطاقة. ورغم أن ذلك يتوافق جزئيا مع سياسة التنويع الصينية، فإنه ليس متوقعا أن تتخلى الصين كليا عن النفط.

ويلفت الكتاب الانتباه إلى دور الصين فى إنشاء عالم متعدد الأقطاب، حتى تحقق أهدافها الآنية والمستقبلية. ورغم صعوبة تحقيق ذلك فى المستقبل القريب بسبب التفوق الأمريكى الكبير، فإن مرور الوقت يسمح بتحققه، خصوصا أن حالة القطب العالمى الواحد ليست سوى مرحلة انتقالية.

ولذلك، شدد الكاتب فى خاتمة كتابه على دعوة البلاد العربية إلى إعادة النظر فى سياسة الحليف الاستراتيجى الواحد، معتبرا أن الأحادية القطبية أوشكت على الانهيار. وهو ما ظهر جليا بانحدار القوة الأمريكية تارة، وفقدانها السياسات العادلة والمتوازنة وإهمالها لمصالح دول وشعوب المنطقة تارة أخرى، مع الانحياز الواضح لإسرائيل، والاعتماد على سياسة القوة المطلقة، فعوامل الانهيار مكتملة ولكنها مسألة وقت.

وعليه، تبدو الصين بديلا محتملا ومؤهلا للعب دور كبير فى المستقبل. بالتالى، يجب على البلاد العربية استغلال حاجة الصين الملحة للنفط للحفاظ على تقدمها فى النظام الدولى، وذلك بالحصول منها على دعم سياسى واقتصادى، وتجنب تكرار أخطاء السياسة العربية مع الولايات المتحدة فى العطاء بلا مقابل وبلا حساب.

جمال الدين أبو حسين

السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط فى القرن الحادى والعشرين

د. نورهان الشيخ

مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد، والعلوم السياسية، ٢٠١٠

يركز هذا الكتاب على السياسة الروسية فى منطقة الشرق الأوسط فى مطلع القرن الحادى والعشرين، ومحاولات تفعيلها لتعود مرة أخرى إلى ممارسة دور مهم وواضح تجاه قضايا الشرق الأوسط. وبالرغم من أن حقبة التسعينيات من القرن الماضى شهدت تراجعا ملحوظا فى سياسة روسيا الخارجية، خاصة تجاه الشرق الأوسط، فإنها عادت لتؤكد مكانتها واستقلالية قراراتها الخارجية لاستعادة بعض مواقع النفوذ التى فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، ولكن هذا لا يعنى عودة روسيا إلى ما كانت عليه فى الحرب الباردة. ويتضمن هذا الكتاب أهم أبعاد السياسة الروسية فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة منذ تولى الرئيس بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، وحتى فترة الرئيس ميدفيديف، مع التركيز على السياسة الروسية تجاه القضايا ذات الأهمية فى المنطقة، وأبرزها التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والاحتلال الأمريكى للعراق، والملف النووى الإيرانى.

وينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول، جاء الفصلان الأول والثانى كمقدمة للعلاقات العربية - الروسية، فجاء الفصل الأول بعنوان "إعادة تفعيل السياسة الروسية فى المنطقة". وتناول هذا الفصل العوامل والأسباب التى أدت إلى تفعيل السياسة الروسية بصفة عامة وتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، والتى تبلورت فى ثلاثة أسباب، أولها: تغير رؤية القيادة الروسية فى تحديد أولوياتها فى المنطقة، نتيجة لاهتمام الرئيس بوتين بالشرق الأوسط. فقد جاء بوتين بخبرة وخلفية سياسية مختلفة عن سابقيه وحاول تحقيق ذلك من خلال سياسات اتسمت بالبراجماتية والواقعية، انطلقت من أطر التعاون وليس التنافس مع الولايات المتحدة، من خلال توظيف السياسة الخارجية الروسية لخدمة متطلبات النمو الاقتصادى الروسى وازدهاره. ثانيها: إعادة البناء الداخلى من خلال تحسين القدرات الاقتصادية والعسكرية وكذلك الاستقرار السياسى، حيث استطاع بوتين أن يفتح

حوارا مع القوى السياسية المختلفة، مما أدى إلى التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان. وأخيرا: بروز أمن الطاقة كمحدد للسياسة الروسية فى المنطقة من خلال التعاون والتنسيق مع كبار منتجى النفط، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز، والسعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة البديلة، وكذلك تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط والغاز، كل هذا ساعد روسيا فى استعادة مكانتها.

أما الفصل الثانى، فجاء بعنوان "أبعاد الشراكة الروسية- العربية" متناولا البعد التاريخى للتعاون العربى - الروسى، وكيف أن هذا التعاون شهد تغيرا ملحوظا منذ تولى الرئيس بوتين السلطة فى عام ٢٠٠٠ كجزء من التوجهات العامة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، بناء على أسس مصلحية وشراكة اقتصادية. ومن هذا المنطلق، تم التركيز على ثلاث دعامات أساسية وهى أولا: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربى - الروسى فى كافة المجالات، حيث تعتبر روسيا من أقدم القوى الكبرى التى ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية. ثانيا: التقارب الدينى والثقافى والحضارى بين روسيا والعالم العربى، فكانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب من خلال عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى فى أكتوبر ٢٠٠٣ وحصولها على صفة المراقب فى المنظمة عام ٢٠٠٥، كما أنها قامت ببث محطة فضائية إخبارية باللغة العربية "روسيا اليوم". ثالثا وأخيرا: التعاون التقنى الذى يشمل التعاون فى مجال الطاقة، والذى هو جوهر الشراكة العربية - الروسية، والتعاون فى مجال الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء، وأخيرا التعاون الاستراتيجى فى المجال العسكرى.

أما بقية فصول الكتاب، فتوضح الموقف الروسى من القضايا الرئيسية فى الشرق الأوسط، إذ جاء الفصل الثالث بعنوان "الموقف الروسى من عملية التسوية السلمية"، متناولا الموقف الروسى من الصراع العربى - الإسرائيلى تاريخيا، وكيف أن الاتحاد السوفيتى السابق كان الراعى الثانى لعملية السلام فى الشرق الأوسط. وقد تغير هذا الوضع فى فترة التسعينيات ليشهد تراجعا ملحوظا فى الدور الروسى، حيث اقتصر دورها على السلوك اللفظى، والنشاط الدبلوماسى، والاحتفاظ بالتوازن فى العلاقات. على أن الجزء الأهم فى هذا الفصل هو عودة روسيا كراع أساسى فى التسوية السلمية فى مطلع القرن الحادى والعشرين لتصبح من ضمن آلية الوسطاء الدوليين الأربعة والذى عزز من دورها، وأصبح موقف روسيا من القضية الفلسطينية متمثلا فى بعدين هما: التأييد المطلق للشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة، والدعم الدبلوماسى والفنى للسلطة والحكومة الفلسطينية فى مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية ورفض سياسة الاستيطان والعنف، كما أنها أيدت هذا الحق من خلال عدد من القرارات المهمة داخل الأمم المتحدة. أما البعد الثانى، فيتمثل فى حرص روسيا على الحفاظ على علاقتها بإسرائيل. وفى نهاية هذا الفصل، حثت الكاتبة الدول العربية على تفعيل علاقاتها بموسكو من أجل جذب التأييد الكامل والفعال للقضايا العربية، وتحقيق هذا من خلال ضخ الاستثمارات العربية فى روسيا، والتخطيط لممارسة نشاط دبلوماسى وإعلامى مكثف من أجل تعبئة الرأى العام فى روسيا.

وجاء الفصل الرابع بعنوان "السياسة الروسية تجاه العراق فى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكى"، ويبدأ بالخلفية التاريخية التى حكمت السياسة الروسية تجاه العراق، وكيف أن هذه العلاقة كانت تتغير من حين لآخر، حيث كانت روسيا حليفا استراتيجيا للعراق، وأبدت تعاطفا واضحا معه، وظهر هذا التعاطف من خلال التأييد الروسى للعراق فى فترة ما بعد الغزو العراقى للكويت، وانعكس ذلك على سعى روسيا لتخفيف العقوبات المفروضة على العراق ورفض استخدام القوة ضدها.

وتناولت المؤلفة الموقف الروسى من أزمة الاحتلال الأمريكى للعراق ٢٠٠٣، وميزت بين مرحلتين، المرحلة الأولى: كانت قبل الاحتلال الأمريكى للعراق وموقفها منه، حيث جاء موقفها متسقا مع السياسة الروسية تجاه العراق فى فترة ما قبل الغزو الأمريكى له، حيث ساد التعاطف الروسى مع العراق طوال عقد التسعينيات، فكانت روسيا فى مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكى للعراق، وجاهرت بهذا الموقف علانية داخل مجلس الأمن من خلال رفض مشروع القرار الأنجلو- أمريكى ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد أيدت بوضوح رفع العقوبات المفروضة عليه، وعارضت الخطط الأمريكية بمواصلة الحرب على الإرهاب ضد الدول المارقة، خوفا من أن يكون العراق هدفا لهذه الحملة بعد أفغانستان. كما رفضت روسيا أيضا مشاركة أى قوات روسية لحفظ السلام فى العراق. أما المرحلة الثانية، فكانت بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، حيث أدركت روسيا أن الاحتلال الأمريكى للعراق أصبح أمرا واقعيا، لذلك شهدت هذه الفترة تغيرا ملحوظا تجاه العراق، كنتيجة طبيعية لواقعة الاحتلال وتداعياتها، حيث تراجع التعاون الاستراتيجى بين روسيا والعراق على نحو واضح، وتم التركيز على التعاون الاقتصادى والتقنى، خاصة فى قطاع النفط وتحقيق شراكة تنموية وتقنية مع العراق على نحو يحقق مصالح الطرفين.

وأشارت المؤلفة فى نهاية الفصل إلى الدور التنموى لروسيا فى فترة ما بعد الاحتلال. فعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار فى العراق، فإنه كان هناك حرص على تطور التعاون الاقتصادى والتقنى من خلال توقيع اتفاقيات تعاون وبناء محطات للطاقة الكهربائية وغيرها.

وجاء الفصل الخامس والأخير بعنوان "التعاون الروسى- الإيرانى وأثره على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة"، وتطرقت المؤلفة فيه إلى الخلفية التاريخية، وكيف تطورت العلاقة بينهما فى فترة التسعينيات، بعد أن كانت العلاقة بينهما يشوبها حالات عدم الاستقرار. وتناولت جزءين مهمين، هما التعاون الروسى - الإيرانى وأثر هذا التعاون على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة. ويرتكز هذا التعاون أساسا على المجال السلمى للطاقة، خاصة موقفها من برنامج إيران النووى، والذى تنفرد فيه روسيا عن غيرها لتعاطفها مع إيران، فهى تؤيد حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية من خلال رفضها لقرارات موجهة ضد إيران، ومساعدة إيران فى تزويد الوقود النووى لمحطة بوشهر، وتطرقت أيضا إلى دوافع روسيا فى اتخاذها لمثل هذا الموقف.

وتناولت المؤلفة أثر هذا التعاون على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، والذى أثار تحفظات دول عديدة، ليس فقط لدى إسرائيل، ولكن أيضا دول الخليج العربى، خوفا من تنامى القدرات العسكرية الإيرانية. وفى هذا الفصل، تناولت مجموعة من الحجج التى تدعو لعدم القلق، منها أن روسيا تزود إيران بأسلحة وقائية فقط، بحيث تؤثر فى ميزان القوى الإقليمى، وأن هذا التوازن الاستراتيجى يجب أن يأخذ فى الاعتبار الترسانة الأمريكية فى منطقة الخليج، وأن تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية يبدو مبررا بعد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية الموجهة ضد إيران. وأخيرا، فإن علاقة طهران بالعواصم الخليجية شهدت تحسنا بعد قمة الدوحة فى يناير ٢٠٠٩.

واختتمت المؤلفة هذا الفصل بالقول إن روسيا معنية باستقرار المنطقة للعديد من الاعتبارات، منها التطلع الروسى للاستفادة من السوق، والاستثمارات الخليجية، وتسويق التكنولوجيا الروسية فى المجالات المختلفة، لذلك فهناك حاجة إلى رؤية عربية خالصة لمستقبل المنطقة.

ريهام السيد مقبل

أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)

د. بشارة خضر

مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ٢٠١٠

يرى الكاتب أن عملية برشلونة هى مجرد مرحلة فى العلاقات المضطربة بين ضفتى المتوسط، وبالتالى يهدف من وراء هذا العمل إلى الإجابة عما إذا كانت هذه العملية خطوة فى الاتجاه الصحيح أم لا، وذلك من خلال إجراء عملية حساب ختامى للشركة الأورو- متوسطية، والتى تسمى عملية برشلونة، وإلى القيام بتحليل نقدى لسياسة الجوار الأوروبية، بالإضافة إلى محاولة فهم دوافع مشروع الرئيس الفرنسى ساركوزى الخاص بالاتحاد المتوسطى، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة من نوع: لماذا هذه الفكرة؟ وهل هو اتحاد فى المشروعات أم مشروع اتحاد؟ ولماذا تم الانتقال من مصطلح الاتحاد المتوسطى إلى مصطلح الاتحاد من أجل المتوسط؟ ولماذا استعاد الاتحاد الأوروبى الكرة الفرنسية تحت اسم عملية "برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"؟

ويتناول الفصل الأول من الكتاب- وهو تحت عنوان "عملية برشلونة ١٩٩٥- ٢٠٠٨ .. النص والسياق" - فى البداية السياق الجيوسياسى والاقتصادى لحقبة التسعينيات، والتى تأطرت فيها علاقات أوروبا بالمتوسط عبر عملية برشلونة، مؤكدا أن هذا السياق تأثر بالعديد من الأحداث الدولية والإقليمية، التى جعلت رهان الاتحاد الاوروبى عام ١٩٩٥ قائما على تحريك الاقتصادات المتوسطية والمساعدة فى التحول الديمقراطى عبر التنمية، ودعم عملية السلام العربية الإسرائيلية. أما السياق الجيوسياسى فى عام ٢٠٠٨ لعملية برشلونة، فلم يعد كما كان، وبالتالى أصبحت العملية تتسم بإعادة التشكيل ونوع من التحرك المقلق وانقلابات فى المواقف المفاجئة.

أما الفصل الثانى، والمعنون "الهجوم التجارى للولايات المتحدة فى الوطن العربى وفى حوض المتوسط"، فيوضح فيه الكاتب كيف بدأت الولايات المتحدة صوغ سياسة جديدة لاختراق السوق العربية عبر إطلاق عدة مبادرات. وذلك لأنه بالرغم من إحكام الولايات المتحدة السيطرة على المنطقة العربية سياسيا فإنها قد أفلتت من قبضتها اقتصاديا، وبالتالى تزايد مكانة أوروبا المتميزة فى السوق العربية والمتوسطية، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات.

ويتناول الفصل الثالث من الكتاب "اتفاق التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة"، حيث تم تقييم هذا الاتفاق ورصد ردود الفعل على الجانبين. ووصل الكاتب من خلال استعراض نص الاتفاق والمحصلة الاقتصادية له إلى أن مكاسب التجارة الحرة فى سياق غير متكافئ يؤدى إلى تكاليف عالية، خصوصا مع عدم استيفاء المغرب لعدد من المعايير التى يتطلبها الاندماج التنافسى فى الاقتصاد العالمى.

أما الفصل الرابع، وعنوانه "الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية ١٩٩٥- ٢٠٠٨"، فيهدف إلى إجراء كشف حساب موجز للجانب الاقتصادى المالى للشراكة الأورو- متوسطية، حيث يرى الكاتب أنها الأقل نتائج. فهناك إصلاحات ضريبية لكنها بطيئة، كما أن هناك زيادة فى عدد المنتجات، ولكن بشكل ضعيف وتمويل غير مناسب. كما أن الاستثمارات الخارجية زهيدة، والنمو الاقتصادى متقلب غالبا وغير كاف لخلق فرص عمل.

وفى الفصل الخامس، وعنوانه "الهجرة فى عملية برشلونة .. تحليل مفارقة"، يبرز الكاتب قضية الهجرة فى علاقتها بحرية الانتقال وضبط الحدود الخارجية، وكيف أن الشراكة الأورو- متوسطية تأسست على وهم منع الانتقال فى فضاء مجاور. زد على ذلك أن مراقبة الوقائع من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٨ تظهر مدى خواء هذه المقاربة. كما يؤكد الكاتب أن التنمية فى المتوسط هى الكابح أمام الإقامة الدائمة فى البلدان الأوروبية. كما أن التعقيدات الراهنة والرقابات المتعددة لا تستأصل الرغبة فى الهجرة، بل تجعلها أكثر خطورة وأكثر إدرارا للربح بالنسبة إلى شبكات المهربين.

ويتحدث الكاتب فى الفصل السادس، وعنوانه "تأثير توسع الاتحاد الاوروبى فى الهجرات العربية وهجرات جنوب المتوسط"، عن التطور الديموغرافى فى البلدان الأوروبية، خاصة فى شرق أوروبا ووسطها. كما يحاول الإجابة على الأسئلة المثارة بشأن الخوف المعلن عن الهجرة من الشرق إلى الغرب، والمخاوف المعلن عنها فى بعض البلدان المتوسطية بشأن المنافسة المفترضة لبلدان شرق أوروبا ووسطها كمصدر بديل للهجرة من البلدان العربية. ويصل الكاتب فى نهاية الفصل إلى أن هذه البلدان لا تشكل بديلا للبلدان العربية فيما يتعلق بموجات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبى. فآفاق التنمية فى هذه البلدان، وجذب الاستثمارات الضخمة، والانخفاض المتدرج فى فوارق الدخل، والأجر، ومستوى الحياة، والبنى الديموغرافية، ستحد من موجات الهجرة القادمة من تلك البلدان.

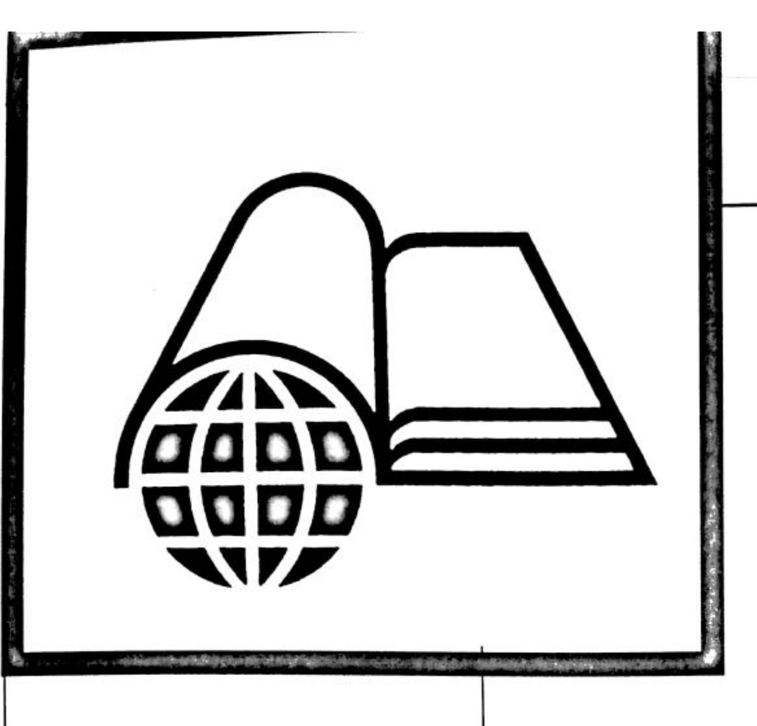
ويحاول الكاتب فى الفصل السابع، المعنون بـ "توسيع الاتحاد الاوروبى والمتوسط.. تأثيرات اقتصادية متعاكسة"، أن يوضح كيف يمكن للتوسع فى عضوية الاتحاد الأوروبى أن يشكل وعدا ورهانا على مستقبل الاتحاد الأوروبى نفسه. أما فى الفصل الثامن، وعنوانه "شراكة أورو- متوسطية أم شراكة -أورو عربية"، فيشير الكاتب إلى أن التوسعات الأخيرة فى الاتحاد الأوروبى تحضه على التفكير فى علاقته مع جواره المباشر. فأوروبا لن تتوسع باتجاه الجنوب، ولكنها ستقدم له فرصة بلوغ كل شىء ماعدا المؤسسات، وأن هذا ليس كافيا لتشجيع دول الجنوب. ويقترح الكاتب على الاتحاد الأوروبى إعادة نسج خيوط الحوار مع الوطن العربى كبعد بنيوى فى سياسته الخارجية، وأن يساهم كل طرف بنصيبه فى هذه الشراكة، خاصة أن الهوية العربية لا تتناقض مع مفهوم الحداثة ولا مع الانخراط فى إصلاحات جدية. أما الفصل التاسع، وعنوانه "سياسة الجوار الأوروبية"، فيوضح فيه الكاتب كيف أن سياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبى تستبعد من البداية إمكانية الانضمام. ولذا، يركز فى هذه الدراسة على تحليل وثائق المؤسسات الأوروبية الرسمية حول هذا الموضوع، ونشوء فكرة الجوار من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، كما يقوم بتحليل نقدى لما هو مفترض أن يكون "سياسة جديدة" للاتحاد الاوروبى.

وفى الفصل العاشر، وعنوانه "من الاتحاد المتوسطى إلى الاتحاد من أجل المتوسط.. أوروبا فكرة فرنسية"، يحاول الكاتب البحث فى فكرة نيكولا ساركوزى عن الاتحاد المتوسطى ومبرراتها، وأسسها الأيديولوجية، والبحث فى مدى صلاحيتها من موقع الميزة المقارنة وصلاحيتها كآلية لإخراج البلدان المتوسطية الجنوبية من جمودها الاقتصادى، وضيقها الاجتماعى، ووهنها السياسى.

ويؤكد الكاتب فى الفصل الحادى عشر، وعنوانه "الحوار الثقافى الأورو- متوسطى، والأورو- عربى"، أهمية وجود برنامج ثقافى للمتوسط فى إطار مشروع "عملية برشلونة .. اتحاد من أجل المتوسط"، هذا الحوار الثقافى الذى لابد أن يمر أولا بعمل المؤرخين من أجل طى الصفحات القاتمة من التاريخ، والتحليل الصحيح للبنية التاريخية للتمثلات الجماعية، وللعلاقة بالآخر على ضفتى المتوسط.

هدى عبدالرءوف

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



تقدير الموقف الاستراتيجى - إسرائيل

مركز أبحاث الأمن القومى، جامعة تل أبيب، ٢٠١٠

كان عام ٢٠١٠ مليئا بالأحداث التى شغلت إسرائيل، سواء على الصعيد الداخلى أو قضية السلام مع العرب، والقضايا الإقليمية التى تتورط فيها بشكل أو بآخر، إضافة إلى أوضاع دول المنطقة الداخلية وتأثير ذلك فى الوضع الأمنى والسياسى لإسرائيل.

وفى هذا الإطار، وضع مركز أبحاث الأمن القومى التابع لجامعة تل أبيب -وهو أحد أهم مراكز صنع السياسة العامة لإسرائيل- تقريره السنوى عن تقدير الوضع الاستراتيجى لإسرائيل خلال عام ٢٠١٠، والذى اشترك فى إعداده عدد من أساتذة الجامعات وخبراء الأمن وضباط الاستخبارات فى إعداده.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أبواب، الأول منها ألقى الباحثون خلاله الضوء على القضايا الداخلية، فى مقدمتها مسألة تجميد البناء فى المستوطنات. فأكد الباحث والسياسى "يهودا بن مائير" أن موافقة بنيامين نتنياهو على تجميد الاستيطان لمدة تسعة أشهر سببها ضغط الولايات المتحدة الذى نبع من سببين رئيسيين، الأول: ضيق بعض الأمريكيين من سياسة "التسويف" الإسرائيلية. والثانى: حرص الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" على فتح آفاق جديدة مع العالم الإسلامى. فرأى أن مسألة تجميد الاستيطان ستكسبه شعبية لا بأس بها، إلا أن مواقف الرئيس الأمريكى صاحبها غضب سياسى وشعبى إسرائيلى. وأشار "بن مائير" إلى الغضب العارم الذى انتاب الجمهور فى إسرائيل من قرار تجميد الاستيطان، موضحا أن سبب عدم تطور وتصاعد حدة الرفض يرجع لتأييد عدد من أبرز رافضى فكرة التجميد لقرار نتنياهو، مثل عضو الكنيست اليمينى المتشدد بنى بيجين (ابن رئيس الوزراء السابق مناحم بيجين). وأوضح الباحث أن نتنياهو وقع بين مطرقة الضغط الفلسطينى والأمريكى، وسندان الضغط الداخلى مع انتهاء فترة التجميد.

وتطرق التقرير لمسألة المفاوضات التى تديرها إسرائيل مع حركة حماس للإفراج عن الجندى "جلعاد شاليط" الذى اختطف فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦، وذلك فى مبحث تحت عنوان "إسرائيل سجينة بين أيدى خاطفى جنودها"، مشيرا إلى سياسة "الاستغلال" والمطالب "المبالغ فيها" التى تطلبها حماس مقابل جندى إسرائيلى واحد. وأوضح التقرير أن موافقة إسرائيل على مطالب حركة حماس ستؤذى مشاعر الجمهور الإسرائيلى بشكل عام بشدة، والأسر التى فقدت أبناءها بشكل خاص، كما أن ذلك سيكسب الحركة الإسلامية مكاسب كبيرة خاصة، منها نشر الدعاية حول قدرتها على إطلاق سراح الفلسطينيين.

أما قضية تهويد الدولة المرتبطة بعرب الداخل، فتناولها الكاتب والباحث "أفرايم لفى" تحت عنوان "عرب إسرائيل بين العزلة والاندماج"، وقال إن الواقع يثبت انتماء عرب الداخل للهوية القومية الفلسطينية، ولكن جميعهم فى الوقت ذاته يرغب فى العيش داخل إسرائيل. كما أنهم لا يربطون مستقبلهم بمسألة المباحثات مع الفلسطينيين طبقا للباحث الذى أوضح أن أسلمة المجتمع العربى على يد الحركة الإسلامية "هاتنوعا هائسلاميت" فى إسرائيل قد دعمت الهوية العربية الإسلامية لتلك الأقلية، إضافة إلى عدم اتخاذ إسرائيل خطوات ملموسة لتحقيق المساواة الاجتماعية بين مواطنيها اليهود والعرب. وأوصى الباحث بضرورة بذل الجهود من أجل دمج العرب فى المجتمع اليهودى للتأثير فى تمسك هؤلاء العرب بهويتهم الفلسطينية الإسلامية.

وبخصوص الوضع العسكرى لإسرائيل، قدم التقرير عددا من التوصيات الاستراتيجية على خلفية حرب لبنان الثانية والهجوم العسكرى الأخير على قطاع غزة، منها مواصلة بناء القوة تحسبا لأى تطور عسكرى للعدو، وإعداد السكان والجبهة الداخلية، وإبعاد ساحات المعركة عن أراضيها، واستخدام القوة العسكرية بشكل أكثر فاعلية وتأثيرا، وتحقيق الأهداف السياسية المرجوة من وراء استعمال هذه القوة، إضافة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين وسائل الدفاع والهجوم. ولم يتجاهل التقرير تأكيد أن فهم الجيش الإسرائيلى لأهداف العمليات العسكرية سوف يمكنه من تركيز عملياته فى إطار معين لتحقيق هذه الأهداف، محذرا من خطورة عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

فيما تناول الجزء الثانى من تقرير "تقدير الموقف الاستراتيجى لإسرائيل ٢٠١٠" القضايا التى شغلت إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط، والتى كان لها تأثير مباشر فى وضعها فى المنطقة. فركز التقرير فى بداية هذا الجزء على المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية، والتى تتحرك فى "دائرة مغلقة" طبقا للتقرير بسبب الشروط الفلسطينية المسبقة وتصميم إسرائيل على مواقفها فى آن واحد. وأوضحت أستاذة العلوم السياسية بجامعة تل أبيب "عينات كوريتس" أن "نتنياهو" الذى أبدى موافقته على حل الدولتين وضع قيودا أمنية شديدة على الدولة المرتقب إقامتها، كما اشترط اعترافا فلسطينيا بيهودية إسرائيل. ورأت أن موافقة نتنياهو على إقامة دولة فلسطينية ودعوته للسلطة الفلسطينية للعودة لمائدة

المفاوضات لم تأتيا إلا استجابة للضغط الأمريكي، ومن الجانب الفلسطيني، رأت الباحثة أن الفلسطينيين وضعوا شروطا مسبقة لم يأت أوانها بعد، لتلخص هذه المسألة بأن الجانبين ليسا مقبلين بالشكل الكافي على حل الصراع بينهما.

وبخصوص تعامل إسرائيل مع حركة حماس، ذكر التقرير أن الحصار المفروض على قطاع غزة لم يضعف الحركة الإسلامية بالشكل الذي يمكن السلطة من إدارة المفاوضات بحرية مع الحكومة الإسرائيلية، فى حين لاقت إسرائيل انتقادا دوليا واسعا بسبب هذا الحصار.

وأوضح مدير لواء الإعداد الاستراتيجي السابق فى الجيش الإسرائيلي وعضو لجنة "مريدور" لإعادة تقييم استراتيجية الدفاع الإسرائيلية، "شلومو بروم"، موقف العالم العربي من المسيرة السياسية خلال عام ٢٠١٠، أن العرب انقسموا بين معسكرين، أحدهما يؤمن بالمفاهيم القومية العلمانية، والآخر تقوده الحركات الإسلامية "الراديكالية" التى تسعى لإقامة الأمة الإسلامية، وترى فى الغرب عدوا للعرب والمسلمين.

وتحدث الخبير الأمنى عن دور الدول العربية فى دفع المسيرة السياسية مشيدا فقط بدور مصر التى عملت بقوة لتحقيق السلام، موضحا أن مصر عملت فى أكثر من إطار، أهمها توحيد الصف الفلسطيني بمصالحة حركتي فتح وحماس. ولكن الحركة الإسلامية أفشلت المحاولات المصرية، وذلك فى الوقت الذى يرى فيه النظام المصرى أن إفشال محاولات السلام بين إسرائيل والسلطة يضر بوضعية واستقرار هذا النظام، طبقا لرأى الخبير، الذى أشار إلى أن تدخل العرب بشكل عام فى المسيرة السياسية لم يكن فعالا.

وتطرق الجزء الثالث من التقرير لبعض القضايا الإقليمية والعالمية التى تؤثر فى وضعية تل أبيب فى المنطقة، بداية بالوضع فى العراق، حيث فشل الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" – طبقا للتقرير– فى تكوين حكومة قادرة وواعية على قيادة هذا البلد. وعن محاولة أوباما امتصاص "كراهية المسلمين" للولايات المتحدة، فإن التقرير انتهى إلى أنه نجح نوعا ما فى ذلك، إلا أن الرئيس الأمريكي لم يصل لمرحلة شراكة حقيقية وجدية مع المسلمين.

وتناول الخبير والدبلوماسي الإسرائيلي "جيرمى يششكروف" مسألة العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية التى تشكل أساسا مهما فى نظرية "أمن إسرائيل"، والتى تؤثر بشكل مباشر فى وضع دولته الإقليمى والعالمى. فرأى أن عام ٢٠١٠ شهد أزمة فى علاقات البلدين، والتى تجسدت فى اختلاف الرؤى حول طرق حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. إلا أن التطورات التى ظهرت على الساحة، كالوضع فى العراق، وأفغانستان، وباكستان، والتعامل مع إيران، وقوة حزب الله فى لبنان، وخطر القاعدة، أوجبت على واشنطن وتل أبيب التعاون، حيث تغلبت المصالح على بعض المشاكل السياسية، طبقا لتعبير "يششكروف"، الذى شدد على الفكرة اليهودية التى تغذى بها الشعب الأمريكي بأن الدولتين ملزمتان دائما بالتعاون لصد "التهديدات المشتركة"، وعلى رأسها التحدى الإيرانى.

وبخصوص التحدى الإيرانى، توقع نائب رئيس مركز أبحاث الأمن القومى "أفرايم كام" اقتراب تراجع طهران عن مواصلة برنامجها النووى، مستدلا على ذلك بالغليان الداخلى ضد نظام أحمدى نجاد، والأزمة الاقتصادية التى صاحبت هذا النظام، وازدياد الضغط الدولى، إضافة إلى الخلاف العلنى مع روسيا بخصوص العقوبات وتزويد إيران بصواريخ S.300.

وأشار التقرير إلى أحداث أسطول الحرية التركى الذى هاجمته القوات البحرية الإسرائيلية فجر ٣١ مايو ٢٠١٠. فأكد عوديد أورن، مدير مركز أبحاث الأمن القومى، أن أحداث الأسطول لم تكن السبب الرئيسى فى تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية، ولكن السبب الأول يكمن فى تطور علاقات أنقرة مع سوريا وإيران، والذى يتواءم مع دور الزعامة الجديد الذى ترغب تركيا فى لعبه فى منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى الجذور الفكرية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية.

ونظر التقرير بعين الاهتمام لتعامل الاتحاد الأوروبى مع منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٠، وأظهر أن الاتحاد الأوروبى حاول التدخل بفاعلية لحل الصراع العربى – الإسرائيلى، بداية من زيارة وزيرة خارجية الاتحاد "كاترين أشتون" لمؤسسات الجامعة العربية منتصف مارس ٢٠١٠، وتأكيدها رغبة الاتحاد فى دفع حل الدولتين لإنهاء الصراع. كما دعا زعماء الاتحاد الأوروبى لتخفيف الحصار على قطاع غزة، وانتقدوا طرد الفلسطينيين من بيوتهم.

وأشار التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبى لم يقترب تقريبا من سوريا ولبنان، ولكن اهتم بحل الأزمة الإيرانية، بتدخله فى الجهود الدولية لتجميد البرنامج النووى لطهران. وأوضح الخبير "شمعون شتاين" أن قرب أوروبا من منطقة الشرق الأوسط، والماضى الاستعمارى لأكبر دولها "فرنسا وإنجلترا"، إضافة إلى المصالح الاقتصادية، وحاجة الغرب للطاقة، هى العناصر التى حتمت على الاتحاد الأوروبى التدخل للحفاظ على استقرار المنطقة.

وكعادة الخبراء الإسرائيليين، لم يتغاضوا فى تقرير موقف بلدهم الاستراتيجي عن التعليق على أوضاع مصر الداخلية الإقليمية، وتداعيات ذلك على إسرائيل. فقال أستاذ سياسات الشرق الأوسط فى جامعة بن جوريون "يورام ميتال"، إن المصريين يعانون التخطيط الحكومى غير السليم وانتشار الفساد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ونسبة البطالة، مشيرا إلى أن النظام الحاكم أبدى استعدادا لتغيير العديد من الأمور فى البلاد، لكن دون أن تمس التعديلات سيطرته على المواطنين.

وأشار الخبير إلى رغبة المعارضة بقيادة الإخوان المسلمين فى تحقيق ثلاثة مطالب، أولها تعديل الدستور بالشكل الذى يمكن من خلاله تقليل السيطرة المطلقة للرئيس والحزب الوطنى على الدولة، وإلغاء قانون الطوارئ، وتخفيف الرقابة الحكومية على مجال الإعلام.

وتناول الخبير مسألة الرئيس القادم لمصر، متحدثا عن الرفض الشعبى لفكرة التوريث، موضحا أن المعارضة فى مصر منقسمة غير متحدة لتحقيق أفكار معينة وترشيح مرشح بعينه. وتوقع أن عدم إعلان الرئيس المصرى تأييده لفكرة وضع ابنه على كرسى الرئاسة وراء عدم حصول الأخير على موافقة قادة الجيش والمخابرات على هذه الفكرة.

ورغم تأكيد "يورام ميتال" رغبة مصر الشديدة فى إنهاء الصراع العربى – الإسرائيلى، فإن ذلك لم يمنعه من تأكيد أن علاقات البلدين ليست صافية لعدة أسباب، أهمها انزعاج مصر من تفوق إسرائيل العسكرى، واستياؤها من إصرار الحكومة على استخدام أسلوب القوة مع الفلسطينيين، ومواصلة عمليات البناء الاستيطانى، إضافة إلى نظرة الجمهور المصرى العدائية تجاه تل أبيب.

وأخيرا، انتهى التقرير إلى أن إسرائيل تعيش فترة تتسم بكثرة التهديدات الأمنية، مما يهدد وضعها الاستراتيجي، موضحا أن العديد من الأحداث وقعت على الساحتين الإقليمية والعالمية خلال العام المنقضى ٢٠١٠، دون سيطرة إسرائيل وإلمامها بملابسات هذه الأحداث وتداعياتها عليها. وأعرب الباحثون عن قلقهم من عدم قدرة العناصر السياسية التى شكلت الحكومة على بلورة سياسة محددة لتحقيق أهداف واضحة، مما يبشر بظهور تحديات تؤثر سلبا فى الوضع السياسى والأمنى للدولة فى السنوات القادمة.

محمود معاذ



PROFESSION: PILOT CAREER: ACTOR
People are acquainted with the star, the multi-faceted actor. But John Travolta is also a seasoned pilot with more than 5,000 flight hours under his belt, and is certified on eight different aircraft, including the Boeing 747-400 Jumbo Jet. He nurtures a passion for everything that embodies the authentic spirit of aviation. Like Breitling wrist instruments. Founded in 1884, Breitling has shared all the finest hours in aeronautical history. Its chronographs meet the highest standards of precision, sturdiness and functionality, and are all equipped with movements that are chronometer-certified by the COSC (Swiss Official Chronometer Testing Institute). One simply does not become an aviation supplier by chance.
WWW.BREITLING.COM
Tel.: 262 00000
BREITLING
1884
Breitling Navitimer
INSTRUMENTS FOR